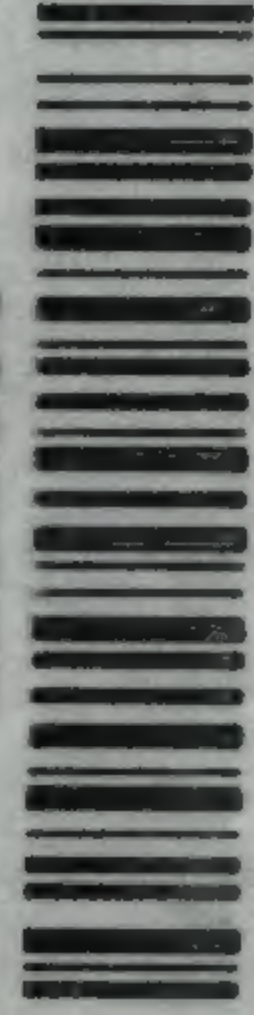

Bibliotheca Alexandrina

0593602

جامعة الإسكندرية

كلية الآداب - فرع دمنهور

قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية

الدراسات العليا

التجارة الداخلية في عهد محمد علي "دراسة تاريخية"

١٨٠٥ - ١٨٤٨ م

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

سحر عبد المنعم محمد النعماني

للحصول على درجة الماجستير في الآداب

من قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية

"شعبة التاريخ"

((التاريخ الحديث))

إشراف

أ.د/ ماسم مشروس عبد المطلب / د/ عفاف مسعد العبد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية بدمنهور - جامعة الإسكندرية

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح والدي العزيز
أهديه أول ثمار غرسه
براً و طاعة و عرفاناً بالجميل

قائمة الاختصارات

م	=	مادة
س	=	سجل
ص	=	صفحة
ج	=	جزء
ط	=	طبعة
ق	=	قسم
د.ن	=	بدون دار نشر
د.م	=	بدون مكان نشر
د.ت	=	بدون تاريخ
n.p.	=	No Publisher
ed.	=	editor

المقدمة

موضوع هذه الدراسة "التجارة الداخلية فى عهد محمد على (١٨٠٥ م - ١٨٤٨ م)" يمثل جانباً مهماً من جوانب الإطار الاقتصادى العام فى تلك الفترة، فهى فترة تاريخية مهمة ومحورية فى تاريخ مصر الحديث، وقد شمل هذا الإطار الاقتصادى مرحلتين اقتصاديتين، هما: الاحتكار، وحرية التجارة بعد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م، أى منذ تولى محمد على مقاليد الحكم عام ١٨٠٥م وحتى تقلد إبراهيم باشا ابن محمد على ولاية مصر عام ١٨٤٨م.

ولقد تناولت عدة دراسات أكاديمية موضوع التجارة فى عهد محمد على، كالدراسة التى قام بها الدكتور أحمد الشربينى "تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)"، والدراسة التى قامت بها الدكتورة رسمية حجازى "تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على (١٨٠٥ م - ١٨٤٨ م)"، واستكمالاً لهذه الدراسات وإتماماً لهذه الحلقة، تكمن أهمية دراسة التجارة الداخلية فى تلك الفترة.

وإذا كانت سياسة محمد على الاقتصادية القائمة على الاحتكار قد ساعدته فى بناء مصر الحديثة من خلال وضع الأسس التى قام عليها الاقتصاد المصرى الحديث الذى اعتمد على الموارد المحلية، فإنه قد أولى التجارة الداخلية - بصفة خاصة - اهتماماً كبيراً، وتمثل ذلك فى الأوامر الكثيرة التى كان يصدرها؛ لتنظيم الأمور التجارية وضبط الأسواق وحماية كل من المستهلك والمنتج المحلى، والحيلولة دون سيطرة رعوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد المصرى، وكان ذلك خطأ عاماً سارت عليه الحكومة المصرية قبل عام ١٨٤٠م وبعده، أى فى مرحلتى الاحتكار وحرية التجارة.

وفى الوقت الذى تعتبر دراسة تاريخ مصر الاقتصادى أو جانب منه إضافة مهمة للتاريخ السياسى والاجتماعى، فهى من ناحية أخرى دراسة جافة؛ لاعتمادها بدرجة كبيرة على الإحصائيات والأرقام صعوداً وهبوطاً وهو ما يلقى عبئاً إضافياً على الباحثة، وقد حاولت قدر طاقتى مراعاة منهج البحث التاريخى بقدر ما يتاح من أدوات البحث عن طريق تحليل الوثائق ومقارنتها ونقدها بحثاً عن الحقيقة التاريخية، ولقد واجهت هذه الدراسة عدة صعاب، ولعل أهمهما عدم وجود إحصائيات بدرجة كافية تمكن الباحثة من الاستدلال بها والقياس عليها للاستنتاج منها والخروج بأحكام واضحة .. ولكن من ناحية أخرى فهى دراسة متنوعة؛

لأنها تطلبت دراسة الإطار العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتاريخ مصر في عهد محمد علي.

وقد اعتمدت الدراسة في جزئها الكبير على المادة الوثائقية الموجودة بدار الوثائق القومية بالقاهرة فقط، من دفاتر وسجلات ومحافظ مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال: "دفاتر أمور إدارة وإجراءات"، و"دفتر مجموع أمور جنائية"، ودفتر "ترتيبات الوظائف"، وسجلات إسقاطات القرى، وسجلات تقاسيط الرزق بالإضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية، مثل: محكمة مصر الشرعية، والباب العالي، وبولاق، ومصر القديمة، والإسكندرية، والبحيرة، وأسيوط، ورشيد، وسجلات ديوان المرور والسكة، وديوان التجارة والمبيعات، وديوان المالية، وإيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، ومحافظ ديوان الخديوى، والمعينة السنية، وديوان كتحدا، وشورى المعاونة، والمجلس الخصوصى، والذوات، وعابدين، وديوان الحقانية، وديوان المدارس، ومجلس ملكية .. وغيرها، وقد أشرنا إليها بالتفصيل فى الهوامش دون الإشارة إلى موقعها "دار الوثائق القومية" بالهامش، وهو أمر لزم التنويه عنه.

كذلك استعنت بعدد من المراجع العربية والأجنبية التى قدمت لى صورة وافية لكثير من جزئيات هذه الدراسة، كما أفادتلى الرسائل الجامعية غير المنشورة الموجودة بالجامعات المصرية، بالإضافة إلى البحوث والمقالات المتخصصة المنشورة فى المجالات العلمية والدوريات فضلاً عن الوقائع المصرية التى قدمت لى صورة واضحة لعناصر الموضوع وتكمن أهميتها فى معاصرتها لفترة الدراسة.

وتشتمل هذه الدراسة على ستة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ومجموعة من الملاحق التى تخدم موضوع الدراسة.

يتناول الفصل الأول "الإطار السياسى والاقتصادى للتجارة فى عهد محمد علي" الأحوال السياسية والاقتصادية لعهد محمد علي ومدى تأثيرها على التجارة الداخلية من خلال عرض سريع لحروب محمد علي، وتطبيق نظام الاحتكار فى الزراعة والصناعة والتجارة، وأشر تطبيق كل من اتفاقية بلطة ليماى عام ١٨٣٨م، ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠م على سقوط نظام الاحتكار، وبداية عصر الحرية الاقتصادية.

ويستعرض الفصل الثانى "التجار فى عهد محمد علي" أهم جنسيات التجار، وكيف ساهم كل منهم فى نمو تجارة مصر الداخلية، سواء أكان عن طريق ممارستهم للنشاط

التجارى داخل الأسواق أم من خلال استثماراتهم غير التجارية، حتى نجحوا فى تبوء مكانة اجتماعية مرموقة داخل المجتمع المصرى.

ويوضح الفصل الثالث "منظومة العمل التجارى" التنظيم الطائفى للتجار داخل إطار الهيكل التنظيمى بهم، وتدخل الحكومة للحد من سلطة هذه الطوائف بوضع التنظيمات الإدارية الحديثة التى تتولى شئون التجار، مثل: ديوان التجارة، والمجلس العالى، وديوان الخديوى .. وغيرها، وكيف خضع التجار للقضاء الشرعى إلى جانب مجلس التجار الذى تولى الفصل فى الدعاوى القائمة بين المصريين والأجانب.

واختص الفصل الرابع "النقود المتداولة والضرائب" بدراسة موضوعين مهمين أولهما: النقود المتداولة فى تلك الفترة، وجهود محمد على لضبط النقد المصرى وسك عملات جديدة وبنك الإسكندرية، والموضوع الثانى: الضرائب، من خلال استعراض أهم الضرائب المفروضة على التجار، مثل: ضريبة الأرض، والفردة، وعشور النخيل، والضرائب التى كان يتم تحصيلها على السلع والبضائع كعوائد الدخولية، وعوائد الدلالة، والحملة .. وغيرها.

ويبين الفصل الخامس "الطرق والمواصلات فى عهد محمد على" كيف انعكس اهتمام محمد على بالطرق والمواصلات على تنشيط حركة التجارة الداخلية، بالإضافة إلى زيادة تجارة المرور عبر مصر، وحرص محمد على على الاهتمام بموانئ مصر ومن بينها مينائى بولاق ومصر القديمة، وكذلك حرصه على حماية الإنتاج المحلى بفرض رسوماً جمركية على البضائع التجارية.

ويشمل الفصل السادس "الأسواق" أهم أنواع الأسواق فى عهد محمد على، والموازن والمكايل المستخدمة، بالإضافة إلى دور المحتسب فى ضبط هذه الأسواق، مع عرض أسعار بعض السلع الاستهلاكية، وأساليب البيع والشراء، وأثر الأزمات الاقتصادية على الأسواق المصرية.

وتأتى الخاتمة لترصد أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة.

ومن قبيل رد الفضل لأصحابه فإن الباحثة يشرفها أن تقدم الشكر والتقدير لأستاذها الجليل الأستاذ الدكتور / عاصم محروس عبدالمطلب، فلم يقف دور الدكتور عاصم عند كونه مشرفاً فحسب، بل كان أباً حانياً للباحثة، فقد وقف كثيراً بجانبى وشد من أزرى ووجهنى التوجيه الصحيح، ولم يبخل على بوقته ولا بجهده ولا بعلمه، فلسيادته أسمى معانى الشكر

والعرفان بالجميل، كما تشكر الباحثة الدكتورة/ عفاف مسعد العبد على تفضلها بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما خصصته لي من وقتها لمراجعة هذه الرسالة.

وأقدم بشكر خاص للأستاذ الدكتور / صلاح أحمد هريدي الذي شرفت الباحثة بالتلمذ على يديه في مرحلتى الليسانس وتمهيدى الماجستير، وساندنى في تسجيل هذا الموضوع، وأمدنى بالكثير من النصائح العلمية والمراجع، فلسيادته جزيل الشكر والتقدير على تفضله بالموافقة على مناقشتى فى هذا الموضوع. كما أتقدم بشكرى العميق للأستاذ الدكتور/ عبد المنعم إبراهيم الجميعى عضو لجنة المناقشة لتفضله بالموافقة على الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة فلسيادته جزيل الشكر.

وتوجه الباحثة جزيل الشكر والتقدير للدكتور/ محمد رفعت الإمام على ما قدمه للباحثة من توجيه وإرشاد طوال فترة الدراسة وحرصه على إخراج هذا العمل بشكل لائق؛ فلا توفيه كل أساليب البيان والبلاغة حقه من الشكر والتقدير، كما تقدم الباحثة أسمى آيات التقدير والاحترام للدكتورة/ ناجلا عبدالنبي على ما قدمته لي من وقتها وجهدها لتساعدنى على الترجمة عن اللغة الفرنسية.

ولا تنسى الباحثة فضل أسرتها ووالدها الذى لم يدخر وسعاً لحثى وتشجيعى للاستمرار فى هذه الدراسة، فما هذا العمل إلا ثمرة من غرس يديه أولاه الكثير من الرعاية والاهتمام، غير أنه لى نداء ربه قبل أن يجنى ثمار غرسه ويرى اللحظة التى طالما تمنّاها؛ فليتغمده الله برحمته، كما أشكر أُمى الغالية وأختى وأخوى؛ فلهم منى جزيل الشكر وأسمى آيات العرفان على صادق تعاونهم وجميل صنعهم معى، كذلك لا تنسى الباحثة أن تمنح صديقاتها الشكر لما قاموا به من جهد لمراجعة الرسالة.

كما تشكر الباحثة الموظفين والعاملين بدار الوثائق القومية، ومكتبة البلدية بالإسكندرية، ومكتبة كلية الآداب بدمنهور، ومكتبة مجمع مبارك بدمنهور، والمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ودار الكتب المصرية على ما قدموه للباحثة من صادق العون.

وبعد فهذه محاولة على طريق البحث العلمى، فالكمال لله وحده والعصمة لرسول الله، وهذا عمل بشرى ليس معصوماً من الخطأ، وإنى لأسأل الله العلى التقدير أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجه الكريم.

والله ولى التوفيق.

الفصل الأول

الإطار السياسى والاقتصادى للتجارة

فى عهد محمد على

(١٨٠٥م - ١٨٤٨م)

١- الإطار السياسى.

٢- سياسة محمد على الاقتصادية

أولاً: احتكار الزراعة

ثانياً: احتكار الصناعة

ثالثاً: احتكار التجارة

٣- اتفاقية بنطة ليما ١٨٣٨م

٤- معاهدة لندن ١٨٤٠م وفرمانات ١٨٤١م

٥- سقوط نظام الاحتكار

كانت مصر قبل مجئ الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م ولاية عثمانية مهمة جدًا، ليس فقط بحكم كونها درة التاج العثماني، بل لكونها أيضًا مصدرًا للثراء، سواء للدولة العثمانية المستهلكة، أو رجال الدولة الذين تولوا حكمها، ونهبوا كنوزها، وحكموا عليها بنظم سياسية واقتصادية وثقافية متخلفة، وكانت الفلسفة العثمانية تعتمد على منطق معقول نسبيًا، وهو أن الممالك كانوا أعلم الناس بإدارة البلاد، وأن استخدامهم بعد كسر شوكتهم بطبيعية الحال سيعود بالنفع على الدولة العثمانية، وهكذا صار حكم مصر في أيدي الدولة العثمانية من حيث الدفاع عنها وتسيير سياستها الخارجية، أما الإدارة الفعلية فكانت في أيدي الممالك عمليًا^(١). وإجمالاً فقد انتابت شئون الحكم والإدارة في مصر في تلك الفترة العجز والضعف^(٢). واضطربت الحالة السياسية، وأهملت وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي، وكسدت التجارة لتعدد أنواع النقد المتداول، وتحول طريق التجارة بين الشرق والغرب عن مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح^(٣) عام ١٤٩٨م.

أما عن حالة التجارة الداخلية في العصر العثماني، فقد كانت كل مدينة وما حولها من المناطق الزراعية تمثل وحدة اقتصادية تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، وذلك لضعف القوة الشرائية بين الأهالي نظرًا لفقرهم، ولصعوبة المواصلات، فلم تكن هناك طرق معبدة ولا عربات للنقل البري، بل كان النقل لمسافات قصيرة بواسطة دواب الحمل وبخاصة الجمال، كما كان يستخدم النيل والترع في نقل السلع في الدلتا وبين الوجه القبلي والقاهرة في المسافات الكبيرة، أما عن النقل البري، فقد كان يمثل خطورة، إذ كانت قبائل العربان* على حافة الوادي كثيرًا ما تهاجم المسافرين، وتسلبهم بضاعتهم وأمتعتهم^(٤).

وقد استطاع التجار أن يكونوا قطاعًا من قطاعات المجتمع المصري ينعم بالثراء والاحترام، ووجدت روابط جمعت بين التجار والمشايخ، فقد امتلكوا الأموال نتيجة ممارستهم

(١) محمد عبدالستار البدرى، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١، ص ٨٨.

(٢) أحمد نظمي عبد الحميد وآخرون، مبادئ في الاقتصاد والتجارة، ج ٢، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢١١.

(٣) أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٠ - ١٨٤٠)، ج ١، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٧.

* العربان: عرفوا كذلك بالعرب والأعراب والبدو، فعندما فتح العرب مصر شجع الحكام العرب القبائل العربية على الهجرة إلى مصر والإقامة بها فاستقرت بعض القبائل واندمجت مع سكان مصر الأصليين بينما استمر البعض الآخر محافظًا على بداوته التي من أهم معالمها كثرة التنقل والترحال. (انظر: إيمان محمد عبد المنعم عامر، العربان ودورهم في المجتمع المصري، تاريخ المصريين رقم ٩٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٣).

(٤) عمر عبد العزيز عمر وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤، ص ١٩٧.

لِلنشاط التجاري، وأحرز الكثير منهم درجة عظيمة من الثراء والجاه، وشيدوا القصور الشامخة المطلة على بركة الأزبكية إلى جانب قصور الأمراء، ومنهم أحمد الشرايبي وعائلته. واستطاع التجار أيضا أن يكونوا طبقة وسطى كان في مقدورها أن تضغط على أصحاب السلطة والحكم^(١).

وقد اعتاد العربان الإغارة على قوافل الحجاج والتجار القادمة من السويس، مثلما حدث عام ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م، عندما نهبوا منها ستة آلاف جمل للتجار وحدهم - تحمل البضائع من الأقمشة والبن والبهار^(٢)، فضلاً عن تعرض التجار لمطامع رجال الإدارة الذين أخذوا يغلبون في فرض الضرائب عليهم، كما أكثروا من مصادراتهم، ومن هذه الرسوم ما كان يؤخذ من التجار عند خروج الحملات والتجديدات الحربية^(٣)، فقد كان كل أمير مملوكي يفرض ضرائب لحسابه الخاص على القوافل التجارية التي تجتاز المناطق الواقعة في دائرته، كما كانت تفرض عليها ضرائب أخرى لحساب الباشا العثماني^(٤).

وقد كان التجار هدفا لعمليات الابتزاز من قبل المماليك، مثلما حدث عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٣م، عندما فرضوا ضريبة باهظة على تجار الغورية وخان الخليلي وقبضوا على عدد منهم، ووزع كبار التجار ما تقرر عليهم وعلى فقرائهم حتى هرب الكثير منهم، فأغلقوا دورهم ومحلاتهم^(٥)، وقد لجأ التجار في كثير من الأحيان لتعويض خسارتهم التي لحقت بهم من جراء ذلك برفع الأسعار، مما أثار استياء الجماهير ودفعهم للتظاهر، فاضطر الباشوات للتدخل لتحديد الأسعار ومراقبة تنفيذ التسعيرة، ومعاقبة المخالفين والمحتكرين أشد العقاب مثلما حدث عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٣م^(٦).

١- الإطار السياسي

منذ تولي محمد علي ولاية مصر عام ١٨٠٥م إلى أن قامت الحرب بينه وبين الدولة العثمانية واستيلائه على بلاد الشام، ظل يحترف بالتبعية للسلطان العثماني ويظهر له الولاء

(١) المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢) عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبدالرحمن عبدالرحمن عبدالرحيم، ج ٣، ٤، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٢٤٨، ٣٧٨.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٤) أحمد أحمد الحقة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ١٨ - ٣٠.

(٥) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣٧١.

(٦) المرجع السابق، ج ٦، ص ٣٧٦.

ويدخل لخزانة السلطنة الخاصة بالأموال السنوية المقررة، ومع ذلك فقد كان يدير حكومته بالطريقة التي يراها هو، وليس بالطريقة التي يريدها السلطان، فإذا وقفت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتخلص من تنفيذ هذه الأوامر^(١).

وقد بدأت نية محمد علي في الانفراد بالحكم تتملكه بعد عودته من الإسكندرية عقب جلاء الإنجليز عن البلاد عام ١٨٠٧م، وذلك لأن مركزه قد توطد إذ تغلب على دسائس الباب العالي أولاً، ثم هزم الحملة الإنجليزية ثانياً، وبسط نفوذه وسلطانه على بلاد خارجة عن نطاق حكمه كالإسكندرية التي كان الباب العالي يعتبرها تحت مطلق سلطته، مما جعل محمد علي يسعى للانفراد بحكم البلاد ويستأثر بها بلا معارض ولا منازع، وأخذ يعمل على ذلك تدريجياً مستعيناً بما أوتى من الدهاء وسعة الحيلة^(٢).

أضف إلى ذلك أن حروب محمد علي قد مكنته من تحقيق الاستقلال عن السلطان، فلا يفكر في عزله ويعامله معاملة الند للند أو الحليف للحليف فقد نتج عن الحرب الوهابية عام (١٨١١م - ١٨١٩م) تكوين قوة لمحمد علي تعمل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، واستمرار السيطرة المصرية على الحجاز وأراضى اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي عام ١٨٤٠م^(٣). وإذا كانت مصر قد تحملت أعباء كثيرة من وراء هذه الحروب، فمن ناحية أخرى، نجح محمد علي فيما أخفقت فيه الدولة العثمانية، وترتب على ذلك توطيد مركزه لدى السلطان العثماني ورفع شأن مصر وإعلاء مكانتها^(٤).

قد أوجد فتح محمد علي للسودان عام (١٨٢٠م - ١٨٢٢م) ما يعرف بالسودان المصري، واعترفت الدولة العثمانية بهذه التوسعات^(٥). وبلا شك أن إضافة السودان للباشوية المصرية إلى جانب تقوية سند الباشوية في مصر، فإن له أيضاً مردوده الاقتصادي، حيث كان من دوافع فتح محمد علي للسودان اكتشاف مناجم الذهب والماس التي تتناقل الناس أنها موجودة في أصقاع السودان^(٦).

(١) عبد المنعم الجميلى، عصر محمد علي دراسة وثائقية، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٥١.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ج ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ١٠٧.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٥) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٦) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

وإذا كان السلطان قد طلب من محمد علي القضاء على الثورة اليونانية عام ١٨٢١م بعد فشله في إخضاعها، فإن هذه الحرب أسفرت عن تحطيم الأسطول المصري الذي بذل محمد علي جهداً كبيراً في بنائه، وأنفق الأموال الكثيرة في إنشائه، وتمخضت هذه الحرب عن تهديد الإسكندرية بالتخريب إذا لم يسحب محمد علي قواته من المورة واتفاق محمد علي مع الأميرال البريطاني كودرنجتون - قائد الأساطيل الأوروبية المتحالفة - في ٦ من أغسطس عام ١٨٢٨م وهو المعروف "باتفاق الإسكندرية" ويقضى بإخلاء المورة وإعادة الأسرى اليونانيين في مقابل إعادة الأسرى المصريين^(١). وقد وقع هذا الاتفاق بوغوص بك* - ناظر الأمور الإفريقية - وتعد هذه أول وثيقة سياسية أبرمها ناظر خارجية مصر مع الدول الأجنبية في عصر محمد علي^(٢).

ولعل هذه الحرب قد لفتت انتباه الدول الأوروبية إلى قوة الجيش المصري ونجاحه فيما فشل فيه السلطان، فبعد اتفاق بريطانيا وفرنسا وروسيا في معاهدة لندن ٦ يوليو عام ١٨٢٧م^(٣) و انتهاء هذه الحرب، أخذ محمد علي يتأهب لمنازلة السلطان في ميادين القتال كي يؤلف الدولة المصرية المستقلة بقوة السيف^(٤). والحق كان محمد علي واعياً بدرجة كبيرة إلى حقيقة أن الاعتماد على رأس المال الأوروبي يُتيح الفرصة أمام الأوروبيين ليتدخلوا في أموره الداخلية؛ فظل طوال حكمه يعتمد فقط في معاملاته المالية على الصيارفة الرعايا من يونانيين

(١) محمد عبدالستار البدرى، مرجع سابق، ص ٨٨.

* بوغوص بك: ولد بوغوص بك يوسفان بمدينة أزمير عام ١٧٦٨م، وعلمه والده التجارة بإتقان، وكان يعرف غير اللغة الأرمنية اللغات التركية واليونانية والإيطالية والفرنسية، ولما بلغ أشده زج به والده في التجارة، وقد قدم لمدينة رشيد عام ١٧٩٠م وتقلد وظيفة ملتزم الجمارك، ولما غزا بونابرت مصر رجع بوغوص إلى أزمير، ثم عاد واستقر بالإسكندرية بعد جلاء الفرنسيين، وفي عام ١٨١٠م استتب الحكم لمحمد علي وصار بوغوص ملتزماً لإيرادات جمارك الإسكندرية، وكان يدفع لخزانة الحكومة ٥٠ كيساً سنوياً (انظر: أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ج ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص ٥٢٨، ٥٣٠)، وقد لعب دوراً قوياً في تشكيل التجارة المصرية، وعندما اتسعت تجارة الإسكندرية عام ١٨٢٤م، أنعم الباشا عليه بلقب بك، ثم أصبح ناظراً للتجارة والأمور الإفريقية، وكانت له خبرة كبيرة عن الأسواق والأحداث السياسية، وقد أعطاه محمد علي تفويضات عديدة تمكنه من أن يسحب ما يشاء من الخزانة العامة فقد أئتمنه الباشا وكان هذا المسلك من محمد علي الكثير الشك برهانا يشير إلى الثقة والامتنان الذي تمتع به بوغوص دون غيره (نظر: عفاف لطفى السيد مارسو، مصر في عهد محمد علي، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ١٢٢-١٢٣)، وبقي نحو ٢٠ سنة في هذا المنصب، وقد صار بوغوص بك طوال هذا الوقت حتى وافته المنية عام ١٨٤٤م، نراع محمد علي الأيمن في جميع علاقاته الخارجية والتجارية (انظر: أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٣٠).

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

ويهود وأرمن. فمثلاً، رغم حاجته الماسة إلى المال في عام ١٨٣٢م إبان جمالاته على الشام، فإنه رفض العروض التي اقترحتها عليه روتشيلد Rothschild وغيره من الصيارفة الأوربيين، وأثر التعامل مع الصيارفة الرعايا^(١).

أما عن أهداف محمد علي من الحرب السورية (١٨٣١م-١٨٣٩م) فقد كانت متعددة الأغراض، فمن الناحية الاستراتيجية، فإن سوريا كانت الامتداد الاستراتيجي والطبيعي لمصر منذ بداية التاريخ، فهي البوابة الشرقية لمصر، ومن ثم فالاستيلاء على سوريا هو تأمين لمصر^(٢)، ومن الناحية الاقتصادية، فإن محمد علي أراد استغلال مواردها من الخشب والفحم والنحاس، تلك الموارد التي كانت مصر مفتقرة إليها، فهي في حاجة إلى الأخشاب للوقود وبناء السفن الحربية والتجارية، وإلى الفحم والنحاس والحديد لترقية صناعاتها، وخاصة بعد أن أنشأ محمد علي المصانع الكبرى التي تحتاج إدارتها إلى الفحم والحديد والنحاس، وكذلك كان يرمى من بسط نفوذ مصر في سوريا إلى أن يجند من سكانها في الجيش المصري؛ فيزداد الجيش عددًا وقوة^(٣). فضلاً عن كونها مصدراً مهماً لجباية الضرائب؛ لتمويل فتوحات الجيش المصري^(٤).

وقد توجهت الجيوش المصرية للاستيلاء على الشام بعد أن رفض السلطان طاب محمد علي بضم سوريا إلى مصر، ولكن ما لبث أن تجددت الحرب مرة أخرى في سوريا لنشوب الثورات ضد الحكم المصري لعدة أسباب، منها: تجنيد الأهالي ونزع سلاحهم، وتطبيق سياسة الاحتكار على الحرير في الولايات السورية، وفرض ضريبة الرعوس على الذكور كافة على اختلاف مذاهبهم^(٥). وكان لانتصار إبراهيم باشا في "تصيبين" عام ١٨٣٩م وتهديده المباشر للدولة العثمانية، وما أعقب ذلك من وفاة السلطان محمود وتولية عبد المجيد (١٦ سنة)، واستسلام الأسطول العثماني لمحمد علي بالإسكندرية وهو ما يعنى رجحان الكفة المصرية العسكرية؛ مدعاة لتدخل الدول الأوروبية^(٦).

(١) محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمنية في مصر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٧٢-٧٣.

(٢) محمد عبدالستار البدرى، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٣) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) محمد عبدالستار البدرى، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٥) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٦٦-٢٦٧.

وحاول السلطان عبدالمجيد التفاوض مع محمد علي؛ لإنهاء النزاع بين مصر والدولة العثمانية، فأرسل إليه مندوبًا خاصًا عاكف أفندي* بكتاب يخوله حكم مصر وراثيًا، وقدم سفراء إنجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي في ٢٧ يوليو عام ١٨٣٩م يطلبون فيها منه ألا يعقد أى اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية، وكان ذلك أساس معاهدة لندن التي وقعتها هذه الدول عدا فرنسا في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م وقد حددت هذه الدول وضع مصر في النهاية بجعلها حكمًا وراثيًا لأسرة محمد علي^(١). وما لبث السلطان أن رضخ لرغبة الدول الأوروبية وأصدر فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م، الذى تقرر فيه إعطاء محمد علي وأسرته حكم مصر حكمًا وراثيًا، على أن يختار السلطان من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفًا له ومن يخلف هذا ... إلخ حتى انقرض ذرية محمد علي الذكور فيعين الباب العالي من يشاء لها^(٢).

واعترض محمد عليّ على شروط هذا فرمان خاصة فيما يتعلق بالجزية وكيفية اختيار الولاية من أولاد محمد علي الذكور، وانتهى الأمر بفرمان أول يونية ١٨٤١م الذى نص على ترتيب الوراثة لحكم مصر بشكل جعلها منحصرة فى الأكبر من أبناء محمد علي، فانتفى بذلك حق الاختيار الذى كان للسلطان، على أن يصدر التقليد بالولاية دائمًا من الباب العالي، كما نص أيضًا على ضرورة تنفيذ محمد علي لخط شريف* كخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التى تبرم معها فى المستقبل^(٣).

* أفندي: من الكلمة اليونانية العامية أفنديس Efendis، دخلت إلى التركية، واستعملها الترك فى القرن الثالث عشر الميلادى، وكثر استعمالها بعد ذلك فى العهد العثمانى كلقب للرجل الذى يقرأ ويكتب ولقبًا لكبار الموظفين، وكان الجيش العثمانى يلقب الضابط رسميًا بلقب افندى حتى رتبة البكباشى، وكانت كلمة أفندى تطلق فى اللغة العربية على الكاتب الموظف فى الدولة، وكان الروزنامجى - الذى يحرر الحسابات فى الدفاتر الرسمية - فى مصر هو رئيس طائفة الأفندية، وكان المصريون يطلقون على محمد علي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبله لقب (أفندينا). وقد ألغى لقب أفندى فى تركيا عام ١٩٣٤م، وبطل استعماله فى مصر عام ١٩٥٢م. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرئى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ٢٠ - ٢٣).

(١) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

* تطلق عبارة خط شريف على الأمر الصادر من السلطان إذا كتبه بيده، أو إذا حرره الكتاب ومضاه السلطان بيده لا بخاتمه، ويقال أيضًا خط شريف لكل وثيقة تصدر من الديوان الهمايوى من معاهدة أو إرادة إذا كتب السلطان فى أعلاها أسطرًا أو كلمات، ويسمى هذا النوع من الوثائق أيضًا: خط همايوى. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ٨٩، ٩٠).

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٧١.

وعلى هذا فإن معاهدة لندن وما أعقبها من فرمانات تعد نقطة تحول كبير في السياسة المصرية، وما يهمننا في هذا الصدد الناحية الاقتصادية - فقبل معاهدة لندن - وفي مرحلة التوسع تأثرت السياسة الاقتصادية سلباً وإيجابياً، فتحمل الاقتصاد المصري أعباء هذه التوسعات، وإن كانت هذه التوسعات قد أوجدت أسواقاً جديدة وضمت مصادرًا جديدة للمواد الخام، فضلاً على أن محمد علي في هذه المرحلة كان قوياً، فاستطاع أن ينفذ السياسة الاقتصادية التي اختارها لتحقيق أهدافه (الاحتكار)، ومن ناحية أخرى فإن الأجانب الذين وفدوا إلى مصر في عهده، واستعان بهم لتحقيق أهدافه، تزايدت أعدادهم عن الفترة السابقة له، ولكن الأجانب وقناصلهم لم يستطيعوا الانتفاع بالحقوق والامتيازات التي تمتع بها زملاؤهم في ولايات الدولة العثمانية الأخرى، حيث كانوا خاضعين لسلطة محمد علي، واستأثر محمد علي لنفسه بحق تعيين القناصل - عندما ساءت علاقته بالسلطان - فكان المتبع أن تصدر براءات التعيين من السلطان، ولم توافق الدول الأوروبية على ذلك^(١). وعلى هذا فقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلاً الدولة الحديثة في مصر^(٢).

وإجمالاً فإن خضوع محمد علي لمعاهدة لندن والفرمانات اللاحقة أحدث مجموعة من المتغيرات، لذلك فإن محمد علي بعد عام ١٨٤٠م لم يعد بالقوة التي كان عليها قبل ذلك، وطبق معاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية وفي مقدمتها اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م والتي كان يرفض تطبيقها، وألغى نظام الاحتكار، واتبعت مصر سياسة اقتصادية جديدة قائمة على حرية التجارة، وهو ما سيتم توضيحه تفصيلاً في سياسة محمد علي الاقتصادية.

٢ - سياسة محمد علي الاقتصادية:-

تبنى محمد علي سياسة اقتصادية قائمة على أمرين: أولهما تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد، عن طريق اعتماد البلاد على إنتاجها الزراعي والصناعي والتجاري، دون الاعتماد على الدول الأجنبية فيما يلزمها من مواد أولية للصناعة، أو بذور وثقوى للزراعة، أو حتى لتصريف منتجاتها، وثانيهما اتباع نظام الاحتكار الحكومي في تنفيذ مشروع الاستقلال الاقتصادي باحتكار الزراعة والصناعة والتجارة^(٣).

(١) محمد فؤاد فؤاد شكرى، مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل ١٨٢٠ - ١٨٩٩، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٧، ص ٥٣ - ٥٤.

(٢) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٣) مصطفى القونى، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، القاهرة، المطابع الأميرية ببولاق، ١٩٤٤، ص ٦٢ - ٦٣.

وكانت السلطة المطلقة ضرورة أملتها هذه السياسة الاقتصادية، وأصبح الباشا من خلالها كأنه على رأس مشروع مالى ضخم، أو على رأس ضيعة واسعة يتعهدا بالرعاية؛ كي يجنى منها أكبر قدر من الثمر، ثم يبيعه بحالته أو مصنعا، ويكسب من ذلك ما يستطيع من ربح لينفقه بعد ذلك وفقا لخطة وضعها لنفسه^(١)، فقد كان الباشا فى ميسس الحاجة إلى المال، بينما كانت الخزانة خاوية بسبب استنزاف الجنود الألبان لها أولاً بأول، فضلاً عن حاجته للمال لتثبيت مركزه كسيد على البلاد، ولتحقيق مشروعاته الإصلاحية، وكانت هذه العوامل مجمعة من أهم بواعث هذه السياسة الاقتصادية^(٢).

أولاً: احتكار الزراعة:

مر الاحتكار الزراعى بثلاث خطوات أساسية، هى: امتلاك معظم الأراضى الزراعية، وإلغاء نظام الالتزام* واحتكار الحاصلات الزراعية^(٣).

أ- امتلاك معظم الأراضى الزراعية (حيازة الأراضى):

اقتضى الاحتكار الزراعى أن تسيطر الحكومة على الأراضى سيطرة تامة، فقد أدرك الباشا أن نظام حيازة الأراضى لا يستطيع أن يحقق له الدعم المالى، ومن ثم عقد العزم على تغييره^(٤)، ففي عام ١٨١٣م تم مسح كل الأراضى المزروعة فى الوجه البحرى، وتصنيفها

(١) عبدالفتاح حسن، ترتيب الإدارة العامة والرقابة على أعمالها فى مصر خلال الفترة ما بين ١٧٩٨ - ١٨٧٥، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، ١٩٧٢، ص ٢٤.

(٢) طلعت إسماعيل رمضان، بناء الدولة الحديثة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد ٣، ٤، مايو ١٩٨٢، ص ١٦٢.

* الالتزام: ضيعة تمنحها الإدارة التى تتولى تسجيل الأراضى (الروزنامة) مدة سنة أو أكثر، وتمنح لمن يقدم أكبر عطاء مقابل دفع الملتزم قسطاً من المال يساوى حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيعة (الميرى)، كما يمنح حجة إيجار (تنسيط)، وتوجه الروزنامة خطاب إلى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم، وكانت الدولة تحتفظ فى يدها بملكية رقبة الأرض، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع، وهو حق يتقاسمه مع الفلاحين الذين يفلحون فى تلك الحصة، وكان الملتزم يتلقى جزءاً من ربحه من الضرائب التى كان يحصلها من أرض الالتزام، وبالرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جسيمة قدر من ضرائب الميرى، فمن الناحية الواقعية نجد أنه قد تولدت تدريجياً إجراءات اتخذت حكم العادة، ومنحت الملتزمين حقوقاً وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة. (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٩١٩)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٢٤٩ - ٢٥١).

(٣) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٥٣٩.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٢.

وفرض الضرائب طبقاً لصنفها^(١)، وقد وزعت الأراضي الصالحة للزراعة على سكان القرى من فلاحين ومشايخ وأعيان القرى^(٢)، وقد حرص محمد على على توفير لوازم الزراعة لهم بشتى الطرق، حتى لا تتعطل الزراعة أو يقل إنتاجها أو جودة محاصيلها^(٣).

ب- إلغاء نظام الالتزام:

بدأ محمد على بمصادرة التزامات أمراء المماليك الذين تشردوا أو قضى عليهم في مذبحة القلعة عام ١٨١١م، تمهيداً لإلغاء بقية الالتزامات، ثم قام بمصادرة باقى الالتزامات وتعويض الملتزمين بمنحهم معاشات سنوية عام ١٨١٤م^(٤)، ورغم إلغاء الالتزام عام ١٨١٤م، فإن محمد على استمر في مصادرة بقايا هذه الالتزامات حتى عام ١٨٤٥م طبقاً لسجلات إسقاطات القرى، فقد ورد بسجل رقم ٤٢ حالات التزام تسقط التزامها حتى عام ١٨٤٥م، فعلى سبيل المثال: أسقط الملتزم محمد أمين التاجر بالغورية التزامه بالقلوبية لمحمد على نظير مبلغ ٤١٨ قرشاً*^(٥)، وأسقط الملتزم محمد أغا خربطلى التاجر بالغورية التزامه بالشرقية لمحمد على نظير مبلغ ٢٦٣٤ قرشاً (٥ أكياس و ١٣٤ قرشاً)^(٦)، وأسقط الحاج

(١) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، الأرض والفلاح في عصر محمد على، ضمن: كتاب الأرض و الفلاح في مصر عبر العصور (الموسم الثقافى للجمعية التاريخية)، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤، ص ٢٦٠.

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ٩٤ - ٩٥.

(٤) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٦٦؛ ولمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

* القروش: هو تعريب لكلمة Grosehen أى الضخم بالألمانية، وقد بدأ سكّه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى، وهو من الفضة وأطلق عليه العثمانيون غرش أو قرش، وقد ضربت القروش لأول مرة فى مصر فى عهد على بك الكبير ١٧٦٩م، وقام محمد بك أبو الذهب بإبطال هذه القروش التى تحمل اسم على بك الكبير عام ١٧٧٢م، ولكن الفرنسيين أعادوا سكها أثناء احتلالهم لمصر. (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن: كتاب عبدالرحمن الجبرتى دراسات وبحوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٥٧٤ - ٥٧٥، صامويل برنار، النقود العربية، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٧٤). وعندما تولى محمد على قام بسك القروش وكانت تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان محمود الثانى والوجه الآخر جملة (ضرب فى مصر)، وكان كل ٥٠٠ قرش تسمى كيساً ويسمى كل ١٠٠٠ كيس خزنة. (انظر: إدوارد ولیم لين، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة: على طاهر نور، القاهرة، مطبعة الرسالة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٤٤٤؛ عبدالمسيح الهرأوى، لغة الإدارة العامة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢، ص ٢٢٢).

(٥) إسقاطات القرى، س ٤٢، ص ٢٤، بتاريخ غرة المحرم ١٢٣٥هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨١٩م.

(٦) المصدر السابق، س ٤٢، ص ٣٩، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٢٤٩هـ / ١٣ ديسمبر ١٨٣٠م.

مصطفى المنصرى من التجار بالغورية لمحمد على التزامه بالبحيرة نظير مبلغ ٢٦٦٨ قرشاً (٥ أكياس و ١٦٨ قرشاً)^(١).

وقد كان إلغاء محمد على للالتزام خطأ عاماً لسياسته، وعلى هذا فإنه بإلغاء نظام الالتزام رفع الحواجز المنيعية التى كانت تقف أمام تطور أشكال الاستغلال الزراعى فى مصر، ولا شك أنها دفعت بالإنتاج الزراعى إلى الأمام، فقد كان هذا الإلغاء تطوراً اجتماعياً واقتصادياً خطيراً، حيث مكن لسلطان الدولة التغلغل فى جميع أنحاء البلاد، وضبط أهم مرافق البلاد الاقتصادية وهى الأرض^(٢)، ونظراً لحاجة الباشا الملحة للمال بدأ نظاماً جديداً عُرف بالعهد^(٣)، وقد بدأ تطبيق هذا النظام مبدئياً عام ١٨٣٦م وربما قبل ذلك^(٤)، وبحلول عام ١٨٤٤م كان هناك حوالى مليون فدان قد تم توزيعه وفق هذا النظام^(٥).

جـ- احتكار الحاصلات الزراعية:

كان محمد على يوجه الإنتاج الزراعى فى الجهة التى يريد، فعندما نقصت الغلال عام ١٨٠٨م، وبدأ الخوف من القحط عام ١٨٠٩م فى معظم الدول المطلة على البحر المتوسط، وكانت كل من فرنسا وإنجلترا فى أشد الحاجة إلى القمح، وعمدت إنجلترا إلى شراء القمح من مصر، فانتهز محمد على هذه الفرصة، وأخذ يبيع لهم القمح المصرى رغم معارضة الدولة العثمانية له فى ذلك؛ لاحتياجها هى نفسها للقمح، وربح محمد على من هذه

(١) المصدر السابق، ص ٤٢، ص ٤٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ٣١ أغسطس ١٨٣٤م.

(٢) طلعت رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٥.

* العهد: عبارة عن امتياز من الأرض تمنحه الدولة للفرد مقابل تعهده بجمع الضرائب، إلا أن المتعهد لم تكن له أية حقوق فى التملك، وكان مقدار ربح المتعهد هو زراعة جزء من أراضى القرية بالعمل الميمامة (أى بأجرة يومية) لصالحه الخاص، أو نظام مقاسمة المحصول مع الفلاحين (انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٦٣)؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

(٣) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسنى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص ١٦٢.

(٤) عفاف لطفى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ٢٦٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧٣.

التجارة^(١)، وهذه الأرباح هي التي أغرت الباشا في التوسع في الاحتكار، فاستخدم سلطته للاستحواذ على أكبر قدر من محصول القمح^(٢).

قام محمد علي عام ١٨١٠م بجمع الضرائب عيناً وبخاصة عن الغلال بالصعيد^(٣)، وطلب عام ١٨١٢م من بعض القرى بالوجه البحري دفع نصف الضرائب عيناً والنصف الآخر نقداً^(٤)، ولا يحق للفلاح أن يتصرف في محصول أرضه، وإنما عليه أن يورده عند جنيه إلى الشون*، فيوزن أو يكال ويقرر لكل محصول السعر الذي تحدده الحكومة، ويخصم من الثمن مقدار الضريبة المفروضة على الأرض وثمان المواشي والبذور والآلات والأشياء التي أخذها الفلاح طوال العام^(٥). ولم يقتصر الاحتكار على المحاصيل الزراعية الخاصة بالتصدير كالقطن والأرز والقمح، بل امتد هذا النظام الاقتصادي إلى المحاصيل التي تسوق محلياً والتي كانت ضرورية لسد حاجات الأهالي الغذائية^(٦).

وفي عام ١٨١٦م توسعت سياسة الاحتكار، ومنع محمد علي الأهالي من أكل الفول والحمص والحلبة والخضر، وكان يشتري كل محصول الفول - أحد الأطعمة الرئيسة للمصريين - مما كان يسبب أزمات في المواد الغذائية الأساسية بمصر^(٧)، وفي عام ١٨٢١م تحكم محمد علي في جميع إنتاج البلاد بعد أن احتكر القطن والسكر والنيلة والكتان وبذر النيلة والحريز والأرز... إلخ، و كان يتم الشراء بسعر منخفض بينما كانت تباع بسعر أعلى و كسب محمد علي كثيراً من هذا الاحتكار الذي كان أساس نظامه المالي و المصدر الأساسي للدخل لينفق منه على الجيش والبحرية، وإجمالاً فقد كان هذا النظام لمصادره المالية الضخمة، و من حين لآخر كان محمد علي يصدر قرارات بأسعار الشراء لهذه المنتجات من الفلاحين، وبعد عام ١٨٢١م فرض الباشا قيوداً على السلع المخصصة للاستهلاك المحلي^(٨).

(١) أحمد أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ - ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣م، ص ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط ٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ٢٩١.

(٤) Kenneth, M. Cuno., The Pasha's Peasants, Cairo, The American University, 1992, p. 125.

* لمزيد من التفاصيل عن الشون انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٥) مصطفى القوني، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٦) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي، ط ٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م، ص ٢٨٧.

(٧) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٨) A. E. Crouchley, A. E., The Economic Development of Modern Egypt, London, n.p., 1938, p. 85-86.

وعلى هذا كانت الحكومة تقوم بشراء جميع الحاصلات وتجمعها فى شونها بعد إعطاء أصحابها ما يكفيهم منها لمدة سنة أكلاً وتقاوياً، بحسب عدد نفوسهم ودوابهم^(١)، وعلى هذا حرمت الحكومة الفلاح من أن يبيع شيئاً من إنتاجه الزراعى، وإلا وقع تحت طائلة العقاب^(٢).

- أهم المحاصيل الزراعية التى احتكرها محمد على:

كانت أكثر الأراضى المصرية فى أوائل عهد محمد على لا تنتج إلا زراعة شتوية مثل بعض الحبوب، وزراعة نيلية مثل الذرة والقصب البلدى والأرز والنيلة^(٣)، لذا اهتم محمد على بإدخال بعض المحاصيل الجديدة للبلاد مثل القطن والفوة (نوع من الصبغة المستخدمة فى صنع الطرابيش) ومحاصيل أخرى لم تتجج زراعتها فى مصر^(٤). وقد طبق محمد على نظام الاحتكار الجزئى والاحتكار الكلى للحاصلات حسبما اقتضته الظروف والمصلحة، وكانت الحكومة فى الحالة الأولى تستولى على ما يبقى من المحصول بعد استهلاك أصحابه، وفى الحالة الثانية تستولى الحكومة على المحصول بأجمعه حتى أنه لا يسمح لأصحابه بأخذ شئ منه، بل يورده كله إلى شئون الحكومة^(٥). وفى الحالتين كانت الحكومة تحدد الثمن وتعطى الفلاح رجعة (إيصال) بمقداره وتخضم مما عليه لها، ثم تبيع تلك الحاصلات للتجار والأهالى بما تراه من ثمن أو تصدرها إلى الخارج^(٦).

ومن الأمثلة على الحاصلات التى احتكرها الباشا احتكاراً كلياً، القطن* والفوة والنيلة (التى بذل محمد على جهوداً كثيرة لتحسين محصوله لتروج فى الأسواق الأوروبية)^(١) والكتان

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٩١ صلاح هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٨٠٥ - ١٨٨٢، ج ٢، القاهرة، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ص ٤٤.

(٢) عبدالعزيز نوار، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٣) إبراهيم زكى بك، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٢٨، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٤) Paul Mouriez, Histoire de Méhémet-Ali, Vice-Roi d'Egypte, Tom III, Paris, n.p., 1857, p.46.

(٥) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٦) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

* أدرك الباشا أهمية هذا المحصول بعد أن لاحظ جوميل الفرنسى شجرة القطن فى حديقة محو بك Mako Bay وهو من العينات القليلة التى أحضرت من الهند، و عرض جوميل الأمر على محمد على الذى لجح فى زراعته فى أراضى الدلتا بمصر السفلى (Edowin de leon, The Khedive's Egypt, London, n.p., 1877, p.206-207) وشجع على ذلك بكل الوسائل مثل شرائه من المزارعين بسعر مرتفع وتخفيض الضرائب عليه، وقد نافس القطن المصرى الأقطان الأخرى فى أسواق أوروبا (Paul Mouriez, op.cit., p.43) وقد قاوم الفلاحون زراعته فى أول الأمر ولكنهم أقبلوا على زراعته فى أواخر حكم محمد على حين تركت لهم حرية بيع محصولاتهم بالثمن الذى يشاءونه،

والقرطم (يستخرج منه العصفور الذى يصدر للخارج، وكان من أوائل المحاصيل التى احتكرها الباشا)^(٢)، والسمن وبذر الخس والحناء وقصب السكر والخشخاش والزيتون والبن حتى البلح بأنواعه وجريد النخل والخواص والحريير الخام وعسل النحل وشمع العسل^(٣)، ومن الأمثلة على الحاصلات التى كان احتكارها جزئياً، القمح* والأرز** والذرة*** والفول والحلبة التى احتكرها؛ لسداد ديون الفلاحين ثم بيعها بالمدن والثغور، ثم عاود وألغى احتكارها لكساد سوقها^(٤)، و احتكر بعض المحاصيل الغذائية لإطعام الجيش فى الحجاز^(٥).

ورغم هذه الاحتكارات فإنه من الخطأ الاعتقاد أن الاحتكار قد شمل جميع الحاصلات الزراعية دون أية استثناءات، فقد كانت هناك أصناف عديدة من الحاصلات منها أغلب الحبوب والدخان والعدس لا تسرى عليها قواعد الاحتكار، فقد ترك محمد على للأهالى حرية التصرف فيها^(٦)، لذلك كان محمد على بمنح بعض التجار حق احتكار بيع محصول فى بعض الأقاليم، مثلما حدث مع جرجس الطويل وحنا زنايرى الشاميان والخواجة توسيجيه، فقد احتكروا سلعة مثل القمح والكتان والسمن عام ١٨٢٩م بالمنوفية، وكان هؤلاء التجار يمتلكون

وبذلك احتل القطن مركز الصدارة فى حياة الفلاح، وأصبح المحصول الرئيسى فى البلاد، (حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، دار إحياء الكتب، ١٩٦٢، ص ١٣٧).

Paul Mouriez, op.cit, p.44 .

(١)

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤١.

* مع أن الباشا كان قد احتكر القمح عام ١٨١٢م إحتكاراً كلياً، فإن هذا الاحتكار قد خفت وطأته، وأصبح جزئياً عام ١٨٣٣م عندما أمر الباشا بأخذ إردب واحد فقط من الغلال عن كل فدان من القرى التى ليس عليها بقايا (صلاح هريدى، مرجع سابق، ص ٤٥). ولعل السبب فى تخفيف هذا الاختكار هو قلة المحصول وكثرة البرانى الموجود بالأسواق، فوجد الباشا أن الاحتكار الجزئى أربح له من الاحتكار الكلى (أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١٠٩).

** بدأ الاحتكار الجزئى للأرز عام ١٨١٣م عندما قرر الباشا الاستيلاء على جميع مزارعه بالبحر الغربى والشرقى (دمياط ورشيد)، وبعد استيفاء مصاريفه وأجر المعينين والمباشرين له، إذ بقى شئ بعد ذلك أعطوه للفلاح، ثم ما لبث أن تحول هذا الاحتكار إلى احتكار كلى بحيث أصبح المزارعون لا يتمكنون من أخذ حبة منه، بل تأخذها الحكومة بأجمعه (أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٠٩).

*** بدأ الاحتكار الجزئى للذرة عامى ١٨١٥ - ١٨١٦، فقد كانت الذرة هى المحصول الرئيسى لغذاء الفلاحين.

(Cuno, op.cit., p.128.)

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٥) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٦) Felix Mengin, Histoire de L'Egypte Sous le Gouvernement de Mohamed - Ali, Tome II, Pairs, n.p, 1823, p.343.

شوناً للغلال في الإقليم يتم تجميع الغلال بها، وعلى هذا نجد أن الحكومة أتاحت لبعض التجار الفرصة لممارسة الاحتكار^(١).

ومهما كان الأمر، فقد اقتضت سياسة الاحتكار الزراعي العمل في اتجاهين رأسى وأفقى، تمثل الاتجاه الرأسى في زيادة المحاصيل المزروعة وزراعة محاصيل جديدة، والأفقى تمثل في زيادة المساحة المزروعة والاهتمام بمشاريع الري من حفر الترع والسدود والجسور للحفاظ على ماء النيل، فإلى جانب القطن تم التوسع في زراعة قصب السكر و الكتان و الأرز و النيلة و أدخل ما يقرب من ٢٠٠ محصول جديد من الفواكه المختلفة إلى جانب أشجار السنط و غيرها لاستخدام أخشابها^(٢)، وإجمالاً فإن هذه السياسة كانت تعود على الحكومة بالنفع، ولكنها كانت تتطوى على ظلم وإرهاق للفلاح وهو المالك الأصلي للأرض^(٣)؛ لذلك قاوم الفلاحون هذا النظام بإحراق المحاصيل، وانتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع في مديريات الصعيد قبل غيرها من المديريات، وكثرت الحوادث عام ١٨٢٧م، وفي عام ١٨٣٠م أصبحت ظاهرة إحراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة؛ ويتعرض من يرتكبها لأقصى عقوبة والتي كانت تصل إلى حد السجن مدى الحياة^(٤).

ثانياً: احتكار الصناعة:

كانت الصناعات المصرية خلال القرن الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي على درجة من التأخر، فقد اقتصر أمرها على بعض الصناعات الاستهلاكية، وكانت تطبق طرق بدائية في الإنتاج، فلم تكن تستخدم الآلات ولا القوة المحركة - التي كان بدأ استخدامها في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية - فقد كانت هذه الصناعات تنتج عادة للسوق المحلي^(٥).

لما استقر الحكم لمحمد علي عمد إلى الإشراف على الصناعات الصغيرة التي كانت قائمة في البلاد، كصناعة النشوق والغزل والنسيج ومعاصر الزيت، وصناعة الحصير وماء

(١) حلمي أحمد شلبي، المجتمع الريفي في عصر محمد علي، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٣٠.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٣) عبد الرحمن الرفعي، مرجع سابق، ص ٥٣٩ - ٥٤٠.

(٤) على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة، دار المعلم للطباعة، ١٩٧٧، ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) حسين خلاف، مرجع سابق، ص ١٧٩ - ١٨٠.

الورد، وهدف الباشا بذلك الحصول على إيراد مالى كما هدف إلى تمكين الجيش من الحصول على بعض حاجياته من تلك الصناعات^(١)؛ لذلك منع ورود المنتجات الأجنبية التى تنافس الصناعات المحلية المصرية من الخارج^(٢).

وجه محمد على البلاد نحو نهضة صناعية كان الغرض منها أن يصير الإنتاج الصناعى مكملًا للإنتاج الزراعى، وبذلك يتم للبلاد استقلالها الاقتصادى ويصبح فى إمكانها أن تسد معظم حاجاتها من المنتجات المحلية؛ رغبة فى إنشاء إمبراطورية مصرية عظيمة تكون بأجزائها المتعددة وحدة اقتصادية مستقلة، وإنشاء جيش كبير يعتمد فيما يلزمه على الموارد المحلية، وكان أسلوب محمد على فى تحقيق هذا الاستقلال الصناعى، هو إتباع سياسة الاحتكار، فقد احتكر الصناعة كما احتكر جميع مرافق الإنتاج الأخرى^(٣)، وكان احتكار الباشا لبعض الصناعات الهدف منه استغلالها وتوجيهها إلى خدمة البلاد مالياً واستراتيجياً، وليس بهدف التضيق على الناس ومشاركتهم أرباحهم^(٤).

وكانت أهم عناصر نظام الاحتكار فى الصناعات الصغيرة هى: جمع منتجى وتجار الحرفة فى كل مدينة فى مكان واحد؛ لإحكام الرقابة واجتئاب التهرب، وتعيين ناظر لجمع مكوسها، وقيام الدولة أو الملتزم بشراء الخامات اللازمة للحرفة بأثمان محددة، واحتكار بيعها بسعر يحدده مندوبو الدولة، ومنع إنتاج الحرفة بدون ترخيص، كذلك تصنيعها طبقاً للمواصفات التى تحددها الدولة، وإرغام مشايخ القرى والبلدان على شراء جزء من الإنتاج بالسعر المحدد، كما كان يحرم على الصناع إنتاج أى شئ من المصنوعات لحسابهم، كذلك حرم على المستهلكين شراء أية سلعة برانى - لم تنتج طبقاً لنظام الاحتكار - وكذلك وضع علامة مميزة على إنتاجها، وتعيين جواسيس على المنتجين والمستهلكين، للتحرى عن المنتج والمستهلك البرانى^(٥).

- أهم الصناعات المحتكرة

-
- (١) المرجع السابق، ص ١٨٠.
- (٢) حلمى محروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٧٢.
- (٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٧٠.
- (٤) عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٩٦ - ٩٧.
- (٥) المرجع السابق، ص ٩٨.

بدأت سلسلة الاحتكار الصناعى عام ١٨٠٩م، باحتكار صناعة النشوق، وفرض ضرائب على المشتغلين بصناعتها وتجاريتها؛ لزيادة موارد محمد على المالية، لكى يثبت مركزه فى مصر، ويقوى نفوذه ليستطيع القيام بالإصلاحات المطلوبة^(١)، وبعد أن حقق الأرباح المرجوة، طبق الاحتكار على عدد كبير من الصناعات الصغيرة الموجودة فى مصر، فاحتكر المنسوجات وصناعة الحصر عام ١٨١٧م، ثم احتكر عصر الزيوت وتقطير ماء الورد، وتفريخ الدجاج، واستخراج صبغة النيل، ثم صناعة الأحذية وصناعة الأدوات المنزلية^(٢)، والصناعات الخشبية وصناعة الخل، والسكر ومذقات الأرز، وصناعة النطرون وتحميص البن وصناعة الخبز ... وغيرها^(٣).

وبعد أن تم لمحمد على احتكار الصناعات الصغيرة بدأ فى إدخال نظام المصانع الكبيرة، وكان من العسير أن يترك أمر إقامة المصانع الجديدة للمجهودات الفردية، إذ أن الصناع المصريين كانوا قد اعتادوا الأساليب القديمة، ولم يكن من السهل تحويلهم عنها، هذا إلى جانب أن المصانع الكبيرة كانت تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لم تكن تتوافر عند الأفراد المصريين، ولم تكن هذه الصناعات الناشئة من الأعمال المربحة حتى تغرى الأفراد للإقبال عليها، ولكن محمد على تمكن من القيام بها، والصرف عليها من أرباح الاحتكار الزراعى والتجارى^(٤).

وقد بدأ محمد على تجربته الصناعية فى حى الخرنفش عام ١٨١٦م الواقع فى وسط القاهرة، وأنشئت به المصانع وجلبت لها الماكينات من أوروبا دون اعتناء لما تكلفت من نفقات، ثم بنيت بعد ذلك المخازن والطواحين وركبت الماكينات الفرنسية والإيطالية، وكان أول مصنع أنشئ بحى الخرنفش مصنع الحرير^(٥)، وأنشئ ببولاق* مصنع مألطة - سمي بذلك

(١) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٦٤؛ عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٤) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٧١.

(٥) صلاح هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ١٩٦.

* بولاق: كانت تعرف بمعية بولاق، ثم عرفت ببولاق التكرورى حيث نزل بها الشيخ أبو محمد يوسف التكرورى فى زمن المعز لدين الله اللهاطسى، فلما مات بنى على قبره فيه وعمل بجانبها جامع؛ فاشتهرت هذه القرية ببولاق التكرورى، والصواب فى كتابتها (بلاق) بكسر أولها لأن أصلها المصرى Bilag وهى كلمة معناها المرساة والموردة، ثم حرف اسمها إلى بولاق وهى من مراكز محافظة الجيزة. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ق ٢، ج ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٩، ١٠).

لكثرة أعمال الماطيين الذين يعلمون فيه - ثم انتشرت المصانع فى كثير من مدن الوجهين القبلى والبحرى، مثل مصانع الحرير والصوف والجوخ والحبال ومسابك الحديد وألواح النحاس والجلود^(١)، وقد بلغ عدد المصانع التى أسسها محمد على ٢٤ مصنعاً حديثاً، بعمالة قدرها ٢٤٠٠ عامل بهذه المصانع^(٢):

وقد ساعد على نجاح هذه المصانع الكثيرة، رخص المواد الخام التى كانت تشتريها الحكومة من المزارع بالأثمان التى تقررها، كما ساعد على هذا النجاح أيضاً عدم منافسة المصنوعات الأجنبية للإنتاج المحلى، فقد كانت الحكومة تحدد أسعار السلع المستوردة بالسعر الذى تراه مناسباً؛ حتى لا تنافس الإنتاج المحلى^(٣). بالإضافة إلى انخفاض أجور العمال، فقد كانت الحكومة هى التى تتولى تحديد هذه الأجور، وكانت معظم المصانع تدار بالثيران وذلك لغلاء أسعار الفحم المستورد^(٤).

ورغم هذه الاحتكارات الصناعية تواجدت بعض الاستثناءات، فالباشا كان يحتكر صناعة، ويترك صناعة، ويستثنى أخرى، مما ينفى عنه صفة الخط الاحتكارى الشامل، أو الاحتكار المستمر الدائم، ويؤكد ذلك السماح بإقامة مشاريع صناعية أجنبية، فقد قبل عرض روس ورفائيل التاجرين عام ١٨٢٦م بإنشاء مدبغة صغيرة فى بولاق أو رشيد أو دمياط، لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبية، على أن يصير توسيعها، كلما ظهرت الفائدة والمنافع، وتم التصريح لهما بإنشاء المدبغة فى المدينة التى يريدونها وألا يمانعهما أحد، وتم فتح المدبغة برشيد، وخصص محمد على لها ١٠٠٠ جلد من جلود الماعز و ٥٠٠ إردب* من القرض**^(٥)، شرط أن يديرا المدبغة على حسابهما لمدة خمس سنوات، وأن يقدموا إلى الباشا نصف الجلود التى تدبغ، وبعد انقضاء السنوات الخمس يتركان للباشا المدبغة بما فيها من آلات وأدوات^(٦).

(١) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢) Leon, op.cit., p.208.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٧١.

(٤) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص ١٩٤ - ١٩٥.

* إردب: هو مكيال مصري، و كان فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادى وزنه للحبوب ١٣٢,٨٥٦ كجم أى حوالى ١٨٢ لتراً، وقد كان وزنه عام ١٨٣٦م ١٨١,٧٣٥ لتراً، وهو فى الوقت الحاضر يساوى ١٩٨ لتراً أى حوالى ١٥٠ كجم من القمح، ١٢٠ كجم من الشعير، ١٤٠ كجم من الذرة، ١٥٥ كجم من الفول، و ١٥٧ كجم من العدس. (انظر: فالتر هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ٥٨ - ٥٩).

** القرض: مادة تستخدم فى دبغ الجلود

(٥) عبدالسلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٦) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.

وأعطت الحكومة رخصة للخواجة (بياجو بيروثلى) بفتح مصنع لصنع شمع العسل فى الإسكندرية عام ١٨٢٧م على الطريقة الأوروبية لمدة ست سنوات، شرط أن لا يفتح غيره مصنعاً مماثلاً، وأن يستورد المواد الأولية من الخارج، وأن يبيع منتجات المصنع بثمن أقل من ثمن الشمع المصرى والأجنبى، فضلاً عن تعليمه هذه الصناعة لنفرين من أبناء البلد، كذلك أعطت الحكومة للخواجة (نيقولا لالتا) التاجر عام ١٨٢٣م ترخيصاً بفتح مصنع لعمل قلع السفن وحبال المراسى بالإسكندرية لمدة خمس سنوات، شرط أن يعين محلاً لإنشاء المصنع يكون مماثلاً لمصنعه بـ (ليفورنه)* وأن لا يسمح لغيره بإقامة مثل هذا المصنع، وأن لا يمانع فى استخدام بعض العمال المحليين^(١).

وعلى هذا نجد أن الدولة إلى جانب احتكارها الصناعة، قد سمحت لبعض الأفراد بممارسة هذا الحق وإن كان فى أضيق الحدود ولفترة زمنية محددة وطبقاً لشروطها، وقد كان اهتمام محمد على بالصناعة لا نهاية له، فقد استطاع أن يحول الصناعة المصرية من صناعات حرفية صغيرة إلى صناعات كبرى فى مدة قصيرة، وقد أنتجت المصانع المصرية الملابس والورق والزجاج والزيت والسكر .. إلخ، وقد كانت هذه الصناعة تهدف فى الأساس إلى خدمة الجيش والبحرية، ولكنها لم تكن كافية وكانت تحتاج لحمايتها من المنافسة الأجنبية ولكن منذ تخفيض جيش محمد على عام ١٨٤١م وتطبيق المعاهدة العثمانية-البريطانية (بلطة ليمان) عام ١٨٣٨م والتى سمحت للتجار للإنجليز بحرية التجارة فى أى بقعة من بقاع الإمبراطورية العثمانية لاسيما عدم وجود رأس مال محلى وقلة الرأسمال الأجنبية - الأمر الذى أدى إلى انهيار السوق العربى وكان عليه الانتظار حوالى ثمانين عاماً لحدوث نهضة صناعية^(٢) - لذا عجزت الصناعة المصرية عن منافسة مثيلتها فى الأسواق الأجنبية^(٣)، أضف إلى ذلك سوء الإدارة المصرية وقلة الخبرة الفنية، بالإضافة إلى أن الصناعة الحديثة فى مصر قامت فى وقت كانت الرأسمالية الصناعية الأوروبية تعمل فيه على غزو العالم بمصنوعاتها^(٤).

ثالثاً: احتكار التجارة:

* ليفورنه: تقع على الساحل الشمالى الغربى لشبه الجزيرة الإيطالية.

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٦٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

(٢) Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis, London, Oxford

University Press, 1947, p.16.

(٣) عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٣.

وبعد الإشارة إلى احتكار السلع الزراعية والصناعية، والتي كانت تمثل سلعا أساسية في السوق المصري في تلك الفترة، فقد ترتب على احتكار محمد علي للزراعة والصناعة - وامتداد هذا النظام للتجارة - وزيادة منتجات هاتين الحرفتين، فكان الباشا يهتم بالتجارة لتسهيل تداول المنتجات الزراعية والصناعية، وكان هذا نتيجة منطقية تسير النظام العام الذي نما وسيطر على كافة مجالات الاقتصاد المصري وهو نظام الاحتكار^(١)، فقد تبين لمحمد علي بالمنطق أو بالفطرة أن أسرع وسيلة لإنجاز مشروع اقتصادي ناجح و على مستوى كبير هو أن يطبق مركزية السلطة^(٢)، فضلاً عن أن محمد علي أراد أن يعيد لمصر أهميتها القديمة التي فقدتها بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي فقدت معه مصر مورداً من أهم موارد الدخل الأهلي والحكومي، وهو الرسوم الجمركية وأجور النقل وأرباح تجارة المرور بين الشرق والغرب؛ لذا كان من الضروري اعتناء محمد علي بالتجارة لكونها مورداً من موارد الدولة^(٣). فقد كانت التجارة سر قوة محمد علي العسكرية، حيث احتكر التجارة و أصبحت مصر ضيعة خاصة به، و احتكر كل المنتجات الرئيسة، و باع المحاصيل بالأسعار التي يحددها هو، خاصة بعد أن أصبح الباشا أكبر تاجر في مصر يتعامل مع المشتريين الأوروبيين، ويدعم الجيش بالأرباح التي يجنيها من هذه التجارة^(٤).

بدأ محمد علي عام ١٨١٦م باحتكار كل السلع التجارية واحدة تلو الأخرى، فبحلول عام ١٨٢١م تم احتكار كافة السلع وحقق أرباحاً طائلة من هذا الاحتكار، كما وضع يده على كل السلع المصدرة للخارج، وبعد عام ١٨٢٩م وضع قيوداً على السلع المستهلكة محلياً أيضاً وخاصة المواد الغذائية منها^(٥)، ويمكن إيجاز تنفيذ سياسة الاحتكار على الوجه التالي:-

أولاً: كان على الفلاحين أن يوردوا محاصيلهم لشون الحكومة، فتعطى لهم بعد خصم ما عليهم للحكومة صكوكاً بفرق الثمن بين ما وردوه وبين مقدار الضرائب و ثمن الأسمدة والآلات وغيرها مما وزع عليهم، وكانت أثمان المحاصيل وتقدير كميتها متروكة لتقديرات الحكومة.

(١) رسمية حجازي، تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي ١٨٠٥ - ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩، ص ٢٢.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٣) مصطفى القوي، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٤) D. A. Cameron, Egypt in The Nineteenth Century, London, Smith, Elder & Co., 1898, pp.124 - 125.

(٥) Issawi., op.cit., pp.85 - 86.

ثانيًا: كانت المنتجات الصناعية في المصانع الكبيرة ملكًا للحكومة؛ لأنها كانت تقوم بنفسها بالإنفاق على هذه المصانع، أما صغار الصناع فكانوا يحصلون على ما يلزمهم من المواد الخام من الحكومة، ويتعهدون بتقديم منتجاتهم إليها على أن يتقاضوا على ذلك الأجور التي تحددها الحكومة.

ثالثًا: كانت المنتجات الزراعية والصناعية تتجمع في مخازن وشون الحكومة في القاهرة والإسكندرية ويراقب عملية نقلها موظفون من قبل الحكومة، وكان محمد علي يتصرف في بيع هذه المنتجات في الداخل والخارج^(١).

كانت الحكومة تبيع الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية التي تتجمع في الشون للتجار و الأهالي، فتحصل على ربح يكون أكبر في حالة البيع لتجار الصادر، وكذلك كان الربح والمكسب للحكومة وحدها دون سواها، ففي عام ١٨٢١م كان الثمن المحدد لشراء الحكومة من الفلاحين لإردب القمح هو ٣٠ قرشًا و ٢٠ قرشًا لإردب الفول والذرة، بينما كان ثمن البيع من الشون للأهالي والتجار ٥٠ قرشًا لإردب القمح، و ٣٠ قرشًا لإردب الفول، و ٣٢ قرشًا لإردب الذرة، وألزمت الحكومة التجار والموظفين شراء تلك الحاصلات من الشون الحكومية بالثمن المحدد^(٢)، وأصبح ممنوعًا على الفلاحين بيع حبوبهم للأفراد أو التجار و كانوا مجبرين على بيعها للحكومة و بالسعر التي تحدده، أما التجار الذين كانوا يتاجرون في الحبوب فقد تحولوا إلى موظفين لدى الحكومة أو فقدوا مهنتهم و اضطروا للبحث عن عمل آخر^(٣).

وقد استطاعت الحكومة تحقيق أرباح هائلة من جراء الاشتغال بالتجارة، فعندما واجه الباشا في بداية حكمه مشكلة قلة النقود، تغلبت الحكومة على هذه المشكلة عن طريق بيع المحاصيل التي جمعت بشونها^(٤)، وقد بلغت أرباح الحكومة من هذا البيع عام ١٨٢٠م ١٥٧٦٣٨ كيسًا و ٤٤٦ قرشًا، أي حوالي سدس إيرادات الحكومة في هذا العام والتي بلغت ٩٦٠٨٣٥ كيسًا و ٣٠ قرشًا^(٥)، و عام ١٨٣٦م بلغ ربح الحكومة حوالي ١٥٠٠٠٠ كيس من

(١) محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٥) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات، س ١٦٢٦، مادة بدون رقم، ص ٢، لسنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م.

مجموع الداغل الذي بلغ ٦١٢٨٦٠ كيساً^(١)، ولا ريب أن هذه الأرباح الوفيرة كانت عوناً لمحمد على فى تنفيذ مشاريعه السياسية، ومكنته من دفع مرتبات الجنود والقيام بأعمال الإصلاح المختلفة، ومن جهة أخرى لم يخل الأمر من مساوئ، فالفلاح كان يبيع المحصول بالسعر الذى تحدده الحكومة، وهو أقل بطبيعة الحال من سعر السوق، وفى الوقت نفسه يسترد محمد على ما يدفعه الفلاح، وذلك على هيئة ضرائب وثمان البذور والآلات وغيرها^(٢).

وعلى هذا فقد حرم هذا النظام الفلاحين من ثمرة كدهم، وفرض عليهم ثمن البيع فرضاً دون استشارتهم، وجعلهم عرضة لظلم موظفى الشون، وبخس الكيل والميزان، ورفع أسعار الحاجات الضرورية لهم كالملابس وغيرها، مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة لهم وكذلك أضر نظام الاحتكار بالصناع^(٣).

خضعت جميع الحاصلات الزراعية لنظام الباشا الاحتكارى كل منها حسب درجة احتكاره وأهميته، وهى: القطن والقمح والكتان والحلبة والحناء والأرز والتمر والأفيون والزيتون والحمص والذيلة .. وغيرها. وكافة الحاصلات والسلع التى كان الباشا يرى فيها نفعاً لصناعته أو تجارته، مثل الجلود والملح والسكر وملح البارود وفحم الكوك والحصر واللحوم والخمور .. وغيرها، وقد امتد احتكاره ليشمل كل المنتجات المصرية بلا استثناء زراعية كانت أو صناعية، فبالإضافة إلى ذلك احتكر تجارة المسلى والزيت والسيرج والشحم والسنامكى وشن الفيل والخبز والخضراوات .. وغيرها، حتى تجارة الخيش والحطب احتكرها الباشا*.

وفىما يلى أمثلة لبعض السلع التجارية التى طبقت عليها سياسة الاحتكار:

١ - الجلود:

احتكر محمد على جميع جلود الحيوانات ومنع بيعها أو شرائها، فإذا أراد أحد شراءها فليشتريها من الحكومة، وإن أراد أحد فليبيعها لشون الحكومة، وقد أنذر بعقاب كل من يخالف ذلك، وأرسل بذلك أوامره إلى حكام الأقاليم^(٤)، وتخصص بعض السماسرة فى شراء الجلود

(١) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٦٨؛ جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٢) راشد البراوى ومحمد حمزة عيش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط ٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص ٨٧.

(٣) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٦٨؛ صلاح هريدى، دراسات فى تاريخ مصر، مرجع سابق، ص ٤٧.

* لمزيد من التفاصيل، (انظر: أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٩١ - ٢٠٤).

(٤) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٤٣٣، ص ٢٠٧، بتاريخ ٥ شوال ١٢٣١هـ / ٣٠ أغسطس ١٨١٦م.

من الناس وتوريدها للحكومة، ولكن هؤلاء السماسرة كانوا يشترون الجلود بأسعار زهيدة من قرش إلى خمسة قروش؛ لذا أمرهم محمد على برفع سعر الشراء حتى لا يضطر الناس إلى البيع لغير الحكومة^(١)، ولم يكن الباشا ليعيرها كل هذا الاهتمام إلا لكونها تحقق أرباحاً كبيرة؛ لرواج تجارتها بالإسكندرية، فضلاً عن حاجة مصانعه ومهمات المدنية والحربية لها^(٢). فكان يخزن في وكالة الجلود ببولاق الجلود المدبوغة التي تأتي إليها من المدابغ، وكان يصنع من هذه الجلود الشنط اللازمة للمهمات الحربية^(٣).

٢ - الملح:

لم يكن للملح سعر يذكر قبل احتكار الباشا له، فيذكر الجبرتي أن سعره كان لا يتعدى سعر القفف* التي يوضع فيها. فكان سعر الإردب ٢٠ نصف فضة** (نصف قرش) بالإضافة إلى زيادة كيلة، فلم يكن الإردب إردباً واحداً بل كان ثلاثة أرادب، وكان المتسبب يشتريه بهذا الثمن ويبيعه مستفيداً من فرق الكيل، فكان التفاوت في المكيال لا السعر، إلى أن احتكر الباشا الملح، وصار الكيل بقدره، وسعر الإردب ٤٥٠ نصف فضة (١١ قرشاً تقريباً) وقد عهد به إلى أحد الملتزمين، وعين الباشا في الأماكن التي يرد منها الملح موظفين؛ ليمنعوا أخذ الملح بأسعار رخيصة ويبعه بعد ذلك^(٤)، كما كلف المجلس العالي باتخاذ التدابير التي تقى الفلاحين من غبن طائفة بائعي الملح الذين يجوبون القرى؛ لاستبدال الملح بالغلل التي تفوق سعر الملح^(٥).

٣ - السكر:

-
- (١) معية سنية، محفظة ٧٠، دفتر ٦٣، م ٣٣٧، بدون ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥١هـ / ١٣ فبراير ١٨٣٦م.
- (٢) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
- (٣) سقاو دردير عبدالجواد، منطقة بولاق في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة يكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٨، ص ١٣٠.
- * القفف: السلال التي يوضع فيها هذا الملح.
- ** نصف فضة (البارة): ترجع أقدم إشارة إليه عام ١٥٨٣م، وقد سك من الفضة ويقدر بـ ٤٠/١ قرش، وقد أطلق العثمانيون عليه اسم بارة وهي كلمة فارسية يرادفها فضة ونصف فضة (انظر : عبدالرحمن فهمي، مرجع سابق، ص ٥٧٣).
- (٤) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٠٣.
- (٥) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

كان ببولاق وكالة للسكر حيث يباع فيها السكر والعسل الأسود^(١)، وكان الباشا ينبه على حكام الأقاليم بالعمل على منع بيع وشراء السكر من غير الحكومة، ووجه أوامره خاصة إلى أقاليم الصعيد، وأمر بمعاقبة المشتغلين بهذه التجارة^(٢)، بيد أن سوق العسل الأسود لم تكن رائجة، فلم يكن هناك إقبال عليها، والدليل على ذلك تراكم كميات كبيرة من العسل الأسود (٦٠٠٠ قنطار*) فى وكالة السكر، الأمر الذى دعا ناظر الوكالة إلى أن يقدم تقريراً إلى المجلس العالى يخبره بأن هذه الكمية إذا بقيت بالوكالة ستفسد؛ لذا قرر المجلس أن يوزع على الزياتين ٤٠٠٠ قنطار ليبيعوها للأهالى، ويرسل ٢٠٠٠ قنطار إلى الجهادية^(٣).

٤ - اللحوم:

أمر الباشا بمنع بيع اللحوم غير الحكومية بحجة أن بها أمراضاً ويجب إعدامها، وكان يقبض على كل من يحمل لحم غير حكومى، فالسلخانة وحدها هى التى تشتري الحيوانات وتذبحها وتبيعها، وعين لذلك بصاصين للحم، كما أمر بإنشاء محل جزارة آخر؛ ليقدم اللحوم اللازمة للعساكر والأهالى على أن تدير الحكومة هذا المحل، كما كان لا يسمح لأهالى القرى بإدخال خرافهم للقاهرة حتى فى أيام عيد الأضحى إلا بتصريح، إن أذن لهم فيبيعوها فى الأماكن المعدة لذلك، على أن تلغى التصاريح بعد انقضاء أيام العيد^(٤).

٥ - البن:

احتكر الباشا البن اليمنى عام ١٨٣١م، وقد أصبح البن كله فى مصر تحت سيطرة محمد على بعد أن كان حتى ذلك الوقت فى أيدي كبار التجار، ونظراً لانقطاع تجارة مخا وجد الباشا نفسه مضطراً إلى إلغاء الأوامر الخاصة باستيراد البن من الغرب و أمريكا، و كان بن مخا يأتى من أوربا بواقع قرشين للأوقية*^(٥).

(١) سقار دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) معية سنية، محفظة ٥، دفتر ٦، م ٩٢، بدون ص، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٣٦هـ / ٣١ أغسطس ١٨٢١م.

* قنطار: وحدة من وحدات الوزن، وكان يختلف تبعاً للزمان والمكان الذى كان يستخدم فيه الوزن، وهو يعادل ١٠٠ رطل. (انظر: فالتر هنتس، مرجع سابق، ص ٤٠).

(٣) الوقائع المصرية، عدد ١٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٤٤هـ / ١٧ مارس ١٨٢٩م.

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

* الأوقية: تعادل الأوقية ١٢ درهماً أى حوالى ٣٧،٤ جم (انظر: فالتر هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلي، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ١٩).

(٥) James Augustus St. John., Egypt and Mohammed Ali, Vols II, London, Longman , 1834,

p.434. ولمزيد من التفاصيل (انظر: الفصل السادس : الأسواق)

وبصفة عامة منع الباشا التجار من شراء جميع سلع التجارة الداخلية بلا استثناء؛ ليقوم هو بشراؤها بحجة حماية الناس من الوقوع في دسائس المحتكرين، ومن الأمثلة على ذلك: قراره بأن يشتري من الفلاحين جميع الغلال التي تحصل للحكومة عام ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م بأثمان معلومة وتباع للناس من مخازنها^(١)، كذلك أمر عام ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م بمأمور الديوان الخديوى بأن يذهب بنفسه لمصر القديمة وبولاق ويفتح مخازن محتكرى الغلال، ويبيع القمح الموجود فيها للأهالى بسعر ١٠٠ قرش للإردب^(٢). كذلك عاقب كل من يبيع أو يشتري أصنافاً معينة إلا منه، ومن ذلك إبلاغه الحدادين والصناع الموجودين فى جميع المأموريات الأمر الخاص بمنع شراء فحم الكوك، ومعاقبة كل من البائع والمشتري بالسجن بليمان* الإسكندرية لمدة سنة وذلك لأن الفحم يلزم أشغال ورش المهمات الحربية^(٣).

ولم يمنع احتكار محمد على للسلع، أن يمنح السلع لمن يريد الالتزام بها لقاء قدر معين من المال حتى يبيعونها للمتسببين، وكان طبيعى أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، كما كان طبيعى أيضا أن يكون الملتزمون من التجار الأجانب الذين أعفتهم الامتيازات الأجنبية من الضرائب وأدخلهم الباشا فى معيته^(٤)، فقد حصل عام ١٢٣١هـ / ١٨١٦م أحد الأرمن على احتكار بيع الأرزار التي تأتي من بلاد الصعيد، وهى: الحبة السوداء والشمر والينسون والكمون والكرامية .. وغيرها، مقابل بدل التزام قدره ٥٠٠ كيس^(٥)، والتزم الخواجه الكسان ميساكيان بالمذبح عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م مقابل ٣٦٢٥ كيسا سنوياً، والتزم يعقوب يغيازار بحلقة السمك فى المنوفية عام ١٨٣٤م، والتزم الصراف الكسان عام ١٨٣٥م بالصوابون الوارد من بلاد الشام إلى مصر^(٦). وترتب على ذلك غلاء الأسعار فى كل شئ، وبلغ سعر كل صلف عشرة أمثال سعره قبل ذلك؛ بسبب الالتزام وفرض الضرائب والجمارك وطمع التجار وخاصة بائعى الخضار والجزارين والزياتين وغيرهم^(٧).

(١) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٥، صادر، م ٧١، بدون ص، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٣هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٣٧م.

* ليمان: أو "لومان" كلمة يونانية الأصل من ليمانى Lymani بمعنى مرفأ أو ميناء، ولما كان الوالى (محمد على) معنيا بتوفير موانئ بحرية صالحة لرسو أساطيله البحرية والتجارية، فقد عهد للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بالقيام بالأعمال المضنية فى الموانئ المصرية، وأصبح ذلك تقليدا رسميا حتى عرف مكان تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة بالليمان. (انظر: عبد السمیع الهراوى، مرجع سابق، ص ٢٠٦).

(٣) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٩٣.

(٦) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٧) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٦٣.

- رعاية محمد على لشئون التجارة:

ومن الطبيعي أن يصاحب سياسة الاحتكار عمومًا وفي مجال التجارة - موضوع الدراسة - بشكل خاص اهتمام بتنشيط وتنظيم العملية التجارية كخط عام، فمنذ بداية حكمه نظم العملية التجارية ورعاها، حيث أنشأ عام ١٨٠٩م "قلم التجارة"؛ ليشرّف على الحركة التجارية - كان هذا القلم تابعًا لديوان الخزانة المصرية ومقره القاهرة - ولما زادت المعاملات التجارية ونمت التجارة، كشف محمد على عن سياسة الاحتكار^(١)، ولما اتسعت تجارة مصر الخارجية بين عامي ١٨١٩م - ١٨٢٦م استلزم هذا التنظيم ديوانًا خاصًا للتجارة بالإسكندرية، وعندما أعيد تنظيم الإدارة في عام ١٨٣٧م نظمت الأمور التجارية (والخارجية المصرية) في ديوان التجارة والأمور الإفرنجية^(٢).

وكانت أغلب دواوين الباشا تعمل في خدمة التجارة، فديوان التجارة وديوان الإيرادات؛ للإشراف على حساب كافة مديريات الأقاليم والمصالح والجمارك والمقاطعات والأقاليم، وديوان البحر؛ للإشراف على المخازن والخزانة البحرية وإدارة سائر مصالح المصرف الموجودة بالإسكندرية، والديوان الخديوي؛ للإشراف على مجلس التجار، وديوان المدارس؛ للإشراف على مخازن الآلات والأدوات .. وغيرها^(٣).

وتفيض بعض التقارير* بالنقد لسياسة الاحتكار التي فرضها الباشا على التجارة الداخلية، كما فرضها على كل ألوان النشاط الاقتصادي^(٤)، فقد لاحظ معاصرو الباشا أن

(١) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٢) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ٢٣٦؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثالث: منظومة العمل التجاري.

(٣) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

* المقصود بهذه التقارير التي كتبها معاصرو محمد على مثل:

- السيارون دي بوالكلنت: هو رئيس البعثة التي أرسلتها فرنسا عام ١٨٣٣م لمصر لإقناع الباشا بإخلاء جميع آسيا الصغرى، وبعد صلح كوتاهية بقي في مصر وقام برحلة في الوجه البحري، وقدم لحكومته عشرة تقارير عن الحالة الاقتصادية والمالية وأحوال السكان والجيش والبحرية في مصر (لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٢١٣، ٢١٦).

- الدكتور جون بورنج: جاء إلى مصر عام ١٨٣٧م موفدا من قبل حكومة بريطانيا؛ لوضع تقرير عن مصر في ذلك الوقت، وقد جمع الكثير من المعلومات أثناء تجواله في أنحاء البلاد، وقد رحل عن البلاد عام ١٨٣٨م. (لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٣٦١: ٣٧١).

- باتريك كاميل: القنصل الإنجليزي في مصر، وقد كان واسع المعرفة بشئون مصر وأهداف محمد على واستطاع أن يظفر بلقب صديق الباشا. (لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٤٨ : ٧٥٥).

(٤) حسين خلاف، مرجع سابق، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

تطبيق الاحتكار استتبع أحياناً اختفاء بعض السلع الضرورية من الأسواق، وارتفاع مستوى الأسعار كثيراً^(١)، وقلة توافر الأموال بين يدي الفلاح بسبب بخس الثمن الذي كانت تشتري به الحكومة المحاصيل منهم^(٢). ولم يقتصر الأمر على بخس الأسعار، بل امتد إلى اضطراب المقاييس والمكاييل والأوزان أيضاً، فكانت الحكومة تكتال محاصيل الفلاح عند شرائها بمكيال أكبر من المكيال الذي تباع به بعد ذلك^(٣).

وعلى هذا لما كان احتكار الحاصلات الزراعية أدى إلى شقاء الفلاح وحرمانه من ثمرة كده، واحتكاره للصناعات الحرفية أدى إلى إفلاس أربابها، فإن احتكار التجارة أدى إلى إفلاس التجار بسبب استيلاء الحكومة على كل السلع التجارية بأثمان تحددها هي وفق أهوائها، بالإضافة إلى عدم توحيد الموازين عند البيع والشراء مما أدى إلى تدهور التجارة، فلم يكن غريباً أن يسخط التجار المصريون على نظام الباشا الاحتكاري الذي أودى بأرباحهم وحولهم إلى طبقة شبه عاطلة أو عاطلة، لأن هذا النظام قد شل حركتهم وحربتهم وأرهقهم بالضرائب والجمارك؛ لذا عمل التجار المصريون على إسقاط نظام الاحتكار بعد أن تراجعت مكانتهم واضمحلت شأنهم وتضاءلت ثروتهم وإذا كانت المصادر لا تذكر شيئاً عن ثورات خاصة أو هبات قام بها التجار ضد نظام الباشا، فإن ذلك لا يعني أنهم كانوا من المؤيدين للنظام، بل بالعكس فإن سلبيتهم هذه حتى عن الثورة لأنفسهم معناها أن النظام قد قسم ظهورهم ونجح في الإجهاز على قوتهم وإضعافهم، بعد أن كانوا قوة يخشاها الباشا ويلجأ إليهم ويتودد لهم في السراء والضراء في بداية حكمه^(٤).

٣- اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م:

منذ أن عين محمد علي والياً على مصر إلى أن قامت الحرب بينه وبين الدولة العثمانية، التي استولى من خلالها على بلاد الشام، ظل يعترف بالتبعية للسلطان العثماني ويظهر له الولاء، ويدخل لخزانة السلطنة الخاصة بالأموال السنوية المقررة، ومع ذلك فقد كان محمد علي يدير حكومته بالطريقة التي يراها هو، وليس بالطريقة التي يريدها السلطان، فإذا وقفت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتملص من تنفيذ هذه الأوامر، فعلى سبيل المثال قام محمد علي بتصدير القمح إلى بريطانيا رغم معارضة السلطان له عام

(١) تقرير بوالكميت، تقرير عن مصر والشام عام ١٨٣٣، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٢) تقرير كامبل، تقرير عن مصر، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٧٤.

(٣) تقرير بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٥٤٧.

(٤) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

١٨٠٩م - ١٨١٠م بسبب القحط الشديد الذى أصاب بعض دول البحر المتوسط، وكان محمد على مدفوعاً فى ذلك برغبته فى تحقيق أرباح من هذا البيع^(١).

وكان محمد على يحمى الإنتاج المحلى بفرض الضرائب الباهظة على بعض الواردات، وأحياناً كانت مصر تخضع لأوامر السلطان باعتبارها تابعة للدولة العثمانية، وفى عام ١٨٢٠م أصدر السلطان العثمانى دكريتو ينص على أن من الواجب أن يصرح بدخول جميع البضائع الأوروبية إلى أجزاء الإمبراطورية العثمانية، على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قيمتها لا تزيد عن ٣٪ من قيمة البضائع^(٢)، ولكن ما لبث أن واجه محمد على هذا الدكريتو باحتكار الصناعة والزراعة^(٣).

وكانت سياسة الاحتكار التى اتبعتها محمد على، تشكل عقبة أمام التجارة البريطانية التى هى بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد البريطانى؛ لذا انتهجت بريطانيا كافة الوسائل لضرب هذا النظام حتى تكسر به السياسة العامة لمصر^(٤)، فكانت تسعى لدى الدولة العثمانية لإضعاف قوة محمد على بالقضاء على الاحتكار، مما يضعف قدرته على الاحتفاظ بالجيش الذى يهدد هيمنة السلطان العثمانى على مصر، فأعطى السلطان إعفاءات ضريبية للأجانب و الحصانة للدول الأوروبية لإضعاف علاقة محمد على بالدول الكبرى، فعلى سبيل المثال: أصدر عام ١٨٣٤م فرماناً لإنهاء احتكار الحكومة فى سوريا، وفى ١٦ أغسطس ١٨٣٨م تم عقد المعاهدة العثمانية - الإنجليزية (بلطة ليمان) تهدف أساساً إلى إنهاء الاحتكارات فى الدولة العثمانية و التى نصت على حرية التبادل التجارى و تحديد الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات، وكانت بريطانيا تهدف من ذلك ضمان حرية التجارة فى أرجاء الدولة العثمانية، وتوفير الأسواق بتصريف منتجاتها الصناعية، فأصدر السلطان عام ١٨٣٤م فرماناً يقضى على احتكار الباشا فى سوريا^(٥).

لقد منحت الامتيازات الأجنبية إنجلترا حرية التجارة فى الدولة العثمانية، بما فيها مصر، غير أن هذه الحرية كانت مقيدة، إذ استثنيت منها تجارة السلع الممنوعة، دون توضيح

(١) عبد المنعم الجمعى، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨١.

(٤) لطيفة محمد سالم، بريطانيا ومصر بين التسوية وتولية عباس الأول ١٨٤١ - ١٨٤٨م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢١٥.

(٥) Ahmed Abdel Rahim, The Breakdown of the Monopoly System in Egypt, in: P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University, 1968, p.293.

ماهية هذه السلع، وقد تمكن محمد على من تعطيل تجارة الصادر والوارد البريطانية أو جزء منها بحجة أنها من السلع الممنوعة؛ لذا عقدت إنجلترا مع الدولة العثمانية اتفاقية بلطة ليما في ١٦ من أغسطس ١٨٣٨م^(١). والتي كانت تهدف إلى تحطيم الممارسات الاحتكارية في الدولة العثمانية، وكان أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية ما يلي:

أولاً: تمتع الرعايا البريطانيون ومن في خدمتهم بالحرية التامة في شراء السلع المختلفة من الأهالي في أي جهة من ممتلكات الدولة العثمانية، وكذلك تعهد الباب العالي بإلغاء كافة الاحتكارات^(٢)، كما يلغى استعمال التراخيص التي تستخرج من السلطات المحلية لشراء السلع أو نقلها من مكان لآخر^(٣)، بمعنى أن يكون لرعايا بريطانيا أو لمن ناب عنهم في كل الممالك العثمانية، الحرية في أن يشتروا - سواء أكان برسم بيعها في داخل الممالك أم برسم تصديرها - كل الأصناف بدون أدنى استثناء من حاصلات الممالك المذكورة، ويتعهد الباب العالي بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت، وبإلغاء الرخص التي كانت تعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان إلى آخر بعد شرائها، وبإزالة ما كان من الإجراءات لإكراه رعايا بريطانيا على أخذ مثل هذه الرخص من الحكومة المحلية، وإن حدث ذلك يتم تعويضهم بوجه العدل عما يصيبهم من الضرر والخسائر^(٤).

ثانياً: تحديد الرسوم الجمركية* على الواردات بـ ٣٪ مع إضافة ٢٪ رسم داخلي، ودفع ١٢٪ على الصادرات من قيمة البضائع مع إلغاء الضرائب الإضافية على الواردات^(٥). أي أنه إذا اشترى الإنجليزي صنفاً من الحاصلات الزراعية أو الصناعية بقصد تصديره، فيمكن لهذا التاجر أو وكيله من نقله معفى من أي رسم جمركي إلى المكان الذي سي شحن منه، وحال وصوله هناك، يسدد عليه رسماً قدره ٩٪ بواقع قيمته، وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الداخلية، ثم عند تصديره بعد ذلك يؤدي عليه رسماً آخر قدره ٣٪ كالمقرر -

(١) أحمد الحتة، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٢) محمد عبدالعزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي، الإسكندرية، دار الكاتب العربي، د.ت، ص ٢٤٨.

(٣) راشد البراوي، مرجع سابق، ص ٨٧ - ٨٨.

(٤) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٥٩.

* لمزيد من التفاصيل عن الرسوم الجمركية، انظر: الفصل الخامس: الطرق والمواصلات.

(٥) راشد البراوي، مرجع سابق، ص ٨٨؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حكيان، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ٣٨.

والجاري في تلك الفترة - أما إذا اشترى التاجر هذا الصنف من الموانى لا يدفع عليها سوى رسم التصدير باعتبار ٣٪ فقط^(١).

ثالثاً: موافقة الباب العالى على تطبيق نصوص الاتفاقية في كل أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وموافقته كذلك على ألا تقام أية عقبة أو معارضة إذا طالبت الدول الأخرى أن تعامل تجارتها وفق نصوص الاتفاقية^(٢).

و لقد وافق العثمانيون على هذه المعاهدة بناء على اعتقاد خاطئ بأن ذلك سيكون مناوئاً لمصالح محمد على أكثر ما يكون بالنسبة لهم، و كانوا يأملون أن تؤدي هذه المعاهدة إلى الزج بمحمد على في مواجهة الدول الأوروبية و الدخول في صراع معها إذا ما رفض تطبيق المعاهدة و أصر على اتباع نظام الاحتكار^(٣).

عندما تلقى محمد على أنباء الاتفاقية أبلغ قناصل الدول أنه قرر أن ينفذ الاتفاقية؛ لأنه وجد نصوصها في صالحه، حيث أن الرسوم الإضافية التي حددتها المعاهدة ستوفر مبلغاً أكبر^(٤)، وهذا عكس ما كان يريده الباشا. وفي الواقع تعارضت هذه الاتفاقية مع مصالحه؛ لأنها حرمت من ثمرة أرباحه من سياسة الاحتكار، وكان محمد على مدفوعاً بإعلان الموافقة على الاتفاقية للقناصل؛ لاحتياجه إلى عطف الدول الأوروبية، فعندما علم بتكتل الدول الخمس الكبرى ضده وأنهم سيقومون بالحيلولة دون توسعه في آسيا^(٥)، سعى للحصول على عطف الدول الأوروبية؛ لمد يد المساعدة له في صراعه المرتقب مع الدولة العثمانية؛ فتظاهر بموافقته على تنفيذ هذه الاتفاقية شرط أن يتمتع التجار الإنجليز عن مطالبة المزارعين بشراء المحصول قبل حصاده، وأن يشتروه بمجرد نقله من الأرض، كما سمح بأن يتمتع المزارعون بالحرية الكاملة في نقل محاصيلهم إلى السوق، وأن يتصرفوا فيها كما يشاءون وأن يبيعونها لمن يقبل شراءها منهم و كانت الحكومة تحكم قبضتها على هذه السلع قبل بلطة ليمن^(٦). وقد أوضح محمد على أن هذه الشروط لا تملئها فقط رغبته في إنقاذ الفلاحين من الفوائد الباهظة التي سيطلبها التجار الأوروبيون عندما يقدمون للفلاحين دفعات مالية مقدماً، وإنما تملئها أيضاً

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) راشد البراوى، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) محمود مثولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٦٠.

(٥) الأرشيف الفرنسى، محفظة ٩، ملف ٥، ٦، بدون ص، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٣٩م.

(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، عصر حكيان، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٣٩.

رغبته فى منع المنازعات القانونية بين المشتريين والمزارعين حين يهمل الفلاح زراعة محصول ما بعد أن يكون قد استحوذ على النقود^(١).

حالت عقبات كثيرة دون تطبيق هذه الاتفاقية فى مصر وممتلكات محمد على، إذ صادف صدورهما ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية عام (١٨٣٩م - ١٨٤٠م) وهى الحرب المصرية العثمانية الثانية، وزد على ذلك أن محمد على كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه، كما كان يسيطر على جميع الأسواق والطرق والمواصلات الداخلية^(٢)، فقد اتجه محمد على لزراعة ضياع واسعة لحسابه الخاص (الجفالك*) وتحويل أراضي الدولة إلى مزارع خاصة بعد عام ١٨٣٨م، ومنحها لأفراد أسرته أو لمحاسبيه (بما فى ذلك الأجانب) شرط أن يزرعوا محاصيل معينة على مساحة محددة من الأرض الممنوحة لهم وتباع هذه المحاصيل للباشا بالثمن المتفق عليه؛ لذا كانت كميات كبيرة من إنتاج البلاد تحت تصرف الباشا، مثل: القطن وقصب السكر .. وغيرها، فقد كان يتسلمها بوصفه مالكاً للجفالك الواسعة، أو بوصفها جزءاً من الضرائب المقررة على الأرض، لذا كان معظم إنتاج البلاد يتدفق فى شئون الحكومة^(٣).

٤- معاهدة لندن ١٨٤٠م وقرمان ١٨٤١م.

تحولت مصر فى عهد محمد على من ولاية عثمانية إلى إمبراطورية مصرية تشمل اليمن والحجاز والشام والسودان وكريت، وتنتشر أسطولها فى البحرين المتوسط والأحمر، ولم تعد مصر مجرد ولاية أو إيالة عادية فى الإمبراطورية العثمانية، بل أصبحت المنافس الحقيقى لها والسند الغريم الوحيد، كل ذلك فى إطار التبعية الشكلية، فقد أصبحت مصر ((رجل الإمبراطورية العثمانية القوي)) فى الوقت الذى تحولت فيه الإمبراطورية نفسها إلى ((رجل أوروبا المريض))^(٤) وكان نمو الإمبراطورية المصرية وزيادة قوة مصر تهديداً للمصالح البريطانية وطريقها للهند والحبشة والبحر الأحمر والخليج؛ لذا كان عداء بريطانيا الأساسى

(١) محمود متولى، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦١؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٦٠.

* الجفالك: كلمة فارسية دخلت إلى التركية، واستخدمت بمعنى حقل يزرع بمحراث يجره ثوران، ثم استخدمت بمعنى الأرض المزروعة وما عليها من مبان ومواشى، وكانت تطلق على الأرض التى يستغلها الحاكم، وفى مصر أطلقت على الأرض التى منحها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته (انظر: جابريل بايبر، تاريخ ملكية الأراضي فى مصر الحديثة، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ١٨).

(٣) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٤) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، ج ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٤، ص ٦٣٧ - ٦٣٨.

والسدائم من أكبر أسباب انهيار الإمبراطورية المصرية^(١)، وقد بدأ هذا الانهيار بمعاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠م

قيدت معاهدة لندن منصر بقيود السيادة العثمانية، وتحددت هذه القيود في دفع جزية (الأموال المقررة) سنوية للباب العالي، وسريان المعاهدات العثمانية على مصر، واعتبار القوات الحربية المصرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية^(٢)، وأصدر السلطان فرمانات عام ١٨٤١م؛ لتنفيذ المعاهدة والظاهر أن السلطان قد اغتتم فرصة تألب الدول الأوروبية على مصر، فاشتطت في فرمانات التي أصدرها إلى محمد علي، وكان أول هذه فرمانات فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م و لكن محمد علي اعترض علي القيود التي جاءت في هذا فرمان^(٣) مما ترتب عليه صدور فرمان أول يونية ١٨٤١م الذي يعتبر تعديلًا للفرمان الأول و بناءً علي رغبة محمد علي وموافقة الدول الأوروبية^{(٤)*}.

وعلى هذا قضت هذه فرمانات بأن تسري القوانين العثمانية علي مصر باعتبارها إحدى الولايات التابعة لها، وكان في هذا القضاء الأخير على سياسة الاحتكار التجاري وبخاصة بعد تحديد عدد الجيش، وفقد الأمل في تكوين إمبراطورية مصرية مما قضى على الاحتكار في الزراعة والصناعة أيضًا^(٥). وقد تمسكت الدول الأوروبية بتنفيذ المعاهدات العثمانية في مصر وفي مقدمها اتفاقية بلطة ليمان التجارية.

٥ - سقوط نظام الاحتكار

(١) المرجع السابق، ص ٦٤٠.

(٢) عبد الرحمن الرافي، مرجع سابق، ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٣) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

* تضمن فرمان فبراير مجموعة من البلود والأوامر الخاصة بالحكم في مصر، ومن خلف محمد علي من أبنائه وعدد الجيش ورتب الجنود والضباط، والتزام مصر بجميع المعاهدات التي سبقتها الباب العالي، وقد تضمن فرمان أيضا أن تكون جباية الضرائب ودخل الحكومة بمصر باسم السلطان ويتبع فيها النظام المعمول في الدولة العثمانية، كيلا يقع الضيم بالأهالي، وإرسال ربع إيرادات الحكومة إلى خزانة الباب العالي، وتعيين لجنة تحقيق من الباب العالي لمراقبة هذا الدخل، وأن تكون السكة في مصر باسم السلطان ولا تختلف النقود الذهبية والفضية التي تضرب في مصر عن نقدي الأستانة، أما فرمان أول يونية ١٨٤١م فقد تضمن نفس أحكام فرمان السابق، مع بعض التعديلات منها: العدول عن تحديد الجزية من ربع الإيرادات وجعلها تبعًا لتقديره فيما بعد مع النظر لحالة الحكومة، ولمزيد من التفاصيل (انظر: عبد الرحمن الرافي، مرجع سابق، ص ٣١٨، ٣٢١).

(٤) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٥١٣.

(٥) محمد فهمي لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٦.

اجتمعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى السقوط التدريجي لنظام الاحتكار، فلم يكن هذا السقوط مفاجأة وإنما كان لهذا الانهيار مقدمات ترجع إلى فترات مبكرة من حكم محمد علي منها:

من العوامل الداخلية التي أدت إلى سقوط نظام الاحتكار، عوامل تكمن في طبيعة النظام نفسه الذي أغفل حقوق الأهالي وحرّمهم من ثمرة كدهم وعرقهم، وفرض عليهم من الالتزامات والإتاوات ما فاق قدرتهم وطاقاتهم؛ أضف إلى ذلك سوء الإدارة وببيروقراطيتها، فقد جعل الباشا إرادته قانوناً حتمى النفاذ، وأمر الكل بطاعته مهما شق عليهم، مما أدى إلى كراهية المصريين للنظام، وتمثلت هذه الكراهية في محاولة تحطيم هذا النظام من الداخل وتخريبه وعرقلته طالما أنه لا يعود عليهم إلا بالخسارة والعقوبة، وقد عبر الصناع عن مدى كراهيتهم للنظام بتعطيل الآلات أو إحراق المصانع والتغيب عن العمل أو الفرار منه، أما الفلاحون فقد تكتئبوا في حماية الأراضي والمحاصيل والامتناع عن دفع الضرائب أو الفرار من الأرض^(١). فلم يكن هناك حافز لذهاب الفلاح إلى السوق لبيع منتجاته؛ لأن الأسعار كان يتم تحديدها وفق رغبة الباشا، وكان التجار يرشون موظفي الإدارة للحصول على أجود المحاصيل وأكبر كمية ممكنة منها حتى يتمكنوا من بيعها والحصول على الربح وبصورة عامة فإن النظام الذي اتبعه الباشا قد أضر التجارة^(٢) وكذلك التجار المحليون لاسيما الذين كانوا تاجروا في البحر الأحمر و السودان أو الشام أو الأناضول الذين أصبحوا وكلاء للحكومة بدلاً من كونهم تجار مستقلين^(٣).

أما عن العوامل الخارجية، فقد لقي نظام الاحتكار معارضة شديدة من جانب الدول الأوروبية وقناصلها، فلقنصل الفرنسي بيلافوان Pillavoine ذكر عام ١٨٢٠م "إحساسى أن التجارة لن تصبح شيئاً هنا طالما ظل الباشا المالك الأوحد، ولعلاج هذا الموقف يتحتم على السادة السفراء أن يحصلوا من الباب العالي على إقرار بمبدأ حرية الاتجار مع مصر"^(٤)، وكذلك القنصل الفرنسي كوشيلية Cochelet عام ١٨٣٨م يعلن كرهه للاحتكارات؛ لأنها تدمر كل حرية ومنافسة تجارية^(٥)، أما إنجلترا، فقد شغلت نفسها بالسياسة الاقتصادية الخاصة التي

(١) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) James Augusts, op.cit, pp.431-432.

(٣) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٨٣.

طبّقها الباشا وجاهدت من أجل إلغائها لما فيها من ضرر باقتصادها^(١)، وخاصة بعد اكتشاف قوة البخار واستخدام الحديد والصلب في بناء السفن والآلات، وأصبحت الدول الأوروبية كلها تتأهب لدور أكثر أهمية وفاعلية ونفعاً لها في الشرق، فقد تعدى نشاط شركاتها الرأسمالية الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، ولا يخفى هنا أهمية مصر التجارية^(٢)، ومن هنا كانت معاهدة لندن وإجبار مصر على تنفيذ معاهدات الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية هي العامل الحاسم في إلغاء نظام الاحتكار.

يذهب البعض إلى تفسير السياسة التي اتبعتها محمد علي للعوامل الاقتصادية، فالتوسع العسكري كان تخطيطاً اقتصادياً، والنهضة الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال حكم محمد علي تطلبت إيجاد أسواق لتصريف هذه المنتجات، ولعل أفضل وصف لهذه السياسة هي أنها تشكل مدخلا تجارياً ميركانتيلياً* و من الطبيعي أن هذا السياسة لم يطبقها محمد علي و أعوانه عن وعي، و لم يكن هذا المصطلح معروفا لهم إنما طبقوا سياسة اقتصادية تتفق مع هذا المبدأ^(٣).

كما كان التوسع السياسي وسيلة لا غاية يقصد منها تحقيق قدر كبير من الرخاء الاقتصادي، وضمان رفع مستوى معيشة الأهلى، فعلى سبيل المثال: ترجع رغبة محمد علي في تملك السودان إلى الاستحواذ على منابع النيل، واستغلالها والاطمئنان على اطراد تقدم الزراعة المصرية ورخائها^(٤)، بالإضافة إلى استغلال مناجم الذهب التي أشيع أنها متوفرة هناك، وكذلك رغبة في السيطرة على تجارة البحر الأحمر، كما كانت رغبة الباشا في الاستفادة من تجارة الشرق بالاستيلاء على جميع طرق هذه التجارة من أهم العوامل التي دفعته إلى أن يبذل ما بذل من جهد ومال في بلاد العرب، وكان اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن من الأسباب المهمة التي أدت إلى إرسال حملته إلى اليمن عام (١٨٣٣م - ١٨٣٨م) لإحضار

(١) لطيفة سالم، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

* الميركانتيلية mercantilism: مبدأ أو سياسة مؤداها أن المصالح الاقتصادية للأمة بأكملها أكثر أهمية من مصالح الأفراد أو أجزاء الأمة، وأنه من المرغوب فيه أن تزيد الصادرات على الواردات، بما يستتبع ذلك من تراكم الذهب، و أن الصناعة و الزراعة و التجارة يجب أن تكون موجهة لهذا الهدف. و قد نشأ هذا الاتجاه في أوروبا مع تفهقر النظام الإقطاعي فيها (انظر: عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ١٥٢).

(٣) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٤) أحمد نظمي، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

رؤساء عسير، ولم يكد الباشا يستولى على مخا ((قاعدة تجارة البن)) حتى أوفدت حكومته إلى هذا الثغر موظفاً لشراء البن وإرساله إلى السويس^(١).

ومن ناحية أخرى فقد تحمل الاقتصاد المصري نفقات هذه الحروب، على سبيل المثال: أوضح الباشا في إحدى رسائله إلى ديوان المبيعات بإرسال مبلغ ٤٠.٠٠٠ ريال فرانسه* أى ١٦٠٠ كيس، على أن يحسب هذا المبلغ من ثمن القطن الذى سيبيع إلى تجار الإسكندرية عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م؛ حتى تتمكن السفن المصرية التى أرسلت لتشتيت الثوار باليمن من تأدية مهامها بنجاح، وكان محمد على يشتري بعض الأسلحة والمعدات الحربية اللازمة للجيش من النمسا وكان يستبدلها بالقطن والفول المصرى^(٢)، فقد تضرر الاقتصاد المصرى كثيراً من حرب المورة، حيث غرقت عدة سفن مشحونة بالغلال، وهرب بعض التجار المدينين قبل أن يصفوا حساباتهم مع الحكومة المصرية^(٣).

أضف إلى ذلك أن تكاليف نقل القوات وتجهيزها للعمليات العسكرية كان يربك الاقتصاد المصرى ويرهقه، مما عرض خزانة البلاد فى العديد من الأحيان، لبعض الهزات، فعلى سبيل المثال: نذكر أن محمد على خلال حروبه فى الجزيرة العربية طلب من بوغوص بك الإسراع فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار "حيث أن المشاة والفرسان الذين خصصوا لإخماد فتنة الدرعية سيقومون بمهمتهم بعد خمسة عشر يوماً" فيطلب منه مضاعفة المهمة فى أمر تحصيل الأموال التى يتوقف عليها القيام بهذه الحركات، وما إليها من المهام والأغراض^(٤)، كما أن زيادة النفقات العسكرية اضطرت محمد على لبيع محاصيله، حيث كان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عيناً وقت الحصاد، مما أدى به فى بعض الأحيان إلى التورط فى اتفاقات مع التجار لم يستطع الوفاء بها^(٥).

وتجمعت العوامل الداخلية فى إحداث التصدع لنظام الاحتكار وإسقاطه، وكانت المحاولات الخارجية منذ عام ١٨٢٠م كما سبق القول عندما أصدر السلطان العثمانى دكريتو ينص على أنه من الواجب أن يترك الباب مفتوحاً للبضائع الأوروبية الواردة إلى الولايات

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٥٧.

* الريال الفرنسى: يبدو أنه كان أحد إصدارات التالير (الريال النمساوى) وقد تحدد بداية ظهوره فى بداية القرن ١٣م (انظر: أحمد الصاوى، نقود مصر العثمانية، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١، ص ١٧٢).

(٢) عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) Paul Mouriez, op.cit., p.21.

(٤) عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

العثمانية، على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قدرها ٣٪، وأن يراقب القناصل تنفيذ هذا الدكريتو، وقد جاء إصدار هذا الدكريتو بإيعاز من الدول الأوروبية، وكانت مصر هي المقصودة به، ولما كان في السماح للمصنوعات الأوروبية بالدخول إلى الأسواق المصرية قضاء على صناعات مصر الناشئة، فقد تخلص محمد علي من نتائج هذا الدكريتو بأن احتكر تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية، وبهذا سيطر على تجارة الصادر والوارد^(١). وتلى هذا الدكريتو اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م التي نصت على ترك الحرية للتجار الإنجليز في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وكان هدف بريطانيا تجريد محمد علي من احتكاراته و بالتالي لن تكون لديه الأموال الكافية لتمويل جيوشه وهو ما يعنى "اقتلاع أسنانه" فكانت المعاهدة مسمارا في نعش نظام الاحتكار في الإمبراطورية العثمانية ومنها مصر^(٢)، ثم جاءت معاهدة لندن ١٨٤٠م، ومن بعدها فرمانات ١٨٤١م و التي سويت العلاقة بين محمد علي والسلطان واشترطت تنفيذ اتفاقية ١٨٣٨م التجارية.

وبلا شك أن العوامل الخارجية وعلى رأسها اتفاقية بلطة ليمان وما تلاها من معاهدات وفرمانات، وانهييار محمد علي السياسي أمام الدول الأوروبية، كانت العوامل الأساسية في انهيار نظام الاحتكار، وهذا لا يعنى الإقلال من أهمية العوامل الداخلية، ويحتمل أن يكون عدم تطبيق نظام الاحتكار على بعض السلع قد أوضح الفارق بين نظام الاحتكار وحرية التجارة لبعض السلع مثلما حدث عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٨م، عندما ترك الأهالي أحراراً في تجارة الحناء^(٣)، وكذلك تخلت الحكومة عن تجارة الجبس والجير، وأصبح الأهالي أحراراً في بيعهما^(٤). وفي عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م أمر الباشا بترك الأهالي أحراراً في بيع الحمص شرط تحصيل عوائد من المشتريين^(٥)، وفي نفس العام أيضاً تخطى عن احتكار النيلة البلدي^(٦)، وفي عام ١٨١٧م تخلت الحكومة عن احتكار الحبوب عندما حدثت أزمة الحبوب^(٧).

(١) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨١.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٤، م ٤٢٣، بدون ص، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٤٣هـ / ١٦ مارس ١٨٢٨م.

(٤) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ١٨، ص ٦، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٥١هـ / ١ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٢٤، بدون ص، بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٢هـ / ٢٠ مايو ١٨٣٦م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٥، م ٤٩، بدون ص، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٢هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٧) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٤٠٨.

وقد كان هذا التخلي المبكر عن سياسة الاحتكار في نطاق ضيق ذا أثر ضعيف على السياسة الاقتصادية العامة وهي سياسة الاحتكار، التي عادت على الحكومة بالأموال التي مكنتها من القيام بأعبائها الكبيرة قبل عام ١٨٤٠م.

وقد كان الباشا مدركا تماما للآثار التي ستلحق بالتجارة و الأوضاع المالية في مصر إذا ما طبق معاهدة بلطة ليمان و بالتالي تحايل في تطبيقها^(١)، و تباطئ في تطبيق ما نصت عليه معاهدة لندن، وبدأ قناصل الدول يتضررون من عدم تطبيق هذه المعاهدات بالصورة المطلوبة^(٢)، فقد توقع التجار الأجانب أن تكون أسواق مصر مفتوحة لهم بعد عام ١٨٤١م، ولكنهم فوجئوا واستاءوا لاستمرار احتكار الباشا وإغلاق الأسواق المصرية، وعدم تمكنهم من الشراء إلا من الباشا^(٣)، بالإضافة إلى تأثير الرسوم الجمركية على هذه الأسعار^(٤)، وأعلن محمد علي عام ١٨٤١م أنه سيقبل تنفيذ هذه المعاهدة شرط ألا يشتري التجار الحاصلات من الفلاحين قبل جنى المحصول - أى اعترض نظام البيع بالنسيئة وهو ما يتم توضيحه في الفصل السادس - وأن يكون للفلاحين الحرية الكاملة في جلب بضائعهم لأسواق المدن ويتصرفوا فيها بأنفسهم ولمن يريدون^(٥). واحتفظ الباشا لنفسه بحق تحديد الأسعار^(٦)، وتوقع التجار الأجانب أن مصر ستصبح سوقاً مفتوحة لهم بعد عام ١٨٤٠م؛ لذا ذهّلوا عندما وجدوا أن الباشا لا يزال يحكم قبضته على الأسواق، وهو ما ورد في تقرير القنصل الفرنسي فايتي دى بورفيل Vattier de Bourville عام ١٨٤٢م جاء فيه "أن مخاوفي تأتي من الوسائل التي تمتلكها الحكومة المصرية لتضييق الخناق و عرقلة و احتكار كل شيء بينما تتظاهر بأنها تحترم المبدأ ... وأن حرية الاتجار في السلع التي رفع عنها الاحتكار وهم^(٧)."

وفي مارس ١٨٤٢م رفع قنصلا إنجلترا والنمسا مذكرة إلى الحكومة المصرية، وذلك لأن الأخيرة قررت تطبيق شروط اتفاقية بلطة ليمان فيما يختص بسلع الاستيراد، ولكنها تصر على اتباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات، وهذا يتنافى مع حق حرية الاستيراد والتصدير، وكان رد محمد علي أنه يعلم طبيعة الاحتكار وأن الظروف هي التي

(١) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

(٢) لطيفة سالم، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٤) أرشيف فرنسي، محفظة ٩، ملف ٢، ٨٠م، بدون ص، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٤٠م.

(٥) Ahmed Abdel Rahim, op.cit., p.293.

(٦) أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حكيان، مرجع سابق، ص ٤١.

(٧) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٧٤-٣٧٥.

أدت إلى اتباع ذلك، وقد أوضح للقناصل أنه لا يستطيع إقرار حرية التجارة إلا بالتدريج، والكل يعلم أنه باستثناء القطن أصبحت جميع المنتجات الزراعية حرة، وفي مايو م ١٨٤٢م، أعلن أنه ابتداءً من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة^(١).

وعلى أية حال، فبنهاية عام ١٨٤٢م تم تطبيق اتفاقية بلطة ليما واخترق التجار الأجانب الأسواق وتمكنوا من الشراء من الفلاحين، وشحنوا بضائعهم في الموانئ للتصدير، وأصبح للفلاح الحق في اختيار المحاصيل التي يزرعها^(٢)، وفي نفس الوقت كان محمد علي يرسل أوامره إلى القناصل بضرورة المحافظة على حقوق الأهالي في الأخذ والعطاء مع تجار دولهم^(٣)، و أدى تطبيق هذه المعاهدة مع الامتيازات الأجنبية إلى سيطرة التجار الأوروبيين على السوق، و تدفق المصنوعات البريطانية الرخيصة و هو ما تسبب في قتل الصناعة المحلية^(٤).

ولم يكن إعلان الحرية التجارية بالأمر الهين على محمد علي؛ لأنه حرم الحكومة من أرباحها، ومن الطبيعي أن يترتب على إلغاء الاحتكار وجود مجموعة من القوانين تعطى للفلاح حرية التصرف في الأرض الزراعية، وحصوله على جزء من المحصول يتمتع به ويدخله في التجارة المحلية*، ومن ناحية أخرى وفي عام ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م ألغى محمد علي مصلحة الجلود، كما أحال إدارة فابريكة السبتية والفابريكة الكبرى إلى عهدة نجله إبراهيم، على أن يدفع كل منها مبلغ ٢٥٠ كيساً سنوياً، وهكذا أخذت احتكارات الحكومة في ميدان الصناعة تنهار احتكاراً تلو الآخر، وخاصة بعد تضاول إيرادات الباشا في التجارة، مما حمله على الاقتصاد في الإنفاق العام، وتخفيض الاعتمادات الخاصة بالصناعة، وصرف النظر عن تعمير المصانع إلا إذا كان ذلك في حدود ضيقة^(٥).

أما عن احتكار الباشا للنقل والمواصلات، فقد قام محمد علي بإنشاء أسطول من المراكب النيلية؛ لنقل السلع من أماكن إنتاجها إلى الشون والأسواق، وكان أول من أجرى

(١) راشد البراوي، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) Crouchely, op.cit., p.90.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٧، م ٥٠، بدون ص، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٦٤هـ / ٢٩ يونية ١٨٤٨م.

(٤) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

* مثل لائحة ٢٦ ذى القعدة ١٢٦٢هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٤٦م. لترتيب زراعة الأرض بطريقة المشاركة مع الحكومة ولائحة ٢٣ ذى الحجة ١٢٦٣هـ / ٣ ديسمبر ١٨٤٦م. الخاصة بامتلاك الأرض .. لمزيد من التفاصيل (انظر: أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٥) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

المراكب البخارية فى النهر والبحر، كما مهد الكثير من الطرق البرية فى أنحاء البلاد، وقد استفاد من إقامة جسور النيل بأن مهدها وجعل منها طرقاً أخرى للنقل الداخلى، وأصلح الطريق بين القاهرة والسويس، كما اهتم بالطريق البرى بين القصير وقنا، وقام بحفر ترعة المحمودية*؛ التى سهلت عملية نقل البضائع والركاب بين القاهرة والإسكندرية نهراً وبين القاهرة والسويس براً، ولم يكن من حق الأفراد نقل بضائعهم داخل البلاد دون تصريح شخصى من الباشا، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بإبطال تصاريح بعض التجار، مثل: جيجينى وروشتى و طوربوا لنقل الفول والبن من الأقاليم إلى الإسكندرية على المراكب^(١).

وقد كان احتكار محمد على للنقل النهري من أسباب شكوى التجار الأجانب بعد عام ١٨٤٠م، فقد وجدوا أنفسهم - حتى عندما يعقدون صلة مباشرة مع الفلاحين - عاجزين عن شحن مشترياتهم إلى الإسكندرية^(٢)، وقد استمر احتكار المراكب التى تبحر فى النيل وترعة المحمودية؛ لأنه لم يكن مسموح لهم بامتلاك السفن أو استئجارها، مما دعا القناصل الأجانب وبعض التجار إلى رفع احتجاجاتهم إلى محمد على لاحتكاره المواصلات، فقد قدم بارنت Barnt مع القنصل العام الروسى و الفرنسى و مجموعة من التجار الإنجليز احتجاجهم ضد هذه الإجراءات و وعدهم الوالى بالنظر فى احتجاجاتهم^(٣). وأخيراً أصدر الباشا فى أكتوبر عام ١٨٤١م أمراً عاماً بمنح الأوروبيين إذنًا ببناء مراكب لاستعمالهم الخاص، وتكون لهم حرية الملاحة فى النيل وترعة المحمودية شرط أن يكون طاقم المراكب (العاملين عليها) من الأهالى، وأن ترفع العلم العثمانى، لكنهم قد وجدوا صعوبة فى الحصول على ملاحين من رعايا الباشا^(٤).

لذلك كان التجار البريطانيون لا يتجهون إلا نادراً داخل البلاد، وكانوا يفضلون الشراء من الإسكندرية على المتاعب والمخاطر الفاجمة من نقل السلع عن طريق النيل، فقد كان محمد على محتكراً للطريق البرى الممتد بين القاهرة والسويس، وفى عام ١٨٤٦م انتقلت خدمات النقل إلى الحكومة المصرية^(٥).

* لمزيد من التفاصيل عن ترعة المحمودية انظر: الفصل الخامس: الطرق والمواصلات.

(٤) ثوري المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، ص ٣٤٩، ٢١٠، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٤ هـ/ ١٩ يونية ١٨٣٨م.

(٢) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٣) Ahmed Abdel Rahim, op.cit., p.294.

(٤) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٧٣؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حكيان، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٥) Ahmed Abdel Rahim, op.cit., pp.296.

وفى النهاية كانت سياسة محمد على الاقتصادية القائمة على الاحتكار، ضرورة أمالتها عليه ظروف فترة التحول التى مرت بها البلاد فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، وحاجة الباشا الملحة للأموال؛ لتوطيد أركان حكمه فى البلاد، وتدعيم مشاريعه الاقتصادية، ومن أهم خصائص هذا التحول الذى قادتة رأسمالية الدولة - ليس فقط دون الالتجاء إلى رأس المال الأجنبى، ولكن الابتعاد عنه^(١) - أن محمد على لم يعتمد على رعوس الأموال الأجنبية، ومول مشروعاته العديدة بأموال محلية، فقد لجأ إلى بيع بعض حاصلاته مقدماً حتى يتغلب على مشاكله المالية، وكان يستدين من بيوت محلية، أو يقوم بتأجيل دفع رواتب الموظفين^(٢)، وقد كان مدفوعاً فى تطبيق هذا النظام إلى جمع المزيد من الأموال اللازمة لتحقيق مشروعاته الكبرى^(٣)، وبالفعل حققت الحكومة أرباحاً وفيرة من الاحتكار.

وهكذا سقط نظام الاحتكار الاقتصادى (نظام رأسمالية الدولة) وغاب دور الدولة الذى كانت تمارسه طوال عهد محمد على، وترتب على ذلك فيما بعد أن جاء رأس المال الأجنبى إلى مصر، ليحل محل الدولة فى توجيه الاقتصاد المصرى، وقد جاء رأس المال هذا فى ركاب الأجانب الذين أخذوا يتزاحمون على مصر إثر تهاوى نظام محمد على الاقتصادى، وقد عجل ذلك من عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية، كاققتصاد تابع يخضع هذه المرة لرأس المال الأجنبى الذى بدأ يتدفق على مصر مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(٤). حتى صارت مصر تتأثر بشكل مباشر بحالة السوق العالمى.

(١) محمد إبراهيم منصور، دور الدولة المصرية فى عملية النمو الرأسمالى فى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٠٥.

(٢) محمد عبدالعزيز عجمية، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٣) James Augustus, op.cit., p.430.

(٤) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٢٤.

الفصل الثانى

التجار فى عهد محمد على

أولاً: التقسيم العرقى للتجار وأنشطتهم التجارية

أ- رعايا الدولة العثمانية.

١- المصريون

٢- اليونانيون.

٣- الشوام

٤- الأرمن.

٥- اليهود.

٦- الأتراك.

٧- رعايا آخرون.

ب- المغاربة.

ج- الأجانب.

ثانياً: التجار والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

١- الاستثمار الزراعى.

٢- الالتزام

٣- النشاط الحرفى والصناعى.

٤- الاستثمارات العقارية.

٥- النقل النهري.

٦- الأوقاف.

ثالثاً: الحياة الاجتماعية للتجار.

١- علاقة التجار ببعض فئات المجتمع المصرى.

٢- الزواج.

٣- الوصايا.

لعب موقع مصر الجغرافى دوراً مهماً فى تاريخها على مر العصور، فمصر تقع عند ملتقى قارتى آسيا وأفريقيا، يصلها من الشمال البحر المتوسط بالدول الأوروبية، ويحدها من الشرق البحر الأحمر وهو حلقة الوصل بينها وبين الجزيرة العربية والهند...، فضلاً عن دور النيل فى ربط أجزاء مصر المختلفة - شمالها بجنوبها - بالقارة الأفريقية، فبفضله تعتبر مصر المدخل الوحيد إلى قلب القارة الأفريقية، فضلاً عن أن مصر تقع عند ملتقى المواصلات العالمية، ومعبراً تمر به التجارة بين الشرق والغرب؛ فكان لهذا الموقع دور فى تنشيط حركة التجارة بين مصر والعالم الخارجى، وازدهار التجارة الداخلية، وكانت القاهرة ملتقى لتجارة الشرق والغرب^(١).

مثلت طوائف التجار جانباً مهماً فى المجتمع المصرى، فقد ساهموا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وشاركوا فى جميع أوجه الأنشطة التجارية؛ نتيجة للاستقرار الذى شهدته الأسواق المصرية، وانتشار الأمن والأمان داخلها، فضلاً عن توافد أعداد من التجار من مختلف الجنسيات، وقد اعتمد هؤلاء التجار الأجانب على التقرب من محمد على تارة، والاستناد على امتيازاتهم داخل الدولة العثمانية تارة أخرى؛ ليتبوأ مكانة اقتصادية داخل الأسواق المصرية، رغم سياسية الاحتكار التى طبقها محمد على، وسيطرة الدولة على كافة نواحي الاقتصاد المصرى، وتوجيه هذا الاقتصاد نحو أغراض رسمتها الحكومة، بوضع يدها على التجارة الداخلية والخارجية، وتحول هؤلاء التجار إلى عملاء ووكلاء للباشا، ولكنهم لم يستطيعوا الاتجار فى سلعة دون إذن من محمد على، غير أن هذه السيطرة انحلت عقدها بالتدريج بتوالى سقوط الاحتكارات التجارية، وتمتع التجار بحرية نسبية داخل الأسواق.

ويعالج هذا الفصل قطاع التجار فى عهد محمد على، عن طريق إلقاء الضوء على التصنيف القانونى للتجار، وأنشطتهم التجارية داخل الأسواق المصرية، واستثمار التجار لرعوس أموالهم فى أنشطة اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والنقل .. وغيرها، مما أدى إلى وصول التجار إلى مكانة اجتماعية مرموقة.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جمال حمدان، شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان"، جـ ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٤، ص ٧٨٤.

أولاً: التقسيم العرقي للتجار وأنشطتهم التجارية.

أ- رعايا الدولة العثمانية:

سوف يتم التعرض للتجار من رعايا الدولة العثمانية وفي مقدمتهم التجار المصريون، ثم التعرض لبعض الرعايا الآخرين من التجار اليونانيين والشوام والأرمن والأتراك واليهود... وغيرهم ثم المغاربة، وهم كالاتى:

١- المصريون:

نجاح التجار المصريون فى العصر العثمانى فى أن يكونوا قطاعاً من قطاعات المجتمع المصرى بنعم بالثراء والاحترام؛ فقد نجحوا فى تكوين ثروات نتيجة لممارسة النشاط التجارى، فاهتموا بإقامة العوائل ذات النفع العام لإبراز وجاهتهم الاجتماعية، وقد تجاوز نفوذهم من حد تحسين وضعهم الاقتصادى إلى صياغة حياتهم بمختلف أبعادها الاجتماعية والثقافية، فأقاموا علاقات مع مختلف فئات النخبة الحاكمة، ولعل قلة تدخل السلطة الحاكمة فى الشؤون التجارية، أتاحت للتجار حرية إدارة أمورهم بالطرق التى رأوا فيها النفع لهم^(١).

ومع التغيير الذى شهدته مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى - عصر محمد على - والذى نتج عنه تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وهيمنتها عليه، واشتغالها به فعلاً، وفتح أبواب التبادل التجارى بين مصر والعالم الخارجى، مما ترتب عليه نتائج جوهريّة فى إعادة بناء المجتمع القاهري - بصفة خاصة - والمصرى بصفة عامة^(٢)، قام محمد على بتحطيم قوة المماليك العسكرية و حل محلهم الأتراك و الألبان الذين كونوا مايعرف بالأرستقراطية التركية المصرية و التى تولت كل المناصب العسكرية العليا و معظم الوظائف المدنية، واستمر اضمحلال تأثير العلماء بتغريب البلاد و انتشار التعليم، وعانى التجار من سياسة الاحتكار و أهل الحرف من إنشاء المصانع، كما أدى فتح أبواب البلاد للتجارة الأجنبية و تدفق التجار الأجانب و التوسع فى التغريب كل ذلك أدى إلى إضعاف التجار و الحرفيين^(٣)، وعلى الرغم من زيادة التجارة المصرية، فإن ثمرة هذه التجارة كانت

(١) نللى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة: رءوف عباس ، القاهرة، الدار اللبناية المصرية، ١٩٩٧، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهري فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis, London, n.p., 1947, p.17.

تعود على الحكومة والوسطاء الأجانب، مما أدى إلى تضائل الثروات الشخصية^(١)، وضعفت القوة الشرائية للأهالي، فانفلت زمام المال من أيدي التجار المصريين، وقلت معاملاتهم في ظل الاحتكار^(٢)، ولم يكتف محمد على بإبطال مبيعات ومشتريات الأهالي لبعضهم فحسب، بل حرم على التجار التعامل مع الأهالي وحرم على الأهالي التعامل مع التجار، وأمر بأن يكون التعامل مع حكومة الباشا دون سواها^(٣). وعند انتهاء الاحتكار وبداية عصر حرية التجارة، زاحم التجار الأجانب التجار المصريين وأخذوا يحتكرون تدريجيًا معظم الأعمال التجارية، وبالتالي حرموا أبناء البلاد من أهم مرافق بلادهم الانتاجية^(٤).

ومنحت الحكومة كل من يعمل بحرفة أو مهنة تصريحًا لمزاولة مهنته، ومنح الباشا التجار رخصًا لمزاولة مهنتهم، حتى ولو كانت تجارة بسيطة وصغيرة، ومن لا يحمل هذه الرخص أو التصاريح يعتبر مخالفًا للقوانين، ومن الأمثلة على ذلك: منح محمد على رخصًا لتجار المواشي الذين يستوردونها لبيعها حية أو مذبوحة^(٥)، كذلك أمر محمد على محافظ العريش* بعدم التصريح لتجار (الزعابيط) بالمتاجرة في المدينة إلا إذا قدموا الرخص المطلوبة منهم^(٦)، كذلك عدم السماح لتجار الغلال بجلب الغلال إلى القاهرة دون أن يكون في أيديهم رخص من مأمور الديوان العالي^(٧).

وعلى الرغم من تضرر التجار المصريين من سياسة الاحتكار، فقد كان هناك بعض التجار المصريين الذين تقربوا إلى محمد على وحظوا برضاه وعملوا كوكلاء له، مثل: السيد

(١) عبدالرحمن الراجعي، عصر محمد على، جـ ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٥٥٥.

(٢) أحمد الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، جـ ١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٢٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٤) محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص ١٤٢ - ١٤٣؛ مصطفى القوني، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٤، ص ٨٣.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م ٢٣٨، بدون ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤١هـ / ١ يولية ١٨٢٦م.

* العريش: قاعدة قسم سيناء الشمالية، وهي من المدن القديمة واقعة على شاطئ البحر المتوسط قرب نهاية الحد الشرقي لأرض مصر، وكانت من ثغور مصر، ثم جعلت محافظة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م، وبها قوة عسكرية لوقوعها قرب الحدود. (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق ٢، جـ ٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٢٦٣).

(٦) معية سنية، محفظة ٤٤، دفتر ٤١، م ٦، ص ٥، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٤٦هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ٣٣٠، بدون ص، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٤٩هـ / ٣١ مايو ١٨٣٣م.

أحمد المحروقي*، والعزازي، وفخر، وأحمد زرع، وأحمد عبد الله و الجندى، وبدر الدين بائع الطرابيش .. وغيرهم^(١)، فكان التجار الوطنيون يأملون بالاحتفاظ بالتجارة المحلية في أيديهم من خلال صداقتهم لمحمد على^(٢)، فقد وجد هؤلاء التجار التأييد والمساندة من محمد على في شئونهم التجارية، فقد كان الباشا يشجعهم على التقدم في مجال التجارة، مثلما حدث مع محمد حجاج القلوعى التاجر من أهالى رشيد**، "إذ كلف مأمور ديوان الخديوى بمنع مأمور أشغال المحروسة من التعرض للتاجر السيد محمد حجاج القلوعى بحجة أنه متسحب من محافظة رشيد ويجب عودته إليها، حيث أنه أحرز موقفاً في عالم التجارة بالمحروسة وعين عضواً في مجلس التجار"^(٣)، وبالرغم من منع الحكومة لهذا التسحب*** فإن محمد على استثنى هذا التاجر الذى استقر بالقاهرة؛ لبلوغه مكانة مرموقة بين التجار حتى أصبح عضواً في مجلس التجار.

* المحروقي: هو محمد المحروقي ابن السيد أحمد المحروقي كبير تجار القاهرة، كون ثروة من التجارة في البحر الأحمر، و صار بصفته أغنى التجار، رئيسا لطائفتهم "شاهبندر" التجار، تولى عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، و ورث محمد المنصب بعد وفاة أبيه، و منذ مبتدئه أصبح مصرفى محمد على و مستشاره وتاجره الرئيسى، و لقد رافق المحروقي طوسون في حملة الحجاز فكان لا يفعل شيئاً دون استشارة التاجر، و على امتداد العقود الأولى من حكم محمد على، يبرز اسم المحروقي بانتظام في يوميات الجبرتي، و يبدو أن المحروقي كان ضروريا للحياة الاقتصادية للبلاد و أن الوالى استخدم مواهبه استخداما تاما، و مع تزايد التبادل التجارى مع أوروبا فقد المحروقي بعض أهميته أو على الأقل لم يعد يزد ذكره في المصادر بنفس القدر من التواتر (انظر: عفاف لطفى السيد مارسو، مصر في عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ١٢٣، ٨١، ١٢٤).

(١) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٧.

** رشيد: من المدن القديمة على شاطئ البحر المتوسط وهى قاعدة مركز رشيد، تقع عند مصب فرع بولبتين (رشيد) وهى من ثغور مصر، ويقال أنها كانت فى شمال موقعها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٩٧).

(٣) ديوان خديوى، مكاتبات، محفظة ٣، م ٢٥٤، ص ٤٧٣، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٢هـ/ ٥ فبراير ١٨٣٧م.

*** بعد أن ضاق السبيل بالفلاحين للبقاء فى قراهم، اضطروا إلى الفرار منها هائمين على وجوههم، ومن ثم عرفوا رسمياً بالمتسحبين، وقد أرجع محمد على تسحب الفلاحين إلى سببين رئيسيين هما: سوء معاملة حكام الأقاليم لهم، وجهل الفلاحين، وقد اتخذت عملية التسحب صوراً وأشكالاً متعددة، منها تسحبهم فرادى وجماعات رجالاً ونساءً، وقد أقلق محمد على تزايد عدد المتسحبين، وضاعف من قلقه أن جهود البحث عنهم لم تؤد إلى منع تسحبهم أو إعادتهم إلى بلادهم، وشرعت الحكومة فى اتخاذ إجراء من شأنه الحد من تسحب الفلاحين، والتحكم فى مغادرتهم قراهم، منه إنشاء مصلحة المتسحبين عام ١٨٣١م، واتباع سياسة الترهيب عن طريق إرسال قوات عسكرية من الفرسان والمشاة إلى القرى؛ لتأديب وإعدام الذين يمتنعون عن أداء ما عليهم من أموال، مع كثرة عدد المتسحبين للمدن واستمرار بقائهم فيها لمدة طويلة، فقد سمح محمد على عام ١٨٣٢م. للمتسحبين منذ عام ١٨٢٢م بالإقامة والتوطن فى الأماكن التى انتقلوا إليها، وفى عام ١٨٤٤م أمر محمد على الحاقية بوضع قاعدة قانونية لهذه المسألة، وقد تقرر أن عقوبة السجن لم تكن كافية فى نظر محمد على لإنهاء هذه المشكلة، ولذلك فقد أمر بأن يكون الجزاء هو الإعدام صلباً أو السجن المؤبد، وفى نفس الوقت عمل على تحسين أحوال الفلاحين والبحث فى شكاوهم وإيجاد السبل التى تكفل لهم الحق فى التشكى إلى المدين. (لمزيد من التفاصيل انظر: زين العابدين شمس الدين نجم، تسحب الفلاحين فى عصر محمد على أسبابه - -

ساعد محمد على التجار المصريين المتعثرين، فكان يأمر بالسماح لهم بالحصول على سلع ليتاجروا بها كي يستعيدوا مركزهم التجارى، ويعود بالنفع أيضاً على الخزانة، فقد كانوا يأخذون هذه البضائع ويسددون سعرها على أقساط معلومة إلى خزانة الدولة، فإن تمكن التاجر من سداد ثلاثة أرباع الدين للخزانة، زيدت له المساعدة التجارية حتى يتمكن من استرداد مركزه التجارى، مثلما حدث مع عبدالله زريق التاجر المصرى بدمياط، عندما أمر محمد على محافظ دميّاط وناظر الغلال بمنحه ٢٠٠ إردب من الأرز وبضائع أخرى تقدر بـ ٥٠٠٠٠ قرش (١٠٠ كيس) ليتاجر بها إلى أن يعود إليه الربح "ويستبدل الله عسره بيسر"^(١).

أما عن أنشطة التجار المصريين الاقتصادية فى عصر محمد على، فنجد أن التجار المصريين لم يتركوا مجالاً فى التجارة الداخلية إلا وعملوا فيه - وغالباً هى سلع استهلاكية - فنجد تاجر البن، مثل: الشيخ محمد الألفى الشهير بالجعار التاجر بالجمالية^(٢)، وتجار الأقمشة مثل سيد أحمد أبوسالم الأشمونى بسوق أمير الجيوش^(٣)، والسنيوآدا التاجر المصرى - القبطى - فى الأقمشة المصنعة محلياً^(٤)، وتركزت معظم تجارة الأرز فى أيدي التجار المصريين، مثل: محمد الجوهري ببولاق^(٥)، ومصطفى هندی بدمياط^(٦)، وتجار الدخان، مثل: حسن المضيوى الفيومى^(٧)، وسليمان الدخاخنى^(٨)، والعطارة، مثل: محمد فرج العطار^(٩)، ومصطفى الشيمى العطار^(١٠) وعلى ربيع العطار بالموسكى^(١١)، والزيات - الذى يبيع الزيت والجبن

سنواته، المجلة التاريخية، مجلد ٣٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٨٢ - ٢٨٩). ولم يقتصر التسحب على الفلاحين فقط بل نجد أن هناك تجار قد تسحبوا من قراهم ومدنهم والدليل على ذلك ما ورد بهذه الوثيقة إذ تسحب محمد حجاج القلوعى التاجر من مدينة رشيد للقاهرة.

- (١) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٢، م ١٠٨، ص ٧٧، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٤٤هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٢٨م.
- (٢) محكمة مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ٥٣، ص ٣٩ - ٤١، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ١٣ يناير ١٨٤٠م.
- (٣) محكمة الباب العالى، س ٣٥٣، م ٩٦٩، ص ٣٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٣١هـ / ٧ يناير ١٨١٦م.
- (٤) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، م ١٩١، بدون ص، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ / ١٣ يونية ١٨٤٣م.
- (٥) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٢٠٢، ص ٨٣، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٢٤هـ / ٨ ديسمبر ١٨٠٩م.
- (٦) أحمد الشربينى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٥٠.
- (٧) مصر الشرعية، تركات، س ٢، م ٢٦، ص ٢٢ - ٢٣، بتاريخ ٢٨ المحرم ١٢٥٥هـ / ١٤ إبريل ١٨٣٩م.
- (٨) المصدر السابق، س ٤، م ٨٤، ص ٥٩، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ / ٢٥ مايو ١٨٤١م.
- (٩) المصدر السابق، س ١، م ٦٤، ص ٤٨، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / ١٣ أغسطس ١٨٣٨م.
- (١٠) المصدر السابق، س ١، م ١١٠، ص ٨٦ - ٨٧، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / ١٤ أغسطس ١٨٣٨م.
- (١١) الباب العالى، س ٤٣٨، م ٢٠١، ص ١٢٧ - ١٢٨، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٦٥هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٤٩م.

والعسل والمسلى^(١) - منهم السيد سعد الزيات ببابل اللوق^(٢)، وعبدالله الزيات ببولاق^(٣)، ونصر الدبس العسال ببولاق^(٤)، ومن الأمثلة على النحاسين يوسف علام النحاس بسوق النحاسين*^(٥)، ويوسف النحاس التاجر بخط النحاسين^(٦).

وكان تجار الخضار ينقسمون إلى نوعين: الأول هو الخضرى فى الناشف** ومنهم: فتوح الخضرى فى الناشف بخط باب الفتوح^(٧)، والثانى: الخضرى فى الأخضر - وهو الخضراتى الآن - مثل: محمد الخضرى بالمغربلين^(٨)، وبائع الفاكهة (الفكهانى)، مثل: أحمد حسب الله الفكهانى بالغربية^(٩)، وتجار السكر وهم ما يعرفون بالسكرى، مثل: بدوى عاشور السكرى بوكالة السكر ببولاق^(١٠)، ومن تجار الأسماك: على الشهير بأبوزعل السماك بمصر القديمة^(١١)، ومن الجزارين: عبدالواحد الجزار بالدرب الأحمر^(١٢)، وتجار المواشى، مثل: غلاب على التاجر فى الأغنام^(١٣)، وإنابى نيزوز التاجر بالمواشى بالجيزة^(١٤)، وتجار الورق أو الصحف، مثل: أحمد سالم الوراق بخط الوراقين^(١٥)، وعلى أفندى الصحف بخان

(١) إدوار ولیم لنین، المصريون المحدثون، ترجمة: على طاهر نور، القاهرة، مطبعة الرسالة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٣٧.

(٢) الباب العالى، س ٣٣٨، م ٩٨، ص ٤٢، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢٢هـ / ١١ أكتوبر ١٨٠٧م.

(٣) المصدر السابق، س ٣٦١، م ٨٥، ص ٣٥، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٣٤هـ / ٣ فبراير ١٨١٩م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٥١٩، ص ٣٨٦، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٥٤هـ / ٢٤ يونة ١٨٣٨م.

* سوق النحاسين: يعرف أيضا بخط بين القصرين، وبه عدة دكاكين لبيع النحاس الجديد، وينصب به سوق مرتين كل أسبوع لبيع النحاس القديم، وذلك عرف بسوق النحاسين وخط النحاسين. (انظر: على مبارك، الخبط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ٢، ط ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٨٩).

(٥) مصر الشرعية، س ٤، م ٣٩٦، ص ٢٤٥ - ٢٤٦، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥٧هـ / ١٦ إبريل ١٨٤١م.

(٦) الباب العالى، س ٤٢٦، م ٢٢٦، ص ٩١، بتاريخ ١١ شوال ١٢٦١هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٥م.

** هو العلاف الآن حيث يبيع الأرز والعدس والفول والفريك والحلبة والفلل الأسود... وغيرها.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٣٣٧، ص ١٩٩ - ٢٠٠، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٨) المصدر السابق، س ٥، م ٢٣٨، ص ١٣٧، بتاريخ ٨ شوال ١٢٥٩هـ / ٢ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٩) الباب العالى، س ٤٣٨، م ٣٠٥، ص ١٩٣، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٦٥هـ / ٤ أغسطس ١٨٤٩م.

(١٠) مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ٥٩، ص ١٨١ - ١٨٢، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ٣١ مايو ١٨٤٠م.

(١١) محكمة مصر القديمة، س ١١٤، م ٢١٤، ص ١٢٨، بتاريخ غرة رجب ١٢٢١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٠٦م.

(١٢) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ٥٣٥، ص ٢٤٢، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٤١م.

(١٣) مصر الشرعية، إعلانات، س ٢٠، م ١٩٩، ص ٤٦ - ٤٧، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٤٨م.

(١٤) المصدر السابق، س ١٣، م ١٦٧، ص ٦٣ - ٦٤، بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٩هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٤٣م.

(١٥) الباب العالى، س ٤٠٢، م ٧٩٢، ص ٢٠٥ - ٢٠٦، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ٢٣ مارس ١٨٣٦م.

الخليلى^(١)، ومن الأمثلة على تجار الصابون: السيد عمر الصابونجى، ومحمود أبوسيده التاجر فى الصابون^(٢). وحموده أبو خرزه^(٣)، والسيد محمود الطباقيين بوكالة الصابون^(٤)، ومن الأمثلة على تاجر الخردة (الخردجى): عثمان الرزاز الخردجى ببولاق^(٥)، وبائع القل (القللى)، مثل: إبراهيم القللى بمصر القديمة^(٦)، ومن الأمثلة على تجار الخشب أحمد طنان السكندرى التاجر ببولاق^(٧)، وأحمد مصطفى الديوانى تاجر الخشب ببولاق^(٨).

وهكذا تاجر المصريون فى كافة السلع الاستهلاكية، أما بالنسبة لتجارة الرقيق والمجوهرات، فقد كان للمصريين نصيب منها، ومن الأمثلة على ذلك: نجد السيد رضوان الشهير بالتبان الجواهرجى^(٩)، وأحمد القطرى الجواهرجى^(١٠)، أما عن تجار الرقيق، فمنهم: خليل الشيخ الياسرجى * بخط أسيوط^(١١)، وعباس الياسرجى بوكالة الجلاية^(١٢)، وأبوطالب الياسرجى^(١٣).

وقد عمل الكثير من التجار المصريين فى تجارة التجزئة عرفوا بالمتسببين^(١٤). وقد كان المتسببون أكثر فئات التجار احتكاكاً بالسكان، ولاسيما أنهم يبيعون السلع الاستهلاكية البسيطة والضرورية التى لا تستغنى عنها أية أسرة، ولأن هذه السلع كانت تمثل عماد التجارة بنسب كثرتها وتنوعها واحتياج المستهلك لها؛ فازداد عدد المتسببين فى الأسواق والأماكن

-
- (١) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ٨١٣، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ / ٣٠ يونية ١٨٤١م.
 - (٢) معية سنوية، محفظة ١٥، دفتر ١٢، م ٦٦٧، ص ١٨٠، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ / ٣٠ يناير ١٨٢٥م.
 - (٣) محافظ الذوات، محفظة ٦، م ٢٤٢، ص ٤٢٣، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ١٥ مارس ١٨٣٦م.
 - (٤) الباب العالى، س ٤٠٩، م ١٩ - ٢٠، ص ٨، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٣هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٨م.
 - (٥) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٥٠٨، ص ٣٧٩ - ٣٨٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥٤هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٣٨م.
 - (٦) مصر القديمة، س ١١٤، م ١٥٠، ص ٧٤، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٢٠هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٠٥م.
 - (٧) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٥٠١، ص ٢٣٤، بتاريخ غاية صفر ١٢٢٠هـ / ٢٩ مايو ١٨٠٥م.
 - (٨) الباب العالى، س ٤٣٤، م ١٥٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٤هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨م.
 - (٩) مصر الشرعية، إعلانات، س ١، م ٦٣، ص ١٥، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٣هـ / ٣٠ نوفمبر ١٨٣٧م.
 - (١٠) الباب العالى، س ٤١١، م ٣٨٤، ص ٥٣، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٤هـ / ٨ مارس ١٨٣٩م.
 - * انقسم تجار العبيد فى مصر إلى فئتين: التجار الذين يشتغلون فى تجارة العبيد السود (الجلاية)، والتجار الذين يشتغلون بتجارة العبيد البيض (اليسرجية) ومفردها يسرجى. (انظر: ج. بير، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبد الخالق لاشين وعبد الحميد الجمال، القاهرة، دن، ١٩٧٦، ص ٣٣٠ - ٣٣١).
 - (١١) الباب العالى، س ٣٣٨، م ٩٨، ص ٤٢، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢٢هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨٠٧م.
 - (١٢) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ١٣٨، ص ١٠٨ - ١٠٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ / ٦ سبتمبر ١٨٣٨م.
 - (١٣) المصدر السابق، س ٣، م ٧٠، ص ١٢٤ - ١٢٥، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ / ٩ مارس ١٨٤٠م.
 - (١٤) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩١، ص ٧٢.

التجارية، وقد قسمت الوثائق المتسببين إلى نوعين: الأول: هو الذى استقر فى أسواق معينة وانتسب إليها، مثل: عمر الحريرى^(١)، وعلى نجم بسوق أمير الجيوش^(٢)، ومحمد الحبايب بسوق الغورية^(٣)، ومحمد حماية بسوق أسبوط^(٤).

والثانى: هو الذى تخصص فى تجارة سلعة معينة دون الاستقرار فى سوق واحد، مثل: سعود القبلى المتسبب فى الفاكهة بمصر القديمة^(٥)، وطوقى يوسف المتسبب فى بيع ورق الدخان^(٦)، ومنصور النمرسى المتسبب فى بيع الصينى الأفرنجى - "كان يتاجر فى الأطباق الأفرنجى، والمعالق الخشب، والقلل البلور، وفناجين الشاي، وشفاشق بلور، وكؤوس بلور .. وغيرها"^(٧) - وعلى كشك المتسبب فى بيع البلح ببولاق^(٨)، وقنديل يحيى المتسبب فى بيع البهائم^(٩)، وقد تخصص فى السلعة الواحدة عدد من المتسببين، مثل: تجارة الأقمشة، نجد محمد سلطان متسبباً فى بيع البفتة^(١٠)، وكل من بدوى العطار^(١١)، وسعودى أبو عميرة متسببين فى بيع الأقمشة الهندية^(١٢)، وقد عملت النساء أيضاً فى تجارة الأقمشة، فنجد الست أم غطية المتسببة فى الأقمشة بالسويس^(١٣).

وقد كان العمل بالتجارة فى الغالب ما يكون متوارثاً من الأب إلى الابن، غير أن هناك بعض الحالات التى تحول فيها الشخص من العمل فى التجارة إلى العمل فى إحدى الحرف وبالعكس، ومن الأمثلة على ذلك: تحول السيد حسن شنيع الزيات من تجارة الزيت إلى العطارة^(١٤)، ومن التجار من غير نشاطه التجارى، مثل: محمد الشهير بالجيار الداخنى

-
- (١) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٣٥٥، ص ١٦٩ - ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م.
 - (٢) الباب العالى، س ٤١٨، م ١٣، ص ٦ - ٧، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٥٨هـ / ٢٢ فبراير ١٨٤٢م.
 - (٣) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٦، ص ٦ - ٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٨هـ / ٩ ديسمبر ١٨٤٢م.
 - (٤) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٢، م ٤٧١، ص ١٥٤، بتاريخ ١٥ المحرم ١٢٥٩هـ / ١٥ فبراير ١٨٤٣م.
 - (٥) محكمة مصر القديمة، س ١١٤، م ٢١٥، ص ١١٨ - ١٢٩، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٢١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٠٦م.
 - (٦) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٤٥٥، ص ١٩٠، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٢٥هـ / ١٤ يناير ١٨١١م.
 - (٧) مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ٢٨٥، ص ٢٠١ - ٢٠٢، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٥٦هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٤٠م.
 - (٨) المصدر السابق، س ٤، م ٩٦، ص ٦٦ - ٦٧، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٧هـ / ١٦ مارس ١٨٤١م.
 - (٩) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٢٥٩، ص ١١٠ - ١١١، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٢٣هـ / ١٨ مايو ١٨٠٨م.
 - (١٠) مصر الشرعية، إعلانات، س ١، م ٥٤، ص ١٣، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٩ يناير ١٨٣٨م.
 - (١١) مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ١٢٥، ص ٨٩، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ١٧ مايو ١٨٤٠م.
 - (١٢) المصدر السابق، س ٤، م ٧٩، ص ٥٤ - ٥٥، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٥٧هـ / ٢ مايو ١٨٤١م.
 - (١٣) الباب العالى، س ٤٣٤، م ١١٧، ص ٧٩، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ١١ أكتوبر ١٨٤٨م.
 - (١٤) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٤٨٦، ص ٢٢٦ - ٢٧٧، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٢٠هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

بمصر القديمة الذى ترك تجارة الدخان وتاجر فى العطارة^(١)، أما عن الحرفين الذين تركوا حرفتهم وعملوا بالتجارة، فمنهم: الأسطى رضوان الخياط الذى ترك صنعته وعمل تاجرًا بسوق السلاح^(٢)، و هناك من ترك العمل بالتجارة للعمل بالحرف الأخرى مثل: الحاج يوسف أحمد العطار ببولاق الذى ترك تجارة العطارة وعمل فى صناعة الحرير^(٣).

وقد اختلف التجار المصريون عن التجار الأجانب، فقد كان المصريون يجهلون أساليب الدعاية لاستمالة الناس لشراء سلعهم، فى الوقت الذى كان التجار الأجانب يتميزون بلطف أساليبهم لإجتذاب الناس لشراء بضائعهم^(٤)، وبصفة عامة افتقر المصريون لخبرة الأجانب فى استمالة الناس لشراء بضائعهم

٢- اليونانيون:

تعرض اليونانيون للاضطهاد والقهر فى بلادهم، مما دفع البعض منهم إلى مغادرة وطنه إلى أوروبا وشرق البحر المتوسط، وقد وصل بعض المهاجرين اليونانيين إلى الشرق - لا سيما الولايات العثمانية - ومعهم ثروات ضخمة، والبعض الآخر كأعضاء لبيوت تجارية قديمة لينشئوا فروعًا جديدة لها ويوسعوا عملياتهم التجارية^(٥)، ولعل السبب فى هجرة اليونانيين لمصر كولاية عثمانية هو موقف الإدارة العثمانية من رعاياها المسيحيين، إذ اعتادت معاملتهم معاملة أقرب إلى التسامح والرحمة مثلهم مثل المسلمين^(٦)، وقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر، وتوافد اليونانيون بوجه خاص على مصر منذ عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، وانخرط بعضهم فى جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك فى

(١) محكمة مصر القديمة، س ١١٤، م ١٩٢، ص ١٠٦، بتاريخ غاية شوال ١٢٢٢هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٠٧م.

(٢) الباب العالى، س ٣٨٠، م ٢٥٠، ص ٧٤، بتاريخ غاية رمضان ١٢٤٢هـ / ٢٧ إبريل ١٨٢٧م.

(٣) المصدر السابق، س ٤٢٩، م ٥٠، ص ١٧، بتاريخ ٢ المحرم ١٢٦٣هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٤) حلمى محروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٧، أ. ب كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، ط ٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١، ص ٥٩٢ - ٥٩٣.

(٥) سيد عشاوى، اليونانيون فى مصر ١٨٠٥ - ١٩٥٦، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٧، ص ٢٩.

(٦) عبدالعظيم رمضان، تاريخ الأسكندرية فى العصر الحديث، تاريخ المصريين رقم ٦١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٩٨.

مذبحة القلعة، واشتغل اليونانيون عامة بالشئون التجارية^(١)، و بشكل عام كانت تصل سنويا منذ عام ١٨١٢م سفن تحمل يونانيين للعمل في مصر^(٢).

يُعد اليونانيون من أهم الجاليات التي عملت بالتجارة في مصر، فقد كان أهم ما يميزهم عن غيرهم من التجار أنهم كانوا أكثر تداخلاً مع الأهالي، لذا تفوقوا في تجارة مصر الداخلية، وبصفة خاصة تجارة التجزئة^(٣)، و ينقسم اليونانيون إلى فئتين: هؤلاء المنتسبون إلى اليونانيين المصريين منذ الفتح العربى وهم يتكلمون العربية و أسلوب حياتهم مشابه لحياة العرب و هؤلاء تجار صغار فى السلع فى المدن ، أما الفئة الثانية : هم الذين جاءوا من المورة و ألبانيا .. وغيرها ، وقد نجح بعض التجار اليونانيين فى الإسكندرية فى تكوين ثروات ضخمة^(٤)، وقد بلغ عدد اليونانيين عام ١٨٠٥م حوالى ٢٠٠٠ يونانى^(٥)، وقد كلوت بك عددهم عام ١٨٤٠م ٤٠٠٠ يونانى^(٦)، وقد تراجع عددهم عام ١٨٤٣م إلى ٢٠٠٠ يونانى^(٧).

أعجب محمد على بصفة خاصة باليونانيين، فقد ربطته بهم علاقات قوية عندما كان تاجراً للدخان، وعندما تولى حكم مصر دعا عدداً من رجال الأعمال اليونانيين ليقيموا فى منصر ومنحهم رعاية خاصة^(٨)، وعمل عدد من التجار اليونانيين كوكلاء لمحمد على للإشراف على جمع المحاصيل وتخزينها وشحنها للموانئ، أمثال: كازولى Casulli توسيجه Tossizza وزيزنيا Zizinia - الذى اشترى سفينة و جهزها ليوسع من البحرية التجارية للوالى - و أنسطاسى Anastasi اليونانى وغيرهم^(٩)، وحرص عمل الباشا على رعاية مصالحهم وحماية متاجرهم من السرقات، فقد طالب محمد على بنصب مشنقة عند فم

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ٢٤٤، صلاح أحمد هريدى، الجاليات فى مدينة الإسكندرية فى العصر العثمانى، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤، ص ٥٣ .

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٤) R. R. Madden, Egypt and Mohamed Ali, London, Hamilton Adams, 1841, pp.86- 87.

(٥) صالح رمضان محمود، الجاليات الأجنبية فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص ٤٥.

(٦) كلوت بك، مرجع سابق، ص ٥٩٨.

(٧) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ١٤.

(٨) سيد عشاوى، مرجع سابق، ص ١٤٠ عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٩) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

المحمودية لإعدام المقبوض عليهم متلبسين في سرقة عشرين ثوب بفتة من محتويات تجارة للخواجة توسيجة، وتركهم أيام على المشنقة عبرة لغيرهم^(١).

ومن الطبيعي أن يكون لحروب محمد علي في بلاد اليونان عام (١٨٢٤م - ١٨٢٨م) أثر سلبي على موقف التجار اليونانيين في مصر، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها فعلى امتداد الحرب اليونانية ظل محمد علي يحتفظ بعلاقاته الطيبة مع اليونانيين في مصر، فقد غض محمد علي بصره عن جمعهم الأموال من مصر للمساعدة في حرب استقلال اليونان ضد السلطان العثماني^(٢)، وبعد حسم النزاع وانتهاء الحرب أرسل محمد علي إلى ديوان التجارة يطالبه بمعاملة التجار اليونانيين المعاملة القانونية^(٣) - أي حسب القوانين التجارية السارية دون تمييزهم عن أي تجار آخرين - وعادت العلاقات معهم إلى سابق عهدها رسميًا وتجاريًا^(٤).

وتكمن قوة التجار اليونانيين في استقرارهم داخل البلاد فيما وراء المدن، فعلى الرغم من تواجدهم بالموانئ فإن بعضهم توجه إلى داخل البلاد، فمنهم من ذهب إلى القاهرة واتخذها مركزًا تجاريًا^(٥). ومنهم من استقر بالريف المصري في الوجهين البحري والقبلي، ففي "محلة أبو علي"^{*} كان يعيش التاجران اليونانيان قسطنطينو وديمترى سيناكس، وكذلك بقرية السلمية^{**} بالدقهلية كان يعيش التاجر اليوناني ميخالي أرساكي، ويبنى سهاربولو بمدينة فاقوس^{***}،

(١) محافظ الذوات، محفظة ٥، م ٤٧، ص ٤١٣، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٤٤هـ / ٢١ مايو ١٨٢٩م.

* لم يعارض محمد علي جمع الأموال لمساعدة الثوار اليونانيين عن طريق تنظيم فيليكي هيتريا Philiki Heteria ، وهو تنظيم يوناني لجمع الأموال من الجاليات اليونانية لمساعدة الحركات الثورية اليونانية المناهضة للحكم العثماني، وسكنت عن هذا النشاط وربما أراد محمد علي أن يظل السلطان العثماني مشغولاً بمسائل أخرى غير مصر وأن أي شيء يضعف السلطان العثماني كان مفيداً لمركزه، وربما يكون قد ساعد اليونانيين ليبين للعثمانيين إلى أي مدى هم في حاجة إليه بالفعل (انظر: عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٣١٠).

(٢) سيد عشاوي، مرجع سابق، ص ٤٠؛ عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٣١١، ٦٠.

(٣) معية سنوية، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، م ٢٤٩، ص ٥١، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٢هـ / ٣ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أوص، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٦٤هـ / ٢٤ يناير ١٨٤٨م.

(٥) سيد عشاوي، مرجع سابق، ص ٣١.

* محلة أبو علي: توجد قرستان تحملان اسم محلة أبو علي: الأولى: تعرف بمحلة أبو علي القنطرة، وهي من أعمال سمند، والأخرى: محلة أبو علي الغربية، من أعمال الغربية. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٣).

** قرية السلمية: من القرى القديمة، اسمها الأصلي سلامية، كانت من أعمال الغربية، وقد وردت في خريطة الحملة الفرنسية كفر السلامية، وعرفت باسمها الحالي عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م، وهي من أعمال الدقهلية. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ١٦٩).

*** مدينة فاقوس: من مدن مصر الشرقية، وتعد من آخر ديار مصر من جهة الشام، وهي موجودة الآن وبلحقاتها منذ العصر العثماني. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ١١٦-١١٧).

ومانولسى سريان بالمنيا^(١)، وقد ذهب بعض التجار اليونانيين إلى السودان؛ لبيعوا الأقمشة والمصنوعات الرخيصة، ويشترى منتجات تلك المناطق ويرسلوها لعملائهم في الإسكندرية كي يتم تصديرها للخارج^(٢).

وقد نجح التجار اليونانيون في إقامة علاقات مالية تجارية مع الفلاحين - في إقليم المنوفية على سبيل المثال - فقد شاركوهم في مواشيهم، وكان لهم سيطرة في كافة النواحي ليعقدوا لهم الصفقات التجارية^(٣)، كذلك ارتبط التجار اليونانيون بتجار من جنسيات أخرى، مثل: ارتباط نيقولا وشريكه بوركى التاجرين اليونانيين بأحد التجار الأرمنوط، فقد كان لهما بدمته مبلغ ١٠٥٠٠ قرش (٢١ كيساً) ثمن بضائع^(٤)، كذلك ارتبط اليونانيون بعلاقات تجارية مع بعض الأعيان والعساكر، وامتنع الأعيان - في بعض الحالات - عن سداد ديونهم للتجار اليونانيين، فتدخل محمد على لتسوية الحساب الجارى بينهم حسب القوانين التجارية المعمول بها بالأسواق^(٥).

أما عن أهم الأنشطة التجارية لليونانيين، فقد تمكن بعض التجار اليونانيين من السيطرة على تجارة الحبوب^(٦)، فقد سيطر الخواجه توسيجه على تجارة القمح والكتان والسمسم، واحتكر محصول السمسم كله تقريباً عام ١٨٢٩م^(٧)، وقد امتلك بعض هؤلاء التجار شوناً لتخزين الغلال، كما امتلكوا أيضاً بعض المراكب النيلية التى تنقل هذه الغلال من داخل البلاد إلى الإسكندرية لتصديرها، وهذا دليل على تولى الباشا عن بعض احتكاراته للتجار اليونانيين والشوام^(٨)، كذلك عمل التجار اليونانيون فى بيع الأقمشة والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنزلية والمعدنية للمزارعين^(٩)، وعمل اليونانيون بتجارة البقالة، فكان البقال اليونانى هو أول أوروبى يراه المصرى فى كل مكان حتى داخل القرية المصرية^(١٠)، وكان

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) سيد عشاوى، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٢.

(٣) حلمى أحمد شلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٨٨.

(٤) معية سنية، محفظة ٩، دفتر ٨، م ١٠٣٠، ص ١٥٨، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٣٨هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٢٢م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ١٥، دفتر ١٢، م ٥٦٨، ص ١٥٣، بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ / ٤ فبراير ١٨٢٤م.

(٦) سيد عشاوى، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٧) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٥هـ / ٧ أكتوبر ١٨٣٩م.

(٨) حلمى شلبى، مرجع سابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٩) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٠) صلاح هريدى، مرجع سابق، ص ٥١.

معظم اليونانيين يأتون إلى مصر ولا يملكون شيئاً، ولكن سرعان ما يكونون ثروات كبيرة، فكان تاجر البقالة اليونانى يبدأ تجارته بالخبز والبصل وقليل من الجبن ولا يحتوى الحانوت على شئ، وبنام أسفل الرفوف، وكان يستفيد بربحه القليل فى شراء بضائع أخرى، لأن نفقات معيشته قليلة جداً، ويقرض الفائض منه للفلاحين بفوائد، ثم يبدأ بشراء قطعة أرض صغيرة، وما يلبث أن يتاجر فى القطن، وبذلك تزداد ثروته^(١).

وقد تميز التجار اليونانيون عن غيرهم من التجار بميزة التماسك والترابط فيما بينهم، فكانوا يعملون معاً فى أوقات الرخاء كى تكون صفقاتهم أكثر ربحاً، وفى الأزمات كانوا يتضامنون حرصاً على سمعتهم، لذا كانوا يضمنون بعضهم البعض لدى محمد على عند شراء أحدهم بضائع وتقسيط ثمنها، فعندما عجز الخواجه أنطون سمينه عن سداد قسط دينه للحكومة، التزم الخواجه توسيجه بضمانه وسداد الدين عنه^(٢).

٣ - الشوام:

ساعدت الظروف الجغرافية والروابط التاريخية بين مصر وبلاد الشام على تيسير النزوح من بلد لآخر، فقد قصد الشوام مصر واستقروا بها^(٣)، وكان الطريق البرى عبر سوريا الجنوبية هو رباط الصلة عبر سيناء إلى مصر، وكانت الثغور والموانئ معبراً للاتصال البحرى بين الإقليمين^(٤)، فقد هاجر العديد من الشوام المسيحيين إلى المدن المصرية وخاصة القاهرة ودمياط والإسكندرية بحثاً عن الفرص الجديدة للتجارة، وهرباً من ملاحقة كنيسة الروم الأرثوذكس - لاختلافهم عن مذهبها - وقد نجحوا فى اكتساب مراكز مهمة فى التجارة المصرية^(٥). وسار الخلف فى نفس الدرب الذى سلكه السلف. فإلى جانب الشوام المسيحيين، انتشر الشوام المسلمون أيضاً فى معظم المدن المصرية، وكان الدافع الأساسى لهجرتهم إلى مصر هو التجارة^(٦)، فالشوام أهل مهارة تجارية، استغلوا الفرصة التى أتت

(١) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٧٠ - ٧١.

(٢) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ١٠٠٧، ص ٢٤، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٨هـ / ١١ أغسطس ١٨٤٢م.

(٣) نللى حنا، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤) صلاح هريدى، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥) جينادى جارياتشكين وفكتور دياتلوف، الأقليات الأجنبية فى مصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٢، ص ١٣.

- ١٣.

(٦) عبدالله محمد عزباوى، الشوام فى مصر فى القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية، مجلدان ٢٨ - ٢٩، القاهرة،

١٩٨١ - ١٩٨٢، ص ٢٧٣.

لهم في عصر محمد على وأخذوا يتدفقون على مصر للتجار فيها^(١)، و من أشهر العائلات التي وفدت إلى مصر هي عائلة بوكتي Bocti^(٢).

بيد أن الشوام قد ارتبط بعضهم البعض في كثير من معاملاتهم التجارية في مصر في عهد محمد على، وهو ما توضحه سجلات المحاكم الشرعية، ففي حالات البيع أو الشراء غالبًا ما يكون البائع والمشتري من الشوام، وفي بعض الحالات كان شهود المحكمة أيضًا من الشوام*، كذلك كانت توكيلاتهم للبيع أو الشراء أو لمباشرة أعمالهم التجارية قاصرة على بنى جلدتهم، مثل: توكيل يوسف خير وأخيه أنطون خير التاجرين لمحمد بك العظمة وفريخ موسى ويوسف نيقولا الشوام كلهم والقاطنين بدمشق كوكلاء شرعيين في بيع أملاكهم بدمشق والدعوى المرفوعة ضدهم هناك^(٣).

لم يقتصر الترابط بينهم على البيع والشراء والتوكيلات فقط، بل امتد أيضًا إلى المعاملات التجارية بينهم، مثل: مشاركة كل من قورش وشريكه عنهورى، التاجرين بالإسكندرية التاجر حنا القصيرى في تجارة الفول^(٤)، والشركة التي كانت قائمة بين حسن أغا بوشناق وحسين أغا بوشناق بوسنيته لى التاجرين بخان النحاس في تجارة شبكات* تقدر بأكثر من ٣٠٠٠٠ قرش (٦٠ كيسًا)^(٥)، والشراكة التي كانت قائمة بين إبراهيم بريوش وميخائيل كساب وسركسى فكاك وعبد الترحمان في تجارة الخشب^(٦)، وما كان بين السيد على شقوبون

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٢، جاءت هذه العائلة إلى مصر في القرن الثامن عشر واستقر منهم بالقاهرة و دمياط والإسكندرية ومنهم جوزيف بوكتي الذى أصبح قنصلا للسويد و بنى مصنعا للحديد فى الخرنفش و انشأ علاقات تجارية بين مصر و السويد فكان يبيع الحبوب المصرية فى مقابل الحديد و الظهر (انظر: عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٢).

* فعلى سبيل المثال: نجد أن البائع الخواجه يوسف زكار التاجر، والمشتري الخواجه سركيس أنطون فكال التاجر ببولاقي، وشهود المحكمة هم الخواجه دمتري كحيل ويوسف أنطون و ميخائيل سكاكيني كلهم من الشوام. (انظر: الباب العالى، س ٤٢٢، م ٤٣، ص ٢٢، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٩هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٤٣م).

(٣) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٤، م ٥٢، ص ١٢، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٠هـ / ٢٧ فبراير ١٨٤٤م.

(٤) معية سنوية، محفظة ٢، دفتر ٣، م ١٤٠، ص ١٣، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٣٤هـ / ١٧ ديسمبر ١٨١٨م.

* الشبكات: جمع شبك وهى فى التركية جُبُوق وهى الأنبوبة والعصا والماسورة. وشبك الدخان عبارة عن أنبوبة فى أحد طرفيها مبسم وفى الآخر مجمرة يوضع بها تبغ. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ١٣٣).

(٥) مصر الشرعية، إعلانات، س ٩، م ٤٨٨، ص ١٦٨، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ٢ فبراير ١٨٤٢م.

(٦) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قرار ٢، ص ١٧٦، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.

التاجر بالجمالية والأسطى محمد الخيمى الصرماى بخان الحمزاوى*، حيث كان بينهما تجارة جلود تقدر بـ كيس و ٦٧ قرشاً و ٣٠ بارة^(١).

ومن ناحية أخرى فقد ارتبط الشوام بالمجتمع المصرى؛ للروابط التاريخية العميقة بين البلدين، فلم ينتظم الشوام فى طوائف خاصة بهم، مثلما حدث مع الأتراك والأرمن والمغاربة^(٢)، وفى الوقت نفسه احتفظوا بعلاقات وطيدة مع عائلاتهم بالشام^(٣)، فعلى سبيل المثال: شارك ميخائيل عيسى إبراهيم المقيم بالمنوفية عام ١٨٣٥م عددًا كبيرًا من الفلاحين فى محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والكتان، وكان الصيارفة الأقباط هم وسيلة التجار الشوام فى ضمان حقوقهم عند الفلاحين؛ لذا فقد كانوا يضمّنوهم فى تولى وظيفة الصراف فى النواحي التى لهم فيها معاملات مع الفلاحين، مثل: ضمانه الخواجه ميخائيل عيسى عام ١٨٤١م المعلم يوسف بقطر ليكون صرافاً بناحية كفر المصيلحة^(٤).

وكان للتجار الشوام معاملات تجارية مع التجار المصريين، فقد أعطى شريف محمد الخربوطلى أحد التجار المصريين بالغورية لجيزان الحلبى بضاعة؛ ليتاجر فيها بضمانة الحاج مجمود الأورقة لى التاجر بخان الخليلى^(٥)، وقد كان للتاجر موسى الجمال الحريرى أحد التجار المصريين شراكة تجارية مع كل من الخواجه دمتري كحيل بخان الحمزاوى فى المناديل المحلاوى، ومع الخواجه ميخائيل صاصى فى تجارة الحرير^(٦).

أما عن علاقة محمد على بالتجار الشوام، فنجدته تارة يمد لهم يد العون ويقدم لهم بضائع ليتاجروا بها، مثل: إعطائه للتجار الشوام بوكالة الصابون بضائع كراس مال لهم، ثم

* خان الحمزاوى: موجود بشارع الحمزاوى وينسب إلى جانم الحمزاوى، أحد أمراء السلطان سليم، وقد أنشأه فى القرن السادس عشر الميلادى، وبه عدد من دكاكين الأقمشة اليمينية، وأغلب تجاره من الشوام النصارى والأقباط. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، جـ ٣، ص ١٦٣).

(١) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٥، م ٢٣٢، ص ٦٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٦١هـ / ١٤ مايو ١٨٤٥م.

(٢) نللى حنا، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٤، م ٥٢، ص ١٢، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٠هـ / ٢٧ فبراير ١٨٤٤م.

* كفر المصيلحة: أصلها من توابع ناحية المصيلحة، عرفت عام ١٨١٣م، باسم المصيلحة، وفى عام ١٨٤٣م. فصلت عن الكفر بزمَام خاص من الأرض، فأصبحت ناحية المصيلحة قائمة بذاتها. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، جـ ٢، ص ١٩٧).

(٤) حلمى شلبى، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٥) مغية سنّية، محفظة ٩، دفتر ٨، م ٤٢٧، ص ١١٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ / ٢٦ فبراير ١٨٢٢م.

(٦) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٨٦، ص ٦٥ - ٦٨، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٣هـ / ١٥ يناير ١٨٣٨م.

قام بتحصيل ثمن هذه البضائع بالقسط حتى لا يسبب لهم خسائر^(١)، وتارة أخرى يمنعهم من التعامل مع الحكومة؛ فأمر محمد علي نظار المصالح الحكومية بمنع التعامل مع بعض التجار الشوام، فقد كان هؤلاء التجار إما يشترون سلعا من المصالح الحكومية أو يوردون سلعا لهذه المصالح، ومن هؤلاء التجار: يوسف كنعان أبوشكور، ودمتري كحيل، وحنّا زنانيري، وسيد محمد أبوخردة، وفضل الله سمينه، ويعقوب يوسف الترجمان^(٢)، ولعل ذلك يرجع لغشهم في التعامل مع الحكومة أو لتسببهم في خسائر مادية لها، فقد كان محمد علي يأمر بمعاقبة من يلحق خسائر بالحكومة، مثل: أمره بحبس كل من فتح الله اللبان^(٣)، وحنّا جيد^(٤)؛ لاستدانته من الحكومة وإفلاسهم وعدم تسديد هذه الديون، بيد أن بعض التجار الشوام تحايلوا على أوامر محمد علي بمنعهم من التعامل مع الحكومة، فعندما منع الباشا التعامل مع إبراهيم بريوش بسبب غشه وسوء تعامله مع الحكومة، ولكن بمرور الوقت تعامل مع الحكومة من الباطن من خلال شركائه ميخائيل كساب وسركس فكال وعبد الله الترجمان في مزادات للخشب، فأمر محمد علي بمنع التعامل مع بريوش وشركائه، ومن يخالف هذا الأمر مرة أخرى يسجن لمدة تتراوح من ستة أشهر إلى سنة^(٥).

أما عن أهم أنشطة التجار الشوام الاقتصادية؛ فتتمثلت في: تجارة الغلال، مثل: ميخائيل عيسى إبراهيم^(٦)، وتجارة الأخشاب، مثل: ميخائيل كساب، وسركس فكال^(٧)، وأنطون بسيرين الجواهرجي^(٨)، وفتح الله اللبان تاجر أرز وقماش^(٩)، وكان حسن أغا بوشناق وحسين أغا بوشناق بوسنيته لى تاجر نحاس وشبكات^(١٠)، والسيد علي شقبون تاجر الجلود^(١١)، ونيقولا

-
- (١) ديوان خديوي، محفظة ٢٢، دفتر ٧٤٢، م ٢٥٠، ص ٩١، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٣هـ / ٨ نوفمبر ١٨٢٧م.
 (٢) المصدر السابق، دفتر ٧٣٤، م ٤٣، ص ١٥، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٢هـ / ٤ فبراير ١٨٢٧م. ٤: محافظ الذوات، محفظة ٥، م ٢٣٣، بدون ص، بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٢هـ / ٥ فبراير ١٨٢٧م.
 (٣) محافظ الذوات، محفظة ٥، م ١٨٩، ص ٤١٨، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٧هـ / ١٠ يناير ١٨٣٢م.
 (٤) معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م ٧٦٥، ص ٢٥٦، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٢ أغسطس ١٨٣٤م.
 (٥) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قرار ٢، ص ١٧٦، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.
 (٦) حلمي شلبي، مرجع سابق، ص ٨٩.
 (٧) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قرار ٢، ص ١٧٦، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.
 (٨) الباب العالي، س ٤٣٤، م ١٢، ص ٩، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٤هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨م.
 (٩) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ١٣٤، بدون ص، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٤٦م.
 (١٠) مصر الشرعية، إعلانات، س ٩، م ٤٨٨، ص ١٦٨، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ١ فبراير ١٨٤٢م.
 (١١) المصدر السابق، س ١٥، م ٢٣٢، ص ٦٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٦١هـ / ١٤ مايو ١٨٤٥م.

الدمشقي تاجر أسلحة^(١)، وبعضهم تاجر في البضائع الشامية من أقطان وشاهي، مثل: حمزة بركات الشامي^(٢)، وسعيد عبده^(٣)، وحمودة أبو خرزة من تاجر الصابون^(٤)، وعلى هذا فقد تنوع النشاط التجاري للشوام في مصر فلم يتركوا سلعة إلا وتاجروا فيها.

وقد انتشر التجار الشوام في معظم أنحاء المدن المصرية، ففي مدينة القاهرة كان أغلب تجار شارع الحمزاوي من نصارى الشوام، منهم: دمتري كحيل ويوسف زكار^(٥)، وكذلك شارع وكالة التفاح* ووكالة الصابون، وكان بمدينة أبي كبير** بالشرقية تاجر القطن والأثواب، وبلغ الأمر بنشاط الشوام التجاري إلى تخصيص أماكن خاصة لهم فكان بمدينة السويس سوق عرف بسوق الشوام، وكذلك بمدينة الإسكندرية^(٦)، وفي دمياط استقر عدد من التجار الشوام النصارى عام ١٨١٠م بالمدينة، منهم: يوحنا سرور البعلبكي، وجبريال عيروط الحلبي، وجرجس عيروط الحلبي، وموسى نقولا خرو الدمشقي، وجرجس كون الحلبي، وبطرس حتحورى الدمشقي، ونيقولا كحيل، وقد عمل بعض هؤلاء التجار بدمياط قنصلاً لبعض الدول الأوروبية، فكان يوحنا سرور قنصلاً لإسبانيا، وجبريال عيروط قنصلاً للنمسا، وجرجس عيروط قنصلاً لبريطانيا^(٧)، وأصبح باسيلى فرزلى وكىلا لمحمد على فى مرسلينا^(٨).

٤ - الأرمن:

لقد هيأت الأحداث التى مرت بها مصر والدولة العثمانية الفرصة أمام التجار والصيارفة الأرمن؛ ليتبعوا مكاناً ملحوظاً فى الاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من

(١) ديوان خديوى، محفظة، ٧، صادر، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١١ شوال ١٢٥٩هـ / ٦ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٢) مصر الشرعية، تركات، س٤، م٦٨، ص٤٦، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٦هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٤٠م.

(٣) المصدر السابق، س٧، م٧، ص٦، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٦١هـ / ٢٥ إبريل ١٨٤٥م.

(٤) المصدر السابق، س٣، م٢٦٤، ص٣٢٨ - ٣٢٩، بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ / ٦ يونية ١٨٤٠م.

(٥) الباب العالى، س٤٢٢، م٤٣، ص٢، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٩هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٤٣م.

* وكالة التفاح: يعرف الشارع الموجود به وكالة التفاح بشارع وكالة التفاح، وهى وكالة كبيرة يوجد بها عدد من التجار الشوام يبيعون فيها البضائع الشامية من شاهى وقطنى. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، ج٢، ص٢١٩).

** مدينة أبي كبير: من القرى القديمة من أعمال الشرقية، وكانت قاعدة لقسم أبوكبير منذ عام ١٨٢٨م. وألغى قسم أبوكبير عام ١٨٧٥م، وتوزعت بلاده على المراكز الأخرى، وظلت مدينة أبي كبير. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق٢، ج١، ص١٢٦).

(٦) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص٥٨ - ٥٩.

(٧) عبد الله عزباوى، مرجع سابق، ص٢٨٨ - ٢٨٩.

(٨) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص٢٥٣.

القرن التاسع عشر الميلادي، فقد برز الصيارفة الأرمن - وغيرهم - في السوق المصري، كما اشتهر الأرمن بتقلد وظيفة "وكيل تجارى" لمصر في الخارج، فقد برز في هذا الشأن أسرة قرة كهيا - كوكلاء لمحمد على في الأستانة، واشتغل كل من مجرديتش نوباريان وسركيس كالوسد بهذه الوظيفة في أزمير، كما عمل الخواجة أرئين وكيلًا تجاريا لمحمد على في قبرص.. وغيرها^(١)، وقد ردد الأرمن خلال حكم محمد على في مصر بنحو ٢٠٠٠ شخص، لم يستقروا في أحياء خاصة بهم في القاهرة أو الإسكندرية^(٢)، وقد استطاع الأرمن من خلال المناصب الإدارية في الخارجية والإدارة المصرية، أن يسيطروا على عصب الحياة الاقتصادية والشئون الإدارية في عهد محمد على^(٣).

امتلك كبار التجار الأرمن، مثل: الكسندر موزيان، وجرابيد كالوسديبان، وآل أبرويان.. وغيرهم، مؤسسات تجارية مترابطة بعضها البعض في موطنهم الأم والأستانة والمدن المصرية^(٤)، ومن الأمثلة على هذه الشركات: الخواجة جوانى - كبير الأطباء - وشركاؤه^(٥)، وأوانس الأرمنى وشركاؤه^(٦)، ومن خلال الوثائق يتضح أن العمل بالتجارة لم يكن مقصورًا على التجار الأرمن فقط، بل نجد أن الخواجه جوانى وهو كبير الأطباء لمحمد على كان يعمل بتجارة الأرز والنبيلة والذرة، وكان له شركاء في تجارته، مثل: بلال أغا، وميخائيل جبر^(٧)، كما ارتبط الأرمن بالبيوت التجارية الأوربية وعملوا كوكلاء تجاريين لهم بمصر، مثل: عائلات أبرويان ويوسفيان^(٨).

استفاد الأرمن من وراء تعاملاتهم مع محمد على في تكوين ثروات صارت مضرب المثل في الثراء، ففي حين ضاعف البعض رءوس أموالهم، كونت شريحة من المغامرين الذين جاعوا إلى مصر بلا أدوات اقتصادية ثروات كبيرة، بفضل حصولهم على امتيازات

(١) محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

(٢) Madden, op.cit., p.95.

(٣) حلمي أحمد شلبي، الأقليات العرقية في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٥) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ١، م ٦٣٧، ص ١٣٤، بتاريخ آخر جمادى الأولى ١٢٤٢هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٢٦م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٣، م ٣٥٧، ص ١٧٩، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ١٤ يونية ١٨٣٠م.

(٧) محافظ الذوات، محفظة ٩، م ٢٠٦، بدون ص، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٤٠هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨٢٤م. معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م ٦٣٧، ص ١٣٤، بتاريخ آخر جمادى الأولى ١٢٤٢هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٢٦م.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٥٩هـ / ٧ نوفمبر ١٨٤٣م.

باحتياجات السوق المصرى بشكل عام، فقد اهتموا بالتجارة الربحية من فراء ومجوهرات وملابس غالية .. وغيرها^(١)، وصناعة وبيع الخمر واستخراج الملح وبيعه^(٢)، واشتهر الأرمن بتجارة المجوهرات، أمثال: كركور بلادكى أغلى (أو غلو)^(٣)، وتجارة الغلال، مثل: قرة بيت (جرايد) تاجر الأرز^(٤).

وقد تعرض بعض التجار الأرمن للإفلاس، مثل: التاجر أنطون الحكيم (الطبيب جواني) الذى كان له استحقاقات مالية لدى كل من التجارين يوركى وأخيه أطناس عزولى بأزمير ولم يرسل له تلك المبالغ، لذا وقع فى ارتباك مالى شديد ولم يسعفه التجار فى مصر، فتدخل التاجر قره كهيا وأمر شركاءه بإرسال الأموال المستحقة له وبذلك أنقذه من هذه الورطة^(٥).

وكان محمد على يمد يد العون لبعض تجار الأرمن الجدد ويمنحهم مبالغ مالية كرأس مال لهم كى يبدأوا تجارتهم، ثم يقومون بتسديد هذه المبالغ فى أقساط، وهو ما حدث مع الخواجة جوانى ابن أخ الخواجة دانستاس، فأعطاه ٢٥٠٠٠ ريال فرانسه (١٠٠٠ كيس) كرأس مال له على أن يسدده خلال خمس سنوات^(٦).

٥ - الأتراك:

يرجع وجود الأتراك العثمانيين فى مصر إلى أيام الفتح العثمانى عام ١٥١٧م، واستمروا ثلاثة قرون بمصر سيطروا فى بداية حكمهم على كل نواحي البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعند مجئ محمد على قضى على نفوذ هؤلاء الأتراك، ولكنه لم يقض على الأجnas التركية فى البلاد، وإنما كل ما فعله هو تنظيمه لوجودهم والاستعانة ببعضهم فى الإدارة^(٧)، وقد ساهم الأتراك بنصيب فى التجارة المصرية - فى فترة الدراسة - فنجد الوثائق مليئة بأسماء التجار الأتراك، ولم يقتصر وجودهم على أسواق القاهرة فقط، بل منهم من استقر بالصعيد وعمل بالتجارة هناك، مثل: محمد ديار ياليرى للطاش التاجر

(١) المرجع السابق، ص ٨٤. Madden, op.cit., p.99.

(٢) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٣) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٩٩٤، ص ٤٥٩، بتاريخ غاية رجب ١٢٤٢هـ / ٢٧ فبراير ١٨٢٧م.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م ٣٧، بدون ص، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٣٢هـ / ١ إبريل ١٨١٧م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٨، م ٣٦٥، ص ١٤٠ - ١٤١، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٣٥هـ / ٤ يونية ١٨٢٠م.

(٦) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٦٢هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٤٦م.

(٧) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٣٩ - ٤٠.

بأسيوط^(١)، ومضطفى واطيلى التاجر بأسيوط^(٢)، ومنهم من استقر وعمل بالتجارة بالبحيرة، مثل: مصطفى أغا ظاظا^(٣)، وإسماعيل أغا^(٤)، ومضطفى أغا موسى ديار باكرلى التاجر بدمنهور^(٥)، وكان طاهر أفندى إسلامبولى تاجرًا بنجر الإسكندرية^(٦).

أما عن أهم مراكز التجار الأتراك بالقاهرة، فقد استقروا - إلى حد ما - فى أسواق مثل الغورية والحسين وبولاق، فمثلاً فى الغورية نجد مصطفى أغا قراد نزلى^(٧)، ومحمد أغا خربوطلى، ومصطفى أغا خربوطلى^(٨)، والشمسى محمد جوربجى^(٩)، وفى الحسين نجد أحمد بشاره أغا ملطيطلى^(١٠)، ومحمد أغا علانية لى^(١١)، وحسن أغا طوسيه لى^(١٢)، وعمر الدرندي المتسببين بسوق خان الخليلى^(١٣)، ومن أهم تجار بولاق عبدالله باباذغلى^(١٤)، وإسماعيل لاط^(١٥)، وإبراهيم الإسلامبولى^(١٦)، وسعيد أغا^(١٧).

وعن أهم أنشطتهم الاقتصادية، تجارة السلاح، مثل: محمد أغا أرزنجلى^(١٨)، وإلياس أغا أرنووط^(١٩)، وكلاهما بسوق السلاح، ومنهم من عمل بتجارة الرقيق بخان جعفر، مثل:

-
- (١) محكمة أسيوط، س ١٠، م ٤٩٧، ص ٢٧٠، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٣٤هـ / ٢٧ أغسطس ١٨١٩م.
 - (٢) المصدر السابق، س ١٤، م ٣٠٠، ص ١٥٠، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٢٢ يوليو ١٨٣٩م.
 - (٣) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٧٣٦، ص ٢٧٦، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٤٣هـ / ١٢ مارس ١٨٢٨م.
 - (٤) المصدر السابق، س ١٨، م ٧٦٩، ص ٣٤٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ / ٢٦ مايو ١٨٢٨م.
 - (٥) مصر الشرعية، إعلانات، س ٧، م ٢٦، ص ٨، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٦هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٤٠م.
 - (٦) المصدر السابق، س ١٤، م ١٩٧، ص ٤٩، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ / ٣١ إبريل ١٨٤٤م.
 - (٧) إسقاطات القرى، س ٣٨، مادة بدون م، ص ٨٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٦هـ / ١٠ يناير ١٨١٢م.
 - (٨) المصدر السابق، س ٤٢، مادة بدون م، ص ٢٩، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٢ إبريل ١٨٢١م.
 - (٩) الباب العالى، س ٤١٣، م ٥٥٠، ص ٢٠٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٦هـ / ٢٧ مارس ١٨٤٠م.
 - (١٠) المصدر السابق، س ٣٣٨، م ٨٢، ص ٣٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٢٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٠٧م.
 - (١١) المصدر السابق، س ٤٠٢، م ٤٠٩، ص ١٠٧ - ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٦م.
 - (١٢) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٣٥٥، ص ١٦٩ - ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م.
 - المصدر السابق، س ٤، م ٧١، ص ٤٨ - ٤٩، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٦هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٤١م.
 - (١٣) المصدر السابق، س ١، م ٣٥٥، ص ١٦٩ - ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م.
 - (١٤) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٢١٨، ص ٨٩ - ٩٠، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٤هـ / ١١ إبريل ١٨٠٩م.
 - (١٥) المصدر السابق، س ٨٣، م ٨٨، ص ٣٨، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٢٥هـ / ٢١ مارس ١٨١٠م.
 - (١٦) الباب العالى، س ٣٥٨، م ٥٠، ص ٢٧ - ٢٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٣٢هـ / ٢٦ أغسطس ١٨١٧م.
 - (١٧) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٤٦٢، ص ٣٠٢، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٠هـ / ١١ نوفمبر ١٨٤٤م.
 - (١٨) مصر الشرعية، إعلانات، س ٢، م ١٣٤، ص ١٠٨ - ١٠٩، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٥هـ / ١١ نوفمبر ١٨٣٩م.
 - (١٩) المصدر السابق، س ٤، م ١٠٢، ص ٦٩ - ٧٠، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٤١م.

إسماعيل أغا الكتخى^(١)، ورجب أغا أزدبلى^(٢)، ومنهم من عمل بتجارة الأقمشة الهندية، مثل: مصطفى أغا قرادتلى بسوق الغورية^(٣)، وعبدالجليل أغا أبثنوط^(٤)، ومنهم من عمل بقالاً، مثل: سعيد أغا البقال ببولاق^(٥)، ومن الأتراك من عمل بتجارة الجلود، مثل: محمد أغا قيصرلى^(٦)، وتجارة البسط والمفروشات، مثل: قارصلى أحمد أغا^(٧)، ومنهم من استقر بمصر وعمل بالتجارة فى كل من مصر والأستانة عن طريق وكلائه هناك، مثل: مصطفى صحن أوغلى التاجر بالإسكندرية ومندوبه إبراهيم هدهد^(٨)، ومصطفى أفندى الإسلامبولى ومندوبه إبراهيم اسكوده المقيم بالأستانة^(٩).

٦ - اليهود:

عرف اليهود أثناء القرن التاسع عشر الميلادى فى مصر كرجال أعمال وصرافين ومرابين، فقد بلغ عددهم عام ١٨٠٥م حوالى ٧٠٠ يهودى^(١٠)، فلم يزد عددهم عن ٣٠٠٠ فى القاهرة و ٥٠٠ بالإسكندرية عام ١٨٣٤م^(١١)، وقد بلغ عددهم عام ١٨٣٦م حوالى ٧٠٠٠ يهودى^(١٢)، وقد لعب اليهود دوراً بارزاً فى تجارة السلع الأوروبية بمصر، فقد كان لهم محلاتهم الخاصة بأسواق المدن الكبرى إلى جانب العمليات المالية، وكانت تجارة التجزئة هى أساس عملهم بالتجارة^(١٣)، فهم نادراً ما يمارسون أى عمل آخر غير ذلك، وقلما نجد يهودياً عاملاً أو حرفياً أو مزارعاً، فأكثرهم جواهرجية أو صرافين^(١٤)، فمن المعروف أن أشغال

(١) المصدر السابق، س ٢، م ٣٦٧، بدون ص، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٥هـ / ٢٩ إبريل ١٨٣٩م.

(٢) مصر الشرعية، تركات، س ١٦، م ٦٠٠، ص ١٧٦، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٦٢هـ / ١٨ يوليو ١٨٤٦م.

(٣) إسقاطات القرى، س ٣٨، مادة بدون م، ص ٨٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٦هـ / ١٠ يناير ١٨١٢م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ٢١٥، ص ١٣٨، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ / ١٢ يونية ١٨٤١م.

(٥) المصدر السابق، س ٥، م ٤٦٢، ص ٣٠٢، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٠هـ / ١١ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٦) المصدر السابق، س ٥، م ٤٥، ص ٣١ - ٣٢، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٥٨هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٧) المصدر السابق، س ٩، م ٢٣٧، ص ١٨٦ - ١٨٧، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٨) معية سنية، محفظة ٤١، دفتر ٣٨، م ٣٨، ص ٤٥، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٤٥هـ / ٩ يوليو ١٨٢٩م.

(٩) مصر الشرعية، إعلانات، س ٧، م ٩٣٣، ص ٢٥٦، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٧هـ / ٢١ أغسطس ١٨٤١م.

(١٠) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٤٥.

(١١) James Augustus st. John, Egypt and Mohamed Ali, Vol.II, London, Longman Press, 1834, p.384.

(١٢) أنس مصطفى كامل، تاريخ الرأسمالية اليهودية فى مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٣٦، مارس ١٩٨١، ص ١٩ - ٢٠.

(١٣) Jacob Landau, Jews in The Nineteenth Century, in: P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968, p.201.

(١٤) James Augustus, op.cit., p.385.

عاملاً أو حرفياً أو مزارعاً، فأكثرهم جواهرجية أو أصرافين^(١)، فمن المعروف أن أشغال المعادن الثمينة وأعمال الصرافة هي مهنتهم التقليدية بالإضافة إلى عملهم في دار سك العملة^(٢).

وقد كان اليهود في عهد محمد على مستفيدين من سياسة التسامح مما ساعدهم على تحسين أحوالهم، فقد كانت الحكومة المصرية تعمل على حمايتهم أكثر من أية دولة أخرى في الشرق^(٣)، ولكن هذا لم يمنع محمد على من التشديد عليهم وتهديدهم بالنفي إذا لم يمتنعوا عن التلاعب بأسعار العملات التي حدد محمد على أسعارها وأوزانها^(٤)، فإن الباشا الذي لم يكن متعطشاً للدماء قد أمر بقتل يهودى منذ سنوات قليلة عندما تعامل مع العملة الذهبية بقيمة أقل مما كان محدد^(٥).

تمكن بعض اليهود في مصر - لاسيما في الإسكندرية و القاهرة حيث العمليات المصرفية الرئيسة و تبادل العملات و التجارة - من أن يكونوا ثروات ويدخروا الكثير من الأموال^(٦)؛ فنجد منهم من يبيع أصناف الفاخرة والبقالة والأمتعة القديمة وأصناف المؤن، وكانت أسعار سلعهم باهظة خاصة الفاخرة، فقد كان في استطاعتهم أن يكونوا في مأمن من المراقبة على أسعارهم*، فهم يستخدمون كافة الوسائل ما دامت تكفل لهم الربح القليل أو الكثير^(٧)، وقد عمل بعض اليهود في تجارة الدخان، مثل: عبدو ساقص وباروخ الطويل اليهودي^(٨)، كذلك اشتغلوا في جمع قطع الذهب والفضة والقيام بإعادة صياغاتها^(٩).

٧- رعايا آخرون:

(١) James Augustus, op.cit., p.385.

(٢) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٦١.

(٤) معية سنبة، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م ١٤، بدون ص، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ / ٤ نوفمبر ١٨٢٣م؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب.

(٥) Madden, op.cit., p.89.

(٦) Ibid.

* فقد كانوا يدفعون رشاوى للمحتسب لكي لا يتدخل في تحديد أسعار سلعهم؛ لمزيد من التفاصيل انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٧) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٨) محكمة الإسكندرية، س ١١٣، م ٤١٤، ص ٨٤، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٢٢هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٠٧م.

(٩) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ١٣١.

إلى جانب هؤلاء التجار، كان هناك تجار آخرون قد أسهموا - كل بدوره - فى التجارة الداخلية، ولكن نتيجة لقلّة عددهم فلم يستطيعوا أن ينافسوا تجار الرعايا الآخرين، ومن هؤلاء التجار، تجار شبه الجزيرة العربية، فنجد السيد عباس سعودى التاجر بالغورية وأخيه أحمد سعودى وابن أخيه سيد أحمد سعودى كلهم مذكورين بتركة السيد عباس سعودى، وقد وجد عند وفاته أن بذمته أموالاً لبعض التجار تقدر بـ ٥٧٩٨ قرشاً (١١ كيساً و ٢٩٨ قرشاً)، وعليه ديوناً تقدر بـ ١٠٥١٢ قرشاً (٢١ كيساً و ١٢ قرشاً)^(١)، وقد تواجد عدد من التجار اليمنيين (الحضرميين) متمركزين بسوق الجمالية، مثل: السيد عبدالوهاب الحضرمى تاجر الزيتون، وعبدالهادى اليمنى تاجر الأخشاب^(٢)، وجميل ناس تاجر المواشى^(٣).

ب- المغاربة:

كان وجود جالية مغربية بمصر ظاهرة قديمة، فمنذ أن انتشر الإسلام استمر المغاربة يبرنون إلى المشرق ويتشوقون إلى زيارته بكل ما أصبح يمثل فى وجدانهم من معان دينية، فاستقر المغاربة فى الولايات العثمانية، ومنها مصر؛ لدور مصر المستمر فى خدمة حجاج شمال أفريقيا كمرتكز لانطلاقهم إلى الديار المقدسة، ذلك الدور الذى مارسته مصر منذ أن انتشر الإسلام فى المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلنطى غرباً^(٤)، وقد اختلف وضع المغاربة فى مصر عن وضع الأجانب أو رعايا الدولة العثمانية، فهم من ناحية يعتبروا عرباً مسلمين، ومن ناحية أخرى تعد المغرب دولة مستقلة لا تخضع للدولة العثمانية، ولذلك فللمغاربة فى مصر قنصلية وممثل: للسلطان - المغربى - مثل: الجاليات الأجنبية فى مصر^(٥).

استقر آلاف المغاربة بالقاهرة أثناء ذهابهم للحج أو عودتهم منه، كذلك كانت العلاقات التجارية النشيطة بين المغرب ومصر دافعاً لإقامة عدد من التجار المغاربة بالقاهرة^(٦)، وقد كان لهم دور فعال فى أوجه النشاط الاقتصادى المصرى طوال العصر العثمانى، وقد كان أبرز أوجه هذا النشاط الاقتصادى هو النشاط التجارى، فقد وجدت التنظيمات التجارية

(١) مصر الشرعية، تركات، س ٢، م ١٢، ص ١٠-١١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٥٤هـ / ٢٢ يناير ١٨٣٩م.

(٢) الباب العالى، س ٣٨٢، م ٥٥، ص ١٤، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ / ٢٦ مايو ١٨٢٨م.

(٣) مصر الشرعية، تركات، س ٢، م ٤١٠، ص ٣٠٨، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٣٩م.

(٤) يونان لبيب رزق ومحمد المزين، تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ م، تاريخ المصريين رقم ٣٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ١٧٥-١٧٦.

(٥) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٦) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٧٨.

بين هذه التنظيمات التجارية المغربية في جميع هذه المدن^(١)، وأدرك التجار المغاربة أن الإثراء التجارى فى مصر هو رهينة التحالف بين السلطة السياسية والهياكل الاقتصادية العامة، فلم يكن بإمكان التاجر الذى يريد النجاح والوصول إلى قمة الهرم الاقتصادي فى مصر الاعتماد فقط على الدورة الاقتصادية وجهوده الفردية، بل كان عليه لدعم أدواته التجارية الاتصال بالسلطة الحاكمة، ودمج سياسته التجارية مع هذه السلطة^(٢).

وقد انقسم النشاط التجارى الذى زاوله المغاربة فى مصر إلى نوعين: النوع الأول: النشاط الذى مارسه المغاربة من الحجاج خلال عبورهم للأراضى المصرية، مما يمكن اعتباره تجارة عبور أو ترانزيت، وقد اكتسبت هذه التجارة شكلاً من أشكال الديمومة، والنوع الثانى: تمثل فى الدور الذى أدته بعض الأسر المغربية التى استقرت فى مصر وكونت ثروات كبيرة من العمل بالتجارة، مما يمكن وصفها بالتجارة المستمرة أو المستقرة - وقد بدأ هذا النشاط مع زيادة حجم الاستقرار خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين - والملاحظ أن النوع الثانى من النشاط التجارى للمغاربة أصبح النوع الأهم وإن كان ذلك لا يعنى اختفاء النوع الأول^(٣).

لا شك أن التجار المغاربة نتيجة لاتساع دائرة نشاطهم، قاموا بحركة تنشيط كبيرة للاقتصاد المصرى، منذ القرن الثامن عشر الميلادى، فقد تعددت نشاطاتهم الاقتصادية، وأصبحت البيوت التجارية المغربية الكبيرة، بمثابة مصارف مالية كبرى، تقوم بعمليات الاقتراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال، ولا غضاضة فى أن نعتبر هذه الفئة التجارية - طبقاً لاتساع نشاطها المالى - أصبحت تمثل الرأسمالية الناشئة فى مصر، بل إنها تعتبر نموذجاً للرأسمالية العربية فى ذلك العصر إن صح التعبير، فقد كونت لنفسها رأس مال ضخمة استطاعت عن طريقه أن تكون لها مكانة اجتماعية متميزة اعترفت بها الفئات الاجتماعية الأخرى^(٤).

وتركز نشاط التجار المغاربة بالقاهرة فى عصر محمد على فى سوق الفحاميين والنحاسيين والغورية وبولاق، فمن أمثلة التجار فى سوق الفحاميين: عمر الزواوى، ومحمد

(١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، تونس، المحلة التاريخية المغربية، ١٩٨٢، ص ٦٣.

(٢) حسام محمد عبدالمعطى، البيوت التجارية المغربية فى مصر فى العصر العثمانى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) يونان لبيب رزق ومحمد المزين، مرجع سابق، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤) عبدالرحيم عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٧٩.

الشحيمي، وأحمد الجراوني^(١)، وعبدالله الدكالي، وعبدالرحمن أبومدين^(٢)، ومحمد مقلب شيخ طائفة التجار المغاربة بالفحامين^(٣)، وعبدالسلام الشرايبي، ومحمود القوين^(٤)، وأحمد المغربي المتسبب بسوق الفحامين^(٥)، وعبدالمعطي الدوين شيخ طائفة تجار المغاربة بالفحامين^(٦). ومن تجار الغورية، فمنهم: عبدالسلام مقلب^(٧)، وحسن المراكشي^(٨)، ومحمد براده^(٩)، ومن تجار خان الخليلى: السيد محمد المغربي النحاس^(١٠)، وأحمد بكر المغربي، وأحمد طبيح^(١١)، ومن التجار المغاربة ببولاق: السيد عبدالله الزيات، ورمضان رزين المغربي^(١٢).. وغيرهم، وقد ورد ذكر العديد من أسماء تجار مغاربة عند بيع مخلفات حمزة الحريشى المغربي الفاسى من أعيان التجار بالقاهرة؛ تسديداً لديونه*.

كذلك امتد نشاط التجار المغاربة خارج مدينة القاهرة حيث وصلوا إلى أسبوط، مثل: على عبد الرزاق خشبه^(١٣)، بالإضافة إلى تواجدهم بمدينة الإسكندرية، مثل: السيد أحمد المغربي^(١٤)، والسيد محمد جراية المغربي^(١٥)، وقد كانت مدينة مطروح محل اجتماع الواردين من بلاد المغرب^(١٦)، وعلى هذا قد مارس التجار المغاربة نشاطهم التجارى داخل أغلب المدن المصرية كالقاهرة والإسكندرية لدرجة أن كثيراً من الأحياء أصبحت تحمل اسم

(١) مصر الشرعية، تركات، س ٩، م ٢٢٧، ص ١٧٧-١٧٨، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ١٦ مارس ١٨٣٦م.

(٢) المصدر السابق، س ٢، م ٩٤، ص ٧٥-٧٦، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ / ٣ سبتمبر ١٨٣٩م.

(٣) المصدر السابق، س ٣، م ٢٨٣، ص ٢٠٠، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٦هـ / أكتوبر ١٨٤٠م؛ انظر ملحق رقم (١).

(٤) المصدر السابق، س ٥، م ٥٢، ص ٣٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ١٣ إبريل ١٨٤٣م.

(٥) المصدر السابق، س ٥، م ٢٥٣، ص ١٤٦-١٤٧، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤٣م.

(٦) المصدر السابق، س ٥، م ٢٧٦، ص ١٥٨، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦٠هـ / ٢٨ يناير ١٨٤٤م.

(٧) الباب العالى، س ٣٣٨، م ٨٥١، ص ٣٦٤-٣٦٥، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٢٣هـ / ١٨ إبريل ١٨٠٨م.

(٨) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ١٧٤، ص ١١٤-١١٥، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ / ١٢ يوليو ١٨٤١م.

(٩) المصدر السابق، س ٥، م ٦، ص ٦-٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٨هـ / ٩ ديسمبر ١٨٤٢م.

(١٠) المصدر السابق، س ١، م ٣٦٣، ص ٢٧٥-٢٧٦، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٤هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٣٨م.

(١١) مصر الشرعية، إعلانات، س ٩، م ٩٩، ص ٣١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٧هـ / ٥ ديسمبر ١٨٤١م.

(١٢) الباب العالى، س ٣٦١، م ٨٥، ص ٣٥، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٣٤هـ / ٣ إبريل ١٨١٩م.

* انظر: ملحق رقم (٢).

(١٣) محكمة أسبوط، س ١٤، م ٤٠٢، ص ٢١٠، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ / ١١ يوليو ١٨٤٠م.

(١٤) محكمة البحيرة، س ٢٠، م ٦٦، ص ٣٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٨ يناير ١٨٣٣م.

(١٥) محكمة الإسكندرية، س ١٣٨، م ٨١، ص ٣٥، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٩هـ / ١ يناير ١٨٣٤م.

(١٦) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٦١-٦٢.

المغاربة^(١) - ولا تزال تحملها حتى يومنا هذا - وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على انتشار التجار المغاربة داخل المدن المصرية.

أما عن أهم الأنشطة الاقتصادية للتجار المغاربة، فقد مارس المغاربة كافة الأنشطة التجارية والحرفية، فقد كانت هناك بعض السلع التجارية تكاد تكون مقصورة على المغاربة وحدهم، مثل: تجارة الزيت، والبن، والأقمشة، والعطارة، والبخور، والأسلحة، والحلى، والأحجار الكريمة^(٢) - ولكن هذا لم يمنع غير المغاربة من الإتجار في هذه السلع - فضلاً عن بعض السلع المغربية التي يأتي بها التجار من بلاد المغرب وتخصصوا في بيعها، وهي ما عرفت باسم تجارة النعال المغربية أو البوابيج*، ومن التجار الذين عملوا في هذه التجارة: أحمد بكر المغربي بالحسين، وأحمد طبيح، ويبدو أنها كانت تجارة مربحة وكانت متداولة بين الناس، فقد اشترى أحمد طبيح من أحمد بكر بوابيج يقدر ثمنها بـ ١٧١٥ قرشاً (٣ أكياس و ٢١٥ قرشاً) عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م^(٣). وعمل المغاربة أيضاً في تجارة الرقيق، مثل: حسين المغربي الزواوي، فقد وجد ضمن مخلفاته بعد وفاته عدد من الجوارى والعبيد كان يتاجر فيهما قدر ثمنهم بـ ١٠٠٠٠ قرش (٢٠ كيساً)^(٤)، وكان إسماعيل المغربي تاجراً للخيل بالفحامين^(٥).

ورغم ثراء بعض التجار المغاربة، إلا أن بعضهم تورط في قضية تزوير وشهادة زور في المحاكم الشرعية عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م - منهم: على الزواوي المغربي - ولولا تدخل عبدالرحمن الطوير رئيس تجار المغاربة، والسيد محمد المغربي وكيل أوجاق* تونس وطرابلس، ودفاعهما عن هؤلاء التجار المتورطين في هذه القضية لما تم تبرئة هؤلاء التجار^(٦).

(١) المرجع السابق، ص ٦٣ - ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢.

* بوابيج: مفردا بابويج وهي كلمة فارسية بابوش (با) بمعنى الرجل، و(بوش) بمعنى لباس أو غطاء، فيكون معناها حذاء وهي نوع من أنواع النعال. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ٣٤).

(٣) مصر الشرعية، (إعلامات، س ٩، م ٩٩، ص ٣١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٧هـ / ٥ ديسمبر ١٨٤١م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س ٩، م ٢٢٧، ص ١٧٧ - ١٧٨، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٦٥هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٥) معية سنية، محفظة ٣٠، دفتر ٢٧، م ١١٩، ص ٢٢٥، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٢هـ / ١ أكتوبر ١٨٢٦م.

* أوجاق: كلمة تركية معناها الموقد أو المدخنة، وأطلق على ما تنفخ فيه نار، ثم أطلقت على البيت وعلى أهله ثم على الجماعة التي تتلاقى في مكان واحد ثم تطلق على الطائفة من طوائف الحرف وعلى صنف من أصناف الجنود وجمعها أوجاقات. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٩٤). ويبدو أن وكيل أوجاق تونس وطرابلس كان بمثابة القنصل الرسمي للمغاربة.

(٦) أحمد فتحي زغلول، المحاماة، القاهرة، دن، ١٩٠٠، ص ٢٥١، ٢٦٢.

ج - الأجانب:

كان التجار الأجانب حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، تحت إشراف وحماية قناصل بلدانهم، وكانوا يقيمون في أحياء خارج المدن^(١)، وقد تبدل حالهم في عصر محمد علي فتركوا العزلة في الأحياء الخاصة وخرجوا ليختلطوا بالأهالي ويجوبوا في أنحاء البلاد لا يساورهم القلق ولا يتطرق إليهم الخوف على أرواحهم وأموالهم^(٢)؛ نتيجة لحالة الأمن والاستقرار التي هي سمة عهد محمد علي^(٣)، و هناك من الدلائل ما يشير إلي حبه للأجانب و الأقليات الذين كانوا رجال أعمال جديرين بالثقة فكان يقدر رجال الأعمال اليونانيين و الأرمن و الفرنسيين^(٤)، وكان بمصر في بداية القرن التاسع عشر الميلادي عدد قليل من كبار التجار الأجانب المعروفين باسم "تجار الجملة"، ولكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل إلى ٤٠ تاجرًا عام ١٨٤٠م، ويقيمون غالبًا في الإسكندرية^(٥)، وكذلك ازداد عدد المحلات التجارية الأوروبية فبلغ ٤٤ محلاً بالإسكندرية بعد أن كان لا يتجاوز عددهم ١٦ محلاً عام ١٨٢٢م، وكان عددهم ١٨ محلاً بالقاهرة عام ١٨٤٠م^(٦).

كانت البيوت التجارية الأوروبية قبل محمد علي تقوم فقط بالوكالة لصالح الشركات والهيئات الأوروبية المختلفة المرخص لها بالتصدير والاستيراد من مصر، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية تم إلغاء الشركات والهيئات المحنكة للتجارة الشرقية وحل محلها أفراد، وقد كان التجار الكبار الذين يشترون ويبيعون بالجملة يقيمون بالإسكندرية، وكان بالقاهرة تجار صغار يمتلكون وكالات وهم عادة يشتغلون كوكلاء للبيوت التجارية - التابعة للأفراد - الموجودة بالإسكندرية، وكان هناك نوع ثالث من التجار الأجانب، هم الذين يمتلكون دكاكين، وقد كان بالإسكندرية والقاهرة عدد كبير منهم في عهد محمد علي^(٧).

(١) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٤) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٦) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادية في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصري، ١٩٦٧، ص ٣٠٢.

(٧) كلوت بك، مرجع سابق، ص ٥٩٩.

(٧) عبدالفاضل الصافي، العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية على عهد محمد علي حتى عام ١٨٤٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

وقد بلغ تعداد البيوت التجارية الأوروبية في مصر عام ١٨٢١م أكثر من ٢٠ بيتًا تجاريًا موزعين بين الإسكندرية والقاهرة، فقد كان بالإسكندرية ٣ بيوت فرنسية و ٢ إنجليزية وواحد مالطي و ٤ توسكاني وواحد ألماني، أما بالقاهرة فكان ٣ بيوت فرنسية وواحد إنجليزي و ٤ توسكاني^(١)، وقد زاد عدد هذه البيوت التجارية في مصر نتيجة لتشجيع وتدعيم الباشا لها، فقد كان محمد علي مدركًا أنه كلما زاد عدد هذه البيوت استطاع أن يضمن أعلى الأسعار لبضاعته عن طريق تنافس هذه البيوت فيما بينها لأجل اقتناء البضائع المصرية^(٢). وقد بلغ عدد البيوت التجارية الأوروبية عام ١٨٤٠م حوالي ٤٤ بيتًا بالإسكندرية منهم ١٣ بيتًا فرنسيًا و ٧ إنجليزية و ٩ نمساوية و ٨ توكسانية و ٢ سردينيا وواحد دنماركي وواحد هولندي وواحد بروسي وواحد يوناني، وبالقاهرة واحد إنجليزي و ٩ نمساوي و ٤ تسكاني و ٢ سردينيا^(٣).

وقد تمتع الأجانب - ومن بينهم التجار - في عهد محمد علي بحماية الامتيازات، مثل: إعفائهم من الضرائب، وحق اللجوء للمحاكم الخاصة بهم^(٤)، وبالرغم من هذه الامتيازات، وضع محمد علي أمامهم - بسياسته الاحتكارية - كثيرًا من العراقيل، فلم يكن يسمح لهم بشراء السلع من داخل البلاد، وكانت أغلب المواصلات الداخلية تحت سيطرة الحكومة، التي كانت تمتلك عدة مئآت من السفن النيلية، وكان الباشا يضع التسعيرة التي تحقق له المزيد من الربح^(٥)، ولم يكن مسموحًا لهم بالمتاجرة في كل السلع، فقد منعهم محمد علي من الاشتراك في تجارة الغلال المحلية - ربما حرصًا على الغذاء الرئيسي للمصريين ومنع استغلالهم له - وسمح لهم فقط بالمقدار اللازم لتموينهم^(٦)، لذلك نجد مجموعة من التجار الإنجليز عام ١٨٢٥م، يقدمون عريضة إلى قنصل بريطانيا لمطالبته بتنفيذ الامتيازات الأجنبية وعقد معاهدة مباشرة مع محمد علي لتخليصهم من سياسة الاحتكار، ولكن القنصل رفض ذلك وأوضح لهم أن عقد أية معاهدة منفصلة عن الدولة العثمانية لن تخدم أغراضهم، بينما أصدرت الحكومة الفرنسية لتجارها بمصر تعليمات بمسايرة الظروف القائمة دون الاكتراث

(١) Félix Mengin, Histoire de L'Egypt Sous Le Government de Mohamed - Ali, Tome. II, Paris, n.p., 1823, pp.417-418.

(٢) عبدالفاضل الصافي، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤) Charles Issawi, op.cit., pp.18.

(٥) A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, n.p., 1938, pp.87-88.

(٦) مغبة سنية، محفظة ٩١، دفتر ٨١، م ٢١٦، ص ٥٧، بتاريخ ١١ شوال ١٢٥٢هـ / ١٩ يناير ١٨٣٧م.

بالامتيازات الأجنبية^(١)، ولكن بعد سقوط نظام الاختكار سمح لهم محمد على عام ١٨٤٢م بالتجول في الريف والاتصال بالفلاحين وشراء محاصيلهم دون تدخل من الحكومة^(٢).

ولم يقتصر نشاط التجار الأجانب على المراكز التجارية الكبرى فقط، مثل: الإسكندرية والقاهرة، بل امتد نشاطهم إلى كل أنحاء مصر، ولكن انتشارهم في الوجه البحري كان أكثر من الوجه القبلي حيث ملائمة ظروف المناخ في الوجه البحري لظروف معيشتهم، فقلما وجدنا مدينة تخلو من تجار أجانب، حيث سيطروا على تجارتي الجملة والتجزئة، وإن كانت يسيطرتهم على ميادين المال والتجارة الخارجية بدرجة أكبر^(٣)، بالإضافة إلى عملهم في توريد مهمات الجيش والتوريد للمصالح الحكومية المختلفة^(٤).

وتمكن التجار الأجانب بالإسكندرية - وعلى رأسهم الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين و اليونانيين و الأرمن - من التقرب للبasha بشتى الطرق، و أظهروا له الكثير من الولاء والاحترام^(٥)، رغم أن غالبيتهم كانوا في الأصل من المغامرين الذين لا يملكون شيئاً، وما أن يصلوا إلى مصر حتى يعقدوا صلة مع أحد رجال البلاط، ليقنع محمد على بمنحهم أوامر لإعطائهم كمية من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة أشهر، فإن نجحوا في تحقيق ربح من هذه الفرصة يستمر هذا التعامل مع الخزانة، ويزداد كلما زاد حجم تجارتهم^(٦)، وقد نجح بعض التجار الأجانب في تكون شركات مع تجار مصريين، فنجد مثلاً مشاركة الخواجة ديمتري سكاكينى - تاجر فرنسى - للرئيس مصطفى الصعيدى فى ذهبية* لنقل البريد، وتم

(١) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٢٦٠؛ Afaf Lutfi, op.cit., p.186.

(٢) عبد المنعم الجميلى، عصر محمد على، دراسة وثائقية، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٥٨.

(٣) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ١٥٥؛ أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٤٠ - ٤١.

(٤) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٧١؛ ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٥) James Augustus, op.cit., p.441-442.

(٦) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٥٥؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حككبان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ٣٥.

* ذهبية: الجمع ذهبيات وهى سفينة لنقل المسافرين فى النيل وتصلح - فى الأصل - لنقل البضائع زمن التحاريق وبها غرف للمسافرين، ولكن لا يركبها إلا أصحاب الأعمال التجارية الذين يريدون الراحة والسرعة. (انظر: درويش النخيلي، السفن الإسلامية، الإسكندرية، مطابع الأهرام، ١٩٨٣، ص ٥٠).

تحرير سندات لهذه المشاركة، ودفع كل منهما مبلغاً قدره ٤٥٠٠ قرش (٩ أكياس)^(١)، كذلك مشاركة الخواجة بروسير - تاجر فرنسي - لإبراهيم الحارس في تجارة أخشاب^(٢).

وقد أحاط محمد على كثيراً من التجار برعايته، ولكن بعضهم قد اتهمه بأنه لا يبيع لهم سوى جزء من محصوله وبأسعار باهظة، ونتيجة لأسلوبه التعسفي غير المستقر في تحديد الأسعار المعتمد على أهوائه الشخصية، ومحاباته لأناس على حساب آخرين، واحتكاره لكل السلع، وخلط السلع الرديئة بالجيدة؛ لا يمكنهم الحصول على أية أرباح ويكبدون خسائر فادحة، ورغم اتهاماتهم فإن محمد على قد أجابهم بأنه ثبتت الأسعار في مستوى يسمح لهم بالربح القليل ولكنه ربحاً أكيداً، وأن كثيراً منهم استطاع تكوين الثروات الطائلة من هذا الربح^(٣)، وقد وضع حداً لشكوى التجار الأجانب بإعلانه عام ١٨٢٩م بأنه سيبيع المنتجات الزراعية لكل التجار في مصر ممن يقدر على دفع الثمن الذي تحدده الحكومة ومن يقدمون الضمانات الكافية^(٤)، ورغم كل هذه الإجراءات والنظم التي بذلها محمد على في ميدان التعامل مع التجار الأجانب المقيمين في مصر، والتي اتسمت في كثير من وجوها بالمرونة، والتسهيل، فإن بعضهم إما راوغ وماطل في دفع ديونه للحكومة، وإما أخل بشروط عقودهم مع الباشا عند شرائهم للبضائع، فالذين يشترون الحبوب كي يبيعونها بالخارج، نجدهم يبيعونها في مصر ليربحوا من وراء ذلك الربح الكثير، ولما كان هذا يؤثر في مبيعات الحكومة للأهالي، فقد أصدر الباشا أمراً إلى مدير الإيرادات بمنع هؤلاء التجار من بيع هذه الحبوب للأهالي^(٥).

كانت علاقة التجار الأوروبيين قوية بالتجار الآخرين بمصر - المسيحيين واليهود - الذين قاموا بدور الوسيط بسبب علاقاتهم القوية الإدارية والتجارية المحلية، وفي المقابل منح الأوروبيون لهم الحماية والبراءات من الحكومة العثمانية، وهو ما تمخضت عنه مشاكل خطيرة في القرن التاسع عشر الميلادي حين أصبح للدول الكبرى أنصار يخضعون للقوانين المحلية^(٦). وقد اقتنى هؤلاء التجار الممولون الكبار صكوكاً ووثائق أمان من القنصليات

(١) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٠ ج ١، وارد م ٣٧، ص ٣٦٨، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ / ٢٨ مارس ١٨٤٥م.

(٢) المصدر السابق، س ٥٢٩٠ ج ٢، وارد م ٤٩، ص ٣٥٩، بتاريخ ٦ رجب ١٢٦١هـ / ١٢ يوليو ١٨٤٥م.

(٣) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٤) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٥) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٦) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٨٧ - ٨٨.

الأوروبية^(١)، وبناءً على ذلك امتنع هؤلاء التجار عن دفع الضرائب بحجة انتسابهم لهذه الحمایات الأجنبية*.

وقد كان القناصل هم المسئولون عن مراعاة مصالح التجار الأجانب، فقد كان القنصل يحصل على براءات من الباب العالي؛ ليدبر مصالح بلاده السياسية والاقتصادية، وكان يقيم بالإسكندرية صيفاً وبالقاهرة شتاءً تبعاً لاعتقاد ديوان محمد علي، وكان من اختصاصه الفصل في القضايا التي تنشأ بين أبناء دولته، أما القضايا التي يكون أبناء دولته طرفاً فيها فالفصل فيها للباشا أو من يوكل إليه الفصل في مثل هذه القضايا^(٢)، وقد مارس بعض هؤلاء القناصل أو أقاربهم العمل التجاري، وكان محمد علي يساعدهم تارة، وتارة أخرى يعمل على الحد من سلطاتهم بسطوته الشخصية إذا استخدم هؤلاء القناصل هذه السلطة في الخروج على سياسة محمد علي، ومن الأمثلة على ذلك: عندما اعتدى قنصل سردينيا وتابعه على إرسال أغا أمين جمرك بولاق - بخصوص بضائع كانت له بالجمرك - وبخ محمد علي القنصل وقام بمعاقبة تابعه ورد اعتبار أمين الجمرك^(٣)، في حين أن محمد علي كان يمد لهم يد المساعدة، مثلما فعل مع والد قنصل إنجلترا بالسويس الذي كان يتاجر في الغلال وأصناف أخرى، فقد أمر محمد علي مدير التجارة بالموافقة على مد مواعيد دفع أقساط القطن الذي اشتراه^(٤).

وقد كانت علاقة محمد علي جيدة بالفرنسيين عامة والتجار خاصة، ومن هؤلاء التجار: باستري، ولوتورنو، ودي ليفرون، ولوبان .. وغيرهم^(٥)، وقد نجح بعض التجار الفرنسيين في الحصول على ثقة حاكم مصر، فكان منهم أعضاء مجلس التجار، أمثال: ديميرتسي سكاكينى، ولامبرت^(٦)، كما كان علي علاقة طيبة بدورفتي القنصل الفرنسي الذي كان يشجع التجارة بين فرنسا و مصر^(٧)، وكان محمد علي يمد يد العون لكثير من التجار الفرنسيين بمنحهم بضائع يتم تسديد ثمنها على أقساط معلومة - إلى جانب ما عليهم من دين

(١) جينادى جارياتشكين وفيكتور ديالتوف، مرجع سابق، ص ١٥.

* وهو ما سيتم توضيحه في الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٥) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٢ ج ١، وارد، م ٩، ص ١، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٦٣هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٤٧م.

(٧) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

للحكومة - والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: مساعدة الخواجة عيروط التاجر بالأقاليم المصرية، فقد منحه محمد على ٦٠٠٠٠ قرش (١٢٠ كيسًا) رغم ديونه لديوان الغلال^(١).

وبالرغم من قلة عدد أفراد الجالية الإنجليزية، فإنها كانت تتكون بصفة رئيسة من التجار الذين يقيمون بالإسكندرية، مستخدمين بعض الرعايا الإنجليز كمندوبين لهم بالأقاليم^(٢)، ونجح بعضهم في التعامل مع محمد على، فقد باع محمد على محصول القطن عام ١٨٢٢م للتاجر الإنجليزي برجز Briggs مؤسس "بيت برجز التجارى"^(٣)، وقد كان برجز من عملاء محمد على المفضلين لسنوات عديدة^(٤)، كما أعفى محمد على النيلة المستوردة لمصر بمعرفة التجار الإنجليز من الرسوم الجمركية بجمرك السويس، وباع لهم الأرز بنفس سعر بيعه للتجار المصريين^(٥).

وقد وجدت جنسات أخرى من التجار إلى جانب الفرنسيين والإنجليز، منهم جورجى جبارة النمساوى^(٦)، وكان بالغ الثراء^(٧)، والتاجر ماريوجو النمساوى، الذى خسر تجارته وأفلس لولا إعانة محمد على له بمبلغ ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس) لحين وصول رسالة خشب مستوردة له بضمانة الخواجة جورجى جبارة^(٨)، والتاجر مايستراكى النمساوى، المتخصص فى صناعة المجوهرات الثمينة وبيعها لمحمد على^(٩)، وكان هناك أيضًا تجار من رعايا روسيا، فقد قام قسطندى زخارى بنقل الأرز من الصعيد^(١٠)، كما كان هناك تجار من توسكانيا، مثل: دوسيتفوييه رينى التاجر بمصر القديمة^(١١)، الذى تولى تجارة السنامكى لمدة سنتين^(١٢)، والتاجر السلانيكى بناميوپ تاتو^(١)، والإيطالى ماركوباورو الذى عمل بتجارة القطن بالإسكندرية^(٢).

(١) الوقائع المصرية، عدد ٤١، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٤٥هـ / ٢٦ يوليو ١٨٢٩م.

(٢) صالح رمضان، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) سلوى العطار، التغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٧٣، Crouchely, op.cit., p.87.

(٤) D. A. Cameron, 'Egypt in The Nineteenth Century, London, n.p., 1898, p.130.

(٥) سلوى العطار، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٦) دفتر تقاسيط رزق، س ٨٣، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ / ٤ سبتمبر ١٨٣٩م.

(٧) محكمة الإسكندرية، س ١٥١، م ٣٨، ص ١٩ - ٢٠، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦٣هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م ١٢٢، م ٩٨، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٠هـ / ٢٠ إبريل ١٨٣٥م.

(٩) المصدر السابق، محفظة ٢٢، م ٢٣٠، بدون ص، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ / ٩ يونية ١٨٤٤م.

(١٠) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ١٥١١، بدون ص، بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣هـ / ٢٦ يناير ١٨٤٧م.

(١١) ديوان خديوى، محفظة ٢٩، دفتر ٧٧٧، م ٧٠، ص ٧٣، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ / ٢ فبراير ١٨٣٣م.

(١٢) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٦٣هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٧م.

وعلى هذا تعددت جنسيات التجار الذين عملوا في التجارة الداخلية، وأسهم كل منهم بنصيب في التجارة المصرية، وكان في مقدمتهم التجار المحليون الذين كان لهم النصيب الأكبر من هذه التجارة، التي كانت تقوم على أساس السلع الاستهلاكية - من مأكولات ومشروبات وملابس - التي تحتاجها الشريحة العظمى من المجتمع وهم العامة، وبجانب التجار المحليين، شارك بعض التجار من رعايا الدولة العثمانية كاليونانيين والشوام والأرمن .. وغيرهم وكذلك المغاربة في التجارة الداخلية، بالإضافة إلى التجار الأجانب الذين نجح بعضهم في اختراق الأسواق المصرية، وإقامة علاقات تجارية مع التجار المصريين، وإن تركزت معظم تجارتهم في تجارة مصر الخارجية.

ثانيًا: التجار والأنشطة الاقتصادية الأخرى:

بعد نجاح التجار في الميدان التجاري وتراكم رؤوس الأموال عندهم، لجأ الكثير منهم إلى استثمار فائض أموالهم في أنشطة اقتصادية أخرى لضمان الربح والمكسب، فضلاً عن رغبتهم في تصنيع بعض المنتجات أو زراعة بعض المحاصيل وتسويقها بأنفسهم وتأجير وامتلاك العقارات كنوع من الواجهة الاجتماعية، ولم يكن ذلك وليد عصر محمد علي وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير، فقد ارتبطت هذه الاستثمارات بازدهار التجارة وتعدد مجالاتها وازدياد عدد التجار.

١- الاستثمار الزراعي:

توجه عدد من التجار المصريين وغيرهم في عهد محمد علي إلى استثمار أموالهم في شراء وبيع واستئجار الأراضي الزراعية والحدائق والبساتين والسواقي، وقد نشطت استثمارات التجار الأجانب في مصر في المجال الزراعي بشراء أو منح محمد علي لهم أراضي الأبعاديات*، فقد منح الباشا عددًا من التجار الأجانب أطيان، مثل: منح الخواجة

(١) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م ٦٩، ص ١٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٤هـ / ٦ مارس ١٨٢٩م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣٠٤ ج ١، صادر، م ٢٦، ص ٤٢، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٦٥هـ / ٨ أغسطس ١٨٤٩م.

* الأبعاديات: هي الأراضي البور المستبعدة من المسح الذي تم في عهد محمد علي ولم تدرج في سجلات الأراضي لأنها لم تزرع وقدرت بأكثر من مليون فدان في عهد محمد علي، وقد منحت الأبعاديات بهدف تنمية ثروة البلاد لكبار الموظفين وغيرهم من الشخصيات البارزة والمرموقة وإعفائهم من الضرائب شرط إصلاحها وتحسينها وإعدادها للزراعة، وفي البداية كان الذين تسلموا الأراضي هم الذين استفادوا من حق الانتفاع، ولكن محمد علي لكي يشجع الاستثمار والتنمية اضطر إلى أن يمنح الحقوق الكاملة للملكية عام ١٨٤٢م متضمنة حق البيع وحقوق لقل الملكية، وربما كان محمد علي يهدف من وراء ذلك تكوين فئة من كبار الملاك يعتمد عليها في الحكم. لمزيد من التفاصيل (انظر: علي

باستره الفرنسي المقيم بالإسكندرية ٣٠٠ فدان* بالمحمودية^(١)، كما حصل عدد من التجار الإنجليز على هبات من الأقطان، فقد بلغت مساحة ما كان يملكه الإنجليز عام ١٨٤٠م نحو ٢٥٠٠٠ فدان من أقطان الأبعاديات^(٢)، واشترى الخواجة جورج جبارة النمساوى من الخواجة أنطون عنابى - كلاهما من التجار - حديقة بها غرس وبئر ماء وساقية وصهاريج بمبلغ ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس)^(٣).

أما عن رعاية الدولة العثمانية، فقد استطاع عدد من التجار اليونانيين استثمار رعوس أموالهم فى استصلاح الأراضي الزراعية^(٤)، وكان محمد على يساعد من لا تتوافر لديهم رعوس. الأموال بتقديم القروض والبذور والماشية لهم^(٥)، وقد منح محمد على ميخالى توسيجة ١٢٠ فداناً بزاوية نعيم* بالبحيرة بثمن قدره ١٢٠٠٠ قرش (٢٤ كيساً)^(٦)، كذلك منحه الباشا ٣٠٠ فدان أخرى بزاوية نعيم عام ١٢٦٢هـ / ١٨٤٥م، ومع نهاية حكم محمد على بلغت ملكية توسيجة فى البحيرة ١٦١٠ أفدانة من الأبعاد^(٧).

بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية، القاهرة، دار المعلم للطباعة، ١٩٧٧، ص ٧١؛ جابريل باير، تاريخ ملكية الأراضي فى مصر الحديثة، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ١٧).

* فدان: حددت مساحته منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادى وحتى عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م بـ ١ / ٢٣٣,٣ قسبة مربعة فقط، وقد وصلت مساحته الآن إلى ٤٢٠,٨٣٣ متر مربع (انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلي، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ٩٨).

(١) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م ٤٤٨، ص ٢٢٦، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٤هـ / ٤ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٢) رءوف عباس حامدة النظام الاجتماعى فى مصر ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤، القاهرة، دار الفكر الحديث، ١٩٧٣، ص ١٠٩، على بركات، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣) محكمة الإسكندرية، س ١٥١، م ٣٨، ص ١٩ - ٢٠، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦٣هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٤) على بركات، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٥) رءوف عباس، مرجع سابق، ص ١٠١.

* زاوية نعيم: هى قرية قديمة من قرى البحيرة تنسب إلى الشيخ نعيم عبدالسلام وهو مغربى الأصل من بلاد طرابلس الغرب، وهو صاحب المقام الموجود بالجامع، وهو ما اشتهرت به القرية. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ص ٢، ج ٢، ص ٢٤٠).

(٦) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م ١٥٠٠، ص ٢٢٦، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٤هـ / ١ أكتوبر ١٨٣٨م؛ دفتر تقاسيط الرزق، س ٨٩، مادة بنون م، ص ٤، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٦٠هـ / ١ ديسمبر ١٨٤٤م.

(٧) على بركات، مرجع سابق، ص ١٦٥.

نشط بعض التجار الأرمن، مثل: الكسان ويعقوب ولدى "أسادورا" الأرمني في شراء الأراضي، فقد اشترى ١١٢ فدانا أباعد بناحية ميت القائد* بالجيزة عام ١٨٤٤م، وآلت إليهما أطيان بوغوص بك بعد وفاته سداذا لديون اقترضها منهما مساحتها ١٥٠ فدانا بمسطرده** والمطرية*** عام ١٨٤٦م، كما اشترى ١٠٠ فدان من أبعادية عزبة آشمون**** بالمنوفية عام ١٨٤٨م^(١)، وقد قام بعض التجار الشوام - بعد ثرائهم من احتكار المحاصيل الزراعية - بشراء أراضي وعقارات بالمنوفية، فقد اشترى التاجر ميخائيل عيسى عام ١٨٣٦م ٣ أفدنة بمبلغ ٢٣٠٠ قرش (٤ أكياس و ٣٠٠ قرش)^(٢)، واشترى الخواجة زكار والخواجة فرنسيس دبانة التاجران حديقة بالقاهرة بها أشجار نارنج وبرقوق وبرتقال وليمون ونخيل وساقيتين بثمن قدره ٥٥٠٠٠ قرش (١١٠ أكياس) عام ١٨٤٥م^(٣).

أما عن التجار المصريين، فقد ترددت أسماء بعض التجار الذين أصبحوا من كبار الملاك مثل: عائلتي الهجين والطرازي، فقد كان مصطفى الهجين من التجار المعتمدين في عهد محمد علي، وحفيده حسن الهجين كان يملك أراضي زراعية بلغت مساحتها ١٤٢٥ فدانا، وقد اشترى حسن الهجين بالغورية ٧٦٥ فدانا بالعطف* وكفر شحاتة** بالجيزة في نهاية عهد محمد علي، كما كان حسن الطرازي من كبار الملاك؛ فقد كان يملك تجارة كبيرة بمصر الوسطى^(٤)، وقد منح الباشا بعض التجار أراضي أباعد مثل: السيد أحمد المحروقي -

* ميت القائد: هي قرية تابعة لمركز العياط بالجيزة واسمها الأصلي منية القائد ثم حُرِفَت إلى ميت القائد. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ٤٧).

** مسطرده: هي من القرى القديمة من ضواحي القاهرة، اسمها الأصلي منية صرد وحرف اسمها في العهد العثماني إلى مسطرده وهو اسمها الحالي. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ١٤).

*** المطرية: هي من القرى القديمة من ضواحي القاهرة، وكانت تعرف بـ منية مطرد، ويقال لها المطرية. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ج ١، ص ١١).

**** آشمون: من القرى القديمة من أعمال المنوفية، وكانت تعرف بأشمون. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٥٧).

(١) علي بركات، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٢) حلمي شلبي، المجتمع الريفي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣) الباب العالي، س ٤٢٦، م ٣٢٤، ص ١٣١، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٦١هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٤٥م.

* العطف: اسمها الأصلي عطف بهييت لمجاورتها لناحية بهييت بالجيزة، وهي تابعة لمركز العياط، وهي بذلك تختلف عن العطف بالبحيرة. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ٤٠).

** كفر شحاتة: اسمها القديم جبلا وغير اسمها في العهد العثماني لاسم كفر الشيخ شحاتة ثم اختصر عام ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م. لكفر شحاتة، وهي تابعة لمركز العياط بالجيزة. (انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ٤٦).

(٤) علي بركات، مرجع سابق، ص ٢١٧ - ٢١٨.

شاهبندر التجار* - فمنحه ٥٠٠ فدان بصفت اللبثن** بثمن قدره ٥٠٠ قرش (كيس واحد)^(١)،
والحاج منصور أغا بخان الخليلى منحه ٧٥ فداناً بقرية سنهور*** بالفيوم عام ١٨٤٧م^(٢)،
ومنح محمد سالم التاجر بسوق الفحامين ٤٠٠ فدان بثمن قدرة ١٨٠٠ قرش (٣ أكياس ٣٠٠
قرش) بمصر الوسطى بقرية هرم ميدوم****^(٣)، واشترى عبدالمقصود أغا التاجر بخان
الخليلى ١٥٠ فداناً بالطامية***** بالفيوم عام ١٨٤٧م^(٤)، وقد كان باسيلوس نجل المعلم غالى
- من كبار الأقباط - يمتلك عددًا من القرى بالدلتا بلغت مساحتها ٢٠٠٠ فدان^(٥).

لم يقف استثمار التجار الزراعى على امتلاك الأراضى الزراعية فقط، بل شمل أيضاً
امتلاك الشواقي، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: شراء غبريال شنوده أحد التجار بأسيوط ساقية
بما ترويه من أرض قدرت مساحتها بـ ١١ فداناً بثمن قدره ١٦٠٠٠ قرش (٣٢ كيساً)^(٦)،
وشراء محمد فرغلى الهلالى شيخ تجار أسيوط ساقية بثمن قدرة ٢٥٢ قرشاً بأرض
الحمرة*****^(٧)، كما استثمر التجار أموالهم أيضاً فى شراء نخيل ومحاصيل، مثل: شراء

* شاهبندر: كلمة فارسية الأصل تتكون من مقطعين الأول (شاه) بمعنى ملك والثانى (بندر) بمعنى مدينة، فيكون
المعنى الإجمالى ملك التجار. (انظر: سليمان محمد حسنين، تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر،
تأريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ١١٣). ولمزيد من التفاصيل انظر:
الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

** صفت اللبثن: من القرى القديمة التابعة لمركز إمبابة بالجيزة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص
٦١).

(١) دفتر تقاسيط الرزق، س ٧٤، مادة بدون م أو ص، بتاريخ سلخ ربيع الأول ١٢٢٣هـ / ٢٦ مايو ١٨٠٨م.
*** قرية سنهور: هى قرية كبيرة بالفيوم وتشتمل على بساتين وكرم وحدائق وبها سوق وعطارون ودكاكين وبرازين
ينسجون الأكمشة وبها منصرة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ١١٢).

(٢) دفتر تقاسيط الرزق، س ٩١، مادة بدون م، ص ١٨، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٦٣هـ / ٦ يناير ١٨٤٧م.
**** هرم ميدوم: اسمها الأصيل منشية الهرم نسبة إلى هرم ميدوم الموجود بها وهى تابعة لمركز الوسطى. (انظر:
محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٢٨).

(٣) دفتر تقاسيط الأبعاد، س ٩٢، مادة بدون م، ص ٢٧٨، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ / ٢٥ مايو ١٨٤٨م.
***** الطامية: كانت تسمى بمنية البطش وتغير اسمها إلى طمية نسبة إلى الحوض الذى يجاورها ثم حرفت إلى
طامية وهو اسمها الحالى، وهى تابعة لمركز سنورس بالفيوم. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص
١١٣).

(٤) على بركات، مرجع سابق، ص ٢١٥، أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٤١٠.

(٥) رعوف عباس، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٦) محكمة أسيوط، س ١٣، م ٦٧٥، ص ٢٩٩، بتاريخ غرة شوال ١٢٤٩هـ / ١١ فبراير ١٨٣٤م
***** أرض الحمرة: تقع بمأمورية مدينة أسيوط، وهى من توابعها ثم فصلت عنها وألحقت بمأمورية مركز أسيوط
لمجاورتها له. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٦).

(٧) محكمة أسيوط، س ١٤، م ٩٦، ص ٤٦، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٣هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٣٧م.

محمد فرغلى الهلالى نخيل مثمر وغير مثمر وأشجار أونيق واستأجر الأرض المزروعة بها بثمن قدره ١٧٥٤ قرشاً (٣ أكياس و ٢٥٤ قرشاً)^(١)، واشترى عمر زغلول شيخ طائفة الفكهانبة بميت شماس* بالجيزة ٧٧ نخلة بلح "سيوى وأمها" بثمن قدره ٢٧٧٩ قرشاً (٥ أكياس و ٢٧٩ قرشاً)^(٢) واشترى السيد على خشبة أحد تجار أسيوط ١٣ نخلة - بناحية الوليدية** بأسيوط بثمن قدرة ٣١٤ قرشاً^(٣)، واشترى إبراهيم علوم المتسبب فى بيع جوز الهند من إبراهيم الرقباوى المتسبب أيضاً فى جوز الهند محصول ١٠ أفدنة قمح بالمنصورة بثمن قدرة ٥٠ قرشاً^(٤)، واشترى عبد رب المالك شنودة أحد تجار أسيوط محصول ٤ قراريط*** قمح و نبق بالوليدية بثمن قدرة ١٠٠ قرش^(٥).

٢ - الالتزام:

تذكر الوثائق أسماء العديد من التجار الذين تولوا مهام الالتزام**** الريفى أو الحضرى خلال فترة البحث، فعلى سبيل المثال: أسقط* مصطفى جلى إلى سليمان بولى

(١) المصدر السابق، س ١٠، م ٥٨٢، ص ٣١٢، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢١م.
* ميت شماس: هى من القرى القديمة ومعناها دير الشمع وكانت تسمى منية شماس ثم حرفت إلى ميت شماس. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ٢٢).
(٢) الباب العالى، س ٤١٣، م ٢٩١، ص ١٠٦، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ٢٨ يناير ١٨٤٠م.
** الوليدية: كانت من النواحي التابعة لمركز أسيوط، وتم إلحاقها ببندر أسيوط لمجاورتها له. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٦).
(٣) محكمة أسيوط، س ١٦، م ٢٧٦، ص ٧٥، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٦٥هـ / ٢٧ يولية ١٨٤٩م.
(٤) مصر الشرعية، إعلانات، س ٤، م ٢٦٩، ص ٦٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ / ٩ مايو ١٨٤٤م.
*** قراريط: مفردتها قيراط وهو يعادل ٢٤/١ فدان أو ١٧٥,٠٣٥ متر مربع. (انظر: فالتر هنتس، مرجع سابق، ص ٩٧).

(٥) محكمة أسيوط، س ١٦، م ٥٧، ص ٢٣، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٦٣هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٤٧م.
**** بدأ دخول التجار ميدان التزام الأراضى الزراعية عام ١٧٢٨م حيث رصدت سجلات إسقاطات القرى أن أول حالة إسقاط عندما أسقط الأمير عثمان جاويشيان للخواجة عزبان الشهير بالصرفى من أعيان تجار البن التزاما فى ولاية الغربية. (انظر: جمال كمال محمود، نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١٣). ويمكن الربط بين دخول التجار ميدان الالتزام وبين الأحداث السياسية من صراعات سياسية وعسكرية بين البيوتات المملوكية وانقسام هذه البيوتات المسيطرة على معظم الالتزامات. (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ط ٢، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦، ص ١٠٩) مما أدى إلى عدم الاستقرار بالمدن، مما جعل مجال الالتزام أكثر أمناً وعنصر جذب للتجار، واحتياج الأمراء إلى الأموال فأسقطوا الكثير من التزامهم للتجار حيث هم أكثر الفئات ثراء وخاصة تجار السكر، (انظر: جمال محمود، مرجع سابق، ص ١٣٣ - ١١٤). وتعدى التزام فئة تجار البن إلى فئات التجار الأخرى، فقد وجدوا فرصتهم لاستثمار رأسمالهم عن طريق حصولهم على قيمة إيجار حصص الالتزام. (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى، مرجع سابق، ص ١١٠؛ جمال محمود، مرجع سابق، ص ١١٤ - ١١٥).

التاجر بوكالة جعفر الكبرى حق التزام نصف قيراط ابناحية سنديون** بالقلوبية نظير مبلغ حلوان*** ٨٥٢٠ قرشاً (١٧ كيساً و ٢٠ قرشاً)^(١) وأسقط مصطفى أغا عبدالله الرشيدى التاجر برشيد لإبراهيم أغا التزام ١٢ قيراطاً بناحية سلمون القماش**** بالمنصورة نظير مبلغ ١٨٧٥٠ قرشاً (٣٧ كيساً و ٢٥٠ قرشاً)^(٢)، وأسقط سليمان أغا لمحمد جلبى التاجر حق التزام ٣/٢ قيراط بالمحلة الكبرى***** بالغربية نظير مبلغ حلوان ٦٠٠٠٠ قرش (١٢٠ كيساً)^(٣)، وأسقط عبدالقادر الشارونجى شيخ طائفة التجار بالغورية للمكرم أحمد زاده والسيدة زينب خاتون التزم قيراطين بالمنوفية نظير مبلغ حلوان ١٢٠٠٠ قرشاً (٢٤ كيساً)^(٤)، وأسقط السيد عمر الحبشى من أعيان التجار بالغورية حصته وحصه أولاده للسيدة حميدة حق التزام ١٢ قيراطاً بناحية منشأة عاصم***** نظير مبلغ ١٧٤٦ قرشاً (٣ أكياس و ٢٤٦ قرشاً)^(١). وأسقط

باشترأهم مع السلطة فى إدارة إيجارات الزراعة. (انظر: أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٧١). وكانت نسبة التجار = الملتزمين ١,٣٪ من مجموعة الملتزمين، وإن دل ذلك فإنما يدل على نشوء رأسمالية تجارية فى مصر منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادى، (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى، مرجع سابق، ص ١١٢).

* أسقط: يعنى تنازل أحد الملتزمين عن حصة التزامه أو جزء منها لآخر مقابل حصوله على خلوة الانتفاع، فقد كان الملتزم يحصل من ديوان الروزنامة على سند التزام يعرف باسم التقسيط، ويحدد فيه تحديداً دقيقاً الضرائب الواجب سدادها واسم القرية الملتزم بها ومساحتها. (انظر: هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٤١).

*** سنديون: من القرى القديمة، وهى واقعة على فرع النيل النازل من صالحجر، ويقال إنها ضيعة كبيرة أهله بالسكان، بالقلوبية، (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ١١٢).

**** حلوان: هو الثمن الذى يدفع عن طريق المزاد أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية التى تخلى أصحابها عنها، وكانت إيرادات الحلوان تدفع لخزانة الحكومة. (انظر: هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٤٦).

(١) إسقاطات القرى، س ٣٣، مادة بدون م، ص ٢٣، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٢٠هـ / ١ نوفمبر ١٨٠٩م؛ انظر ملحق رقم (٣).

***** سلمون القماش: هى قرية قديمة اسمها الأصلى سلمون طرنت أو سلمون طريف من أعمال الدقهلية وقد عرفت بسلمون القماش لمبهرتها بصناعة الأكمشة، ومنذ عام ١٩٠٣م. عرفت باسم سلامون فقط. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٢٠).

(٢) إسقاطات القرى، س ٣٤، مادة بدون م، ص ٦٩، بتاريخ ربيع الأول ١٢٢١هـ / مايو ١٨٠٦م.

***** المحلة الكبرى: هى من المدن القديمة، وكانت قاعدة لإقليم الغربية حتى رأى محمد على أنها واقعة فى الشمال الشرقى للغربية، وأن مدينة طنطا واقعة فى وسط مديرية الغربية، لذا أصدر أمراً عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م. بنقل الدواوين من المحلة إلى طنطا، وبذلك أصبحت طنطا قاعدة مديرية الغربية، وأصبحت المحلة بلدة تابعة لسمنود، وهى الآن من أكبر المدن المصرية وأشهرها، فهى مركز تجارى للقطن والمحاصيل الزراعية. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٦ - ١٨).

(٣) إسقاطات القرى، س ٣٤، مادة بدون م، ص ٥٥، بتاريخ غرة رجب ١٢٢١هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٠٦م.

(٤) المصدر السابق، س ٣٤، مادة بدون م، ص ٣، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٢١هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٠٦م.

***** منشأة عاصم: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى منشية ابن غالب وهى من نواحي الدقهلية، ولأنها تجاور ناحية منية عاصم عرفت بمنشية عاصم وعرفت عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م. باسمها الحالى منشأة عاصم مركز المنصورة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٣٤).

أفندي الغندور التاجر بسوق السلاح التزامه لوقف السيدة رابعة وهي حصة قدرها قيراطين بالغربية نظير مبلغ ٢٣٦٠٠ قرش (٤٧ كيساً و ١٠٠ قرش) ^(١)، وأسقط أحمد رشوان التاجر بسوق السلاح لمحمد جلبى التاجر حق التزام قيراط بالمنصورة نظير مبلغ ٨١٠٠ قرش (١٦ كيساً و ١٠٠ قرش) ^(٢)، وأسقط مصطفى أغا القبودانلى التاجر بالحسين للسيد رضوان العراف الدخاينى حق التزام قيراط وربيع بناحية الأكراش * نظير مبلغ ٥١٢ قرشاً (كيس و ١٢ قرشاً) ^(٣)، وأسقط سالم الجواهرجى بسوق الصاغة لمحمد كتحدا قيراط بشبرا الخيمة *^{١٠} بالقليوبية نظير مبلغ حلون ١٠٧٥ قرشاً (كيسين و ٧٥ قرشاً) ^(٤) وأسقطت السيدة نفيسة خاتون التزامها لكل من السيد أحمد الشيمى وأحمد الكنسى وعبد الرحمن الكنسى التجار بالغورية حق التزامها فى قيراط بالغربية نظير مبلغ حلوان ٢٠٠٠٠ قرش (٤٠ كيساً) ^(٥)، وأسقط أحمد باشا لعيسى التاجر فى البن بوكالة البرادعى بالأزهر التزام قدره ٣ قراريط بناحية الأخصاص * بالجيزة نظير مبلغ ٨٦٠٠ قرش (١٧ كيساً و ١٠٠ قرش) ^(٦).

وقام محمد على بإلغاء نظام الالتزام الزراعى عام ١٨١٤م، وأصبحت كل الأراضى فى قبضته، بعد أن قام عام ١٨١٣م بعمل مسح عام للأراضى والذي أعلن بموجبه ضم الأراضى الزراعية كلها للدولة وإعادة توزيعها على الفلاحين من ثلاثة إلى خمسة أفدنة، على أن تكون ملكيتهم لها ملكية انتفاع فحسب لا ملكية رقبة، وتبقى فى أيديهم طالما يحسنون استغلالها ويدفعون ضرائبها ولا يتصرفون بها فى البيع أو الرهن أو الميراث مع احتفاظ الحكومة بمصادرة الأراضى دون أى تعويض مادي ^(٨)، وبناءً على ذلك أسقط كل الملتزمين

(١) إسقاطات القرى، س ٣٤، مادة بدون م، ص ١٧-١٨، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٢١هـ / ١١ نوفمبر ١٨٠٦م.

(٢) المصدر السابق، س ٣٦، مادة بدون م، ص ٨، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٢٣هـ / ٢ يناير ١٨٠٩م.

(٣) المصدر السابق، س ٣٦، مادة بدون م، ص ٥١، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٢٣هـ / ٢٨ يناير ١٨٠٩م.

* الأكراش: قرية تابعة لمديرية الدقهلية، مركز السنبلوين، ينكسب أهلها من الزراعة وأكثرهم مسلمون. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٦٥).

(٤) إسقاطات القرى، س ٣٦، مادة بدون م، ص ٣٣، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٢٣هـ / ٢ فبراير ١٨٠٩م.

* شبرا الخيمة: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى شبرو ويقال لها شبرا الشهيد، وعرفت بشبرا الخيمة أو الخيام لأن الناس كانوا يحتفلون سنوياً بذكرى عيد الشهيد فى خيام ينصبونها على شاطئ النيل للإقامة بها مدة أيام العيد، فاشتهرت بشبرا الخيمة وهو اسمها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ١٢).

(٥) إسقاطات القرى، س ٣٦، مادة بدون م، ص ١٢٤، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٢٤هـ / ٨ أغسطس ١٨٠٩م.

(٦) المصدر السابق، س ٣٨، مادة بدون م، ص ٨٠، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٦هـ / ١١ يناير ١٨١٢م.

* الأخصاص: هى من القرى القديمة وعرفت بأخصاص غمازة أو عمارة أو أخصاص القبلىة مركز الصفاء وهى قرية بها بساتين وجنات ومنتزهات. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٣، ص ٢٦).

(٧) إسقاطات القرى، س ٤٠، مادة بدون م، ص ١٢، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٢٨هـ / ١٠ أكتوبر ١٨١٣م.

(٨) Crouchley, op.cit., pp.48- 49.

حق التزاماتهم لمحمد على نظير مبلغ من المال، فعلى سبيل المثال: أسقط محمد أمين التاجر بسوق الغورية ٣ قراريط بكفر علم* بالقلوبية نظير مبلغ ٤١٨ قرشاً^(١)، وأسقط محمد أغا خربوطللى التاجر بالغورية التزام ٩ قراريط بناحية الخرس** بالشرقية نظير مبلغ ٢٦٤٣ قرشاً (٥ أكياس و ١٣٤ قرشاً)^(٢)، وأسقط مصطفى المنصرى التاجر بالغورية، قيراطين ونصف بناحية شرنوب*** بالبحيرة نظير مبلغ ٢٦٦٨ قرشاً (٥ أكياس و ١٦٨ قرشاً)^(٣)، ولا شك أن إلغاء نظام الالتزام كان انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من رق الالتزام وأصبحوا فلاحين الباشا، وأصبح محمد على ملتزماً ومالكاً لمعظم أراضي مصر^(٤).

فكر محمد على فى مارس ١٨٤٠م فى نظام العهد*، وأعطى معظم البلاد كعهد للمتعهدين، وألقى عليهم مسئولية وفاء ما يستحق عليها من الأموال^(١)، ومن الأمثلة على

* كافر علم: من قرى القلوبية من توابع شبرا شهاب ثم فصلت عنها فى العهد العثمانى، وقد وردت باسمها الحالى منذ عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ٦١).

(١) إسقاطات القرى، س ٤٢، مادة بدون م، ص ٢٤، بتاريخ غرة المحرم ١٢٣٥هـ / ٢٠ أكتوبر ١٨١٩م.

** الخرس: من القرى القديمة من أعمال الشرقية مركز منيا القمح. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ١، ص ١٣٧).

(٢) إسقاطات القرى، س ٤٢، مادة بدون م، ص ٢٦، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ١٢ إبريل ١٨٢١م.

*** شرنوب: من القرى القديمة، تابعة لمركز دمنهور من أعمال البحيرة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٨٨).

(٣) إسقاطات القرى، س ٤٢، مادة بدون م، ص ٣٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٠هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٢٤م.

(٤) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

* العهد: مفردا عهدة وهى امتياز من الأرض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٥٨)، وقد تشابه نظام العهد مع نظام الالتزام، فقد أصدر محمد على مرسوماً فى ٢٣ مارس ١٨٤٠م يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش... وغيرهم من الذين تضخمت ثرواتهم وأصبحوا من الأثرياء على دفع متأخرات الضرائب عن القرى التى تملكوها بمقتضى نظام العهد، ولضمان سداد الضرائب المفروضة عليها فى المستقبل (انظر: Afaf Lutfi, op.cit., p.158) ويختلف نظام العهد عن الالتزام فى أن الجائز للعهدة لا يحق له أن يتقاضى ضرائب أكثر مما قرره الباشا، ولكنها تشبهها فى أنه يتسلم قطعة من الأرض فى كل عهدة، وكانت هذه القطعة معفاة من الضرائب، كما كان له الحق فى عدم تقديم عمال السخرة من الفلاحين الذين فى عهده. (انظر: جابريل بير، مرجع سابق، ص ١٤-١٥). ولم يكن لصاحب العهدة أى حقوق فى التملك، فالأرض كانت تبقى أرضاً "أثرية" فى حوزة الفلاحين الذين سجلت بأسمائهم فى سجلات المساحة، وكان الفلاحون المدهولون للحكومة يجبرون على السقاء فى قراهم مقابل أن يدفعوا للمتعهد مقدار الضرائب المدرج فى سجلات المساحة، وكان مقدار ربح المتعهد هو زراعة جزء من أراضي القرية بالعمل المياومة لصالحه الخاص، أو من نظام مقاسمة المحصول، يقدم هو فيه البذور ورأس المال بينما يزرع الفلاحون الأرض مقابل نصف المحصول. (انظر: أحمد عبدالرحيم مصطفى، الأرض والفلاح فى عصر محمد على، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤، ص ٢٦٣). وقد تغير هذا النظام بعد وفاة محمد على إذ حل الفلاحون محل المتعهدين فى تسديد هذه الضرائب للدولة (انظر: Afaf Lutfi, op.cit., p.158).

التجار المتعهدين بدفع الضرائب محمد داود التاجر بالغورية، فقد كان متعهدًا بتسديد ضرائب أرض بشتيل* بالجيزة^(٢)، وكذلك كان كل من بوغوص بك، والخواجة باستير، وبدر الدين رئيس التجار من المتعهدين أيضًا^(٣)، كذلك التجار طوربل وبرطوه صفر وصيره اليهود وتوسيجه وبيلاى اليونانيان، وجورجى قازره الشامى، كانوا متعهدين بقرى بالبحيرة، ولم يسددوا ما عليهم من ديون للخزانة، فأمرهم محمد على بتسديد ما عليهم أو يتركوا عهد القرى وأن يهتموا بأعمال الجسور والترع^(٤).

أما عن الالتزام الحضري، فكان يتم التعاقد بين الحكومة وبين صاحب الالتزام لمدة سنة أو أكثر، فكانت الالتزامات تعرض فى المزاد، وكان صاحب الالتزام يستخدم هذا الالتزام ليعوض نفسه عن الثمن الذى اشترى به الالتزام^(٥)، ومن الأمثلة: على التجار الملتزمين التزامًا حضريًا: التزام الخواجة الكسان ميساكيان بالمذبح عام ١٨٣٢م، والتزم يعقوب يغيازار بحلقة السمك بالمنوفية عام ١٨٣٤م، والتزام الصراف الكسان عام ١٨٣٥م بالصابون الوارد من بلاد الشام إلى مصر^(٦)، وكان عبدالكريم البغل شيخ طائفة الجلابة ملتزمًا بوكالة الجلابة عام ١٨٣٦م^(٧)، وقد قام محمد على عام ١٨٣٨م بإلغاء ٣٣ التزامًا حضريًا*، وألغى محمد على عام ١٨٣٩م التزام الفكهانية والفراخية والخضرية^(٨)، رغم أن هذه الالتزامات كانت تدر على الخزانة دخلًا يزيد عن ١٠٤٤٤٥ قرشًا (٢٠٨ أكياس و ٤٤٥ قرشًا)^(٩). وكان ينذر

(١) أمين سامى، تقويم النيل، ج-٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٢٨، ص ٥٠٤.

* بشتيل: هى من القرى القديمة، واسمها القبطى بشتكة Bischteha نسبة لمعبد بشته الذى كان يعبد به الإله زوس ثم تحول اسمها بشتيل، وهى تابعة لمركز إمبابة من أعمال الجيزة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج-٣، ص ٥٩).

(٢) مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ٤٤٩، ص ٣١٩، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٦هـ / ٢٩ إبريل ١٨٤٠م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م ١٣٩١، ص ٢١٧، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٧هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤١م

(٤) المصدر السابق، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٩٦٦، ص ١٥، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ١٤ يونية ١٨٤٢م؛ محافظ الأبحاث محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٦٤هـ / ١ يناير ١٨٤٨م.

(٥) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٦) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٧) عماد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ٧٥-٧٦.

* من الأمثلة على هذه الالتزامات التى تم إلغاؤها: ملتزمو القهاوى والجزارة والخدم وشائقو البغال والإسكافيون والخبازون والراقصون والمهرجون .. وغيرها (انظر: Afaf Lutfi, op.cit., pp.189- 190).

(٨) محكمة أسيوط، س ١٤، م ٢٥٣، ص ١٢١، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥٤هـ / ٢٠ يناير ١٨٣٩م؛ انظر: ملحق رقم (٤).

(٩) هيلين ريفلين، مرجع سابق، هامش ص ٢٦٤.

الملتزمين الذين يحصلون أموالاً زائدة عن التزاماتهم، ويأمرهم بعدم إجبار الأهالي على شراء السلع الملتزمين بها بأسعار باهظة^(١).

٣- النشاط الحرفي والصناعي

ارتبط التجار بالحرفيين براوابط قوية، حيث جمعت بين الطرفين علاقات مختلفة ومصالح متباينة جعلت من الصعب على كل منهما الاستغناء عن الآخر، فالتاجر كان دائماً في حاجة إلى الحرفي الذي يمدّه بالمنتج المصنوع، والحرفي في حاجة إلى التاجر لتسويق صناعته، لهذا توجه بعض التجار لاستثمار أموالهم في بعض الأنشطة الحرفية والصناعية ذات الصلة بتجارهم عن طريق ممارستها لهذه الأنشطة أو امتلاك أدواتها، فقد جمع بعض التجار بين العمل بالتجارة واشتغالهم ببعض الحرف والصناعات، إما بغرض المكسب أو بغرض الاقتصاد في النفقات، وهناك أمثلة عديدة على هؤلاء التجار، منهم: من استثمر أرباحه في بعض الحرف كطحن الغلال، مثل: التاجر إبراهيم ورده الفكهاني الذي اشترى طاحونة ببولاقي بثمن ٥٨٠٠ قرش (١١ كيساً و ٣٠٠ قرش)^(٢)، وشراء محمد فرغلي الهاللي رئيس تجار أسبوط طاحونة بأسبوط بثمن ٦٠٠ قرش (كيس واحد و ١٠٠ قرش)^(٣)، وشراء ابنه إبراهيم الهاللي التاجر بأسبوط طاحونة أيضاً بثمن ٦٠٠ قرش^(٤)، وشراء أحمد مصطفى الديواني التاجر في الأخشاب من بايعه على الطناني التاجر في الأقمشة الهندية عدداً من العقارات من بينها طاحونة، ثم قام أحمد مصطفى بتأجيرها بعد ذلك^(٥).

تعددت وجوه الاستثمارات الحرفية للتجار، فلم تقتصر على شراء الطواحين فقط، بل امتدت إلى حرف أخرى، مثل: قيام عبدالسلام مقلب باستبدال الحانوت بطاحونة بخط الكعكيين^(٦)، واشترى عبدالرحمن سليم التاجر في البن بالجمالية سرجة معدة لعصر الزيت بالقاهرة بثمن قدره ٢٣٠٠ قرش (٢٦ كيساً)^(٧) كما كان محمود الشهابي الجندي شيخ طائفة التجار بأسبوط يملك معصرة للزيت الحار وطاحونة وحانوتين، وباعهما عام ١٨٢٣م بثمن

(١) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ١٩، بدون ص، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٥١هـ / ٢١ مايو ١٨٣٥م.

(٢) محكمة بولاقي، س ٨٢، م ٥٠٦، ص ٢٣٦، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٢٠هـ / ٧ ديسمبر ١٨٠٥م.

(٣) محكمة أسبوط، س ١٥، م ١٨٠، ص ١٣٢، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ / ١٠ يولية ١٨٤٤م.

(٤) المصدر السابق، س ١٥، م ٣٨٦، ص ٢٥٥، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٦٣هـ / ٣ ديسمبر ١٨٤٧م.

(٥) الباب العالي، س ٤٣٤، م ٥٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٦٤هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨م.

(٦) المصدر السابق، س ٣٣٨، م ٨٥١، ص ٣٦٤ - ٣٦٥، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٢٣هـ / ٢٠ إبريل ١٨٠٨م.

(٧) المصدر السابق، س ٣٥٣، م ٢٤، ص ١٠، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٣٠هـ / ١٩ أغسطس ١٨١٥م.

قدره ٢٢٧٠ ريالاً* (٤٠٨ أكياس و ٣٠٠ قرشاً)^(١) واشترى محمد أغا علانية لى - رئيس التجار - حمام يسمى حمام الكلاب بالقاهرة بثمن ٣٥٠٠٠ قرش (٧٠ كيساً)^(٢)، واشترى عثمان أغا جانبلاط من أعيان التجار بالحسين قهوة بسوق أمير الجيوش، وهى مجاورة لحانوت ملكه بثمن ٣٧٥ قرشاً^(٣).

أما عن الاستثمارات الصناعية للتجار، فقد استأثر التجار الأجانب والرعايا بأغلب هذه الصناعات، فقد وجد هؤلاء التجار أن القطاع الصناعى له أهمية كبرى فى عهد محمد على؛ نتيجة لتشجيع محمد على لاستثمار أموالهم فى إنشاء مشروعات صناعية ومالية وخاصة التى لم تكن تمارسها الحكومة، ولم تتعارض مع سياستها الاحتكارية، حيث كانت تمنحهم امتيازات اقتصادية تشجعهم على المضى قدماً فى هذه المشروعات^(٤)، فقد كان توسيجه يدير مصنعاً للزجاج عام ١٨١١م^(٥)، وقد سبق ذكر أن محمد على أمر بقبول عرض روس ورفائيل التاجرين، بإنشاء مذبغة صغيرة فى بولاق أو رشيد أو دمياط؛ لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبية عام ١٨٢٦م، على أن يصير توسيعها كلما ظهرت الفائدة والمنافع^(٦)، كما أعطت الحكومة رخصة للخواجة بيرونى لفتح مصنع لصنع شمع العسل على النظام الأوروبى بالإسكندرية لمدة ست سنوات شرط ألا يفتح مصنعاً مماثلاً له خلال هذه المدة، وأن يبيع إنتاج مصنعه بثمن يقل عن ثمن الشمع بالأسواق^(٧).

* الريال: كلمة ريال مشتقة من الكلمة الأسبانية Real بمعنى ملكى، وانقسم الريال فى مصر إلى ثلاثة أنواع: الريال أبوظقة، والريال أبومدفع، والريال الفرنسى، فقد كانت كلمة ريال تطلق على النقود الكبيرة الفرنسية والأسبانية والهولندية والنمساوية، وقد سمي الريال النمساوى فى مصر باسم التالير Thalari أو ريال ماريا تريز، أو سمي فى مصر باسم ريال أبوظقة (بوظقة) وهى كلمة تعنى صاحب النافذة، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التى ترى على أحد الوجهين والتى تشبه النوافذ وقد شاع كوسيط تجارى بين مصر ودول آخر (انظر: صامويل برنار، النقود العربية، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٧٣؛ هيلين ريفلين، مرجع سابق، هامش ص ١٧٧). وسمى الريال أبومدفع بهذا الاسم بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر، وهى أعمدة هرقل التى أخذها الناس على أنها مدافع (انظر: صامويل برنار، مرجع سابق، ص ٧٣).

(١) محكمة أسيوط، س ١٠، م ٩٥، ص ٣١٧، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٣٨هـ / ١٢ يوليو ١٨٢٣م؛ انظر ملحق رقم (٥).

(٢) الباب العالى، س ٤٠٢، م ٤٠٩، ص ١٠٧-١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢ فبراير ١٨٣٦م.

(٣) المصدر السابق، س ٤٠٩، م ٥٤، ص ٥٣، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١ فبراير ١٨٣٨م.

(٤) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٥) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٦) عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٧) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ١٦٥.

كذلك منح محمد على دوسيتقوييه رينى التاجر التوسكانى فدانين بجزيرة الروضة* بمصر القديمة؛ لينشئ بهما على نفقته الخاصة مصنعاً للورق شرط أن يُستغله لمدة خمس سنوات ابتداءً من تمام إنشائه، على ألا تقوم الحكومة بإنشاء مصنع آخر منافساً له خلال هذه المدة، ويقوم التاجر بتعليم هذه الصنعة لأربابها من الأهالى، وأن يقدم للحكومة احتياجاتها من الورق بسعر يقل عن سعر السوق ١٠٪^(١)، كما منحت التاجر حنا باسكى امتيازاً صناعياً لمدة أربع سنوات باحتكار صنع الساقية التى اخترعها والتى تدور بدون دواب شرط أن يبيعها للأهالى بالسطن الذى تساويه، وعدم قيام أى فرد بصنع ساقية مثلها طوال مدة الامتياز^(٢)، واحتكر حنا زنايرى التاجر الشامى صناعة الغزل بالمنوفية^(٣)، وقام أحمد أبو حضرة البسيلي التاجر فى المواشى بالجيزة بشراء قاعة معدة لحياكة الحرير بها ستة أنوال خشب بباب الفتوح^(٤)، واشترى أحمد الصبغى الجواهرجى عقاراً يحوى قاعة معدة للحياكة بالقاهرة بثمن قدره ١٠٢٥ قرشاً (كيسين و ٢٥ قرشاً)^(٥)، وكان محمد مقلب شيخ طائفة التجار المغاربة بسوق الفحامين يملك قاعة كبرى معدة لفنل الحرير بالغورية قدر ثمنها بعد وفاته بـ ٦٥١٠ قروش (١٣ كيساً و ١٠ قروش)^(٦)، وقام الخواجه يوسف النصرانى الترنقلى التاجر بشراء معمل بارود بمصر القديمة بثمن ١٥٠٠ قرش (٣ أكياس)^(٧)، وقد كان السيد أحمد الهجين من أعيان التجار بالغورية يمتلك مصبغة، وقام بتأجيرها إلى على الصباغ^(٨).

٤ - الاستثمار العقارى:

قام التجار باستثمار فائض رءوس أموالهم فى امتلاك العقارات السكنية والمنشآت ذات الطابع الاقتصادى، كالوكائل والحوانيت والحواصل*، والأمثلة على ذلك كثيرة بسجلات

* جزيرة الروضة: اسمها الأصلى جزيرة مصر، وسميت بجزيرة المقياس ثم جزيرة الصناعة ثم جزيرة الروضة لإنشاء بستان الروضة بها، وهى واقعة تجاه مصر القديمة من جهة، والجيزة من جهة أخرى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ١، ص ٢٠٨).

(١) ديوان خديوى، محفظة ٢٩، دفتر ٧٧٧، م ٧٠، ص ٧٣، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ / ٢ فبراير ١٨٣٣م.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص ١٣٢٩، أحمد الدماصى، مرجع سابق، ١٦٥ - ١٦٦.

(٣) حلمى شلبى، المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) الباب العالى، س ٤٠٩، م ٢٠٣، ص ٨٧، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ١٥ فبراير ١٨٣٨م.

(٥) المصدر السابق، س ٤١٨، م ٤٧٨، ص ٢٦٠، بتاريخ ٦ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٢٠ مايو ١٨٤٢م، انظر ملحق رقم (٦).

(٦) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٥٢، ص ٣٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ١٢ إبريل ١٨٤٣م.

(٧) مصر القديمة، س ١١٤، م ٢٢١، ص ١٣٢ - ١٣٣، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٢١هـ / ٢ مارس ١٨٠٧م.

(٨) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٢، م ٥٣٧، ص ١٧٦، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥٦هـ / ١٩ مارس ١٨٤٠م.

* لمزيد من التفاصيل عن الوكائل والحوانيت والحواصل، انظر: الفصل السادس: الأسواق.

المحاكم الشرعية سواء بالشراء أو البيع أو التأجير، فقد كان شراء العقارات ثم إعادة بيعها أو تأجيرها بسعر أعلى يمثل: مصدرًا من مصادر دخل التجار، حيث كان هذا الدخل مضمونًا بعيدًا عن مخاطر التجارة واحتمالات الخسارة، وكان هذا سبب إقدام الكثير من التجار على امتلاك العقارات.

ومن الأمثلة على شراء العقارات السكنية: شراء عبد الرحمن السبع التاجر بوكالة الخروب عقارًا ببولاق بثمن ٢١٣ قرشًا^(١)، وشراء إبراهيم وردة الفكهاني عقارًا ببولاق بثمن ١٦٨ قرشًا^(٢)، وشرائه عقارًا آخر ببولاق بثمن ٤٠٠٠ قرش (٨ أكياس)^(٣)، وشراء أحمد بشارة أغا مليطلى التاجر بخان الخليلى عقارًا بسويقة السباعين بثمن ٩٠٠ قرش (كيس و ٤٠٠ قرش)^(٤) وشراء قنديل يحيى المتسبب فى البهائم عقارًا ببولاق بثمن ٩٢٧ قرشًا (كيس و ٤٢٧ قرشًا)^(٥) وشراء أحمد أبوسالم القماش بسوق أمير الجيوش عقارًا بالجمالية بثمن ٥٨٠٠ قرش (١١ كيسًا و ٣٠٠ قرش)^(٦)، وشراء محمد ديار باليرى لطاش أحد تجار أسيوط عقارًا بأسيوط بثمن ٩٠ قرشًا^(٧)، وشراء رضوان الخياط التاجر آنذاك بسوق السلاح عقارًا بسوق العقادين بثمن ٥٦٢ قرشًا (كيس و ٦٢ قرشًا)^(٨)، وشراء مصطفى أغا ظاظا التاجر بدمنهور عقارًا بالمدينة بثمن ٢٠٥ قروش^(٩)، شراء محمد فرغلى الهلالى شيخ تجار أسيوط ستة عقارات بأسيوط بثمن قدره ٣٥٧٥ قرشًا (٧ أكياس و ٧٥ قرشًا)^(١٠)، وشراء أحمد عبدالله التاجر برشيد عقارًا بالمدينة بثمن ٥٦٠ قرشًا (كيس و ١٠ قروش)^(١١)، وشراء على خشبة وعلى أبوطويلة المغربى والذى دوس غطاس الجواهرجى التجار كلهم مثالته بينهم كل منهم

-
- (١) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٤١٤، ص ١٩٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢١٩هـ / ٢٥ يناير ١٨٠٥م.
- (٢) المصدر السابق، س ٨٢، م ٤٦٦، ص ٢١٧، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٢٠هـ / ٢٢ يوليو ١٨٠٥؛ وقد قام إبراهيم وردة ببيع هذا العقار عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م بثمن قدره ٢٢٥ قرشًا، وهو بذلك قد ربح عن هذا العقار خلال عام ٥٧ قرشًا كفرق الثمن بين البيع والشراء. (محكمة بولاق، س ٨٢، م ٥٥٨، ص ٢٥٨، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٢١هـ / ٢٩ مارس ١٨٠٦م).
- (٣) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٥٠٩، ص ٢٣٧، بتاريخ ٤ شوال ١٢٢٠هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٠٥م.
- (٤) الباب العالى، س ٣٣٨، م ٨٢، ص ٣٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٢٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٠٧م.
- (٥) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٢٥٩، ص ١١٠ - ١١١، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٢٣هـ / ١٧ مايو ١٨٠٨م.
- (٦) الباب العالى، س ٣٥٣، م ٩٦٩، ص ٣٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٣١هـ / ٢٧ يناير ١٨١٦م.
- (٧) محكمة أسيوط، س ١٠، م ٤٩٧، ص ٢٧٠، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٣٤هـ / ٢٧ أغسطس ١٨١٩م.
- (٨) الباب العالى، س ٣٨٠، م ٢٥٠، ص ٧٤، بتاريخ غاية رمضان ١٢٤٢هـ / ٢٧ إبريل ١٨٢٧م.
- (٩) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٨٣٦، ص ٣٧٦، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٤٣هـ / ١٣ مارس ١٨٢٨م.
- (١٠) محكمة أسيوط، س ١٣، م ٣٠٩، ص ١٢٦، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ١٩ أغسطس ١٨٣٤م.
- (١١) محكمة رشيد، س ٢٢٨، م ١٦٧، ص ١٣٢، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ٣ أكتوبر ١٨٣٦م.

الثالث عقار بأبى تيج* بثمن قدره ٤٠٠ قرش^(١)، واشترى مصطفى عيسى التاجر بالمحلة الكبرى عقارًا بسويقة السباعين بالقاهرة بثمن ١٠٠٠ قرش (كيسين)^(٢)، وشراء محمد صباح التاجر بسوق أمير الجيوش عقارات بالسويس بثمن قدره ٣٣٠٥ قروش (٦ أكياس و ٣٠٥ قروش)^(٣)، واشترى أحمد حسب الله الفكهاني من أهالي كفر كلا* بالغربية عقارًا بسويقة صاحب بثمن قدره ٣٠٠٠ قرش (٦ أكياس)^(٤).

وهناك أمثلة كثيرة على بيع واستتجار التجار للعقارات، منها: بيع سالم الداخنى بمصر القديمة عقارًا بنفس المكان بثمن ٣٠٩ قروش^(٥)، وبيع عبدالرحمن سليم التاجر فى البن بالجمالية عقارًا بثمن ٦٢٥ قرشًا (كيس و ١٢٥ قرشًا)^(٦)، أما عن تأجير العقارات، فمنها استتجار وشراء السيد أحمد المغربى رئيس تجار الإسكندرية عقارًا بدمهور بأجرة قدرها ٢٢٥٠ قرشًا (٤ أكياس و ٢٥٠ قرشًا)^(٧)، وكان يوسف القرين التاجر يمتلك عددًا من العقارات يؤجرها بخط بين السيارج بالقاهرة تقدر قيمتها ١٨٦٤١ قرشًا (٣٧ كيسًا ١٤١ قرشًا)^(٨)، أما عن كيفية امتلاك الأجانب للعقارات والأراضى، فقد اصدر محمد على أمرًا بشأنها إلى مأمور ديوان الإسكندرية عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ((بأنه قد علم من إفادته بأن القواعد المتبعة قديمًا باستغلال واحتكار الأماكن والأراضى للأوروبيين، وتحرير الحجج الشرعية، هى لمن ولد بالممالك الإسلامية فقط، ويكون تملك ذلك للأوربي بمقتضى أمر ولى الأمر، كما أفتى بذلك مفتى أفندى، ووافق محمد على على ذلك، وأعتبر هذه القواعد دستورًا للعمل))^(٩) وبهذا فإن امتلاك العقارات وغيرها بالنسبة للأجانب كان قاصرًا على مواليد الدولة

* أبى تيج: هى مدينة بالصعيد الأوسط على الشاطئ الغربى للنيل قبل أسبوط، بينها وبين أسبوط مسيرة ساعات قليلة، وأرضها تنتج الخشخاش وبصنع أهلها الأفيون الصعيدى. (انظر: على مبارك، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٥٢).

(١) محكمة أسبوط، س ١٤، م ٤٠٢، ص ٢١٠، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ / ١١ يوليو ١٨٤٠م.

(٢) الباب العالى، س ٤٢٢، م ١٢٣، ص ٦١-٦٢، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ٣٤ ديسمبر ١٨٤٣م.

(٣) المصدر السابق، س ٤٣٤، م ١١٧، ص ٧٩، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ١١ أكتوبر ١٨٤٨م؛ انظر ملحق رقم (٧).

* كفر كلا: من البلدان القديمة، وهى تابعة لمركز السنطة من أعمال الغربية، كانت تسمى كلا الباب ثم تغير اسمها إلى كفر كلا، وعرفت منذ عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م. باسمها الحالى. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، جـ ٢، ص ٩).

(٤) الباب العالى، س ٤٣٨، م ٣٠٠، ص ١٩٣، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٦٥هـ / ٤ أغسطس ١٨٤٩م.

(٥) مصر القديمة، س ١١٤، م ١٨٢، ص ٩٧-٩٨، بتاريخ ٨ رجب ١٢٢٠هـ / ٢ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٦) الباب العالى، س ٣٥٣، م ٩٦٩، ص ٣٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٣١هـ / ٢٧ يناير ١٨١٦م.

(٧) محكمة البحيرة، س ٢٠، م ٦٦، ص ٣٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٣ يناير ١٨٣٣م.

(٨) مصر الشرعية، ثركات، س ٩، م ٢٥٦، ص ٢٠١-٢٠٢، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٦٥هـ / ١٨ مارس ١٨٤٩م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٤٥ - ٥٤٦.

العثمانية ومن يُرد امتلاك عقارًا أو أرضًا من الأجانب الجدد يجب أن يحصل أولاً على أمر من ولي الأمر - محمد علي - وقد صدق المفتي على ذلك.

أمّا بالنسبة للعقارات ذات الطابع الاقتصادي كالوكائل والحوانيت، فقد كانت أهميتها كبيرة للتجار؛ لاستخدامها في الأغراض التجارية وتخزين بضائعهم، فتمدنا سجلات المحاكم الشرعية بأسماء عدد ليس بالقليل من التجار الذين استثمروا أموالهم في شراء العقارات التجارية، مثل: حنا النصراني التاجر بالقاهرة الذي اشترى وكالة برشيد بثمن ١٨٢٨ قرشاً (٣ أكياس و ٣٢٨ قرشاً) ^(١)، وشراء مسعود معروف ويونس حسين الوزان للمسلى وكالة بالإسكندرية تسمى "وكالة السمن" مشتملة على ثلاثين حاصل بثمن ٩٠٠ قرش (كيس و ٤٠٠ قرش) ^(٢)، وشراء عفيفي القباني بمصر القديمة الوكالة المعروفة "بالوكالة الكبرى" بمصر القديمة بثمن ١٠٠٠ قرش (كيسين) ^(٣)، وشراء سليمان الخضرى حاصلاً بوكالة الزيت بثمن قدره ٧٤٢ قرشاً (كيس و ٢٤٢ قرشاً) ^(٤)، وشراء جورجى أبواقمر النبراوى السمسار ثلاثة حواصل ببولاق بثمن ٤٢٥٠ قرشاً (٨ أكياس و ٢٥٠ قرشاً) ^(٥)، وشراء جورجى جبارة النمساوى خمسة حواصل بالإضافة إلى حديقة وطاحونة وثلاثة صهاريج بثمن ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس) ^(٦).

استغنى التجار بشراء الحوانيت المختلفة عن تأجيرها، فحال التاجر المالك لحوانيته أفضل من حال المستأجر، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: اشترى خليل العطار حانوتاً بمصر القديمة عام ١٨٠١م بثمن ٩٠ قرشاً ^(٧)، ثم باعه عام ١٨٠٦م بثمن ١٠٢ قرشاً ^(٨)، واشترى عبدالله التلاوى شيخ طائفة التجار بالغورية كوكيل عن عبدالرحمن الطوير حانوتاً بسوق الفحامين بثمن ٤٠٠ قرشاً ^(٩)، واشترى محمد جمعة الجواهرجى حانوت بخط الصاغة بثمن

(١) محكمة بولاق، س ٨٥، م ٨٣٩، ص ٣٨٠ - ٣٨١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ / ٩ يوليو ١٨٠٧م.

* وتشتمل الوكالة أيضاً على مصاطب ومراجيض ومنافع ومرافق .. وغيرها.

(٢) محكمة الإسكندرية، س ١٣٠، م ٧٤، ص ١٢١، بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٢٩م.

(٣) الباب العالى، س ٤١١، م ٣٢٣، ص ١٢٦ - ١٢٧، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٧ مارس ١٨٣٨م.

(٤) المصدر السابق، س ٤٨٢، م ٧١٥، ص ١٧٥، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٤٤هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٢٨م.

(٥) المصدر السابق، س ٤١٣، م ١٦٦، ص ٦١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ٢٠ يناير ١٨٤٠م.

(٦) محكمة الإسكندرية، س ١٥١، م ٣٨، ص ١٩ - ٢٠، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦٣هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٧) مصر القديمة، س ١١٤، م ٩، ص ٥، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢١٦هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٠١م.

(٨) المرجع السابق، س ١١٤، م ٢١٠، ص ١٢٥، بتاريخ ٥ رجب ١٢٢١هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٠٦م.

(٩) الباب العالى، س ٣٤٤، م ١٥٣، ص ٣٥، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ / ٢٦ مايو ١٨١١م.

٨٧,٥ قرشاً^(١)، واشترى حسن عرفة شيخ طائفة الدالين** برشيد حانوتين متلاصقتين برشيد بثمان ١١٥,٥ قرشاً^(٢)، واشترى ينطوى الصائغ اليهودى حانوتين بالصاغة بثمان ١٥٠٥ قروش (٣ أكياس و ٥ قروش)^(٣)، واشترى محمد جوربجى التاجر بوكالة الباشا بالغورية حانوتاً بالموسكى وحانوتين بسوق النحاسين وحانوتاً بخان الخليلى بثمان قدره ٨٠٥٠ قرشاً (١٦ كيساً و ٥٠ قرشاً)^(٤) واشترى محمد فرغلى الهلالى رئيس تجار أسيوط حانوتين بأسيوط بثمان قدرة ٣٢٥ قرشاً^(٥)، واشترى ميخالى توسيجة حانوتاً بالإسكندرية بـ ٩٠٠٠ قرشاً (١٨ كيساً)^(٦).

وقد اكتفى بعض التجار بشراء جدك* حانوت فقط، مثل: محمد حمزه التاجر بخان الخليلى الذى اشترى جدك حانوت بالقاهرة بثمان ٩٣٠ قرشاً (كيس و ٤٣٠ قرشاً)^(٧)، واشترى يوسف زكار التاجر بخان الحمزاوى جدك حانوت بثمان قدره ٢٠٠٠ قرش (٤ أكياس)^(٨).

٥- النقل النهري:

استثمر التجار فائض رءوس أموالهم أيضاً فى مجال النقل النهري، فمن التجار من كان يقوم بتأجير سفينة محملة بغلال لمدة معينة ثم يقوم ببيع ما بها من غلال، ومن التجار من كان يشتري هذه السفن ليقوم بتسييرها بالنيل وتحميلها غلال وخلافه، ولم يقتصر هذا الاستثمار على التجار المصريين فقط، بل امتد إلى التجار الأجانب ورعايا الدولة العثمانية، فمن الأمثلة: على استثمارات التجار المصريين: شراء محمد أمين جلبى التاجر فى ورق

(١) المصدر السابق، س ٣٨٢، م ١٢٤، ص ٣٠، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٣هـ / ٤ مارس ١٨٢٨م.

* لمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(٢) محكمة رشيد، س ٢٨، م ١٣٨، ص ١٠٨، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٣) الباب العالى، س ٤٠٩، م ٨٩، ص ٤٠، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١ فبراير ١٨٣٨م.

(٤) المصدر السابق، س ٤١٣، م ٥٥٠، ص ٢٠٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٦هـ / ٢٧ مارس ١٨٤٠م.

(٥) محكمة أسيوط، س ١٥، م ٣٣٣، ص ٢١٩، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٦٢هـ / ١٠ يناير ١٨٤٦م.

(٦) محكمة الإسكندرية، س ١٥١، م ٢٣، ص ٢١-٢٢، بتاريخ ٩ شوال ١٢٦٣هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٤٧م.

* جدك: فى التركية Gedik كدك وهو الامتياز الذى يمنح للتاجر أو الصانع، ليحتكر تجارة صنف بعينه، ومن معانيها رخصة الدكان. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ٦٦).

(٧) الباب العالى، س ٤١٨، م ١٧٨، ص ٩٧، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٨هـ / ٢٨ مارس ١٨٤٢م.

(٨) المصدر السابق، س ٤٢٢، م ٤٣، ص ٢٢، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٩هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٤٣م.

فرغلى الهالى يملك ذهبية كاملة العدة والآلة محملة ٨٠٠٠ إردب غلال، وكان يقوم بتأجيرها سنة بمبلغ ٣٥٠٠ قرش (٧ أكياس) ^(١) واشترى خليل القباني بشونة النخيلة* قنجة** كاملة العدة والآلة محملة بالغلال ١٥٠ إردبا بثمن ١٣٧٥ قرشاً (كيسين و٣٧٥ قرشاً) ^(٢)، وقد شارك غبريال القبطى وابنه شنوده التاجران فى الغلال والبهائم الرئيس بدوى المراكبى فى سفينة بالنيل محملة ١١٠٠ إردب قمح وفول وشعير .. وغيرها ^(٣).

ومن الأمثلة على استثمارات التجار الرعايا فى مجال النقل النهري: قام الأرمن باستثمار أموالهم بنطاق محدودة فى مجال النقل النهري حيث امتلك بعضهم عددًا من المراكب؛ لنقل البضائع والركاب بالنيل مثلما كان جرابيد كالوسديان ^(٤)، أما عن التجار الأجانب فقد عاشوا كثيرًا من احتكار محمد على للنقل النهري ولكن الباشا سمح لهم ببناء وامتلاك السفن والمراكب وترك لهم حرية الملاحة فى النيل، ومن الأمثلة: على هؤلاء التجار الأجانب ديمترى سكاكين الذى كان مشاركًا للرئيس مصطفى الصعيدى فى ذهبية ^(٥).

٦ - الأوقاف:

احتلت الأوقاف* أهمية كبيرة فى تاريخ مصر الاقتصادي، فمن الأمثلة على التجار الذين أوقفوا ما لديهم من وكالات وحواصل وعقارات وفقًا أهليًا: حسن بدير الزيات بوكالة

-
- (١) محكمة أسيوط، س ١٣، م ٢٢٤، ص ٩٤، بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٤٨هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٣٢م.
 * النخيلة: هى من القرى القديمة، كانت تسمى بيشناى إذ كان يوجد بها كنيسة أبى طاهر، قد تغير اسمها فى العهد العثمانى إلى النخيلة. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٦).
 * قنجة: نوع من السفن المستعملة لنقل المسافرين فى الليل، وهى صغيرة الحجم سريعة السفر فتقطع المسافة بين القاهرة والإسكندرية نحو ٢٤ ساعة لمسافة ٦٠ فرسخ. (انظر: درويش النخيلي، مرجع سابق، ص ١٢٨ - ١٢٩).
 (٢) محكمة أسيوط، س ١٤، م ٢١٤، ص ١٠١، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٤هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٣٨م.
 (٣) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٦، م ٢١٢، ص ٦٠ - ٦١، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٦٢هـ / ٤ إبريل ١٨٤٥م.
 (٤) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٣.
 (٥) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٠ م ج ١، وارد، م ٣٧، ص ٢٦٨، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ / ١٨ مارس ١٨٤٥م.

* يوجد نوعان من الوقف هما: وقف أهلى، ووقف خيرى؛ فالوقف الأهلى يخصص دخله لعدد من الأشخاص المذكورين فى الوقفية، وعند وفاتهم يؤول الدخل إلى الجمعيات الخيرية التى يحددها أيضا الوقف، أما الوقف الخيرى، فيخصص دخله للمؤسسات الدينية والخيرية مباشرة، ولا يمكن وضع خطأً واضحاً بفصل بين هذين النوعين من الوقف = سواء من وجهة نظر الشريعة الإسلامية أم من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية، فلدى إنشاء أى من هذين الوقفين لا يعد العقار الموقوف خاضعاً للتعاملات العادية بمعنى أنه لا تنقل ملكيته أو يرهن أو ما شابه ذلك، وهو يسلم لناظر يكون بمثابة مدير للأعمال، يعين بمعرفة صاحب الوقف ويتلقى حوالى ١٠٪ من الدخل وتكون مهمته الحفاظ على العقار وتوزيع إيراداته طبقاً للنصوص والشروط التى وضعها صاحب الوقف فى وقفيته. ومن الفروق بين الوقف

الزيت الكبرى الذى اشترى ثمانية حواصل بوكالة الكتان ببولاق بثمن ٥٦٢ قرشاً (كيس و ٦٢ قرشاً)، ثم قام بوقف الثمانية حواصل على نفسه طوال حياته، ثم على ذريته من بعده ذكوراً وإناثاً، ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم حتى انقراضهم، ثم على مصالح المسلمين بالحرمين الشريفين، فإن تعذر ذلك يكون وفقاً على المسلمين الفقراء أينما كانوا^(١)، كذلك أوقف عبدالله طوقى المتسبب فى بيع ورق الدخان ببولاق عقارات يمتلكها ببولاق على نفسه، ثم على ابنته من بعده وما ستلده من أبناء ثم على أولادهم وتسلمهم إلى انقراضهم، ينفق من ريعه على قبر الواقف أيام الجمع والأعياد، فإن تعذر فيصرف على الفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأرض وما عليها^(٢)، ومن الأمثلة على الوقف الخيرى - وهى نادرة - : ما أوقفه محمد أغا علانية لى كامل الحمام الواقع فى وقف المرحوم عبدالغنى الفخرى وأن يكون الوقف على مسجده وعلى الميضاة وعلى كل ما يتعلق بالمسجد من الحوض المعد لسقى الدواب وخلافه فى كل يوم، وينفق على جهة الوقف المذكور إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وإلحاقه بالوقف المذكور^(٣).

وهكذا قام بعض التجار باستثمار فائض رعوس أموالهم فى شراء الأراضى الزراعية أو الالتزام أو فى بعض الأنشطة الحرفية والصناعية أو الأوقاف أو النقل النهري، فقد كانت هذه الاستثمارات تدر عليهم أرباحاً إما من شرائها ثم بيعها والاستفادة من فرق الثمن بين البيع والشراء، وإما من تأجيرها والاستفادة من قيمة الإيجار الثابت، وإما من توفير أجور النقل للبضائع من مكان لآخر، وإن دلت هذه الاستثمارات على شئ فإنما تدل على حسن حالة هؤلاء التجار المستثمرين، وهو ما يدعم وضعهم المالى والاجتماعى داخل المجتمع وداخل منظومة الاقتصاد المصرى، فقد أسهمت هذه الاستثمارات غير التجارية بشكل إيجابى على مجتمع التجار، وهو ما سيتم توضيحه فى الموضوع التالى.

ثالثاً: الحياة الاجتماعية للتجار:

الخيرى والأهلى هو أنه لدى إنشاء الوقف الخيرى يتحول الإيراد على الفور إلى بعض المؤسسات الدينية أو الثقافية أو الخيرية، أما الوقف الأهلى يخصص دخله أولاً لشخص يذكر اسمه فى الوقفية وفى النهاية يؤول إلى المؤسسات الخيرية. (انظر: ج . بير، مرجع سابق، ص ١٩٦ - ١٩٧) وقد قام عدد من التجار بوقف مالههم من عقارات أو أراضى أو وكالات أو حواصل .. وغيرها وفقاً أهلياً أو خيرياً، والأمثلة نادرة على الوقف الخيرى. (انظر: سليمان حساني، مرجع سابق، ص ١٨٤ - ١٨٥).

(١) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٢١٨، ص ٨٩ - ٩٠، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٤هـ / ١٢ إبريل ١٨٠٩م.

(٢) المصدر السابق، س ٨٣، م ٤٥٥، م ١٩٠، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٢٥هـ / ١٦ يناير ١٨١١م.

(٣) الباب العالى، س ٤٠٢، م ٤١٠، ص ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٦م؛ انظر ملحق رقم (٨).

منظومة الاقتصاد المصري، فقد أسهمت هذه الاستثمارات غير التجارية بشكل إيجابي على مجتمع التجار، وهو ما سيتم توضيحه في الموضوع التالي.

ثالثاً: الحياة الاجتماعية للتجار:

أعطيت الفرصة في عهد محمد علي لنمو الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصري والتي تتألف من: كبار ومتوسطى التجار، والعلماء ورجال الدين، وأعيان الريف، وخريجي المدارس الحديثة، وطلبة البعثات التعليمية، حيث كان لديهم تطلعات للوصول للصفوة الحاكمة المنفذة للقرار السياسى، ولكن القلة القليلة منهم هي التي تمكنت من الوصول إلى تلك المكانة، وعلى رأسهم المحروقي شاهبندر التجار - وهو ما سيتم توضيحه في الفصل الثالث - الذي كان دعامة من دعائم السياسة الاقتصادية أيام محمد علي^(١).

وقد نجح بعض التجار في الوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع المصري نتيجة للثراء الذي وصلوا إليه من خلال تجارتهم واستثماراتهم التجارية وغيرها، بالإضافة إلى الدور الذي لعبوه في تنشيط الحركة التجارية داخل الأسواق المصرية، تتضح المكانة العالية التي وصل إليها أعيان التجار من خلال سجلات المحاكم الشرعية التي ترصد المعاملات اليومية بين فئات المجتمع المختلفة، فعند ذكر بعض التجار - الأعيان - نجد أن هذه الوثائق تصف هؤلاء التجار بصفات تدل على مستوى ثرائهم ومكانتهم الاجتماعية، ولم يقتصر ذلك على التجار المصريين فقط، بل امتد إلى جميع المشتغلين بالتجارة، ومن هذه الألقاب: فخر التجار المعبرين عين الوجهاء المعظمين الحاج علي عبدالمعطي من أعيان التجار بسوق العقادين^(٢)، وفخر الأكابر وكمال الأعيان المعظمين السيد الشريف الحاج محمد أغا علانية لى من أعيان التجار بالحسين^(٣)، وفخر الأكابر والأعيان السيد أحمد المغربي^(٤)، وفخر المعبرين الحاج عبدالله بابازغلي من أعيان التجار^(٥)، وفخر أمثاله المكرمين الشيخ محمد الغلبان من أعيان التجار^(٦)، وفخر التجار الحاج إسماعيل لاط من أعيان التجار^(٧).

(١) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي، ط٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) الباب العالي، س ٤٣٨، م ١٩٣، ص ١٢٢ - ١٢٣، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٥هـ / ١٥ نوفمبر ١٨٤٩م.

(٣) المصدر السابق، س ٤٠٢، م ٤٠٩، ص ١٠٧ - ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٦م.

(٤) محكمة البحيرة، س ٢٠، م ٦٦، ص ٣٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٤ يناير ١٨٣٣م.

(٥) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٢١٨، ص ٨٩ - ٩٠، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٢٤هـ / ١٢ إبريل ١٨٠٩م.

(٦) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٤، م ٢٢٢، ص ٨٠ - ٨١، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ / ٢٩ مايو ١٨٤٤م.

(٧) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٨٨، ص ٣٨، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٢٥هـ / ٢١ مارس ١٨١٠م.

١ - علاقة التجار ببعض فئات المجتمع المصري:

(أ) العلماء والقضاة:

قام العلماء بدور الوساطة الهادئة حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي؛ نتيجة لأساليب الحكم المملوكي الاستبدادية، وصراعات المماليك التي تمثلت في المطالب المالية الجائرة التي تحملها المصريون، حتى أن التجار وأصحاب الحرف وجدوا أن أعمالهم قد توقفت، فكانوا يضطرون لإعلان الإضراب، ورغم ذلك لا يتراجع المماليك حتى يتزعم العلماء والمشايخ الإضراب، فذلك يعنى تصاعد الموقف، فيضطر الحكام إلى إعادة النظر فيما أثار مشاعر الزعماء والعامة^(١)، ولكن محمد علي فرض سيطرته عليهم ولم تكن هذه السيطرة هي بداية أفول سلطان هؤلاء ولكن التغيرات التي أدت إلى التغريب الذي أوجده محمد علي كان العامل الأساسي لأفول سلطان هؤلاء^(٢)، أما القضاة فكان لهم دور في الإشراف على أنشطة التجار وتنظيم شئونهم الداخلية، فقد كانت تسجل أمامهم عقود البيع والشراء وتأسيس الشركات التجارية والتوكيلات، وكذا عقود الإيجار والقروض والرهنات، بالإضافة إلى إشرافهم على تعيين شيوخ الأسواق والوكائل وشيوخ الطوائف التجارية - وهو ما سيتم توضيحه في الفصل الثالث - والتأكد من رضا التجار وموافقتهم على تعيين هؤلاء الشيوخ^(٣)، وقد استمر هذا الدور طوال عهد محمد علي، ولم تقف العلاقة بين التجار والقضاة إلى ذلك الحد، بل امتدت إلى أن قامت معاملات تجارية بينهم، مثل: شراء الحاج عثمان أغا جانبلاط من أعيان التجار بالحسين من السيد الشريف أحمد القصبجي أحد السادة العدول بمحكمة الباب العالي (قاضي) ملك قهوة بثمن قدره ٣٧٥ قرشاً^(٤).

(ب) أهل الذمة:

لم تظهر بالأسواق المصرية أية تفرقة عنصرية بين المسلمين وأهل الذمة، بل على العكس نجد أن محلاتهم كانت متجاورة ومتلاصقة، ولم يفرق المشتري بين هؤلاء التجار إلا من حيث نوع السلعة المعروضة واحتياجه إليها، حتى أننا نجد أن المصريين كانوا يقومون

(١) عبدالعزيز نوار، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٢.

(٢) Afaf Lutfi El Syayd, The Role of The 'Ulama' in Egypt During the Early Nineteenth

Century, in: P. M. Holt, ed., op.cit., p.277 ولمزيد من التفاصيل عن علاقة العلماء بالتجار، انظر: الفصل

الثالث: منظومة العمل التجاري.

(٣) سليمان حساين، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٤) الباب العالي، س ٤٠٩، م ٥٤، ص ٢٣، بتاريخ ٥ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / ١ فبراير ١٨٣٨م.

باقتراض الأموال من اليهود وشراء سلع بعينها من التجار النصارى، والسبب في ذلك إنصهار أهل الذمة داخل المجتمع المصرى خاصة فى الأحياء السكنية، فقد كانت مساكنهم ومحلاتهم متجاورة ويتشاركون فى الأعياد والمناسبات، وإن دل ذلك فإنما يدل على تفاعلهم ومرونة التعامل بينهم، فمن الأمثلة على تعاملات أهل الذمة التجارية مع المصريين: شراء يوسف النصرانى البرتقى من محمد البارودى معمل بارود بمصر القديمة بثمن قدره ١٦٨٠ قرشاً (٣ أكياس و ١٨٠ قرشاً)^(١)، وشراء حنا النصرانى التاجر بوكالة الجوابى من أحمد الحطاب برشيد وكالة برشيد تقدر بـ ١٨٢٧ قرشاً (٣ أكياس و ٣٢٧ قرشاً)^(٢)، وشراء أسعد الزهار اليهودى من محمود محرم الوزان عقار يقدر بـ ١٥٠٠٠ قرش (٣٠ كيساً) وفاءً لدين محمود محرم لأسعد الزهار^(٣).

٢- الزواج:

يعتبر الزواج من أهم عناصر الترابط بين التجار فيما بينهم وبين التجار وفئات المجتمع الأخرى، فكانت أغلب الزيجات من أبناء التجار أو العاملين بالأسواق، مثل: زواج حسن البوشى العطار ببيت القصرين من ابنة محمد ياسين المتسبب فى سوق الغورية^(٤)، وزواج حمودة أبوخرودة التاجر بوكالة الصابون - المتزوج بأربع زوجات - واحدة منهن ابنة عرفة المسيرى التاجر بسوق أمير الجيوش^(٥)، وزواج منصور كساب التاجر بالغورية زوجتين إحداهن ابنة عمر السمسار^(٦)، وزواج أحمد الصفتى التاجر بالغورية من ابنة مصطفى الصفتى التاجر بالغورية^(٧)، وزواج السيد فتوح الخضرى فى الناشف بباب الفتوح بابنة الشافعى الخضرى فى الناشف^(٨).

وقد أثر زواج التجار من غير أبناء التجار فى زيادة الترابط بينهم وبين فئات المجتمع الأخرى، ومن الأمثلة على مصاهرة التجار لغيرهم: زواج التجار بالحرفيين، كزواج أحمد

(١) مصر القديمة، س ١١٤، م ١٢٢١، ص ١٣٢-١٣٣، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٢١هـ / ٢ مارس ١٨٠٧م.

(٢) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٨٣٩، ص ٣٨٠-٣٨١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ / ٩ يوليو ١٨٠٧م.

(٣) الباب العالى، س ٤٢٢، م ٥٠٠، ص ٢٧، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٩هـ / ١٣ نوفمبر ١٨٤٣م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٥١٩، ص ٣٨٦، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٥٤هـ / ٢٤ يونية ١٨٣٨م.

(٥) المصدر السابق، س ٣، م ٤٦٤، ص ٣٢٨-٣٢٩، بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ / ٦ يونية ١٨٤٠م.

(٦) المصدر السابق، س ٤، م ٧٨، ص ٥٣-٥٤، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٦هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤٠م.

(٧) المصدر السابق، س ٥، م ١٧٨، ص ١٠٥-١٠٦، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ / ١٩ يونية ١٨٤٣م.

(٨) المصدر السابق، س ٥، م ٣٣٧، ص ١٩٩-٢٠٠، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٤٣م.

عوض الزيات بمصر القديمة من ابنة حسن الصعيدى المبيض للنحاس^(١)، وزواج التجار من جواربهم* أو معتوقاتهم، كزواج عبدالرحمن الحبايب التاجر بالغورية من معتوقته بنبا الببضا^(٢)، وزواج عبداً لكريم البغل شيخ طائفة الجالية من معتوقته حرة السمر^(٣).

ترددت بعض زوجات التجار على المحاكم الشرعية، إما طلباً للنفقة أو لحضانة أطفال أو لطلب الطلاق، فمن الأمثلة على المطالبة بالنفقة: مطالبة فاطمة خاتون ابنة على الدردلى التاجر المتزوجة من إبراهيم الدردلى التاجر والتي رزقت منه بولد رضيع وسافر زوجها ووكل أخيه لينفق عليهما من مأكّل ومشرب وسائر لوازمها، وترك الوكيل زوجة أخيه تسعة أشهر دون نفقة؛ فطالبته بالنفقة لتضررها من ذلك وتطليقها من أخيه، وبالفعل تم تطليقها وإعطائها مؤخر صداقها ٥٠٠ قرش (كيس واحد) ونفقة ١٠٠ قرش والتزم بدفع ٦٠ بارة (قرش ونصف) يومياً نفقة لابن أخيه الرضيع أو ما يعادل ٤٥ قرشاً شهرياً^(٤)، أما عن حالات الطلاق، فمنها: طلاق زبيدة من زوجها على السمسار وطالبها بحضانة ولده منها، فأقرت المحكمة طلبه ومنحته حضانة ابنه^(٥)، وطلاق على الميهى الجواهرجى لزوجته ثم طلبها فى بيت الطاعة، لكنها أحضرت شهوداً للمحكمة لإثبات تطليقه لها ثلاث مرات، وطالبته بمؤخرها ١٥٠٠ قرش (٣ أكياس) ولكنها سامحته فيه أمام الشهود^(٦).

٣- الوصايا:

أقام بعض التجار - أثناء حياتهم - أقاربهم أو زملاءهم التجار أو معارفهم من غير التجار أوصياء على أولادهم وتركاتهم عند وفاتهم، وعندما يتوفى الرجل دون أن يعين وصياً كان القاضى يقوم بتعيينه، والأمثلة على ذلك كثيرة بسجلات المحاكم الشرعية، منها: تعيين

(١) المصدر السابق، س ٤، م ٧٩، ص ٥٤-٥٥، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٥٧هـ / ٢ مايو ١٨٤١م.
* ارتبط التجار بالرقيق سواء كسلعة تجارية أو كوسيلة من وسائل الترف وورغد العيش، أو الزواج والأمثلة على امتلاك التجار للجوارى على وجه الخصوص كثيرة، فقد امتلك على الهجين شيخ طائفة العطارين جاريّتين حبشيتين (انظر: مصر الشرعية، تركات، س ١، م ١٤٩، ص ١٢٢، بتاريخ غرة شوال ١٢٥٤هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٣٨م) وامتلك ملصور كساب التاجر بسوق الغورية أربع جوارى حبشيات (انظر: مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ٧٨، ص ٥٣-٥٤، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٦هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤٠م). وقد امتلك أمين أغا العلانية لى مملوك واعتقه ابتغاء مرضاة الله. (انظر: الوقائع المصرية، عدد ٨٦، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٦٣هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٤٧م).

(٢) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٦، ص ٦-٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٨هـ / ٩ ديسمبر ١٨٤٢م.

(٣) المصدر السابق، س ٥، م ٣٦١، ص ٢٢٩-٢٣٠، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٩هـ / ١٥ أغسطس ١٨٤٣م.

(٤) الباب العالى، س ٣٨٠، م ٥٦٧، ص ٧١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٢هـ / ٢٩ يونية ١٨٢٧م.

(٥) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٤، م ٢٦، ص ٢، بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٠هـ / ٢٧ فبراير ١٨٤٤م.

(٦) المصدر السابق، س ٢٢، م ١٤، ص ٦، بتاريخ غاية رجب ١٢٦٥هـ / ٢١ يونية ١٨٤٩م.

المحكمة حسين الوسيلى التاجر بسوق الشرب وصياً على مخلفات المرحوم منصور كساب التاجر بالغورية^(١)، أما تعيين التاجر لوصى حال حياته؛ فكان غالباً ما يوصى بثلاث تركته أو مبلغ معلوم ينفق على تكفينه وتجهيزه وأعمال الخير ويلتزم الوصى بتنفيذ الوصية، ومن الأمثلة على ذلك: تعيين سليم أغا لاه التاجر لعثمان أغا جنبلاط من أعيان التجار وصياً مختاراً بثلاث ماله ليصرف فى تجهيزه وتكفينه ويصرف على الفقراء والمساكين، وقد بلغت مخلفاته عند وفاته ٩٦٨٤١ قرشاً (١٩٣ كيساً و ٣٤١ قرشاً) وبلغ الثلث الموصى به ٣٢٢٨٠ قرشاً (٦٤ كيساً و ٢٨٠ قرشاً) وتم إنفاقه فى أوجه الخيرات طبقاً لوصية سليم أغا لاه^(٢)، كذلك أوصى أحمد المغربى المراكشى التاجر بسوق الفحامين بمبلغ ١٠٠٠ قرش (كيسين) يصرف بعد وفاته فى تجهيزه وتكفينه وأعمال الخير، وأقام عبدالرحمن الطوير شاهبندر التجار وصياً مختاراً، وبلغت مخلفاته ١٨٢٦٣ قرشاً (٣٦ كيساً و ٢٦٣ قرشاً)، حجز منها ١٠٠٠ قرش (كيس واحد) وتم صرفها فيما أوصى به المتوفى^(٣)، وأوصى حسين المغربى الزواوى التاجر فى الرقيق بثلاث تركته، وأقام عمر الزواوى التاجر بالفحامين وصياً عليها، وقد بلغت مخلفاته ٢١٨٩١ قرش (٤٣ كيساً و ٣٩١ قرشاً) بلغ الثلث الموصى به ٧٢٩٧ قرشاً (١٤ كيساً و ٢٩٧ قرشاً)^(٤).

لم تقتصر وصايا التجار على الأموال فقط، بل امتدت إلى العقارات، فقد أوصى يوسف القبرصى التاجر بالإسكندرية؛ لتباعه الذمى (باميرمورا) القبرصى نصف منزله بالإسكندرية ولزوجة يوسف النصف الآخر من غير عوض ولا قيمة بشهادة الشهود^(٥)، أما عن أوجه الخير التى كانت تتفق فيها الأموال الموصى بها، فمنها: ما أوصى به السيد إبراهيم الجواهرجى بثلاث ماله بعد تجهيزه منه ودفنه، يعطى منه للشيخ محمد أبو العنين إمام جامع الأستاذ الشعرانى ٢٠٠ قرش، وللشيخ أحمد أبو الذهب الخطيب بالجامع ٥٠ قرشاً، ويعطى لخدام الجامع ٢٠٠ قرش، وأقام رستم أفندى عاكف وصياً على ذلك، وعلى ولده محمد القاصر بشهادة الشهود، وقد وجد متخلفاً عنه ٦١٦٥ قرشاً (١٢ كيساً و ١٦٥ قرشاً) وبلغ الثلث منها ٢٠٥٥ قرشاً (٤ أكياس و ٥٥ قرشاً) وأنفق فيما أوصى به^(٦).

(١) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ٧٨، ٥٣-٥٤، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٤٠م.

(٢) الباب العالى، س ٤٠٢، م ٤٢٢، ص ١١١، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٩ فبراير ١٨٣٥م.

(٣) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ١٨٨، ص ١٢٢-١٢٣، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ/ ٦ يوليو ١٨٤١م.

(٤) المصدر السابق، س ٩، م ٢٢٧، ص ١٧٧-١٧٨، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٦٥هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٥) محكمة الإسكندرية، س ١٣٨، م ١٨٩، ص ٧٣، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٤٩هـ/ ٨ مارس ١٨٣٤م.

(٦) مصر الشرعية، تركات، س ٧، م ٢٩٧، ص ١٨٥، بتاريخ ٦ شوال ١٢٦٢هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٤٦م.

وقد تسابق التجار على الأعمال الخيرية، منها: الأوقاف بنوعها الأهلئ والخيرئ؁ ووصاياهم بمنح بعض الأئمة بالمساجد والعاملين بها جزءاً من تركتهم؁ وشراء العقارات ذات الطابع الخيرئ كالأسبلة والمساجد؁ فقد اشترئ السيد على طبق التاجر برشيد وكالة برشيد ثم ألحقها بالمسجد المجاور لها لتوسيعه؁ وعندما علم محمد على بذلك أمر بدفع مبلغ ٥٠٠٠ قرش (١٠ أكياس) للتاجر لإعانتة على عمل الخير^(١).

ويتضح مما سبق ارتباط التجار بغيرهم من فئات المجتمع المصري؁ وهو ما أملاه عليهم طبيعة نشاطهم التجاري؁ سواء فى ممارستهم اليومية بالأسواق أو فى ترددهم على المحاكم والمساجد؁ فضلاً عن ترابطهم فيما بينهم كأبناء طائفة واحدة - وهو ما سيتم توضيحه فى الفصل الثالث - وسوق واحد؛ وعلى هذا؁ فإن التجارة الداخلية مارسها تجار من جنسيات مختلفة؁ وكان للتجار المصريين النصيب الأكبر منها إذ تقوم التجارة الداخلية على أساس السلع الاستهلاكية؛ ومن بعدهم التجار من رعايا الدولة العثمانية والمغاربة والأجانب؛ وقد بات التجار بجنسياتهم المختلفة العمود الفقرئ للمجتمع المصري بأنشطتهم التجارية واستثماراتهم المختلفة مما جعلهم يتبعون مكانة اجتماعية مرموقة داخل المجتمع المصري.

(١) ديوان التجارة والمبيعات؁ محفظة ١٤؁ م ٥٦؁ ص ٩٠؁ بتاريخ ٢٥ ذئ الحجة ١٢٥٦هـ / ١٩ فبراير ١٨٤١م.

الفصل الثالث

منظومة العمل التجارى

أولاً: التنظيم الطائفى للتجار

ثانياً: التنظيم الإدارى

ثالثاً: التنظيم القضائى

رابعاً: علاقة التجار بالسلطة

عندما تولى محمد على حكم مصر، بدأ يخطط لوضع نظام حديث لحكومته، لم تعرفه مصر من قبل، مع احتفاظه ببعض الأنظمة التي كانت موجودة كطوائف الحرف مع اقتباسه لمعظم إصلاحاته من النظم الغربية، وقد أقام حكومة مركزية وتولى الإشراف على جميع شئون الحكم والإدارة بنفسه، ويعاونه فى ذلك عدد من المديرين والموظفين، وأنشأ العديد من الدواوين لتعيينه على حكم البلاد، بالإضافة إلى إنشاء بعض المجالس والهيئات ذات الطابع القضائى مع استمرارية دور المحاكم الشرعية، وقد وضع محمد على العديد من القوانين واللوائح لتنظيم نواحي الحياة المختلفة.

ويتناول هذا الفصل منظومة العمل التجارى من خلال التعرض للتنظيم الطائفى الداخلى للتجار، ثم التعرض لأهم التنظيمات الإدارية الحكومية المختصة بشئون التجارة، ومدى مشاركة التجار فى الدواوين المختلفة، بالإضافة إلى دور القضاء الشرعى فى الحياة التجارية، وأثر الهيئات والمجالس القضائية التى أنشأها محمد على على التجارة الداخلية، وفى نهاية الفصل يتم التعرض لعلاقة السلطة الحاكمة بالتجار.

أولاً: التنظيم الطائفى للتجار:

اشتملت جماعة التجار على مجموعة متباينة من الناس، اختلفت من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى، من ميسورى الحال إلى واسعى الثراء، فكان من بينهم السماسرة والقبانية - كما كان من بينهم التجار الذين يشتغلون بالتجارة على نطاق واسع، وهم الذين يشار إليهم بالتاجر أو الخواجة، وهما صفتان لم تطلقا على من كان يستثمر أمواله فى التجارة، من: القضاة أو الأمراء... وغيرهم، فالظروف والأحوال التى مارس فى ظلها التجار مهنتهم اختلفت تماماً عن النشاط العشوائى لهؤلاء^(١)...، وقد انتظم هؤلاء التجار داخل تنظيم طائفى يرأسه الشاهبندر ويضم رؤساء الطواف التجارية وكل العاملين بالتجارة، وكان هذا التنظيم متاحاً لجميع المشتغلين بالتجارة.

لم يختلف هذا التنظيم فى عهد محمد على عما كان موجوداً فى العصر العثمانى، ولكنه تأثر بسياسة محمد على الاحتكارية، حيث وضع الباشا معظم السلع التجارية تحت إشرافه، فهو الذى يتولى تحديد الأسعار، وكمية السلع المطروحة بالأسواق، وضبط الموازين

(١) للنسبى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة: رموف عباس، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧،

والمكايل، ففرض بذلك سيطرته على الأسواق، مما أهدم دور الشاهبندر ورؤساء الطوائف داخل الأسواق، وفيما يلي عرض لأعضاء هذا التنظيم التجاري.

١- شاهبندر التجار:

شغل هذا الموقع أكثر التجار ثراءً ونفوذاً وشهرة^(١)، ولم تكن الشاهبندرية* حكرًا لعائلة بعينها، ولم يكن يشترط في الشاهبندر الانتماء إلى أصل معين، فقد يكون مصريًا أو شاميًا أو مغربيًا، كما لم تكن الشاهبندرية مدى الحياة، فكانت متاحة ومتداولة لأكثر التجار نجاحًا واستحقاقًا^(٢)، وكانت الشاهبندرية عملاً فخريًا، بيد أن الإجراءات التي كانت تتبع لشغلها - في العصر العثماني - كانت تتفق مع تلك التي تتبع عند تعيين أو انتخاب شيوخ الطوائف الأخرى، حيث كان الشخص يُختار بإجماع أعضاء الطائفة، وتصدق المحكمة الشرعية على ذلك الاختيار^(٣).

وأهم التجار الذين وصلوا إلى الشاهبندرية في عصر محمد علي السيد أحمد المحروقي الذي تولى الشاهبندرية منذ وفاة والده - الشاهبندر - عام ١٨٠٤م^(٤)، واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٨٢١م حيث نجد محمد علي يأمر بالمناداة به في الأسواق كشاهبندر للتجار وله الحكم والنهي عليهم^(٥)، وعبد الرحمن الطويسر الذي توفي عام ١٨٤٤م وقُدرت

(١) سليمان محمد حسين حسنين، تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، تاريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ١١٣.

* لم يكن منصب الشاهبندر منصبًا إداريًا تابعًا لأجهزة الإدارة، بل كان منصبًا شرفيًا يمكن تشبيهه اليوم برئيس الغرفة التجارية المصرية، فقد كانت أول وأهم الواجبات التي تتطاع به الدفاع عن مصالحهم وتجارتهم. (انظر: حسام عبدالمعطي، البيوت التجارية المغربية في مصر في العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص ١٩٧).

(٢) نللى حنا، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، نشوء الرأسمالية المصرية المحلية خلال العصر العثماني، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد الثالث، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٩٥؛ نللى حنا، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٤) عبدالرحمن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ج ٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٤٥٩.

(٥) معية سنينة، محفظة ٩، دفتر ٨، م ٩٧، ص ٧٩، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٢١م.

تركته بعد وفاته بـ ٩٤٠٠٠٠ قرش (٩٨٠ كيسًا)^(١)، وبكر أغا^(٢)، ومحمد أغا علائية لى المتوفى عام ١٨٤٨م^(٣).

أما عن أهم مهام الشاهبندر، فكان يتولى فض المنازعات بين الحرفيين والباعة، ويعاقب المخطئين^(٤)، كذلك تولى فض المنازعات بين التجار، فقد أمر محمد على المحروقى بفض النزاع القائم بين الخواجه ديمتراكى وقسطندى التاجر^(٥)، وكان يشارك فى تعيين شيوخ الأسواق والطوائف .. وغيرهم، وكان هؤلاء الشيوخ يقرون أمام الشاهبندر بالمحافظة على الأسس والقواعد السائدة فى السوق وعدم الخروج عليها^(٦)، بمعنى أن الشاهبندر كان مسئولاً عن طوائف التجار من حيث فض المنازعات بين التجار والدفاع عنهم أمام مجلس التجار، وتمتع المحروقى بمكانة ممتازة فى عهد محمد على فقد تولى رئاسة الحملة المسافرة إلى الحجاز عام ١٨١١م للقضاء على الحركة الوهابية، وأمر محمد على ابنه طوسون أمير العسكر باستشارة المحروقى وإطلاعه على كل الأمور، وألا يتخذ قراراً دون مراجعته^(٧)، وفى عام ١٨١٧م صاحب الباشا فى سفره إلى ميناء السويس؛ لاستقبال السفن القادمة بالبضائع الهندية^(٨)، كذلك تولى المحروقى الصبغات التجارية الخاصة بمحمد على وشركائه، بل وكلف بنقل المعدات والإمدادات الخاصة بحملة محمد على إلى الحجاز ١٨١٦م^(٩).

٢- رؤساء الطوائف التجارية ومشايخ الأسواق:

كانت الطوائف التجارية عنصراً أساسياً فى الحياة المدنية؛ كانت تمثل للسلطات إطاراً يمكنها من خلاله الإشراف على معظم المجتمع العامل بالمدينة من صناع وتجار، وهذه الحقيقة بالغة الأهمية؛ فعندما يتوسط شيوخ الطوائف فى المشاجرات التى تنشأ بين أبناء

(١) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ١٨٨، ص ١٢٢-١٢٣، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٧هـ / ٩ يوليو ١٨٤١م؛

المصدر السابق، س ٥، م ٧٦، ص ١٥٨-١٦٣، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦٠هـ / ٢٨ يناير ١٨٤٤م.

(٢) ديوان كتخدا، محفظة ٥، م ٢٠، بدون ص، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٦٣هـ / ١٩ فبراير ١٨٤٧م.

(٣) مصر الشرعية، تركات، س ٩، م ١٢٥، ص ٩٢: ٩٩، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٤هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٤٨م؛

انظر ملحق رقم (٩)

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤١٨.

(٥) معية سنية، محفظة ٢، دفتر ٣، م ٢٤٦، مادة بدون ص، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ / ٣ مارس ١٨١٩م.

(٦) حسام عبدالمعطى، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٧) أمين سامى، تقويم النيل، ج ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٢٨، ص ٢٣٣.

(٨) المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٩) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤١٨.

طوائفهم، وعندما ينظمون المناقشة بينهم ويعاقبون المسيئين على ما يرتكبونه من أخطاء، فهم بذلك يسهمون فى إدارة المدينة وحفظ النظام بها^(١)، وكانت هذه الطوائف بصفة عامة تعمل على رعاية شئونها والحفاظ على تقاليدها وحماية أفرادها^(٢).

اقتضت الأوضاع التجارية ضرورة وجود شيوخ للتجار فى الأسواق والوكائل الكبرى، وكانت تنظيماتهم تشبه تنظيمات الطوائف الأخرى، وقد تكون هذه الطوائف مجرد تجمعات إدارية، وكان رئيسهم - وهو عادة أغنى التجار - يعرف فى القاهرة باسم الشاهيندر^(٣)، وفى باقى المدن بشيخ الطائفة، وهو مسئول عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء طائفته من ضرائب كالفردة أو الإتاوات^(٤)، كذلك كان مسئولاً عن أى خلل يحدث داخل الطائفة أمام السلطة، كما كان يُستدعى عند القبض على بعض التجار والمشبوهين للتعرف عليهم وإصدار رأيه فى قضاياهم^(٥).

وكانت الطوائف التجارية تصنف طبقاً للموقع الجغرافى أو نوع التجارة، فمن شيوخ الطوائف التجارية أحمد الجندى شيخ طائفة التجار بأسسوط^(٦)، وتولى من بعده محمد فرغلى الهلالى^(٧)، وحسن عرفة شيخ طائفة الدالين برشيد^(٨)، وعلى الهجين شيخ طائفة العطارين بحى الأزهر^(٩)، وعمر زغلول شيخ طائفة الفكهانية بالجيزة^(١٠).. وغيرهم

وكان لكل سوق شيخ مسئول عن انتظام العمل بداخله وهو ما يعرف بشيخ السوق، وكان لابد أن يكون من تجار السوق، وقد سجلت الوثائق العديد من أسماء شيوخ الأسواق،

(١) صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣، ص ٤٣.

(٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩م، القاهرة، دار الكاتب، د.ت، ص ٢٣.

(٣) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٤) أمين عز الدين، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٥) عماد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ٧٤ - ٧٥.

(٦) محكمة أسسوط، س ١٠، م ٥٨٢، ص ٣١٢، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢١م.

(٧) المصدر السابق، س ١٣، م ٢٢٤، ص ٩٤، بتاريخ غاية ربيع الأول ١٢٤٨هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٣٢م.

(٨) محكمة رشيد، س ٢٢٨، م ١٣٨، ص ١٠٨، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٩) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ١٤٩، ص ١٢٢، بتاريخ غرة شوال ١٢٥٤هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٣٨م.

(١٠) الباب العالى؛ س ٤١٣، م ٢٩١، ص ١٠٦، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ٢٨ يناير ١٨٤٠م.

مثل: تولى كل من محمد مقلب المغربى^(١) (شيخ طائفة التجار المغاربة)^(١)، وعبدالمعطى الدوين^(٢) شياخة سوق الفحامين وكلاهما من التجار المغاربة، أما عن سوق الغورية فقد تولى شياخته عدد من التجار المغاربة - لأن معظم تجاره من المغاربة - منهم عبدالقادر الشاذرنجى^(٣)، وعبدالله التلاوى^(٤)، ومحمد براده^(٥)، وكان عبدالكريم البغل شيخ وكالة - سوق - الجلابية^(٦).

وقد استفاد محمد على من مشايخ الطوائف واستعان بهم لقضاء مصالحه وإدارة جهاز حكومته، مما يبين من جهة أخرى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى، وإن لم يكن بنفس قوته التى كان عليها قبل محمد على^(٧)، ومن الطبيعى أن تتأثر الطوائف بما حدث من تغيرات فى النظام التجارى فى مصر - خاصة بعد معاهدة لندن - فقد تفككت هيئة السوق - طوائف الأسواق - تدريجياً، وانتشرت تجارة التجزئة فى جميع أنحاء المدينة، وتغلغل الأجانب فى فروع للتجارة كانت حكرًا على التجار المصريين^(٨).

٣- المحتسب:

يلقب المحتسب بأمين الحسبة أو الاحتساب، ووظيفته وظيفة قضاء وله التحكيم والعدالة، ولا يتولى هذه الوظيفة إلا الضليع فى القوانين والعدالة^(٩)، ومن مهامه الإشراف على الأسواق ومراقبة الموازين والمكاييل والأسعار، والإشراف على جمع الضرائب من التجار^(١٠)، والمحافظة على الأخلاق العامة فى الشوارع والأسواق^(١١).

(١) مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ٨٣، ص ٢٠٠، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٦هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٤٠م، المصدر السابق، س ٥، م ٥٢، ص ٣٦، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ١٢ إبريل ١٨٤٣م، ملحق رقم (١).
(٢) المصدر السابق، س ٥، م ٥٣، ص ١٤٦ - ١٤٧، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤٣م.
(٣) إسقاطات القرى، س ٣٤، مادة بدون م، ص ١٣، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٢١هـ / ٣١ أكتوبر ١٨٠٦م.
(٤) الباب العالى، س ٣٤٤، م ١٥٣، ص ٣٥، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ / ٢٦ مايو ١٨١١م.
(٥) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٢٧٦ - ٢٧٧، ص ١٥٨ - ١٦٣، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦٠هـ / ٢٨ يناير ١٨٤٤م.
(٦) ديوان خديوى، محفظة ٥٠، دفتر ٧٧٧، م ٥٣، ص ٥٩ - ٦٠، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٣١م.

(٧) عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٥٧.
(٨) ج. بير، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبدالخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٧٦، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.
(٩) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٣٤، ولمزيد من التفاصيل عن وظيفة المحتسب ودوره بالأسواق انظر الفصل السادس: الأسواق.

(١٠) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، هامش رقم ٣٥، ص ٨٢ - ٨٣.

وقد كان للمحتسب مهام شرفية، منها: مصاحبة المواكب الخاصة بالترحيب برسل السلطان العثماني كما يحدث عند وصول القابجي المرسل من قبل السلطان في مهمات رسمية إلى الولايات العثمانية^(٢)، ومصاحبة موكب كسوة الكعبة والمحمل حتى السويس^(٣)، وموكب رؤية هلال شهر رمضان؛ فكان المحتسب يركب مع مشايخ الحرف لإثبات رؤية الهلال وسط جموع الناس بالأسواق والشوارع للفرح برويته بالطبول والمزامير^(٤)، وكذلك مصاحبة المواكب الخاصة بقيادة الجيش كموكب تقليد طوسون باشا ابن محمد على صارى عسكر المتجهة إلى الحجاز^(٥)، وربما كانت مشاركته ومصاحبته لهذه المواكب؛ لاحترام الناس وتقديرهم له على اعتبار أن وظيفته في الأصل تتمثل في التصدي للخارجين عن الآداب العامة في الأسواق والشوارع، فقد كانت له صلاحيات عدة تمكنه من تأديب الخارجين عن قوانين البيع والشراء والأخلاق العامة^(٦).

أما عن أهم من تولى الحسبة في عهد محمد على - كما أشارت بعض الوثائق والجبرتي - فمنهم حسن أغا نجاتي منذ ١٢١٩هـ - ١٢٢٠هـ / ١٨٠٤م - ١٨٠٥م، وعبدالله قاضي أوغلي عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م^(٧)، ثم محمود حسن الذي تقلد الحسبة في ربيع الآخر ١٢٢٨هـ / إبريل ١٨١٣م^(٨)، كما تقلدها عثمان أغا الورداني في ذي القعدة ١٢٢٨هـ / أكتوبر ١٨١٣م^(٩)، وتم عزله لما عرف عنه من عدم طاعة الناس له وعدم مبالاتهم بالضرب فضلاً عما كان يحصله من إتاوات من الناس والتجار^(١٠)، ثم تلاها مصطفى كاشف كرد عام ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م^(١١)، وتم عزله من الحسبة عندما تولى أغاوية مستحفظان*، وخلفه حسين

(١) سقاو دردير عبدالجواد، منطقة بولاق في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٨، ص ٢٣.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٧، ص ٢، ١٤٠.

(٣) المرجع السابق، جـ ٧، ص ٣٧.

(٤) المرجع السابق، جـ ٧، ص ١١٦ - ١١٧ جـ ٨، ص ٤٣١، ٤٩٤.

(٥) المرجع السابق، جـ ٧، ص ٢٠٦، ٢١٥.

(٦) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٧) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٦، ص ٤٨١، ٥٤٧.

(٨) المرجع السابق، جـ ٧، ص ٢٨١.

(٩) المرجع السابق، جـ ٨، ص ٢٨٦.

(١٠) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٤٣٧، ص ٢٠٨، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٣٢هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨١٦م.

(١١) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٤٣٢.

* أغاوية مستحفظان: هو رئيس فرقة الإنكشارية في الجيش ويشغل منصب محافظ القاهرة (انظر: عبدالسميع الهرأوى، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢، ص ١٨٧).

عن أداء واجبه عام ١٨٣٠م^(١)، وتم تعيين إبراهيم الفريجي بدلاً منه عام ١٨٣٠م^(٢)، كما عين أحمد شكرى أفندى محتسباً على مصر عام ١٨٣٥م^(٣).

٤- الصرافون:

حوت المناطق التجارية بالقاهرة - وغيرها - عددًا كبيرًا من الصيارفة الذين تخصصوا فى صرف واستبدال النقود للراغبين، وقد ارتبطت حرفة الصيرفة ارتباطاً وثيقاً باليهود الذين شكلوا أغلبية بين الصيارفة من المسلمين والنصارى، وقد جرت العادة أن يتخذ الصيرفى لنفسه مقعداً بسيطاً يجلس عليه أو حانوتاً بالسوق أو حاصلاً بإحدى الوكالات الكبرى واضعاً صندوقاً يحتوى على النقود من مختلف العملات؛ ليصرف للناس ما يحتاجونه إليه^(٤)، وقد استمرت سيطرة الصيارفة المسلمين والأقباط واليهود على السوق المصرى حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، ولكن مع بداية حكم محمد على أخذ الصيارفة الأرمن واليونانيون وغيرهم يبرزون فى السوق المصرى^(٥)، وقد تنافس الصيارفة اليهود مع الصيارفة الأرمن فى مصر، إذ كانت صرافة الأموال والقروض المالية من أهم السمات التجارية لليهود فى مصر فى أغلب القرن التاسع عشر^(٦)، وقد تركز أغلب الصيارفة اليهود بسوق الصاغة وبولاق، وانتشروا فى الثغور قرب الموانئ والأسواق الداخلية، مثل: سوق باب البحر بالإسكندرية، وسوق الأرز بدمياط^(٧).

بيد أن كثيرًا من صيارفة الحكومة قد أساءوا استغلال وظائفهم واختلسوا ما بعهدتهم مثلما حدث مع صراف ديوان الغلال والأرز؛ فأمر محمد على بعزله وتعيين آخر بدلاً منه^(٨)، ولكن هذه الواقعة قد أثارت رغبة محمد على تجاه كل صيارفة الحكومة، حتى أنه أمر بالنظر فى حسابات جميع الصرافين المستخدمين فى الدواوين والجمارك، وجرّد عهدتهم، وتحصيل ما

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م ٤٨، ص ٥٣، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٥هـ / ١٢ يناير ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٧٧، م ٤٩، ص ٥٣ - ٥٤، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ / ٢٠ يناير ١٨٣٠م.

(٣) معية سنّية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ١١٧، ص ٢٩، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٤) سليمان حسنين، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٥) محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٠٧.

(٦) Jacob Landau, Jews in The Nineteenth Century, in: P. M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968, p.201.

(٧) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٨) محافظ الذوات، محفظة ٩، م ١٠، بدون ص، بتاريخ ٢٦ المحرم ١٢٤٣هـ / ٢١ أغسطس ١٨٢٧م.

يظهر عليهم من عجز سواء منهم أم من ضامنيهم، ونقلهم من مكان لآخر، وتغيير نشاطهم^(١)، وكذلك أمر بأن الصيارفة الذين تثبت عليهم سرقة - سواء بالنسبة للحكومة أم الأهالي - يحصل منهم ما اختلسوه إذا كانوا قادرين على سداذه، أما إذا لم يقدر الصراف على تسديد ما اختلسه يرسل إلى السجن لمدة أدناها خمس سنوات وأقصاها مدى الحياة^(٢).

ولم يقتصر العمل بالصرافة على اليهود والأرمن فقط، بل كان هناك صيارفة مصريون - اقتصر عملهم على الصيرفة بالأسواق - وخضعوا كغيرهم للتنظيم الطائفي الذي يرأسه شيخ الطائفة، ومن الأمثلة على شيوخ طوائف الصيارفة المصريين: السيد سعد الطولوني شيخ طائفة الصيارفة ببولاق^(٣)، والحاج حسن سمس شيخ طائفة الصيارفة بمصر، وابنه حسن سمس الصراف كوالده^(٤)، والحاج مصطفى جزرة شيخ طائفة الصيارفة بمصر^(٥).

وقد تدخلت الحكومة في شئون طوائف الصيارفة، فعلى سبيل المثال: تقدم أحمد أبو العلا حمودة شيخ الصيارفة السابق بعريضة للمجلس العالى فى عام ١٨٣٢م، التمس فيها إعادته للشياخة؛ فطلب المجلس من الديوان الخديوى أن يوضح الأسباب التى عزل من أجلها، والتأكد مما إذا كان فى استطاعته القيام بأعباء هذا العمل، مما يوضح أن عملية عزل المشايخ - ومنهم الصيارفة - وتعيينهم فى تلك الفترة كانت تتم بواسطة الإدارة، واستكمالاً لهذا التدخل الحكومى، أصدر محمد على أوامره عام ١٨٣٥م باعتماد لائحة الصيارفة التى سنت بمعرفة ديوان شورى المعاونة، وبذلك دخلت تلك الطائفة تحت الإشراف الحكومى الرسمى^(٦).

وقد تلاعب الصيارفة - وعلى رأسهم اليهود - بأسعار العملة ومارسوا غش وتزوير العملة، مما كان له أثر سيئ على التجارة نتيجة لكثرة تداول هذه العملات المزورة؛ مما دفع محمد على للتشدد مع الصيارفة اليهود وتهديدهم بالطرد من البلاد*.

٥- السماسرة :

(١) المصدر السابق، محفظة ٢، م ٢٤٨، بدون ص، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤٣هـ / ١ إبريل ١٨٢٨م.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٣) الباب العالى، س ٣٨٢، م ١٢٤، ص ٣٠، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٣هـ / ٤ مارس ١٨٢٨م.

(٤) مصر الشرعية، تركات، س ٤، م ٢٧، ص ١٦٨، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ / ١٠ يونية ١٨٤١م.

(٥) المصدر السابق، س ٥، م ٣٤٩، ص ٢١٧، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥٩هـ / ١٣ أغسطس ١٨٤٣م.

(٦) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص ١٦٥ - ١٦٦.

* لمزيد من التفصيل عن دور الصيارفة اليهود فى غش العملة. انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب.

لعب السماسرة دور الوسيط التجارى بين الباعة والمشتريين سواء أكانوا تجاراً أم غير تجار؛ نظير أجر معلوم يتقاضونه من الطرفين تحت مسمى سمسرة، وتظل السلعة ملكاً فى حيازة البائع إلى أن يتم الاتفاق على سعر السلعة وتسليمها للمشتري، وتختلف قيمة السمسرة وفقاً لنوع السلعة وحجم الوحدة المباعة، وهناك شروط لابد من توافرها فيمن يعمل بالسمسرة يتم التأكد منها قبل قبوله فى هذه المهنة، منها: أن يكون مستقيماً، ويكون من نوى الأملاك، وألا تكون قد ثبتت ضده جرائم، وأن يكون له ضامن يتولى تجديد الضمانة له سنوياً حيث يُعد الضامن مسئولاً عن كل ما يؤديه السمسار من أعمال فى حالة هروبه أو مرضه أو وفاته^(١)، ورغم ذلك لم تكرر هذه المهنة متاحة لكل من يرغب العمل فيها، حيث كان لابد من التقدم بطلب إلى مجلس التجار يبدى فيه رغبته بالعمل فى هذه الطائفة، فإذا وافق المجلس يتم وضعه تحت الاختبار لمدة ستة أشهر؛ للتأكد من صلاحيته للمهنة^(٢).

وقد خضع السماسرة كغيرهم للقواعد المعمول بها من حيث انتظام أهل الحرفة الواحدة فى طائفة يرأسها شيخ يسمى شيخ السماسرة، ويكون لدى شيخ السماسرة - كغيره من شيوخ الطوائف الأخرى - دفتر يقيد به أسماء السماسرة، وأسماء ضامنيهم، ولا يجوز لأى سمسار أن يذهب إلى أى تاجر ليبيع بضاعة له إلا بمعرفة شيخ السماسرة^(٣)، وانقسم السماسرة إلى نوعين: الأول سماسرة الشئون الحكومية، والثانى سماسرة الأسواق.

يقوم سماسرة الشئون بفرز ما يورد للشئون من بضائع، وبعد الفرز يقومون بوضع أختامهم عليها، ويعدون مسئولين عن كل ما يقومون به من أعمال أمام شيخ السماسرة وأهل الخبرة بالشئون، كذلك عند اختلاف السماسرة يتم اللجوء إلى شيخ السماسرة للفصل فيها^(٤). وكان يتم طرد السماسرة الذين يسيئون استعمال وظيفتهم، ولا يسمح لهم بالعمل فى الحكومة بعد ذلك^(٥)، ومن الأمثلة على سماسرة الشئون: أحمد الأشقر سمسار بشئون الغربية، وحسين فودة سمسار شئون شبين الكوم، وأحمد جاد الله سمسار شئون كفر الزيات، ومحمد عز سمسار

(١) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية، تاريخ المصريين رقم ٦٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ١٣٥.

(٢) عبدالمنعم الجميلى، عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٦٨.

(٣) دفتر ترتيبات الوظائف من عهد محمد على، مادة بدون رقم، ص ٥٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٦٢هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٤٦م

(٤) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٥) الجمعية الحقانية، أوامر، محفظة ١، ١٢٢م، ص ٢٥٠، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٦١هـ / ١٦ مارس ١٨٤٥م.

شون السنبلوين، وسليمان الجمال سمسار شون الزقازيق، ومحمد البوهى سمسار شون البحيرة^(١).

أما عن سمسرة الأسواق، فيبدو أنهم كانوا يعملون لحسابهم الشخصي؛ فأساس عملهم هو الوساطة في البيع والشراء^(٢)، لذا تتبعا حركة التجارة، فأينما وجدت تجارة وجد سمسرة، وكان طبيعياً أن يقبل التجار بوجودهم، وأن ينشأ بينهم علاقة تنهض على أساس المصلحة المتبادلة، فالتجار يرغبون في سرعة تصريف سلعهم وبضاعتهم، والسمسرة يرتزقون من عمليات البيع والشراء، وقد تم مراعاة هذه العلاقة عند ترتيب لائحة مجلس التجار عام ١٨٤٥ م، فالبنسب الثامن عشر من لائحة المجلس ينص على "من حيث إن السمسرة هم عهدة البيع والشراء والأخذ والعطاء بين التجار والمتسببين بالبلدة فيلزم فحصهم بمعرفة المجلس والذي يظهر حسن سلوكه يعطى له ورقة بيده بختم المجلس لأجل يعتمد بموجبها في الأشغال الذين يعاينها بين المذكورين.." ^(٣)، ومن السمسرة بالأسواق شمس الدين محمد صقر السمسار في الكتان ببولاق - وهو متخصص في سمسرة الكتان فقط^(٤)، وحجازى أبوأقمر النبراوى^(٥)، وعلى عيد^(٦)، وفي بعض الأحوال عمل بعض السمسرة بالتجارة، مثل: عبدرب النبى السمسار التاجر بسوق الغورية^(٧)، وإبراهيم لقونه المحلاوى شيخ طائفة السمسرة^(٨).

وقد أضر السمسرة الذين يتعاملون مع الحكومة بمصالحها، مما دفع محمد على لإصدار أوامره إلى مأمورى المصالح بشراء البضائع اللازمة لمصالحهم من التجار مباشرة دون اللجوء إلى السمسرة؛ لأن ذلك سيكون أربح للحكومة من ناحية، والتخلص من مكر واحتيال السمسرة من ناحية أخرى^(٩)، وأرسل هذا الأمر لجميع النظار لاتخاذ خطوات حازمة لإلغاء مداخل السمسرة^(١٠)، ولكن سرعان ما أصبحت هذه الأوامر بدون جدوى؛ لأن

(١) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٠ ج ٢، وارد، م ٥٧٧، ص ٣٧٢، تاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٦١هـ / ٢٣ مايو ١٨٤٥ م.

(٢) عبدالله محمد عزباوى، الشوام في مصر في القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية، مجلدان ٢٨ - ٢٩، القاهرة، ١٩٨١ - ١٩٨٢، ص ٢٨٩.

(٣) أحمد فتحى زغلول، المحاماة، القاهرة، د.ن، ١٩٠٠، ص ٤٢؛ انظر ملحق رقم (١٠).

(٤) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٥٠، ص ٢٢، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٢٤هـ / ٤ مايو ١٨٠٩ م.

(٥) الباب العالى، س ٤١٣، م ١٦٦، ص ٦١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ٢٠ يناير ١٨٤٠ م.

(٦) مصر الشرعية، إعلانات، س ٢٢، م ١٤، ص ٦، بتاريخ غاية رجب ١٢٦٥هـ / ٢١ يونية ١٨٤٩ م.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س ٥، م ٢٥٣، ص ١٤٦ - ١٤٧، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤٣ م.

(٨) الباب العالى، س ٤١٣، م ١٦٧، ص ٦١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ٢٠ يناير ١٨٤٠ م.

(٩) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٣٩٠، ص ١١٠، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٠هـ / ١٣ مارس ١٨٣٥ م.

(١٠) مجلس ملكية، محفظة ١، م ١٢١، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٤ مارس ١٨٣٥ م.

السماسرة تهربوا من هذه الأوامر باتفاقهم مع التجار في الخفاء لشراء هذه البضائع وتوريدها للمصالح الحكومية^(١)، فنشاور محمد علي مع وكيل شورى المعاونة بشأن هذا الموضوع، وطلب منه العمل على تعليق إعلانات البضائع اللازمة للحكومة أسوة بأوروبا، والالتزام بقرار مجلس التجار بالتعامل مع السماسرة الذين يحملون تصاريح لمزاولة مهنتهم فقط^(٢).

٦ - الدلالون:

قام الدلال بأداء دور الوسيط التجاري مثل السمسار مع فارق بسيط، هو أن الدلال يشتري البضائع في الغالب ويضعها تحت تصرفه، ثم يعيد تسويقها وبيعها نظير أجره معلومة يتقاضاها من البائع، ومبلغ معتاد يتسلمه من المشتري، تتحدد قيمته سلفاً، حسب نوع وسعر السلعة، وكل ذلك تحت إشراف شيخ السوق، وإلا اعتبر تصرفه مخالفاً للعرف ويستحق الطرد من السوق^(٣).

وقد خصصت رسوم الدلالة لنظام الالتزام في عهد محمد علي، فعلى سبيل المثال: كان عبدالحميد أفندي ملتزماً بالدلالة بسوق السلاح بالقاهرة^(٤)، وكان قعود الحبال ومحمد الصعيدى ملتزمين بمدينة الإسكندرية^(٥).

وقد انتشر الدلالون في جميع الأسواق، منهم: محمد بكرى الدلال بسوق خان الخليلى^(٦)، وأحمد العابدين بسوق المؤيد^(٧)، وعفيفى عبدالمعطى بسوق السلاح^(٨) .. وغيرهم، وإلى جانب دلالى الأسواق، وجد نوع من التخصص الدقيق في الدلالة، حيث احترف بعضهم العمل في دلالة سلع بعينها، مثل: دلالة الرقيق كانوا يعملون فيها على تسهيل عملية البيع^(٩)،

(١) شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، م ٣٩٩، ص ١٩٧، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٦هـ / ١٧ يناير ١٨٤١م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ١، م ٥٨، مادة بدون ص، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٧هـ / ٩ مارس ١٨٤١م.

(٣) سليمان حسنين، مرجع سابق، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٤) الخزينة الخديوية، صادر، مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية والمصالح التجارية، س ٥١١١، بدون م، ص ١١٨، لسنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م، المصدر السابق، س ٥١١٣، مادة بدون م، ص ٤٦، لسنة ١٢٤٨ - ١٢٤٩هـ / ١٨٣٢ - ١٨٣٣م.

(٥) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة، س ١٦٣٧، مادة بدون م، ص ٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م؛ لمزيد من التفاصيل عن رسوم الدلالة وإيراداتها، انظر: الفصل الرابع: النقود المتداولة والضرائب

(٦) الباب العالى، س ٣٥٨، م ٥٠، ص ٢٧ - ٢٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٣٢هـ / ٢٦ أغسطس ١٨١٧م.

(٧) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٣٤٤، ص ٢٦٥، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٨م.

(٨) الباب العالى، س ٤١٨، م ٨٨، ص ٤٧ - ٤٨، بتاريخ ٢٤ المحرم ١٢٥٨هـ / ٨ مارس ١٨٤٢م.

(٩) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٨٣.

ويتقاضون ٣ قروش كرسوم دلالة عن كل رأس من الرقيق يبيعها في وكالة الجلابة^(١)، وكان منهم مصطفى أغا دلال الرقيق بخان جعفر^(٢)، وكامى أغا ديار باكرلى بوكالة الجلابة^(٣)، ودلالة العقارات التى عمل فيها، محمد المحلاوى^(٤)، وبزانى النصرانى^(٥)، ومحمد الجندى^(٦)، ومن دلالة الصاغة التى احترفها مصطفى نصار بسوق الصاغة^(٧).

وقد مارست النساء مهنة الدلالة - فهن اللاتى كن يمررن على النساء بالمنازل؛ ليعن لهن الأقمشة والخردوات فى منازلهن دون أن يخرجن إلى الأسواق - منهن زبيدة الدلالة^(٨)، وزليخة الدلالة^(٩)، وقد خضع الدلالون - كغيرهم من الطوائف - لشيخ الطائفة، والذى لا تختلف الشروط التى يجب توافرها فيه عن باقى شيوخ الطوائف، من الأمانة والمعرفة بأسرار المهنة، وحفظ شئون الطائفة^(١٠).. إلخ.

٧- القبانىون:

تواجد عدد من القبانية بالأسواق والوكائل والشون الذين تخصصوا فى وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على أوزانها وأسعارها وتسجيل ذلك فى دفاتر خاصة بهم تكون مستنداً فى حالة حدوث أى خلاف بين البائع والمشتري^(١١)، وقد انقسم القبانية إلى نوعين: النوع الأول: قبانى الحكومة، وهم الذين يعملون فى شون الباشا ويتقاضون راتباً من خزانة الدولة، والنوع الثانى: قبانى البرانى (غير الموظفين)، الذين يعملون فى الأسواق والوكالات المختلفة ويتقاضون أجرتهم من أصحاب السلع التى يقومون بوزنها.

وكان بكل شونة قبانى يقوم بوزن المحاصيل، ولا يتم قبول أى محصول إلا بوجوده بالشون، ويجب أن تتوافر فيه الاستقامة ويكون لديه ضامن يجدد له الضمانة له سنوياً، ويعتبر

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) مصر الشرعية، تركات، س ٣، م ١٧٠، ص ١٢٤ - ١٢٥، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ / ٩ مارس ١٨٤٠م.

(٣) مصر الشرعية، إعلانات، س ٩، م ٦١٦، ص ٢٠٧، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٨هـ / ١٧ فبراير ١٨٤٢م.

(٤) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٤٨٦، ص ٢٢٦ - ٢٢٧، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٢٠هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٥) الباب العالى، س ٤٠٩، م ٨٩، ص ٤٠، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ١٦ فبراير ١٨٣٨م.

(٦) المصدر السابق، س ٤١٣، م ٥٥٠، ص ٢٠٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٦هـ / ٢٧ مارس ١٨٤٠م.

(٧) المصدر السابق، س ٤١٨، م ١٣، ص ٦ - ٧، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٥٨هـ / ٢٢ فبراير ١٨٤٢م.

(٨) مصر الشرعية، تركات، س ١، م ٣٥٥، ص ١٦٩ - ١٧٠، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٩) محكمة الإسكندرية، س ١٥٢، م ٧١٤، ص ٤٠٨، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ١٨ مارس ١٨٤٨م.

(١٠) محكمة رشيد، س ٢٢٨، م ١٣٨، ص ١٠٨، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦م.

(١١) سليمان حسنين، مرجع سابق، ص ١٣٣.

القبانى مسئولاً عما يقيد بهدفاتره التى يرسلها أولاً بأول إلى ناظر الشونة، ثم تراجع الدفاتر مرة ثانية على يد قبانى آخر^(١)، ومن الأمثلة على قبانى الحكومة: الشيخ خليل إبراهيم البلاقى القبانى بشونة النخيلة بأسيوط^(٢)، والشيخ مصطفى أحمد المصرى بشونة الحمرة بأسيوط^(٣).

وقد تضمن قانون السياسة - الذى تناول تنظيم السلطة التنفيذية - الصادر عام ١٨٣٧م، فى البند الثالث والعشرين تنظيم القبانية الحكوميين "يلزم أن يكونوا جميعاً مدركين فى كار (مهنة) القبانة، وكافة عددهم تكون مرقومة بالعدد الهندى المعروف عند العامة، ولا تكون بالأعداد القبطية، وأن يعاينوا هذه الأعداد من حين لآخر، وأن يلاحظ شيخ القبانية أشغال القباينة، وفى أوقات بغتة (مفاجئة) يمسك أى صنف يوزن ويعيد ميزانه، وكلما يظهر عجز يخبر عنه المدير أو الناظر بالشونة"^(٤). أى أن كافة القبانية ينتمون لطائفة القبانية وعليهم تدوين بياناتهم فى الدفاتر الخاصة بهم بالأعداد الهندية لا بالأعداد القبطية التى كانت مستعملة قبل عهد محمد على فى أعمال القبانة، وكانوا يخضعون فى أعمالهم للتفتيش المفاجئ من قبل شيخ القبانية^(٥).

وقد قام بعض القبانية بالشون باختلاس ما بعهدتهم، مثل: على إمام قبانى شونة شربين، وقد بلغت قيمة ما اختلسه ٨٤٨٦ قرشاً (١٦ كيساً و ٤٨٦ قرشاً)، تم تقسيط المبلغ بضمانة الشيخ أحمد القبانى^(٦)، وأحمد عبده قبانى شونة بالدقهلية، وتم الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين^(٧).

ضمت الأسواق والوكائل العديد من القبانية البرانى الذين تخصصوا فى وزن البضائع، وكان يتم اختيار القبانى وإحاقه بالمهنة بمعرفة شيخ القبانية، وقد تراوحت أجرة

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٣٦ سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) محكمة أسيوط، س ١٤، م ٢١٤، ص ١٠١، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٤هـ / ٢٥ سبتمبر ١٨٣٨م.

(٣) المصدر السابق، س ١٤، م ٣٤٤، ص ٧٦، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٥هـ / ٢١ فبراير ١٨٤٠م.

(٤) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧ / ٣٣ / ١، م ٢٣، ص ٧١، بتاريخ سلخ ربيع الآخر ١٢٥٣ هـ / ٢ أغسطس ١٨٣٧م.

(٥) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ملحق ١، ص ١١٨ محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج ٥، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٩، ص ٦٣ - ٦٤ عبد السمیع الهراوى، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٨١٣، م ١٤٤، ص ٨٠، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ١٢ إبريل ١٨٣٦م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٠ ج ٢، وارد، م ٤٥، ص ٤٢٩، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٦١هـ / ٢٠ يوليو ١٨٤٥م.

القبانى عن وزن كل قنطار من البضائع بين باراة وباريتن^(١)، ومن الأمثلة على القبانى بالأسواق: الشيخ بدر الدين حسن الأشمونى القبانى بسوق الحطب^(٢)، وعبدالله القبانى بمصر القديمة^(٣)، والسيد الشريف عبدالرحمن عثمان القبانى بوكالة الأبرار، والسيد سعودى القبانى بوكالة الخرنوب^(٤)، وأحمد القمراوى^(٥)، وعبدالله القبانى ببولاق^(٦).

٩- الكيالون:

تركز نشاط الكيالين فى الأماكن التى اشتهرت بتجارة الغلال وفى مقدمتها ساحل الغلال ببولاق ومصر القديمة، وقد انقسم الكيالون أيضا إلى نوعين: النوع الأول: كىالى الشئون الحكومية، والنوع الثانى: كىالى البرانى، وقد تركز كىالو الشئون بشئون بولاق والإسكندرية وفى مواسم الغلال يتم استدعاؤهم للشئون، وإذا كان عددهم لا يكفى لكيل الغلال بالشئون، يتم الاستعانة بكىالى البرانى وإعطائهم نفس مرتبات كىالى الحكومة^(٧). وكان كىالو الشئون يحضرون بياناً بمقدار الغلال التى يتم كيلها بالشئون، ويتسلمه صاحب الغلال فىقوم بتسليمه إلى كاتب الشونة حتى يستطيع صاحب الغلال أن يحصل على حقه، وينبغى على الكيال أن يذهب كل ليلة إلى الشونة؛ ليطلع على الدفاتر اليومية، وكان الكيال يحصل على بارتين عن كل إردب يكيله^(٨).

أما عن كىالى البرانى، فقد تشابهوا إلى حد كبير مع القبانى البرانى من حيث اختصاصهم بالأسواق، وقد انضم كىالو البرانى كغيرهم فى طوائف حرفية، ويرأسها شيخ الكيالين، فمن الأمثلة على هؤلاء الكيالين: قاسم اللبoudى^(٩)، وإسماعيل عتابى^(١٠)، وكلاهما بساحل الغلال ببولاق، وحسن الطنطاوى بساحل مصر القديمة^(١١).

(١) المصدر السابق، محفظة ٤، م ٢٨، مادة بدون ص، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ / ٥ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٢) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٤٨٦، ص ٢٢٦ - ٢٢٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٢٠هـ / ٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٣) محكمة مصر القديمة، س ١١٤، م ١٧٤، ص ٩٢، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٢٠هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٤) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٣٣١، ص ١٤٣ - ١٤٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٤هـ / ١٦ مايو ١٨٠٩م.

(٥) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٤، م ٥٣٨، ص ١٤٠، بتاريخ غرة جمادى الآخر ١٢٦٠هـ / ١٨ يونيو ١٨٤٤م.

(٦) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٧) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٨) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٩) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٤٧٣، ص ٢٢٠، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٢٠هـ / ٢٣ سبتمبر ١٨٠٥م.

(١٠) مصر الشرعية، إعلانات، س ٢٢، م ٧٤، ص ٢٩، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٦٥هـ / ١ يوليو ١٨٤٩م.

(١١) مصر القديمة، س ١١٤، م ٢١٥، ص ١٢٨ - ١٢٩، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٢١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٠٦م.

١٠- حرف مساعدة أخرى:

المقصود بالحرف المساعدة هي التي لا يمكن للتجار الاستغناء عنها داخل منظومة العمل التجاري، مثل: التراسين (الحمارة) والعتالين (الشياطين).

فبالنسبة للحمارين، كان منهم من يختص بنقل الأشخاص، وآخرون يختصون بنقل البضائع والأشياء، علماً بأن الجمال هي التي كانت مختصة بذلك^(١)، وقام محمد على برفع أجور التراسين الذين ينقلون الفول من ترسانة بولاق إلى مرسى المراكب، وجعلها أربع بارات على الإردب، وذلك لسرعة النقل، وجعل أجرة التراسين الذين يؤجرون حميرهم للنقل خمس بارات وذلك لمنع هروبهم بسبب قلة الأجور^(٢)، وكانت أجرة الحمير التي تقف بالمحطات (المواقف) التي تقع بالقرب من مداخل المدينة والشوارع الرئيسية والأسواق تتفاوت وفقاً لطول المسافة^(٣).

أما العتالون فكانت الحاجة إلى شحن وتفريغ السفن والمراكب بالموانئ، ببولاق ومصر القديمة والإسكندرية والعطف*.. وغيرها، هي التي أوجدت عدداً كبيراً منهم؛ لحمل بضائع التجار إلى القبانى لوزنها وتقدير سعرها نظير أجرة محددة يتقاضاها هؤلاء العتالون من التجار، وقد انتمى هؤلاء العتالون كغيرهم لتنظيم طائفي يرأسه شيخ الطائفة، فمنهم شيخ طائفة العتالين ببولاق الحاج حمودة الشافعي^(٤)، وكان يتم نقل هؤلاء العتالين من مكان لآخر حسب حاجة العمل؛ فكان يتم نقل العتالين من بولاق للإسكندرية عند عجز عتالي الإسكندرية عن تفريغ البضائع^(٥).

وعلى هذا فقد مارس التجار أنشطتهم الاقتصادية في إطار تنظيم طائفي على رأسه شاهبندر التجار ومن بعده شيوخ الطوائف التجارية وشيوخ الأسواق، ويضم هذا التنظيم المحتسب والسماصرة والصيارفة.. وغيرهم، وقد عملت هذه الطوائف على تنظيم العلاقة بين

(١) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١١١-١١٢.

(٣) صلاح هريدي، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص ١٤٤.

* العطف: هي قرية قرب مدينة رشيد، وقد وجد محمد على أنه من الضروري لمصلحة الري غام ١٨٣٤م. نقل ديوان القسم والمصالح المختلفة من بلدة إدفينا إلى بلدة العطف، وتسميته بقسم العطف، ولما أنشئ مركز المحمودية عام ١٩٢٨م، ألحقت به قريتها منه، (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، ق ٢، ج ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٢٦٨).

(٤) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٥٦٨، ص ٢٢٦، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٢١هـ / ١١ مايو ١٨٠٦م.

(٥) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١٠٩.

أفراد الطائفة الواحدة وبينهم وبين السلطة الحاكمة، وقد حافظ محمد على على هذا النظام القديم في بداية حكمه، ولكنه بمرور الوقت قد عمل على سلب حقوق هذه الطوائف والتدخل في شئونها وانتخاب شيوخها وإصدار اللوائح المنظمة لهذه الطوائف^(١)، أو إحالة هذه التنظيمات إلى الدواوين الحكومية للإشراف عليها، فعلى سبيل المثال: قد أحال محمد على الإشراف على مادة الاحتساب عام ١٨٣٧م إلى ديوان الخديوى*، والإشراف على السماسرة إلى ديوان التجارة والمبيعات، والصيارفة إلى ديوان شورى المعاونة .. وغيرها، وأصبح مأمور أشغال المحروسة حلقة الوصل بين الطوائف الحرفية والحكومية^(٢).

ومهما كان الأمر فإن هذه المنظومة قد سهلت عملية التسوق بالأسواق، فهناك هيئة تشرف على هذه الأسواق وعلى التجارة بها، من شاهيندر ورؤساء الطوائف التجارية شيوخ الأسواق والمحتسب .. وغيرهم، ومن ناحية أخرى أوجد هذا التنظيم عناصر لعبت دوراً مهماً في تسهيل العملية التجارية، مثل: السماسرة والكيالين والقبانين والدلالين حتى العتالين والتراسين .. وغيرهم، وتضافرت هذه المنظومة بعضها مع بعض؛ لتسهيل العملية التجارية داخل البلاد، وقد خضعت هذه المنظومة بأكملها لتنظيم إدارى أشمل وهو ما سيتم توضيحه في العنصر التالي.

ثانيًا: التنظيم الإدارى:

كانت الحكومة المصرية إبان عهد محمد على حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد، فهو وإن كان يعد من دعاة الحكم المطلق إلا أن ميزته أنه كان لديه فكرة النظام والإصلاح، كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه في الأمور قبل إبرامها، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس بعض المجالس أو الدواوين التي كان يرجع إليها في مختلف الشئون^(٣)، فقد قام محمد على بتكوين بعض الدواوين والمجالس كان مقرها القلعة، وكان أول هذه الدواوين "ديوان الوالى" عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، وفي عام ١٨٣٤م ألف مجلساً يسمى "المجلس العالى أو الديوان العالى"^(٤) ويرأس هذا الديوان الكتخدا باشا* وهو بمثابة وكيل الباشا أو نائبه، وصار

(١) عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص ١٦٦.

* وهو ما سيتم توضيحه في الفصل السادس:

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٣) عبد الرحمن الرحيم، عصر محمد على، ج ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٥١٩.

(٤) شفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد على، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١، ص ٤٨ - ٤٩.

وجيئ إن ديوان التجارة هو المختص بشئون التجارة، فسوف يقتصر بالتحدث عنه دون الدواوين الأخرى، إلا بقدر مساهمة التجار في عضويتها أو علاقتها - إن وجدت - بالشئون التجارية.

١ - ديوان التجارة:

كان يعرف بديوان التجارة والأمور الإفرنجية، فقد اهتم محمد على بشئون التجارة منذ السنوات الأولى من حكمه، فأنشأ عام ١٨٠٩م "قلم التجارة"؛ ليشراف على الحركة التجارية ويخضع لديوان الخزانة المصرية، ومقره القاهرة، ولما ازدادت المعاملات التجارية واتسعت، وكشف محمد على عن سياسة الاحتكار^(١)، فأنشأ عام ١٨٢٦م إدارة جديدة بالإسكندرية وهي ديوان التجارة والأمور الإفرنجية^(٢)؛ لتتولى العلاقات الدبلوماسية، وإدارة مخازن الحكومة (الشئون)، وجباية الالتزامات، والجمارك ومبيعات الحكومة^(٣)، وقد عين بوغوص بك ناظرًا له، وهو تعيين حاز رضا التجار الأوروبيين الذين كانوا يعتبرون التعامل معه أسهل منه مع أى تركى^(٤)، وعند تنظيم دواوين الحكومة عام ١٨٣٧م، وتسمية الديوان بديوان التجارة والأمور الإفرنجية، تولى إدارته بوغوص بك تحت مسمى مدير ديوان التجارة والأمور الإفرنجية، وقد خلفه فى هذا المنصب بعد وفاته عام ١٨٤٤م أرئين بك* الذى تولى إدارته حتى نهاية عهد محمد على^(٥).

(١) أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٣، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ٢٩٩.

(٢) يونان لبيب رزق، الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٣٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ٢٣.

(٣) محمد خليل صبحى، مرجع سابق، ص ٤٦؛ عبد السمیع الهراوى، مرجع سابق، ص ٢١٢، عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٤) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٢٦٢ - ٢٦٣؛ طلعت إسماعيل رمضان، بناء الدولة الحديثة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد ٣ - ٤، مايو ١٩٨٢، ص ١٧٣.

* أرئين بك: هو أرئين أفندى، سافر إلى فرنسا عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م، وحضر من أوروبا بعد أن أتم دراسة القوانين الإدارية عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م، ثم عين وكيلًا بمدرسة المهندسخانة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م، ثم عين ناظرًا للتجارة والأمور الإفرنجية فى عهد محمد على وعباس باشا وسعيد باشا. (انظر: أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٩٩). وقد ترك محمد على أمور كثيرة فى أواخر أيامه فى يد أرئين بك، وقد كان هو الرجل الثانى فى سلسلة أهل الثقة من الأرمن، وفى فترة توليته نظارة التجارة، انتهج سياسة موالية لفرنسا، وتمثلت هذه الظاهرة فى إطلاق حرية التصرف للموظفين الفرنسيين داخل الحكومة وكره الإنجليز. (انظر: محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ٢٤٤ - ٢٤٥).

(٥) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

كان ديوان التجارة هو همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة - منذ إنشائه عام ١٨٢٦م - أو هو الإدارة الحكومية التي يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء البضائع من قطن وغلل.. وغيرها؛ لتصدرها للخارج^(١)، كذلك النظر في التعامل بين الخزانة والتجار^(٢)، وقد تدخل أيضا في تحديد التسعيرة^(٣)، وإتمام الصفقات سواء أكانت بالتسعيرة أم بالمزاد أم بالبيع في الخارج، كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار^(٤)، والإشراف على نشاط التجار الأجانب في الأسواق المصرية وتحصيل المتأخرات منهم^(٥).

ومن مهام ديوان التجارة أيضا الفصل في القضايا التجارية سواء أكانت بين مصريين أم بين مصريين وأجانب، فقد فصل في الدعوى المقامة من ابن الحاج عزبى الدمياطى تاجر الدخان ضد كل من الحاج صالح والحاج على تاجري الدخان بالمنيا، فقد ادعى أنه كان لوالده تجارة دخان مع المدعى عليهما، وأن والده بعد وفاته كان له بذمتهما أموال^(٦)، وكذلك عرض عليه الخلاف القائم بين كل من الخواجة ديمترى سكاكين التاجر والريس مصطفى الصعيدى حول مركب شرك بينهما^(٧).

لم يقتصر دور ديوان التجارة على الشؤون التجارية فقط، بل امتد إلى غير ذلك، فعلى سبيل المثال: تولى مهمة تزويد المؤسسة العسكرية بالأسلحة التي كانت تُصنع في أوربا من خلال وكلائه هناك - وكان على رأس هؤلاء الوكلاء أخو بوغوص بك - ففى إحدى أوامر محمد على لبوغوص بك يثنى عليه عليه نجاح أخيه بتريستة فى شراء أسلحة من النمسا وأمر بوغوص بك بشحن سفينتين ٣٠٠٠ قنطار من القطن وإرسالهما إليه لتريستة كئمن لهذه الأسلحة^(٨)، وفى عام ١٢٥٣هـ / ١٨٣٨م أمر محمد على بوغوص بك بشراء ٥٦ مدفعا - من عيار ٣ أفق - وتوقيع عقد شرائها مع من يلزم ذلك لشدة الحاجة إليها^(٩)، وكذلك كان

(١) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٢) معية سنية، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، م ٢٠٦، ص ٥٣، بتاريخ ٩ رجب ١٢٥٠هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة، ١٨٠٥ - ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣، ص ٣٤٦؛ يحيى محمد محمود، بوغوص بك يوسفان فيلسوف محمد على ومستشاره (١٧٦٨ - ١٨٤٤)، لندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٣٤٦.

(٤) محمد خليل صبحى، مرجع سابق، ص ٤٦؛ أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٥) يحيى محمد محمود، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، دن، ١٩٩٩، ص ٩.

(٦) الوقائع المصرية، عدد ٨٠، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ / ٩ نوفمبر ١٨٢٩م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٠م ج ١، وارد، م ٣٧، ص ٢٦٨، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ / ١٨ مارس ١٨٤٥م.

(٨) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٥، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٣٦م / ٢٣ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٨٥.

للدیوان - وعلى رأسه بوغوص بك - دور دبلوماسى تفاوضى؛ لضمان سلامة وصول البضائع التى يتم شراؤها من الخارج - حتى ولو كانت أسلحة - عند وقوع أية اضطرابات، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بوغوص بك عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م باتخاذ كافة الإجراءات من أجل إحضار المدافع التى استولى عليها الأروام - اليونانيون - وهى فى طريقها لمصر^(١)، كذلك تولى الديوان الإنفاق على القوات المصرية بالخارج سواء فى المورة أو كريت أو قبرص وذلك من حصيلة إيراداته من مبيعات الحاصلات المصرية، وتولى دفع رواتب الجند وتحرير الأسرى المصريين^(٢).

كذلك تولى الديوان دفع الأموال المقررة للدولة العثمانية (الخارج) عن طريق التجار الأجانب الذين تعهدوا بدفعها مقابل حصولهم على حاصلات زراعية^(٣)، وكذلك تولى الأموال التى تدفع كإنعامات للدولة العثمانية، ففي عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م أمر محمد على "بوغوص بك بخصم مبلغ ٥٦٠٠٠ قرش (١١٢ كيساً) والمنصرف لقبودنات الدولة الهمايونية بصفة إنعام من طرف الخزانة"^(٤)؛ كذلك أمر محمد على بوغوص بك بإرسال مبلغ ٢٥٢٢٩ كيساً للأستانة وسأله عن كيفية سداد، أى هل ستتحمل ميزانية الديوان سداد هذا المبلغ دفعة واحدة أم سيدفع جزء منه والباقى بعد مدة محددة وأى الطريقتين أسهل للديوان^(٥).

وتولى الديوان الإنفاق على طلاب البعثات العلمية أثناء وجودهم فى الخارج و بعد مجيئهم لمصر؛ ففي إحدى أوامر محمد على لبوغوص بك يطلب منه تحويل مبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك - أى ما يعادل ٢٠٠٠٠٠ قرش (٤٠٠ كيس) - إلى محمد أفندى بأوربا؛ لشراء الأدوات والكتب والآلات اللازمة للأفندية - طلبه البعثات - الذين سيعودون من أوربا قريباً^(٦)، كذلك تولى الديوان الإنفاق على هؤلاء الطلاب فى الخارج، حيث كان ديوان المدارس يرسل قوائم المبالغ المطلوبة للبعثات إلى ديوان التجارة ليصرفها له^(٧).

أما عن الهيكل الوظيفى للديوان فقد كان على رأسه بوغوص بك مديراً له، يعاونه مجموعة من المترجمين بلغ راتب كل واحد منهم ٦٠٠ قرش (كيس واحد و ١٠٠ قرش)

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) يحيى محمد محمود، دراسات، مرجع سابق، ص ١٥ - ١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(٥) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٠٢، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٢هـ / ٩ مايو ١٨٣٦م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢٧ فبراير ١٨٣٦م.

(٧) ديوان المدارس، محفظة ٢، م ١٢٦، ص ٣٠٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦١هـ / ٩ أغسطس ١٨٤٥م.

شهرياً^(١). وباشكائب - لم تحدد الوثيقة راتبه - وكتبه تراوح راتب كل واحد منهم من ٢٥٠ - ٥٠٠ قرشاً شهرياً^(٢)، وقد كانت إدارة الشؤون الحكومية تابعة لديوان التجارة إلى أن تم نقل إدارة الشؤون لديوان الخديوى عام ١٨٣٧م؛ تخفيفاً للعبء الواقع على ديوان التجارة، على أن ترسل حسابات الشؤون آخر كل شهر إلى بوغوص بك للنظر فيها، كما قام محمد على بنقل مقر ديوان التجارة بالقرن من محل إقامة بوغوص بك بالإسكندرية؛ ليسهل عليه تأدية عمله ومباشرة مسئولياته فى أى وقت ليلاً ونهاراً^(٣).

ويتضح مما سبق أن مهام ديوان التجارة لم تكن قاصرة على خدمة المصالح التجارية فقط، بل تولت خزانة الديوان الإنفاق على كثير من شئون الحكم والإدارة فى تلك الفترة - من الجيش والجنود وطلبة البعثات ودفع الخراج ... وغيرها - مما يدل على أن خزانة الديوان كانت عامرة بالأرباح التجارية نتيجة لرواج السلع المصرية فى الأسواق.

٢ - تمثيل التجار فى الدواوين الحكومية:

لم يقتصر التنظيم الإدارى للتجار على ديوان التجارة فقط، بل كان لبعض التجار دور فى بعض الدواوين الحكومية الأخرى عن طريق تمثيلهم فيها، مثل: المجلس العالى، ومجلس المشتريات، ومجلس الملكية، وديوان الجهادية، وهو ما سوف يتم توضيحه كالاتى.

أ - المجلس العالى:

أنشأ محمد على المجلس العالى عام ١٨٣٤م، ولم يكن اختصاصه مقصوراً على شئون الإدارة فقط، بل كان ينظر فى مسائل الموارد والأوصياء، وبعض القضايا الجنائية، وهو بذلك ذو سلطة قضائية تفصل فى كل المسائل^(٤)، وقد نصت المادة الرابعة من لائحة ترتيب المجلس العالى على "أن أكثر الشئون الجارية رؤيتها بالمجلس العالى هى شئون الأقاليم فمن الإلزام أن يوجد بالمجلس بعض رجال الأقاليم المنتخبين، ثم أن هناك قضايا يمارسها المجلس تتعلق بحقوق العباد، وبعض هذه القضايا من اختصاص الشرع فيجب أن يكون بالمجلس عالمان من علماء مصر، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تتعلق بالمشتريات والتجارة، فإن الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا، ولابد للمجلس

(١) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م ٣٤، مادة بدون ص، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٣، م ١٥٧، ص ٢٨٣، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٢هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٣) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥٢هـ / ٦ إبريل ١٨٣٧م.

(٤) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص ٤٨.

من كاتبين ملمين بالأعمال الحسابية .. وعلى كل مديرية أن توفد للمجلس شيخاً ينتخب من قبل الأهالى ويستبدل كل سنة بطريق الانتخاب، أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ويستبدلان بغيرهما كل عام، وكذلك الحال بالنسبة للتاجرين والكاتبين .. إلخ^(١).

وبناءً على تلك اللائحة أمر محمد على رئيس التجار بضرورة انتخاب تاجرين من مجلس التجارة يكونان عالمين بالتجارة ويستبدلها سنوياً بغيرهما من التجار وإرسالهما إلى عبدى بك*، ناظر المجلس العالى^(٢)، كذلك أرسل محمد على نفس الصيغة إلى الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر بخصوص العالمين وترتيب ماهيات لائحة لهؤلاء الأعضاء^(٣). وأمر محمد على هؤلاء الأعضاء بالتوقيع بسجلات المجلس ومحاضر الجلسات ومنحهم إجازة أسبوعية^(٤)، وقد شارك أعضاء المجلس فى مناقشة أمور كانت بمثابة القواعد التى تحكم علاقة الحكومة بالأهالى، وقد ألغى هذا الديوان عام ١٨٣٧م^(٥)، أى عندما أعيد تنظيم الإدارة المصرية.

ب - مجلس المشتريات:

اختص مجلس المشتريات بشراء مستلزمات المصالح الحكومية^(٦)، وكان أعضاؤه التجار يقومون بتثمين هذه المستلزمات (المشتريات)، وعندما يكون للتاجر صلة فى توريد هذه المشتريات للمصالح، كان يعتذر عن تثمين هذه السلع بالمجلس حتى لا يكون موضع شك ولضمان حياد رأى التجار الأعضاء الآخرين، فعلى سبيل المثال: وافق محمد على على

(١) محظية الميهى، محظية ١، ملف ٧، م ١٢، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٤م؛ معية سنوية، محظية ٢٢، دفتر ٥٦، م ١٨٠، ص ٧٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٤م.

* عبدى بك: هو عبدى شكرى بك أحد خريجي البعثة العلمية الأولى، وكان قد تلقى علم الإدارة والحقوق بفرنسا. (انظر: عبدالرحمن الرامسى، مرجع سابق، ص ٥٢٠). ثم عين مأمور للبعثة بفرنسا ثم رئيساً للمجلس العالى فى عهد محمد على ثم مديراً للمدارس فى عهد عباس باشا الأول. (انظر: أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٩٨).

(٢) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٩٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٤م؛ معية سنوية، محظية ٥٣، دفتر ٤٩، م ٧٦٨، ص ٥٧، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٤م.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٢٣.

(٤) مجلس ملكية، محظية م ٢١، مادة بدون ص، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ / ١٨ أغسطس ١٨٣٤م.

(٥) طلعت رمضان، مرجع سابق، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٦) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ملحق ص ١١ ولمزيد من التفاصيل عن التوريد للمصالح الحكومية انظر للفصل السادس: الأسواق

اعتذار بعض التجار، وأبلغ رئيس المجلس بعدم الإصرار على إحضارهم للمجلس لقيامهم بتوريد هذه السلع للمجلس والاستعانة بتجار آخرين^(١).

ج - مجلس الملكية:

كان هذا المجلس قائماً منذ عام ١٨٣٣م وحتى عام ١٨٣٧م، وكان من اختصاصه النظر في جميع أنواع الخصومات بما فيها مسائل الأوقاف ومسائل بيت المال^(٢)، وقد كان بالمجلس أعضاء من التجار، مثل: السيد محمد الخشاب تاجر الحرير الذي استقال من المجلس عام ١٨٣٦م، وطالب بانتخاب غيره من التجار حيث أنه من تاجر الحرير والقماش، والمجلس يطالبه هو ومن معه من التجار بتمتين وتعيين سلع غير الأقمشة - أى فى غير تخصصه - لذا فهو يريد الاستقالة لأنه لا يفهم فى هذه السلع الأخرى، وقد وافق محمد على استقالته وتعيين بدلاً منه^(٣).

د - ديوان الجهادية:

يختص ديوان الجهادية بواجبات التجنيد والقوات وتدريب القوات وتوزيعها وإدارة الخدمات الطبية للجيش وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته^(٤)، وقد تواجد التجار فى ديوان الجهادية كأعضاء بالديوان؛ للإشراف على إمداد الجيش بالمواد الغذائية والمشتريات المختلفة، وتوريد مستلزمات الجيش، وكان يتعامل أحياناً مع بعض التجار غير الموثوق فيهم مما ترتب عليه قيامهم بسرقة وغش وخداع الديوان؛ لذا أمر محمد على الديوان بقطع تعاملاته مع مثل هؤلاء التجار، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بمنع الديوان من التعامل مع التاجر ترويس النمساوى لغشة فى السلع التى يوردها للديوان^(٥)؛ كذلك رفض محمد على قبول عضوية بعض التجار بالديوان لفقر حالهم، خوفاً من أن يقوم التاجر الفقير بأشياء لا يحمد عقباها، واشترط الباشا أن يكون أعضاء المجلس من أغنياء التجار^(٦).

وعلى هذا فقد ساهم التجار فى الدواوين الحكومية المختلفة إما من خلال عضويتهم فى هذه المجالس كالمجلس العالى وديوان الجهادية، أو عن طريق إبداء آرائهم كخبراء

(١) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ٣٠٥، ص ٧٧، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥١هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١، ص ٢٦، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢١ إبريل ١٨٣٦م.

(٤) عمر عبدالعزيز عمر، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٥) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ٣٩٠، ص ٩٩، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥١هـ / ٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، م ١١٥، بتاريخ ٨ شوال ١٢٥٢هـ / ١٧ يناير ١٨٣٧م.

ومثمنين بهذه المجالس كمجلس المشتريات ومجلس الملكية، فضلاً عن دورهم كموردين لهذه الدواوين والمجالس - وهو ما سيتم توضيحه في الفصل السادس "الأسواق" - كذلك كان التجار بمثابة هيئة تحكيمية قضائية ثبتت في القضايا التجارية المعروضة على هذا المجالس كما هو الحال بالمجلس العالى.

ثالثاً: التنظيم القضائى:

لجأ التجار إلى هئتين قضائيتين للبت فى قضاياهم، وهما: المحاكم الشرعية، ومجالس التجار.

(أ) المحاكم الشرعية:

رغم كون هذه المحاكم محاكم عامة للجميع، فإنها لعبت دوراً حيوياً ومتزايداً فى التجارة وفى خدمة التجار، فتسجل الحجج والمشاركات والأمانات والصفقات المتصلة بمختلف أنواع السلع بشكل منتظم فى سجلات المحاكم الشرعية، وهو أمر بالغ الدلالة، لأن ذلك يعنى توافر الضمانات للتجار فى حالة حدوث نزاع بينهم، فلم يكن التاجر يعتمد على حسن النوايا فقط، فضلاً عن صلاحية الوثائق التى تصدق عليها المحكمة للعمل بها فى كل المدن، فقد قامت المحاكم بتوثيق العقود وتقديم الضمانات، وتدخلت فى فض المنازعات المتصلة بالنشاط التجارى^(١).

وقد استمر الفقه الحنفى مذهباً يلتزمه القضاء فى مصر فى عهد محمد على ، فالشريعة الإسلامية* - ممثلة فى المذهب الحنفى - هى الشريعة العامة للبلاد منذ مستهل القرن التاسع عشر الميلادى، وقد أصدر محمد على عدداً من القوانين تناولت مسائل القانون العام والقانون الجنائى** هذا بالإضافة إلى العرف العام الذى كان يتخذ به فى المحاكم الشرعية^(٢).

(١) نللى حنا، مرجع سابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

* الشريعة الإسلامية: هى مجموعة الأحكام التى استقرت فى كتب الفقه الإسلامى، بعد أن تأسست المذاهب الفقهية المختلفة فى عهد العباسيين، والمذهب الحنفى أقدمها جميعاً، (انظر: شفيق شحاته، مرجع سابق، ص ٩٣).

** أصدر محمد على مجموعة من القوانين الجنائية، مثل: "قانون الفلاح" عام ١٨٣٠م الخاص بالحياة الريفية وشئون الزراعة، وقانون "سياسة اللاتحة" عام ١٨٤٤م الخاص بالموظفين، وقد تعددت التشريعات الخاصة الصادرة من الجمعية الحقائية، والمجلس المخصوص، وقد تم تجميعها تحت اسم "قانون المنتخبات" ولعله أول تجميع للقوانين المصرية فى العصر الحديث. لمزيد من التفاصيل (انظر: شفيق شحاته، مرجع سابق، ص ١٠٥، ١٠٧).

(٢) شفيق شحاته، مرجع سابق، ص ٩٤.

وقد تردد التجار المسلمون وأهل الذمة كثيراً على المحاكم الشرعية، فسجلات المحاكم غنية جداً بالقضايا الخاصة بهم سواء التجار المحليين أو رعايا الدولة العثمانية، فالتجئوا إلى المحاكم فى معاملاتهم التجارية فيما بينهم، أو فى تسجيل ممتلكاتهم بيعاً وشراءً، أو كشهود فى القضايا، أو كوكلاء عن آخرين - رجالاً ونساءً -، أو فى القضايا الشرعية كالزواج والطلاق والنفقة .. وغيرها، فقد كانت المحاكم تنظر فى القضايا الشرعية والجنائية والتجارية، فمن الأمثلة على القضايا التجارية: إدعاء عثمان الزيات ببولاق على خطاب الزيات، فقد كان المدعى يستحق بذمة المدعى عليه مبلغ ٦٠٠٠ قرشاً (١٢ كيساً) باقى تجارة مسلى وجبن وعسل بينهم منذ خمس سنوات مع استمرار التعامل بينهم^(١)، ودعوى المعلم يوسف النصرانى القبطى التاجر فى النيلة على عمر خلف الصباغ بأن المدعى يستحق بذمة المدعى عليه ثمن نيلة هندی مقدارها ١٩٩ أقة يقدر ثمنها ١٩٥٥ قرشاً (٣ أكياس و ٤٥٥ قرشاً) وألزم الشرع المدعى عليه بدفع ثمنها^(٢)، كذلك إدعاء أرملة حسين يكن الدباغ الأسبوطى على الذمى حنا الخياط التاجر بأسبوط، فقد كان بين زوج المدعية والمدعى عليه تجارة شركة بينهما، فحكمت المحكمة بتسليمها أموال هذه الشركة وهى عبارة عن أوراق وسندات ونقود كميراث شرعى لها^(٣).

ولجأ التجار إلى المحاكم الشرعية فى قضايا الغش التجارى، مثل: دعوى السيد مصطفى شعبان الدخاخنى على مصطفى زعتر النابلسى، حيث اشترى المدعى من المدعى عليه دخاناً نابلسياً وبعد شرائه وجده غزوى وهو أدنى من النابلسى ثمناً وجودة، فحكمت المحكمة للمدعى برد الدخان للمدعى عليه^(٤). وإدعاء حسن مصطفى الياسرعى بالوجه القبلى على محمد نور الجلاب من أهالى كردفان بأنه اشترى منه جارية سوداء بمبلغ ١٣٨٠ قرشاً (كيسين و ٣٨٠ قرشاً) شرط سلامتها من العيوب، فوجد المدعى أنها حامل ومريضة - وهى من العيوب المنقضة للثمن - فلجأ إلى المحكمة لمخالفة البائع لشروط البيع، فقضت المحكمة بردها إلى البائع^(٥).

(١) الباب العالى، س ٣٤٢، م ٣١٨، ص ١٧٧ - ١٧٨، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٢٥هـ / ٢٣ مارس ١٨١٠م.
 (٢) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٥، م ٧٠٥، ص ٢١٠ - ٢١١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٦١هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٤٥م.
 (٣) محكمة أسبوط، س ١٥، م ٣٤٠، ص ٢٢٢، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٤٦م.
 (٤) ديوان خديوى، محفظة ١٩، دفتر ٧٣٥، م ١٠٦، ص ٢٤، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٢هـ / ١٨ يوليو ١٨٢٧م.
 (٥) مصر الشرعية، إعلانات، س ٢٢، م ٢٣٧، ص ٩٥، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٦٥هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٤٩م.

ومن الأمثلة على تسجيل التجار لممتلكاتهم بالمحاكم: شراء محمد بركاوى الدخاخنى بالجيزة - كوكيل عن زوجته - عقاراً من حسين رضوان^(١)، وشراء حنا النصرانى التاجر بمصر وكالة برشيد من الشهابى أحمد الحطاب برشيد وبولاق^(٢)، وشراء إبراهيم وردة الفكهانى* وكالة من محمد رفاعى الوزان^(٣)، وشراء عبدالله التلاوى شيخ طائفة التجار بالغورية - كوكيل عن عبدالرحمن الطوير شاهبندر التجار - حانوتاً بسوق الفحامين من أبى بكر السكرى^(٤).

وتردد بعض التجار على المحاكم كشهود فى بعض القضايا، مثل: تردد محمد الغرباوى التاجر بالجيزة على محكمة بولاق كشاهد فى بعض القضايا^(٥)، والحاج محمد فرغلى الهلالى شيخ تجار أسبوط الذى كان يتردد كثيراً على محكمة أسبوط للشهادة فى القضايا المختلفة^(٦)، وقد تورط بعض التجار فى قضايا شهادة الزور فى بعض المحاكم، والتى حكم محمد على فيها بمعاقبة المزورين بما فيهم التجار^(٧).

كذلك تردد بعض التجار أيضاً على المحاكم للمطالبة باستحقاقاتهم لدى آخرين، مثل: استحقاق كل من إسماعيل عبدالقدوس التاجر بالدخان وعلى البطراوى العطار والخواجة دمترى كحيل التاجر والخواجة ميخائيل صاصى التاجر وآخرون على شركة موسى الشهير بالجمال، وكانت استحقاقاتهم عبارة عن أموال تجارة حرير ودخان بينهم^(٨)، واستحقاق رضوان الجواهرى بسوق الصاغة على شركة حنين النصرانى القبطى الصائغ كأموال تجارة بينهما^(٩).

كما قام ديوان التجارة والمبيعات بتحويل بعض قضاياها على المحاكم الشرعية، مثل: قضية على وصالح تاجرى الدخان بالمنيا، حيث كان بينهما وبين إبراهيم عزبى الدمياطى

(١) مصر القديمة، س ١١٤، م ١٤٧، ص ٧٢، بتاريخ ٨ رجب ١٢٢٠هـ / ٣ أكتوبر ١٨٠٥م.

(٢) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٨٢٩، ص ٣٨٠ - ٣٨١، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٢هـ / ٩ يوليو ١٨٠٧م. * تردد هذا التاجر كثيراً على المحاكم لامتلاكه الكثير من العقارات إما بائعاً أو مشترياً أو شاهداً.

(٣) محكمة بولاق، س ٨٣، م ٣٣١، ص ١٤٣ - ١٤٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٤هـ / ١٦ مايو ١٨٠٩م.

(٤) الباب العالى، س ٣٤٨، م ١٥٣، ص ٣٥، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ / ٢٦ مايو ١٨١١م.

(٥) محكمة بولاق، س ٨٢، م ٥٠١، ص ٢٣٤، بتاريخ سلخ صفر ١٢٢٠هـ / ٢٩ مايو ١٨٠٥م.

(٦) محكمة أسبوط، س ١٤، م ٧٣ - ٧٤، ص ٣٢، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ / ٢٥ يوليو ١٨٣٧م.

(٧) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص ٢٥٠ - ٢٦٨.

(٨) مصر الشرعية، هركات، س ١، م ٨٦، ص ٦٥ - ٦٨، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٥٣هـ / ١٥ يناير ١٨٣٨م.

(٩) مصر الشرعية، إعلانات، س ١٣، م ١٩، ص ٩، بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ / ٧ يومية ١٨٤٣م.

تجارة دخان، غير أن بعد وفاة الأخير ادعى ابنه أعلى كل من علي وصالح بأنهما مدينان لوالده بثمان دخان، وقد عرضا هذه القضية على الديوان فأحالها إلى الشرع للنظر فيها^(١).

(ب) مجالس التجار:

أنشئت دواوين ومجالس مختلفة في عهد محمد علي ذات اختصاصات قضائية، فاعتاد البناس رفع منازعاتهم إلى هذه المجالس، مع أن القضاء الشرعي ظل صاحب الاختصاص العام، وسار النظامان جنباً إلى جنب، وبالرغم من أن هذه المجالس أخذت بعض اختصاصات القضاء فكانت هي النواة الأولى للنظام القضائي الحديث^(٢)، أما بالنسبة للأجانب فقد منحوا منذ العهد العثماني امتيازات جعلتهم غير خاضعين للقضاء المحلي، فكان الفصل في قضاياهم من اختصاص القناصل، فكانوا يحاكمون عما يرتكبون من جرائم في البلاد أمام هؤلاء القناصل، حتى ولو كان المجنى عليه في هذه الجريمة من أهالي البلاد^(٣).

لم يكن في الفترات الأولى من عهد محمد علي قاعدة أو قانون لتحصيل الديون المتأخرة على التجار، إذ كان يتم تحصيلها بمقتضى أوامر يصدرها محمد علي إلى موظفيه بتشكيل لجنة من اثنين أو ثلاثة من التجار؛ للاطلاع على حسابات التجار وفحص أسباب خسارتهم وعجزهم عن تسديد ما عليهم من ديون، وشكلت هذه اللجان من الرعايا أو من الأجانب حسب جنسية التاجر المدين، وكانت العقوبات لا تفرق بين الرعايا وذوى الحمایات الأجنبية، أما المنازعات التي كانت تقوم بين التجار أنفسهم فكانت تعرض على مجالس التجار لدراستها، ثم تفحص دفاتر التجار وتصدر الأوامر والأحكام حسب الأصول المرعية بين التجار^(٤). وقد كان بمصر في عهد محمد علي عدد من المجالس التجارية هي:

١ - مجلس التجار بالقاهرة:

أنشئت في القاهرة محكمة تجارية عام ١٨٢٦م، ومنحها محمد علي حق الفصل في جميع المنازعات التجارية بين المصريين والأوربيين، وبحث جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة، وقد أثرت قضية بداية مجلس التجار، فقد ذكر البعض

(١) الوقائع المصرية، عدد ٨٠، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ / ٧ نوفمبر ١٨٢٩م.

(٢) شفيق شحاتة، مرجع سابق، ص ٤٥ - ٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) حلمي محروس إسماعيل، دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٧٦.

أن مجلس التجار أنشئ بالإسكندرية عام ١٨٤٥م، وبالقاهرة عام ١٨٤٦م، وأن ما أنشئ بالقاهرة عام ١٨٢٦م والإسكندرية عام ١٨٢٨م محاكم تجارية^(١).

وتسرى الباحثة أن المجالس التجارية التي أنشئت عام ١٨٤٥م، ١٨٤٦م ما هي إلا تطوير للمحاكم التي أنشئت عام ١٨٢٦م، ١٨٢٨م، وكان اختصاصها الفصل في القضايا ثم تحولت إلى مجالس للتجار قبل عام ١٨٤٥م، وتستدل الباحثة على ذلك بعدة أمور، منها:

- أن اللائحة التي صدرت عام ١٨٤٥م ليست لائحة تأسيس بل لائحة ترتيب مجلس التجار، وهو الترتيب الذي شمل دواوين الحكومة ومجالسها بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، فقد قامت هذه اللائحة بتحديد مهام رئيس المجلس ومعاونيه وأعضائه وأربابه .. وغيرها*.

- أن تكوين المحكمة التجارية عام ١٨٢٦م كان من التجار المستقرين بمصر، فتكونت من تاجرين تركيين، وآخرين من المغاربة ومثلهما من اليهود، وأربعة يونانيين وثلاثة مصريين، وتمثلت اختصاصات المحكمة في الفصل في المنازعات التجارية بين المصريين والأوربيين، والبحث في جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة^(٢)، وتولى الرئاسة تاجر تركي يدعى "عمر شريف أغا" لقب بباش تجار مصر^(٣)، وكان محمد علي يتابع أعمال هذه المحكمة التجارية، وعندما بلغه تراكم ٣٦ قضية دون النظر فيها، أمر بتعيين أحد معاونين للتحقيق في ذلك، وأصدر الرئيس بسوء العاقبة إذا استمر هذا الإهمال^(٤)، وأصبح على هذا المعاون إعانة الرئيس في مهامه^(٥).

- كانت الرئاسة لباش تجار مصر عمر شريف أغا، وخلفه محمود حسن أغا^(٦).

(١) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ص ١٨٥؛ شفيق شحاته، مرجع سابق، ص ٥٠؛ سلوى العطار، التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٦٦.
*انظر ملحق رقم (١٠).

(٢) معية سنية، محفظة ٢٨، دفتر ٢٥، م ٤٧٩، ص ١٣٣، بتاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ / ٨ يناير ١٨٢٧م.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٩٨؛ سلوى العطار، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٤) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م ٢١٣، ص ٥٨، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٤٦هـ / ٢٥ إبريل ١٨٣١م.

(٥) الوقائع المصرية، عدد ٣٧١، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧هـ / ١٥ إبريل ١٨٣٢م.

(٦) محافظ الذوات، محفظة ١، م ٩٥، مادة بدون ص، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٢١ يونيو ١٨٣٧م.

- أن اختصاصات هذه المحكمة كانت قريبة الشبه باختصاصات المجلس كما ورد بلائحة المجلس عام ١٨٤٥م، وإن كانت اللائحة قد توسعت في اختصاصات المجلس ليصبح المجلس أعم وأشمل*.

- وإن كانت القرائن السابقة تشير إلى أن المحكمة التي أنشئت عام ١٨٢٦م بمثابة مجلس للتجار قبل عام ١٨٤٥م، فإن الأمر الصادر من محمد علي إلى رئيس التجار في ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣١م يؤكد بوضوح مما لا يدع مجالاً للشك وجود مجلس للتجار قبل عام ١٨٤٥م، إذ أرسل الباشا إلى رئيس التجار؛ لاختيار تاجرين من مجلس التجار وضمهما إلى المجلس العالي، هذا الأمر نصه "حيث من مقتضى ترتيب المجلس العالي وجود عضوين من التجار يستبدلان بغيرهما من التجار في كل سنة، فيلزم انتخاب تاجرين من أعضاء مجلس التجار وإرسالهما إلى عبدى بك المعين رئيساً للمجلس المذكور"^(١).

- كذلك سمح محمد علي لمحمد حجاج القلوعى التاجر من أهالى رشيد الذى ترك رشيد واستقر بالقاهرة وبلغ مكانة مرموقة بين التجار حتى أصبح عضواً فى مجلس التجار وقد كانت القوانين تمنع هذا التسحب فى تلك الفترة، ولكن الباشا أمر باستثناء هذا التاجر لما بلغه من مكانة مرموقة داخل مجلس التجار^(٢).

لقد أنشئت هذه المحكمة التي كانت بمثابة مجلس للتجار - كما سبق القول - بالقاهرة عام ١٨٢٦م، وفى الإسكندرية محكمة مماثلة عام ١٨٢٨م^(٣)، وقد كان محمد علي يتابع أعمالهما بنفسه ويناشد رئيس تجار القاهرة - عمر شريف أغا - بسرعة الفصل فى الدعاوى والتأكد من صحتها وضرورة استدعاء طرفى النزاع؛ لإحقاق الحق ومعاقبة الظالم وصرفه

*انظر لائحة المجلس ملحق رقم (١٠).

(١) محفظة الميهي، محفظة ١، ملف ٧، م ١٢، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٤م؛ معية سنية، محفظة ٦٢، دفتر ٥٦، م ١٨٠، ص ٧٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٣ أغسطس ١٨٣٤م.

(٢) ديوان خديوى، مكاتبات، محفظة ٣، صادر، م ٢٥٤، ص ٢٧٣، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٥٢هـ/ ٥ فبراير ١٨٣٧م.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤٦؛ James Augustus, Egypt and Mohammed Ali, Vol.II, London, 1834, p.429.

عن ظلم الآخرين^(١)، وأعطاه سلطة القبض على المدين المفلس والزج به فى السجن، وكانت تعقد جلسات المجلس (المحكمة) ثلاث مرات أسبوعياً^(٢).

ولم تتقيد كلتا المحكمتين (المجلسين) بتطبيق الشريعة الإسلامية، فهما ذواتا صبغة تجارية وتفصلان فى الدعاوى التجارية، فالمجلس يتكون من تجار مسلمين ومسيحيين ويهود^(٣)، وكان محمد على يتابع أعمال المجلسين بشكل مباشر، فعندما تراكمت القضايا بالمجلس، عين الباشا أحد معاونين لمساعدة رئيس المجلس، وهو محمود ليبب أفندى من تلاميذ درسخانة براتب قدره ١٥٠ قرشاً شهرياً^(٤)، وأنذر الباشا رئيس المجلس بسوء العاقبة إذا استمر هذا الإهمال^(٥).

وقد تكون الهيكل الوظيفى للمجلس - بعد إعادة تنظيمه عام ١٨٤٥م - من موظفين أسند إليهم القيام بكافة الإجراءات الإدارية الخاصة بالمجلس، وأعضاء من كبار التجار - المصريين والأجانب - للنظر فى القضايا التجارية التى تعرض على المجلس من مختلف دواوين الحكومة، وقد تشكل الجهاز الإدارى فى البداية من أربعة موظفين رئيس ووكيل وباشكاتب وكاتب^(٦)، أما الرئيس فهو يرأس مجلس التجار بموظفيه وأعضائه، ومهمته تلقى الأوامر الصادرة إليه من مدير ديوان الوالى؛ للنظر فى الدعاوى مع أعضاء المجلس، والفصل فيها وتسليمها إلى باشكاتب المجلس، حيث يدون الباشكاتب تاريخ وصول هذه الدعاوى، وإثبات رقمها، ومضمونها؛ لعرضها على أعضاء المجلس أثناء انعقاده لاتخاذ قرار بشأنها بموجب اللوائح والقوانين التى يلتزم بها المجلس*.

(١) محافظ الأبحاث، محفظة ٤٩، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٥٢هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٢) جون بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ١٦٦ صالح رمضان محمود، الجاليات الأجنبية فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) هنرى دودويل، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد عبد الخالق وعلى أحمد شكرى، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ت، ص ٢٦٠.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ٣٧١، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧هـ / ١٥ إبريل ١٨٣٢م.

(٥) معية سنبة، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م ٢١٣، ص ٥٨، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٤٦هـ / ٢٥ إبريل ١٨٣١م.

(٦) خالد عبد الناضية، مجلس تجار مصر ١٨٤٦ - ١٨٧٦، د.م، د.ن، د.ت، ص ٢.

* انظر لائحة المجلس ملحق رقم (١٠).

أما الوكيل فيرأس المجلس أثناء غياب الرئيس ويكون مسئولاً عن الإجراءات التي كان يقوم بها رئيس مجلس التجار^(١)، أما بالنسبة للبشاكاتب والكاتب فيجب أن يكونا ذوا لياقة ولسباقة، وأن يكونا عارفين للغة العربية والإيطالية^(٢) - فقد حصلت اللغة الإيطالية على تلك المكانة نظراً للتواجد الإيطالي في المجتمع - بحيث يتحدثان بهما ويتمكنان من ترجمة تقارير أصحاب الدعاوى إذا كانت باللغة الإيطالية، كما أنهما يصحان بمثابة همزة الوصل بين أصحاب الدعاوى من المصريين وأعضاء المجلس من الأوروبيين، علاوة على ذلك فإن البشاكاتب والكاتب كان عليهما إنشاء عدد من الدفاتر الخاصة بإجراءات المجلس^(٣).

وكان من أهم رؤساء مجلس تجار القاهرة، عمر شريف أغا أول رئيس للمجلس (المحكمة) منذ إنشائه عام ١٨٢٦م، وقد خلفه محمود حسن أغا في رئاسته^(٤)، ثم أمين أغا علانية لى كرئيس للمجلس^(٥) بعد أن كان معاوناً للمجلس وناظراً لشؤون الغلال ببولاق^(٦)، وبعد وفاته تولى السيد حسين الرفاعي، وكان اختيار رئيس المجلس يتم بانتخابه من قبل تجار القاهرة شرط أن يكون المنتخب من أكابر التجار، ثم يعرض على الديوان الخديوي، فإذا تمت الموافقة على الرئيس من قبل الديوان يتم تعيينه^(٧).

أما عن أهم القضايا التي عرضت على مجلس التجار، بالإضافة إلى القضايا التجارية، كانت قضايا الخلاف بين الأجانب والرعايا، مثل قضية بنيامين تاتو السلانكي التاجر الذي كانت له مستحقات لدى كل من حسن الخربوطلي وسلمان اليهودي^(٨)، كذلك النظر في ذمم التجار ومتروكات التجار المتوفين^(٩)، وقضايا ديون التجار مثل الخلاف بين محمد شوشة وأخيه وبين بيشة كبرى مبلف الإنجليزى حول مديونيتهم للخواجة الإنجليزى، وقد أعطاهم المجلس فرصة لتسديد ديونهم له خلال ستة أشهر بضمانة والدهم^(١٠)، وأحياناً كان يتغير حكم

(١) خالد عبيد، مرجع سابق، ص ٢-٣.

(٢) أحمد فتحى زغلول، مرجع سابق، ملحق ٤، ص ٣٥؛ عبدالمسيح الهراوى، مرجع سابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٣) دفتر ترتيبات الوظائف، مادة بدون م، ص ٤٥، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٦١هـ / ٢٩ يونية ١٨٤٥م.

(٤) محافظ الذوات، محفظة ١، م ٩٥، مادة بدون ص، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٢١ يونية ١٨٣٧م.

(٥) ديوان كتبخدا، محفظة ٥، م ٢٠، مادة بدون ص، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٦٣هـ / ١٩ فبراير ١٨٤٧م.

(٦) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ٢٥٥، مادة بدون ص، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٣٥م. معية سنية،

محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ٣٧٢، ص ٩٥، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥١هـ / ١ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٧٧، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٦٣هـ / ١٧ أغسطس ١٨٤٧م.

(٨) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م ٦٩، ص ١٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٤هـ / ٦ مارس ١٨٢٩م.

(٩) الوقائع المصرية، عدد ٣٧١، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧هـ / ١٥ إبريل ١٨٣٢م.

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٠-٢، وارد، م ٤٥، ص ٣١٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٦١هـ / ٩ إبريل

المجلس ويتأثر بتدخل ذوى النفوذ^(١)، والدليل على ذلك عندما رفع أزميرى الخردجى دعوى ضد أمين أغا العلائية لى، أنصف المجلس المدعى عليه وهو أمين أغا لأنه معاون المجلس، أى من ذوى السلطة والنفوذ بالمجلس^(٢).

٢- مجلس التجار الأوروبى بالقاهرة:

كان بالقاهرة أيضًا المجلس الأوروبى، الذى اختص بفض المنازعات التى تقع بين الأوربيين بعضهم البعض أو بينهم وبين الرعايا^(٣)، وكانت الدواوين الحكومية تحيل على هذا المجلس القضايا الخاصة بالأوروبيين والمصريين، مثل قضية الشيخ على الغلبان ونعوم - لم تذكر جنسيته - الذى أحالها الديوان الخديوى على مجلس التجار الأوروبى^(٤)، كذلك كان القناصل يعرضون القضايا الخاصة بالأجانب والرعايا على المجلس^(٥)، ولم تعطنا الوثائق أو المراجع أية تفاصيل عن هذا المجلس مثل بداية تكوينه أو نظامه، وقد أمر محمد على فى ٢٥ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٦ يونية ١٨٤٢م بإلغاء هذا المجلس وصرف استحقاقات الكاتب والمترجم وإذاعة هذا القرار على من يهمه الأمر^(٦).

وقد دعت الحاجة إلى إلغاء هذا المجلس المختص برؤية الدعاوى التى تحدث بين الأوربيين والرعايا بالقاهرة، وعدم إحالة الدعاوى إليه، وإحالتها إلى مجلس التجار وفقًا الجارى بالإسكندرية^(٧)، ولعل سبب إلغاء محمد على لهذا المجلس هو كراهيته لوجود قضاء أوروبى داخل البلاد خاصة بعد نجاح مجلس التجار فى حل القضايا التى تنشأ بين الأجانب والرعايا، وكان ذلك بعد اتفاقية بلطة ليمان ومعاهدة لندن اللتان أقرتا حرية التجارة، وقد سبق لباشا مصر أن منع عام ١٨٣٧م المجلس الأوروبى من النظر فى القضايا التى يحيلها قناصل الدول على المجلس، مما كان سببا فى شكوى القناصل، مثل قنصل فرنسا الذى أرسل تقارير

(١) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٦١٦.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٣٨٧، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٤٧هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٢م.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥١٨؛ أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) شورى المعاونة، محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، م ٣٩، ص ٥، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ١٥ يونيه ١٨٣٧م.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ٦، م ١٨٨، ص ٣٧٦، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ٨ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٦) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٤ يونيه ١٨٤٢م؛ شورى

المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٢٨٤، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٨ يونيه ١٨٤٢م.

(٧) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥١٨.

وشكاوى إلى الديوان الخديوى؛ ليسأل عن سبب عدم عرض القضايا المذكورة على المجلس^(١).

أضف إلى ذلك أنه بعد سماح محمد على للتجار الأوروبيين بحق التجول في القرى المصرية والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض من جانب الحكومة عام ١٨٤٢م، حدثت العديد من الخلافات بين التجار والفلاحين وخاصة أن التجار كانوا يدفعون جزءاً من ثمن المحصول قبل كيله أو وزنه، فكان بعض الفلاحين يتراجعون عن بيع المحصول، وكان مثل هذا الخلاف يعرض على المجلس الأوروبى للنظر فيه، ولم يتدخل محمد على في هذه القضايا في بداية الأمر، ولكن نظراً نتيجة لمساندة هذا المجلس للتجار الأجانب^(٢)، وتدخله في مسائل يعدها محمد على من اختصاصه، أصدر محمد على أمراً بإلغاء هذا المجلس عام ١٨٤٢م^(٣).

٣- مجلس تجار الإسكندرية:

أمر محمد على بوغوص بك عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٨م بتتصيب السيد أحمد المغربى رئيساً لمجلس التجار بالإسكندرية^(٤)، وأن تكون مهمته النظر في القضايا التجارية التي تحال إليه وفق قانون التجارة وأصول العدالة، ثم يعرض الأحكام والقرارات على محمد على ليوافق عليها^(٥)، أما عن أعضاء المجلس فهم: الشيخ مصطفى الصحن (Mustaf Sakha)، و محمد شرارة (Mohammed Shararah)، و إبراهيم أبو شال (Ibrahim Aboushal) من التجار المسلمين بالإسكندرية، والخواجة توسيجة (Tossizza) يونانى، والخواجة أنطون عيد (Antonaid)، من التجار الأرمن بالإسكندرية، والخواجة أنطونيو ألفاني (Antony Alphant) والخواجة تورنو (Florent Tourneau) الفرنسى من الأجانب المستأمنين بالإسكندرية و الخواجة إبراهيم لورا (Abraham Lauria) اليهودى^(٦)، وقام أحمد المغربى بتعيين موظفين لمساعدته في إدارة المجلس فضلاً عن التجار^(٧)، وقام أحمد المغربى بتعيين

(١) ديوان خديوى، محفظة، ٦، م ١٨٨، ص ٣٧٦، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ٨ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٤٠، مادة بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ١٠ يونية ١٨٤٢م.

(٣) عبد المنعم الجميع، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٥) معية سنوية، محفظة ٣٨، دفتر ٣٥، م ٢٦، ص ٩، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٣هـ / ٥ فبراير ١٨٢٨م.

(٦) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٣٣، James Augustus, op.cit., pp.429- 430، أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٢٩٨؛ حلمى محروس، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٧) معية سنوية، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، م ١٣٨، ص ٣٧، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ / ٢ أكتوبر ١٨٣٤م.

موظفين لمساعدته في إدارة المجلس فضلاً عن التجار^(١)، فقد كان المغربي مكلفاً إلى جانب الفصل في القضايا فقد كان المغربي مكلفاً إلى جانب الفصل في القضايا التجارية بعمل كشف أسبوعي عن المشتريات بالمجلس وإرسالها إلى مجلس الملكية لتأمينها^(٢)، وقد خلف محمد بدر الدين السيد أحمد المغربي في رئاسة المجلس^(٣).

عقد محمد علي جمعية عمومية بالإسكندرية؛ للنظر في إعادة تشكيل مجلس التجار بالإسكندرية وتعديله وتنقيحه، وكان أول اجتماع لها في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٦١هـ/ ٢٩ يونيه ١٨٤٥م، على أن يتألف المجلس من اثني عشر عضواً، هم: الرئيس والمعاون والباشكاتب والكاتب وثمانية من أكابر التجار خمسة محليين وثلاثة أوروبيين يكون تعيينهم بالانتخاب بعد أن يتم التحري عنهم من قبل رئيس المجلس*، ويتم تجديد التجار الثمانية كل ستة أشهر فيخرج أربعة كل ثلاثة أشهر بطريق القرعة، وفي نهاية الأشهر الثلاثة التالية ينتخب أربعة آخرين بدلاً من الأربعة الباقين.. وهكذا، على أن يكون كل عضو جديد من نفس طائفة العضو السابق^(٤).

كان رفع الدعاوى بمجلس تجار الإسكندرية لابد أن يسبقه عريضة تقدم إلى مدير ديوان الوالي^(٥)، ويتم الاستئناف في الأحكام ورفع التظلمات إلى محمد علي، وقد انقسمت القضايا إلى نوعين: النوع الأول: قضايا عادية، وهذه القضايا لا يجوز التظلم والاستئناف في حكمها، والنوع الثاني: قضايا جسيمة، وكانت تراجع بديوان الوالي، وإذا رأى أنها قابلة للنقض أحالها على مجلس تجاري يتكون من غير التجار الذين حكموا فيها أول مرة، وعند إصدار الحكم الجديد في هذه القضايا يتم عرضه على الباشا للتصديق عليه^(٦)، وبعد هذا التنظيم والترتيب لمجلس تجار الإسكندرية أمر محمد علي أن يتم تنظيم مجلس تجار القاهرة بنفس القواعد واللوائح^(٧).

(١) معية سنية، محفظة، ٦٥، دفتر ٥٩، م ١٣٨، ص ٣٧، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٣٤م.
(٢) مجلس الملكية، محفظة ٢، م ٢٥٧، م ٢٥٧، مادة بدون ص، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٥م.
(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٩، م ١٣٩١، ص ٢١٧، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٧هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٤١م؛ محكمة الإسكندرية، س ١٤٤، م ٣٣٩، ص ١١٤، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ٢ فبراير ١٨٤٢م.
* انظر ملحق رقم (١٠).

(٤) أحمد فتحي زغلول، مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٥) شفيق شحاتة، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٦) أحمد فتحي زغلول، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٧) ديوان كتخدا، محفظة ٤، م ٣٥٩، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٦٢هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٤٦م.

وقد كانت هناك بعض المخالفات بالمجلس، مثل: عدم التزام التجار المتقاضين باستخدام أوراق وسندات لعرض قضاياهم على المجلس، وهو ما يخالف الأوامر؛ لذا كان يتم تحصيل أثمان هذه السندات كرسوم بالمجلس^(١)، كذلك كان بعض أعضاء المجلس يتركون المجلس متوجهين إلى القرى لمباشرة تجارتهم كالخواجة سكاكيني ولا مبرت؛ لذا أمر رئيس المجلس بتعيين اثنين بدلاً منهم^(٢)، لكنهم عندما علما بذلك عادا مرة أخرى إلى المجلس؛ لإستئناف نشاطهم من جديد^(٣).

٤ - مجلس تجار دمياط:

لم يختلف مجلس تجار دمياط عن مجلس القاهرة والإسكندرية من حيث مهام المجلس والقضايا المعروضة عليه، إذ كان من اختصاصه الفصل في الدعاوى والمشاكل الخاصة بالتجار^(٤). ولكن الوثائق تشير إلى احتمالية أن يكون مجلس تجار دمياط قد سبق كل من مجلسي القاهرة والإسكندرية، فهناك وثيقة يرجع تاريخها إلى عام ١٨١٨م مضمونها "أنه بناء على وفاة محمد الغرباوى رئيس تجار دمياط الذى ينظر فى القضايا والمنازعات التى تقع بين التجار المسلمين المقيمين بدمياط حسب قانون التجارة، فقد أحييت رئاسة التجار إلى الحاج محمد جبر وإعفاء سفينته من الجمر ك ونصف الأجرة كما كان للرئيس السابق، ويتم إعلان خبر تعيين محمد جبر رئيسا للتجار على تجار دمياط أسوة بسلفه"^(٥)، وتحليل هذه الوثيقة ربما تكون دمياط قد سبقت كل من القاهرة والإسكندرية فى تنظيم الأمور التجارية؛ فقد تواجد بها تنظيم قضائى للتجار قبل عام ١٨١٨م، فى حين أن هذا التنظيم لم يتواجد فى القاهرة والإسكندرية إلا فى عامى ١٨٢٦ - ١٨٢٧م، أو ربما يكون رئيس التجار المذكور بالوثيقة هو رئيس طائفة التجار بدمياط وليس رئيس مجلس التجار. وترجح الباحثة الرأي الأول وذلك لأن الوثيقة ذكرت رئيس التجار وليس شيخ التجار كما هو متداول لرؤساء الطوائف بالوثائق.

أضف إلى ذلك أهمية ميناء دمياط التجارية، فقد كان ميناء دمياط مخرجاً لتجارة مصر فى العصر العثمانى حيث كان يرد إليه الواردات القادمة من سوريا وفرنسا .. وغيرها، وتوفرت به التسهيلات اللازمة للنقل والملاحة؛ لوجوده على ثنية النيل البارزة، وكانت دمياط

(١) دفتر ترتيبات الوظائف، قرار مجلس العموم، م ١٢٤، ص ٥١، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٦٣هـ / ٢٠ يوليو ١٨٤٧م.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٢ ج ١، ص ٩، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٦٣هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٤٧م.

(٣) المصدر السابق، س ٥٢٩٢ ج ١، ص ٤٢، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٦٣هـ / ٣١ نوفمبر ١٨٤٧م.

(٤) معية سنوية، محفظة ٣٢، دفتر ٢٩، ص ٩٠، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ / ١٥ يناير ١٨٢٧م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٢، دفتر ٣، ص ٦٢، مادة بدون ص، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٣٣هـ / ١٨ سبتمبر ١٨١٨م.

مزدهرة اقتصاديًا في العصر العثماني وظلت محتفظة بذلك^(١) هذا بالإضافة إلى أنها حافظت على مكانتها في السنين الأولى من عصر محمد علي، فقد كانت ثاني مدينة في القطر بعد العاصمة - القاهرة - كما كانت ميناء مصر الأولى، منها تصدر، وإليها ترد معظم التجارة الخارجية، وكان يقوم بها كثير من الخانات والوكائل، وقد عني بها محمد علي في أوائل عهده عناية خاصة^(٢). مما ترتب عليه أن يكون بدمياط تنظيم تجارى يسبق كل من القاهرة والإسكندرية.

وعلى هذا فقد تولى عدد من التجار رئاسة مجلس دمياط، فبعد وفاة محمد الغرباوى تم تعيين محمد جبر رئيساً بعده، ثم تعيين عبدالله زريق رئيساً للمجلس، لكنه أفلس؛ فاقترح محافظ دمياط خليل بك تعيين الحاج على البكرى رئيساً للتجار، وعلى أعضاء المجلس الموافقة عليه أو رفضه، وإذا رفضوا عليهم اختيار غيره ليصدق هو عليه^(٣). وتم تعيين على البكرى كما كان مقترحاً، وإعفاء سفينته من الجمر ك ونصف الأجرة، ولكنه ما لبث أن استقال لكبر سنه، وتقدم ابنه عبدالله للتعيين بدلاً منه وتمت الموافقة عليه^(٤)، وبعد ذلك تم تعيين الحاج بكر أغا كرئيس للمجلس، وكانت بينه وبين الشريف عمر أغا رئيس مجلس تجار القاهرة مكاتبات لتنظيم العمل فيما بينهم بخصوص الأمور التجارية المختلفة^(٥).

لم يختلف مجلس تجار دمياط عن غيره من المجالس التجارية الأخرى سواء في الهيكل التنظيمى له أو في نوعية القضايا التى تعرض عليه، فقد كان بمجلس دمياط كاتب وباشكاتب وقواس^(٦)، أما عن القضايا المعروضة على المجلس فمنها تظلم ميخائيل جرجس سرور من مطالبة ديوان البحرية له بمبالغ مستحقة عليه، وبعد التحقيق اعترف بعض موظفى الديوان بأنهم قد استولوا على المبلغ^(٧).

(١) صلاح أحمد هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر فى القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ١٧.

(٢) جمال الدين الشبال، مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٩، ص ٦١.

(٣) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م ٥٧٤، ص ١١٩، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٤٢هـ / ٢ نوفمبر ١٨٢٦م.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٤، م ٢٨٩، ص ١٠١، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٤٢هـ / ١٨ مايو ١٨٢٧م.

(٥) الوقائع المصرية، عدد ٣٥٣، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٧هـ / ٢٠ فبراير ١٨٣٢م.

* قواس: هى كلمة عربية مشتقة من قوس وتعنى صاحب القوس والرامى بها، فاستعارها الأتراك بمعنى حارس ثم نقلها عنهم المصريون بالنطق التركى (قواس). (انظر: عبدالمسيح الهراوى، مرجع سابق، ص ٣٩٩).

(٦) معية سنية، محفظة ٩٧، دفتر ٨٧، م ٢٨، ص ٧، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٢هـ / ٧ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣٠٢ ج ١، صادر، م ٥، ص ٢٦، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٦٢هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٤٦م.

وفى إحدى أوامر محمد على أمر إلى بهجت أفندى محافظ رشيد بإنشاء مجلس برشيد أسوة بمجلس دمياط، على أن يكون أعضاؤه من أبناء مدينة رشيد^(١).

وقد بدأت هذه المجالس كمحاكم قضائية مهمتها نظر الدعاوى التجارية بين المصريين والأجانب، ولكن بمرور الوقت تطورت هذه المجالس لتشمل تنظيم عمليات البيع والشراء، فبقرأة لائحة مجلس التجار عام ١٨٤٥م المكونة من تسعة عشر بنداً، نجد أن خمسة بنود فقط تتضمن الهيكل الوظيفي والإداري للمجلس ومهام أربابه، أما الأربعة عشر بنداً الباقية، فتتناول كيفية عرض القضايا على المجلس، وشراء التجار البضائع بكمبيالات، وعقود البيع والشراء، ومعاينة البضائع والسماسة .. وغيرها.

ف نجد البندين السادس والسابع يتناولان كيفية عرض القضايا على المجلس، فبعد تقديم الدعوى لرئيس المجلس يتم استدعاء طرفي النزاع (المدعى والمدعى عليه) في الوقت المحدد لدعوتهم ولا يتغيب أحدهما دون عذر، ومن يتغيب عليه توكيل من ينوب عنه، وعلى الطرفين إقامة الأدلة والبراهين على صحة أقوالهما، ويتعرض البند الثامن لشراء التجار للبضائع بكمبيالات مؤجلة لمواعيد محددة، وفي حالة عدم تسديد المشتري للمبلغ المستحق عليه في الموعد المحدد للكمبيالة، يحق للبائع أن يرفع دعوى بالمجلس ضد المشتري ويقدم الكمبيالات، فيستدعى المجلس المدعى عليه، ويأمره بسداد ما عليه، فإذا أبدى المدعى عليه عذراً مقبولاً لتأخره عن السداد، يمنح مهلة ٣١ يوماً تبدأ من يوم رفع الدعوى عليه، وإذا لم يسدد خلال هذه المهلة، فلا يقبل منه عذر بعد ذلك، ويتم الحجز على ممتلكاته بمعرفة المجلس لسداد الكمبيالة، وذلك في حالة أن يكون تاريخ الكمبيالة بعد تاريخ صدور لائحة المجلس.

وقد استكمل البند التاسع موضوع الكمبيالات وتحويلها وانتقالها من يد صاحبها لآخر، فإذا تأخر سداد هذه الكمبيالة، يتم الرجوع إلى صاحبها الأصلي ويمنح مهلة محددة (٣٠ يوماً) لسدادها حسبما توضح في البند الثامن، ويتشابه البنود العاشر والحادي عشر مع البندين الثامن والتاسع، غير أن الأخيرين يتناولان موضوع صكوك الدين بدلاً من الكمبيالات، ويتم تطبيق نفس الأحكام ونفس المهلة على صكوك الدين.

أما البند الثاني عشر، فيختص بعملية البيع والشراء بين التجار، فقد اشترط المجلس تحرير عقود (كونتراتو) بشأن ذلك منعاً لحدوث المشاكل، ويكون للبائع والمشتري الحق في

(١) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٠٩، ص ٢١٩، بتاريخ ١ صفر ١٢٥٢هـ / ١٨ مايو ١٨٣٦م.

رفع دعوى للمجلس - إذا استلزم الأمر - ولكن لا تقبل دعاوى خاصة بالبيع أو الشراء بالمجلس إلا إذا كان هناك عقد محرر موقع عليه من البائع والمشتري.

وقد تناول البند الثالث عشر معاينة المشتري للبضاعة قبل كتابة العقود، فعليه إمعان النظر والتدقيق فيها، وإذا سجل بالعقد معاينة يكون ملزماً بقبول البضاعة التي اشتراها أما إذا لم يعاينها وظهر بها عيب بعد ذلك، فيعتبر العقد لاغياً، وقد عالج البند الرابع عشر حالة شراء أحد التجار لسلعة وسدد ثمنها وتم تحرير عقد بها ولم يتسلم البضاعة في وقتها، وتحدد موعد لتسلمه البضاعة، ولم يتسلمها في الموعد المحدد، ولجأ المشتري للمجلس، فإذا تقدم البائع بعذر مقبول يتم منحه مدة ٣٠ يوماً لتسليم البضاعة للمشتري، وفي حالة عجز البائع عن تسليم البضاعة، يكون ملزماً بدفع ثمنها للمشتري بالإضافة إلى فرق سعر السلعة منذ يوم العقد حتى صدور حكم المجلس - في حالة ارتفاع سعرها - لأن البائع هو المسئول عن تعطيل تسليم البضاعة، هذا في حالة خلو العقد من أية شروط، إما إذا تضمن العقد شروطاً فيصير النظر فيها من قبل المجلس لتنفيذها.

وقد ألزم البند الخامس عشر التجار والمتسببين أن يكون لهم سجلات ودفاتر يتم تقييد حركة البيع والشراء بها، وتكون هذه الدفاتر منمرة ومختومة بختم الحكومة في كل صفحة، ويكون هذا الدفتر أساس العمل بالإضافة إلى العقود والسندات والكمبيالات .. وغيرها، ويتم تحصيل عوائد عليها.

وقد تعرض البند السادس عشر لإفلاس التجار أو عجزهم عن سداد ديونهم؛ فيتم إشهار إفلاس التاجر من طرف مجلس التجار، ويتم الحجز عليه إذا لم يضمه أحد، ويكلف المجلس أحد البتجار الأعضاء وأحد الكتبة بختم دفاتر هذا التاجر وأوراقه وكل مقتنياته، ويستدعى للمجلس كافة الديانة، فيتوجهوا جميعاً بمصاحبة أرباب المجلس لجرد متعلقات التاجر، فإذا تبين عدم اختلاسه وظهرت أسباب عجزه عن تسديد ديونه، يطلق سراحه لبرائته، وإذا ظهر عكس ذلك يرسل للحكومة ليتم بيع ممتلكاته بمعرفة أرباب المجلس والديانة، ثم يتم تسديد ما عليه من ديون، وفي حالة براءته ومطالبة الديانة بحقوقهم يتم إلزام التاجر بدفع ما بين ٣٠% و ٥٠% من إجمالي ديونه للديانة.

وقد اختص البند السابع عشر برسوم رفع الدعاوى بالمجلس، وتم تعيين قرشين على كل مائة من عين المال المتنازع عليه، أما في حالة أن تكون الدعوى خاصة بالكمبيالات أو السندات أو العقود - وغيرها فتم تحديد ٢٠ قرشاً عن كل واحدة منهم، وقد تناول البند الثامن عشر موضوع السماسرة وتقييمهم من قبل المجلس، وإعطاء سند بختم المجلس لمن لم يحسن

سلوكه حتى يكون معتمدًا من قبله، وقد تناول البند التاسع عشر موضوع الاستئناف في أحكام المجلس؛ فتعرض القضية على مجلس يتكون من تجار غير الذين أصدروا الحكم أول مرة، ثم يعرض الحكم الأخير على محمد على وهو الذى يقرر ما يتم عمله لهذا التاجر*.

وعلى هذا فإن مجالس التجار التى أنشأها محمد على كانت بمثابة محاكم متخصصة فى نظر الدعاوى بين المصريين والأجانب، وتشكلت من موظفين وأعضاء؛ فالموظفون قد تحملوا الأعباء الإدارية الخاصة بالمجلس، بدءًا من استقبال الدعاوى المتنوعة من مختلف المصالح و الدواوين الحكومية، حتى عرضها على أعضاء المجلس؛ لاتخاذ قرار فيها لإعلانه على الخصوم، ومثلوا حلقة الوصل بين المدعين من المصريين والأجانب وبين أعضاء المجلس؛ نظرًا لإجادة بعضهم اللغات الأجنبية، وقد مكّنهم هذا من معرفة كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالقضايا التجارية وتقديمها بصورة واضحة لأعضاء المجالس، أما أعضاء المجالس فكانوا بمثابة القضاة الذين يفصلون فى كافة الدعاوى التى تعرض على المجلس بمقتضى اللوائح والقوانين التى وافق عليها القناصل فى مصر^(١).

وبالرغم من أن ظاهر هذه المجالس الاستقلال عن الدواوين الحكومية، وأنها هيئات قضائية بعيدة عن أية شبهة وتتسم بالنزاهة والعدل، فإن باطنها غير ذلك، حيث إنها لم تستقل عن محمد على شخصيًا، فقد كان يتدخل باستمرار فى قرارات المجلس، ولا يمكن البت فى أى قرار إلا بالرجوع إليه، حتى فى اختيار رئيس المجلس، فبعد انتخاب الأعضاء له، وموافقتهم عليه، لابد أن يعرض هذه الانتخاب على محمد على؛ ليوافق عليه أو لا يوافق، كذلك عند نقض أحكام المجلس لابد من عرضها على الباشا؛ ليصدر أوامره بأن هذا الحكم يستدعى النقض أم لا.

رابعًا: علاقة التجار بالسلطة:

أتيحت الفرصة فى عهد محمد على لنمو الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصرى، والتى تتألف من كبار ومتوسطى التجار - والعلماء ورجال الدين وأعيان الريف ... وغيرهم - وقد نجح القليل منهم فى الوصول إلى مراكز مرموقة داخل هذا المجتمع وعلى رأسهم الشاهيندر ورؤساء الطوائف التجارية وأعضاء المجالس التجارية .. وغيرهم، وكما سبق القول؛ فقد مثل التجار فى المجلس العالى تاجران يختارهما رئيس التجار من مجلس التجار

* انظر لائحة المجلس ملحق رقم (١٠).

(١) خالد عيد، مرجع سابق، ص ٦١.

ويستبدلان سنوياً^(١)، كما كانت علاقة محمد علي طيبة بالتجار وعلى رأسهم الشاهبندر، فقد تولى المحروقي رئاسة الموكب المسافر للحجاز عام ١٨١١م، وأمر محمد علي ابنه طوسون باشا بعدم فعل شيء دون مشورته^(٢)، وتولى المحروقي أيضاً الصفقات التجارية للباشا بل صاحب محمد علي إلى السويس؛ لاستقبال البضائع الهندية^(٣)، كذلك حرص محمد علي على ضم من له علاقة بالتجارة - والصناعة - في مجلسه الاستشاري - إلى مجلس المشورة الذي قام بتشكيله من مأموري الأقاليم والعلماء وكبار المشايخ ورؤساء المصالح الحكومية، فقد ضم عام ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م، حسين بك ناظر الأرز والغلال، وعمر أفندي ناظر الجلود، وأمين أفندي ناظر البيع .. وغيرهم^(٤).

وإلى جانب اشتراك التجار في الهيئات والأجهزة التنظيمية التي كونها محمد علي، فقد كان التجار يمثلون بالنسبة لمحمد علي نتيجة لثرواتهم ومركزهم المالي العلاج في مواجهة بعض الأزمات، فقد كان محمد علي في أشد الحاجة إلى المال لتثبيت مركزه بالبلاد وإقامة مشروعاته الإصلاحية^(٥)، ففي عام ١٨٠٥م احتاج إلى دفع باقى مرتبات العسكر، ٣٠٠٠ كيس فأقنع المشايخ بأن العسكر إذا أخذوا رواتبهم سافروا إلى بلادهم، وقد كان زعماء الشعب يميلون إلى رحيل الجنود، فوافقوا على فرض الإتاوة الجديدة^(٦)، كما كان الزعماء والعلماء مرجع الحكومة فيما تفرضه من إتاوات وضرائب، كما كانوا ملجأ الشعب في تخفيف ما تفرضه منها وساعدهم في ذلك عمر مكرم^(٧)، ومن ذلك أن الحكومة قد فرضت عام ١٨٠٥م على أهل رشيد إتاوة قدرها ٤٠٠٠٠ ريال توزع على ١٣ تاجر بالمدينة، فحضر وفد من رشيد وقابلوا السيد عمر مكرم والشيخ ورفعوا إليهم طلباتهم، وعرض الأمر على محمد علي فتم تخفيفها إلى ٢٠٠٠٠ ريال^(٨).

وفي عام ١٨٠٦م فرضت العديد من الإتاوات على التجار، فعلى سبيل المثال: في ٨ صفر ١٢٢١هـ / ٢٧ إبريل ١٨٠٦م توالى الفردة على أعيان الناس والتجار وكل من كان له

(١) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٣) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤١٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٥) طلعت إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٦) عبدالرحمن الراجحي، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.

(٧) Afaf Lutfi El Sayed, The Role of "Ulama" in Egypt During The Early Nineteenth Century, in: P. M. Holt, op.cit., p.275.

(٨) عبدالرحمن الراجحي، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.

علاقة بالتجارة أو الصناعة، وفي ١٢ ربيع الأول ١٢٢١هـ / ٣٠ مايو ١٨٠٦م طلب الباشا سلفة من الملتزمين والتجار وغيرهم، فسعى عمر مكرم للتخفيف عن بعضهم بقدر الإمكان^(١)، وفي أواخر رجب ١٢٢١هـ / أكتوبر ١٨٠٦م تقرر فردة على البلاد والتجار قدرت بـ ٦٠٠٠ كيس على سبيل السلفة^(٢).

وقد اعتمد محمد على كثيرًا على الطوائف الحرفية؛ لدفع رواتب الجند المتأخرة عام ١٨٠٧ - ١٨٠٨م، حيث استعان بأرباب الحرف والتجار لدفع هذه الرواتب، وتحمل التجار نصف المبلغ المحدد لهذه الرواتب وهي ٢٠٠٠ كيس، على أن يتحمل أرباب الحرف النصف الآخر^(٣)، وتم توزيع هذا المبلغ على تجار البن، وقام الجند بالحجز على البضائع الموجودة في الحواصل والوكالات حتى يسدد التجار ما فرض عليهم من أموال، وإلا قبضوا على الممتنع عن الدفع وحبسوه حتى يسدد المطلوب منه^(٤).

ولجأ محمد على إلى الاقتراض من التجار، وأحيانًا كان لا يسدد ما اقترضه، متعللاً بعدة أسباب، منها: حاجته الشديدة للمال، أو دفع علفوات* العسكر ورغبته في رحلتهم^(٥)، ولكن بشكل عام كان محمد على يسدد هذه الديون إلى التجار، فقد كان من مهام بوغوص بك الإشراف على سداد هذه الديون الحكومية للتجار^(٦).

ومن ناحية أخرى كان محمد على حريصًا على مساعدة المتعثرين من التجار، فكان يقرضهم أموالاً أو سلعًا ليتاجروا بها خشية إفلاسهم شريطة ألا يتكاسلوا في العمل، مثلما أعطى أطناس عزولى التاجر ٥٠٠٠٠٠ قرش (١٠٠٠ كيس) ليتاجر بها، وأن يخصم لنفسه ٦ % فقط من الأرباح، وأن يودع باقى الأرباح بالخزانة الحكومية حتى يسدد دينه، وعندما تكاسل أطناس عن سداد الدين، أمر محمد على ببيع ممتلكاته وتسديد دين الحكومة^(٧)، كذلك أعطى محمد على تجار وكالة الصابون - تجار شوام - بضائع ليتاجروا بها - كرأس مال لهم - وقد

(١) الجبرتي، مرجع سابق، ج-٧، ص ١٥.

(٢) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٣) سلوى العطار، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٤) الجبرتي، مرجع سابق، ج-٧، ص ١٠٢ - ١٠٣.

* علفوات: مفرد ما علفة وهي المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان، وهي في الإدارة العثمانية الراتب للعسكريين والمدنيين، وكانت تحسب على أساس الأجر اليومي وتعطى كل ثلاثة أشهر هجرية. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٥٢).

(٥) سلوى العطار، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٦) محافظ أبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٩هـ / ٨ فبراير ١٨٤٣م.

(٧) معية سنية، محفظة ٢٨، دفتر ٢٥، م ٣٧، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٢هـ / ٢ سبتمبر ١٨٢٦م.

أمر محمد على بتحصيل ما عليهم من ثمن البضائع بالقسط إن ربحت تجارتهم حتى لا يتضرروا ويصيب تجارتهم الكساد^(١)، كذلك قام محمد على بمنح بعض التجار الذين خسروا تجارتهم من ٣٠ إلى ٤٠ إردب أرز، وأن يتم تحصيل ثمن هذه البضائع عند ارتفاع أسعار الأرز بالأسواق وقيامهم ببيعه^(٢).

وقد سلك محمد على عدة سبل لتحصيل الديون من التجار الممتنعين عن السداد^(٣)، منها: قيامه بتسوية الحسابات مع هؤلاء التجار عام ١٨١٩م، وخصوصًا الذين قدموا إلى مصر بقصد الثراء دون أن يكون لديهم رأسمال، ووافق عام ١٨٢٠م على تسوية مرضية للطرفين بمنح مهلة لمن سيدفع كل المبلغ المدين به، وخفض الديون في بعض الحالات بنسبة ٩٠٪ وقبول الباقي في خلال خمس سنوات، أما الذين عجزوا عن الدفع، فيدفعون ما يستطيعون دفعه، وعليهم مغادرة البلاد، وقد اتخذ محمد على هذا القرار دون التقيد بجنسية هؤلاء التجار^(٤)، وقد قام محمد على بإنشاء قلم بالقاهرة لتحصيل هذه الديون، أما في المدن الأخرى كرشيد ودمياط فقد اكتفى بتعيين مندوبين عنه لتحصيلها^(٥).

تعددت عقوبات الحكومة للتجار غير القادرين على سداد ما عليهم من ديوان، منها: من لا يدفع ديونه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ استحقاق الدين يتم إلغاء حوالاته*^(٦)، وتحديد مواعيد لسداد ديونهم، والتشديد عليهم للالتزام بهذه المواعيد، وعدم قبول أى أعذار منهم لتأجيل السداد^(٧)، ومن لم يسدد في الميعاد المحدد له يتم حصر أملاكه وإرسال قائمة بها إلى

(١) ديوان خديوى، محفظة ٢٢، دفتر ٧٤٢، م ٢٥٠، ص ٩١، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٣هـ / ٨ نوفمبر ١٨٢٧م

(٢) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م ٤٩٩، ص ١٥٠، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٥٢هـ / ١٠ مايو ١٨٣٦م.

(٣) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٤) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ١٢٥٨ عتلف لطفى السيد مارسو، مصر في عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ٢٨١.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب وطرق جبايتها في مصر في عصر محمد على، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد الثامن، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٢٨.

* الحوالات: هى أوراق كانت تعطيها الحكومة لمن تدن له بأموال، وهذه الحوالات مستحقة الدفع على خزانة الدولة، وهى أشبه بإيصال تحدد به الحكومة ما تدن به لتحفظ حق صاحب الدين. (انظر: محافظ الأبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٦٣هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٤٧م).

(٦) معية سنية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م ٤٣٥، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، م ٢٩٦، ص ٧١، بتاريخ غرة جمادى الآخر ١٢٥٠هـ / ٥ أكتوبر ١٨٣٤م.

محمد على، ثم يأمر الباشا بمصادرة أملاكه تسديدًا لما عليه من ديون^(١)، وقد صدر قانون عام ١٨٤٩م ينص على "يصير مبيع ما يمتلكون فإن وفى ما عليهم فيها، وإن لم يوف فيرسلون إلى الليمان لمدة معلومة من سنة واحدة إلى سنتين"^(٢) بمعنى يتم بيع ممتلكات التاجر المدين للحكومة فإن وفى ما عليه يخلى سبيله، وإن لم يوف يرسل إلى السجن.

لم يفرق محمد على فى معاقبة التجار المدينين للحكومة سواء أكانوا تجارًا مصريين أم رعايا أم أجانب^(٣)، وكان يتم تخيير المدين بين الدفع والحبس^(٤)، فعلى سبيل المثال: خير أنطون مايسسترو التاجر المفلس بين دفع ديونه أو السجن سنتين^(٥)، وتم حبس أحمد راضى التاجر لمدة سنة أشهر، وحنا جيد التاجر لمدة سنة بسجن الإسكندرية؛ لعدم سدادهم ما عليهم من ديون وليكونوا عبرة لغيرهم^(٦)، وكان يتم معاقبة التجار الذين يفلسون، بإرسالهم إلى السجن لمدة تتراوح بين شهر وسنتين كحد أقصى^(٧)، أما التجار الذين يدعون إفلاسهم بالكذب فيتم إرسالهم إلى السجن لمدة محدودة، فقد تم حبس مصطفى المغربى التاجر بالغورية لمدة سنة بسجن الإسكندرية لادعائه الإفلاس^(٨).

ومن ناحية أخرى، فقد أعفى محمد على عن بعض التجار المدينين للحكومة، ولكن لظروف خاصة بهؤلاء التجار، منها: فقر حالهم أو ثبوت براءتهم من الديون التى عليهم للحكومة، فعلى سبيل المثال: تنازل محمد على عن الديون التى على التجار اليهود الفقراء للحكومة^(٩)، وكذلك أمر بإطلاق سراح محمد الغرباوى الدخاخنى من الحبس رغم كونه عاجزًا عن سداد دينه؛ لضعف بصره وعدم وجود من يعول أولاده^(١٠)، وتم إخراج فتح الله اللبان من السجن بعد ثبوت براءته من الديون التى عليه للحكومة^(١١).

-
- (١) المصدر السابق، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ٢٩٠، ص ٧٣، بتاريخ ١١ رجب ١٢٥١هـ / ٣ نوفمبر ١٨٣٥م ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ١٣٤، مادة بدون ص، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٤٦م.
- (٢) دفتر ترتيبات الوظائف، مادة بدون م، ص ٥٣، بتاريخ ٨ رجب ١٢٦٥هـ / ٣١ مايو ١٨٤٩م.
- (٣) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ٢٧٦.
- (٤) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٢٩٧.
- (٥) محافظ الذوات، محفظة ٥، م ١٩٤، ص ٢٩٩، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧هـ / ١٠ فبراير ١٨٣٢م.
- (٦) معية سنية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م ٧٦٥، ص ٢٥٦، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٤م.
- (٧) دفتر ترتيبات الوظائف، مادة بدون م، ص ٥٣، بتاريخ غرة المحرم ١٢٦١هـ / ١٠ يناير ١٨٤٥م.
- (٨) الوقائع المصرية، عدد ٧٧، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٦٣هـ / ١٠ أغسطس ١٨٤٧م.
- (٩) زين العابدين شمس الدين، الضرائب، مرجع سابق، ص ٢٢٨.
- (١٠) ديوان خديوى، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م ١٤٨، ص ٧٠، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ١٧ مايو ١٨٣٠م.
- (١١) محافظ الذوات، محفظة ٥، م ١٨٩، ص ٤١٨، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٧هـ / ١٠ يناير ١٨٣٢م.

واهتم محمد على بالتجار كأصحاب رءوس أموال، فضلاً عما كان لهم من دور فى مواجهة الأزمات الاقتصادية، وقيامهم ببعض الأدوار الدبلوماسية والاجتماعية، ومن الأمثلة على دور التجار فى بعض الأزمات: عندما حدث قحط بإقليم الصعيد، ولم يتمكن الأهالى من الحصول على القوت الكافى لهم، قام محمد على بتعيين حسين أفندى؛ ليتوجه إلى إسنا للتحقيق فى أسباب هذا القحط، وأمره بأن يخرج ما هو مخزون عند الأتراك والتجار، وزائد عن حاجتهم، وتوزيعه على الأهالى لتخليصهم من الجوع^(١).

أما عن الدور الدبلوماسى التفاوضى للتجار، فالأمثلة عليه قليلة، منها: دور التجار خلال حادثة احتجاز سلطان دارفور لبعض المصريين الذين أرسلهم حاكم سنار المصرى عام ١٨٢٦م للتفاوض حول بعض الخلافات، فغضب محمد على من ذلك، وهم أن يلجأ إلى القوة العسكرية، لولا تدخل بعض تجار الرقيق الأسود "الجلابة" الذين تقدموا بعريضة أوضحوا فيها لمحمد على أن القوة العسكرية ستكون سبباً فى خسارتهم لرءوس أموالهم فى تلك الجهات، وتعهدوا لمحمد على بإخلاء سبيل المحجوزين دون إراقة الدماء، ووافق محمد على ذلك^(٢)، وهذا يوضح تدعيم المصالح التجارية للتجار لدورهم الدبلوماسى.

وقد حرص محمد على على رفع مستوى التجار الاجتماعى بإصدار أوامره لاختيار بعض أبنائهم؛ لتعليمهم فى ديوان المدارس عام ١٨٣٥م، وكان من بين هؤلاء الأبناء زريقة أفندى ولد سعد شغيرية من تجار الإسكندرية، الذى كان يعمل آنذاك معلماً للهندسة فى مدرسة المدفعية برتبة ملازم ثان^(٣)، كذلك إبراهيم النبراوى التاجر الذى أرسله والده إلى السوق لبيع البطيخ، لكنه عندما خسر ماله توجه إلى الأزهر للتعلم به، وكان من بين الطلاب الذين أرسلهم محمد على لدراسة الطب بأوروبا حتى أصبح الطبيب الخاص به^(٤)، وعين أستاذاً بمدرسة الطب برتبة أميرالاي^(٥)، كذلك استخدام محمد على بعض التجار الأجانب فى التعليم، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على (لاورا طوربى) التاجر "تعليم التلاميذ أصول اللغة والكتابة الإفرنكية"^(٦).

(١) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج١، ص ٣٤١، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٤٥هـ / ٩ يناير ١٨٣٠م.

(٢) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٧٨ - ٧٩.

(٣) ديوان المدارس، أوامر للمدارس، محفظة ٢، م ٢٦، ص ٥٣ - ٤٥، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٨هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٤) جابريل باير، تاريخ ملكية الأراضي فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٤٥.

(٥) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٦) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج١، ص ٣٩٧، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٦هـ / ٢٨ مايو ١٨٣١م.

وعلى هذا وبعد عرض منظومة العمل التجارى، نجد أن التجار قد خضعوا للتنظيم الطائفي كغيرهم من أرباب الحرف والصناعات، ولكن نتيجة لإصلاحات محمد على الإدارية والقضائية. والتي كان للتجارة نصيب منها، قد تواجدت إدارة تجارية ومجالس قضائية للتجار في بداية القرن التاسع عشر الميلادى، وقد كانت هذه المجالس هي نواة المحاكم المختلطة التي تعد سمة من سمات القرن التاسع عشر الميلادى، وقد توسعت اختصاصات هذه المجالس والإدارات في الفترات اللاحقة نتيجة لمساهمة التجار الفعالة في الحياة المصرية.

الفصل الرابع

النقود المتداولة والضرائب

أولاً: النقود المتداولة

- أهم النقود المتداولة
- القيم الشرائية للنقود
- جهود محمد على لإصلاح النقد
 - ١- اضطراب النقد
 - ٢- إصلاح النقد
 - ٣- منع تداول النقود العثمانية
 - ٤- قانون النقد عام ١٨٣٤م
 - ٥- الضربخانة المصرية
 - ٦- بنك الإسكندرية

ثانياً: الضرائب

- ضريبة الأرض
- ضريبة الفردة
- عشور النخيل
- عوائد الدخولية
- عوائد الملاحة
- عوائد الحملة
- عوائد الدلالة
- عوائد الخضر والفاكهة
- عوائد أخرى

عرّف أغلب الاقتصاديين النقود بأنها ما ينتقل بسهولة من يد لأخرى سداداً للمديونية أو وفاءً لئمن سلعة معينة، فالنقود تظل وسيلة للمبادلة طالما ارتضاها الناس في معاملاتهم لتحقيق منافعهم، والنقود من الناحية العملية لها أربعة مظاهر اقتصادية، فهي وسيلة مقبولة للتبادل، ومقياس مشترك لجميع القيم المادية، وأداة للدفع، وعامل من عوامل الادخار^(١). وعلى هذا فإن دراسة النقود المتداولة أهمية خاصة؛ لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادي للبلاد وخاصة التجارة بشقيها الداخلى والخارجى، إلى جانب ما توضحه من مستوى معيشة الأفراد وأسعار السلع المختلفة بالأسواق خلال فترة البحث.

وقد تم دمج موضوع الضرائب مع موضوع النقود المتداولة في فصل واحد؛ نتيجة لتأثير النقود وقيمتها المباشرة على قيمة ما يدفع من ضرائب، فالنقود والضرائب وجهان لعملة واحدة، وارتفاع أسعار السلع إما أن يكون نتيجة للتضخم النقدي أو لقلّة المعروض منها .. أو لغير ذلك مما يكون له أثره على حركة التسوق وكساد الأسواق، وكذلك كثرة الضرائب أو قلتها يكون لها أكبر الأثر على أسعار السلع ارتفاعاً أو انخفاضاً، وعلى حركة الأسواق، وسوف تحاول الباحثة في هذا الفصل أن تربط بين هذين العاملين وبين حركة التجارة الداخلية خلال عهد محمد على.

أولاً: النقود المتداولة

شهدت مصر في بداية القرن التاسع عشر الميلادي اختلالاً في النظام النقدي ظل مستمراً حتى نهايته، حيث كان التداول يتم عينيّاً في بعض الأحوال ونقديّاً في أحوال أخرى^(٢)، وكان لهذا الاختلال أكبر الأثر في ذبذبة أسعار السلع في الأسواق، حيث أن الأسواق التي تفتقد للعملة المنضبطة لا يمكن الاعتماد عليها في قياس قيمة السلع، وتتعدم فيها الثقة التي تعد أساس المعاملة، ويطغى عليها الغش والتزوير وعدم الاستقرار، إذ أن استقرار قيمة العملة أمر مهم ومفيد للتجارة؛ لأن الاختلال في النظام النقدي له أثر كبير على حركة التجار المحليين عن حركة التجار الأجانب^(٣).

(١) حسن محمود الشافعى، العملة وتاريخها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ١١-١٢.

(٢) حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢، ص ٢٩١.

(٣) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٨٢ - ٨٣.

٢ - أهم النقود المتداولة:

وكان النقد المتداول في عهد محمد علي يتكون من بعض النقود المحلية والعثمانية إلى جانب العديد من النقود الأجنبية، ومن أهم النقود المحلية والعثمانية المتداولة في مصر في تلك الفترة: العملات الذهبية مثل: الجنيه* و زر المحبوب** والفندقلی (فندقى)*** والخيرية****. والعملات الفضية مثل: القرش والبارة (نصف الفضة أو الفضة) والبشلك*****، ومن أهم

* الجنسیه: يرجع اسمه إلى الكلمة الإنجليزية Gunica وهي تطلق على عملة ذهبية إنجليزية. (انظر: عبدالسميع الهرأوى، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢، ص ٢٠٧). وقد عرفت مصر كلا من الجنيه المجيدى (عثمانى) والجنيه الإفرنجى (أجنبى) والجنيه المصرى (انظر: عبده إبراهيم أباطة، النقود المتداولة في عصر محمد علي باشا، رسالة ماجستير غير منشورة في الآثار الإسلامية، كلية الآثار بقنا، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٩م، ص ٣٣ - ٣٥). وقد سككت الجنيهات في مصر، وابتدئ التعامل بها في نهاية عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٦م. (انظر: عبده أباطة، مرجع سابق، ص ٣٥).

** زر المحبوب: هذه التسمية فارسية بمعنى الذهب المحبوب نسبة لارتفاع عيار ذهبه (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتى دراسات وبحوث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٥٧٥). وقد سك منه بمصر نصف الزر المحبوب وله نفس العيار ونصف القيمة، وكذلك ربع المحبوب ويحمل نفس النقوش (انظر: صامويل برنار، النقود العربية، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ١٨٢).

*** الفندقلی (فندقى): يكمن السبب الحقيقى وراء هذه التسمية في وجود زخرفة الحبيبات التى تطوق هذا النقد والتي تشبه حبات البندق أو الفلق، وأول ضرب لهذا النقد كان في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٨ - ١٨٠٧م). (انظر: عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص ٥٧٤؛ عبده أباطة، مرجع سابق، ص ٦٨).

**** الخيرية: ينسب اسم خيرية إلى اصطلاح خيرية الذى بدأ استعماله في عهد السلطان محمود الثانى (١٨٠٨م - ١٨٣٩م)، حيث سككت هذه العملة في عهده، وقد سككت الخيرية في الأمتانة ثم انتقلت إلى مصر شأن معظم العملات العثمانية، واستمرت في التداول حتى عام ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م حتى سك محمد علي في تلك السنة ربع خيرية (انظر: الأب انسئاس الكرملی البغدادي، النقود العربية وعلم النميات، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٩، ص ١٧٢).

***** البشلك: تنقسم إلى جزئين في التركية (بيش) بمعنى خمس أو (لك) الدالة على النسبة فتكون بمعنى ذو خمسة أنصاف فضة أى تعادل ثمن قرش مصري. (انظر: عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص ٥٧٣). وهو أدنى وحدات النقود و أصغرها، فمنذ عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م استغنى الناس عن أنصاف الفضة، التى أصبحت نقود حسابية، أى ليس لها وجود واقعى مادى، بل هي نقود اعتبارية لقياس قيم السلع و حسب: (انظر: عبده أباطة، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٥).

النقود الأجنبية المتداولة في مصر في تلك الفترة: العملات الذهبية، مثل: البندقي* والدبلون** والمجر***. والعملات الفضية، مثل: الريال.

ورغم وجود هذا الكم من النقود العثمانية والأجنبية، فقد كان يتم تحديد أسعارها من حين لآخر في فرمانات تحدد أسعار العملات المتداولة، وقد اقتصر التعامل بهذه العملات على الحكومة في معاملاتها مع التجار الأجانب، وبالأخص في تجارة الصادر والوارد، وهذا لا ينفي تأثيرها على التجارة الداخلية؛ للتفاعل بين التجارة الداخلية والخارجية، أما عن العملات المتداولة بالأسواق الداخلية سواء أكانت بين التجار بعضهم وبعض، أم بين المشتري والتجار داخل هذه الأسواق، فقد كادت التجارة الداخلية أن تكون مقصورة على القرش ومضاعفاته وأجزائه من كيس (٥٠٠ قرش) وريال مصرى (٢,٢٥ قرش) وبارة (١ / ٤٠ قرش) عدا تجارة البن والبهار، والدليل على ذلك طواف المحتسب بالأسواق عام ١٨١٤م؛ ليعلن على التجار والأهالي ألا يتعاملوا في بيع البن والبهار إلا بالريال المصرى، حيث اعتاد التجار بيع هذين الصنفين بالريال الفرانسه مما أدى إلى تضرر المتسببين والأهالي^(١)، ورغم هذا الإعلان فقد ظل المتعارف عليه عند تجار البن والبهار وخاصة الجملة في هذين الصنفين هو الريال الفرانسه^(٢).

وفيما يلى جدول بأسعار بعض النقود المتداولة في عهد محمد على ومصدر هذا الجدول يشمل كل سنة كالآتي بالقرش والبارة:

* البندقي: ينسب لمدينة البندقية ويطلق عليه اسم المشخصة أو الدوقات؛ للصور الأدمية المنقوشة عليه ومن بينها صور القديسين ودوق البندقية، ويعد البندقي من أقدم العملات الأجنبية المتداولة في مصر، فلم يكن وليد عهد محمد على، بل كان مستداولاً منذ عصر المماليك الجراكسة، وتغلغل كوسيط للتبادل في كل الولاية المصرية خلال العصر العثماني، وتميز البندقي بثبات وزنه وشكله وارتفاع عياره؛ لذا كان الأفراد يجتهدون في طلبه لاكتنازه. (انظر: عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص ١٥٧٧ عبده أباطة، مرجع سابق، ص ١٤٢ - ١٤٤).

**الدبلون: نقد أسباني عبارة عن عملة من فئة مائة ريال ذهب، وكان يتداول بأجزاء مختلفة، وكان سعره في ارتفاع مستمر. (انظر: عبده أباطة، مرجع سابق، ص ١٥٦ - ١٥٧).

*** المجر: ضرب في بلاد المجر و اتسم بجودة عياره وتماز وزنه؛ لذا كان سعره في ارتفاع دائم. (انظر: عبده أباطة، مرجع سابق، ص ١٦٠).

(١) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج ٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٣١٨ - ٣١٩؛ أمين سامى، تقويم النيل، ج ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص ٢٤٦.

(٢) معية سننية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م ١٥٢، ص ٥٠، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤٨هـ / ١٣ فبراير ١٨٣٣م.

السنة	١٨١١ (٧)		١٨١٥ (٦)		١٨١٩ (٥)		١٨٢٦ (٤)		١٨٣٨ (٣)		١٨٤٠ (٢)		١٨٤٥ (١)
العملة	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	قرش
دبلون	-	-	٣٠	١٢٥	-	١٤٤	-	١٩٢	١٩	٣١٣	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢
هندقى	-	١٠	-	١٨	-	٢١	-	١٧	١٧	٤٦	٤٩	٥٠	٥٠
مجر	٢٠	١١	-	١٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٦	٢٦	٤٥	٤٧	٤٧	٤٧
فرانسه	-	-	٢٠	٨	-	٩	-	١٥	-	٢٠	٢٠	٢٠	-
زر محبوب	٢٠	٦	-	١٠	١٠	١١	-	١٣	-	-	-	-	-
فندقلى	-	-	-	-	٢٠	١٥	-	-	-	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق تطور سعر صرف العملات فى عهد محمد على، فعلى سبيل المثال: ارتفعت أسعار العملات المذكورة فى الفترة الممتدة من عام ١٨١١م - ١٨١٥م، وفى عام ١٨١١م كان محمد على مشغولاً بالحرب الوهابية التى زادت من النفقات الحربية، كما أدت أزمة الغلال فى أوروبا عام ١٨١٥م إلى ارتفاع أسعار الغلال، مما أدى إلى اتساع تجارة مصر الخارجية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية فى هذه الفترة، وقد استمر هذا الارتفاع حتى عام ١٨١٩م، وكان لقيام محمد على بتأسيس ديوان التجارة عام ١٨٢٦م - الذى تولى الإشراف على التجارة المصرية بشقيها الداخلى والخارجى - أثر على ارتفاع الأسعار بصفة عامة، فمن الأرقام المذكورة يتضح أن أسعار النقود قد ارتفعت بنسبة ٣٣٪ تقريباً فى تلك الفترة؛ وذلك لاتساع نطاق التجارة، وقد كان لاتفاقية بلطة ليمان التجارية عام ١٨٣٨م أثر أيضاً على ارتفاع الأسعار، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة ١٥٠٪ تقريباً، فقد كانت هذه الاتفاقية نذراً بهبوط نظام الاحتكار؛ وفتح الباب أمام حرية التجارة والتى تميزت بزيادة الأسعار، وقد كانت الزيادة فى سعر الصرف طفيفة بعد عام ١٨٤٠م، والأعوام التالية حتى نهاية عهد محمد على.

- (١) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج٢، ص ١٥٣، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٦١هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٤٥م.
- (٢) محكمة أسيوط، س ١٤، م ٣٠، ص ٢٨، بتاريخ ٣٠ المحرم ١٢٥٦هـ / ٣ إبريل ١٨٤٠م.
- (٣) جون بورنيج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ٥٤١.
- (٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٢١.
- (٥) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٢٥٦، ص ٢١٨، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٣٤هـ / ٧ يناير ١٨١٩م.
- (٦) المرجع السابق، ص ٢٤٩، الجبرتى، مرجع سابق، ج٤، ص ٣٤٣.
- (٧) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

- القيم الشرائية للنقود:

أما عن قيمة النقود في الأسواق، فإن النقود بوصفها معياراً لتبادل السلع أو شرائها فتحدد قيمتها أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التي تستطيع شراءها، فإذا ارتفعت أسعار السلع في السوق نتيجة لزيادة الطلب عليها وقلة المعروض منها؛ ضعفت قوتها الشرائية، وقد كانت القيم النقدية للنقود عرضة للتغير، أولاً: في علاقتها ببعضها (أسعار الإبدال) وثانياً: في مقدار ما تستطيع شراءه من سلع بالأسواق (القيم الشرائية). وقد كانت القيم الشرائية تتأثر بالأحوال الاقتصادية السائدة، فعند حدوث ضائقة اقتصادية أو مجاعة كانت أسعار السلع الغذائية تتجه نحو الارتفاع الجامح، وهو ما يعنى في المقابل أن النقود التي تعد أداة لاختزان القيم تفقد جزءاً من قيمتها وتعرض قوتها الشرائية للانهايار^(١).

ولما كان ارتفاع الأسعار يؤدي بالضرورة إلى الإضرار بحائزي النقود، فإن الدولة كانت تتدخل في بعض الأحيان بالتسعير الجبري للسلع لحماية الأهالي، فقد كانت حكومة محمد علي تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات وتضبط بها حركة السوق التجارية، وكان مجلس المشورة يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستعانة بأراء ذوى الخبرة، ثم يتولى الديوان الخديوى إذاعة ونشر هذه التسعيرة في الجهات المختلفة للعمل بها^(٢)، كما كان محمد علي يصدر فرمانات لضبط الأسعار، وكانت هذه فرمانات تحمل في طيها عقوبة من يتجاسر ويخرج عن هذه التسعيرة^(٣).

على هذا نجد أن الدولة كانت تتدخل في تحديد قيم الإبدال فيما بين النقود وتحديد قوتها الشرائية، وبلا شك أن أسعار القمح تعتبر من أفضل المعايير السلعية التي يمكن استخدام ارتفاع وانخفاض سعره؛ لتتبع تطور القوى الشرائية للنقود، وذلك لطبيعة الطلب عليه، والذي لا يمكن أن يستغنى الإنسان عن تناوله^(٤). وفيما يلي جدول بأسعار القمح خلال حكم محمد علي.

(١) أحمد الصاوى، نقود مصر العثمانية، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١، ص ٢١٦.

(٢) أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ٢٩٢.

(٣) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٩٩٩، ص ٤٦٢، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٢هـ / ١٣ فبراير ١٨٢٧م. ولمزيد من التفاصيل انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٤) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص ٢١٦.

السنة	سعر الإردب بالقرش	السنة	سعر الإردب بالقرش
(٢) ١٨٠٩	٤٠	(١) ١٨١٩	٥٠
(٤) ١٨٢٥	٩٦ - ٧٢	(٣) ١٨٣٣	٥٥ - ٤٥
(٦) ١٨٣٧	١٠٠	(٥) ١٨٤٢	٦٥
(٨) ١٨٤٥	٧٢ - ٦٦	(٧) ١٨٤٧	٨٠ - ٧٠

ويتضح من هذا الجدول تدهور القيمة الشرائية للقرش وهى أساس النقد بالأسواق الداخلية، فعلى سبيل المثال: كان سعر إردب القمح عام ١٨٠٩ م ٤٠ قرشاً نتيجة لقلّة محصول القمح فى ذلك العام^(١)، وقد انخفضت القيمة الشرائية* للقرش عام ١٨١٩ م أى خلال ١٠ سنوات ليصل إردب القمح إلى ٥٠ قرشاً، وقد استمر هذا الانخفاض حتى عام ١٨٢٥ م فقد وصل سعر بيع إردب القمح إلى ٩٦ قرشاً نتيجة لنفاد كمية القمح المخزون بشون الحكومة^(١٠)، وقد استمر انخفاض قيمة القرش ليصل إلى ذروته عام ١٨٣٧ م، حيث بلغ سعر الإردب ١٠٠ قرش نتيجة لقلّة الفيضان فى ذلك العام وبالتالى قلّة محصول القمح، مما أُنذر بوقوع أزمة اقتصادية فضلاً عن انشغال محمد على بحروبه فى بلاد الشام والسيطرة على الأسواق والسلع المعدة للتصدير^(١١)، وبمرور الوقت وبعد عقد اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨ م ارتفعت القوة الشرائية للقرش من جديد، فقد بلغ سعر إردب القمح عام ١٨٤٢ م ٦٥ قرشاً، وفى عام ١٨٤٦ م قل محصول القمح وهو ما ترتب عليه ارتفاع أسعاره، وانخفاض القيمة الشرائية

-
- (١) معية سنية، محفظة ٢، دفتر ٣، م ٢٣٣، بدون ص، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٣٤هـ / ١٢ فبراير ١٨١٩ م.
 (٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢١٦.
 (٣) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ١٧٨، ص ٥٠، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٣٣ م.
 (٤) المصدر السابق، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م ٢٦٦، ص ٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ / ٦ نوفمبر ١٨٢٥ م.
 (٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٥٣، بدون ص، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٥ مايو ١٨٤٢ م.
 (٦) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٥٤، ص ١١٠، بتاريخ ٧ شوال ١٢٥٢هـ / ١٦ يناير ١٨٣٧ م.
 (٧) الوقائع المصرية، عدد ٨٢، بتاريخ ٣ شوال ١٢٦٣هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٤٧ م.
 (٨) المصدر السابق، س ٥٢٩٠ م جـ ١، وارد، م ٢٨٢، ص ٢١٥، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٦١هـ / ١ فبراير ١٨٤٥ م.
 (٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢١٦.

* كلما ارتفع سعر إردب القمح كلما انخفضت القيمة الشرائية للقرش.

- (١٠) معية سنية، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م ٢٦٦، ص ٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ / ٦ نوفمبر ١٨٢٥ م.
 (١١) حلمى أحمد شلبى، المجتمع الرفي فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٩١.

للقرش، مما أدى إلى ضيق الأهالي ومنع محمد على التجار الأوروبيين من شرائه أو إخراج الغلال خارج البلاد^(١).

وقد كانت الأسواق المحلية عرضة لاضطراب وتذبذب الأسعار؛ نتيجة لاختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير في قيمة العملة أو إلغاء عملة وسك عملة جديدة، كذلك ارتبطت العملات المتداولة في مصر بمثيلاتها في الدولة العثمانية، فقد كان التغيير المستمر الذي يصيب العملات في الأستانة مؤثراً للغاية في العملات المصرية^(٢) فضلاً عن تدهور القيمة الشرائية للنقود، وهذه القضية قد شغلت بال محمد على؛ لهذا بذل جهوداً كثيرة لإصلاح النقد المصري وهو ما ستحاول الباحثة إيضاحه فيما يلي.

- جهود محمد على لإصلاح النقد:

كان لتغير أسعار النقد وقيمتها الشرائية أثرها المباشر في حركة التجارة الداخلية، أضف إلى ذلك تعرض العملات إلى عمليات الغش مما أدى إلى اضطراب النقد، وقد كان محمد على حريصاً على تحديد أسعار النقود المتداولة في الفترات المختلفة بما يتفق وطبيعة المعاملات التجارية، إلى جانب اتباعه لأساليب عديدة يهدف من ورائها استقرار الأحوال المالية والتجارية في البلاد.

١- اضطراب النقد:

عانت مصر من اضطراب النقد، فلم يكن هناك نسب محددة يتم على أساسها تبادل العملات المتداولة، كذلك قلت كمية النقود المتداولة بالنسبة للمعاملات التي كانت قد تزايدت تبعاً لتزايد النشاط الزراعي والصناعي والتجاري وتدهورت قيمة العملات^(٣)، أضف إلى ذلك تفاوت قيمتها وإمكان تزييفها وارتباط النقد المصري بالنقد العثماني^(٤)، وقد أدى كل هذا إلى انتشار الفوضى والغش، مما دفع محمد على إلى عدم التهاون، والتعامل بقسوة وشدة مع الذين تجرءوا على زيادة أو نقص أو تزوير العملات^(٥)، وكذلك الحيلولة دون تداول هذه العملات^(٦)، وتعيين الجواسيس بالأسواق للقبض على هؤلاء المخالفين^(٧)، كما كان يعلن من

(١) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٥٣٥.

(٢) أحمد الصاوي، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٣) حسين خلاف، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، مادة بدون م أوص، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٤٨م.

(٥) Charles Issawi., The Economic History of the Middle East 1800 - 1914, London, The University of Chicago Press 1960, p.396.

(٦) معية سنية، محفظة ٢٠، دفتر ١٧، م ٩٩، ص ٥٢، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٣٩هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٢٣م.

حين لآخر أسعار العملات وفئاتها على الناس والدواوين^(٢)؛ للوقوف على هذه الأسعار، ولمنع وقوعهم فريسة للمزورين^(٣).

أما عن عقوبات المزورين، فكانت تختلف من مزور لآخر، سواء أكان من الأهالي أم من أصحاب الحمایات، كذلك تختلف من مزور العملات الأجنبية عن مزور العملات المحلية، فإن كان المزور من الأهالي فيغلق محله ثم يرسل إلى السجن لمدة عام^(٤)، وإن كان من أصحاب الحمایات ينفي خارج البلاد ويغلق دكانه^(٥)، ويمهل ثلاثة أشهر حتى يرحل عن البلاد^(٦)، أما عن عقوبة مزور العملات الأجنبية فيحكم عليه بالسجن لمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات^(٧)، ومزور العملات المحلية، يرسل إلى السجن مدى الحياة^(٨)، ويعدم إذا هرب من العقوبة وضبط متلبساً بالتزوير مرة أخرى^(٩)، أما عن الشخص الذي علم بمكان للتزوير، أو عثر على عملات مزورة ولم يبلغ عنها، يجازى بالحبس من شهر إلى سنتين؛ لعدم إبلاغه عنها وإن لم يكن له يد في ذلك^(١٠).

وقد مارس اليهود - تجار و صيارفة - الغش والتزوير في عمليات الصرافة، فكانوا يقنصون أطراف العملات الذهبية ويخفون من وزنها، ويرتقون جوانبها، مما يترتب عليه إنقاص قيمتها الحقيقية، ومع كثرة تداول هذه القطع النقدية في التجارة، فلم ينتبه الأهالي أو الأجانب لحقيقتها، وكانت تجمع هذه النقود ضمن الضرائب التي تحصلها الحكومة، مما يؤدي إلى فقد جزء من دخل الحكومة^(١١)؛ لذا أمر محمد علي جميع الصيارفة اليهود وهددهم إما بضبط العملة والمحافظة على قيمتها، وإما أن يرحلوا عن البلاد هم وعائلاتهم، وتعهدوا بالامتثال لأوامره وأخذ عليهم التعهدات الكافية، وأنذرهم إن تكررت فعلتهم هذه، فلن يتسامح

-
- (١) المصدر السابق، محفظة ٥، دفتر ٦، م ٧٦١، ص ١٦، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٦هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م.
 - (٢) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤١١، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٩م.
 - (٣) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.
 - (٤) الوقائع المصرية، عدد ١٠٧، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٦٤هـ / ٧ مارس ١٨٤٨م.
 - (٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٧، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤١م.
 - (٦) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٣٢٥.
 - (٧) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قانون ٤، باب الزغلية، بند ٨٠، ص ١٢٤، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.
 - (٨) المصدر السابق، قانون ٤، باب الزغلية، بند ٧٩، ص ٢٤، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.
 - (٩) معية سنبة، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، م ٧٦، ص ٤٤، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٥٠هـ / ٢٨ يونية ١٨٣٤م.
 - (١٠) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قانون ٤، باب الزغلية، بند ٨١، ص ٢٤، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.
 - (١١) حلمي محروس إسماعيل، دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣١ - ١٣٢.

أو يتساهل معهم^(١)، وقد جعل محمد على من أخذ صرافى اليهود عبرة لبني جلدته وأمر بإعدامه، لأنه زاد فى سعر العملة^(٢).

وقد كان لغش العملة أثر مباشر على الأسواق المصرية؛ لذا قام محمد على بجمع هذه العملات من الأسواق من أيدى الناس وأمر بتخفيض قيمتها، فعلى سبيل المثال: قبول التسعة قروش بقيمة ٨ قروش و ٣٢ بارة، وقبول الأربعة قروش بقيمة ٣ قروش و ٣٧ بارة^(٣)، وإرسالها إلى الضربخانة لإعادة سكها جنيهاً قيمة الواحد منهم ١٠٠ قرش ونصف جنييه بـ ٥٠ قرشاً^(٤). ورغم ذلك فقد استمر غش العملة مما ترتب عليه اختلال المعاملات التجارية^(٥)، وإلحاق الضرر بالمزارعين وفقراء المستهلكين الذي كانوا يقبلون نقوداً ثقل قيمتها الحقيقية عن قيمتها الاسمية بكثير^(٦)، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

٢- إصلاح النقد:

سلك محمد على فى طريقه لإصلاح النقد وسائل عديدة كان الهدف الرئيسى منها هو توفير العملات التى تفى بحاجة التجارة وتحقيق أكبر ربح له، ومن هذه الوسائل: إصدار فرمانات لضبط أسعار العملة وسك عملات جديدة*.

أصدر محمد على العديد من فرمانات لضبط أسعار العملة، التى كانت فى اضطراب دائم، فعلى سبيل المثال: أرسل السلطان محمود الثانى لمحمد على فرماناً بأسعار العملات عام ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م، فقام محمد على بإرساله إلى أمراء الجمارك والقضاة وحكام الأقاليم المصرية، لمنع رفع سعر العملة المتداولة عن مثيلاتها المتداولة بالأستانة، ومنع التجار

(١) ديوان كنخدا، محفظة ١، م ١٠٤، بدون ص، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ / ٤ نوفمبر ١٨٢٣م؛ معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م ١٤، ص ٦ - ٧، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ / ٤ نوفمبر ١٨٢٣م.

(٢) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٠٠، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٦ مارس ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٧٦، بتاريخ غرة شوال ١٢٥٨هـ / ٥ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ٢٦ إبريل ١٨٤٨م.

(٦) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص ١٢٣، ١٢٤.

* لم يكن من حق مصر سك عملات مستقلة عن السكة العثمانية، إلا فى حدود المراسيم التى يصدرها السلطان العثمانى فى هذا الشأن، فبحدد بها شكل وعيار ووزن هذه النقود، على أن ترسل قوالب الضرب من الأستانة إلى مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، مرجع سابق، هامش ص ٥٧٢).

والصيارفة من جمع العملة من جهات الأستانة أو بيعها في محلات رواجها^(١). وقد توالى صدور فرمانات* التي تحدد أسعار النقود المتداولة، فعلى سبيل المثال: فرمان ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م^(٢) وفرمان ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م^(٣)، وفرمان ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م^(٤)، وفرمان ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م^(٥)، وفرمان ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م^(٦)، وفرمان ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م^(٧)، وفرمان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م^(٨)، وفرمان عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م^(٩)، وقد تضمنت هذه فرمانات إلى جانب أسعار النقود المتداولة وفنتها، عقوبة كل من يتجاسر على مخالفة هذه الأسعار. ورغم هذه التسعيرة والتحذير من تداول العملة بغير أسعارها المحددة، فإن هذه الأسعار لم تستقر بدليل أن الحكومة كانت تذيب من حين لآخر التسعيرات الجديدة التي تحاول بها أن تقضى على هذا الاضطراب^(١٠).

أما عن سك العملات المحلية الجديدة، فقد كانت فرمانات سك العملة المرسلة إلى الضربخانة المصرية شبه دائمة، مع تحديد قيمتها وعيارها ونوعها وتوزيعها بالأسواق لتسهيل المعاملة^(١١)، ولم يتوقف محمد على عن سك العملات، فسك القروش الفضية عام ١٨٢٨م، والعملات النحاسية عام ١٨٣٢م^(١٢)، وفي عام ١٨٣٣م منع محمد على سك النقود الفضية؛ لارتفاع تكلفة سكها^(١٣). وقد أمر محمد على في عام ١٨٣٥م بسك عملات نحاسية صغيرة؛ لحماية الفقراء من قلة العملات المتداولة بالأسواق وارتفاع أسعارها وتسهيلاً للتجارة^(١٤)، وقد أمر بسك نقود فضية في نفس العام من فئة خمسة وعشرة قروش وقرش ونصف قرش، ونقود

(١) محافظ أبحاث، محفظة ١٢٩، تلخيص فرمانات والبراءات السلطانية، فرمان ١٠٢، ص ٤١، بتاريخ غاية جمادى الأولى ١٢٢٣هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٠٨م.

* وقد استعنت ببعض هذه فرمانات في إعداد جدول أسعار العملة.

(٢) محكمة الاسكندرية، س ١١٧، ص ٣١، م ٦٧، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٢٤هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٠٩م، ملحق رقم (١١).

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٤) محكمة البحيرة، س ١٤، م ٧٣٤، ص ٣٧٠، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/ ٦ ديسمبر ١٨١٤م؛ ملحق رقم (١٢).

(٥) معية سنية، محفظة ٢، م ١٢٠، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٣هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨١٨م.

(٦) محكمة أسيوط، س ١٠، م ٦٣٣، ص ٣٣٥، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٥ يوليو ١٨٢٠م.

(٧) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٩٩٩، ص ٤٦٢، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٢هـ/ ١٢ إبريل ١٨٢٧م؛ ملحق رقم (١٣).

(٨) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٤٤، ص ٢٩٥، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٢هـ/ ١ يونيو ١٨٣٦م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٩٩.

(١٠) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١٢١.

(١١) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(١٢) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(١٣) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ١٨٠، ص ٥٢، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ ٢٥ مارس ١٨٣٣م.

(١٤) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ٣٥، بدون ص، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥١هـ/ ٤ يونيو ١٨٣٥م.

نحاسية بقيمة خمسة قروش ؛ لتيسير التجارة^(١)، وقد أمر الباشا باتخاذ العملات الفضية والذهبية المضروبة بمصر أسماء خاصة بها عن الأسماء العثمانية^(٢)، فعلى سبيل المثال: عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م اتخذت القطعة الفضة ذات ٢٠ قرشاً اسم (فرنسا مصرى)، والقطعة ذات ١٠ قروش اسم (نصف فرنسا مصرى)، وذات ٥ قروش اسم (ربع خيرية مصرى)، وذات ١٠٠ قرش اسم (جهادى)، ولكن ديوان المعاونة أعلن أن تلك التسميات ستؤدى على التثيت فى تسمية أنواع المسكوكات، والأسهل تسمية القطعة ذات ٢٠ قرشاً اسم (عشرين مصرى)، وذات ١٠ قروش اسم (قطعة مصرية بعشرة قروش) .. وهكذا^(٣)، وقام بمصادرة العملات المتداولة وصرف بدلاً منها لأصحابها من عملات جديدة من سك الضربخانة المصرية^(٤)، وقد كانت العملات المضروبة فى مصر تحمل على أحد وجهيها طغراء السلطان، وعلى الوجه الآخر جملة "ضرب فى مصر" مع تغير التاريخ الدال على عدد سنوات حكم السلطان العثمانى^(٥).

لم يقف محمد على عند حد سك العملات المعدنية، بل قام بإصدار عملات ورقية تسمى إشعارات وهى سندات مستحقة الدفع من الخزانة، وكانت تستخدم محلياً؛ لدفع نفقات الحكومة، بالإضافة إلى دفع أثمان المحاصيل التى تشتريها الحكومة من المزارعين - علماً بأن محمد على كان يتمسك بدفع الضرائب نقدًا وعيناً - لذا لجأ المزارعون للتجار والسماسرة لصرف إشعاراتهم مقابل خصم جزء منها - وصل هذا الخصم إلى ٢٠٪ من قيمة الإشعار - وقد قرر الباشا عام ١٨٢٧م وقف تداول الإشعارات، وعلى كل من يملك إشعاراً أن يقدمه للحسابات، وقد تم خصم المبالغ التى يدينون بها للحكومة من قيمة هذه الإشعارات، وتم تسديد باقى قيمة الإشعارات على هيئة سلع وبضائع مصنعة^(٦).

٣- منع تداول النقود العثمانية

-
- (١) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٥٤٩، بدون ص، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥١هـ/ ٤ يونية ١٨٣٥م.
 - (٢) مجلس ملكية، محفظة ٥، م ٢٥، بدون ص، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٣٦م.
 - (٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٧٣.
 - (٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٤، م ٥٠، بدون ص، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٨٤١م.
 - (٥) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص ١٢٧.
 - (٦) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ١٨٧؛ هيلين ريفلين، الاقتصاد وإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى و مصطفى الجسبى، القاهرة، دار المعارف، ص ١٧٤، ١٧٥.

كان محمد علي من حين إلى آخر يصدر أوامره بمنع تسرب نقد الأستانة لمصر، والمحافظة على عدم تسرب العملة المصرية خارج البلاد^(١)، فعلى سبيل المثال: وجد محمد علي عام ١٢٤٣هـ / ١٨١٩م أن نقود الأستانة متداولة بين التجار بدلاً من الريال الفرنسي - والذي كان من ضمن أهم العملات المستخدمة في تجارة الباشا مع الأجانب - فأرسل إلى جمر ك الإسكندرية ورشيد ودمياط بمنع تداول هذه العملات^(٢)، وفي عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م أرسل مناديين بالأسواق لينبهوا على الأهالي بمنع تداول عملات الأستانة، كما تم التنبيه على الصيارفة بعدم تداولها، ومن يخالف ذلك يتم معاقبته بشدة^(٣). وكان محمد علي يعطى مهلة لاستبدال هذه العملات بعملات أخرى مثلما حدث عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م، حيث أعطى مهلة شهرين، وبعد مضي المهلة المحددة لا يجوز قبول هذه العملات^(٤)، بيد أن محمد علي قد شدد على عدم التهاون في هذا المنع - سواء في أثناء حروب محمد علي ضد السلطان أو بعد معاهدة لندن وحسم الخلاف بينهما - حيث نجد أن الباشا في إحدى رسائله لبوغوص بك عام ١٨٣٣م يؤنبه على تهاونه في منع عملة الأستانة من التداول في البلاد، ويشدد عليه بالعمل على منعها^(٥)، وبعد معاهدة لندن ١٨٤٠م جمع الباشا عملات الأستانة من أيدي التجار والحجاج وغيرهم ممن وصلوا إلى مصر ودفع قيمتها من العملة المصرية لحامليها^(٦)، وفي بعض الأحيان كان يتم جمع هذه العملات بقيمتها المعدنية باعتبارها سبيكة وليس بقيمتها الاعتبارية^(٧).

لم يهتم محمد علي بمنع تداول عملات الأستانة بمصر فقط، بل عني أكثر بمنع تسرب العملات الذهبية المصرية للخارج خصوصاً أنها كانت أكثر وزناً وأقل سعراً عن مثيلاتها الأجنبية؛ لهذا عمد التجار المصريون على استبدال العملات الأجنبية بالعملية المصرية؛ للاستفادة من فرق الوزن والسعر؛ مما كان سبباً في تسرب العملة المصرية خارج البلاد،

(١) عبد المنعم الجميلى، عصر محمد علي، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

(٢) معية سنوية، محفظة ٢، دفتر ٣، م ١٧٩، بدون ص، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٣٤هـ / ٥ يناير ١٨١٩م.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٦، م ٢٤٦، ص ٥٧، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٦هـ / ١٩ يوليو ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، دفتر ٧٨٩، م ٢، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٣٢م.

(٥) معية سنوية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م ٢٣٢، بدون ص، بتاريخ ٩ المحرم ١٢٤٩هـ / ٣٠ مايو ١٨٣٣م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ١٧، بدون ص، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٨هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م ٢٩٣، بدون ص، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٩هـ / ٥ أكتوبر ١٨٤٣م.

وهذا ما أزعج الباشا؛ فشدّد على الصيارفة الذين يبدلون العملات الأجنبية بالمصرية، وأنذرهم بإغلاق محلاتهم وسجنهم، ونفى الأجنبي منهم خارج البلاد^(١).

٤ - قانون النقد:

لم يتمكن محمد علي في بداية حكمه من القيام بإصلاح جدى فى النظام النقدي، إذ كان هذا النظام مرتبطاً بنظيره فى الدولة العثمانية، وكان محمد علي يخشى من وقوع خلاف بينه وبين السلطان إذا أقدم على تعديله، فاستمر نظام النقد فى اضطراب - نتيجة لارتفاع وانخفاض سعره وارتباطه بالنقد فى الدولة العثمانية - حتى عام ١٨٣٤م حين حاول محمد علي وضع حدًا لذلك بذكريتو ١٨٣٤م^(٢). ويتبادر إلى الأذهان الآن لماذا عام ١٨٣٤م بالتحديد فكر محمد علي فى إصلاح نظام النقد بهذا الذكريتو؟ وترى الباحثة أن هذا العام بالتحديد كان نتيجة طبيعية لما حدث فى الأناضول عام ١٨٣٣م، حيث تمكن إبراهيم باشا من الاستيلاء على أهم مدن الأناضول وهى أزمير، وبات يهدد مدينة الأستانة ذاتها، وهو ما أزعج السلطان العثماني، فبادر بعقد اتفاقية كوتاهية ١٨٣٣م، وهو الاتفاق الذى تخلى به السلطان لمحمد علي عن الشام وإقليم أضنة، وثبت حكم محمد علي على كل من مصر وكريت والحجاز فى مقابل جلاء الجيش المصرى عن بلاد الأناضول^(٣)، وقد أعطت هذه الاتفاقية لمحمد علي مزيداً من الثقة والاستقلال عن السلطان، فشرع فى إصلاح شامل لتثبيت سلطانه على البلاد، ومن ضمن هذا الإصلاح إصلاح النظام النقدي وسك عملات جديدة.

وقد حاول محمد علي بهذا الذكريتو إصلاح نظام النقد، وتحديد قيمة العملة المصرية بالنسبة للعملات الأجنبية المعترف بها بأكثر من قيمتها؛ حتى تتمكن العملة المصرية من طرد العملات الأجنبية، غير أنه لم يوفق إلى غرضه؛ لقلة ما سكه من العملة الذهبية والفضية، وما لبثت العملة الجديدة - الجنيه المصرى الذهب والريال الفضة - أن أخذت قيمتها تتناقص شيئاً فشيئاً، وكثر سك القروش والعملات النحاسية، وانتشرت العملات الأجنبية فى البلاد سواء الجيدة منها أم الرديئة^(٤).

(١) يحيى محمد محمود، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، دن، ١٩٩٩، ص ١٢-١٣.

(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٣) عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد علي، ج ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٢٥٩.

(٤) حليم عبدالملك، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد علي الكبير، القاهرة، الأنجلو المصرية، د.ت، ص ٦٦.

وكان محمد علي يهدف من دكريتو ١٨٣٤م، إيجاد نقود مصرية يضرب منها ما يفي بحاجة التجارة ومعاملات الناس^(١). وقد قرر محمد علي اتخاذ الريال المصرى وحدة للنقود بدلاً من البارة أو القرش، الذين كانت قيمتهما فى تدهور وأصبحت لا يصلحان للمعاملات التجارية^(٢)، وقسم الريال إلى عشرين قرشاً بدلاً من اليارة، وسك ريالات من الذهب وأخرى من الفضة^(٣)، وسك جنيه ذهب مصرى عام ١٨٣٦م، يحتوى على خمسة ريالات أى ١٠٠ قرش ويكون مضاعفاً للريال، وأمر بسك نقود فضة وذهبية تكون أجزاء للجنيه^(٤). وقد طلب من مديري الدواوين إعطاء مهلة خمسين يوماً لتداول الجنيه الذهب فى الأسواق^(٥).

٥ - الضربخانة المصرية:

كانت دار ضرب مصر فى خلال العصر العثمانى خاضعة من الناحية القانونية والشكلية، لما يرسل إليها من توجيهات من الأستانة بشأن سك النقود بأنواعها سواء فيما يتصل بشكلها (الطراز) أو وزنها أو غيارها، وقد جرت العادة عند تولى سلطان جديد للحكم أن يرسل خط شريف بالسكة والخطبة باسم السلطان الجديد^(٦) وتركزت دار السك فى ضربخانة القاهرة الموجودة فى القلعة، و تولى قاضى القضاة الإشراف على الضربخانة ورئاسة الموظفين بها قبل العهد العثمانى، ثم التزم بها اليهود والدروز طوال العهد العثمانى فيما عدا فترة الحملة الفرنسية، فقد تولاها صامويل بارنر Sammual Bernard ، وفى عهد محمد على تولى شئون الضربخانة أحد النصارى اللبنانيين (الدروز) ولكن محمد على قام بنفيه خارج البلاد^(٧)، وولى السيد محمد المحروقى إدارة الضربخانة وتم عزله أيضاً^(٨)؛ لزيادة صرف النقود ونقص أوزانها وعيارها، والأهم من ذلك عدم تجاوز إيرادات الضربخانة عن ٥٠ كيساً شهرياً مع العلم أن إيراداتها قد وصلت إلى ١٥٠٠ كيس شهرياً أثناء إدارة الدروز لها، مما دفع محمد على لوضع يديه على الضربخانة والالتزام بها عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، وعين خاله - لم يذكر اسمه - ناظرًا عليها^(٩).

(١) حسن الشافعى، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) حسين خلاف، مرجع سابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٤.

(٤) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١٢٢؛ أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٤.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٣، م ٢٧١، بدون ص، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ٥ إبريل ١٨٣٦م.

(٦) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٧) عبدالرحمن فهمى، مرجع سابق، ص ٥٦٩ - ٥٧١.

(٨) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٩) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢٢٤.

بلغت إيرادات* الضربخانة أثناء التزام محمد على بها عام ١٨٢١م ٣٥٠٠ كيس سنوياً من جملة إيرادات الحكومة المصرية والتي كانت ٢٨٤٩٤٠ كيساً أى بنسبة ١,٢٪ من جملة الإيرادات^(١). وقد بلغت إيراداتها عام ١٨٢٨م ١٧١٤٣ كيساً و ٤٠٨ قروش^(٢). وفى عام ١٨٣٠م بلغت ٦٧١٤ كيساً و ١٩٧ قرشاً^(٣) وفى عام ١٨٣١م بلغت ٤٨٩٨ كيساً^(٤) وفى عام ١٨٣٣م بلغت ٣٠٠٠ كيس من جملة إيرادات الحكومة ٥٠٥٢٤٥ كيساً أى بنسبة ٠,٥٪ من جملة الإيرادات فى هذا العام^(٥) وفى عام ١٨٣٥م كانت ١٠٠٠ كيس من جملة إيرادات الحكومة ٦٢٢٦٢٠ كيساً أى بنسبة ٠,٢٪ من إيرادات ذلك العام^(٦).

السنة	١٨٢١	١٨٢٨	١٨٣٠	١٨٣١	١٨٣٣	١٨٣٥
الإيراد بالكيس	٣٥٠٠	١٧١٤٣	٦٧١٤	٤٨٩٨	٣٠٠٠	١٠٠٠

وعلى هذا نجد أن أرباح الضربخانة المصرية كانت فى تصاعد حتى عام ١٨٢٨م، حيث بلغت إيراداتها فى هذا العام أعلى معدل لها فى ظل التزام محمد على بالضربخانة، ثم بدأت الإيرادات فى الانخفاض التدريجى منذ عام ١٨٣٠م حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام ١٨٣٥م - وخاصة بعد دكريتو ١٨٣٤م - نتيجة لاضطراب النظام النقدى - كما سبق توضيحه - وعدم ثبات وزن العملات وانتشار غش العملة، مما كان له أسوء الأثر على حركة الأسواق الداخلية؛ لأنه أدى إلى سحب الثقة من العملات المصرية المسكوكة بمصر، واعتماد التجار الأجانب على العملات الأجنبية فى معاملاتهم مع الحكومة، مثل: الريال الفرنسى والمجر والدبلون .. وغيرها.

* أما عن الإيرادات المنقولة عن مراجع فقد وردت بهذه المراجع بعملات مختلفة وقد قمت بتحويل هذه العملات إلى القرش والكيس فقط لتوحيد العملة المستخدمة فى هذه الدراسة.

(١) Félix Mengin, Histoire De L' Égypt, Tome II, Pairs, n.p., 1823, pp.384 - 385;

عمر طوسون، مالبة مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، ١٩٣١، ص ٢٨٣.

(٢) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٤، مادة بدون رقم، ص ٢٧ - ٢٨، لسنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، س ١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص ٢٦، لسنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، س ١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص ٢٠، لسنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١م.

(٥) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٤٦٢؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٢٠؛ عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٥٤١ - ٥٤٢.

(٦) باتريك كامبل، تقرير عن مصر، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٨٢ - ٧٨٣.

أما عن مصادر معادن النقود، فلم يكن بمصر منذ العصر العثماني أى مصدر محلى لتوريد معادن النقود بأنواعها الثلاث (الذهب - الفضة - النحاس)، بعدما توقفت مناجم الذهب بوادى العلاقى بالصحراء الشرقية فى القرن الثالث عشر الميلادى، ولم يتبق من مصادر الذهب التى تمد دور الضرب المصرية سوى قوافل التجارة التى كانت تحمل تبر السودان الغربى عبر الصحراء، ولا شك أن اعتماد الضربخانة بمصر على هذا المصدر الأخير قد سبب لها عدة مشاكل حتى أنها تعرضت للتوقف عن العمل تماماً لعدة مرات؛ بسبب قلة الوارد إليها من المعدن^(١). وقد تأثرت دار الضرب بتوريد الذهب لسكه نتيجة المضاربات الاحتكارية لليهود، حيث كانت الضربخانة تعتمد منذ ما قبل العصر العثماني على شراء عنصرى الذهب والفضة من الموردين اليهود؛ لاحترافهم فى توريد الذهب والفضة إلى دار السك، فقد كان لهم صرافون ومبدلون كثيرون بالقاهرة والمدن الأخرى يشترون الذهب والفضة لحسابهم ويحتكرونها ثم يوردونها للضربخانة وفق الأسعار التى يرتضونها^(٢).

وإذا خالف أحد هؤلاء اليهود الموردين؛ أو قدم لدار السك ذهباً أو فضة مزيفين، كانت عقوبته النفى للسودان مدة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ سنوات^(٣). وقد قبض محمد على على اليهود الموردين للفضة عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م بسبب تأخرهم فى امتصاص الريالات الفرنسية (الفضة) من الأسواق؛ لصهرها وإعادة سكها قروشاً بعد خلط فضتها بثلاثة أمثالها نحاس^(٤)، فقد كان محمد على دائم التدخل فى شئون الضربخانة وتحديد كميات النقود المسكوكة بها وتحديد عيارها (درجة نقاوتها) ووزنها^(٥).

٦- بنك الإسكندرية

مع بداية القرن التاسع عشر الميلادى، خضع النشاط الاقتصادى بمصر لسياسة الاحتكار التى رسمها محمد على وأخضع لها كل مفردات الاستثمارات الاقتصادية؛ لذا لم نجد الاستثمارات الفردية للتجار فى حاجة إلى بنوك لإيداع فائض رأس المال أو تحويل الأموال للخارج .. وغيرها من مهام البنوك المعروفة، فقد اعتمد التجار فى تلك الفترة على الأفراد الصيارفة لتغيير وتهديل العملات والاقتراض .. وغيرها من الخدمات المصرفية. وقد جمع

(١) أحمد الصاوى، مرجع سابق، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٥ - ٢٣٦؛ صامويل بارنر، مرجع سابق، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٢٢؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٣٦، ص ٧٤، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢٩ إبريل ١٨٣٦م.

بعض التجار بين أعمال التجارة والصرافة - وهو ما سبق توضيحه في الفصل الثالث - ومع اتساع النشاط التجارى فى عهد محمد على، وتقلب قيمة النقود - بالرغم من محاولات محمد على الدائمة لضبط أسعار النقد - فضلاً عن رغبة محمد على فى توجيه ضربة قاصمة للنجار الذين كانوا يقرضونه قروضاً قصيرة الأجل، كل ذلك دفعه للتفكير فى إنشاء مصرف Bank^(١).

أنشئ أول بنك فى مصر - قبل عام ١٨٤٠م* - وقد خصصت الحكومة لهذا البنك رأسمالاً قدره ٦٠٠٠٠ كيس، ولكن بورنج رأى أن المبلغ الذى دفعته الحكومة بالفعل لم يتجاوز ٦٠٠٠ كيس أو ٧٠٠٠ كيس، حيث كانت الدولة فى حاجة إلى الأموال؛ لإنفاقها على المجهود الحربى^(٢). وقد عهد محمد على إلى الأرمنى الكسانيان إدارة مصرف الإسكندرية الذى أسرف فى الإقراض، مما أدى إلى توقف المصرف عن دفع الإيصالات ورد الودائع^(٣)، فكان من الطبيعى أن يزداد الإقبال على اقتراض المال بفائدة سنوية قدرها ١٢٪؛ لأن متوسط فائدة الاقتراض من الأهالى لا يقل عن ٢٪ فى الشهر (٢٤٪ سنوياً) حتى ولو أودع من الحلى والجواهر التى تضمن سداد القرض^(٤)، وانتهى الأمر إلى تصفية المصرف نهائياً عام ١٨٤٢م^(٥).

وفى عام ١٨٤٣م أنشأ محمد على بنكاً آخر بالإسكندرية بمساعدة الأجانب، وكان الغرض من هذا البنك السيطرة على نظام النقد نتيجة لعدم استقرار أسعار النقد وما لذلك من آثار على السوق، وجهل البعض بقيمة النقود الحقيقية، ولكى يضع محمد على حداً للمضاربات المالية فى أسعار العملة وتثبيت أسعارها حسب السعر الرسمى الذى تحدده الحكومة، وكذلك حفظ ودائع الحكومة وإقراضها وتسلم الودائع من الدولة والأفراد وتشجيع الأغنياء على وضع

(١) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص ١٦٨.

* ذكر جون بورنج فى تقريره "أنه منذ سنوات قليلة تم وضع مشروع لتأسيس مصرف بالقاهرة"، ويرجع تاريخ هذا التقرير لعام ١٨٣٩م. (انظر: جون بورنج، مرجع سابق، ص ٦١٦).

(٢) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٦١٦ - ٦١٧.

(٣) P. H. Hammont, L'Egypte Sous Méhémet - Ali, Pairs, n.p., 1845, pp.304 - 305;

محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر فى القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١١٣.

(٤) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٦١٧.

(٥) Hammont, op.cit., p. 305 ؛ محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١١٣.

ما اختزنوه من أموال، ومنح التسهيلات التجارية والمساعدة على تنظيم المعاملات الداخلية والخارجية*.

لقد أصدر محمد على فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ / ٢٧ يناير ١٨٤٣م اللائحة الخاصة بإنشاء البنك المشتملة على مقدمة و ٩ بنود، برأس مال قدره ٧٠٠,٠٠٠ ريال فرانسه (حوالى ٢٨٠٠٠ كيس)، منه ٤٠٠,٠٠٠ ريال فرانسه (١٦٠٠٠ كيس) يجرى وضعها بخزانة البنك من قبل الحكومة وباقى رأس المال يكون من قبل المسيو ميخالى توسيجيه والمسيو جولو باستريه - مديرى البنك - هما المسئولان عن أعماله وأرباحه وخسائره، والحكومة لا تطلب من البنك ربحاً مقابل ما دفعته من نصيب فى رأس المال، على ألا يسحب أحد شيئاً من هذا المبلغ باعتباره رأس المال الأصلى للبنك^(١) - (البند الأول من اللائحة) - وأن يكون اقتراض المال من البنك بفائدة قدرها ١٪ شهرياً، ولم تكن هذه الفائدة باهظة؛ لأن الفائدة لم تكن تقل عن ٢٤٪ سنوياً حتى ولو كان الاقتراض مضموناً بحلى ذهبية^(٢).

وكان للبنك وكلاء فى كل من القاهرة ودمياط^(٣)، وبدأ البنك يجمع العملات المصرية ويرسلها إلى دار السك؛ لإعادة سكها قطعاً من فئة مائة قرش وخمسين قرشاً، ثم ترد هذه النقود للبنك ليتولى توزيعها من جديد على أساس الوزن (البند السادس) والتسعيرة الرسمية^(٤)، وقد رأى محمد على ألا يكتب البنك فى سندات الدين التى تحرر فى عمليات البيع والشراء الجاريين بين التجار الأجانب أو المحليين عبارة "على السعر الجارى"، كما كان معتاداً، بل يكتب "أن المبالغ المحررة ستدفع بموجب التعريفة الأميرية" وإلا سقط اعتبارها لدى الدواوين ومجالس التجار وتفقد التزامها القانونى، وقام بإعلان ذلك على كل من الأهالى والأجانب^(٥). ووافق محمد على كذلك إمكان استبدال وتغيير السياح والتجار للعملات عند سفرهم من بلد لآخر فى نظير عمولة صرافة تتراوح ما بين ٠,٥٪ و ١٪ تبعاً لقلّة النقود أو كثرتها^(٦).

* انظر: مقدمة لائحة إنشاء البنك، ملحق رقم (١٤)

- (١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٢٨١، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨هـ / ٢٧ يناير ١٨٤٣م.
- (٢) إبراهيم زكى، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنسية ومحمد على، القاهرة، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٨، ص ١٦٠.
- (٣) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م ٨٤٩، ص ٤، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٩هـ / ١٥ فبراير ١٨٤٣م.
- (٤) محافظ الأبحاث، محفظة ٥٠، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ / ١١ مارس ١٨٤٣م.
- (٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م ٨٤٩، ص ٤، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٩هـ / ١٥ فبراير ١٨٤٣م.
- (٦) عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٣٢؛ انظر: لائحة البنك، ملحق رقم (١٤).

وقد جاء في البند الثاني من لائحة البنك أن يبدأ البنك عمله من يوم توريد رأسماله لخزانة البنك، وانحصرت أعماله - كما جاء في البند الثالث - في فتح اعتمادات وقبول التحاويل والسندات والنقود وتسعير المأكولات والمعاملات التجارية، وسائر الأعمال الخاصة بالبنوك في البلاد المتقدمة. كذلك سحب مبالغ التحاويل التي تحول من ديوان التجارة وديوان الجمارك على واردات البنك بشرط ألا تزيد الفائدة عن ٠,٠٥ ٪ شهرياً، وإن لم يتمكن البنك من تحصيل قيم هذه التحاويل قبل الموعد المحدد لها، ترد هذه التحاويل إلى الحكومة (البند الرابع)؛ لذا أصدر محمد علي أوامره إلى كل من ديوان التجارة وديوان الجمارك بتسليم وارداتهما لخزانة البنك^(١) (البند الخامس)، وهذا يدل على أن محمد علي قد اعتمد بشكل رئيسي على أهم موارد الدولة لتمويل البنك وهما ديوان التجارة وديوان الجمارك، لما كان لهما من أرباح كثيرة.

أما عن الأموال التي تسحبها الحكومة من خزانة البنك أو التي تصرف لتسديد التحاويل الحكومية تكون بفائدة ٦ ٪ سنوياً، في مقابل المبالغ التي أحيلت للبنك من ديوان التجارة (البند السابع)، كذلك يتم كتابة مواعيد السداد على السندات، ويتم إيداعها في خزانة البنك (البند الثامن) وذلك لأن التجار الذين يحولون أثمان مشترياتهم - خاصة القطن - من المزاد إلى البنك كثيراً ما يختلفون عند مطالبتهم باستحقاقاتهم من البنك^(٢). وقد تناول (البند التاسع) والآخر تنظيم علاقة البنك بمحمد علي حيث لا تتدخل الحكومة في أرباح وخسائر البنك، بل يكون المسيو توسيجه وباستريه هما المسئولان عن أعمال البنك وأرباحه وخسائره، وألا تطالب الحكومة البنك عن أي ربح مقابل نصيب الحكومة من رأسمال البنك - ٤٠٠٠٠٠ ريال فرانس - وأن يعمل البنك لمدة عامين على سبيل التجربة*.

أما عن ممارسة البنك لنشاطه ومهامه، فقد اختلفت المصادر حول هذا البنك، فالبعض يرجح أن هذا البنك كان موجوداً فقط على الورق ولا وجود له في الواقع^(٣). والبعض الآخر يرى أن البنك قد مارس نشاطه، ولكن لم يقدر له الاستمرار طويلاً، حيث أن محمد علي حدد فترة اختبار لعمل البنك وهي عامان، لم يحقق فيها البنك أرباحاً تذكر؛ لذا لم يقدر له

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٩هـ / ٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ / ١١ مارس ١٨٤٣م.

* انظر: لائحة البنك، ملحق رقم (١٤).

(٣) حسين خلاف، مرجع سابق، ص ٣١٣ - ٣١٤.

الاستمرار، وانحصرت أسباب فشل المشروع فى إسراف مديرى البنك فى الإقراض إلى حد عجز فيه البنك عن الوفاء بالتزاماته حتى توقف عن دفع ما يقابل إيصالات الإيداع^(١).

وعلى هذا، فالباحثة ترى أن هذا البنك قدر له أن يقوم بأعماله ولو لفترة قصيرة والدليل على ذلك طلب محمد على من بوغوص بك ((بأن يقبض أثمان الأشياء التى تباع بمعرفة البنك، كما أن المبالغ التى ستصرف إلى الدواوين والمحلات الأخرى ستكون بمعرفة البنك أيضاً))^(٢) كذلك أمر الباشا إلى (الخزينة دار) بإرسال وزان من الضربخانة إلى مأمورى بنك الإسكندرية، ويتم تحويل راتب هذا الوزان من الخزانة إلى البنك الذى سيتولى تسديد رواتب العاملين به^(٣)، وطلب الباشا من بوغوص بك صرف مبلغ - لم يحدد - إلى التاجر طوربون من البنك بعد ثمانية شهور^(٤)، كذلك سألته عن التجار الذين حولوا أثمان القطن الذى اشتروونه من المزاد إلى البنك، وطلب منه أن يعد كشفا بأسماء هؤلاء التجار وإرساله للبنك؛ لخصم هذه الأموال مما لهم عند الحكومة^(٥). ثم طلب منه مرة أخرى أن ((يأخذ من البنك مبلغ ٣٠٠٠٠ قرش (٦٠ كيساً) وتسليمها إلى أحد القواسين؛ لتوصيلها إلى سعيد باشا، لصرفها كأجور الأنفار الذين يشتغلون فى إيادة الجراد))^(٦) ولم يقدر لهذا البنك الاستمرار - كما ترى الباحثة - لعدة أسباب، منها: أن البنك كان حدثاً جديداً على المجتمع المصرى الذى اعتاد الطرق البدائية فى البيع والشراء، فلم يكن لديه الوعى الكافى لأهمية الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى جذر محمد على الدائم من استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر وكيف كان واقفاً لهم بالمرصاد، رغم إنشاء البنك وفق ظروف حرية التجارة بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م التى قلصت إلى حد كبير من نفوذ محمد على، فمن قراءة لائحة إنشاء البنك نجد أن محمد على احتفظ بنصيبه فى رأسمال البنك كرأس مال لا يمس وألقى بكامل المسئولية على الرأسمال الأجنبى دون المساس بنصيبه فى رأس المال؛ لذا عندما لم يؤت البنك ثماره، وتبدل حاله من الربح للخسارة، خشى محمد على من خسارة رأسماله، فأنهى المشروع، ولكن هذا البنك كان نواة للبنوك المصرية التى انتشرت بعد ذلك فى مصر فى عهد خلفاء محمد على.

(١). محمود متولى، الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٥٥.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٩هـ / ٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ٢٦، م ٨٤٩، ص ٤، بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٥٩هـ / ١٥ فبراير ١٨٤٣م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٩هـ / ٢ مارس ١٨٤٣م.

(٥) المصدر السابق، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩هـ / ١١ مارس ١٨٤٣م.

(٦) المصدر السابق، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ سلخ ربيع الآخر ١٢٥٩هـ / ٢٩ مايو ١٨٤٣م.

ثانيًا: الضرائب

بعد أن استتب الأمر لمحمد على وفرض سلطانه على كل نواحي الحياة في مصر، أخذ يجمع المال بثتى الطرق من كل فئات المجتمع، بعد أن وضع يديه على كل مصادر الدخل وموارد البلاد، فقد فرض الضرائب على الأرض والناس وعلى كل ما تنتجه الأرض من حاصلات زراعية، وما تنتجه المصانع من منتجات صناعية، وعلى كل المواد الاستهلاكية دون أى استثناء يذكر، وقد عانى التجار المصريون كالحرفيين والفلاحين من فداحة هذه الضرائب (العوائد)، فى الوقت الذى أعفى فيه الأجانب من هذه الضرائب؛ لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وقربهم من الباشا وحاشيته، وقد كان لارتفاع الأسعار وقلة القوة الشرائية أسوأ الأثر على الحركة التجارية^(١) إذ دفع هذا الأمر الناس للشكوى لعلماء الأزهر من حالة السرکود و صعوبة المعيشة و حالة الفقر التى تعم الأهالى مع زيادة الضرائب لمواجهة أعباء الحروب و المشاريع الصناعية و الزراعية و بناء القصور^(٢).

وهكذا دفعت الحاجة الشديدة - والدائمة - للمال إلى فرض عددًا من الضرائب - إلى جانب طرق أخرى منها الاقتراض من التجار وغيرهم* - للإنفاق على المجهود الحربى و الزراعة و الصناعة، فكلما زاد الاحتياج للموارد المالية، كلما زاد فرض الضرائب و هو أمر أدى إلى ارتفاع اسعار السلع^(٣)، وقد قام محمد على - على سبيل المثال - بفرض عوائد جديدة على الغلال التى ترد للمدن؛ لتغطية مصاريف الجنود فى الشام، حيث زادت هذه المصاريف عن إيرادات مصر فى بر الشام^(٤).

جمع محمد على الضرائب فى بداية عهده عيناً؛ لاضطراب النقد وقلته من جهة، ولرغبته فى جمع احتياجاته من العملات غير المزيفة ببيع القمح للقوات البريطانية فى مالطة وأسبانيا من جهة أخرى؛ لتحقيق المزيد من الربح وجمع المزيد من العملات^(٥)، وهذا ما دفع الباشا إلى الاهتمام بالزراعة والمحاصيل التى يصدرها، مما أضر بالفلاح ووقع تحت براثن

(١) أحمد حسن الدماصى، الاقتصادى المصرى فى القرن التاسع عشر، ج١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٢٩٦؛ عبد السميع الهرأوى، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٢) Charles Issawi, The Economic, op.cit., p.395-396.

* وهو ما سبق توضيحه فى الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(٣) Charles Issawi, The Economic, op.cit., pp. 396.

(٤) عابدين، دفتر ٢١٣، م ٤١، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥١هـ / ١٧ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) Kenneth M. Curio, The Pasha's Peasants, Cairo, The American University, 1992, p.125

الباشا الذى يريد أن يحقق المزيد من الربح^(١)، فقد تم جمع ضريبة الرعوس (الفردة) فى الفترة من عام (١٨٠٦م - ١٨٠٩م) عيناً بالمحاصيل والمواشى والتبن، وقد كان يتم تحصيل ضريبة الدخولية عيناً بتحصيل ١٢٪ من قيمة السلع عند دخولها أى مدينة أو قرية، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقليل المعاملات، مما أضر بالتجارة الداخلية والخارجية^(٢).

وقد نتج عن قلة العملات واضطراب النقد أن عجزت الحكومة عن تسديد ما عليها من كمبيالات - التى تمنحها للفلاحين. عند توريد محاصيلهم للشون بدلاً من النقد - حتى ولو بتخفيض ٢٠٪ من قيمة هذه الكمبيالات، وفى الوقت الذى كانت الحكومة تأخذ من الفلاحين منتجاتهم وتعطى لهم كمبيالات فى مقابلها، كانت تطالبهم بتسديد بعض الضرائب نقدًا^(٣).

تنقسم الضرائب إلى نوعين: ضرائب مباشرة، ومنها: الخراج (ضريبة الأرض) وضريبة الرعوس والجزية، وضرائب غير مباشرة، ومنها الرسوم الجمركية وعوائد الدخولية وعشور النخيل .. وغيرها، وقد عهدت الحكومة فى تحصيل الضرائب المباشرة إلى موظفيها لتحصيل هذه الضرائب من كل المديرىات والأقاليم، فى حين تولى جباية الضرائب غير المباشرة الملزمون الذين يتعاقدون مع الحكومة؛ لتحصيل هذه الضرائب لمدة محددة. وكانت هذه الالتزامات تتم عن طريق المزايدات، ويقوم الملزمون بابتزاز الأهالى للحصول على ضرائب أكثر من المطلوب منهم، وكان ذلك سبباً فى معاناة قطاع كبير من التجار المصريين، وكان هؤلاء الملزمون يحتالون بدورهم على الحكومة ولا يسددون إليها كل ما يتم جبايته من الأهالى^(٤).

أما عن تحصيل الضرائب على السلع الاستهلاكية داخل المدن، فكان يتم عن طريق موظفين أيضاً، فعلى سبيل المثال: فى مدينة القاهرة، قام محمد على بالاختاب عدداً من الموظفين المتقاعدين وتعيينهم عند أبواب القاهرة؛ للإشراف على تحصيل هذه الضرائب^(٥). كما كان يوجد عند مدخل كل مدينة كاتب وعدد من العساكر وقبائى؛ لتحصيل هذه العوائد من

(١) René Cattaui Bey, Le Regne De Mohammed Ali D'Après les Archives Russes en Égypt, Tome II, Roma, 1933, n,p, pp.137 - 138.

(٢) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٣) Cuno, op.cit., pp.137 - 138.

(٤) مجلس ملكية، محفظة ٢، ١١٥م، بدون ص، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٥١هـ / ١٩ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٥، ١٦٩م، بدون ص، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٥٢هـ / ٤ يناير ١٨٣٧م.

السلع المعدة للاستهلاك المحلي فقط، أما عن السلع المخصصة للتصدير فيتم حصرها دون تحصيل عوائدها، ووضعها في الأماكن الخاصة بها حتى تصديرها^(١).

وكان محمد على يأمر دائما القائمين على تحصيل هذه العوائد بالتشديد في تحصيلها وعدم التهاون فيها، وإرسال من يشرع في تهريب السلع دون دفع عوائدها إلى الليمان^(٢). كذلك معاقبة كل من يحاول دفع رشوة إلى القواسين ببوابات المدن؛ للخروج ببضائع دون دفع عوائدها^(٣)، والتشديد على هؤلاء القواسين بعدم التهاون مع التجار عند تحصيل عوائد بضائعهم وخاصة عوائد الغلال^(٤).

كما كان محمد على يلجأ في تحصيل الضرائب - المباشرة - إلى أسلوب التضامن وخاصة عند قلة موارد الأهالي وخوفه على خزائنه، وملخص هذا النظام هو اعتبار السكان دون استثناء متضامين ومسؤولين عن دفع الضرائب، فكان يلزم أهل القرية الواحدة بالتضامن في سداد ما عليهم من ضرائب، فيسدد الميسور عن المعسر، كذلك الحال بالنسبة لأهالي القرى المتجاورة، إذا عجزت قرية عن الوفاء بنصيبها، وإذا عجز إقليم عن سداد ضرائبه؛ التزمت بهذه الضرائب الأقاليم المجاورة له، بحيث كان هذا التضامن كالشبكة يشمل مصر من أولها لآخرها، وقد فشل هذا النظام في تحقيق أغراض الباشا بالإضافة إلى أنه كان يمثل عبئا ثقيلا على كاهل المجتمع؛ ألغى محمد على هذا التضامن عام ١٨٣٥م^(٥).

أما عن الإعفاءات من هذه الضرائب، فتشير الوثائق إلى إعفاء محمد على بعض الحالات من دفع العوائد، مثل: إعفاء بعض التجار الأجانب؛ لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية، فعلى سبيل المثال: أعفى محمد على القمح الذي اشتراه الخواجه سقونو - حكيم باشى إبراهيم باشا - من الصعيد ليرسله إلى وكيله بجدة عن طريق ميناء القصير من عوائد الغلال^(٦)، كذلك أعفى الخواجات و"الماس" و"بريكس" من عوائد الدخولية على اللبان الذي اشتروه ولهم الحق في التصرف فيه دون قيد أو شرط^(٧). وكان إعفاء هؤلاء التجار الأجانب من مثل هذه العوائد

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ٧٢، ص ٧٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ / ٤ يوليو ١٨٣٥م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٣، م ٢٢، بدون ص، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥١هـ / ١ يناير ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٣، م ٣٨، بدون ص، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٥١هـ / ٨ يناير ١٨٣٦م.

(٥) عبد السمیع الهرأوی، مرجع سابق، ص ١٢٢١. René Cattai, op.cit., p.137.

(٦) معية سنبه، محفظة ٤، دفتر ٥، م ١٠٩، بدون ص، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٣٥هـ / ٢٩ مارس ١٨١٩م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥، دفتر ٦، م ٢٨٠، بدون ص، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ / ٢٩ مارس ١٨٢١م.

دافعاً لطلب غيرهم من التجار بالمساواة مع الأجانب، فعلى سبيل المثال: طالب التجار المغاربة إعفاء بضائعهم وخاصة الحرير من الضرائب أسوة بالتجار الأوروبيين^(١)، كذلك امتنع بعض التجار الشوام عن دفع أموال الفردة بحجة انتسابهم إلى حمايات أجنبية، مما جعل محمد على يطالب بوغوص بك بالتأكد من صحة هذه الادعاءات، وما الدول التي نالوا حمايتها، والإطلاع على سندات الحماية قبل إعفائهم من هذه الضرائب^(٢).

وقد أعفى محمد على بعض السلع الاستهلاكية من عوائد الدخولية، مثل: الفريك والشعرية والكشك والحمص والفول المجروش والعدس المجروش عند قدوم هذه السلع من الأقاليم فقط إلى مدينة القاهرة^(٣)، كذلك أعفى محمد على البسطاء الذين يأتون من القرى لبيع الغلال والدقيق في المدن شرط ألا تزيد الكمية التي يبيعونها عن مقدار كيلة أو إردب، ويعطى لهم تذاكر بتسديد هذه العوائد، وإن زادت الغلال عن تلك الكمية المحددة يتم تحصيل عوائدها منهم^(٤). كما أعفى محمد على نتائج المواشى من عوائد الدخولية حتى يبلغ عمر الوليد ثلاثة أشهر، فإن جاوزت المواشى هذه السن يتم تحصيل العوائد عليها^(٥). كذلك طالب محمد على بصرف النظر عن تحصيل عوائد البلح بباب النصر؛ لما يعود من هذه العوائد بالضرر على الفقراء^(٦). كما ألغى محمد على عوائد الطريدة وهي التي كانت تحصل على البضائع المرسلة إلى المولد الأحمدي بطنطا والإبراهيمي بدسوق، والاكتفاء بتحصيل جمارك هذه البضائع^(٧). كان الإعفاء من هذه العوائد إما لسلع غذائية وإما للبسطاء ومحدودي الدخل - في حدود معينة - سواء أكان في فترة ما قبل عام ١٨٤٠م أم بعدها، وعلى هذا فإن هذه السياسة كانت لصالح الفقراء والبسطاء ومحدودي الدخل.

تعددت أنواع الضرائب المفروضة على التجارة الداخلية، منها ما اختص به التجار دون غيرهم من طبقات المجتمع كعوائد الدخولية والحمة والملاحة .. وغيرها، ومنها ما كان يشمل المجتمع المصري كله بما فيه من تجار كضريبة الأرض - للتجار أصحاب الأراضي

(١) * عابدين، دفتر ٢٥٦، م ٢٤٠، بدون ص، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٤هـ / ٨ ديسمبر ١٨٣٨م.

(٢) محافظ أبحاث، محفظة ١١٨، م ٩١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٨هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٣م. معية سنوية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ٩١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٨هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٣م.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٨٠٦، م ٨٣، بدون ص، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٠هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٤) مجلس ملكية، دفتر ١٣٩، م ٦٢١، بدون ص، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥١هـ - ٢٠ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٨١٣، م ٢١، ص ١١، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥١هـ / ١٩ فبراير ١٨٣٦م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٩، م ٢٣، بدون ص، بتاريخ سلخ ذى الحجة ١٢٥٨هـ / ٣١ يناير ١٨٤٣م.

(٧) معية سنوية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م ١، ص ٣٤، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٤هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٤٨م.

الزراعية* - وضريبة الفردة وعشور النخيل .. وغيرها، وسوف أبدأ بموضوع الضرائب المفروضة على التجار ثم الضرائب الخاصة بالتجارة.

- الضرائب المفروضة على التجار

١- ضريبة الأرض (الميرى)

كانت ضريبة الأرض المعروفة بالميرى أو الخراج، تختلف تبعاً لجودة الأرض وسهولة ريها، فتراوحت هذه الضريبة من ١١ إلى ٧٠ قرشاً للفدان، وقد بلغت فى بعض الأحيان ٧٨ قرشاً فى أرض الدلتا، وقد تعذر على الحكومة جمع هذه الضرائب؛ لأنها كانت باهظة، ولكن بفضل سياسة محمد على - الاحتكار - تمكن من تحصيل هذه الضريبة من الفلاحين عينياً عن طريق اقتطاع جزء من محاصيلهم يوازى قيمة الضريبة المستحقة على أرضهم عند توريدهم لحاصلاتهم بشون الحكومة^(١). وكان يدفع من هذه الضريبة مرتبات الجند، وينفق منها على الأعمال العامة كحفر الترعة وإقامة الجسور وبخاصة فى السنوات التى يرتفع فيها فيضان النيل، وما بقى من هذا المال يرسل لخزانة السلطان فى الأستانة^(٢).

وقد بلغت إيرادات الحكومة من هذه الضريبة حوالى ١٣٢٣٠٨ أكياس عام ١٨٢١م من جملة إيرادات هذا العام ٢٨٤٩٤٠ كيساً أى بنسبة ٤٦,٥%^(٣) وفى عام ١٨٣٣م بلغت إيرادات الحكومة من هذه الضريبة ٢٢٥٠٠٠ كيس من جملة إيرادات هذا العام ٥٠٥٢٤٥ كيساً أى بنسبة ٤٤,٥%^(٤)، وقد بلغت الإيرادات عام ١٨٣٥م ٢٨١٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيساً أى بنسبة ٤٥,١٣%^(٥).

٢- ضريبة الفردة (فردة الرعوس)

قرر محمد على ضريبة الرعوس على كل شخص فى مصر أياً كانت ديانته، وكان يعفى من هذه الضريبة الأوروبيين المقيمين بالبلاد، وكان يدفعها الذكور متى بلغوا سن

* وهو ما سبق توضيحه فى الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

(٣) جرجى زيدان، تاريخ مصر الحديث، ج ٢، ط ٣، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩٢٥، ص ١٨٦.

(٤) جون بنورنج، مرجع سابق، ص ٤٦٢؛ أب كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: مجمود مسعود، ط ٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١، ص ٤٩٢؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٥) باتريك كاميل، مرجع سابق، ص ٧٨٢ - ٧٨٣.

المراقبة - الثانية عشرة - وكانت هذه الضريبة تتوقف على قدرة الفرد على الدفع، فقد كانت تتراوح من ٥ إلى ٥٠٠ قرش، وكان التجار يدفعون ما يتناسب مع حجم تجارتهم ونجاح أعمالهم وانتشار تجارتهم^(١). كما كانت تحصل من البائعين الجائلين وجميع أصحاب الحرف دون استثناء^(٢)، وكانت تحدد قيمتها بنسبة نجاح أعمال التجار واتساع نشاطهم^(٣)، ومن لم يستطع دفع الفردة المقررة عليه كان يزج به في السجن^(٤).

وقد أعاد محمد علي بعد صدور فرمان ١٨٤١م تنظيم فرض هذه الضريبة، فكان شيوخ الطوائف والحرف مسئولين عن دفع هذه الفردة أمام الحكومة^(٥)، وقد كان محمد علي يكلف موظفيه بمراجعة دفاتر التجار؛ لتقدير الفردة المقررة عليهم بعد استشارة مشايخ التجار وأكابرهم حتى لا يشتكى التجار من فداحة الضرائب^(٦)، ويتم تحرير أعداد المواليد والوفيات للتجار؛ لتجديد الفردة المفروضة عليهم بدقة^(٧). وكان يتم تحصيل الفردة من البائعين والتجار الذين لا يمتلكون أراضي زراعية، أما الذين يمتلكون أراضي زراعية فيتم خصم الفردة عيناً منهم مع ضريبة الأرض^(٨)، وقد بلغت إيرادات الحكومة من هذه الضريبة عام ١٨٣٣م ٧٠٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٥٠٥٢٤٥ كيساً أي بنسبة ١٣,٩٪ من جملة الإيرادات^(٩). وفي عام ١٨٣٥م بلغت ٧٥٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيساً أي بنسبة ١٢٪ من جملة الإيرادات^(١٠).

٣- عشور النخيل:

كان يتم تحصيل هذه الضريبة بأعداد النخيل المزروعة - وقد سبق أن وضحت أن عددًا كبيرًا من التجار كان يمتلك عددًا من النخيل* - وقد اختلفت قيمة هذه الضريبة باختلاف

(١) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ١٩٤؛ محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب وطرق جبايتها في مصر في عصر محمد علي، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد الثامن، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٠٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤) Hamont, op.cit., PP.43 - 44.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٦، م ٢٧٧، ص ٥٠، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٢هـ / ١٥ يوليو ١٨٢٧م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م ١٣٤٧، ص ٢٠٩، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ١٧ يونية ١٨٣٨م.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ١٧٣، ص ٤١، بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ / ١٣ إبريل ١٨٢٩م.

(٩) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٢٠؛ جون بورنج، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

(١٠) باتريك كامبل، مرجع سابق، ص ٧٨٢ - ٨٧٣.

* عن تملك التجار للنخيل انظر: الفصل الثانى: التجار فى عهد محمد على.

مناطقها، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية، وثقلها من ناحية أخرى، أن أهملت زراعته فى البلاد، ولذلك قرر محمد على إلغاء تلك الضريبة، ولكنه عاد فقرر جبايتها^(١) - وقد بلغت إيرادات هذه الضريبة عام ١٨٢١م ١٠٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٢٨٤٩٤٠ كيساً أى بنسبة ٣,٥% من قيمة الإيرادات^(٢)، وفى عام ١٨٣٣م بلغت ٤٠٠٠ كيس من جملة إيرادات ٥٠٥٢٤٥ كيساً أى بنسبة ٠,٧٩% من جملة الإيرادات^(٣)، وفى عام ١٨٣٥م بلغت ٢١٤٠٠ كيساً من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيساً أى بنسبة ٣,٤% من جملة الإيرادات^(٤).

- أما عن الضرائب التجارية التى اختص بها التجار دون غيرهم فهى كالتى:

١ - عوائد الدخولية:

كانت ضريبة الدخولية من أهم الموارد المالية للحكومة وأكثرها عبئاً على التجار، تعتبر هذه الضريبة وليدة عهد محمد على؛ فكانت تجنى على الحاصلات الزراعية عند دخولها بعض المدن، مثل: القاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد وبعض مدن الوجه القبلى^(٥)، وكان يتم تحصيلها عند مداخل القاهرة من البائع - المزارعين أو التجار - أو من المشتري^(٦). وكان يتم تعيين ثلاثة قواسين عند كل باب من أبواب المدينة؛ لتحصيل هذه العوائد^(٧).

وقد قرر محمد على فى أواخر عام ١٨٣٣م تحصيل هذه العوائد من المنبع، وذلك بتحصيلها من الغلال وخلافه عند ورودها برّاً أو بحرّاً إلى بولاق ومصر القديمة والحسينية - أى قبل وصولها لأبواب القاهرة - عن طريق موظفين مختصين معينين لهذا الغرض، وأن يمنح صاحب الغلال تصريحاً بتسديد العوائد يتم إظهاره عند دخول الأسواق^(٨)، ويتم الإطلاع عليه عند المرور من أبواب القاهرة، وكان يتم تخصيص كل باب من أبواب القاهرة لدخول وتحصيل نوع معين من العوائد، فعلى سبيل المثال: تم تخصيص بابين من أبواب القاهرة لمرور المواشى التى سترسل لمذبج القاهرة، وتحصل العوائد عن تلك المواشى عند هذين

(١) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) جرجى زيدان، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٢٠؛ جون بورنج، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٤) باتريك كامبل، مرجع سابق، ص ٧٨٢ - ٨٧٣.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٦) معية سنوية، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م ٦٦٣، ص ١٧٠، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ١١ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٧) المرجع السابق، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م ٦٩١، ص ١٧٨، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ / ٢٦ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٨) زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

البابين، مع التشديد بعدم مرور البراني ومصادرتة وإرساله للمذبح فوراً^(١). وكان محمد على يأمر بالتشديد على مراقبة موردى الغلال والحبوب للقاهرة حتى لا يدخل المدينة غلال لم يحصل منها عوائد، وإذا ما تم ضبط غلالاً مهرباً يتم تحصيل عوائدها مضاعفة^(٢)، مع مراعاة حسن معاملة الأهالي عند تحصيل العوائد منهم^(٣).

وفى بداية عهد محمد على كان يتم تحصيل عوائد الدخولية بنسبة ١٢٪ من السلع عند دخولها القاهرة عام (١٨٠٦م - ١٨٠٩م) وكانت هذه الضريبة مصدر معاناة وإرهاق للأهالي وعقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية، إذ كانت النسبة ١٢٪ التي يتم تحصيلها عن كل سلعة عند دخولها المدينة يؤدي إلى ارتفاع سعر هذه السلعة فضلاً عن أن جباة هذه الضريبة كانوا يبتزون التجار ويحصلون أعلى من قيمة الضريبة المفروض تحصيلها؛ فادى ذلك إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء وضعف حركة المعاملات داخل الأسواق المصرية^(٤). ولكن هذه الضريبة قد انخفضت نسبتها إلى ٩٪ من السلع بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وسقوط نظام الاحتكار وإقرار حرية التجارة^(٥). وفيما يلي نماذج لبعض السلع والضريبة المفروضة عليها عند دخولها أحد أبواب القاهرة، منها:

- ٥ قروش عن كل قنطار قطن مباع من الديوان للتجار^(٦).
- ٢٠ قرشاً عن كل إردب قمح يدخل أبواب القاهرة^(٧).
- ١٥ قرشاً عن كل إردب شعير (وما يماثلها من الحبوب) يدخل أبواب القاهرة^(٨).
- ١٥ قرشاً عن كل إردب حمص^(٩).
- ٧٤ قرشاً عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح.
- ٤٢,٥ قرشاً عن كل رأس من الجاموس المعدة للذبح.

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٦، م ٤٤، بدون ص، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٤٩هـ / ٨ مايو ١٨٣٤م.
 (٢) المصدر السابق، دفتر ٧٩٦، م ٧٨، بدون ص، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٥٠هـ / ١ يونيو ١٨٣٤م.
 (٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٣٦، ص ٢٧٤، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٢هـ / ٢٦ مايو ١٨٣٦م.
 (٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٩٦.
 (٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٤، دفتر ٢٨٨، م ٢٠٥، بدون ص، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٥٩هـ / ٩ يوليو ١٨٤٣م.
 (٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م ٢٦٧، بدون ص، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٤٠هـ / ١٠ أغسطس ١٨٢٥م.
 (٧) معية سنية، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م ٦٦٣، ص ١٧٠، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ١١ أكتوبر ١٨٣٣م.
 (٨) المصدر السابق، محفظة ٥٥، دفتر ٥٠، م ٦٦٣، ص ١٧٠، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ١١ أكتوبر ١٨٣٣م.
 (٩) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٢٤، ص ٢٤٩، بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٢هـ / ٢١ مايو ١٨٣٦م.

٣,٥ قروش عن كل رأس من الأغنام المعدة للذبح.

يتنازل الصيادون عن ثلث ما معهم من السمك^(١).

وكان يتم توريد هذه العوائد أسبوعياً إلى خزانة الحكومة^(٢). وقد بلغت إيرادات الحكومة من عوائد الغلال - على سبيل المثال - عام ١٨٢١م عند دخولها القاهرة ٧٢٠ كيساً من قيمة إيرادات الحكومة ٢٨٤٩٤٠ كيساً أى بنسبة ٠,٢٥٪ من جملة الإيرادات^(٣)، وفى عام ١٨٣٣م بلغت ٣٦٠٠ كيس من قيمة إيرادات الحكومة التى بلغت ٥٠٥٢٤٥ كيساً أى بنسبة ٧,١٪ من جملة الإيرادات^(٤). وفى عام ١٨٣٥م بلغت ١٥٠٠ كيس للحبوب، والمأكولات المختلفة ٢٢٠٠٠ كيس أى جملة العوائد المحصلة فى هذا العام على صنفى الحبوب والمأكولات المختلفة بلغت ٢٣٥٠٠ كيس من جملة إيرادات ٦٢٢٦٢٠ كيساً الحبوب بنسبة ٠,٢٤٪ والمأكولات بنسبة ٣,٥٪ من جملة الإيرادات^(٥) وفى عهد حرية التجارة أى بالتحديد بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م بلغت قيمة هذه العوائد ٣٧٠٠٠ كيس عام ١٨٤٢م^(٦). أما عام ١٨٤٥ فقد بلغت ٢٥٠٠٠ كيس^(٧).

٢- عوائد الملاحة:

كانت هذه العوائد تفرض على مرور المراكب من الأهوسة والكبارى فى النيل والممرات المائية، يتم تحصيلها عن كل إردب من حمولة المراكب، وتتفاوت قيمة هذه العوائد تبعاً لحمولة المراكب وطول المسافة وعدد الأهوسة التى تعبرها، وكلما زادت حمولة المركب، زادت الرسوم المقررة على كل إردب والعكس صحيح^(٨). وكان يتم تحصيل هذه العوائد عن طريق الالتزام، فعلى سبيل المثال: التزم محمد طاهر باشا عام ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م بعوائد الملاحة فى شمال الدلتا، وأذاع محمد على هذا النبأ على كل الأعيان فى شمال الدلتا

(١) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٥٣٠؛ أحمد الحنة، تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصري، ١٩٦٧ ص ٢٧٢.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٢، م ٦٣، ص ١٧٥، بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٣) جرجى زيدان، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٤) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٤٦٢؛ عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٥٤١-٥٤٢؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٥) باتريك كامبل، مرجع سابق، ص ٧٨٢ - ٧٨٣.

(٦) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، س ٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص ١٢٥، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

(٧) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س ٣١٦٨، مادة بدون رقم، ص ١١، لسنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

(٨) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص ٧٥.

بأن المذكور هو المسئول عن تحصيل عوائد الملاحه^(١)، وقد بلغت إيرادات الحكومة من عوائد الملاحه عام ١٨٢٨م ٤٦ كيسًا و ٤٧٨ قرشًا^(٢) أى حوالى ٤٧ كيسًا. وفي عام ١٨٣٠م ٦١٢ كيسًا و ١٨٩ قرشًا^(٣). وقد بلغت عام ١٨٤٢م ٤٢٠ كيسًا^(٤).

٣- عوائد الحملة:

فرضت الحكومة عوائد الحملة على ما يباع بالأسواق، سواء أكانت هذه الأسواق فى المدن أم فى القرى، وكان يتم تحصيلها عن طريق الالتزام، ويعرف الملتزم بها باسم (الحملة جى)^(٥). وقد قام محمد على بتنظيم هذه العوائد وتحديد تعريفه الأسعار المقرر تحصيلها من البضائع، وذلك لحماية الأهالى من جشع الملتزمين^(٦)، وقد تضمن هذا التنظيم ضرورة تأديب (الحملة جى) الذي يأخذ نقدًا أكثر من اللازم من الأهالى وضربه بالسوط عقابًا له، وتقرر بدء العمل بهذه التعريفه الجديدة وهذا التنظيم ابتداءً من عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م^(٧)، وتم تخصيص مكانًا معينًا بكل مدينة أو قرية؛ لتحصيل هذه العوائد، وقد بلغت إيرادات الحكومة من عوائد الحملة على سبيل المثال عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م كما يأتى:

بإقليم الوجه البحرى (الغربية - المنوفية - البحيرة - الشرقية - القليوبية) ٦٣٢ كيسًا و ٣٢٠ قرشًا و ٢٦ بارة، والأقاليم الوسطى (الجيزة - الأشمونين - البهنساوية - الفيوم - والأطفيحية) ٥٢٥ كيسًا و ٤٩ قرشًا و ٤ بارة، والأقاليم القبلية (جرجا - منفوط) ٤٥٥ كيسًا و ٢٧٩ قرشًا و ٢٥ بارة، أما فى الواحات (الداخله - والخارجة - ونواحي أبريم والشلالات ووادى حلفا) ٣ أكياس و ٣٠ قرشًا، أى بلغت إيرادات الحكومة من الحملة فى هذا العام ١٦١٦

(١) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٢٣٤، ص ٢٠٧، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٣٢هـ/ ٦ يناير ١٨١٧م.

(٢) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص ٢٧ - ٢٨، لسنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، س ١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص ٣٩، لسنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(٤) الخزينة الخديوية، ما يسترو ديوان الإيرادات، س ٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص ٦٠، لسنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

(٥) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٦، م ٢٠٢، ص ٣٨، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/ ١٣ يونية ١٨٢٧م.

(٧) المصدر السابق، دفتر ٧٣٦، م ٧٥، ص ٧، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/ ١٨ يونية ١٨٢٧م.

كيسًا و ١٧٩ قرشًا و ١٥ بارة^(١)، وقد بلغت عام ١٨٣٣م ١٢١ كيسًا^(٢)، وفي عام ١٨٤٥م بلغت ١٧٩ كيسًا^(٣).

٤ - عوائد الدلالة:

كان يتم تحصيل هذه العوائد بالتراضي بين البائع والمشتري، فيتم تحصيلها من البائع أو المشتري أو كليهما معًا، واختلفت قيمة هذه الضريبة من ٢٪ إلى ٥٪ من قيمة الأصناف المباعة^(٤)، وقد كان يتم تحصيلها هي الأخرى عن طريق الالتزام، فقد بلغ بدل التزام عوائد الدلالة بسوق السلاح - التزام عبد الحميد أفندي - عام ١٨٣٠م ٣٥ كيسًا و ٤١٤ قرشًا و ٣٦ بارة^(٥)، أي حوالى ٣٦ كيسًا. وعندما أحيل التزام دلالة سوق الإسكندرية لقعود الحبال عام ١٨٣١م، قرر مجلس تجار الإسكندرية تنظيم هذا الالتزام على غرار المعمول به القاهرة، لذا تم استدعاء ملتزم الدلالة بالقاهرة - الحاج عثمان - لسؤاله عن إدارة التزامه وكيفية تحصيل هذه العوائد ثم بعث المجلس أقوال الملتزم لمحافظ الإسكندرية وهي كالآتي:

١- يحصل رئيس الدالين رسوم الدلالة سنويًا، وهي تختلف باختلاف جنسية الدلال، فإن كان الدلال من أبناء العرب تتراوح رسومه ما بين ١٠ و ٥٠ قرشًا سنويًا حسب قدرته أما إن كان من الأتراك فتتراوح رسومه ما بين ١٠ و ٢٠ قرشًا.

٢- يتم تحصيل عوائد دلالة على كل متاع يباع فى أسواق العصر بالرميلة وببولاقي من البائع قدرها ٦ بارات عن كل ريال من ثمن البضاعة أى حوالى (٦,٦٪ من ثمن البضاعة المباعة) ثم تقسم هذه العوائد مناصفة بين الدلال والملتزم.

٣- يتم تحصيل عوائد فى جميع أسواق القاهرة قدرها ٢ بارة عن كل قرش من ثمن البضاعة أى حوالى (٥٪) وتقسم مناصفة بين الدلال والملتزم.

(١) ديوان المالية، إيرادات الحكومة المصرية، س ١٦٢٨، مادة بدون رقم، ص ١ - ٦، لسنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م.

(٢) الخزانة الخديوية، صادر ما يسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية والمصالح التجارية، س ٥١١٣، مادة بدون رقم، ص ٦٨، لسنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م.

(٣) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س ٣١٦٨، مادة بدون رقم، ص ٧-١٢، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.

(٤) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢.

(٥) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص ٢٧، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

٤- يتم تحصيل عوائد دلالة عن الأسرى (الرقيق) والمصوغات الذهبية والفضية قدرها ٣ بارات عن كل قرش من ثمنها (٧,٥%) تقسم مناصفة بين الدلال والملتزم.

٥- يتم تحصيل ١% من ثمن مبيعات بيت المال كعوائد، خمسها للدلال والأربعة أخماس للملتزم.

٦- إذ باع الدلال بأسواق القاهرة من قطعة إلى ثلاث قطع من ممتلكات أحد الأفراد يكون من حقه كامل أجر الدلالة، أما إذا زادت القطع المباعة عن ثلاث يأخذ عن كل قرش من ثمنها بارة واحدة (٢,٥%) يقتسمها مع الملتزم.

٧- إذا اشترى أحد المتسببين بضاعة من أحد البائعين ثم اقتسمها مع متسببين آخرين يتم توزيع عوائد الدلالة على المتسببين بالتساوي بينهم ويحصلون على ربح ٣,٣% فقط والملتزم (٦,٦%)^(١).

وقد بلغت إيرادات الالتزام بعوائد الدلالة بالإسكندرية عهدة قعود الحبال ١٧٥ كيساً وعهدة محمد الصعيدى ٢١ كيساً عام ١٨٣١م^(٢). وكان محمد على دائم التنبيه على ملتزمى الدلالة بعدم تحصيل رسوم زائدة من الأهالى مثلما حدث فى رشيد عام ١٨٣٦م، عند زيادة تحصيل العوائد المقررة على العسل والمسلى والجبن^(٣). وقد بلغت إيرادات عوائد الدلالة عام ١٨٣٣م حوالى ٣٠ كيساً^(٤) وعام ١٨٤٢م بلغت ٣١ كيساً^(٥)، وفى هام ١٨٤٥م بلغت ٩٦ كيساً^(٦).

(١) ديوان خديوى، محفظة ٥٠، دفتر ٧٧٧، م ٢٨، ص ٣٧ - ٣٨، بتاريخ ٨ محرم ١٢٤٧هـ / ٢٠ يونية ١٨٣١م.

(٢) ديوان المالية، س ١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص ٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م.

(٣) معية سنية، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م ٣٩، ص ٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ١ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٤) الخزينة الخديوية، مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية، س ٥١١٣، مادة بدون رقم، ص ٤٦، لسنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م.

(٥) المصدر السابق، مايسترو ديوان الإيرادات، س ٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص ١٦، لسنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م.

(٦) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س ٣١٦٨، مادة بدون رقم، ص ١٢٥، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.

٥ - عوائد الخضر والفاكهة:

كان يتم تحصيل عوائد الخضر عن البطيخ والشمام والخيار وسائر الخضر، عند تحصيلها يتم توريدها إلى أسواق القاهرة، وكان يسمى الالتزام بعوائد الخضر بمقاطعة الخضر^(١)، وكان يتم تخصيص ٢٠ قياسية لنقل هذه الخضر من القرى إلى القاهرة^(٢)، أما عن عوائد الفاكهة فكان يتم تحصيلها عن طريق الالتزام أيضاً، فقد أقام محمد على مزاداً عام ١٨٣٠م بين خمسة من تجار البلح والعجوة للالتزام بعوائد الفاكهة؛ فرسى المزاد على الخواجة ميخائيل لمدة ثلاث سنوات، وقد بلغ بدل الالتزام ١٢ ألف قرش (٢٤ كيساً) سنوياً، وقد تم تحديد مقدار عوائد الفاكهة بـ قرش على كل حمار يرد إلى الأسواق محمل بالفاكهة، و ١٠ بارات (ربع قرش) على الفاكهة الواردة إلى بولاق^(٣). وعندما اشتكت طائفة الفكهانية من زيادة العوائد المقررة على الفاكهة التي يحصلها الملتزم؛ قام محمد على بالتحقيق في هذا الأمر وأصدر الملتزم بعدم زيادة الرسوم^(٤). وقد بلغت إيرادات الحكومة من هذه العوائد عام ١٨٣٠م حوالي ٢٤ كيساً^(٥)، وفي عام ١٨٤٢م بلغت حوالي ٢١٦ كيساً^(٦).

٦ - عوائد أخرى:

كان هناك عدد آخر من العوائد التي يتم تحصيلها على السلع التجارية، فقد كان الباشا يفرض الضرائب على وكالات الصابون، ووكالات الجلابية، وعلى المأكولات والأغذية المستهلكة في المدن والسلع الاستهلاكية المختلفة كالصابون والبن والسيرج والزيت الحار^(٧).. وغيرها، وقد بلغت إيرادات الحكومة من وكالة الصابون ووكالة الجلابية بالقاهرة عام ١٨١٨م ٨٥ كيساً^(٨). وبلغت في القاهرة ودمياط والإسكندرية عام ١٨٣٠م ٢٣٠ كيساً و ٢٢ قرشاً و ٢٩ بارة^(٩)، وفي عام ١٨٣١م إيرادات وكالة الجلابية وحدها ١٢ كيساً و ٤٧٩

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٥، م ٣٦، ص ١٩، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٤٣هـ / ٥ يوليو ١٨٢٨م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٥٠، م ٢٧٠، ص ١٢٤، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٤هـ / ٨ مايو ١٨٢٩م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م ٢٤٤، ص ١١٨، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٢٧ مايو ١٨٣٠م.

(٤) معية سنية، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م ٨١، ص ١٢، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٥) الخزينة الخديوية، صادر مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية، س ٥١١٢، مادة بدون رقم، ص ٤، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

(٦) المصدر السابق، مايسترو ديوان الإيرادات، س ٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص ١١٨، لسنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م.

(٧) معية سنية، محفظة ١٠، دفتر ٩، م ٥٤، بدون ص، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٣٧هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٢١م.

(٨) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٢٤، مادة بدون رقم، ص ٥، لسنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م.

(٩) المصدر السابق، س ١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص ٢٨، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

قرشاً و ١٨ بارة^(١). وقد بلغت العوائد المحصلة على الصابون عام ١٨٢١م ٩٥ كيساً^(٢). وفي عام ١٨٣٠م بلغت ٥٤٧ كيساً^(٣)، وفي عام ١٨٣٧م بلغت ٢٤ كيساً^(٤). وفي عام ١٨٤٢م بلغت ٤ أكياس^(٥).

وفيما يلي جدول بإيرادات* بعض الضرائب التجارية طبقاً للبيانات السابقة.

العام الإيراد	١٨٢١	١٨٢٢	١٨٢٨	١٨٣٠	١٨٣٣	١٨٣٥	١٨٣٧	١٨٤٢	١٨٤٥
الدخولية	٧٢٠	-	-	-	٣٦٠٠٠	٢٣٥٠٠	-	٣٧٠٠٠	٢٥٠٠٠
الملاحة	-	-	٤٧	٦١٢	-	-	-	٤٢٠	-
الحملة	-	١٦١٦	-	-	١٢١	-	-	-	١٧٩
الدلالة	٣٦	-	-	-	٣٠	-	-	٣١	٩٦
الخضر والفاكهة	-	-	-	٢٤	-	-	-	٢١٦	-
الصابون	٩٥	-	-	٥٤٧	-	-	٢٤	٤	-

ويتضح من الجدول السابق أن عوائد الدخولية احتلت المركز الأول بين الضرائب التجارية من حيث ما تدره على الخزنة المصرية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهمية عوائد الدخولية، وهو ما دفع الحكومة للاهتمام بهذه الضرائب عن طريق تعيين موظفين مختصين عند أبواب المدن لتحصيلها، وتشدد الباشا في معاقبة من يتهرب من سدادها، وليس معنى ذلك هذا أن محمد علي قد أهمل الضرائب التجارية الأخرى، بل ركز اهتمامه على هذه الضريبة لما تمثله من أهمية بالنسبة للإيرادات الحكومية.

ومهما يكن من أمر، فكانت الضرائب التجارية عبئاً على التجار المحليين؛ لأن هذه الضرائب كانت مفروضة على السلع المعدة للاستهلاك المحلي، مع إعفاء السلع المعدة للتصدير من هذه الضرائب، فعلى سبيل المثال: فرضت ضرائب كثيرة على المأكولات

(١) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص ٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م.

(٢) المصدر السابق، دفتر الوارد برسم تجارة ولى النعم، س ٣١٥٧، مادة بدون رقم، ص ١٩٠، لسنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م.

(٣) الخزينة الخديوية، صادر مايسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية، س ٥١١٢، مادة بدون رقم، ص ١، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

(٤) الروزنامة، دفتر قيد حساب ديوان خزنة الروزنامة العامة، س ٤١٩٣، مادة بدون رقم، ص ١٧، لسنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م.

(٥) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، س ٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص ٤، لسنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م.

* الإيرادات الواردة في هذا الجدول بالكيس.

والمشروبات مما أدى إلى ارتفاع أسعارها^(١)، كذلك فرضت عدة ضرائب على الأرز والكتان والحريير والخطب والملح .. وغيرها حتى غلت أسعار تلك السلع^(٢)، بالإضافة إلى سياسة الاحتكار وإهمال التجار والمتسببين لتجارتهم مما أدى إلى غلاء الأسعار، فقد بلغ سعر بعض السلع عشرة أضعاف واختلت المعاملات التجارية^(٣). هكذا تحمل التجار المحليون والذين يعملون في التجارة الداخلية عبئاً كبيراً من وراء هذه الضريبة؛ فارتفعت الأسعار، وقلت القوة الشرائية، أضف إلى ذلك سياسة محمد على الاحتكارية التي قيدت حرية التجارة الداخلية، والتي كانت ضريبة الدخولية إحدى قيودها التجارية.

(١) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥٣.

الفصل الخامس

الطرق والمواصلات في عهد محمد علي

أولاً: النقل النهري

ثانياً: ترعة الممبودية

ثالثاً: الطرق البرية

رابعاً: محمد علي وطرق التجارة الدولية

خامساً: دراسة عن بعض الجمارك الداخلية

فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، لم يكن بمصر طرق ممهدة للنقل، كما لم تكن مصر تعرف العربات أو غيرها من وسائل النقل على العجلات، بيد أن عربة نابليون-بوناپرت- كانت أول مركبة بعجل فى مصر الحديثة، وكانت الطرق ضيقة جدًا وغير معبدة الأمر الذى يجعل النقل بالعربات عملية صعبة، واقتصر النقل البرى غالبًا على الحيوانات كالجمال و الحمير، وأصبح السفر البرى ينحصر فى القوافل^(١)، كما أن اضطراب الأمن وكثرة ما يتعرض له المسافرون والبضائع المنقلوبة من أعمال السلب والنهب وقطاع الطرق أدى إلى تدهور الطرق البرية. أما عن النقل النهري، فكان النيل أفضل طريق تجارى طويل من أسوان إلى موانئ البحر المتوسط^(٢)، دون أية عوائق طبيعية مارًا بأغلب المدن والقرى المصرية، وكانت المواصلات تصعب فى وقت الفيضان، الذى يجعل القرى أشبه ببحيرات واسعة، وكثيرًا ما كانت المواصلات تتوقف بسبب تراكم الطمي نتيجة الإهمال فى تطهير الترعة، وذلك كله أدى إلى انهيار المراكز التجارية التى كانت الملاحة النهرية والطرق البرية - الزراعية - وسيلتها لتصرف منتجاتها^(٣).

وقد سلك محمد على لتطوير وسائل النقل والمواصلات الداخلية، وتسهيل مرور التجارة داخل مصر عدة طرق، منها: حفر الترعة الملاحية وأهمها ترعة المحمودية عام ١٨١٩م، وتمهيد الطرق وتعبيدها وأهمها طريق القاهرة - السويس، وزيادة عدد المراكب الشراعية والبخارية النيلية؛ لنقل المحاصيل والمسافرين، وإنشاء أسطول تجارى، لنقل الحاصلات المصرية للأسواق الأجنبية، ووصول الواردات الأجنبية إلى داخل البلاد بسهولة ويسر، والتفكير فى مد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس عام ١٨٣٤م، ومحاولة وصل البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق قناة ملاحية، وقد بلغ من أهمية وسائل المواصلات الجديدة أن أنشأ محمد على إدارة مستقلة للمواصلات^(٤) عام ١٨٤٥م، تعرف بمصلحة المرور، وعلى هذا أعاد محمد على لمصر التجارة العابرة أو ما يعرف بتجارة المرور أو "الترانزيت" إلى ما كانت عليه أيام حكم المماليك.

(١) A. I. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, , Longmans, 1938, p.77

(٢) Ibid, pp.77- 78.

(٣) رسمية حجازى، تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على ١٨٠٥ - ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩، ص ٢.

(٤) عبد المنعم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٥٦، ص ٥٤.

وبلا شك أن الاهتمام بطرق المواصلات كان له أثر إيجابي على حركة التجارة في تلك الفترة، وقد انحصرت طرق المواصلات التجارية في عهد محمد على على النقل النهري والنقل البري، وسوف أبدأ بموضوع النقل النهري لما يمثله من أهمية خاصة بمصر، إذ أن المدن المصرية المهمة تقع معظمها أو كلها تقريباً على ضفتي النهر أو فرعيه أو على الترع الملاحية المتفرعة منه.

أولاً: النقل النهري:

يهيئ النيل طريقاً مناسباً للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها، وقد اتبعت التجارة الداخلية مجرى النيل منذ أقدم العصور؛ لذلك ملئ النيل بالقوارب الكبيرة والصغيرة التي تعبره بلا انقطاع، وقد كان هذا الطريق أكثر أمناً وضماناً من الطريق البري، مما أدى إلى تراجع دور الطرق البرية منذ العصر العثماني؛ نتيجة لقلّة اتساع الوادي وتعرضه لأعمال السلب والنهب، في الوقت الذي تمتعت به الملاحة النيلية بالأمن إلى حد ما، بالإضافة إلى أنها كانت تحمل أكبر كمية من البضائع^(١).

ساعد عاملان مهمان على نشاط الملاحة النهرية بمصر، هما: اتجاه النهر من الجنوب إلى الشمال الذي ساعد الملاحة على القيام بوظيفتها في هذا الاتجاه نازلة في النهر، والرياح السائدة معظم السنة رياح شمالية تساعد المراكب في حركتها صاعدة في النهر ضد التيار^(٢). وقد ساعدت زيادة استخدام السفن الشراعية على تسهيل نقل الحاصلات والسلع وزيادة الصادرات والواردات؛ لقلّة تكاليف النقل، وكان يتم صعود النيل بالشراع بمساعدة الرياح الشمالية لمدة ستة أشهر، أما بقية أشهر السنة فإن الرحلة تكون أبطأ عند هبوط النيل، وكثيراً ما كان رجال المراكب ينزلون إلى الشاطئ ويجرون السفن بالحبال أو بالخيول والبغال^(٣).

- أنواع المراكب التجارية:

شهد النيل أنواعاً شتى من المراكب والقوارب مختلفة الأشكال والأحجام والوظيفة، فكان منها ما هو مخصص لنقل البضائع أو الحبوب ومنها ما كان مخصص لنقل الجنود

(١) ب. س. جيران، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، موسوعة وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، ج٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٢٢٨.

(٢) محمد محمود الصياد، النقل في البلاد العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦، ص ٢٥.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ - ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣، ص ٣٦٦.

أو المسافرين أو الصيد .. وغير ذلك، وقد تعددت أنواع المراكب المخصصة لنقل البضائع بالنيل والترع الصالحة للملاحة، فكان بعضها كبيراً تصل حمولته إلى ما يقرب من ٥٠٠ طن، وبعضها لا يحمل سوى مائة طن^(١).

ومن أنواع المراكب الخاصة بنقل البضائع بالنيل:

١- مراكب المعاش: من المراكب النيلية الكبيرة التي تصلح لنقل البضائع الثقيلة كالقطن والحبوب، وتبلغ حمولتها ٥٠٠ طن، وتسير بالنيل وتقوم فيه بسفريتين كل عام، ولا تسير إلا في زمن الفيضان، إذ يكون الماء عميقاً يحمل الجزء الغائص منها فيه^(٢).

٢- الأشاكيف: وهي أقل حجماً من المعاش ومخصصة لنقل البضائع، لكنها لا تسير إلا في فرع النيل، وهي ما تعرف بأشاكيف النيل، ومنها ما يذهب أحياناً إلى قبرص وبلاد الشام، وهي ما تعرف بأشاكيف الملاحي^(٣).

٣- الذهبيات: وهي نوع من السفن المخصصة لنقل المسافرين والبضائع بالنيل، وهي لا تقبل سوى المسافرين الذين تكون الأعمال التجارية باعثة لسفرهم، والذين يؤثرون بسببها الأمن والراحة على السرعة، كما كان يتم تزويدها بالمدافع في الحروب؛ لتسد نقص السفن الحربية^(٤).

٤- القياسات: وهي من سفن النقل والشحن النيلية، لكنها بطيئة الحركة، وهي تنقل البضائع من السفن الراسية في الموانئ إلى داخل البلاد عن طريق النيل والعكس^(٥).

٥- العقبة: وهي مراكب استخدمت للزينة والنزهات، ثم تحولت إلى نقل الحبوب والبضائع والمسافرين^(٦).

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٥.

(٢) درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤، ص ١٣٩.

(٣) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصري، ١٩٦٧، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٤) درويش النخيلي، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٦) المرجع السابق، ص ١٢٢.

- الأسطول النهري:

عنى محمد على بالأسطول النهري سواء المخصص لنقل الجنود أو المخصص لنقل البضائع التجارية إلى الموانئ، وشجعت الحكومة على إنشاء المراكب النيلية، ولم تكن صناعة السفن النيلية مقصورة على الأفراد فحسب، بل أسهم محمد على فى بناء الأسطول النهري؛ لتسهيل نقل البضائع، فقد كان يأمر ترسانة الإسكندرية بإنشاء ٢٠ عقبة تتراوح حمولتها من ٧٠٠ - ٨٠٠ إربب خلال خمسين يومًا وإنزالها للنيل للإسراع بالنقل^(١). وعند عجز مراكب نقل الغلال والقطن والبضائع المختلفة، كان محمد على يأمر ترسانة بولاق بإنشاء مراكب جديدة^(٢)، وفى بعض الحالات كان يأمر ترسانتى بولاق والإسكندرية معًا لإنشاء المراكب الخاصة بنقل البضائع وذلك لسرعة إنشاء هذه المراكب لشدة الحاجة إليها^(٣).

واهتم محمد على بالمراكب الجارية فى النيل، فكان يأمر الترسانة بضرورة العناية بالمراكب - سواء مراكب الحكومة أو الأهالى - وتعميرها وإصلاحها إذا كان بها عطل والإسراع بذلك حتى لا تتعطل التجارة^(٤).

- رؤساء المراكب والبحارة:

عمل فى قيادة المراكب الشراعية النيلية ربابين* تعلموا فنون الملاحة والإبحار منذ طفولتهم كنوائية** وبحارة، وأصبحت لديهم الخبرة الكافية لقيادة المراكب فى رحلاتها، وقد أطلق عليهم رؤساء (رويسا) المراكب***. وقد مثل العاملون فى الملاحة النيلية عنصرًا مهمًا من عناصر السكان، واجتمع أرباب المراكب فى طوائف منظمة، وقد أمر محمد على المديرين بعدم التعرض لرؤساء المراكب والنوتية بدعوى تجنيدهم أو القبض عليهم تنفيذًا لحكم

(١) محافظ النوات، محفظة ٣، م ٦٤، بدون ص، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ / ٢١ يناير ١٨٢١م.

(٢) ديوان خديوى، محفظة ٢، صادر، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٤٤هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٣، صادر، م ٢٥٩، بدون ص، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥٢هـ / ١٠ فبراير ١٨٣٧م.

(٤) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٢٧٩، م ٧٢٨، ص ١٠٤، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٥٩هـ / ٨ أكتوبر ١٨٤٣م.

* ربابين: مفردا ربان وهو رئيس الملاحين.

** النوتى: الملاح الذى يدير السفينة فى البحر والجمع نواتى.

*** لمزيد من التفاصيل عن رؤساء المراكب. (انظر: عبد الحميد سليمان، الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)، تاريخ المصريين رقم ١٧٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠؛ حلمى شلبي، المجتمع الريفي فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢).

صدر ضدهم دون التأكد من صحة الدعوى^(١). كذلك كان يأمر بعدم التعرض لهم ولا لأولادهم ولا لزوجاتهم، وعند نحصيل أموال الميرى منهم يتم تحصيلها بالرفق واللين^(٢).

واختلف عدد العاملين بكل مركب طبقاً لحمولتها، وكان لكل رئيس مركب راتب قدره ١٠٠ قرش، والمستعمل (معاون) ٦٠ قرشاً، ولكل واحد من أفراد طائفة العاملين على المراكب ٥٠ قرشاً^(٣). أما عن عدد العاملين على كل مركب فيتضح من الجدول الآتي^(٤).

حمولة المركب بالإردب	عدد الرؤساء	عدد المستعملين (المعاونين)	عدد أفراد الطائفة	إجمالي عدد العاملين على المركب
١٤٠٠ - ١٦٠٠ إردب	١	١	١٤	١٦
١٢٠٠ - ١٣٠٠ إردب	١	١	١٣	١٥
٩٥٠ - ١١٠٠ إردب	١	١	١١	١٣
٧٥٠ - ٩٠٠ إردب	١	١	١٠	١٢
٦٠٠ - ٧٠٠ إردب	١	١	٩	١١
٤٠٠ - ٥٥٠ إردب	١	١	٨	١٠
٣٠٠ - ٣٥٠ إردب	١	١	٦	٨
٢٠٠ - ٢٥٠ إردب	١	١	٥	٧
١٠٠ - ١٩٠ إردب	١	-	٤	٥
٥٠ - ٨٠ إردب	١	-	٢	٣
٤٠ حتى أدنى حمولة	١	-	٢	٣

ويتضح من الجدول السابق أن القوة العاملة على المركب قد ارتبطت بحمولة المركب واختلفت باختلافها، ويمكن تقسيم حمولة المركب إلى حمولة كبيرة ومتوسطة وصغيرة، فنجد أن المركب ذات الحمولة الكبيرة من ٥٩٠ - ١٦٠٠ إردباً شهدت عمالة تراوحت من ١٦ إلى ١٣ عاملاً، والحمولة المتوسطة من ٣٠٠ - ٩٠٠ إردب شهدت عمالة تراوحت من ١٢ إلى ٨ عمال، والحمولة الصغيرة التي تحمل بحد أقصى من ٢٥٠ إردباً وحتى أدنى حمولة شهدت عمالة تراوحت من ٧ إلى ٣ عمال على ظهر هذه المركب.

- (١) شورى المعاونة، محفظة ١١، دفتر ٢٧٥، ص ٦٥٨، ١٢١، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢ مارس ١٨٣٨م
 (٢) محفظة الميهي، ملف ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٢هـ / ٢٣ مارس ١٨٤٦م.
 (٣) المصدر السابق، ملف ٦، م ١-١، بدون ص، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٩هـ / ٢ أغسطس ١٨٣٣م.
 (٤) المصدر السابق، ملف ١٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٢هـ / ٢٣ مارس ١٨٤٦م.

وكان لابد أن يكون رؤساء المراكب على علم بمقدار الحمولة التي استلموها وإعطائهم سند دال على كمية الحمولة؛ لأنهم مطالبون بإظهار هذا السند عند كل جمرك، فهم مسئولون عما يظهر من عجز في حمولة مراكبهم، فكان عليهم التدقيق عند استلام الحمولة وتسليمها^(١). وساعد رؤساء المراكب مجموعة من المساعدين الذين يتولون شحن وتفريغ هذه المراكب من شيالين وكيالين وحمالين ومغربلين قبانيين وكل منهم يختص بعمله^(٢).

وكان يتم تخصيص بضعة مراكب صغيرة لصغار التجار؛ لنقل بضائعهم وغلالهم التي يشترونها تسهياً لتجارتهم، وقد أمر محمد علي مأموري الأقاليم بعدم التعرض لتلك المراكب والسماح لها بالمرور^(٣)، وكان يتم إرسال كشف مرتين في الأسبوع لمحمد علي؛ لإطلاعهم على عدد المراكب الحكومية والأهلية المستخدمة لنقل الغلال من الوجه القبلي إلى بولاق^(٤)، فقد كان يتم نقل الغلال والبضائع الموجودة بالشون إلى الجهات المختلفة بالمراكب الحكومية، فإن لم تكف هذه المراكب كان يتم الاستعانة بالمراكب المملوكة للنظار والمديرين، فإن لم تكف هي الأخرى كان يتم استخدام مراكب الأهالي^(٥)، شرط أن يكون استخدام هذه المراكب برضى أصحابها^(٦).

- أجور النقل النهري:

اختلفت أجور النقل النهري باختلاف أنواع البضائع، فقد بلغت أجرة نقل إردب الأرز الرشيدى على سبيل المثال من بولاق للعطف ٤٠ بارة (قرش واحد)، ومن العطف إلى شونة المحمودية ٣٠ بارة، ومن البحر الكبير (بحر شبين - بحر موريس) إلى ترعة المحمودية ٩ بارات^(٧)، وكانت أجرة نقل إردب القمح ٨ ريالاً (١٨ قرشاً) ثم ارتفعت إلى ١٠ ريالاً (٢٢،٥ قرشاً) عام ١٨٢٠م^(٨)، وعن أسعار نقل الفحم الحجري من مصلحة المرور بالقاهرة إلى شون الوجه القبلي فكانت أجرة النقل حتى أسيوط ٥٠ بارة (قرش وربع) للقنطار، وحتى قنا

(١) البند الرابع والعشرون من قانون سياستمة، نشر: محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر، جـ ٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ص ٦٤.

(٢) معية سنية، محفظة ٣٣، دفتر ٣٠، م ١٧٩٥، ص ٤٩، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٤٣هـ / ١٧ يونيو ١٨٢٨م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٤٠، دفتر ٣٧، م ٤٦٣، ص ١٧٢، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٤هـ / ١٧ فبراير ١٨٢٩م.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ١١٩، بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٥هـ / ٢ إبريل ١٨٣٠م.

(٥) شوري المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٢٨٩، م ٢٦٥٨، بدون ص، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٩هـ / ١٠ أغسطس ١٨٤٣م.

(٦) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ٢٦٤٧، بدون ص، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٦٣هـ / ٢ مايو ١٨٤٧م.

(٧) معية سنية، محفظة ٤، دفتر ٥، م ٣٢٦، ص ٩١، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٣٥هـ / ١٩ أغسطس ١٨٢٠م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٤، م ٤٤٥، بدون ص، بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٣٥هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٢٠م.

٩٠ بارة (قرشين وربع) للقنطار، وحتى إسنا ١٠٠ بارة (قرشين ونصف) للقنطار^(١). هذا بالنسبة لمراكب الحكومة، أما عن مراكب الأهالي فكانت أجرة نقل قنطار الفحم الحجري من الإسكندرية لبولاق لا تزيد عن ٦٠ بارة (قرش ونصف)^(٢)، وأجرة نقل الغلال على مراكب الأهالي من العطف إلى الإسكندرية ٤٠ بارة (قرش واحد) للإردب^(٣).

أما عن أجور رؤساء المراكب، فقد حرص محمد على على الاطلاع على أجورهم وأجور شحن البضائع التي ينقلونها على مراكبهم^(٤)، وقد بلغ إجمالي الأجور التي تصرف لرؤساء مراكب الغلال بالعطف ١٠٠٠٠٠ قرش (٢٠٠ كيس) عام ١٨٢٩م^(٥)، ومنح محمد على. أمناء الشئون سلطة ختم (أذونات) صرف هذه الأجور بأختامهم في حالة غياب المأمورين؛ لسرعة النقل وحتى لا تتعطل المراكب^(٦)، وخوفاً من قيامهم بسرقة الغلال تحت تأثير الجوع^(٧). وكان يتم صرف هذه الأجور نقدًا أو عيناً، فعند منح رؤساء المراكب إيصالات بهذه الأجور كانوا يبيعونها لليهود بثمن بخس لشدة احتياجهم للنقود^(٨)؛ لذا أمر محمد على بصرف هذه الأجور لهم قبل أن يجف عرقهم؛ لمنع رؤساء المراكب من الشكوى حتى لا تتعطل أعمالهم^(٩).

- تأمين طرق المواصلات النيلية:

تدخل محمد على في تحديد حمولة المراكب حتى تتمكن من السير بأقصى سرعة لها، فكلما زادت الحمولة قلت سرعة المركب مما يؤدي إلى تلف البضائع إما لغرق المراكب أو لشدة الحرارة التي تتعرض لها^(١٠)، وفي نفس الوقت حرص محمد على على وصول المراكب المشحونة في المواعيد المحددة لها دون تأخير أو تعطيل للحركة التجارية، فقد كان يؤنب

(١) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ١ (م/١/١)، م ٦٧، ص ٦٦، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٦٢هـ/ ١٦ يونية ١٨٤٥م.

(٢) المصدر السابق، صادر مرور إسكندرية، س ٣١ (م/٣/٦)، م ٥٦، ص ٢٥، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٦٤هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م ٢٠٢، بدون ص، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٨هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٤٢م.

(٤) رسمية حجازى، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ٦٣، ص ١٢٥، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٤هـ/ ١٠ يناير ١٨٢٩م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م ٤٦١، ص ١٨٩، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/ ٢٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٧) المصدر السابق، دفتر ٧٧٣، م ١٢٢، ص ٦٧، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٣٠م.

(٨) معية سنوية، محفظة ٦٦، دفتر ٦٠، م ٥٧، ص ١٤، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٥٠هـ/ ١١ مارس ١٨٣٥م.

(٩) محافظ الذوات، محفظة ٧، م ٢٠، ص ٣٥٦، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٣٦م.

(١٠) معية سنوية، محفظة ٤٠، دفتر ٣٧، م ٤١٨، ص ١٥٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٤هـ/ ٣١ يناير ١٨٢٩م.

المسئول عن تعطيل المراكب والمتباطئ في تفريغ حمولتها^(١)؛ فعندما تتعطل مركب مشحونة بالغلال كان يصدر أوامره لترسانة بولاق بضرورة جر هذه المراكب بأحد الوابورات (المراكب البخارية) وسرعة توصيلها^(٢)، وكان يتشدد مع المراكب التي تتأخر عن ميعاد وصولها. فقد كان يحسب الوقت الذي تستغرقه المركب والسرعة والزمن والمسافة، ويقوم بحاسبة رؤساء المراكب على ذلك، فإن انتضح أن بالمركب عطل أرسلها للترسانة للكشف عليها وإصلاحها^(٣)، وإن تأخرت الترسانة في إصلاح تلك المراكب كان يتم تحويل المسئول عن هذا التأخير للمحاكمة^(٤).

وعلى محمد على بتوفير نفقات المراكب ذهاباً وإياباً، ففي بعض الحالات كانت المراكب ترد من الجهات المختلفة مشحونة بالبضائع المختلفة، وتعود فارغة إلى نفس الجهات لتحميل بضائع أخرى، وهذا ما أزعج محمد على؛ لأن ذلك يستغرق الكثير من الوقت والمال، لذا كان دائماً ما يأمر بضرورة أن تأتي المراكب مشحونة بالبضائع وتعود مشحونة ببضائع أخرى، وتوضح الوثائق الكثير من الأمثلة على ذلك، فعند ورود المركب المشحونة بالغلال إلى المحمودية تحمل في طريق عودتها البضائع الواردة إلى مصر من المحمودية إلى الوجه القبلي، حيث إن عودة هذه المراكب فارغة في حين تراكم البضائع الخاصة بالتجار بالمحمودية يسبب الكثير من الأضرار لكل من التجار ورؤساء المراكب^(٥).

وقام محمد على بتخصيص أغلب المراكب الحكومية والأهلية لنقل البضائع عند تراكمها بالموانئ، حتى المراكب التي كانت مخصصة لنقل الأحجار الخاصة بالقناطر قد أوقف نقل هذه الأحجار وأمر هذه المراكب بنقل الغلال للعطف^(٦)، ثم يتم نقل الغلال بعد ذلك من العطف إلى الإسكندرية حتى لا يتضرر التجار من تأخر هذه الغلال^(٧)، حتى أنه أمر بإرسال المراكب الخاصة به لشحنها غلالاً وإرسالها للإسكندرية لتحقيق المزيد من الربح من

(١) المصدر السابق، محفظة ٦٦، دفتر ٦٠، م ١٠٥، ص ٢٤، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ / ٣ إبريل ١٨٣٥م؛ ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٤، م ٢٦، ص ١٠، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٦هـ / ٢١ إبريل ١٨٤٠م.

(٢) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م ٢٩٩١، بدون ص، بتاريخ ٨ جمادى الآخر ١٢٦٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٤٧م.

(٣) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ١٠ (م/١/٤ ج ١)، م ١١، ص ٦٦، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٦٣هـ / ١١ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م ١٠، بدون ص، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٦٣هـ / ١٨ نوفمبر ١٨٤٧م.

(٥) شوري المعاونة محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م ٢١٣، بدون ص، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٥٨هـ / ٥ أكتوبر ١٨٤٢م.

(٦) معية سنية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م ٤٢، بدون ص، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٠هـ / ٨ إبريل ١٨٢٥م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ١٨٢، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥١هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

بيع هذه الغلال^(١)، وكان يأمر بعدم التعرض لهذه المراكب^(٢)، وعدم تأخير شحنها أو تفريغها بالموانئ لعدم تعطيل التجار، وإذا حدث تأخير يتم تحصيل أجره المركب من المسئول عن التأخير^(٣)، كما لجأ محمد على إلى استخدام مراكب البريد لنقل البضائع وخاصة الخضر والفاكهة لشدة حاجة التجار لهذه السلع^(٤)، كذلك الحال بالنسبة لمراكب نقل السياح للإسراع بنقل البضائع^(٥).

تعرضت بعض السفن التجارية للغرق داخل نهر النيل أو إتلاف حمولتها لأسباب عدة، منها: عوامل بشرية وعوامل طبيعية، فمن العوامل البشرية: إهمال المراكبية^(٦) أو قيامهم باختلاس حمولة المركب ثم إغراقها لمحو معالم سرقاتهم^(٧)، أو لقيام المراكبية بنقل الجنود وفقا لأوامر صادرة من محمد على، أو نقل الأفراد على المراكب المشحونة بالبضائع مما يؤدي إلى إتلاف البضائع^(٨)، أو إهمال رؤساء المراكب في المراقبة والإشراف على المراكب أثناء صيانة المركب بترسانة بولاق^(٩)، أو تعرض المراكب لهجمات قطاع الطرق وعمليات القرصنة، فقد كان بعض الأهالي يخرجون مسلحين ويتعرضون لقوارب الغلال في بعض نواحي الوجه القبلي^(١٠)، أو تحميل المراكب بحمولة زائدة عن المقرر لها^(١١).

ومن أهم العوامل الطبيعية: القضاء والقدر، كسقوط الأمطار الغزيرة^(١٢)، أو احتراق المركب لأسباب من داخلها، أو إصابتها بصاعقة مما يؤدي إلى احتراق آلات المركب^(١٣)، أو

(١) محافظ عابدين، محفظة ٣٩، دفتر ٢١٣، م ١٣٣، بدون ص، بتاريخ سلخ شعبان ١٢٥١هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٢) ديوان حديوى، محفظة ٤، م ١٤، ص ٢٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ / ١٩ إبريل ١٨٣٧م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣٠٢ جـ ١، صادر، م ٦٤، ص ١٠٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٦٢هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٤٦م.

(٤) ديوان كنخدا، محفظة ٤، م ٢٢، بدون ص، بتاريخ غرة صفر ١٢٦٢هـ / ٢٩ يناير ١٨٤٦م.

(٥) مصلحة المرور والسكة، صادر دواوين، س ١٠ (م/١-جـ ٤)، م ٤٧، ص ٩٥، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٦٣هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٦) معية سنية، محفظة ١٥، دفتر ١٢، م ٦٣٩، ص ١٧٢، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ / ١٥ يناير ١٨٢٥م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٢٧، دفتر ٢٤، م ١٥٥، ص ٣١، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤١هـ / ٢٤ إبريل ١٨٢٦م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٣٠، دفتر ٢٧، م ٤٥٠، ص ١٤٥، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٢هـ / ٣٠ نوفمبر ١٨٢٦م.

(٩) المصدر السابق، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ٥١٨، ص ١٥٨، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٣٣م.

(١٠) شورى المعاونة، محفظة ١١، دفتر ٢٧٥، م ٥٧، ص ١٠٢، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٩ يناير ١٨٣٨م.

(١١) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س ٣١٦٦، مادة بدون رقم، ص ٣١، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٢٦١هـ / ٢٦ مارس ١٨٤٥م.

(١٢) معية سنية، محفظة ٤٠، دفتر ٣٧، م ٤٦٤، ص ١٧٣، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٤هـ / ١٧ فبراير ١٨٢٩م.

(١٣) ديوان كنخدا، دفتر ٥٨٦، م ١٠٢٧، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٦٢هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٤٦م.

هبوب الرياح والفيضانات^(١)، أو بسبب سوء الأحوال الجوية عامة^(٢).

تتوعدت عوامل غرق وتلف المراكب التجارية ما بين عوامل طبيعية وعوامل بشرية، وعلى هذا قمت بحصر بعض المراكب الغارقة والتالفة خلال عهد محمد على فى الجدول الآتى*:

السنة	عدد المراكب	المراكب الغارقة بسبب العوامل البشرية	عدد المراكب	المراكب الغارقة بسبب العوامل الطبيعية
١٨٢١	٢	نتيجة إهمال المراكبية	—	—
١٨٢٣	٥	نتيجة إهمال المراكبية	—	—
١٨٢٦	٣	نتيجة إهمال ونقل الجنود على ظهر المركب وإغراق المركب بعد سرقتها	—	—
١٨٢٩	١	بسبب إهمال المراكبية	١	بسبب القضاء والقدر
١٨٣٣	٢	بسبب إهمال المراكبية	—	—
١٨٣٥	—	—	٢	بسبب رياح شديدة (قضاء وقدر)
١٨٣٨	٢	بسبب قطاع الطرق والقرصنة	—	—
١٨٤٣	١	بسبب إهمال المراكبية	—	—
١٨٤٤	١	بسبب حمولة زائدة	١٠	بسبب رياح (قضاء وقدر)
١٨٤٥	١	بسبب حمولة زائدة	١	بسبب الرياح
١٨٤٦	—	—	٢	بسبب صاعقة - رياح - فيضان
١٨٤٧	٢	سبب سرقة المركب وإحراقه عمد	—	—
١٨٤٨	١	—	١	قضاء وقدر

ونسنتج من هذا الجدول تفوق العوامل البشرية التي أدت إلى إغراق المراكب على العوامل الطبيعية، والدليل على ذلك أن عدد المراكب الغارقة لأسباب بشرية (٢٠) مركبًا من

(١) المصدر السابق، دفتر ٥٨٦، م ١٠٢٨، مادة بدون رقم أو ص، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٦٢هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٢) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ٢٠ (م-١١/١-ج-٤)، م ٣١٩، ص ٨، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٦٥هـ / ١٥ يونية ١٨٤٩م.

* مصدر الجدول: محكمة البحيرة، محكمة رشيد، جمعية الحقانية، مصلحة مرور وسكة، معية سنية، شورى المعاونة، ديوان كتحدا، ديوان المالية، الوقائع المصرية.

إجمالي (٢٨) مركباً - التي قمت بحصرها خلال سنوات مختلفة - أي بنسبة ٧١,٥٪ تقريباً، وتكون المراكب الغارقة بفعل العوامل الطبيعية أي قضاءً وقدرًا (٨) مراكب أي بنسبة ٢٨,٥ ٪ تقريباً؛ وقد أثرت هذه الحوادث سلبياً على حركة التجارة الداخلية وذلك لأن هذه المراكب كانت تحمل غللاً أو بضائع تجارية مختلفة يتم نقلها من الشون إلى المدن المختلفة.

ولم يتهاون محمد على في التحقيق في أسباب غرق المراكب^(١)، إلى جانب توفير الحماية والرقابة للمراكب التي تنقل البضائع وحمايتها من السرقات وتحذير الأهالي والمشايخ والفلاحين من سرقات المراكبية الذين يشنون مراكبهم غللاً من شون الحكومة، حتى أنه أمر بمكافأة قدرها ١٥٠٠ قرش (٣ أكياس) لكل من يتعاون مع الحكومة ويبلغ عن مراكبي أو رئيس مركب أو سارق تثبت عليه السرقة^(٢)، مع وضع المراكب تحت رقابة عسكرية مشددة حتى يضمن سرعة سيرها دون أي تسكع^(٣).

قد فرض محمد على عقوبات مشددة على الإهمال؛ فعند تسبب رؤساء المركب في غرق المراكب الحكومية، وفقد حمولتها يتم عزلهم من الخدمة^(٤)؛ واستيفاء ثمن البضائع منهم وإل قبض عليهم وإرسالهم إلى السجن لمدة محددة^(٥). أما إذا كانت المركب تابعة للأهالي فيتم تحصيل ثمن البضائع من رئيس المركب فإن عجز يتم تئمين مركبه بترسانة بولاق وتباع تسديداً لثمن البضائع وإن لم توف المركب المبلغ يتم إرساله إلى السجن^(٦)، ويتم تقسيط المبلغ المتبقى عليه - سواء لرئيس المركب الحكومي أو الأهلى - بعد دخوله السجن عن طريق ضامن له وإلزامه بالدفع^(٧)، وعند تسديد الضامن لما على رئيس المركب يتم الإفراج عنه^(٨). أما بالنسبة لحوادث سرقة المراكب قبل إغراقها فيتم تحصيل ثمن البضائع مضاعفة من رئيس المركب ويضرب على كل إردب عشرة كرابيج ويطرد من الخدمة إن كانت مركبه حكومي^(٩)، وإن عجز عن تسديد ثمن البضائع يتم إرساله إلى السجن، وفي حالة وجود ضامن

(١) معية سنية، محفظة ٢٠، دفتر ١٧، م ٣٠، ص ٧، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٣٩هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٢٣م.

(٢) محافظ الذوات، محفظة ١٤، م ٥٧، ص ٥٠، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٢٤٠هـ / ٩ يوليو ١٨٢٥م.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٧، م ١٤٢، ص ٥١، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٤هـ / ٣ أكتوبر ١٨٢٨م.

(٤) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ١٦٣، ص ٤٧، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٤٨هـ / ٢١ مارس ١٨٢٣م.

(٥) الجمعية الحقانية، أوامر، محفظة ١، م ٢٢، ص ٤٤، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ٢ إبريل ١٨٤٣م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م ١٥١١، بدون ص، بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٣هـ / ٢٦ يناير ١٨٤٧م.

(٧) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩٢ج-٢، وارد، م ٣٥٣، ص ٣٢٤، بتاريخ غاية ربيع الآخر ١٢٦٤هـ / ١٤ إبريل ١٨٤٨م.

(٨) المصدر السابق، س ٥٢٩٢ج-٢، وارد، م ٥٥٨، ص ٣٣١، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ١١ إبريل ١٨٤٨م.

(٩) محفظة الميهى، ملف ٦، م ١١، ص ٩، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٩هـ / ٢ أغسطس ١٨٣٣م.

له يتم إخراجهم من السجن وتقسيم ما عليه إذ أن بقاءه بالسجن يؤدي إلى تعطيل مراكبه ووقف المكاسب، وهذا لا يعود على الحكومة بشئ من الربح^(١)، وإن لم يوجد له ضامن يتم إرساله إلى السجن مؤبداً لتسببه في إتلاف مركبه^(٢).

وقد اتجهت الحكومة والأهالي إلى النقل النهري بكثرة، وذلك لرخص أجور النقل النهري بالنسبة لوسائل النقل الأخرى - وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد - بالإضافة إلى عناية الحكومة بتسهيل النقل النهري نتيجة للتقدم الزراعي ونقل الحاصلات الزراعية للإسكندرية لتصديرها؛ فقامت بحفر الترعة والقنوات لتسهيل حركة المراكب - إلى جانب أهمية هذه الترعة للزراعة - والدليل على ذلك حفر محمد علي حفر عددًا كبيراً من الترعة بلغ عددها ٣٨ ترعة غطت معظم المديرية والأقاليم^(٣). وتعد ترعة المحمودية التي تم حفرها في عهد محمد علي أهم هذه الترعة من الناحية التجارية.

ثانياً: ترعة المحمودية:

فكر محمد علي في إنشاء ترعة المحمودية* (عام ١٨١٨م) و غيرها من الترعة النيلية كبحر موسى و بحر شبين مما جعل وسائل النقل النهري أفضل الوسائل لنقل المسافرين و المحاصيل الزراعية لاسيما القطن إلى الإسكندرية لتصديرها للخارج^(٤)، وكانت سببا من أسباب تقدم مدينة الإسكندرية فازداد العمران بها واتسعت المدينة، وأقام بها عدد كبير من التجار والقناصل، فرأى الباشا ضرورة توصيل المياه العذبة للمدينة^(٥). ورغبة من محمد علي في إحياء طريق التجارة القديم بين الإسكندرية والمدن الداخلية؛ لنقل الصادرات والواردات حيث لم يعد طريق البحر من الإسكندرية إلى رشيد آمناً نتيجة لغرق العديد من المراكب في ميناء رشيد^(٦). وأصدر أوامره في سبتمبر عام ١٨١٨م إلى شاكر أفندي أخذ المهندسين الأتراك بحفر ترعة مكان ترعة الإسكندرية القديمة والتي طمرتها الأتربة والرمال، على أن

(١) شوري المعاونة، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م ١٩٦٦، ص ٤٠، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥٨هـ / ٢ سبتمبر ١٨٤٢م.

(٢) الجمعية الحقانية، أوامر، محفظة ١، م ٣٣، ص ٤٨٧، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٦٣هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٤٧م.

(٣) محمود الصياد، مرجع سابق، ص ٢٦.

* سميت هذه الترعة بهذا الاسم نسبة إلى السلطان محمود الثاني. (انظر: أمين سامي، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص ٢٨٤).

(٤) Charles Issawi, The Economic History of the Middle East. 1800 - 1914, London, The University of Chicago press 1960, p.409.

(٥) علي شافعي بك، أعمال المنافع العامة الكبرى في عهد محمد علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٠، ص ٢٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٩.

تكون فتحتها عند قرية العطف بدلاً من الرحمانية*، وهى التى كانت تبدأ عندها ترعة الإسكندرية^(١).

وعلى الرغم من ذلك لم تسلم الترعة من العيوب، فمن الناحية الفنية، قلة المياه بالترعة أدى إلى إعاقة سرعة النقل^(٢)؛ لذا خصص محمد على قانجتن للإسراع بنقل البضائع، حيث أن قلة ماء الترعة وقلة عدد المراكب يحولان دون الإسراع بمرور البضائع^(٣)، فضلاً عن طول المسافة بين العطف و الإسكندرية* عند نقل البضائع برًا، كما أن قلة الحيوانات الموجودة بالعطف جعلت محمد على يأمر بإرسال مائة جمل؛ لتسهيل النقل فى حالة قلة مياه الترعة، ولكن بوغوص بك أخبره بأن الترعة ستفتح خلال أسبوع وستسير بها المراكب فلا داعى للجمال وإرسال البضائع برًا^(٤). وكان يتم الاتفاق مع العربان فى بعض الأوقات؛ ليتولوا نقل الغلال برًا نتيجة لقلة مياه الترعة^(٥)، وعند ارتفاع منسوب مياه نهر النيل عن منسوب الترعة، كان يتم فتح أبواب حوض المحمودية؛ لتقليل المياه بالنهر وزيادة مياه الترعة للإسراع بالنقل^(٦).

* الرحمانية: هى قرية قديمة اسمها الأصلي محلة عبدالرحمن، من أعمال البحيرة، وقد اختصر اسمها إلى الرحمانية، (انظر: محمد رمزى، الفاموس الجغرافى للبلاد المصرية، ق ٢، ج ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٣٠٥).

- (١) عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، الإسكندرية، مطبعة العدل، ١٩٤٢، ص ٦٦.
- (٢) معية سنية، محفظة ٢١، دفتر ١٨، م ٧١٧، ص ٢٠٧، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ / ٧ فبراير ١٨٢٥م.
- (٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م ٣٨، بدون ص، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ / ٧ فبراير ١٨٢٥م.
- * لم يكن الطريق البرى من الإسكندرية للعطف وحده طويلاً، بل كانت ترعة المحمودية كثيرة الإعوجاج مما أدى إلى طول للترعة، والسبب فى ذلك هو أن المهندس شاكر أفندى قام برسم خط معوج مخالفاً للشروط، وبدون أن يعمل مقاييسات لتسوية الأرض وذلك لجهله بعلم قياس السطوح؛ لذا بدأ بالحفر على عمق ٣،٦٥ أمتار بعرض ٣٠ متراً وبطول ٨٠٢٥٢ متراً، مما نتج عنه عدم تسوية عمق الترعة، فقد انخفضت فى مواضع وارتفعت فى مواضع أخرى (انظر: عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٦٦ - ٦٧)، وقام محمد على باستدعاء المسير كوست عام ١٨١٩م، وطلب منه عدم تعديل ما تم فامتثل للأمر واستعان بالمهندسين المصريين الذين مرّهم وعمل على تجنب الأخطاء التى وقع فيها شاكر أفندى (انظر: على شافعى، مرجع سابق، ص ٢٩). وقد بلغت نفقات حفر الترعة عام ١٨١٨م. من شراء الأراضى والمنازل التى ستمر بها الترعة ونفقات البناء والحفر والعمال.. وغيرها ٥٢٠٢ كيس و ٥٨ قرشاً و ٣٣ بارة (انظر: ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٢٤، مادة بدون رقم، ص ١٠، بتاريخ ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م.)، وقد انتهى العمل بهذه الترعة فى ديسمبر ١٨٢٠م. واحتفل بفتح فوهتها لدخول مياه النيل بالإسكندرية فى فبراير ١٨٢١م. (انظر: عمر طوسون، تاريخ خليج الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٦٨).
- (٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٤، م ٨٩، بدون ص، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٢هـ / ٣ إبريل ١٨٢٧م.
- (٥) محافظ الذوات، محفظة ١، م ٣٩٧، بدون ص، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٤هـ / ٣٠ إبريل ١٨٢٩م.
- (٦) المصدر السابق، محفظة ٧، م ١٦٢، ص ٤٥٣، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٦١هـ / ١٤ أغسطس ١٨٤٥م.

ومن أهم عيوب التربة وجود قناطر عند فمها وعند مصبها - فى بداية حفرها - تمنع دخول السفن النيلية فيها عند الفم والمصب، وبسبب ذلك كانت البضائع تنقل مرتين عند الفم والمصب على الدواب، مما تسبب فى زيادة تكاليف النقل وتعرض البضائع للخطر، فأزيلت تلك القناطر عام ١٨٤٢م، وحل محلها هويسان عند الفم ومثلها عند المصب، أحدهما كبير للمراكب الكبيرة والآخر صغير للمراكب الصغيرة^(١)، وحتى بعد عمل تلك الأهوسة كان من المفترض أن تواصل السفن السير والانتقال من التربة إلى النهر والعكس، ولكن هذه الأهوسة قلما كانت تفتح، واستمر نقل البضائع براً من العطف إلى مجرى التربة^(٢)، ولهذا لم تغير الأهوسة شيئاً مما كان يحدث زمن القناطر.

ورغم كل هذه العيوب فلا يمكن إغفال أهمية التربة بالنسبة للمواصلات، فالترعة من أهم الأعمال التى قام بها محمد على؛ لتيسير المواصلات الداخلية، وأهميتها كطريق تجارى كبيرة جداً، فقبل حفر التربة لم تكن هناك أى وسيلة لنقل الصادرات المصرية إلى الإسكندرية سوى طريق رشيد، الذى لم يكن من السهل اجتيازه خلال فصل الشتاء مما كان يصيب التجارة بأفدح الخسائر؛ لكثرة النفقات التى كان يتحملها التجار من جراء احتجاز السفن برشيد والتى كانت تزيد عن أجور شحن هذه المراكب^(٣). فجاءت التربة وسهلت الكثير من صعوبات النقل التجارى و كان أهمها النقل على ظهر الدواب^(٤)، ولاسيما عند إغلاق ميناء رشيد. وأصبحت التربة ملتقى التجارة الصادرة والواردة إلى البلاد^(٥)، وقد أدى التوسع فى زراعة القطن أهم الصادرات فى تلك الفترة، وإحياء الطريق البرى عبر مصر إلى الهند إلى زيادة أهمية ترعة المحمودية بصفة خاصة والمواصلات النيلية بصفة عامة، وزيادة عدد المراكب النيلية وامتلاك الحكومة بمفردها ١٠٠ سفينة نيلية^(٦)، وزيادة عدد الشركات الأوروبية التى تدبر أعمالاً تجارية حرة بالإسكندرية من ١٦ إلى ٤٤ شركة خلال الفترة من عام ١٨٢٢م - ١٨٣٨م^(٧).

(١) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٢٠ - ٢٢١؛ محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ١٢ - ٤٣.

(٢) جون بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٥١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٠٣ - ٥٠٤.

(٤) حلمى أحمد شلبي، فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٢٠ - ٢١.

(٥) عبدالرحمن الراقى، مصر محمد على، ج ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ٤٩٣.

(٦) Crouchely, op.cit., p.79

(٧) حلمى شلبي، فصول فى تحديث المدن، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٧.

عنى الباشا بترعة المحمودية عناية كبيرة، فكان يتعهد الأعمال فيها بنفسه، ويبذل همه عالية. فى سبيل إتمامها^(١). وقد أصدر أمراً لمأمور ترعة المحمودية عام ١٨٣٣م بإرسال الأشخاص اللازمة؛ لفتح رياح المحمودية وأخبره أنه سيحضر ليباشر العمل بنفسه^(٢)، كما قام بتخصيص ٢٦٠٠ عسكرى من العساكر المقيمين بالإسكندرية عام ١٨٤٨م؛ لتطهير التربة لقلعة المياه بها حتى لا يترتب عليها عرقلة سفن السائحين ومراكب الغلال والمهمات المارة فيها^(٣)، إلى جانب اهتمامه بتوفير الأمن والأمان للسفن المحملة بالبضائع التى تمر بالترعة، فعلى سبيل المثال قام بتعيين ٧٠ جندياً عند العطف؛ للإشراف على عملية النقل وعدم تأخر المراكب أثناء سيرها بالترعة^(٤)، وتشدد فى معاقبة رؤساء المراكب المثباطين بالترعة؛ لتعطيلهم لحركة التجارة وإعاقة المراكب السائرة بالترعة^(٥)، وكان يأمر بنقل الغلال الواردة من الصعيد إلى ترسانة بولاق على مراكب صغيرة وإرسالها للمحمودية؛ لتسهيل حركتها إذا قلت المياه بالترعة، وذلك لشدة الحاجة لهذه الغلال بالإسكندرية، حيث يتم بيعها كلها بشون الغلال بالإسكندرية للتجار، وهم فى شدة الحاجة إليها لرواج أسعارها^(٦).

وبالرغم من أهمية التربة التجارية، فالباحثة ترى أن هذه الأهمية كانت بدرجة أكبر للتجارة الخارجية وبدرجة أقل للتجارة الداخلية، حيث كانت التجارة الداخلية تنتهى عند مدينة العطف - فم التربة - فكانت ملتقى التجارة الصادرة والواردة للبلاد، وتزايدت أهميتها مع التوسع فى زراعة القطن - أهم الصادرات المصرية - مما ترتب عليه زيادة عدد الشركات الأوروبية بالإسكندرية.

ثالثاً: الطرق البرية:

كان لموقع مصر المتميز أهمية تجارية كبيرة، فقد كانت مصر محطة للتجارة العالمية بين الشرق والغرب ومعبراً لهذه التجارة، ولكن هذا الموقع وتلك الأهمية، قد تراجعاً بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ومرور التجارة حول أفريقيا أثناء حكم المماليك، ولقد

(١) عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ٤٩٢.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٦٥.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م ٧٠، بدون ص، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ / ٢٨ يناير ١٨٢٥م.

(٥) مصلحة مرور وسكة، صادر مرور إسكندرية، س ٦ (م/٦/١-ج)، م ١، ص ٢٢، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٢

هـ / ١٢ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٦) المصدر السابق، صادر دواوين، س ١٠ (م/١/٤-ج)، م ٧٠، ص ٧١، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٣هـ / ١٦ أكتوبر

١٨٤٧م.

أظهرت الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨م - ١٨٠١م) منطقة الشرق الأدنى القديم عامة ومصر خاصة، منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى، وأدرك محمد على مدى أهمية مصر للدول الأوروبية باعتبارها طريقاً ممتازاً للمواصلات العالمية، ومن ثم فقد تعامل معها بحذر تام بحيث لم يمكن أية دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها^(١).

كانت الطرق المصرية الداخلية معوجة وضيقة ومزدحمة، مما دفع محمد على للاهتمام بالطرق وتوسيعها؛ فأصدر أوامره لديوان المدارس لتنظيم هذه الطرق وخاصة طريق القلعة ومصر القديمة والأزبكية والموسكى وبولاق، وتمهيد طرق جديدة لخدمة المصالح التجارية، فقام مدير ديوان المدارس ومفتش المهمات الحربية بشراء العقارات التي تعترض تلك الطرق ودفع تعويضات لأصحابها من خزانة الحكومة، وقاما بتعبيد تلك الطرق وتوسيعها وغرس الأشجار بها^(٢). ومن هذه الطرق الجديدة ما كان يعرف بالطرق السلطانية، وهي طرق طويلة ومتسعة وممهدة مغروس على جانبيها الأشجار^(٣).

ولم تكن الطرق التي تربط بين القرى والأسواق بالمدن ممهدة، لذا كان من الصعب استخدام تلك الطرق أثناء الفيضان بالرغم من أهميتها خاصة للتجارة الداخلية^(٤)، فأرسل محمد على إلى مديري الأقاليم؛ ليطلع على عدد الطرق التي يمكن استخدامها لنقل الغلال ويحثهم على الاهتمام بتلك الطرق كلاً في مديريته^(٥)، وكان الباشا يهتم بمعاينة الطرق ومدى صلاحيتها، وهل هي في حاجة للإصلاح أم لا؟ حتى لا يعوق هذا سير العربات المحملة بالبضائع مما يزعج التجار ويضر التجارة^(٦).

أدى حفر الترعة الجديدة وتعميق الترعة القديمة وإنشاء الجسور الجديدة وتقوية الجسور القديمة من أجل الزراعة، إلى تحويل هذه الجسور بعد تمهيدها إلى طرق هرية مما زاد من طول الطرق البرية^(٧)، كذلك الحال بالنسبة للحواجز (السدود) المبنية من الحجارة أو الطوب

(١) عمر عبد العزيز عمر، الطريق البرى ومشروع الخط الحديدى فى عهد محمد على، مجلة مصر الحديثة، العدد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥٦.

(٢) ديوان المدارس، أوامر المدارس، محفظة ٢، م ٢٠٦، ص ٤٧١، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٤٢هـ / ٢١ نوفمبر ١٨٢٦م.

(٣) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨، ص ١١٦؛ رسمية حجازى، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٤) Kenneth M. Cunq, The Pasha's Peasants, Cairo, The American University, 1992, p.52.

(٥) معية سنية، محفظة ٧١، دفتر ٦٤، م ٢٧٩، بدون ص، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥١هـ / ٣ فبراير ١٨٣٦م.

(٦) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٢٨٩، م ٢٦٤٦، ص ٩٤، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٩هـ / ٣ أغسطس ١٨٤٣م.

(٧) صلاح هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٨٠٥ - ١٨٨٢)، ج ٢، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

عند تقاطع الترع الأساسية والتي تستخدم ككبارى أيضاً^(١)، وقد عني الباشا بتقوية تلك الجسور وصيانتها وخاصة بعد موسم الفيضان الذي يصيب الكثير من هذه الجسور والحواجز بالتصدع^(٢)، وذلك لأهميتها في نقل الحاصلات الزراعية والبريد، و كان الغرض الأول من هذه الجسور ربط الحكومة المركزية بالأقاليم المختلفة^(٣).

- وسائل النقل البرى:

كانت الجمال والخيول والبغال والحمير، وسائل النقل المتاحة في تلك الفترة؛ فكانت الجمال وسيلة نقل الأحمال الثقيلة والمسافات الطويلة، وكان العربان يؤجرونها للرحالة والتجار، وتستخدم بين الحقل والقرية، وبين القرى بعضها البعض^(٤)، وكان الموسرون يفضلون ركوب البغال، إذ أنها متزنة الحركة سريعة ويمكنها أن تحمل الأثقال، وأما الحمير فكانت مطية الطبقة الوسطى من المصريين في القرى أو المدن^(٥)، وكانت تلك الحيوانات تقف مستعدة في محطات خاصة بها توجد على جوانب الشوارع الرئيسة والأسواق، عرفت بمواقف الحمارة ومواقف الجمال، وكانت هذه المواقف قريبة من مداخل المدن؛ لرواج حركة المرور بها^(٦)، ولكنهم توغلوا داخل الأزقة الضيقة ووقفوا أمام الدكاكين؛ فتم طردهم من هذه الأماكن في إطار المحافظة على نظافة القاهرة، ووقفهم في أماكن غير مخصصة لهم أدى إلى ازدحام الأزقة، وقد أزعج هذا طائفة الحمارة فرفعوا شكاواهم لديوان الخديوى، وعلى الفور أمر محمد على بتحديد الأماكن (المواقف) الخاصة بهم بحيث تسعهم وتسهل حركة التجارة في نفس الوقت^(٧)، وظلت الجمال والحمير الوسيلة الشائعة داخل البلاد، واستخدمها محمد على بكثرة في نقل البضائع من داخل المدن إلى المراكب الراسية بالموانئ الداخلية، وقد كان يجلب هذه الدواب من الأقاليم لحمل الغلال ببولاق والعطف^(٨).

Cuno, op.cit., p.52.

(١)

(٢) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م ٢٠٧٤، بدون ص، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٦٣هـ / ١٠ مارس ١٨٤٧م.

(٣) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٤) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٦١.

(٦) عبدالبسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٧) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧/ ٣٣ / ١، م ١٠١، ص ٣١٠، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٢ فبراير ١٨٣٥م.

(٨) رسمية حجازى، مرجع سابق، ص ١١٦.

ولم تشهد مصر قبل مجئ محمد على من العربيات إلا عربة إبراهيم بك، التي أحضرها من فرنسا وعربة بونابرت، وقد شاع استخدام العربيات في عهد محمد على حيث بلغ عددها في القاهرة ما يقرب من ٣٠ عربة، وأكثر من ذلك بقليل بالإسكندرية عام ١٨٤٠م، أما عربيات النقل فقد استورد محمد على منها أعدادًا كبيرة؛ لنقل المواد اللازمة لإنشاء المصانع والمباني ورفع الأتربة والنقل، وأضحت هي الوسيلة الرئيسة للنقل بين المصانع والورش والأسواق، وصنع الأهالي الكثير منها، واستخدموها في نقل المحاصيل والسلع وحتى للسفر^(١).

كان محمد على يأمر موظفيه بعدم نقل بضائع التجار على العربيات ونقلها على الجمال لضيق الشوارع التي ستمر بها^(٢)، ولكن بمرور الوقت وجد محمد على أن ما تحمله العربة الواحدة يعادل حمولة ١٢ جملاً مما سيوفر الكثير من الوقت والتكاليف؛ لذا أمر مديري الأقاليم بضرورة إصلاح الطرق حيث إن طبيعة الأرض المصرية مسطحة وسهلة الممرور مما يتناسب مع العربيات، فأمرهم بنقل البضائع التجارية على العربيات بدلاً من الجمال^(٣)، وكانت هذه العربيات إما صغيرة الحجم تجرها الحمير، وإما عربات تتميز بالطول وتجرها الخيول، وكان يتم معاينة تلك العربات من حين لآخر؛ للتأكد من متانتها وصلاحياتها لنقل البضائع التجارية^(٤).

- أجور النقل البري:

اختلفت أجرة النقل تبعاً لاختلاف نوع الحمولة والمسافة ونوع الدابة، فبلغت أجرة نقل قنطار من القطن ٦ قروش، وأجرة نقل نفس الحمولة ولنفس المسافة على حمار ٤ قروش، أما إذا اختلفت البضاعة - مثل الفول مثلاً - فاقترنت على حمير الحكومة تكون أجرة النقل ٢٠ بارة (نصف قرش) بعد أن كانت ١٠ بارات (ربع قرش) لكل إردب^(٥)، وأجرة نقل حمولة تبين

(١) صلاح هريدي، دراسات، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) شوري المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٤٩٠، بدون ص، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٨هـ / ١١ أغسطس ١٨٤٢م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م ٦١، بدون ص، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٦٣هـ / ١٥ فبراير ١٨٤٧م.

(٤) مصلحة مرور وسكة، صادر مرور إسكندرية، م ٦ (م / ٦ / أ - ١)، م ٩، ص ٣٩، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٦٣هـ / ٤ يوليو ١٨٤٧م.

(٥) ديوان خديوي، محفظة ١٨، دفتر ٧٣٤، م ٢٧٨، ص ٩٧، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٤٢هـ / ١٣ مايو ١٨٢٧م.

وزنها ٢٠٠ أقة* بواسطة جمل أو حمار تكون نصف قرش لكل مسافة تقطعها الدابة في ساعة، وتتضاعف الأجرة بزيادة المسافة^(١).

وقد بلغت أجرة الحماليين الذين ينقلون وارد الوجه القبلى من سكر وعسل من القوارب الراسية ببولاق إلى وكالة السكر بالقاهرة لمسافة تتراوح بين ٣٠٠ ذراع و ٤٠٠ ذراع ٣ بارات لكل قنطار^(٢)، وقد طالب هؤلاء الحماليين زيادة أجورهم ولكن محمد على رفض طلبهم؛ لخفة القناطير التي يحملونها وصغر المسافة^(٣)، وفي نفس الوقت قام محمد على بزيادة أجور نقل الغلال من قنا إلى القصير وجعلها ٦ قروش للقنطار^(٤)، وكان يتم صرف أجور الحماله فى بعض الحالات عينا وخاصة عند قيامهم بنقل وتحميل الغلال^(٥).

• على هذا كانت الحمير أكثر انتشارًا من الجمل فى نقل البضائع التجارية، وذلك بسبب رخص أجرة النقل بواسطة الحمير عن الجمل (فعلى سبيل المثال كان أجر الحمار ٤ قروش بينما الجمل ٦ قروش لنقل نفس الكمية ولنفس المسافة) و الفرق السرعة بين الحمار والجمل إذ الحمار أسرع، بالإضافة إلى ضيق الشوارع والأزقة المصرية وهو ما كان يتناسب مع حجم الجمار لا الجمل، وقد تطور دور الحمير فى عملية النقل عند زيادة استخدام العربات، فتحول دور الحمار من عملية نقل البضائع إلى جر العربات المحملة بالبضائع، وقد خدم هذا التطور حركة التجارة إذ عمل على تخفيض نفقات النقل مع سرعة النقل وقد كان هذا سببًا رئيسيًا فى انتشار العربات كوسيلة لنقل البضائع.

- العربان والنقل البرى:

فى بداية عهد محمد على كانت أغلب قبائل العربان فى مصر لا تزال فى مرحلة البداوة وعدم الاستقرار، وكانوا دائمي التنقل والتجول فى الصحراء، وقد انصرف كثير منهم إلى قطع الطريق والاعتداء على القوى الآمنة، وقد بلغ هؤلاء العربان من الجبروت والبأس، ما جعلهم يفرضون الإتاوات على الأهالى، وكانت القوافل - التى تجتاز برزخ السويس -

* أقة : وحدة وزن عثمانية تزن ٤٠٠ درهم أى ما يعادل ١،٢٨٢٨ كجم (انظر: فالتر هنتس، المكييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلي، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ١٩).

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٧١، م ١٧٧، ص ٦٩، بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٨١٣، م ٢٤٨، ص ١٤٣، بتاريخ ٥ صفر ١٢٥٢هـ / ٢٣ مايو ١٨٣٦م.

(٣) المصدر السابق، دفتر ٨١٣، م ٢٦٧، ص ١٥٤، بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٢هـ / ٢٦ مايو ١٨٣٦م.

(٤) المصدر السابق، دفتر ٨١٣، م ٢٣١، ص ١٣٣، بتاريخ سلخ المحرم ١٢٥٢هـ / ١٧ مايو ١٨٣٦م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٨، دفتر ١٦٥، م ٤٩١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٥٥هـ / ٨ مايو ١٨٣٩م.

تدفع الفردة الباهظة^(١)، وكان الاعتداء على القوافل من أسوأ الأعمال التي مارسها العربان، واعتمدوا عليها بالفطرة منذ أجيال عديدة حيث كانوا يقطعون الطريق على المسافرين^(٢).

لعب العربان دورًا مهمًا في وصل صحارى مصر بواديهما، فلهم وحدهم الخبرة والدراية والقدرة على جراسة الطريق إلى الحجاز من قنا للقصير، و نقل التجارة السودانية، وخفارة درب الأربعين الموصل بين دارفور وأسيوط^(٣)، ولهذا فرضوا نفوذهم على التجارة المصرية لخبرتهم بطرق القوافل التجارية، واضطرت القوافل التي تعبر الصحراء إلى دفع إتاوات معلومة للقبائل المسيطرة على المناطق التي تمر بها؛ خوفًا من أن تهاجم أو تسلب أمثمتها، وذلك في نظام قريب الشبه بالنظام الجمركي^(٤).

احتكرت أربع قبائل (الطرابين* والحويطات** وعرب الطور والعايد***) بشكل تام عملية نقل البضائع من السويس إلى القاهرة وبين العريش والقاهرة، وتحكموا إلى حد كبير في أسعار الشحن والنقل، وكثير تعرض التجارة المصرية لهجمات العربان ففي إحدى المرات نهب العربان قافلة التجارة الواصلة من السويس عام ١٨٠٥م، وكانت تضم ما يزيد عن ٤ آلاف من الجمال المحملة بالبن والبهار والمنسوجات، وفقد الكثير من التجار كل ما يمتلكون في هذا الاعتداء^(٥)؛ فضيق محمد على الخناق عليهم بشدة بحيث أدركوا أن السلب والنهب لن يكون تجارة رابحة لهم مع ما تبديه الإدارة من شدة وحزم في تعقبهم؛ فعندما هاجموا إحدى قوافل مكة، ونهبوا بضائع تقدر بـ ٢٠ ألف ريال أي (٩٠ كيسًا)، جعلهم محمد على يدفعون

(١) ليلى عبد اللطيف، سياسة محمد على إزاء العربان في مصر، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦، ص ٤٩.

(٢) إيمان عبد المنعم عامر، العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ٩٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٨٨.

(٣) ليلى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٥١.

(٤) إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص ٨٨.

* قبيلة الطرابين: استقرت في مديرية الجيزة وكانت تقيم من قبل في وادي التين في سيها ووضواحي غزة وبخاصة المنطقة المسماة دير التين، وكانت هذه القبيلة أكبر عدداً قبل أن يتخلص من معظمها على بك الكبير عندما عزم على الحد من نفوذ العربان. (انظر: إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص ٥٩).

** قبيلة الحويطات: سكن عدد كبير منهم في القليوبية بينما سكن البعض الآخر حول خليج الغفّة حيث نزلوا هناك في القرن السادس عشر. (انظر: إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص ٦٣).

*** قبيلة العايد(العائد): سكنوا في الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية وعرفوا بالعبادة البحرى، أما العبادة قبلى فقد سكنوا في مديرية الجيزة وأصلها من اليمن و نزحت إلى الحجاز عقب الإسلام واستوطنت نجد حتى القرن السادس الهجرى ثم قدمت إلى مصر في القرن السابع ونزلوا في بلبيس وأنشأوا بها قرى تعرف بكفر العايد وانقسمت القبيلة إلى فرعين: العاندية، والاباطية. (انظر: إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص ٦٣، ٦٤).

(٥) إيمان عبد المنعم عامر، مرجع سابق، ص ٨٨ - ٨٩.

الثلث غاليًا، حيث أرسل قوة من الجنود أسرت شيخ القبيلة وأسرتهم، ولم تطلق سراحهم حتى دفعوا قيمة كل ما نهبوه^(١).

وقد اتبع محمد علي مع العربان سياسة مزدوجة قامت على، أولاً: الشدة والحزم في مواجهة أعمالهم السيئة كالنهب والسلب وقطع الطريق، وثانيًا: مهادنتهم ومحاولة كسب ودهم بمنحهم الكثير من الامتيازات، منها: حقهم في خفارة طرق القوافل ودروب التجارة كدرب الأربعين وسكة الحجاز، وإقرار حقهم في جباية الرسوم والإتاوات على القوافل التي تمر في مناطق نفوذهم^(٢)، وبهذا فقد كلفهم محمد علي بحراسة القوافل، وإن كانت تلك المهمة ليست بجديدة على العربان، وقد بلغت قيمة هذه الإتاوات التي يحصلها العربان على كل جمل وعلى كل رأس من الرقيق ريالاً (٢,٥ قرش)^(٣).

أما عن دور العربان الإيجابي في التجارة الداخلية، فقد عهد محمد علي لكل قبيلة من قبائل العربان بمهمة تجارية خاصة بها، فاستدعى محمد علي مشايخ عربان الحرابي* والفوايد** والهنادي*** وكلفهم بنقل الدقيق والقمح والمسلى والخيش وفروع الصنصاف وملح البارود من الفيوم إلى الجيش المعسكر ببني سويف على الجمال الخاصة بهم، وقد طلب محمد علي من ناظر الأقاليم الوسطى أن يحدد أجرًا مناسبًا لهذه المهمة^(٤)، وتم توزيع مهام توريد ونقل الصوف والخطب على سائر العربان^(٥)، وكان محمد علي يكلف أحد الموظفين بملاحظة وتسجيل ما تقدمه العربان من الخطب مع تهديدهم بالعقاب بالجلد في حالة تأخيرهم في تقديم

(١) ليلي عبداللطيف، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ٢٠١.

* الحرابي: هي فرع من قبائل سليم التي وفدت على مصر من طرابلس في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، وتنقسم إلى خمسة فروع هي: العبيدات والحاسة والدرسة والفوايد والبراعصة. وقد استقرت بمنطقة الفيوم ومن العائلات المنحدرة، منها: الجبالي والباسل. (انظر: إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ٥٣).

** الفوايد: هي أحد فروع عربان الحرابي وقد جاءت إلى مصر خلال فترة الاضطراب التي شهدتها القرن الثامن عشر الميلادي ثم أغاروا على مديرية الجيزة أوائل حكم محمد علي سنة ١٨١٣م، واستقر أفرادها بعد ذلك في مديريات المنيا وبني سويف والفيوم. (انظر: إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ٥٣).

*** الهنادي: جاءت هذه القبيلة إلى غرب مصر من طرابلس في القرن الثامن عشر الميلادي واستقر الجزء الأكبر منها في البحيرة. كما استقر جزء من القبيلة في الشرفية وكانت من أقوى قبائل العربان في البحيرة وكانت تمثل البدو الرحل الذين لا يعرفون الزراعة أو التجارة بل يعيشون على الرعي والسلب والنهب. (انظر: إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ٤٨).

(٤) معية سنوية، محافظة ١٩، دفتر ١٦، م ٢١٩، ص ٤٩، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٣٩هـ / ٢٤ مارس ١٨٢٤م.

(٥) ديوان خديوي، محافظة ١٩، دفتر ٧٣٦، م ١٤٣، ص ١٦، بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٢هـ / ١٥ يوليو ١٨٢٧م.

مقدار الحطب المقرر عليهم، وفي مقابل ذلك كان العربان يحصلون على مقابل مادي نظير هذا الحطب^(١)، واختصت عربان المعادة بنقل مهام مصلحة المرور، وكان يعطى لهم إيصالات بما يتم نقله؛ لتقديمها عند تسليم هذه المنقولات^(٢).

وقد اعتمد محمد على على العربان في إمداده بالخيول والجمال اللازمة للحكومة مقابل دفع ثمنها لهم، وعند انخفاض منسوب مياه النيل كان يتم استئجار أعداد كافية من جمال العربان؛ لنقل الغلال والقطن الموجود بشون الأقاليم إلى الإسكندرية^(٣)، وكان يتم استئجار الجمال أيضاً؛ لنقل البضائع المختلفة من الموانئ إلى داخل البلاد^(٤)، ولكن محمد على لم يعتمد كلياً على العربان في إمداده بالجمال لتسهيل حركة التجارة، فمن حين إلى آخر كان يعتمد على جمال الحكومة بالرغم من عدم كفايتها لنقل البضائع في مواسم التجارة؛ وذلك لغلاء أجور جمال العربان التي كانت ترفع الحكومة ماديًا، فقد كانت الحكومة تعرض على العربان تخفيض الأجور للنصف، ولكن العربان كانوا يرفضون؛ لعلمهم بحاجة الحكومة الشديدة لجمالهم لنقل البضائع^(٥)، مما كان يدفع الحكومة لشراء المزيد من الجمال؛ لنقل البضائع عند انخفاض منسوب النيل بدلاً من استئجارها لتوفير الكثير من المال^(٦).

وعند تولى العربان مهام نقل البضائع كان بعضهم يدعى أنهم تعرضوا للسلب والنهب من قبل قبائل معادية لهم، في حين يكون هناك اتفاق مسبق بينهم وبين تلك القبائل المعادية، ويقومون باقتسام البضائع المسلوقة معهم، وكثيراً ما قام العربان بنقل وتهريب البضائع المنهوبة إلى غزة والشام بغرض بيعها هناك قبل ضبطها^(٧)، وكان محمد على يصدر أوامره بضبط ومصادرة الجمال التي تحمل بضائع مهربة وبيعها وإعطاء نصف ثمنها للذين يضبطونها وإيداع النصف الثاني من ثمنها في خزانة الحكومة^(٨)، وعند ظهور أى عجز فيما ينقله العربان من بضائع، كانت الحكومة تخصم ثلث الأجرة المقررة للعربان الذين يشرفون على النقل أو من أجور الجمال التي يظهر عجز في حملتها وإلزامهم بتسديد العجز الذي

(١) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ١ (م/١/١)، م ٤٠، ص ٥٣، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٦١هـ / ٢٧ يونية ١٨٤٥م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م ١٩، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الآخر ١٢٤٠هـ / ٢١ يناير ١٨٢٥م.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م ١٣٣، ص ٥٥، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٤٥هـ / ١١ مارس ١٨٣٠م.

(٥) المصدر السابق، دفتر ٧٣٤، م ٣٠٣، ص ١٠٥، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٤٢هـ / ٢٥ مايو ١٨٢٧م.

(٦) محافظ الذوات، محفظة ٦، م ٢٣٨، ص ٢٦٣، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٩ مارس ١٨٣٦م.

(٧) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ٩٠ - ٩١.

(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م ٩٣، ص ٣٩، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٤٥هـ / ٤ مارس ١٨٣٠م.

يظهر فيما نقلوه^(١)، أما عن العربان الذين يسرقون من البضائع التى يتولون نقلها أو يبددونها فكان محمد على يحكم عليهم بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين^(٢).

وهكذا .. كان العربان دائما عنصر اضطراب للأمن يخل بسلامة الانتقال ويعوق حركة التجارة - أحيانا - ولكن محمد على استطاع ترويضهم - إلى حد كبير - وتمكن من تنمية الجوانب الإيجابية فيهم على حساب الجوانب السلبية، وبذلك جعلهم - إلى حد ما - يساهمون فى خدمة اقتصاد الدولة وأمنها، وإن ظل دائما يلوح بالقوة فى وجوههم ضمنا لالتزامهم الأمن والنظام^(٣).

- القوافل التجارية:

ارتبطت مصر بعدة طرق برية ربطتها بشمال وغرب ووسط القارة الأفريقية، أهمها طريق القوافل الذى يربطها ببلدان المغرب العربى، وهو الطريق الذى استخدم لقوافل الحجاج منذ زمن طويل، وكثيرا ما كان التجار يفضلون هذا الطريق لأهميته التجارية حيث يمر بالعديد من المدن والمحطات التى ينشط فيها رواج التجارة فى مجال البيع والشراء^(٤)، بالإضافة إلى الطريق المعروف بدرب الأربعين وسمى بذلك لأن القافلة كانت تسير عبر الصحراء الغربية مسيرة أربعين يوما من دارفور حتى أسبوط* مارة بواحة الخارجة^(٥)، ولم تأتى هذه القوافل من الجنوب عن طريق النيل؛ لخشية التجار من النيل، وخوفهم من أن تتعرض القبائل التى تسكنه لهم ولبضائعهم، ورغم ذلك كان درب الأربعين ملئ بالمخاطر، وهجمات القبائل، لكنهم فضلوا الصحراء فامتأل درب الأربعين بالقوافل التجارية، وقد كانت القافلة الواحدة تزيد عن ٢٠٠٠ جمل فى بعض الأحوال^(٦). وإذا كانت هذه القوافل تحمل تجارة من خارج مصر إلى داخل البلاد فالأمر يتعلق أيضا بالتجارة الداخلية حيث وجدت أسواق لهذه التجارة فى أسبوط وإسنا والقاهرة والإسكندرية.

(١) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٥٩، بدون ص، بتاريخ غاية المحرم ١٢٥٨هـ / ١٣ مارس ١٨٤٢م.

(٢) اللوائح المصرية، عدد ٧٥، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٣هـ / ٢٨ يوليو ١٨٤٧م.

(٣) إيمان عبدالمنعم عامر، مرجع سابق، ص ١١١.

(٤) إبراهيم أبو القاسم، مراكز طرق القوافل بين شمال أفريقيا ووسطها، ضمن أبحاث ندوة: طرق التجارة العالمية عبر العالم العربى على مر عصور التاريخ، القاهرة، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠٠، ص ٤٩٤.

* لمزيد من التفاصيل عن أسواق أسبوط انظر: الفصل السادس: الأسواق.

(٥) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية بين مصر والسودان فى العصر العثمانى، ضمن أبحاث ندوة: طرق التجارة العالمية عبر العالم العربى، مرجع سابق، ص ٦٦٨.

(٦) أحمد إبراهيم دياب، طريق درب الأربعين، تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٤، ص ١١٤ - ١١٥.

ولقد كان من أعز أمانى محمد على أن ينمى علاقاته التجارية مع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من ممتلكاته، فهي من القدرة على الإنتاج بحيث لا تدع مجالاً للشك في أن التجارة معها سوف تنمو نموًا عظيمًا في ظل نظام يحسن اختياره لهذه الغاية^(١).

هكذا كانت سياسة محمد على في الشطر الجنوبي من الوادى، ترمى إلى العمل بكل الوسائل على تنشيط التبادل التجارى فى أكبر ساحة ممكنة من ربوع السودان المترامية، وحتى يشترك أكبر عدد من السودانيين فى عمليات التجارة، استخدم كثيرًا من وسائل الترغيب والتشجيع، وفى الوقت ذاته أخذ يجاهد؛ لتيسير جميع الوسائل التى تضمن نجاح المبادلات التجارية على نطاق واسع، وبخاصة توجيه عناية كبيرة نحو وسائل المواصلات، إذ كل نجاح تجارى يتطلب أولاً أن يصبح النقل ممكناً كوسيلة مضمونة حتى يتسنى وصول السلع السودانية إلى حيث يكثر الطلب عليها^(٢).

كانت قافلة دارفور تمثل القافلة الرئيسة فى مجال التبادل بين مصر والسودان، وكانت تبدأ رحلتها من (كوبى) العاصمة التجارية لدارفور وتسير على الصحراء الغربية بطريق درب الأربعين وتتوقف بقرية (باريس) التى تبعد عن أسبوط مسيرة اثنى عشر يوماً وتظل بها حتى يأتيا الكاشف - رئيس الكشوفية وهى وحدة إدارية مالية - من قبل الإدارة للتفتيش عليها، وبعد إتمام عملية التفتيش يأذن لها بمواصلة مسيرتها إلى المرحلة التالية وهى قرية (الخارجة) التى تبعد عن أسبوط مسيرة ستة أيام، فيقوم الكاشف فى تلك القرية بتقدير الرسوم التى ينبغى أن تسدها القافلة، وكان رئيس القافلة يقوم بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم، وكانت القافلة تبيع جزء من بضائعها يكفى لسداد هذه الرسوم، وبعد سدادها بالكامل يسمح للقافلة بمواصلة مسيرتها إلى الشمال^(٣).

وكانت هذه القافلة تجلب إلى مصر العاج والتمر الهندى والقرب المصنوعة من جلد الجمال وجلود النمر والسمغ، ولكن تركزت تجارتها الرئيسة على جلب الرقيق الأسود^(٤)، إلى جانب التبر وسن الفيل والشيشم (نوع من البذور يستخدم فى علاج أمراض العيون)^(٥) وقرن الخرتيت وريش النعام والأبنوس بالإضافة إلى الجمال^(٦). وعند وصول القافلة إلى

(١) بورنج، مرجع سابق، ص ٥٠٩.

(٢) يونان لبيب زرق، محمد على الكبير (ملف وثائقى)، القاهرة، مركز تاريخ الأهرام، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

(٣) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية، مرجع سابق، ص ٦٦٨.

(٤) جيرار، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٥) Hammont, op.cit., p.42.

(٦) أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق، ص ١١٥.

أسيوط تقوم بشحن بضائعها عن طريق النيل بعد أن تباع حوالى من ٨٠ إلى ٨٥٪ من حمولتها فى أسيوط، ثم يذهب رجال القافلة ليبيعوا بالقاهرة ما عجزوا عن بيعه بأسيوط^(١). وتشترى القافلة عند عودتها من مصر بعض منتجاتها أو بضائع أوروبية، مثل: العنبر، والخرز، والأحجار الكريمة، والفضة، والمرايا، والأسلحة النارية، والأحذية، والبهارات، وورق الكتابة، والصابون^(٢)، بالإضافة إلى المنسوجات الحريرية والقطنية - مصرية وسورية - وأقمشة الكتان، والقطن صنع الدلتا وأسيوط، والشيلان وارد الهند، ومعدات الخيل وملابس الفرسان، والبن والسكر وبعض الأرز، ومن البضائع الأوروبية الحلى الزجاجية التى تشتهر بها البندقية وحبوب المرجان .. وغيرها^(٣).

وكانت قافلة سنار أصغر حجماً من قافلة دارفور، وكانت هذه القافلة تسلك عدة طرق محاذية لشاطئ النيل الأيمن تحت حراسة من عربان العباددة فى مقابل رسوم وهدايا تدفع لهؤلاء العربان^(٤)، ثم تسير فى وادى النيل حتى تصل إسنا وتدفع الرسوم الجمركية هناك، وتبقى القافلة فى إسنا لفترة تباع فيها جزءاً من جمالها، ثم تواصل مسيرها شمالاً صوب القاهرة عن طريق النيل، وكانت تدفع رسوم جمركية أخرى فى منفوط والمنيا ثم جمرك بولاق حيث يسمح لها بدخول القاهرة^(٥)، وهى تجلب إلى القاهرة نفس ما تجلبه نظيرتها على وجه التقريب كالعبيد من الجنسين، والصمغ العربى، وريش النعام، وشن الفيل، والسيات والقرب المصنوعة من جلود الثيران والجمال^(٦)، وكانت قوافل سنار تحمل عند العودة السمبال أو اللاوند، والصابون، والمحلب، والقرنفل، والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر، وحلياً زجاجية، والمرايا الصغيرة، والملابس المصنوعة من الجوخ^(٧).

كما كانت قافلة كردفان تقل من حيث الأهمية عن قوافل دارفور وسنار، ولكنها كانت تمثل مركز الإمداد الثالث بالرقيق لمصر، وكانت قافلته تسير براً من النيل الأبيض إلى دنقلة

Mengin, op.cit., p.229.

(١)

(٢) أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٣) جميل عرفة منتصر، التجارة فى مصر العثمانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٦، ص ٢٧٢.

Mengin, op.cit., p.232.

(٤)

(٥) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية، مرجع سابق، ص ٦٧٠.

(٦) جميل عرفة منتصر، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٧) صلاح هريدى، طرق التجارة البرية، مرجع سابق، ص ٦٧١.

ثم إلى أسبوط ومنها إلى القاهرة^(١)، وإلى جانب الحيوانات والرقيق كانت القافلة تجلب معها من كردفان الصمغ والعاج وشن الفيل والنطرون .. وغيرها^(٢).

أما عن قوافل بلاد المغرب، فكانت تأتي قافلة فزان متبعة طريق الصحراء الغربية فالواحات فأسيوط ثم إلى القاهرة، وأهم السلع التي كانت تأتي بها القوافل التجارية من المغرب العربي: الذهب، والبرانس، والقمصان المغربية، وشراشيب حرير، وأساور وحلقان وخواتم^(٣)، وتتألف بمراكش قافلة أخرى بغرض الحج إلى مكة، فتتبع سواحل البحر المتوسط، وتأخذ معها الحجاج من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب .. إلخ، وتصل إلى الإسكندرية في ٤ آلاف جمل ثم منها إلى القاهرة^(٤)، ولقد لعبت الإسكندرية دوراً مهماً في تجارة القوافل باعتبارها أهم الثغور المصرية على البحر المتوسط، وكانت تلتقي عندها القوافل القادمة من المغرب العربي سواء القوافل الخاصة بالتجارة أم قوافل الحجاج المتجهة إلى الأراضي المقدسة، ونظراً لتوسع نشاط المغاربة في الإسكندرية فقد فضل بعضهم الإقامة بها، ونتج عن ذلك تزايد عدد الجالية المغربية بها^(٥).

وقد استمرت هذه القوافل تمارس نفس نشاطها التجاري في مصر خلال عهد محمد علي ولم يطرأ عليها أي تغيير، والدليل على ذلك ما ذكره بورنج في تقريره: "أن أهم السلع التجارية التي تجلبها القوافل من داخل أفريقية هي القليل من سن الفيل، وقرون الخرتيت، وريش النعام، وبعض أنواع الصمغ والسمن والعنبر والتمر هندي والنطرون، وقليل من الحلوى الذهبية والنهر، ويبلغ ما يحصل من الرسوم الجمركية كل عام نحو ٢٠٠٠٠ كيس، فقد فرض الباشا ضريبة على الصادرات تقدر بـ ١٠٪ يتم تحصيلها بالقاهرة بعد تقدير قيمتها تقديراً مبالغاً فيه، وكان يحدث في بعض الأحيان أن يصل ما يدفع عنها فعلاً إلى ٢٠٪ من قيمتها الحقيقية"^(٦).

وقد شملت عناية محمد علي، في سبيل تشجيع هذا الارتباط التجاري الاقتصادي، إعداد وسائل النقل، حتى يتحقق النجاح على خير وجه، ولهذا كله أقيمت المخازن الرئيسية

(١) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢)

Hammont, op.cit, p.42.

(٣) إبراهيم أبو القاسم، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

(٤) كلوت بك، مرجع سابق، ص ٥٩٩.

(٥) إبراهيم أبو القاسم، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

(٦) بورنج، مرجع سابق، ص ٥٠٩.

ونظمت وسائل النقل ووجهت عناية فائقة لتيسير النقل بطريق القوافل، بفضل حفر الآبار في نقط مختارة على طول هذه الطرق، وحراستها حراسة جيدة^(١).

ومهما كان الأمر، فقد عرفت مصر تجارة التوزيع، حيث كانت قوافل دارفور وسنار وكردفان تحمل إليها منتجات البلاد الأفريقية، وتحمل إليها قوافل بلاد المغرب المنتجات المغربية، ثم تباع القوافل بضائعها في الأسواق التي تمر بها بمصر، ثم يتولى التجار أو المتسببين بشراء هذا السلع وإعادة بيعها وتوزيعها في الأقاليم المصرية للمستهلكين أو إعادة تصديرها ضمن الصادرات المصرية، وقد كانت مصر طريقاً للحجاج بجانب كونها ملتقى طرق القوافل، فقد سافر عبرها الحجاج سواء من الجنوب أم من بلاد المغرب إلى مكة، وقد كان سلطان دارفور يبعث سنوياً (محمل دارفور) الذي يتكون من قافلة تجارية كاملة تسير مع الحجاج لتباع، ويرسل العائد مع المحمل المصرى الرسمى الذى يرسل إلى مكة كمشاركة من دارفور في مصروفات الحرمين الشريفين^(٢).

رابعاً: محمد على وطرق التجارة الدولية:

سبق ذكر أهمية موقع مصر الجغرافى، إذ كانت تمر بمصر التجارة بين الشرق والغرب، ولكن هذه التجارة قد تحولت عن مصر بعد ارتياد طريق رأس الرجاء الصالح، وبعد فشل محاولات القرن الثامن عشر الميلادى* لإعادة هذه التجارة إلى طريقها الأول، وهو طريق مصر والبحر الأحمر^(٣). وقد بذل محمد على جهوداً لإحياء الطريق البرى

(١) يونان لبب رزق، محمد على الكبير، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) أحمد إبراهيم دياب، مرجع سابق، ص ١١٧.

* منذ منتصف القرن الثامن عشر، وبريطانيا تطمح فى استخدام الطريق البرى عبر مصر لنقل الرسائل المتبادلة بين بريطانيا والهند، وبعد إنشاء مجلس إدارة الهند عام ١٧٨٤م. وبناء على إلحاحها أعيد فتح الفصيلة البريطانية فى مصر عام ١٧٨٦م والتي كانت قد أغلقت عام ١٧٥٦م، وذلك لعمل الترتيبات اللازمة لنقل الرسائل عن طريق مصر بصفة منتظمة (انظر: طارق بيومى، سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن التاسع، تاريخ المصريين رقم ١٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٤٧ - ٤٨). وفى ذات الوقت زاد اهتمام فرنسا التقليدى بمصر لرغبتها فى إحراج إنجلترا فى الهند ولازدياد ضعف الدولة العثمانية خاصة بعد الحرب الروسية العثمانية الأولى (١٧٦٨ - ١٧٧٤). (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص ١٥٥). ومع بداية القرن التاسع عشر زاد اهتمام إنجلترا بإحياء الطريق البرى عبر مصر باعتباره أقصر الطرق للوصول إلى الهند، بعد أن أصبح طريق رأس الرجاء الصالح لا يتناسب مع التقدم الصناعى فى أوروبا عامة وإنجلترا خاصة، حيث زادت حاجة إنجلترا إلى استيراد القطن من الهند وتصدير المنسوجات القطنية إليها. (انظر: محمود صالح منسى، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دى ليسبس، القاهرة، دار الاتحاد العربى للطباعة، ١٩٧١، ص ١٣٥ - ١٣٦).

(٣) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل، ضمن: كتاب المجلد فى التاريخ المصرى، نشر: حسن عثمان، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٩٤٢، ص ٣٢٧.

Overland Route عبر مصر، فقد استغل الأسطول البحرى فى تأمين الملاحة فى البحر الأحمر بالقضاء على القراصنة، وقام بغرض سيطرته على جانبى البحر الأحمر^(١)، وربط وادى النيل بالبحر الأحمر بطريقين: الأول من قنا إلى القصير، والثانى من القاهرة إلى السويس^(٢).

ورغم أهمية طريق القاهرة - السويس البرى، فإن طريق قنا - القصير لا يقل أهمية عنه، إذ أنه آمن وسريع للوصول إلى الهند، فقد بلغ طوله ١٧٢ كم، وقد اهتم محمد على بهذا الطريق فشيّد عند القصير داراً للضيافة، وقام بتعيين عدد من أكفأ الموظفين؛ للإشراف على هذا الطريق والعناية بالمارين به^(٣)، وعمل محمد على على استتباب الأمن بالطرق عامة ضد العصابات و قطاع الطرق لاسيما طريق قنا - القصير و القاهرة - السويس وقد أدى ذلك إلى زيادة حركة النقل خاصة بعد ازدياد قوة شركة الهند الشرقية والتي أدت إلى زيادة انتقال الموظفين والمسافرين والبريد والبضائع بين الهند وبريطانيا، وقد كان طريق قنا - القصير هو الطريق المعتاد للمسافرين فى أول الأمر والانتقال فيه بواسطة القوافل^(٤). فقد كان المسافرون ينقلون بالمرالكب من القاهرة حتى قنا، وينزلون بقنا ويركبون الجمال ويسيرون فى قوافل حتى القصير^(٥).

أما الطريق الثانى القاهرة - السويس، فكان أقل استخداماً فى بداية عهد محمد على، وذلك رغم قصره حيث كانت الرياح الشمالية التى تهب على البحر الأحمر تعوق وصول السفن إلى السويس*، ولكن بعد اتخاذ محمد على قاعدة بحرية للقوات المصرية فى شبه الجزيرة العربية عام ١٨١١م زاد الاهتمام بميناء السويس، وبالتالي زاد الاهتمام بالطريق

(١) راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص ٨١.

(٢) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٤) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢١٥ - ٢١٦؛ Issawi, The Economic, op.cit., p.407

(٥) Crouchely, op.cit., pp.80 - 81.

* كانت الرياح الشمالية تهب من الشمال خلال تسعة شهور من السنة، لذا لم تكن السفن الشراعية تقدر على الإبحار فى خليج السويس فى تلك الفترة، ولكن هذه الحالة قد تغيرت بعد استخدام شركة الهند الشرقية السفن البخارية فى الملاحة بين بمباى والسويس عام ١٨٣٤م، فأصبحت السفن قادرة على السير ضد الرياح والوصول إلى السويس، وقد أدى ذلك إلى زيادة حركة مرور المسافرين والبضائع عن طريق مصر، وإلى التحول عن طريق قنا - القصير إلى طريق القاهرة - السويس (انظر: أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢١٦؛ Crouchely, op.cit., p.81) حيث كانت السفن البخارية فى أول عهدها تلاتم السير لمسافات قصيرة كالبحر المتوسط والبحر الأحمر أكثر من ملائمتها للمسافات الطويلة كطريق رأس الرجاء الصالح. (انظر: محمود منسى، مرجع سابق، ص ١٣٦).

البرى القاهرة - السويس، واستتب الأمن فيه وسيرت القوافل لنقل الفحم اللازم للسفن، مما أدى إلى انخفاض سعر الفحم بالسويس^(١).

وكانت القوافل التى تسير فى طريق القاهرة - السويس تتكون عادة من ١٠٠ جمل تكفى لحمل نحو ٢٠٠٠ صندوق و ٥٠٠ حقيبة من حقائب البريد و ١٠٠٠ طرد بضاعة^(٢)، وعلى هذا قام محمد على بإصلاح طريق القاهرة - السويس وضرب على أيدى قطاع الطرق، فأمن القوافل على متاجرها، وشيد المنازل على الطريق لراحة المسافرين، وشق ترعة المحمودية؛ لتيسير النقل بين الإسكندرية والقاهرة، وكان المسافرون ينتقلون فى ترعة المحمودية ثم فى فرع رشيد حتى القاهرة ثم يجتازون الصحراء إلى السويس على ظهور الجمال والعربات^(٣)، وقام محمد على بتقسيم الطريق الصحراوى من القاهرة إلى السويس إلى سبع محطات يقوم بإدارة الاستراحات بها المستر (شبرد) الذى تولى الإشراف عليها^(٤)، وأسند محمد على لبعض الشركات الإنجليزية الإشراف على هذه الطرق وتحسينها ومنها:

١- مصلحة واجهورن للنقل:

يعسد توماس واجهورن T. F. Waghorn - أحد ضباط البحرية البريطانية - الرائد الأول الذى اهتم بالطريق البرى عبر مصر^(٥). فقد حصل على امتياز من محمد على بتنظيم قوافل من الجمال سماها "مصلحة واجهورن للنقل بالجمال" لنقل الفحم من موانئ البحر المتوسط لتموين السفن بميناء السويس ولنقل البريد بين الهند ولندن^(٦)، وقد أسس فى كل من الإسكندرية و القاهرة والسويس استراحات للمسافرين^(٧)، وقد كان لواجهورن سفناً شراعية تسمى "شركة التأمين النيلية"^(٨).

٢- شركة رافن وهيل:

-
- (١) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص ٥٩ - ٦٠.
 - (٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٧؛ حلمى محروس، مرجع سابق، ص ٢٩٦.
 - (٣) طارق بيومى، مرجع سابق، ص ٤٨.
 - (٤) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٧.
 - (٥) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٦٩؛ عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص ٤٩.
 - (٦) راشد البراوى، مرجع سابق، ص ٨٢؛ طارق بيومى، مرجع سابق، ص ٤٩.
 - (٧) Madden, op.cit., pp. 266- 267.
 - (٨) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٩.

أنشئت إدارة للنقل في مصر عام ١٨٣٧م باستخدام طريق السويس البرى بانتظام تحت إشراف شركة الهند الشرقية التجارية و أقامت الشركة ثلاثة مكاتب لها في الإسكندرية و القاهرة والسويس، وكان بيت "هل و شركائه" Hill & CO. أصحاب الامتياز في هذه الإدارة من قبل شركة الهند الشرقية التجارية و في نفس العام منح الباشا هذه الشركة حق إنشاء محطات على طول الطريق الصحراوي القاهرة - السويس من لمدة عشر سنوات و قام بتعبيد هذا الطريق ليكون صالحاً لمرور العربات^(١)، وسيرت هذه الشركة خط منتظم من عربات الركاب التي تجرها البغال، وقد تسابقت كل من شركة رافن وهيل ومصلحة واجهورن في إنشاء الفنادق على طول الطريق البرى^(٢).

٣- شركة P & O أورينتال:

قدم السيد أندروس بالنيابة عن شركة Peninsular and oriental (P & O) Co.^(٣) مشروعاً لاستخدام الطريق البرى عبر مصر عام ١٨٤١م، على أن تتولى الحكومة المصرية تحسين الطريق من قنا - القصير والقاهرة - السويس^(٤)، وقد تم تعبيد هذه الطرق^(٥).

وقد طالبت الشركة من محمد على منحها امتياز حمل ونقل البضائع والرسائل والركاب بواسطة العربات داخل البلاد، والسماح بالملاحة بالنيل وترعة المحمودية^(٦)، وقد أجلت الشركة الفوائد التي تجنيها مصر من تنفيذ هذا المشروع، حيث تستحق مصر دخلاً سنوياً يصل إلى ربع مليون جنيه استرليني نصيبها من مرور البضائع بأراضيها، مما دفع محمد على للموافقة على هذا المشروع لمدة عام يبدأ من أول يناير ١٨٤٢م^(٧).

بعد أن وافق محمد على على هذا المشروع قام بإصلاح الطريق البرى ومنح الشركة P & O حق إنشاء استراحات على الطريق البرى القاهرة - السويس وقد بلغ عدد هذه الاستراحات ٦٠ استراحة^(٨). وكذلك منحها حق إقامة المخازن الضرورية لها على نفقتها وأن

(١) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص ٦٩؛ Issawi, The Economic, op.cit., p.407

(٢) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ترجمة: عبدالعظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٤٩.

(٣) محمود منسى، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٤) راشد البراوى، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٦، بدون ص، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٨هـ / ٩ إبريل ١٨٤٢م.

(٦) راشد البراوى، مرجع سابق، ص ٨٢ - ٨٣.

(٧) طارق بيومى، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٨) Crouchely, op.cit., p.83.

تنال حماية محمد علي لها في ممارسة أعمالها^(١)، وسمح محمد علي لها بتسيير سفينتين بخاريتين في نهر النيل تسميان "القاهرة" و"اللوتس"، وكذلك مراكب بخارية لجبر السفن بترعة المحمودية^(٢)، وبذلك نقص الزمن الذي تستغرقه الرحلة من الإسكندرية إلى السويس إلى ثلاثة أيام^(٣)، بالإضافة إلى قيام الشركة بتوفير كافة الاحتياجات اللازمة للسفن البخارية بالسويس^(٤)، وقد نجحت هذه الشركة في تطوير النقل فكانت تنقل الركاب والبضائع في ترعة المحمودية حتى العطف، وفي سفن تجارية من العطف إلى بولاق لمسافة ١٩٢ كم في وقت لا يتجاوز عشرين ساعة، ومن القاهرة إلى السويس في عربات تجرها الخيول والبغال تستبدل في مراحل على طول هذه الطريق لمسافة ٢٠ كم^(٥).

وعلى هذا منح محمد علي بعض الشركات الإنجليزية تسهيلات؛ لاستغلال الطريق البري عبر مصر، ولكنه ارتاب من ازدياد النفوذ الأجنبي في مصر بحجة النشاط التجاري، فضلاً عن زيادة أرباح الشركات من استغلال الطريق؛ لذا بدأ بفرض سيطرته على الطريق البري، وكانت أولى خطواته عام ١٨٤٢م، حيث قام بمنح أربعة آلاف كيس لكل من (حككيان بك) و(بريكس) التاجر الإنجليزي وترجمان محمد علي - وهو على الأرجح (خسروف تشاركيان) - لتأسيس شركة للنقل بطريق السويس^(٦)، وقد دفع محمد علي لهم هذا المبلغ كمساهمة منه من الباطن لتأسيس هذه الشركة من ناحية، ومن ناحية أخرى لضمان الأمن والسلامة بالطريق، وقد قام محمد علي بتعيين موظف من طرفه كوكيل عنه في هذه الشركة وليكون عيناً له داخل هذه الشركة^(٧).

قدم محمد علي عام ١٨٤٣ قرضاً مالياً قيمته ٢٠ ألف جنيه استرليني لتاجر إنجليزي يدعى (ثيربيرن) Thurburn - كخطوة ثانية لوضع مشاريع النقل تحت سيطرته - لمساعدته في تأسيس شركة باسم شركة "الترانزيت"^(٨) يكون مقرها السويس، وتتولى الإشراف على نقل البضائع والركاب من السويس إلى الإسكندرية والعكس^(٩)، وقد عرض ثيربيرن على محمد

(١) طارق بيومي، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٦٦.

Crouchely, op.cit., p.83.

(٣) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢١٧؛

Madden, op.cit., p.267.

(٤) علي شافعى بك، مرجع سابق، ص ٦٨؛

(٥) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٨، بدون ص، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٨هـ / ٦ إبريل ١٨٤٢م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ١٨، م ٣٥، بدون ص، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢١ إبريل ١٨٤٢م.

(٨) جون مارلو، مرجع سابق، ص ٥١.

(٩) شورى، المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م ٢٠٣٨، ص ١٨، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٩هـ / ١٧ مارس ١٨٤٣م.

على أن يتولى تسوية طريق السويس، وبالفعل قام محمد على بمعاينة ووضع خطة لتسوية الطريق، وقام بتعيين ضابط ليتولى مهمة جلب الجمال من العربان^(١)، ووافق محمد على على منحه حق استغلال الطريق، ولكنه رفض أن يتولى ثيربيرن تسوية الطريق^(٢)، وقام بتعيين مهندس ليتولى إصلاح الطريق* بسرعة بناءً على طلب ثيربيرن^(٣) كما منح محمد على ثيربيرن امتياز استغلال الاستراحات على طول الطريق القاهرة - السويس مما دفع شركة رافن وهيل لبيع امتيازها لثيربيرن، وتحسنت الخدمة على طول الطريق وفي معظم نواحيها على يد شركة الترانزيت بالرغم من ارتفاع أجره السفر من ١٢ إلى ١٥ جنيه استرليني^(٤).

وقد كانت شركة الترانزيت شركة إنجليزية بإدارتها وموظفيها، غير أن محمد على ما لبث أن تخلص من الإنجليز وأحل المصريين محلهم، فأصبحت مصلحة مصرية عام ١٨٤٥م^(٥)، لإدارة حركة نقل المسافرين والبضائع عبر مصر^(٦)، وبذلك تحولت إدارة النقل في مصر إلى محمد على، وعين عبدالرحمن رشدي بك رئيساً لديوان المرور^(٧)، مما دفع شركة أورينتال لبيع سفنها البخارية النهرية والتي كانت تعمل بترعة المحمودية لمحمد على، فقام محمد على بجرد هذه السفن قبل شرائها والتأكد من كمال محتوياتها من بسط وأطقم سفرة وغيرها^(٨)، واشترى محمد على السفينة الواحدة بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه أي ما يعادل (١١٠٠ كيس)^(٩)، وبهذا أصبحت الحكومة تسيطر على النقل البري فاحتكرت الطريق البري القاهرة - السويس وخدمات النقل بعد عام ١٨٤٦م^(١٠). وكان ذلك بعد معاهدة لندن وإقرار حرية

(١) المصدر السابق، محفظة ٢٤، دفتر ٢٨٨، م ٤٩، بدون ص، تاريخ ١٥ صفر ١٢٥٩هـ / ١٨ مارس ١٨٤٣م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٩، م ١٧٩، بدون ص، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ٢٠ إبريل ١٨٤٣م.
* وتمت مقايضة لإصلاح طريق السويس قدرت بـ ٧٥٧ كيساً و ٢٨ قرشاً خلاف مصاريف الخفر وعليق الخيول والمهمات اللازمة لقطع الأحجار .. وغير ذلك، وقد وافق محمد على على ذلك. (انظر: أمين سامي، مرجع سابق، ص ٥٣٣).

(٣) شوري المعاونة، محفظة ٢٤، دفتر ٢٨٨، م ٣٠٨، بدون ص، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٩هـ / ١٠ يونية ١٨٤٣م.

(٤) جون مارلو، مرجع سابق، ص ٥١.

(٥) راشد البراوي، مرجع سابق، ص ٨٣؛ حليم عبدالملك، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٦) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ١؛ سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٧) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٨) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ١ (م/١/١)، م ٣، ص ١٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٢هـ / ٢٢ مارس ١٨٤٦م.

(٩) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٦، م ٥٧، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٦٣هـ / ١٠ أغسطس ١٨٤٧م.

(١٠) Ahmed Abd El - Rehem Mustafa, The Breakdown of the Monopoly System, in P.M Holt ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford Universty Press, 1968, pp.296.

التجارة وهو ما يوضح حرص محمد على على تقليل السيطرة الاقتصادية الأجنبية والحد من نفوذ الأجانب في مصر.

وقام محمد على بالاستيلاء على الفنادق والاستراحات الموجودة في طريق السويس والمتابعة للشركات البريطانية ونقلها على ذمة مصلحة المرور، وكذلك الحال بالنسبة للفنادق الخاصة بتلك الشركات والموجودة بالقاهرة والإسكندرية^(١)، وكان يتم إدارة هذه الفنادق عن طريق الالتزام، فقد منح محمد على التزام إدارة فندق السويس لملتزم لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من عام ١٨٤٨م^(٢).

أما بالنسبة للسفن البخارية الخاصة بجر المراكب، فقد تم إحالة مصاريقها وأرباحها على ترسانة بولاق فهي التي كانت تتولى الإشراف عليها^(٣)، ولتسهيل النقل التجاري، تم إنشاء "شركة وابور الطومباز" عام ١٨٤٧م، وهي تختص بجر مراكب البضائع من غلال وبضائع مختلفة .. وغيرها، كما جاء في البند الثاني من لائحة إنشاء الشركة، ونقل المحاصيل المصرية وتوصيلها بسرعة مقابل أجر معلوم يتم دفعه بالتراضي بين الشركة وأصحاب المصالح الموجودة على هذه المراكب - البند الرابع - وقد جاء في البند السادس والأخير: إحالة القضايا التي تحدث بين الأوربيين وغيرهم بخصوص جر المراكب أو غيرها إلى دواوين الحكومة للفصل فيها بمقتضى الأحكام السارية^(٤)، وكانت مصلحة المرور تتولى تحصيل أجرة البضائع المارة بالطرق، واقتضت طبيعة التعامل مع الأجانب وجود مترجم بهذه المصلحة كوسيط بين المصلحة والمسافرين^(٥).

وبالرغم من سيطرة محمد على على الطريق البري فإنه لم يقض نهائياً على تواجد الشركات الأجنبية في هذا الطريق - فعلى سبيل المثال سمح لشركة أورينتال بتأجير بعض المخازن بالسويس؛ لتخزين بضائعها مقابل أجرة ٨ قروش لكل قنطار من البضائع^(٦)، واستمرت شركة أورينتال وشركة الترانزيت في نقل البضائع والمسافرين بين لندن وبمباي،

(١) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س(م-١/١)، م٣، ص١، بتاريخ غرة صفر ١٢٦٢هـ/ ٢٩ يناير ١٨٤٦م.

(٢) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٧، م٦٦١، بدون ص، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٦٣هـ/ ٢٣ أغسطس ١٨٤٧م.

(٣) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س(م-٤/١ ج-١)، م٤٢، ص٨٦، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٦٣هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٤) أمين سامي، مرجع سابق، ص٥٥٦ - ٥٥٧.

(٥) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س(١/٣٣/٧)، مادة بدون رقم، ص٣٧٦، بتاريخ رجب ١٢٦٤هـ/ يونية ١٨٤٨م.

(٦) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م١٦٩٣، بدون ص، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٦٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٤٧م.

وكل ما فعله محمد على هو إنهاء سيطرتهم على الطريق البرى، ووضع يده عليه، وقيامه بشراء كافة الاستراحات والمنشآت على طول الطريق، ودفعت هاتان الشركتان أجورًا معلومة؛ لنقل بضائعهم عبر هذا الطريق، والدليل على ذلك ذكر اسم الشركتين فى وثائق عديدة بعد عام ١٨٤٥م^(١).

أجور المرور عبر الطريق البرى:

بلغت أجرة نقل البضائع من القاهرة إلى السويس ٢٥ قرشاً عن كل جمل ومن السويس إلى القاهرة ٤٠ قرشاً^(٢) - الخاصة بشركة أورينتال وشركة ثيربيرن^(٣) - وكان يتم دفع ٥ قروش عن كل جمل بالسويس فى حال انتظار السفينة المفترض أن تحمل هذه البضائع بالسويس، و ٣ قروش فى حال انتظار مراكب التحميل بالقاهرة^(٤). هذا بالنسبة للنقل العادى، أما النقل السريع فبلغت أجرة القطار الواحد من البضائع ٦٨ قرشاً و ١٠ بارات^(٥)، وانخفضت أجرة نقل البضائع العادية من السويس إلى القاهرة إلى ٣٦ قرشاً بعد أن كانت ٤٠ قرشاً عن كل جمل^(٦).

وعن مشال بضائع التجار داخل مدينة السويس، فكانت ٥ بارات عن أى طرد بضاعة كبيراً أو صغيراً، إذا تم حمله إلى مكان قريب من ميناء السويس، و ١٠ بارات للمكان البعيد عن الجمر^(٧). وإذا كانت البضائع تخص شركة أورينتال فكانت أجرة مشال البضائع من الجمر إلى مخازن الشركة بالسويس ٦٦ قرشاً للطرد، وتم تخفيض هذه الأجرة بعد ذلك -

(١) المصدر السابق، دفتر ٥٨٦ م ١٤٥٤، بدون ص، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٦٣هـ / ٧ فبراير ١٨٤٧م؛ مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ٢٠ (م/١١/١-ج-٤)، م ١٥٠، ص ٢١، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٦٥هـ / ١٩ يونية ١٨٤٩م؛ والمصدر السابق، صادر مكتب السويس، س ٢٩ (م/١٠/١-ج-١)، م ١٦٠، ص ٢٢، بتاريخ ٢٠ المحرم ١٢٦٥هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٥٨٦ م ١٤٥٤، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٦٣هـ / ٨ فبراير ١٨٤٧م.

(٣) مصلحة مرور وسكة، صادر دواوين، س ٢٠ (م/١١/١-ج-٤)، م ١٥٠، ص ٢١، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٦٥هـ / ١٩ يونية ١٨٤٩م.

(٤) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦ م ١٤٥٤، بدون ص، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٦٣هـ / ٨ فبراير ١٨٤٧م.

(٥) مصلحة مرور وسكة، صادر مكتب السويس، س ٢٩ (م/١٠/١-ج-١)، م ١٥٠، ص ١٦، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ٢٣ إبريل ١٨٤٨م.

(٦) المصدر السابق، صادر دواوين، س ٢١ (م/١٢/١-ج-٥)، مادة بدون رقم، ص ١٨، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٦٥هـ / ٣ أغسطس ١٨٤٩م.

(٧) المصدر السابق، صادر مكتب السويس، س ٢٩ (م/١٠/١-ج-١)، م ١٦٠، ص ٢٢، بتاريخ ٢٠ المحرم ١٢٦٥هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٤٨م.

الخاصة بالشركة - إلى ٤٠ قرشاً^(١)، وقد بلغت تكاليف سفر الفرد الواحد من لندن إلى بومباي عبر مصر حوالي ١٤٠ جنيهاً و للسيدات ١٤٥ جنيهاً مقسمة كالاتى: من لندن إلى الإسكندرية ٤٥ جنيهاً ، مصاريف الانتقال داخل مصر ١٥ جنيهاً، ومن السويس إلى بومباي ٨٠ جنيهاً^(٢).

وكانت هناك مشاريع مقترحة بجانب هذه الطرق البرية، منها: مد خط حديدى بين السويس والقاهرة، وحفر قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، ولكن هذه المشاريع لم تخرج لحيز التنفيذ نتيجة لخوف محمد على من انتشار النفوذ الأجنبى فى البلاد وتهديد سيادة الدولة.

• - مشروع مد خط سكة حديد عام ١٨٣٤م:

• كان نجاح الطريق البرى عبر مصر فى نقل البريد والمسافرين والبضائع بين إنجلترا والهند، من أهم الأسباب التى دعت للتفكير فى إنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والسويس، وكان توماس واجهورن هو أول من طرح فكرة إنشاء خط حديدى فى مصر، ففى عام ١٨٣٢ م عرض واجهورن على محمد على فكرة إنشاء خط حديدى فى الصحراء يربط القاهرة بالسويس، وأوضح له أوجه النفع التى ستعود على مصر من إنشائه، فعلاوة على أنه يعد من أحدث وسائل النقل بدلاً من الجمال، فإنه سيسهل نقل القمح إلى شبه الجزيرة العربية، والفحم إلى السويس، والمسافرين من الهند وإليها ، فضلاً عن نقل الحجاج^(٣).

وقد رفض محمد على هذا المشروع بعد اعتراض كل من النمسا وفرنسا والباب العالى عليه، وخوفاً من انتشار النفوذ الأجنبى الذى بات يهدد سيادة الدولة وينتقص من سلطات محمد على^(٤)، كما أنه وجد أن هذا المشروع يقتضى نقل البضائع وتفريغها أكثر من مرة مما يتطلب نفقات كثيرة^(٥)، فضلاً عن زيادة اهتمامه بتنفيذ مشروع القناطر الخيرية وقد استخدم محمد على القضبان - التى أحضرها واجهورن من إنجلترا - فى إنشاء الخط الحديدى القصير بين محاجر طره والنيل؛ لنقل الأحجار اللازمة للقناطر^(٦).

• - مشروع حفر قناة السويس:

(١) المصدر السابق، صادر مكتب السويس، س ٢٩ (١٠/١٠/١جـ)، م ٥٩، ص ١٠، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٦٤ هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٢) Madden, op.cit., pp. 265 - 266.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٤) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥) راشد البراوى، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٦) على شافعى، مرجع سابق، ص ١٢٤.

كان موقع مصر بين البحرين الأحمر والمتوسط، من أهم أسباب التفكير في وصل هذين البحرين بطريق مائي لتسهيل نقل البضائع، ولم يكن هذا المشروع وليد عهد محمد علي، فقد فرض هذا المشروع نفسه على الخريطة المصرية منذ أقدم العصور، وقد شهد عصر محمد علي نشاطاً كثيفاً لهذا المشروع^(١)، ولم يقف محمد علي موقف المعارض للمشروع، بل كان له شروط لتنفيذ هذا المشروع، أصر على ضمانها قبل بدء الحفر وهي أن تقدم له الدول الأوروبية ضمانات كافية بأن تكون القناة ملكاً لمصر، وأن يكون لمصر الحق في فرض رسوم على مرور السفن في القناة بحيث تكفي هذه الرسوم تغطيه نفقات الحفر والصيانة والإدارة وكفالة مورد مالي مناسب للحكومة المصرية^(٢).

ومن دوافع محمد علي للتخلي عن مشروعى القناة والخط الحديدي، ضخامة العملين واحتياجهما إلى رؤوس أموال باهظة تفوق مدخرات البلاد مع عدم الاطمئنان إلى نتائجها المالية^(٣)، فضلاً على أنه من الصعب الحصول على إجماع الدول الأوروبية على وجهة نظر محمد علي بشأن الضمانات التي طالب بها بخصوص المشروعين، فقد كانت فرنسا والنمسا تلحان عليه من أجل تنفيذ مشروع القناة، وإنجلترا تلح عليه لتنفيذ الخط الحديدي؛ فلجأ محمد علي إلى معارضة كل من المشروعين بالآخر، حيث كان يستند إلى معارضة إنجلترا في عدم تنفيذ القناة، ويعتمد على معارضة فرنسا والنمسا لعرقلة مشروع الخط الحديدي، وقد أعلن رفضه للمشروعين في سبتمبر عام ١٨٤٧م^(٤)، واكتفى محمد علي بتمهيد طريق السويس - الإسكندرية وتعبيده وتأمينه للتجارة، فلم يكن يحب أن تقوم في مصر مشكلة كمشكلة المضائق (البسفور والدردنيل) تجر عليها ألواناً من المتاعب هي في غنى عنها^(٥).

خامساً: دراسة عن بعض الجمارك الداخلية:

من أهم الجمارك المصرية جمرك الإسكندرية ورشيد ودمياط على البحر المتوسط، وجمرك السويس والقصير على البحر الأحمر، وجمرك بولاق ومصر القديمة. والمحمودية وأسيوط وأسوان على نهر النيل، وستركز الدراسة على الجمارك النهرية فقط؛ لارتباطها بالتجارة الداخلية.

(١) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨١.

(٢) محمود منسى، مرجع سابق، ص ١٤٤؛ شوقي الجمل، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البري، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٤) محمود منسى، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٥) عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البري، مرجع سابق، ص ١٦٧ - ١٦٨.

طبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام على الجمارك التي كانت قائمة في جميع موانئ الدولة، وكان يطلق على هذه الموانئ كلمة (أساكل) بمعنى ميناء أو ثغر، وكانت تباع رسوم كل جمرك إلى الشخص الذي يرسو عليه المزداد مقابل مبلغ من المال يؤديه للحكومة ويصبح لقبه الملتزم، ثم يشرف على جباية الرسوم الجمركية ولا يدير الملتزم الجمرك، بل كانت لديه هيئة من الموظفين يرأسهم موظف يسمى أمين الجمرك^(١). وقد التزم محمد علي بالجمارك من السلطان العثماني، فتذكر إحدى الوثائق .. أن الجمارك المصرية وهي الإسكندرية ورشيد وبولاق ودمياط والقصير وضربخانة مصر قد أحييت على عهده جنابة العالي - محمد علي - عام ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م^(٢)، وقد بلغ بدل الالتزام عام ١٨٢١م ٨٥٠٠ كيس وعام ١٨٢٣م ٩٥٠٠ كيس تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر^(٣).

وكان يعمل بهذه الجمارك في كل جمرك خمسة موظفين يقومون بالوظائف التالية: أمين ومباشر ومعاون وصراف وكاتب، وكان هؤلاء الموظفون إما من موظفي الحكومة أو من رجال الملتزم، كما كانت الحكومة تلتزم بتعيين قواسين تحت تصرف الملتزم؛ لتحصيل رسوم الجمرك المتأخرة على التجار كما ينص عقد الالتزام^(٤). كان محمد علي يأمر الملتزم بأن يمثل للأوامر التي تصدر إليه بشأن تحصيل الرسوم الجمركية، فقد كان يحدث بعض التعديلات في الرسوم المتحصلة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية^(٥).

١ - جمرك بولاق:

تزايد الملتزمون على جمرك بولاق عام ١٨١٢م حتى وصل بدل الالتزام به إلى ١٥٠٠ كيس سنوياً^(٦)، والتزم يوسف كنعان به لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من عام ١٨٢٨م نظير مبلغ ٤٥٠٠ كيس سنوياً على أن يسدد بدل الالتزام نقداً أو ثلثيه تحويلاً على الخزانة، وقد أعطاه محمد علي تعريفه الجمرك^(٧)، وجدد له مدة التزامه عام ١٨٣٠م، ولكن يبدو في تلك الفترة أن جمرك بولاق ارتبط بجمرك دمياط، فقد كانا تابعا لنفس الملتزم، فتذكر الوثيقة

(١) صلاح هريدي، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢) بحر برا، محفظة ٧، م ٤، بدون ص، بتاريخ غرة صفر ١٢٣٥هـ / ١٩ نوفمبر ١٨١٩م.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٤) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٥) معية سنوية، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، م ٢٠٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٠هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٦) الجنرتي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٥١.

(٧) ديوان خديوي، دفتر ٧٤٥، م ١١٦، ص ٦٤، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٤٤هـ / ١٩ يوليو ١٨٢٨م.

"التزم يوسف كنعان بجمرك بولاق ودمياط نظير مبلغ ٧٣٥٣ كيسًا و ١٦٦ قرشًا و ٢٧ بارة سنويًا"^(١). ولمدة ثلاث سنوات حيث تذكر إحدى الوثائق أن محمد علي طالبه بتسليم ما بعهدته وما يوجد لديه من نقود وقدرها ١٢٧٤ كيسًا؛ لانتهاء مدة التزامه عام ١٨٣٣م^(٢)، ثم عرض محمد علي جمرك بولاق ودمياط بالمزاد، وكان مجلس تجار القاهرة هو الذي يشرف على مزايدات جمرك بولاق^(٣)، وقد أحيل التزام جمرك بولاق ودمياط على ملتزمين مصلحة المدابغ نظير مبلغ ٨٧٥٠ كيسًا سنويًا^(٤)، وتم إحالة إدارة الجمرك إلى الحكومة وإلغاء الالتزام الجمركي له عام ١٨٤٥م^(٥).

أما عن إيرادات الحكومة من التزام جمرك بولاق فهي كالآتي:

السنة	الإيراد	السنة	الإيراد
بارة . قرش . كيس	بارة . قرش . كيس	بارة . قرش . كيس	بارة . قرش . كيس
١٨٠٨م ^(٧) -	- ٣٩٠ ١١٦٧	١٨١٦م ^(٨)	٣٩ ٣٥٧ ٢١
١٨١٨م ^(٩)	٢٤ ١٠٢ ٢١٨٠	١٨٢٠م ^(١٠)	- ٣١٦ ٢٨٣٠
١٨٢٢م ^(١١)	- - ٣٠٠٠	١٨٢٤م ^(١٢)	- - ٤٠٠٠
١٨٢٨م ^(١٣)	- ٣٣١ ٣٧٥١	١٨٣٠م ^(١٤)	٣٢ ١٤٣ ٥٠٢٦

- (١) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٦، مادة بدون رقم، ص ٢٨، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.
- (٢) معية سنية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ٣٣، ص ٩، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٢ يناير ١٨٣٣م.
- (٣) المصدر السابق، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ٧٤، ص ٢١، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٨هـ / ٥ فبراير ١٨٣٣م.
- (٤) المصدر السابق، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧ م ٨٤، ص ٢٤، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٤٨هـ / ١٠ فبراير ١٨٣٣م.
- (٥) محافظ الذوات، محفظة ٧، م ٣٠٠، بدون ص، بتاريخ ١٢ جمادى الآخر ١٢٦١هـ / ١٩ يونية ١٨٤٥م.
- (٦) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٢٢، مادة بدون رقم وبدون ص، لسنة ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م.
- (٧) دفتر أصول مال أسلكها ومقاطعات، س ٥٨، مادة بدون رقم أو ص، لسنة ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م؛ انظر ملحق رقم (١٥).
- (٨) المصدر السابق، س ١٦٢٦، مادة بدون رقم، ص ٢، لسنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م.
- (٩) المصدر السابق، س ١٦٢٤، مادة بدون رقم، ص ٤، لسنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م.
- (١٠) المصدر السابق، س ١٦٣٠، مادة بدون رقم، ص ١٨، لسنة ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م.
- (١١) المصدر السابق، س ١٦٢٨، مادة بدون رقم، ص ٨، لسنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م.
- (١٢) الخزينة الخديوية، صادر، ما يسترو حساب الجمارك والأقلام الأميرية والمصالح التجارية، س ٥١١١، مادة بدون رقم، ص ١٥٢، ١٦٣، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.
- (١٣) المصدر السابق، ١٦٣٤، مادة بدون رقم، ص ٢٨، لسنة ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م.

٧٣٤١	٢٠٠	-	١٨٣٨ ^(١)	٧٣١٩	-	-	١٨٣٥ ^(٢)
٩٠٨٧	٣١٠	-	١٨٤٣ ^(٣)	٦٠٥٨	١٦٧	-	١٨٤١ ^(٤)
				٧٩٩٢	٢٤٠	٢٥	١٨٤٨ ^(٥)

٢- جمرک مصر القديمة:

تولى التزام جمرک مصر القديمة الحاج محمد أفندى عام ١٨٢٩م^(١)، مقابل بدل التزام قدره ١١٢٨ كيساً و ٤١٥ قرشاً و ٢٤ بارة^(٢)، وتولى التزامه عام ١٨٣١م جرجس مرقص مقابل بدل التزام قدره ٨٧٧ كيساً و ١٩٨ قرشاً و ٢٣ بارة سنوياً^(٣)، والتزم به الكسان ويعقوب يغيازان ميساكيان عام ١٨٣٥م مقابل ١٥٢٥ كيساً سنوياً^(٤)، وفى عام ١٨٤٣م التزم به يعقوب القطاوى وشركاؤه الحاج عثمان أغا والمعلم حبش ميخائيل لمدة سنة ببديل التزام قدره ٣١١٠ أكياس^(٥)، ومنذ عام ١٨٤٤م وجد محمد على أنه من الأفضل أن تتولى الحكومة إدارة جمرک مصر القديمة بدلاً من الالتزام، وقد قام بتعيين موظفاً كفاء لإدارته^(٦)

وقد تواجد بجمرک مصر القديمة خبراء؛ لتأمين البضائع وتقدير قيمتها قبل تحصيل الرسوم الجمركية منها، فتذكر إحدى الوثائق "الموافقة على التماس قنصل إنجلترا بخصوص عدم تحصيل رسم الجمرک على صنف النيلة المستوردة لمصر بجمرک السويس - وتحصيلها بجمرک مصر القديمة، حيث أنه لا يوجد بالسويس خبراء قادرين على تأمين هذا الصنف،

(١) هبلين ريفلين، مرجع سابق، هامش ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) الكونت دو هاميل، تقرير عن أحوال القطر المصرى، نشر: محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

(٣) المصدر السابق، س ٤٩٨٨، مادة بدون رقم، ص ٣٣، ١٢١، لسنة ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣م.

(٤) الخزينة الخديوية، مايسترو ديوان الإيرادات، صادر عربى، س ٤٩٨٧، مادة بدون رقم، ص ١٥، ١٢٥، لسنة ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م.

(٥) المصدر السابق، صادر، س ٤٩٨٩، مادة بدون رقم، ص ٦٨-٦٩، لسنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م.

(٦) المصدر السابق، س ٥١١١، مادة بدون رقم، ص ٩٨، لسنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م.

(٧) المصدر السابق، س ٥١١٢، مادة بدون رقم، ص ٣٥، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

(٨) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص ٢٣، لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م.

(٩) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١١٢.

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٦، مادة بدون رقم و ص، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٥٩هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٤٣م.

(١١) أوامر المالية، محفظة ١، م ٢٢٨، بدون ص، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٤٤م.

وهم موجودون بجمرك مصر القديمة، على أن يزسل مأمور جمرك السويس إلى مأمور جمرك مصر القديمة ببيان مقدار النيلة حتى لا يتم تهريبها أثناء نقلها^(١).

أما عن إيرادات جمرك مصر القديمة فهي كالآتي:

السنة	الإيراد*		
	بارة	قرش	كيس
١٨٢٩م ^(٢)	١٣	—	٧٧٢
١٨٣١م ^(٣)	—	—	٢٤٧
١٨٣٨م ^(٤)	٨	٤٤٨	٧٩
١٨٤٣م ^(٥)	١٢	٣٤٠	٣٤
١٨٤٥م ^(٦)	٥	٢٣٢	٣٨

٣- جمرك المحمودية:

بعد حفر ترعة المحمودية وافتتاحها عام ١٨٢٠م أنشأ محمد علي جمركاً عند فم المحمودية "العطف" وتولى إدارة هذا الجمرك موظف تطلق عليه الوثائق "ناظر المحمودية"، وقد بلغت إيرادات جمرك المحمودية عام ١٨٢٦م، ٣٠٨ أكياس و ٢٥٧ قرشاً^(٧)، ولأن معظم الصادرات والواردات المصرية كان يتم نقلها عن طريق ترعة المحمودية، وضع محمد علي قواعد خاصة لهذا الجمرك تتبع عند تحصيل الرسوم الجمركية منه، فتذكر إحدى الوثائق عبارة يتم تحصيل الرسوم الجمركية بالمحمودية "حسب القاعدة الجارية في المحمودية"^(٨).

وقد رفض محمد علي تعيين مثنى بجمرك المحمودية؛ لأن هذا الجمرك كان تابعاً لجمرك الإسكندرية، والتاجر الذي يعترض على تقدير الرسوم الجمركية بالمحمودية، يتم

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٢، م ٢٣٠، بدون ص، بتاريخ غاية المحرم ١٢٦٠هـ / ٢٠ فبراير ١٨٤٤م. * هذه الأرقام تقريبية لأن هذه السجلات قد أوردت إيراد الجمرك في عدة شهور غير متتالية وتم حساب متوسط الإيراد شهرياً ثم حساب الإيراد السنوي تقريباً.

(٢) الخزينة الخديوية، صادر، س ٥١١١، مادة بدون رقم، ص ٩٨، لسنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م.

(٣) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٧، مادة بدون رقم، ص ٢١، لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م.

(٤) الروزنامة، قيد موازين حساب خزانة الروزنامة، س ٤٢٩٥، مادة بدون رقم، ص ١، لسنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م.

(٥) الخزينة الخديوية، صادر، س ٤٩٨٩، مادة بدون رقم، ص ٦٨، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٩هـ / ٦ فبراير ١٨٤٣م.

(٦) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية، س ٣١٦٦، مادة بدون رقم، ص ٤٣، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٦١هـ / ٢٤ يونية ١٨٤٥م.

(٧) المصدر السابق، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٢، مادة بدون رقم، ص ٩، لسنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م.

(٨) ديوان خديوي، محفظة ٤، صادر، م ٢١٤، ص ٤٢٨، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٣٧م.

تتميزها بجمرك الإسكندرية ومن ثمّ فلا داعى لتعيين المثلثن بالمحمودية^(١). وقد كان جمرك المحمودية يتولى التدقيق والتحقيق فى كمية البضائع ونوعيتها قبل إرسالها إلى الإسكندرية للتصدير، فتشير إحدى الوثائق أن محمد على طالب ناظر المحمودية بمقارنة كشف كمية البصمغ الوارد من كردفان بكمية الصمغ الذى وصل حتى المحمودية، وإرسال نتيجة هذا المقارنة للتأكد من وصول كل الكمية دون أى اختلاس منها^(٢)، كذلك تولى الجمرك مهمة تحصين الرسوم المقررة على المراكب التى تعبر التربة^(٣). وكان يتم إعطاء المراكب المشحونة بالبضائع تصاريح خاصة مختومة بختم ناظر التربة بحمولة المراكب^(٤).

٤ - جمارك أخرى:

كان بالمحلة الكبرى جمركا، التزم به بشير أغا عام ١٨٠٨م^(٥)، وكان على القادم إلى مصر من الجنوب أن يمر بالعديد من الأماكن التى تحصل منها الرسوم لجمركية، على ما يحمله من بضائع مختلفة سواء أكانت رقيقاً أم بضائع أخرى، ومن هذه الجمارك جمركى دنقلة ودرأو^(٦)، وفى عام ١٨٤١م صدر أمر بإلغاء جميع مجال الجمارك الموجودة فى بلاد السودان حتى أسوان^(٧)، وفى عام ١٨٤٢م قام محمد على بتأسيس جمرك فى أسوان وفرع له فى كرسكو - إحدى المدن السودانية -؛ لتحصيل الرسوم الجمركية من البضائع الواردة من السودان، وقام بفتح جمركا آخر فى مدينة أسيوط؛ لتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من الواحات^(٨)، ولم تكن تجارة الواحات فقط هى السبب فى إنشاء هذا الجمرك، ولكن وجد محمد على أن التجار القادمين إلى أسيوط يأتون من طرق خاصة دون المرور على أسوان، فأنشأ جمرك أسيوط؛ لضمان تحصيل الرسوم الجمركية على كل البضائع الواردة من السودان والواحات^(٩).

(١) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٩٢٨، ص ١٠، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢٨ إبريل ١٨٤٢م.
(٢) المصدر السابق، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م ٢٢١١، بدون ص، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٥٨هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٤٢م.
(٣) ديوان كسنداء، محفظة ٣، م ٣٩٢، بدون ص، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٢٥٩هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٣م؛ وشورى المعاونة، محفظة ٢٦، دفتر ٢٨٦، م ٨١٢، ص ٢٣، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٥٩هـ / ١٢ يناير ١٨٤٤م.
(٤) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٢٩١ ج ٢، وارد، م ٨٦، ص ٤٧٣، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٦٢هـ / ١٥ أغسطس ١٨٤٦م.

(٥) دفتر أصول إسكرها، س ٥٨، مادة بدون رقم أو ص، لسنة ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م.

(٦) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٧) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٨) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥٨، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٤١م؛

وشورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م ١٤٣٣، ص ٣، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ٩ فبراير ١٨٤٢م.

(٩) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ١، بدون ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٨هـ / ١٦ فبراير ١٨٤٢م.

وقد كان جمرك أسوان جهة تدقيق وتحقيق فلى البضائع الواردة من السودان، فقد قام أمين جمرك أسوان بفحص الصمغ الوارد إليه فوجده "غير نظيف" حيث من المفترض أن يكون هذا الصمغ وارد من كردفان، لكنه وجد أنه أدنى من ذلك، فأرسل إلى محمد على ببيان تلك العينات، فأمر محمد على حكمدار السودان بخصوص الاعتناء بنظافة الصمغ^(١)، وبإنشاء جمرك أسوان وأسيوط، وقد قام محمد على بضبط كل البضائع الواردة من السودان حيث إن المدينتين تقعان في نهاية كل الطرق القادمة من السودان.

- الرسوم الجمركية وحماية الإنتاج المحلي:

بعد العرض السابق لأهم الجمارك النهرية؛ لاتصالها بدرجة كبيرة بالتجارة الداخلية في فترة الدراسة، فإن عرض قيمة الرسوم في هذه الجمارك من الأهمية بمكان باعتبارها مؤشراً على حرص محمد على على حماية المنتجات المحلية.

كان يتم تحصيل الرسوم الجمركية في العصر العثماني من طائفة التجار بموجب العوائد والقوانين المعمول بها منذ عهد قايتباي^(٢)، ولكن تبعاً للظروف السياسية التي مرت بها مصر في القرن الثامن عشر، لم يطبق نظام الالتزام على الجمارك تطبيقاً سليماً، فقد أسرف الملتزمون وأعوانهم في ابتزاز الأموال من التجار - المصدرين والمستوردين - وكان أغلبهم من الأجانب^(٣)، وكانت المعاهدات التي تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية تنص على النسب المئوية التي تجبى على البضائع، وألحقت بهذه المعاهدات التعاريف الجمركية، وهي قوائم يبين فيها أنواع البضائع وأثمانها في جميع الدول^(٤)، وحينما التزم محمد على إدارة الجمارك المصرية لم يحترم هذه التعريفات ولم ينفذها؛ لما فيها من امتيازات مجحفة بالتجارة المصرية ونفع وتسهيل للتجارة الأوروبية، وقد رسم محمد على سياسته الجمركية على أساس تشجيع تصريف الغلات المصرية بتخفيض رسومها الجمركية؛ لتروج بين التجار المصدرين^(٥).

ولما كانت الحكومة تريد حماية منتجاتها الصناعية من المنافسة الأجنبية، قامت بفرض رسوم جمركية وصلت إلى ١٣٪ من قيمة البضائع المستوردة، ثم قامت بتسعير هذه

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محافظة ٢٦، م ١٥، بدون ص، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٦٤هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٤٧م.

(٢) صلاح هريدى، دراسة عن بعض الجمارك، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٤) أمين مصطفى غنمى، مرجع سابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٠٣.

البضائع بسعر مساو للثمن الذى تكلفته حتى وصلت إلى مصر، وبهذه الطريقة لم يحقق التجار أية أرباح؛ فعدلوا عن استيراد هذه البضائع مما حوى الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية^(١)، وقد كان محمد على مضطراً لهذا العمل إذ أن الصناعات الوطنية الناشئة كانت كثيرة التكاليف مما يجعلها عاجزة عن الوقوف فى تيار المنافسة الأجنبية، وفى حين أن الyarدة من المنسوجات المصرية تتكلف ما لا يقل عن ثمانية قروش ونصف قرش، كانت المنسوجات الإنجليزية المماثلة تباع فى السوق المصرى بما لا يتعدى عن سبعة قروش ونصف قرش للياردة^(٢).

اتبع محمد على سياسة مرنة غير متشددة فى تحصيل الرسوم الجمركية، وتوضح لنا الوثائق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم فى كل الأحوال، بل كانت رغبته فى ترويج التجارة المصرية تدفعه إلى إلغاء الرسوم الجمركية فى بعض الأحيان^(٣)، مثل: عدم تحصيل رسوم جمركية على البضائع التى تشتري من المصانع الحكومية؛ لأن هذه المصانع حديثة الإنشاء وحتى تصل منتجاتها للمستهلكين بأسعار معتدلة وإعطاء حاملها رخصة دون تحصيل الرسوم^(٤)، وقد أمر أمين جمرك بولاق بعدم تحصيل رسوم على الجلد المصنع برشيد والمخصص للبيع داخل البلاد، ويكتفى بتقييد كمية هذا الجلد فقط^(٥)، وعندما حجز جمرك بولاق على أثواب البفنة بمصر والمرسلة لأحد التجار بالمنصورة؛ كى يتم دفع الرسوم الجمركية عليها، فأرسل محمد على إلى يوسف كنعان - ملتزم الجمرك - يبلغه أنه قد سبق وأمره عام ١٨٢٧م بعدم استيفاء رسوم جمركية من المواد التى تشتري من المصانع؛ لحدائثة عهدا، وحجزه على هذه البضائع يتعارض مع هذا الأمر؛ فطلب منه الإفراج عن هذه البفنة وإعفائها من الرسوم الجمركية^(٦). كما أمره بعدم تحصيل رسوم على قماش الكتان المصنع بمصر سواء أكان مع التجار أم المتسببين^(٧)، وعدم تحصيل رسوم على المواد الأولية اللازمة لهذه المصانع والتى يتم توريدها من الأقاليم^(٨).

(١) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) محمد فهمى لهيطة، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) معية سنبة، محفظة ٣٢، دفتر ٢٩، م ٢٥٩، بدون ص، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٤٢هـ / ٢٤ مارس ١٨٢٧م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٧، م ٢٨، ص ٨، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٤٤هـ / ١ أغسطس ١٨٢٨م.

(٦) المصدر السابق، دفتر ٧٤٥، م ٢٣٢، ص ١٥٧، بتاريخ ١٠ صفر ١٢٤٤هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٢٨م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٥٧، ص ٥٧، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٢هـ / ٥ مايو ١٨٣٦م.

(٨) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١١٧.

وكان يتم تحصيل الرسوم الجمركية من التجار على بضائعهم قبل نزولها الأسواق، فإذا ردت إليهم هذه البضائع لكسادهاء، ترد إليهم الرسوم الجمركية التي تم تحصيلها عن هذه البضائع، فتذكر إحدى الوثائق أن التاجر محمد أبو خرز - أحد تجار وكالة الصابون - قد باع إلى عملائه بالأسواق ٣٠٠٠ ثوب من القماش؛ فباعوا ٢٠٠٠ ثوب وردوا له ١٠٠٠ ثوب، فطالب برد الرسوم الجمركية التي سددها عن ١٠٠٠ ثوب، ووافق الباشا على ذلك^(١).

وأحياناً كان محمد على يعفى الأمراء وأصحاب الوجاهة الاجتماعية من تسديد الرسوم الجمركية ببولاق، وكذلك أتباعهم ومن يتحامى بهم - ولو بالكذب - على حد قول الجبرتي في أحداث عام ١٨١٣م^(٢). فقد أمر أمين جمرك بولاق بالترخيص بمرور ٣٥٠ زوج حذاء و٢ (قروين) وقنطار صابون برسلة إلى أحد أبناء موظفي الحكومة بالرحمانية دون استيفاء الرسوم الجمركية منه^(٣)، كذلك كان يعفى السلع والمنتجات التي تصرف كأجور لعمال المصانع حيث أنها أشبه بالنقود وليست بضائعاً؛ فلا يجوز تحصيل رسوم جمركية عليها^(٤).

وقد أعفى محمد على المجوهرات واللؤلؤ من الرسوم الجمركية ببولاق^(٥)، كما كان يأمر بدخول المواشى إلى القاهرة وإعفائها من الرسوم الجمركية في عيد الأضحى، وبانتهاء العيد يتم تحصيل الرسوم الجمركية على كل رأس^(٦)، كما كان يأمر بإعفاء السلع الخاصة بالاستهلاك الشخصي للأفراد، مثلما أعفى المسلى والزيت والعسل التي أحضرها أحد المهندسين من الرسوم الجمركية بجمرك مصر القديمة؛ لأنها خاصة باستهلاكه الشخصي^(٧). كما كان يتم إعفاء السلع الخاصة لمحمد على نفسه من الرسوم الجمركية^(٨).

وفي نفس الوقت كان محمد على يكافح التهرب الجمركي بشتى الطرق، ومنها: تعيين قواسمين يكونون تحت تصرف أمين الجمرك؛ لتحصيل الرسوم الجمركية ومصادرة البضائع المهربة والقبض على المهربين، فنجد أمين جمرك بولاق (جراييد) كان عنده بالجمرك قواسمين

(١) ديوان خديوى، دفتر ٨٠٦، م ٣٨، بدون ص، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ / ٢ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٥١.

(٣) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٩، م ٩٠٠، ص ١٤١، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٢هـ / ٢٩ سبتمبر ١٨٢٦م.

(٤) المصدر السابق، دفتر ٧٤٣، م ١٢٨، ص ٥٨، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٤٣هـ / ١٠ فبراير ١٨٢٨م.

(٥) محافظ الذوات، محظظة ٧، م ٢٧، ص ١٣، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٢هـ / ٨ نوفمبر ١٨٣٦؛ أوامر المالية، محظظة

٢، م ٦٨، بدون ص، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٦١هـ / ٢١ فبراير ١٨٤٥م.

(٦) شورى المعاونة، محظظة ١١، دفتر ٢٧٥، م ٢٩٠، بدون ص، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٤ مارس ١٨٣٨م.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٢، م ٦٧، ص ١٨، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٧ يونية ١٨٣٨م.

(٨) شورى المعاونة، محظظة ١٨، دفتر ٨٢، م ٧٥٥، ص ١٠٤، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٤٠م.

أترك، إذا عثروا على شخص أخفى عنهم شيئاً حبسوه وضربوه وسبوه ونكلوا به وألزموه بغرامة مجازاة لفعلة^(١).

كما أمر محمد على بالقبض على أحد التجار هرب بصلاً وزعفراناً من جمرك بولاق^(٢)، ومصادرة البضائع المهربة، مثلما حدث مع التاجر مسعود المتسبب الذى هرب بضائع من جمرك مصر القديمة^(٣)، و كان محمد على يأمر أمناء الجمارك بتنظيم الجمارك بشكل يتعذر معها تهريب البضائع والسلع مهما كانت النفقات، على أن تتحمل الحكومة هذه النفقات^(٤)، وأمر بإنشاء جمرك أسبوط؛ لمنع تهريب البضائع الواردة من السودان والواحات من الرسوم الجمركية، وقد كان يتم إعطاء إيصالات بتسديد هذه الرسوم حتى يتم إظهار هذه الإيصالات عند الطلب للتأكد من تسديد الرسوم الجمركية، وعند ضبط تجار يوردون بضائع سودانية ولا يحملون إيصالات بهذه البضائع، يتم تحصيل ١٢٪ من البضائع فوراً عند ضبطها وإعطائهم إيصالات بذلك^(٥). وقد أوضح محمد على بأن هذه الطريقة أضمن وأنفع للحكومة^(٦)، وقام بتعيين خفراء فى الأماكن التى يمكن تهريب البضائع منها فى الصحراء الغربية؛ لمنع التجار من التهريب الجمركى، كما طالب حاكم سيوة بإعطاء قائمة للتجار القادمين من الغرب بكمية البضائع التى يحملونها؛ كي يتم تحصيل الرسوم الجمركية منهم فى الجمارك التى سيمرون بها^(٧).

وفى عام ١٨٢٠م أصدر السلطان العثمانى أمراً ينص على فتح الباب للبضائع الأوروبية الداخلة إلى الولايات العثمانية، على أن يُدفع عن هذه البضائع ضريبة قيمتها ٣٪، وكانت مصر هى المقصودة بهذا فرمان؛ لذا تخلص محمد على منه باحتكاره تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية، وبهذا سيطر على تجارة الصادرات وعلى جزء من تجارة الواردات^(٨)، ثم وقعت الدولة العثمانية مع حكومة روسيا معاهدة تجارية عام ١٨٣٥م اتفقا بمقتضاها على تخفيض الرسوم إلى ٣٪ فقط^(٩)، وألزمت هذه المعاهدة تحصيل الرسوم مرة

(١) محمد رفعت الإمام، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) أوامر المالية، محفظة ٤، م ٧١، ص ٣٠، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٨ مارس ١٨٣٦م.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٣، م ٢٣٠، ص ٢٣٠، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٥١هـ / ٢٤ مارس ١٨٣٦م.

(٤) شورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م ١٤٠٤، بدون ص، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ١ يناير ١٨٤٢م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م ١٤٣٣، بدون ص، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ٩ فبراير ١٨٤٢م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ١، بدون ص، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٨هـ / ١٦ فبراير ١٨٤٢م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ٢٢، دفتر ٢٨٦، م ١٠٣٣، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٨هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٤٢م.

(٨) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨١.

(٩) عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٢٩.

واحدة إذا لم تنتقل البضاعة من يد لأخرى أو من مكان لآخر^(١)، وبناءً على ذلك جلب الروس إلى مصر عام ١٨٣٥م بضائع من الموائى العثمانية طبقاً لهذه الاتفاقية، لكن دولاً أخرى غير روسيا دفعت رسوماً جمركية تقدر بـ ١٤٪ فى أغلب الأحيان^(٢)؛ فطلب قنصل إنجلترا من محمد على أن يتم تحصيل الرسوم الجمركية من التجار الإنجليز وفقاً لمعاهدة ١٨٣٥م بين الدولة العثمانية وروسيا أى بنسبة ٣٪ نقداً أو عينياً، ولكن محمد على رفض ذلك لأن هذه المعاهدة خاصة بالروس فقط^(٣)، كذلك طالب قنصل النمسا أيضاً المساواة بالروس، فرفض محمد على طلبه هو الآخر^(٤)، لكن إحدى الوثائق تشير إلى أن محمد على قد وافق على طلبهما بعد ذلك، حيث أمر أمناء الجمارك بتقدير قيمة الرسوم الجمركية عن التجارة الداخلية الزائدة عن ٣٪ وتطبيق معاهدة ١٨٣٥م، والمساواة فى ذلك بين جميع الأجانب^(٥).

وفيما يلي جدول بالرسوم الجمركية المحصلة على أصناف الغلال فى الفترة من عام

١٨٢٥ - ١٨٣٦م

السلعة	سعر الإردب*		قيمة الرسوم الجمركية** أو ما يعادل ٣٪	
	بارة	قرش	بارة	قرش
القمح	٢٠	٢٢	٢٧	—
الذرة	٢٠	٢٢	٢٧	—
العدس	—	٤٠	٨	١
الفول	١٠	٢٠	٢٤	—
الحمص	—	٧٠	٤٠	٢
الشعير	١٠	٢٠	٢٤	—
الترمس	—	٣٠	٣٦	—
الحلبة	—	١٩	٢٣	—
البرسيم	١٠	٢٩	٣٥	—

كانت اتفاقية بلطة ليمان التى عقدت عام ١٨٣٨م بين إنجلترا والدولة العثمانية، - وعقد على نمطها معاهدات مع فرنسا وبلجيكا وهولندا وباقي الدول الأوروبية - حصيلة

- (١) عابدين، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٢، م ٤٢٩، بدون ص، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ٦ أكتوبر ١٨٣٦م.
 (٢) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٥١٤.
 (٣) عابدين، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٢، م ٤٣٩، بدون ص، بتاريخ غاية جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ١١ أكتوبر ١٨٣٦م.
 (٤) المصدر السابق، محفظة ٣٧، دفتر ٢١٢، م ٤٤١، بدون ص، بتاريخ غاية جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ١١ أكتوبر ١٨٣٦م.

- (٥) المصدر السابق، محفظة ٤١، دفتر ١٤، م ١١٧، بدون ص، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٣٧م.
 * اجتهدت الباحثة فى حساب هذه الرسوم الجمركية وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات السابقة والتي نصت على تحديد الرسوم الجمركية بنسبة ٣٪ نقداً أو عينياً من سعر السلعة.

* نقلاً عن: أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٢١. وتم تحويل الأسعار من الريال إلى القرش والبارة.

مفاوضات بدأت منذ عام ١٨٣٥م حول إعادة النظر فى تعريفه عام ١٨٢٠م، وقد منحت هذه الاتفاقية الحرية للتجار الإنجليز فى جميع أنحاء الإمبراطورية، نظير دفع ضريبة قدرها ٥٪ على الواردات و ١٢٪ على الصادرات^(١)، وقد نصت هذه التعريفه على أن السلع والبضائع المصرية يدفع عنها ٩٪ جمارك داخلية، فإذا ما صدرت من الميناء زيد عليها ٣٪ رسم تصدير، أما عن الواردات فإذا وصلت إلى إحدى الموانئ دفع عنها رسم جمركى ٣٪، وإذا نُقلت إلى داخل البلاد يتم تحصيل رسم جمرك داخلى ٢٪^(٢). وكان المقصود من هذه الاتفاقية القضاء على الاقتصاد المصرى، ولكن محمد على لم يأبه لهذه الاتفاقية عند عقدها، وذلك بسبب انشغاله بحروبه مع السلطان العثمانى^(٣).

واستمر هذا الوضع خلال الفترة من عام ١٨٣٩م - ١٨٤١م، وما أن انتهى الصراع بين السلطان ومحمد على بمعاهدة لندن ١٨٤٠م، حتى صرح محمد على بأنه مستعد لتنفيذ شروط الاتفاقية التجارية، ولكنه سلك كل طرق المراوغة والمماطلة؛ لمنع تنفيذ هذه الاتفاقية التجارية^(٤) ولاسيما فيما يخص حرية التجارة والقضاء على نظام الاحتكار، أما عن الرسوم الجمركية فتشير الوثائق إلى التزام محمد على بتنفيذ اتفاقية بلطة ليما، فتذكر إحدى الوثائق أن قنصل اليونان قد تضرر من تحصيل رسم جمرك ١٢٪ على محصول العنصر الذى اشتراه الخواجة "كمتوه قرنفل" من وكالة الأصناف ببولاقي؛ فطلب محمد على من هذا القنصل أن يفهم التاجر بالحسنى، وإذا عامله معاملة استثنائية خلاف النظام المتبع سيعطى للتجار الحق فى الخروج على التعريفه الجمركية الجديدة، ووعده بأنه فى المستقبل سيعوضه عن هذا الضرر فى صفقة أخرى^(٥)، كذلك أمر محمد على أمين جمرك المحمودية بتحصيل الرسوم الجمركية على السلع الواردة حسب التعريفه الجديدة أى بنسبة ٣٪ رسم استيراد + ٢٪ رسم تداول داخلى أى ٥٪ إجمالى الرسوم حسب الاتفاقية التجارية^(٦).

وقد أمر محمد على بوغوص بك بتحصيل رسوم الجمرك على الأرز المباع للتجار بنسبة ٩٪ عند بيعه لهم، وإذا تم تصديره يتم دفع ٣٪ رسم تصدير، وقد سرى هذا النظام على

(١) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) أمين مصطفى جففى، مرجع سابق، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) مصطفى القونى، مرجع سابق، ص ٨١.

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٥٨، بدون ص، بتاريخ ٦ صفر ١٢٥٨هـ / ٢٠ مارس ١٨٤٢م.

(٦) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٩٢٨، ص ١٠، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢٨ إبريل ١٨٤٢م.

المصدر السابق، م ٩٥٤، ص ١٤، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٤ يونية ١٨٤٢م.

بأبى البذور والأصناف الحكومية وغير الحكومية^(١)، وأقد عمل محمد على على تشجيع التجار المسلمين على الدخول فى مجال الاستيراد تحت ظل الحرية الاقتصادية، فتذكر إحدى الوثائق "موافقة محمد على على تحصيل رسم جمرك ٥٪ على البضائع الواردة بمعرفة التجار المسلمين، وذلك لترغيب وتشويق المسلمين على أنبغال التجارة^(٢)" وقام بعض التجار الأجانب بشراء البضائع بحجة بيعها داخل البلاد، لكنهم كانوا يحتفظون بها فترة ثم يقومون بتصديرها؛ تهربًا من بعض الرسوم الجمركية، ولكن محمد على أمر مدير المالية بتحصيل نسبة ٣٪ رسم تصدير عن هذه البضائع، وهذا ما حدث مع الخواجة "ماركو الثانوسى" عند شرائه قماش، وكذلك الخواجة "أبيرو" لاشترائه مشروبات^(٣)، كما أمر محمد على بعدم تحصيل الرسوم الجمركية عند شحن البضائع بالمراكب داخل البلاد، بل يكتفى عند وصول هذه البضائع إلى موانئ التصدير^(٤).

وقد ارتفعت قيمة الرسوم الجمركية بعد عام ١٨٤٠م لتصل إلى ١٢٪ من قيمة البضاعة، وفيما يلى جدول بالرسوم الجمركية المحصلة على أصناف الغلال عام ١٨٤٤م^(٥).

السلعة	قيمة الرسوم للإردب أو ما يعادل ١٢٪		السلعة	قيمة الرسوم للإردب أو ما يعادل ١٢٪	
	بارة	قرش		بارة	قرش
القمح	بحيرى	٢٠	الحمص	بحيرى	٢٥
	صعيدى	٢٠		صعيدى	١٣
الذرة	الشامى	٣١	البرسيم	سماوى	٨١
	الأصفر	٢٠		محلى	٦٩
العدس	الصحيح	—	الشعير	٢٠	٣٥
	المجروش	١	الحلبة	٣٥	٢
الفريك	بحيرى	١	النيلة	٢٠	٢٩
	صعيدى	—	الحبة السوداء	٢٦	٨١
الفول		١٣	الترمس	—	٣٠

وعند مقارنة الجدول الموجود ص (٢٣٤) بهذا الجدول يتضح مدى تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية وفقًا للمعاهدات التجارية من ٣٪ إلى ١٢٪ على أسعار هذه السلع.

- (١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٦٢، بدون ص، بتاريخ ٦ جمادى الآخر ١٢٥٨هـ / ١٦ يونية ١٨٤٢م.
- (٢) المصدر السابق، محفظة ٨، م ٥١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٨هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٤٢م.
- (٣) أوامر المالية، محفظة ١، م ٣١٤، بدون ص، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٦٠هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٤٤م.
- (٤) المصدر السابق، محفظة ٢، م ٧٤٠، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٦١هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٤٥م.
- (٥) ديوان المالية، قيد القرارات والخلاصات والواردة للمالية، ص ٣١٦٦، م ١٢١، ص ٢٨ - ٢٩، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٦٠هـ / ١٠ مارس ١٨٤٤م.

ويتضح مما سبق أن محمد على قد أعفى بعض السلع من الرسوم الجمركية، ولكن هذه الإعفاءات قد تركزت قبل عام ١٨٤٠م على الإنتاج المحلي والمواد الأولية للمصانع وحتى أجور عمال هذه المصانع والسلع الخاصة بالاستهلاك المحلي، أما بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م وتطبيق اتفاقية بلطة ليمان والالتزام بالرسوم الجمركية، زاد نفوذ التجار الأجانب بالبلاد وسمح لهم بالتجول داخل القرى، وتم إعفاء السلع التجارية والأمتعة الواردة باسم قناصل الدول من الرسوم، حتى أن محمد على قد منع أمناء الجمارك من فتح هذه الأشياء أو معاينتها^(١)، وقد أمر بالسماح للتاجر (أصطفان أبرو) بنقل القمح والفول من جمرك بولاق دون دفع رسوماً جمركية عليها؛ لأنه سيبيعها بالقرى المصرية^(٢)، أما في حالة بيعها بالمدن يتم تحصيل رسوماً عليها^(٣). وعلى هذا فقد كان لاهتمام محمد على بالطرق والمواصلات التجارية، وحماية الإنتاج المحلي أثر إيجابي على تنشيط حركة التجارة الداخلية.

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ١١١، بدون ص، بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٥٨هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٤٢م.

(٢) أوامر المالية، محفظة ١، م ٣٠٦، بدون ص، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ١، م ٣٤٥، بدون ص، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٦٠هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٤٤م.

الفصل السادس

الأسواق

أولاً: المراكز التجارية

ثانياً: المحتسب

ثالثاً: أسعار بعض السلع المتداولة بالأسواق المصرية

رابعاً: الشؤون

خامساً: أساليب البيع والشراء

سادساً: أثر الأحداث السياسية والأزمات الاقتصادية على الأسواق

عند دراسة التجارة الداخلية لأى بلد، لابد من التعرض لأسواقها باعتبار أنها ميزان تحديد الأسعار، فالأسواق قديمة قدم التجارة وكلمة سوق تشمل كل مكان معد للبيع والشراء سواء أكان خاصاً أم عاماً مرخصاً به من الحكومة يلتقى فيه البائعون والمشترون بانتظام، وقد يقام السوق بأى مكان حيثما اتفق أو على الطرق العامة أو على أرض فضاء أو يكون السوق بناءً مستوفياً لكافة الشروط والمستلزمات التى تشترطها الحكومة لإقامة الأسواق العامة^(١).

ولما كانت المدن المصرية محوطة بمناطق زراعية تكاد تكون وحدة اقتصادية مستقلة، فأصبحت هذه المدن مراكز تجارية، يذهب إليها سكان المناطق الزراعية المجاورة؛ لبيع الفائض منهم وشراء ما يحتاجون إليه من المدينة، وقد كانت أسواق تلك المدن يومية أو أسبوعية^(٢)، وكانت أغلب المدن المصرية تقع عادة بالقرب من النهر أو الترع الرئيسة، مما كان سبباً فى سهولة قيام نظام تسويقى محلى بين المدن والريف^(٣)؛ لاختلاف أحوال الإنتاج الزراعى والصناعى فى البلاد، ولذلك نجد سكان كل قرية أو عدة قرى يتخذون يوماً من أيام الأسبوع يجتمعون فيه للتجارة بيعاً وشراءً لموازنة إنتاجهم واستهلاكهم، واتسعت حركة التجارة بينهم حتى وجدت أسواق كثيرة فى مدن وبناجر منتشرة فى الوجهين البحرى والقبلى^(٤)، إلى جانب الأسواق التى تعقد بهذه القرى ذاتها لتبادل المنتجات التى يحتاجها الفلاحون.

أولاً: المراكز التجارية:

تتمثل المراكز التجارية المهمة فى المدن الكبرى؛ فكانت مدينة القاهرة - عاصمة ولاية مصر ومركزها المتوسط بين الوجهين القبلى والبحرى وبين البحرين المتوسط والأحمر - مركز النشاط الاقتصادى للبلاد^(٥)، وكانت محطة تجارية عظيمة، وسوقاً ترد إليها منتجات البلاد المختلفة من أفريقيا وآسيا وأوروبا، كما كانت تصدر ما يزيد عن استهلاكها إلى الجهات

(١) أحمد الشربىلى، تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) A.E.Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, n.p., 1938, p.29.

(٣) Kenneth: M. Cuno, The Pasha's Peasants, Cairo The American University, 1992, pp.51 - 52.

(٤) أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادية والمالى فى العصر الحديث، ط٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ٢٨٣.

(٥) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ - ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

المجاورة من الأمم المختلفة^(١)، وقد أقام بها عدد كبيراً من الأثرياء و الملتزمين، وكانت مركزاً للتجارة العالمية و أقام بها تجار البن و البهار و المنسوجات؛ و لذلك فقد تعداد سكانها عام ١٨٠٠ حوالى ٢٦٠ ألف نسمة أى مايعادل ٥,٨% من مجموع سكان القطر، و ام تكن هناك مدينة يتعدى تعداد سكانها ٢٠٠,٠٠٠ نسمة قبل عام ١٨٢٠م فالقاهرة بمينائها النهرين بولاق و مصر القديمة و كان بها ما لا يقل عن ٦٠ خان بالمقارنة إلى ٣٠ بالمنصورة و من ١٠ - ١٢ بطنطا الأمر الذى زاد من أهميتها^(٢)، و عام ١٨٢١م حوالى ٢١٨,٥ ألف نسمة^(٣) وفى عام ١٨٣٥م - قبل وباء الطاعون حوالى ٢٤٠ ألف نسمة^(٤) - و عام ١٨٤٦م حوالى ٢٥٦,٥ ألف نسمة^(٥).

وكان نمو مدينة الإسكندرية وتطورها خاصة بعد حفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠م من أهم الأسباب التى أدت إلى تفوقها على مدينة القاهرة تجارياً فى عهد محمد على لسببين، أولهما: أن تجارة القاهرة خلال عهد محمد على، عانت من المنافسة الخطيرة من جانب مدينة الإسكندرية وترك كثير من الناس العاصمة (القاهرة) إلى الإسكندرية، وثانيهما: أن الطاعون الرهيب الذى تفشى عام ١٨٣٥م قد أشاع الموت والدمار بين سكان القاهرة أكثر من أى مكان آخر^(٦)؛ فعانت القاهرة نقصاً كبيراً فى تجارتها، ولم تعد القاهرة سوقاً كبيرة إلا فى تجارة الصمغ وغيرها من السلع الثانوية، وقد خصصت البضائع المخزونة بها للاستهلاك المحلى، وقام للتجار الذين يبيعون سلعهم داخل البلاد، بشراء احتياجاتهم من مخازن المستوردين بالإسكندرية لما يعود عليهم من فائدة الربح^(٧).

وعلى هذا زادت الأهمية التجارية للإسكندرية بعد حفر ترعة المحمودية؛ لسهولة الفواصلات بينها وبين داخل البلاد؛ فصارت سوقاً لحاصلات مصر وبخاصة القطن، واتخذها ناظرًا ديوان التجارة المصرية (بوغوص بك ثم أرئين بك) مقراً لهما لياشرا بيع حاصلات

(١) أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

(٢) Cuno, op.cit., pp.49.

(٣) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ١٥.

(٤) إدوارد وليم لسين، المصريون المحدثون، ترجمة: عدلى طاهر نور، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، هامش ص ٢٥.

(٥) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٥.

(٦) ج. بير، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبد الخالق لاشين، وعبد الحميد فهمى الجمال، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٧٦، ص ٢٨١.

(٧) جون بورنج، تقرير عن مصر وكريت، نشر: محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨، ص ٥٤٦.

التصدير للتجار، كما اتخذها القناصل مقرًا لهم^(١)، وقد أدت زيادة عدد سكان الإسكندرية ونموها حضريًا إلى ازدهار وتحديث مدينة الإسكندرية، في حين كان التجديد أقل نسبيًا في مدن أخرى، مثل: القاهرة ودمياط^(٢)، وتزايد التدهور النسبي في مدن أخرى، مثل: رشيد والمنصورة وغيرهما. وذلك لعدة أسباب، منها:

أولاً: انتقال التجارة الخارجية من رشيد إلى الإسكندرية، فأصبحت مدينة رشيد تعاني من التدهور حيث هجرها كثير من تجار المدينة ورحل آخرون من أصحاب المحلات التجارية إلى فوه* وأماكن أخرى، لذلك نقص عدد المحلات التجارية منها عما كانت عليه في العصر العثماني^(٣).

ثانيًا: سياسة محمد علي المالية القائمة على الاحتكار، حيث قام بالإشراف على الصناعات وغيرها، مما أدى إلى هجر أصحاب هذه الصناعات لحرفهم، فقد أصاب صناعة النسيج بمدينة المنصورة الاضمحلال^(٤)؛ وبالتالي اضمحلال أهميتها التجارية حيث كانت قائمة على تجارة هذه المصنوعات.

ثالثًا: منافسة الإسكندرية لتجارة القاهرة، قد جعل عددًا من تجار القاهرة ينتقلون إلى الميناء، وكذلك مدينة دمياط التي تأثرت بدرجة أقل بحيث ظلت المدينة تعتمد بشكل أساسي في إدخال التحسينات إلى المدينة والميناء والقيام بأعمال تجارية مع اليونان وبلاد الشام^(٥)، فقد كانت دمياط مستودعًا كبيرًا لأصناف الأرز المصري ولكن نقص بها عدد المحلات التجارية عما كانت عليه في العصر العثماني^(٦).

(١) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصري، ١٩٦٧، ص ٢٧٣.

(٢) حلمي أحمد شلبي، فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ١٨.

* فوه: قاعدة مركز فوه، وهي من القرى القديمة، تقع على فرع النيل الغربي وهي مدينة حسنة كثيرة الفواكة والخصب وبها أسواق وتجارات وكانت من أعمال الغربية، وفي عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م أنشئ قسم بلاد الأرز غربًا وجعلت مدينة فوه مقرًا له لأنها أكبر قرأها وأعمرها، وفي عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م سمي مركز بلاد الأرز غربًا، وفي عام ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م سمي مركز فوه لوجود المركز بها. (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق ٢، ج ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م، ص ١١٣ - ١١٥).

(٣) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٤) حلمي أحمد شلبي، فصول في تاريخ تحديث المدن، مرجع سابق، ص ١٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٦) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

وكان لمدينة السويس علاقات متواصلة بالثغور على سواحل البحر الأحمر، وكان لخط السفن التجارية بين الهند ولندن تأثير كبير على مدينة السويس، إذ جعل لها شأنًا كبيرًا، مما أدى إلى تردد العديد من الإنجليز عليها لمباشرة أعمالهم التجارية وخاصة بعد تمهيد الطريق بينها وبين القاهرة^(١)، وقد مثل مولد السيد البدوي بمدينة طنطا، عاصمة الدلتا، سوقًا كبيرًا بها - وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد - وكانت مدينة أسيوط مركز القوافل التي تصل من السودان^(٢) والنوبة، وازدهرت التجارة بمدينة أسيوط سواء التجارة الداخلية أو الخارجية، ويرجع رواج التجارة الداخلية؛ لسهولة النقل عن طريق ميناء الحمرة الذي أنشأه محمد علي، فضلًا عن كون أسيوط آخر طريق القوافل ودرب الأربعين، بالإضافة إلى ارتباط أسيوط بالمدن المصرية الأخرى، فقد كانت أسيوط تمتد القاهرة بالكثير من الغلال والأقمشة الكتانية والسكر والعسل .. وغيرها، كما كانت أسيوط ترسل الغلال إلى الإسكندرية، وبذر النيلة للفيوم، وتزداد تجارتها مع الواحات في فصل الشتاء، فهي تجلب منها البلح والمشمش الناشف .. وغيرهما^(٣)، وكانت قوص وإسنا من المراكز التجارية المهمة مع السودان، وكانت تشتهر بسوق الجمال^(٤)، كما كانت القصير محطة من محطات السفن الإنجليزية، وكانت بينها وبين سكان سواحل البحر الأحمر علاقات تجارية^(٥).

١- أنواع الأسواق

انقسمت الأسواق إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ- أسواق سنوية (موسمية): وتتمثل في الأسواق الدينية.

ب- أسواق أسبوعية.

ج- أسواق يومية (متخصصة): وتتمثل في الأسواق التي تخصص في بيع نوع

واحد من السلع كأسواق النحاس وأسواق الخيط .. وغيرها.

أ- الأسواق السنوية الموسمية:

كان هذا النوع من الأسواق يعقد بالقرب من أضرحة أولياء الله الصالحين، في موالدهم* حيث يجتمع أهالي القرى القريبة والبعيدة على السواء في هذه المناسبات، على

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(٢) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

(٣) ضياء محمد جاد الكريم زهران، الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط من الفتح العثماني حتى نهاية القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

(٥) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

اختلاف مقاصدهم وأغراضهم، وتضرب الخيام وتفتح الحوانيت وتقام الأسواق في المدن والقرى التي يقام فيها هذا المولد^(١)، وقد وجد التجار والمتسببون في هذه الموالد فرصة طيبة لتسويق سلعهم على نطاق واسع، فكان كل تاجر يتخذ له مكاناً في السوق الذي يعقد بهذه المناسبة، يعرض فيه بضاعته، فانعقاد مثل هذه الموالد قد أعطى قوة دافعة للأسواق والحياة العامة، وازدهار الأماكن التي تقام بها هذه الموالد^(٢).

ومن المدن التي أقيمت بها أسواق دينية: مدينة طنطا، التي كان يعقد بها سوق بمناسبة الاحتفال بمولد السيد البدوي، وكان يجتمع به خلق كثير للتجارة، وللتبرك بولي الله الصالح السيد البدوي، وسوق إبراهيم الدسوقي بمدينة دسوق، وسوق عطية أبى الريش بمدينة دمنهور، وسوق إبراهيم الشلقامى العمراني بقرية شلقام بالبهناسوية الذي ينصب به السوق نحو نصف شهر، ويأتى إليه الناس من كل جهة حتى من القاهرة للزيارة والتجارة، ويبيع به الحيوانات والنحاس والحديد .. وغير ذلك، وسوق السيد أحمد فرغلى بمدينة أبى تيج، وسوق عبدالرحيم القناوى بمدينة قنا^(٣).

ولم تقتصر الأسواق الدينية في مصر على أضرحة أولياء الله المسلمين فقط، بل ارتبطت أيضاً بقيام بعض الأسواق الدينية في المواسم القبطية، منها الموسم الشهير السنوى لدير المحروق (المحرق) بملوى، الذي يجتمع فيه كثير من الأقباط والمسلمين ويضربون الخيام ويقيمون ثلاثة أيام أو أربعة مع البيع والشراء والنزهة^(٤)، وأيضاً سوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس، وسوق مولد دير القديس برسوم العريان قرب حلوان، وسوق مولد مارجرس بمصر القديمة^(٥).

وقد كانت هذه الموالد إلى جانب كونها اجتماعات دينية صارت أسواقاً تجارية يؤمها التجار من كل الجهات، ويتم فيها بيع وشراء جميع المنتجات الزراعية والصناعية، هذا إلى

٢٤ لمزيد من التفاصيل (انظر: ج. و. مكفرسون، الموالد في مصر، ترجمة: عبدالوهاب بكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٦٥).

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) مكفرسون، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٨.

(٤) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٥) مكفرسون، مرجع سابق، ص ٣٦٠ - ٣٦٦ ..

جانب منتجات المدن التي يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق، حيث لم تتح لهم فرصة الحصول عليها من الأسواق المحلية^(١).

وإلى جانب الأسواق الدينية، تمثلت الأسواق الموسمية أيضًا في أسواق قوافل الحجاج التي كانت تعقد في قنا في بداية موسم الحج وتنتهي بانتهائه، فعند مرور الحجاج بالقصير ذهابًا وإيابًا، كانوا يشترون ما يحتاجونه كهدايا لأربابهم؛ فكانت تروج البضائع في هذا الموسم وتنشط الأسواق، واستمر هذا السوق في ممارسة نشاطه بالرغم من إنشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والسويس، واستخدم كثير من الحجاج هذا الطريق^(٢)، ومن الأمثلة على الأسواق الموسمية أيضًا سوق الرقيق بأسبوط، حيث كان يعقد السوق عند وصول القوافل فقط، فقد كانت تأتي إليها كل عام قوافل دارفور وسنار وكردفان، ومعها ألوف العبيد لتموين أسواق مصر^(٣). وقد كانت تجارة الرقيق تعد أحد الفروع المهمة لاقتصاد مدينة أسبوط حيث كانت قوافل الرقيق تجلب ما يتراوح من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ رأس من الرقيق سنويًا^(٤).

وقد كانت البضائع المتداولة بالأسواق الدينية، كثيرة ومتنوعة، فعلى سبيل المثال: امبتلا سوق مولد السيد البدوي بالآلاف من باعة الألعاب و ملهيات الأطفال والمناديل والخردوات والمزمار المصنوع من القصب.. وغيرها^(٥)، أضف إلى ذلك أن هذه الموالد كانت أسواقًا مهمة للتجار في العبيد، فقد كان مولد السيد البدوي على سبيل المثال، من المناسبات المهمة للغاية لتجارة الرقيق، فقد كان يجلب إلى هذا المولد مئات الرقيق بكافة أنواعهم وأجناسهم^(٦)، وكان يتم احتجاز العبيد السود بخيام مقامة عند مشارف المدينة، بينما الطواشين والفتيات الحبشيات والعبيد البيض، يتم إسكانهم في الوكائل التي تستأجر مقدمًا لذلك^(٧)، وقد راجت تجارة المواشي في هذه الأسواق؛ حيث كانت تباع في أسواق مولدى السيد البدوي

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٣) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٥٥٤.

(٤) عماد أحمد هلال، الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ٦١.

(٥) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٦) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٧) ج. بير، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

وإبراهيم الدسوقي^(١)، حتى أن محمد علي كان يأمر مأمور طنطا بانتداب أحد الموظفين لشراء الثيران اللازمة للعمل بالجفالك من مولد طنطا وأن يصرف له الأموال اللازمة لذلك^(٢).

وقد اهتمت الإدارة المصرية بالأسواق الدينية الكبرى، كسوق مولد السيد البدوي، وأولتها عنايتها عند انعقادها سنوياً، فأخذت تعمل على توفير وتنظيم طرق المواصلات بين هذه الأسواق والمناطق المجاورة^(٣)، وكان محمد علي يطلب من ناظر طنطا عدم ممانعة بعض تجار الإسكندرية المسلمين من البيع والشراء، وخاصة تجار البن بمولد السيد البدوي^(٤)، كذلك قام محمد علي بإبطال عوائد الطردية، التي كانت تحصل على البضائع المرسلة إلى مولد السيد البدوي ومولد إبراهيم الدسوقي في جمركي بولاق ومصر القديمة، وأن يستمر تحصيل هذه العوائد في جمركي الإسكندرية ورشيد^(٥)، كذلك منع أصحاب المتاجر في الممنوعات كالخشيش الذي يضر بالصحة العامة من نصب خيام لهم في الأسواق الدينية^(٦).

ب- الأسواق الأسبوعية:

. تعقد الأسواق الأسبوعية في القرى - وبعض المدن - فكان لكل قرية سوقها المحلي التي تسوق فيها منتجاتها، فقد كان لسوق كل قرية يوم معين، فقرية تعقد سوقها يوم الجمعة وأخرى يوم السبت .. وهكذا على مدار الأسبوع، ولم يكن سوق القرية يقتصر على سكانها فقط، بل كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة الذين يرغبون في تسويق منتجاتهم، وكان التجار بدورهم ينتقلون من سوق قرية إلى آخر حتى إذا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم، ثم يبدؤونها في الأسبوع التالي بنفس النظام وبنفس المواعيد^(٧)، وكانت أسواق المدن الكبرى كالمنصورة و ميت غمر -التي يوجد بهما عدد كبير من الخانات - موجودة بشكل دائم و إن كانت تعاملتهما مع الريف من خلال أسواقها الدورية، بينما كانت بعض أسواق الوجه القبلي تعقد كل ثمانية أيام، مثل: سوق مدن إسنا وقنا وقوص وفرشوط وأخميم وجرجا^(٨).

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٧؛ René Cattaui Bey, Le Regne De Mohammed Ali D'Après les Archives Russes En Egypte, Tome II, Roma, n.p., 1933, p.138.

(٢) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م ٦٥، ص ١٨، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥١هـ / ١٣ فبراير ١٨٣٦م.

(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٤) معية سنية، محفظة ٦٤، دفتر ٥٨، م ١٥٨، ص ٥٠، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٤٩هـ / ١٠ يوليو ١٨٣٣م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ١٠٠، دفتر ٤٨٣، م ٣١، بدون ص، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٤هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٤٨م.

(٦) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٧) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٨) Cuno, op.cit., pp.50.

وفى نفس الوقت كانت هناك قرى تفتقر إلى إقامة سوق خاص بها، وهذه كانت قليلة، ويرجع السبب فى ذلك إلى قلة عدد سكانها وصعوبة المواصلات بينها وبين القرى المجاورة لها، مما لا يتيح لها فرصة فى إقامة سوق يمكنها من تكوين دورة سوقية أسبوعية مع القرى المجاورة، فاعتمدت فى تسويق منتجاتها على أسواق القرى أو المدن المجاورة لها^(١).

وقد تخصصت بعض هذه الأسواق، فى بيع بعض المنتجات، مثل: تخصص أهالى قرية "أبه الوقف" - التابعة لمديرية المنيا - فى تجارة الأغنام؛ فكانوا يسافرون إلى آخر الصعيد الأوسط لشرائها ويعلفونها حتى تسمن ثم يأتون بها إلى القاهرة فيربحون فيها، كما كان يفعل أهل ناحية سنبلو بأسيوط^(٢)، وقد تخصص سوقى طنطا وسمنود الأسبوعيين فى بيع المنسوجات التى تنتجها قرى ومدن وسط الدلتا^(٣)، وكان يعقد بقرية سلمون القماش سوق كل يوم أحد تباع فيه المواشى والأسماك^(٤).

وقد كان بكل مدينة أيضًا سوق أسبوعى على الأقل يتم فيه التبادل بين المدينة صاحبة السوق والمدن والقرى المجاورة لها، وقد كان لهذه القرى دور فى إحياء هذه الأسواق كمصدر إمداد لها بالبضائع الريفية؛ فمدينة قنا كانت تجلب لها بضائع من القرى المجاورة من فواكه وخضر ومسلى، ولبن وجبن .. وغيرها^(٥)، ولم تكن القاهرة مجرد سوق بسيط، فقد كانت تقام بها العديد من الأسواق الأسبوعية فى ضواحيها لتمدها بالطعام والوقود^(٦)، وقد كان أهالى القرى المجاورة للمدن يتكسبون من بيع السلع بها فيحملون متاجرهم للاتجار بها فى هذه المدينة، فقد تكسب أهالى الوراق من بيع السلع بالقاهرة^(٧)، وكان لمدينة دمياط إلى جانب سوقها الدائم، سوقان كل أسبوع يومى الخميس والجمعة يباع بهما أنواع الحيوانات المختلفة والسماك والطيور والغلال^(٨).

ج- الأسواق اليومية المتخصصة:

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٠ - ١١١.

(٣)

Cuno, op.cit., p.51.

(٤) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٥) المرجع السابق، ص ١١١ - ١١٢.

(٦)

Cuno, loc.cit.

(٧) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٨) المرجع السابق، ص ١٢٥.

تعقد في المدن أسواق دائمة تعمل باستمرار نظراً لكثافة السكان وتعدد مطالبهم اليومية، وقوام السوق الدائمة المحال التجارية التي انتشرت في المدن المصرية، فلم تكن هناك مدينة تخلو شوارعها من المحلات^(١) والوكائل، وكان أصحاب الحرفة الواحدة يجتمعون عادة في ناحية واحدة من القاهرة^(٢) - وغيرها من المدن الكبرى بالإسكندرية وأسيوط - لذا خصصت شوارع بأكملها أو أقسام منها لصنف واحد من التجارة^(٣)، فيسمى الشارع باسم هذه التجارة أو اسم المسجد المقام به، أو اسم الوقف التابع له السوق، كسوق شارع وقف جامع سليمان باشا ببولاق^(٤)، ففي مدينة القاهرة "سوق النحاسين" أو النحاسين فقط، لأنهم يسقطون لفظ سوق، والجوهرجية والخردجية^(٥)، وسوق خان الخليلي وسوق الغورية حيث كانت تعرض الأقمشة الهندية والكشميرية والحريز والمنسوجات الأجنبية، ومن هذه الأسواق سوق السلاح، وسوق البندقارية (مركز تجارة البنادق)، وسوق الحمزاوى (مركز تجارة الجوخ) وسوق السروجية (مركز تجارة سرج الخيل)^(٦)، وسوق الأشرافية حيث تجار الورق^(٧)، وسوق الجمالية مركز تجارة البن الوارد من اليمن والدخان الوارد من سوريا وبقرية كان يقع سوق مرجوش (مركز تجارة الأقمشة المصرية المنى فائورة)^(٨)، وفي وكالة الجلابة كان يباع الرقيق الذي يصل من أفريقيا^(٩)، وقد استمرت تجارة الرقيق بها حتى عام ١٨٤١م عندما أقر محمد علي بنقل بيع الرقيق إلى خارج القاهرة، ويبدو أن هذا لم يدم طويلاً فسرعان ما عادت تجارة الرقيق إلى وسط القاهرة، وكانت وكالة جعفر أغا مخصصة في بيع الرقيق الأبيض لكنها لم تلبث أن توقفت في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر الميلادي، فأمر محمد علي عام ١٨٣١م بإخلاء هذه الوكالة - من سكانها وهو ما سيتم توضيحه في هذا الفصل - وجعلها سوقاً للرقيق^(١٠).

(١) المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٣) صلاح أحمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ج٢، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ص ٤٩؛ إدوارد ولیم لين، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٤) معية سنّية، محفظة ٢٤، دفتر ٢١، م ٦٠٥، بدون ص، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٤٢هـ / ٢ ديسمبر ١٨٢٦م.

(٥) إدوارد ولیم لين، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٦) محمد صلاح الدين حلمي، حياة الأتراك الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٦٠.

(٧) أحمد الحنة، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٨) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٩) حلمي محروس إسماعيل، دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٧.

(١٠) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٧.

أما عن الأسواق المتخصصة في مدينة الإسكندرية: فكان سوق الشوام حيث يباع أصناف البضائع الشامية، وسوق العجم الذي يباع به الكشمير، وسوق الصيارفة (لأعمال الصرافة)، وسوق الجزمجية، وسوق المنشية الذي يباع به البضائع الأجنبية والمنسوجات والمفروشات والحلى والجواهر .. وغيرها، وسوق الأقمشة، وسوق الفاكهة^(١)، وسوق الخيط، وسوق المغاربة - وهي أسواق تركية الطراز منذ العصر العثماني - وسوق الرقيق^(٢).

وكان بأسيوط الكثير من الأسواق، أهمها: السوق السلطاني الذي كان يشق المدينة من شمالها إلى جنوبها، وكان بها أسواق خاصة لكل صنف من أصناف البضائع فكان هناك سوق خاصة بالغلل وسوق لبيع اللحوم وسوق لبيع الأسماك وآخر لبيع الأصناف العامة كالقواكه والخضراوات والدجاج .. وغيرها^(٣).

وكانت هذه الأسواق بصفة عامة عبارة عن شوارع مغطاة بالحصر أو ألواح تحملها عوارض تمتد في الشوارع أعلى الدكاكين قليلاً أو فوق المنازل^(٤)، من عدة نواحي حتى تقى المحلات من حرارة الشمس وتقع على جانبها محلات صغيرة تظل مفتوحة طوال النهار لسد حاجة المستهلكين^(٥).

٢ - الوكائل والحوائيت.

امتلات الأسواق المصرية بالوكائل؛ فقد بلغ عدد الوكائل الواقعة في الأحياء التجارية والصناعية في القاهرة وحدها على سبيل المثال: ١٣٠٠ وكالة^(٦)، والوكالة عبارة عن بناء مخصص لحاجات التجار يحيط بفناء مربع أو مستطيل، متعدد الطوابق يتكون الطابق السفلى منها من مخازن مقببة (حواصل) مسقوفة بالحجر حتى لا تؤثر فيها نار الحريق^(٧)، وقد وصل عدد الحواصل الموجودة بالوكائل إلى ٢٠ حاصلاً كما هو موجود بوكالة نائلة خاتون (تعرف

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣) ضياء جاد الكريم، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٤) إيوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٥) حلمي محروس، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٦) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٧) أ.ب. كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، ط ٣، القاهرة، دار الموقف العربي، ٢٠٠١، ص ٢٠٧.

بوكالة الست) بأسيوط^(١)، وتحيط هذه الحواصل بفناء مربع كشف سماوى يحتوى فى وسطه على حوض ماء أو بئر ماء ومكان مخصص لربط الدواب^(٢).

أما عن الطابق العلوى؛ فقد كان يستخدم كمخزن فى بعض الوكائل، أو يكون معد للسكنى فى أغلب الوكائل^(٣)، وقد خصص لسكنى الغرباء والعزاب - غير المتزوجين - من بين تجار تلك الأسواق، ويرجع السبب فى ذلك إلى التقليد الذى كان شائعاً من أهل القاهرة الإسلامية من نفورهم من تسكين العزاب داخل بيوت العائلات^(٤)، ولم يقتصر الأمر على تسكين العزاب بهذه الوكائل، فأحياناً كان يسمح بإسكان الأجانب الذين تستخدمهم الحكومة، فتذكر إحدى الوثائق أن محمد على أمر بوغوص بك بإعداد سكن مناسب بوكالة محرم بك لإسكان المهندس الذى سيأتى من فرنسا^(٥).

وقد كانت هذه الوكائل تابعة لأصحابها - ومؤسسيها - حتى طبق محمد على نظام الاحتكار؛ فأصبحت هذه الوكائل تابعة للحكومة، وأنشأ ديواناً للإشراف على هذه الوكائل أطلق عليه "ديوان الأصناف" وقد افتتح هذا الديوان عام ١٨٢١م بالأزبكية، ثم تم نقله إلى القلعة، غير أن هذا الديوان تحول عن الهدف الذى أنشئ من أجله - الأعمال الزراعية - إلى عملية بيع وشراء الحاصلات الزراعية فى وكائل بولاق، وكان فى ذلك مشقة عليهم؛ لذلك قرر المجلس العالى نقل هذا الديوان إلى وكالة السكر ببولاق عام ١٨٢٩م، وبدأ هذا الديوان عمله فى تخزين الأصناف التى ترد من الأقاليم كل صنف فى وكالة خاصة به حيث اختصت كل وكالة بسلعة بعينها ومنع تداول هذه السلعة فى غير الوكالة المخصصة لها، وقد عرفت الوكالة باسم الصنف المخزن بها كوكالة القطن ووكالة السكر ووكالة البلح ووكالة الجلود .. وغيرها^(٦).

(١) محكمة أسيوط، س ١٤، م ١٦٢، ص ٧٥، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٢٥٤هـ / ٤ يوليو ١٨٣٨م.

(٢) الباب العالى، س ٤١١، م ٣٢٣، ص ١٢٦ - ١٢٧، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٧ مارس ١٨٣٨م.

(٣) إدوارد ولیم لین، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٤) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ١١٩، ص ٢٣٨، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٤٤هـ / ٤ مارس ١٨٢٩م.

* كان هذا الديوان عند إنشائه مخصصاً للأعمال الزراعية، وذلك لأن محمد على أدخل بعض المحاصيل الزراعية الجديدة كالقطن وقصب السكر .. وغيرها، وقد اختص هذا الديوان بمساعدة المزارعين فى هذه الأصناف؛ وإحضار الخبراء الأجانب، (الوقائع المصرية، عدد ١٠، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٤٤هـ / ٥ مارس ١٨٢٩م).

(٦) سبقوا. دردير عبد الجواد، منطقة بولاق فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، قسم التاريخ، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٨، ص ١٢٨.

وقد كان هذا الديوان يقوم بتحصيل رسوم إضافية على السلع التى يبيعها للتجار - بأمر من محمد على - ثم يتم توريد هذه الرسوم إلى ديوان التجارة، فعلى سبيل المثال: كان ديوان الأصناف يقوم بإضافة ٥ قروش على ثمن كل قنطار قطن مباع من الديوان للتجار بصفة مضاريف، ويقوم بتوريد هذه الرسوم إلى ديوان التجارة، فقد طلب محمد على من بوغوص بك الإسراع فى توريد هذه الأموال إليه لشدة الحاجة للنقود^(١).

كذلك كان هذا الديوان يقوم بجرد الوكائل، وعند ظهور أي عجز أو وفر فى محتويات الوكالة يتم تقديم المسئول عن ذلك للديوان الخديوى - الجهة المختصة - مثلما حدث عند جرد وكالة النيلة وظهر وفر فى محصول النيلة بها وتم تقديم ناظر وقباني الوكالة للديوان الخديوى لأنهما كانا يختلسان ذلك الوفر، وبعد التحقيق طلب مجلس الملكية من مدير الديوان بإضافة هذا الوفر إلى الديوان، وتم إخلاء سبيل الناظر والقباني بعد إثبات أنهما ليسا مسئولين عن ذلك^(٢).

وقد بلغت إيرادات الحكومة من ديوان الأصناف تحت نظارة رستم أفندى عام ١٨٢٨م ١٥٦٥٧ كيسًا و ٤٥٨ قرشًا^(٣)، وفى عام ١٨٣٠م بلغت ٧٧٦٢ كيسًا و ١٣٢ قرشًا^(٤)، وفى عام ١٨٣١م بلغت ٥٩٤٠ كيسًا و ٤٢ قرشًا^(٥).

وقد امتلأت شوارع القاهرة بالعديد من الوكائل التجارية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان بشارع باب الفتوح خمس وكائل، منها: وكائل مصطفى الشربجى المعدة لبيع الحمص، ووكالة الثوم، وسوق خان الخليلى كان به عدة وكائل، منها: وكالة البزستان المعدة لبيع الأقطان، ووكالة أحمد باشا يكن المعدة لبيع البسط والسجاجيد، ووكالة السلحدار المعدة لبيع البضائع الشامية^(٦)، ووكالة الجلابية لبيع الرقيق الأسود^(٧)، ووكالة جعفر أغا لبيع الرقيق الأبيض^(٨)، ووكالة الفسيخ ببولاق^(٩)، ووكالة الدريس بسوق الحمزاوى^(١٠).

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، م ٢٦٧، بدون ص، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٤١هـ / ٢ أغسطس ١٨٢٦م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٦، م ١٠٨، بدون ص، بتاريخ ٢٤ المحرم ١٢٤٩هـ / ١٣ يونيه ١٨٣٣م.

(٣) ديوان المالية، إيرادات ومصرفات الحكومة المصرية، س ١٦٣٤، مادة بدون م، ص ٢٧ - ٢٨، لسنة ١٢٤٤ / ١٨٢٨م.

(٤) المصدر السابق، س ١٦٣٦، مادة بدون م، ص ٧، ٢٤، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

(٥) المصدر السابق، س ٦٣٧، مادة بدون م، ص ١، ٦، لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م.

(٦) أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٧) عماد هلال، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م ٥٣، ص ٥٩ - ٦٠، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٣١م.

(٩) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٣٣.

ولم يقتصر وجود الوكائل على القاهرة فقط، بل انتشرت الوكائل في العديد من المدن المصرية، مثل: وكالة ماجور بمدينة فوه، والتي تم تجديدها في عهد محمد علي عام ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٨ م^(٢)، ووكالة المحمودية بالعطف، وكان هناك اقتراح في عهد محمد علي لهدم هذه الوكالة وبنائها من جديد على نفقة الحكومة^(٣)، ووكالة الوزير برشيد^(٤)، وقد تعددت الوكائل الموجودة بأسبوط، منها: وكالة الست (نائلة خاتون)^(٥)، ووكالة الصعايدة^(٦)، ووكالة الكاشف، ووكالة شلبي، ووكالة فارس^(٧).

أما عن الحوانيت التجارية فهي عبارة عن الأدوار الأرضية من المنازل الواقعة في الأحياء التجارية، وهذه الحوانيت صغيرة جدًا يتراوح مساحتها من ١٣ إلى ١٦ قدمًا بارتفاع يتراوح من ٦ إلى ٧ قدم من الحجر^(٨)، وقد يتألف الحانوت من حجرتين تتقدم الواحدة الأخرى وتستعمل الأخيرة كمخزن، ويقام أمام الحانوت مصطبة من الحجر أو الأجر، يجلس عليها التاجر غالبًا، ويقدم الشبك لزبائنه الدائمين أو من يشتري بضائع كثيرة وقد يقيم التاجر صلاته على المصطبة على مرأى من المارة^(٩)، ولا ينفذ ضوء النهار إلى هذه الحوانيت إلا من خلال ثقوب في أسقف الأسواق ولا يوجد بهذه الحوانيت نوافذ لتهوئتها^(١٠).

ولم يكن التاجر يسكن عادة في السوق، فبعد انتهاء عمله اليومي يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج أو بالأقفال، وهو تأمين مظهرى أكثر منه حقيقى، هذا فضلاً عن أن هذه الأسواق كانت تحرس ليلاً، وكان الحانوت يضم أثناء متواضعاً من حصيرة وسجادة وبضع وسادات يجلس عليها التاجر على المصطبة هو وزبائنه؛ ليتجاذبوا أطراف الحديث قبل عقد الصفقات، وكانت هذه المصاطب عقبة حقيقية أمام المرور بالشارع، كما كان المتمردون

(١) ديوان خديوى، مكاتبات من الجناح العالى، محفظة ٣، م ٢٣، ص ٤٢٥، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٢ هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٣٦ م.

(٢) خالد عزب، آثار مدينتى فوه ورشيد فى عصر محمد على ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٥٧٩.

(٣) محافظ الذوات، محفظة ٦، م ٧٧، ص ١٨٨، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٢٤٩ هـ / ٢٤ يوليو ١٨٣٣ م.

(٤) محكمة رشيد، س ٢٠٣، م ٧٣٥، ص ٤٠١، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٣ هـ / ٢٧ مايو ١٨٠٨ م.

(٥) محكمة أسبوط، س ١٤، م ١٦٢، ص ٧٥، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٢٥٤ هـ / ٤ يوليو ١٨٣٨ م.

(٦) المصدر السابق، س ١٤، م ٤٢٨، ص ٢٢٨ - ٢٢٩، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٥٧ هـ / ٥ مارس ١٨٤١ م.

(٧) ضياء جاد الكريم، مرجع سابق، ص ٨٥.

* يبلغ طول القدم الواحد ٣٠,٥ سم.

(٨) كلوت بك، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٩) إدوارد ولیم لين، مرجع سابق، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(١٠) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ١٦٢.

يحاولون فى أوقات الاضطرابات استخدام هذه المصاطب لإقامة المتاريس، ففى أحياناً كثيرة لجأت السلطات إلى إزالة هذه المصاطب^(١)، ويذكر الجبرتى فى أحداث عام ١٨١٤م أن أصحاب الشرطة كانوا يمرون بالطرقات لهدم المصاطب التى تعترض الطريق لتوسعته لتمر بها عربات زفة العروس - حفل زفاف اثنين من أبناء محمد على وهما ابنه إسماعيل باشا وابنته^(٢) - كما أمر الباشا عام ١٨٣٥م بإزالة هذه المصاطب من الشوارع المزدحمة ولم يسمح بها إلا فى الأماكن الأكثر اتساعاً شريطة ألا يزيد عرضها عن (شبرين)، وفى نفس الوقت أمر التجار بدهان حوائطهم وإزالة السقوف المصنوعة من الحصير التى تظلل بعض الأسواق، ولم يسمح بإحلالها إلا بالسقوف الخشبية^(٣).

ويضع الكثير من تجار القاهرة وغيرها من المدن المصرية، على واجهة حوائطهم ورقة كتب عليها اسم الله أو الرسول أو الاسمان معاً أو الشهادة أو حديث نبوى أو آية قرآنية أو ابتهال إلى الله، مثل: "يا فتاح يا عليم يا رزاق يا كريم" وكثيراً ما ينطق التاجر بهذا الابتهاال عندما يشرع فى فتح جانوته صباحاً^(٤).

وقد بلغ إيجار الحوانيت برشيد عام ١٨٠٨م ما بين ١٢ إلى ٢٧ قرشاً سنوياً، وهذه الحوانيت تابعة لوقف الجلفى برشيد^(٥)، وقد نصت القوانين على منع المستأجرين لهذه الحوانيت من الامتناع عن دفع إيجارها بحجة أنها تابعة لنظام الحكر، (أى تابعة لعهد القاضى لا لناظر الوقف) والزمته بالالتزام بدفع إيجار حوائطهم فى الميعاد المحدد لها^(٦).

منع محمد على التصريح للكرمن والأجانب وسائر أهل الذمة عام ١٨٢٨م بفتح حوانيت جواهرجية إلا فى وجود ضامن لهم، وبالتالي إغلاق كل الحوانيت التى لا ضامن لها، واشترط على من يرغب فى العمل بهذه التجارة الحضور هو وضامنه إلى الديوان لأخذ الضمانات اللازمة عليه، وذلك بسبب الشكوى التى رفعها شيخ الجواهرجية بأن الجواهرجية المسلمين لهم ضامن وأملك تضمنهم، فى الوقت الذى يقوم التجار الأجانب وأهل الذمة - الذين يأتون من الخارج ويفتحون حوانيت - بنهب أموال الناس فى مدة قصيرة ثم يعلنون

(١) اندريه ريمون، المدن العربية الكبرى، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩١، ٢١٧٩ - ١٨٠.

(٢) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج ٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٣١٠، ٣١٦.

(٣) اندريه ريمون، القاهرة، تاريخ حاضرة، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٤، ص ٢٦١.

(٤) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٥) محكمة رشيد، س ٢٠٣، م ٧٣٥، ص ٤٠١، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٢٣هـ / ٢٧ مايو ١٨٠٨م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٠، م ١٤١، بدون ص، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٤٩هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٣٣م.

إفلاسهم مما يضر التجار المسلمين^(١)، لذا فمن لا ضامن له من التجار عليه بيع حانوته، ولا يمكن فتح هذا الحانوت مرة أخرى إلا في وجود ضامن معتمد^(٢).

وكان يتم تعويض أصحاب المحلات التي تهدم لوقوعها على أحد الطرق التي يتم تمهيدها أو توسيعها، فقد أمر محمد على بدفع تعويض لأصحاب المحلات التي هدمت لأجل تسوية الطريق السالك إلى باب شرق بالإسكندرية مبلغ قدره ٢١ كيساً و ٩ قروش ونصف كتعويض لأربعة عشر محلاً^(٣)، وتعويض أحد تجار القاهرة بمبلغ ٢٥٠ قرشاً لهدم حانوته لتنظيم الطريق الواقع به^(٤)، أما عن مواعيد العمل بهذه الحوانيت؛ فكان أصحابها يحضرون إليها في الصباح ويقيمون بها طيلة النهار ولا يغادرونها إلا مساءً^(٥).

٣ - الموازين والمكاييل:

تعرضت الأسواق المضرية لكثير من الاضطرابات نتيجة لعدم استقرار الموازين والمكاييل واختلافها من منطقة لأخرى، فأنشأ محمد على ديواناً؛ لتحرير الموازين عام ١٢٢٨ هـ/ ١٨١٣م كان مقره القلعة، ومن مهامه إبطال موازين الباعة وجلب ما عندهم من سنج ووزنها، فإذا كانت زائدة أو ناقصة يتم مصادرتها، وإن كانت محررة الوزن ختموها بختم خاص بذلك، وكان يتم تحصيل رسوم مقابل هذا الختم على كل سنجة (نصف أوقية) ٣ أنصاف فضة، والأوقية والرطل* الذي يكون وزنه غير محرر يعطون لصاحبه رطلاً جديداً من الحديد بعد دفع ثمنه (١٠٠) نصف فضة (قرشين ونصف)، أما النصف رطل الجديد فثمنه (٥٠) نصف فضة (١,٢٥ قرش) .. وهكذا^(٦).

(١) المصدر السابق، محفظة ٢٢، دفتر ٧٤٣، م ١٧٨، ص ٨٢، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٤٣هـ/ ٣ مارس ١٨٢٨م.

(٢) مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٧/ ٣٣/ ١، مادة بدون م، ص ٣١٤، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٤٤ هـ/ ٢٧ يناير ١٨٢٩م.

(٣) محكمة الإسكندرية، س ١٤٤، م ٢٣٦، ص ١١٧، بتاريخ سلخ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/ ١١ فبراير ١٨٤٢م.

(٤) ديوان خديوى، مكاتبات، صادر، محفظة ٧، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٩ شوال ١٢٦٠هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٤٤م.

(٥) محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ١٦٣.

* الرطل: من الكلمة اليونانية لترون Litron، وهو يعادل ١٢ أوقية أى ١٤٤ درهماً أى ما يعادل ٤٤٩,٢٨ جم.

(انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص ٣٠، ٣٢).

(٦) الجبرتى، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(أ) الإردب الرشيدى:

أمر محمد على عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢١م باتخاذ الإردب الرشيدى كأساس لبيع وشراء الغلال بشون الإسكندرية بدلاً من الإردب المستخدم بهذه الشون وذلك لسهولة الكيل به - حيث يعادل الإردب الرشيدى ١٢ ربة* بينما الإردب المتداول بالأسواق يعادل ٢٤ ربة^(١) - وبهذا يكون الإردب الرشيدى نصف الإردب المتداول فيسهل الكيل بدقة للكميات الصغيرة، فأمر محمد على بصنع ٥٠ ربة رشيدى وإرسالها إلى شون الإسكندرية لتوحيد المكايل المستخدمة بالشون الحكومية^(٢). وبالفعل تم إرسال الخمسين ربة للإسكندرية، ولكن بعد وصولها للشون وجدوا أنها ليست ربة وإنما وبة** - فالإردب يعادل ٦ وبة أى أن الوبة نصف الربة^(٣) - وبناءً على ذلك طلبوا من رشيد ٣٠ ربة أخرى؛ فتم توريدها إلى شون الإسكندرية^(٤).

(ب) القادوس:

أمر محمد على عام ١٨٣٢م باتخاذ القادوس - نوع من المكايل - لكيل الحبوب بشون المحمودية، كما كان مستخدماً في شون بولاق والأقاليم، وذلك لتوحيد الموازين والمكايل ومنع السرقات عند كيل الغلال^(٥)، وكان القادوس مقسماً إلى ٢٤ ربة (أى أنه يعادل إردباً)^(٦)، وتم إرسال هذه القواديس إلى شون الأقاليم^(٧)، وعلى هذا أمر محمد على ببيع جميع الغلال وشرائها عام ١٨٣٦م بالقادوس الذى يعادل ٢٤ ربة^(٨).

-
- * السربع أو السربة: تعادل ٤/١ قدح، القدح مكيل مصرى له حجمان قدح صغير يعادل ٩٦/١ إردب، وقدح كبير يعادل ٤٨/١ إردب، والرربع تعادل اليوم ٥١٦، لتر. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص ٦٢، ٦٥).
- (١) الجبرتى، مرجع سابق، ص ٥٨.
- (٢) معية سنية، محفظة ٥، دفتر ٦، م ٥٩١، ص ٢٣٢، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٣٦هـ / ٢٧ يوليو ١٨٢١م.
- ** الوبة: مكيل مصرى بالدرجة الأولى، وهى تعادل ٣٣ لتراً. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص ٨٠).
- (٣) فيليب جلاذ، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، القاهرة، د. ١٩٢١م، ص ١٤٨.
- (٤) معية سنية، محفظة ١١، دفتر ٩، م ٢٧، ص ١٠، بتاريخ ١٠ المحرم ١٢٣٧هـ / ٨ أكتوبر ١٨٢١م.
- (٥) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٣٦، ص ١١، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ / ٥ نوفمبر ١٨٣٢م.
- (٦) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٤٤٦، ص ١٢٧، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٠هـ / ٢٩ مارس ١٨٣٥م.
- (٧) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ١٠، بدون ص، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٥١هـ / ١٠ مايو ١٨٣٥م.
- (٨) المصدر السابق، محفظة ٣، م ١٣٠، بدون ص، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١هـ / ١٧ فبراير ١٨٣٦م؛ المصدر السابق، محفظة ٤، م ١٥٧، بدون ص، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٢هـ / ٥ يونيه ١٨٣٦م.

وبعد إرسال هذه القواديس إلى الشون، وجد فرق بين القواديس القديمة الموجودة بهذه الشون وبين القواديس الجديدة التي تم إرسالها عام ١٨٣٦م^(١)، وذلك بسبب أن القواديس الجديدة كانت تزيد ثلاثة أقداح في القمح**، فأرسل الباشا موظفًا إلى شون المحمودية ومعه قادوس جديد، وبعد الكيل ظهر أن السبب في هذا الفرق هو أن القادوس الجديد به ثقب واسع فعند الكيل به ينسد الثقب بما يكال به - ومن هنا جاءت الزيادة في المكيال - أما القادوس القديم فثقبه ضيق وبه خشب يسده - فلا يمتلأ عند استخدامه فلا تحدث زيادة في الميكال - وهو ما يحدث الفرق في الكيل^(٢)، ورغم ذلك أمر محمد علي باستخدام القواديس الجديدة وعدم استخدام القديمة بحجة أنه لا يجوز الكيل بمكيالين مختلفين بالشون^(٣).

(ج) المقاييس:

أما عن أهم المقاييس المستخدمة في هذه الفترة، فهي: الفتر "عبارة عن المسافة بين طرفي الإبهام والسبابة"، والشبر "هو المسافة بين طرفي الإبهام والخنصر"، والذراع البلدي الذي يساوي ٢٢ بوصة - أي حوالي ٥٧,٥٧ سم^(٤) - وكان يستعمل لقياس أقمشة الكتان المصنوعة في مصر^(٥)، والذراع هندازة (هندسي) أي حوالي ٦٣,٥ سم^(٦)، ويستعمل لقياس البضائع الهندية، والذراع الهندية، والذراع الاسطنبولي الذي يستعمل لقياس الأقمشة الأوروبية وهو حوالي ٢٦,٥ بوصة^(٧)، أي حوالي ٦٧,٣ سم^(٨).

(د) ضبط الموازين:

بذل محمد علي جهودًا كبيرة لتوحيد الموازين والمكاييل والمقاييس، وقد ساعده على ذلك نظام الاحتكار الذي أتاح له استخدام الموازين والمكاييل الحكومية عند شرائه المحاصيل من الفلاحين وعند تخزينها بالشون وعند بيعها للتجار، فقد تحكم في عملية البيع والشراء،

-
- (١) المصدر السابق، محفظة ٤، م ١٩٤، ص ٣٩١، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥٢هـ / ١٥ يونيو ١٨٣٦م.
- ** ولما كان الفدح الكبير يعادل ٤٨/١ إردب، والفدح الصغير يعادل ٩٦/١ إردب، وتري الباحثة أن ٣ أقداح في مكبال القمح تعادل من ٣٢/١ إلى ١٦/١ من الإردب بكل قادوس، وهي كمية ليست بالقليلة.
- (٢) معية سنية عربي، س ١١، م ٣٩، ص ١٠، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٢١ يوليو ١٨٣٦م.
- (٣) شوري المعاونة، محفظة ٥، دفتر ١٦٢، م ٦٦٠، ص ٥٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٢٨ مايو ١٨٣٨م.
- (٤) فالتر هنتس، مرجع سابق، ص ٨٧.
- (٥) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٤٤٢.
- (٦) فالتر هنتس، مرجع سابق، ص ٩١.
- (٧) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٥٤٧؛ إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٤٤٢.
- (٨) فالتر هنتس، مرجع سابق، ص ٨٤.

فضلاً عن كونه كان يقف بالمرصاد لمن يغش في الكيل أو الميزان عند البيع أو الشراء، وقد عهد محمد علي للمحتسب بضبط الموازين داخل الأسواق، ولنظار الشئون ضبطها داخل الشئون، ولديوان التجارة ضبطها عند البيع للتجار الأجانب بالإسكندرية، وللمديرين كل في مديريته.

ومن الأمثلة على ذلك: أمر محمد علي محافظ دمياط عام ١٨٢٧م بضبط المكاييل والموازين، موضحاً له أنه لا يريد أن يوفر للحكومة عن طريق الاختلاس والسرقة عند الكيل، بل أمره بعقاب الذين يغشون في الكيل - المطففين - ويأمره باستخدام الإردب الرشيدى كما يحدث بالإسكندرية^(١)، وضرورة عرض أى موازين جديدة على الديوان الخديوى لضرورة اختبارها والتأكد من صحة وزنها^(٢)، قبل عرضها بالأسواق ودمغها بالضربخانة المصرية فهذه التمغة هي الدليل على انضباط وزنها^(٣).

كون محمد علي لجنة من ناظر الجهادية وناظر المدرسة الملكية وناظر المهمات الجربية وناظر الجير والجبس وسائر المأمورين وكبار الحكام؛ لإقرار لائحة الموازين والمكاييل التى وضعتها هذه اللجنة والتي ألزم باتباعها لكل الشئون الحكومية، وقد قضت هذه اللائحة بضرورة أن يكون جميع نظار الشئون يجيدون القراءة والكتابة، لذا كلف المجلس ناظر الجهادية وناظر المدرسة الملكية أن يقوموا بإحلال نظار شئون متعلمين بدلاً من النظار الأميين، وكلف المجلس ناظر المهمات وناظر الجير والجبس بصنع ما تم تحديده من مكاييل وموازين ولوازمهما بالأعداد والأشكال والمواصفات المحددة باللائحة، ويقومان بتوزيع هذه المكاييل على الشئون، وقد حددت اللائحة أن يكون سهم الميزان من الخشب، ولسانه من الحديد والكفتان من الحجر المكسو بالجلد والسنج من الحديد^(٤).

وقد تم عرض اختلال الموازين والمكاييل للأصناف المتداولة بالبيع والشراء بين الأهالى والحكومة على مجلس الملكية عام ١٨٣٥م، وقد أمر محمد علي بوغوص بك بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الخاصة بتوحيد هذه المكاييل^(٥)، على أساس أن القنطار يعادل مائة رطل

(١) ديوان خديوى، محفظة ١٨، دفتر ٧٣٤، م ٢٧٩، ص ٩٨، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٤٢هـ / ١١ مايو ١٨٢٧م.

(٢) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م ٣٦، ص ٩، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤٤هـ / ٤ مارس ١٨٢٩م.

(٣) المجلس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٥هـ / ٢٨ يناير ١٨٣٠م.

(٤) ديوان خديوى، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م ٣٣٠، ص ١٦٣، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ١٢ يونيو ١٨٣٠م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م ١٣٦، ص ٥١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٥م.

وبالآفة يعادل ٣٦ أقة^(١)، والرطل يعادل ١٤٤ درهماً والآفة ٤٠٠ درهم^(٢)، واعتبار الكيلة ٢٤ ربة^(٣)، وقد أقر محمد على هذا القرار واعتبره أساساً للعمل حيث إن توحيد المكاييل سيؤدي إلى تقليل الغش في الميزان، وقد صدق مجلس تجار دمياط على قرار مجلس الملكية، ولكن مجلس تجار الإسكندرية لم يوافق على هذا القرار بحجة أن المكاييل والموازين تختلف من صنف لآخر، فلا يمكن توحيدها على كل الأصناف^(٤).

ورغم هذه المحاولات لضبط الموازين والمكاييل، فإنها لم تحسم هذه المشكلة، واستمر محمد على في إصدار أوامره بضرورة ضبط الموازين والمكاييل، فعلى سبيل المثال: ظهر فرق بين مكاييل شونة فرشوط ومكاييل شونة قنا؛ فأمر الباشا مدير قنا بأن يكمل المكاييل الناقصة من الحبوب المرسلّة من فرشوط إلى قنا^(٥)، وكذلك كان يتم إرسال مكاييل من شونة إلى أخرى إذا حدث بها عجز، فقد تم إرسال ثمانية مكاييل من شونة بولاق إلى شونة العطف نتيجة لشكوى الأهالي بالعطف من صغر المكاييل المستخدمة بها، فكان لابد من ضبط هذه المكاييل^(٦).

هذا بالنسبة لضبط المكاييل والموازين بالشون، أما بالنسبة للأسواق الداخلية، فقد عهد محمد على بها للمتسبب - وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد - وعندما انتهى دور المتسبب وتولى الديوان الخديوي مهامه عام ١٨٣٧م اضطربت الموازين والمكاييل بالأسواق، فقد ابتدع التجار الوزن بالحجارة واستخدموا السنج القديمة غير المختومة، مما كان يضر بالأهالي نتيجة للغش في الميزان، فكان لابد من ضبط الموازين، لهذا أمر محمد على بالبحث والتحري في الأسواق عن السنج غير المختومة، وإبلاغ مجلس الملكية بعددها، وإبطال العمل بها، وإحلالها بسنج مختومة، وقد قامت الباقرخانة* بتوريد هذه السنج وجرى توزيعها بالأسواق وتحصيل ثمنها من التجار، واقتضى الأمر فحص ما عند التجار من سنج ومعاقبة من توجد عنده سنج

(١) معية سنية، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، م ٩٣٧، ص ١٠١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٥م؛ ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ / ٢٨ فبراير ١٨٣٥م؛ المجلس الخصوصي، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٢) المجلس الخصوصي، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص؛ مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، ص ٧ / ٣٣ / ١، م ١٩٧، ص ١٧٨، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٣) المجلس الخصوصي، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م ١٣٦، ص ٥١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١هـ / ١٧ فبراير ١٨٣٦م.

(٥) أوامر، محفظة ١١، م ١٧٩، ص ٦٧، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ١٦ أغسطس ١٨٣٦م.

(٦) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ٣٢٦، بدون ص، بتاريخ ١٨ المحرم ١٢٦٣هـ / ٨ يناير ١٨٤٧م.

* الباقرخانة: هي مسبك النحاس (بيت النحاس الخاص بسبك النحاس)

قديمة أو ملغية، ويتم تسليمه سنج جديدة^(١)، وإنذار من يغش المشتريين أو يطفف الميزان بإرساله إلى السجن لمدة تتراوح من ٣ أشهر إلى سنة مع إلزامه بغرامة تدفع للاستتالية الملكية عقاباً له^(٢).

كما قام محمد علي بضبط المقاييس عندما استعمل المتسبون والقماشون بالإسكندرية مقياساً من الخشب ينقص عن المقياس (الهنداسة) أو الإسطنبولي، فقد وجد الباشا أن المقاييس الخشب من الصعب ضبطها ومن السهل التلاعب بها؛ لذا أمر ترسانة الإسكندرية بصنع مقاييس من الحديد وتم ختمها من الطرفين، وتم صناعة ٢٠٠ مقياس منها وتحصيل ثمنها من المستخدمين لها، وتوزيعها بالأسواق لتحل محل المقاييس الخشبية، وإنذار من يستعمل غير هذه الهندسات الحكومية بالسجن، وقد أرسل مدير ديوان التجارة أرتين بك إلى الرعايا والأجانب والتجار بالإسكندرية باعتماد هذا المقياس حتى أن المشتريين كانوا يرفضون الشراء بغير المقياس الحكومي^(٣).

ثانياً: المحتسب

كان المحتسب مكلفاً بمراقبة الأسواق وتنظيمها وملاحظة الأسعار والكشف عن الموازين والمكاييل المغشوشة والنقود الزائفة، ولكن بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر عام ١٨٠١م ضعفت سلطة المحتسب؛ فارتفعت الأسعار واشتد الغلاء لتواطؤ المحتسب مع التجار، فشدد خسرو باشا والي مصر على الباعة فشئق بعضهم على حوائيتهم وخرم أنوف بعضهم حتى أظهروا ما أخفوه من سلع وخفضوا الأسعار، غير أنه في السنة التالية زالت شدة الوالى عن الباعة وتواطأ المحتسب مع التجار مرة أخرى، فزادت الحالة سوءاً^(٤)، ومن مظاهر هذا التواطؤ أن المحتسب عند طوافه لفحص الموازين والمكاييل كان يصاحبه رجل يحمل ميزاناً؛ لاختبار الموازين المستخدمة بالأسواق والتأكد من صلاحيتها ودقتها، وقد كان هذا الرجل يتغاضى عن أى خلل فى موازين أحد التجار إذا قدم هذا التاجر رشوة للمحتسب^(٥).

(١) المجلس الخصوصي، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص؛ مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س ٣٣ / ٧، مادة بدون م، ص ١٧٥ - ١٧٦، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ٥ فبراير ١٨٤٢م.

(٢) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قانون ٤، بند ٨١، ص ٢٥، بتاريخ ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.

(٣) المجلس الخصوصي، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٦١هـ / ٥ فبراير ١٨٤٥م.

(٤) أحمد الجثة، مرجع سابق، ص ٢٧٠؛ أحمد الدماصي، الاقتصاد المصري فى القرن التاسع عشر، ج ١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٢٠٥.

(٥) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٧١.

أبقى محمد على على وظيفة المحتسب*، الذى يطوف بالباعة والأسواق ليلاً ونهاراً ويفتش عن المسلى والجبن .. وغيرهما مما هو مخزون، ويدفع أثمانها لأصحابها بالسعر المحدد، ثم يوزعه على أرباب الحوانيت فيبيعونه للناس بزيادة بسيطة، وكان المحتسب يذهب لبولاق فى آخر الليل لتلقى ما يرد من هذه المواد، ثم يصاحبها إلى أماكن البيع ويباشر بيعها بنفسه أو بواسطة نوابه، وكان يطلب من تجار الأقمشة الهندية وغيرها قوائم مشترياتهم، ويأمر بكنس الأسواق ورشها بالماء، وإضاءة القناديل على أبواب الدور والحوانيت^(١).

وكانت الموازين والمكاييل تخضع لمراقبة المحتسب، فهو يتجول من حين إلى آخر خلال المدينة، يتقدمه عامل يحمل قسطاساً كبيراً، ويتبعه الجلادون والخدم ويمر على الدكاكين والأسواق، يفحص الموازين والمكاييل، كما يستفهم عن أثمان المؤن وغيرها، وإذا تبين له أن البائع استعمل موازين أو مكاييل مغشوشة أو طفف فى الميزان أو زاد على سعر السوق، أنزل به العقوبة فى الحال، والعقوبة العامة هى الضرب أو الجلد^(٢)، وكان يأمر بشد أذان التجار غير الأمناء بالمسامير فى حوانيتهم، وكان يقطع من أرداف الجزار قطعة لحم تعادل فى وزنها ما اقتطعه بالغش فى الميزان، أما صانع الفطائر الغشاش، فكان يجبره على الجلوس فوق الصوانى الملتهبة^(٣).

ومن مهام المحتسب الشرفية مصاحبة الموكب الخاصة بالترحيب برسل السلطان العثمانى، مثل: وصول القابجى الذى كان يرسله السلطان فى مهام رسمية إلى الولايات العثمانية^(٤)، ومصاحبة موكب كسوة الكعبة والمحمل حتى السويس^(٥)، وموكب رؤية هلال رمضان، حيث كان المحتسب يركب مع مشايخ الحرف لإثبات رؤية الهلال وسط جموع الناس بالأسواق والشوارع للفرح برؤية الهلال بالطبول والمزامير^(٦)، كذلك صاحب المحتسب الموكب الخاصة بقيادة الجيش، مثل: موكب تقليد طوسون باشا بن محمد على الجيوش المتجهة إلى الحجاز^(٧)، وربما كان اشتراكه فى هذه الموكب لاحترام الناس وتقديرهم له على اعتبار أن وظيفته فى الأصل تتمثل فى التصدى للخارجين عن الآداب العامة فى الأسواق

* أما عن من تولى وظيفة الحسبة فى عهد محمد على انظر الفصل الثالث: منظومة العمل التجارى.

(١) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص ٤٨؛ أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٦٩ - ٧٠.

(٣) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، هامش رقم ٣٥، ص ٨٢.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢، ١٤٠.

(٥) المرجع السابق، ج ٧، ص ٣٧.

(٦) المرجع السابق، ج ٧، ص ١١٦ - ١١٧؛ ج ٨، ص ٤٣١، ٤٩٤.

(٧) المرجع السابق، ج ٧، ص ٢٠٦، ٢١٥.

والشوارع، فقد كانت له صلاحيات عدة تمكنه من تأديب الخارجين عن قانون البيع والشراء والأخلاق العامة^(١).

- مهام المحتسب "دور المحتسب في الأسواق":

كان المحتسب يطوف على الجزارين؛ فإذا عثر على جزار ذبح خارج المذبح قبض عليه وشهر به، وصادر ما في حانوته من لحم ثم يحبسه، ويسميه خائناً، ويلزمه بدفع الغرامة، ويذكر الجبرتي أن المحتسب كان أداة بطش على الأهالي والتجار؛ ففي الوقت الذي يقوم فيه المحتسب بتأديب مثل هذا الجزار، كانت الضرائب والإتاوات تتوالى على الناس، مما أدى إلى ارتفاع جميع الأسعار؛ فعانى أهل القرى من الفقر وقاموا بالتخلي عن مواشيهم تسديداً لما عليهم من ضرائب، فقل اللحم والمسلى والجبن بالأسواق، ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت تباع هذه المواشى على الجزارين بأعلى الأثمان بعد أن احتكرت المذبح واشترطت الذبح في مذابح الحكومة حتى يتسنى لها أخذ ما هو مقرر للباشا وحاشيته من اللحوم، ثم يباع الباقي بعد ذلك للجزارين بأسعار باهظة، فيضطر الجزار إلى بيعها بأسعار أعلى حتى يتمكن من الربح، وهو ما يوقعه تحت طائلة المحتسب^(٢)، أضف إلى ذلك أن محمد على قد منح المحتسب الالتزام بالمذبح عام ١٨١٣م شرط أن يوفر اللحم للباشا والأكابر بأسعار رخيصة ويوزع الباقي على الجزارين بالسعر المرتفع^(٣)، وهو ما جعل المحتسب صاحب مصلحة من هذا المذبح وهذه الأسعار.

وكان على المحتسب أن يكون قوى الشخصية شديد البأس يستطيع أن يقهر المخالفين ولا يرحمهم وإلا تم عزله واستبداله، فعلى سبيل المثال: عزل محمد على عثمان أغا الورداني ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م من الحسبة وذلك لما عرف عن الورداني من عدم طاعة الناس له وعدم مبالاتهم بالضرب والإيذاء والتشهير، فضلاً عما كان يحصله من أموال كإتاوات من الناس والتجار، فأمر الباشا بإلغاء كل ما كان يحصله هذا المحتسب، وإرسال فرمان بذلك إلى كل الأقاليم بإلغاء كل الأموال التي يحصلها أمين احتساب القاهرة^(٤)، وبعد عزل الورداني اختار الباشا رجلاً قوياً هو على مصطفى - كاشف كرد - وقلده الحسبة عام ١٨١٦م، فأخذ يطوف في الأسواق محوطاً بمجموعة من الخدم ومعهم السياط لضرب المستحق ومن ينقص في

(١) سقاو دردير عبدالجواد، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٣) المرجع السابق، ج ٧، ص ٢٥١.

(٤) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٤٣٧، ص ٢٠٨، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٣٢هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨١٦م.

الميزان، وكان يطوف ويسعى بالأسواق ليلاً ونهاراً، وأخذ يتفحص المسلى والجبن .. وغيرهما مما هو مخزن بالحواصل ويدفع ثمنه لأربابه بالسعر المحدد له، ويقوم بتوزيعه على التجار ليبيعه للناس بزيادة بارة أو بارتين فى كل رطل، وكان يذهب إلى بولاق ومصر القديمة؛ ليستخرج المسلى الذى أخذه العساكر من الفلاحين بأسعار زهيدة ثم كانوا يبيعونه بأسعار باهظة، فلم يخش مصطفى كرد من العساكر، وغير ذلك من الأفعال التى جعلت الناس تخشى من بطشه وعقابه^(١).

وعلى هذا لا يمكن إغفال ما مارسه الباشا من قيود مشددة على التجار بواسطة هذا المحتسب الجديد الذى كان يطوف على الباعة بالأسواق يفتش عن المخزون ويدفع أسعارها لأربابها ثم يقوم بتوزيعها على أرباب الحوانيت لبيعها للناس بزيادة بسيطة، كما قام بمنع النساء البائعات فى أسواق القاهرة من بيع الخبز المصنوع بالمنزل (البيتى) ومزاحمة مخازن الحكومة وأمرهن ببيع خبز الحكومة بدلاً من الخبز البيتى^(٢).

وقام مصطفى كرد بتنفيذ عقوبات خرم الأذان والضرب بالدبوس وإقعاد بعض صناع الكنافة على صوانتهم الملهبة، كما كان يأمر بمواظبة كنس الشوارع والأسواق ورشها بالماء، وإضاءة القناديل؛ فقد كان يذهب إلى بولاق ليلاً لتلقى ما يرد من الخضار ومعرفة مقداره والتأكد من سداد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه البضائع، ثم كان يباشر إرسالها إلى الأماكن الخاصة ببيعها ثم يعاود ويفتش عليها مرة أخرى ويحدد أسعارها ويترك عند البائع من يباشر البيع أو حتى يقف هو بنفسه عند التاجر، فضاق خناق الأهالى لكونهم لم يعتادوا ذلك من محتسب آخر من قبل^(٣)، ويذكر وليم لين عن مصطفى كرد: "أنه فى مرة قابل رجلاً شيخاً يقود حماراً محملاً بطيخاً، فأشار المحتسب إلى واحدة من أكبرها حجماً، وسأل عن ثمنها، فأمسك العجوز أذنه وقال: أقطعها يا سيدى! فأعاد عليه المحتسب السؤال مرة بعد مرة؛ فكان الجواب واحد، فأغتاظ المحتسب، ولكنه لم يتمالك أن ضحك، وقال له هل أنت مجنون أم أصم؟ فأجاب العجوز: لست مجنوناً ولا أصماً، ولكنى أعرف أنى إذا قلت ثمن البطيخة عشر فضة، فستقول أقطع أذنه، وإذا قلت: خمس فضة أو فضة واحدة، فستقول: أقطع أذنه؛ لذا اختصرت الأمر، وقلت: أقطعها ودعنى أتبع طريقى" ولم ينج هذا الرجل من عقاب المحتسب إلا لفكاهة رده، فقد كان قطع الأذن هو العقوبة العادية التى يوقعها هذا المحتسب،

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٤٣٢.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، القاهرة، الهيئة المصرية لعامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٤٣٤.

لكنه اتبع أحياناً طرقاً مختلفة، فقد عاقب جزار باع لحمًا ينقص عن الوزن بقطع هذا المقدار الناقص من جسمه، وأمر بتجريد بائع الكنافة - الذى يغالى فى السعر - من ملابسه ووضعها على الصينية التى يسوى عليها الكنافة وتركه يحترق^(١).

ولم ينجصر دور مصطفى كرد فى تنظيم البيع والشراء فقط، بل إنه أرسل منادين إلى مصر القديمة، ينادون على نصارى الأرمن واليونانيين والشوام بإخلاء البيوت - المظلة على النيل - التى كانوا يسكنونها، وأن يعودوا ويلتزموا بزيهم القديم من لبس العمائم الزرق وعدم ركوبهم الخيل والبغال أو اتخاذ المسلمين خدمًا لهم، كل هذا دفع أكابر النصارى رفع شكواهم إلى محمد على، ولم يقف مصطفى كرد عند هذا الحد بل نجده ينذر محلقى اللحى والشوارب من المسلمين بألا يحلقوها حتى العساكر والأتراك الذين اعتادوا حلق اللحى، مما جعلهم يعتبرون هذا المحتسب متخط لحدود وظيفته^(٢).

بيد أن محمد على قد توجس خيفة من أفعال هذا المحتسب، وخاصة بعد تطاوله على المقربين للباشا من نصارى الأرمن واليونانيين والشوام وإلى أمراء المماليك وعلى رأسهم عابدين بك، فقد ورد لعابدين بك مسلى عن طريق بولاق، وكان ذلك فى شهر رمضان حيث شجح المسلى عن الناس، فقام المحتسب بالحجز على هذا المسلى، فكثرت الشكاوى ضد هذا المحتسب، مما دفع الكتخدا - حاكم القاهرة - باستدعاء المحتسب وتوبيخه وأمره بألا يتعدى حكمة التجار، وألا يستخدم الدبوس ويكتفى بالهياط - مما أضعف شوكة المحتسب - وألا يتعرض للنصارى والأكابر^(٣)، ولم يستعد هذا المحتسب قوته مرة أخرى إلا عندما تقلد أغاوية مستحفظان إلى جانب الحسبة، وأخذ يطوف على الأسواق مرة أخرى ويتعرض للمارين ويقطع أذانهم، مما دفع محمد على إلى عزله وتولية حسين أغا المورلى أميناً للحسبة عام ١٨٢٠م^(٤).

خضع الاحتساب بمصر لنظام الالتزام - منذ العصر العثمانى - فأصبح على الملتزم بها أن يورد للخزانة مبالغ مالية مقابل هذا الالتزام، وتتمثل موارد المحتسب المالية فى الفرق بين ما كان يتقاضاه من التجار والحرفيين، وبين ما يورده للخزانة، غير أن سلطة المحتسب لم تكن مطلقة عند تقدير هذه الرسوم، بل كان يتم تحصيلها وفقاً للوائح والقوانين المتبعة - التى

(١) إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٣٥.

(٣) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٤) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤٧٨.

يتسلمها المحتسب عند تولية - وفي نفس الوقت كان بعض اليهود يدفعون أموالاً للمحتسب؛ لإعفاء حيهم من إشرافه كي يبيعوا السلع الغذائية بأسعار مرتفعة، حيث يكونون في مأمن من الرقابة على الأسعار^(١).

لم يقتصر الأمر على اليهود فقط، بل امتد إلى بعض التجار والمتسببين على حد تعبير الجبرتي "سفلة الأسواق" فقد كانوا يقدمون الرشاوى للمحتسب مقابل أن يسعروا السلع التي يبيعونها بأنفسهم^(٢)، حتى أصبحت هذه الرشاوى بمثابة راتب يدفع يوميًا أو شهريًا للمحتسب، فنودي بالأسواق برفع هذه الأموال^(٣)، وقام محمد على بإصدار مرسوم بذلك وإرساله إلى كافة الأقاليم بإبطال كل ما كان يحصله المحتسب من المتسببين و البائعين بالأسواق وذلك لمراعاة الأهالي، وقد تضمن هذا المنشور بيانًا بأسعار أهم السلع الغذائية، مثل:

- قنطار المسلى بـ ٥٨ قرشًا و ٣٠ بارة - قنطار الجبن الحالوم بـ ١٥ قرشًا و ٣٠ بارة.
- إردب العدس المجروش بـ ١٨ قرشًا - كل ثلاث بيضات ببارة واحدة.
- الدجاجة الكبيرة بـ ١٣ بارة - الأوزة الكبيرة بـ ٢٨ بارة
- الدجاجة الوسط بـ ٨ بارة - الأوزة الوسط بـ ١٨ بارة
- الدجاجة الصغيرة بـ ٦ بارات - الأوزة الصغيرة بـ ٩ بارات

وقد أكد هذا المنشور على ضرورة اتباع هذه الأسعار والتحذير من عدم اتباعها^(٤).

وتم تعويض المحتسب عن هذه الأموال بصرف راتب شهري يقدر بـ ٥ أكياس^(٥)، فعلى سبيل المثال تم صرف راتب أحمد شكرى أفندى المحتسب ٥ أكياس أسوة بأسلافه^(٦)، وعدم زيادة هذا الراتب^(٧)، وقد بلغت إيرادات الحكومة المصرية من الالتزام بالحسبة عام

(١) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٣٦٣.

(٣) المرجع السابق، جـ ٨، ص ٤١٨.

(٤) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٤٣٧، ص ٢٠٨، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٣٢هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨١٦م.

(٥) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٤١٨.

(٦) معية سنوية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ١١٧، ص ٢٩، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٧) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٤٥، ص ٩٢، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٥٢هـ / ٣١ إبريل ١٨٣٦م.

١٨١٦م ٣٠ كيسًا و ٤١٨ قرشًا و ٢٠ بارة^(١)، وعام ١٨٢٢م ٦ أكياس و ١٠٠ قرش عن حسبة القاهرة فقط^(٢)، وعام ١٨٣٠م ٣٣٦ كيسًا و ٣٦ قرشًا عن حسبة مصر كلها^(٣).

- علاقة محمد علي بالمحتسب:

كان محمد علي يقف بالمرصاد لمن تولى الحسبة في عهده إذا خرج عن إطار وظيفته، فقد رأينا كيف تدخل عند تعرض المحتسب للنصارى وأمراء الممالك، وكان دائم التدخل في عزل محتسب وتعيين آخر، كما تدخل عندما تقاضى المحتسب الرشاوى من التجار، وكان يأمر المحتسب بمراجعة حسابات بعض الحرفيين، فعلى سبيل المثال: أمره باستدعاء الحاج حنفى شيخ صناع البقسماط* السابق ومراجعة حسابه وتحصيل ثمن البقسماط المتأخر في ذمته^(٤)، وكان يتدخل أيضًا في تحديد مهام المحتسب، وأسعار السلع، والموازن والمكايل، فاقتصر دور المحتسب على كونه سلطة تنفيذية بعد أن كان سلطة تشريعية قضائية في العصور السابقة، فقد كان المحتسب قبل ذلك يقوم بتحديد أسعار السلع وعقوبات المزورين والمغالين في الأسعار، فعلى سبيل المثال: أصدر محمد علي تعليماته للمحتسب عام ١٨٢٧م موضحًا فيها القاعدة التى يجب أن يتبعها في تحديد ثمن الخبز الذى يباع في الأسواق، وهى كالاتى:

يحسب ثمن إردب القمح وأجرة طحنه ونفقة الوقود .. وغير ذلك، ثم يقسم ثمن التكلفة الكلية على وزن الخبز بعد اقتطاع عُشر الخبز أجرًا للخبازين فيظهر الثمن المفروض البيع به، وكلما ارتفع سعر القمح يقل وزن الرغيف، وقد كانت الجهة الشرعية - القضاء - هى التى تتولى الإشراف على معدل الخبز وسعره إلى جانب المحتسب قبل عهد محمد علي، ولكن بمرور الوقت انفرد المحتسب بهذا الإشراف والمراقبة في عهد محمد علي، ولكن ما لبث الباشا أن اتخذ قراره عام ١٨٢٧م بإعادة إشراف الجهة الشرعية على معدل الخبز مرة أخرى^(٥)، وترى الباحثة: أن هذا السبب ربما يرجع إلى أهمية الخبز كسلعة استهلاكية لا

(١) ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، س ١٦٢٢، مادة بدون م أو ص، لسنة ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م.

(٢) المصدر السابق، س ١٦٢٨، مادة بدون م أو ص، لسنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م.

(٣) جمارك أسكلها ومقاطعات، دفتر أصول مال الجمارك، س ٣٤٦٧، لسنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م.

* بقسماط: فى التركى بكسماذ وفى الفارسىة بقسمات وهى خبز جاف هش يتزود به المسافر. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تاصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ٤٢).

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م ٢٧٨، ص ١١٨، بتاريخ ١١ شوال ١٢٤٥هـ / ٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٥) المصدر السابق، دفتر ٧٣١، م ١٨٢، ص ١٦، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٢هـ / ٢٦ فبراير ١٨٢٧م.

يستغنى عنها وتحاشيًا لأخطاء المحتسب فيما بعد فكان لابد من وجود أكثر من هيئة تشرف على إنتاج وتسعير الخبز.

كان محمد على يأمر المحتسب بتوزيع العسل والمسلّى والزيتون الموجود فى إحدى الشئون على الزيأتين، وأن يسلم القمح الموجود فى شئون الغلال إلى التجار^(١). وكان على المحتسب أن يلتزم بأوامر محمد على، وقد كان المحتسب يتولى جمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيوت والأسماك والخضراوات والبن.. وغيرها^(٢)، كما كان على المحتسب أن يقدم تقريرًا عن أعماله، فقد وردت مراسلات كثيرة من المحتسب إلى مجلس المشورة*. الذى كان يرفع هذه المراسلات إلى محمد على حول مقدار السلع التموينية (الرئيسة) التى ترد للأسواق وكيفية توزيعها على التجار، فعلى سبيل المثال: قدم إبراهيم أغا الفريحي تقريرًا إلى المجلس مضمونه أن المسلى الوارد من الأقاليم قليل وقد قرب شهر رمضان فلا بد من توفير هذا المسلى حتى لا يضطرب الناس، وأنه يجب إصدار أوامر للأقاليم بإرسال المسلى إلى بولاق، وبعد إرسال الأقاليم للمسلى قام المحتسب وأهل الخبرة بتسعير هذا المسلى وشرائه من الفلاحين وتسليمه للبائعين ليبيع حسب السعر المحدد^(٣)، ولم يف هذا المسلى بالغرض؛ فأبلغ المحتسب مجلس المشورة بأن المسلى الموجود بالقاهرة قليل وعرض الأمر على محمد على الذى أمر بإرسال ٦٩٩٩ قنطارًا من المسلى المخصص للجهادية وكيلار القلعة (مخازن) وقد توالى ورود هذا المسلى متتابعًا حتى يكفى الأهالى طوال شهر رمضان^(٤) وقد تسلم المحتسب هذه الكمية ووزعها على الأهالى بناء على أوامر الباشا^(٥)، وقد كان هناك التماس مقدمًا من أحد الزيأتين - الحاج صالح الزيأت - يطلب فيه تولى بيع الزيت الحار للأهالى مقابل تقديم جزء من الربح للحكومة، ولكن الباشا رفض ذلك وأمر باستمرار بيع الزيت الحار بواسطة المحتسب^(٦).

(١) معية سنية، محفظة ٣٩، دفتر ٣٦، م ٤٤، ص ١٠، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٤هـ / ٦ مارس ١٨٢٩م.

(٢) صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٤٧.

* مجلس المشورة: جمعية عمومية أعيد تنظيمها عام ١٨٢٩م وتتكون من ١٥٧ عضوًا منهم ٥٨ عضواً معيناً وحكام الأقاليم ونظار الدواوين، و ٩٩ عضواً منتخباً من شيوخ القرى، وكان هذا المجلس مجلس استشارى يعقد مرة كل عام وكانت آراؤه لا يعتد بها الباشا إلا إذا صادفت هوى فى نفس محمد على. (انظر: عبدالسميع الهراوى، مرجع سابق، ص ٢١٤).

(٣) الوقائع المصرية، عدد ١١٠، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٥هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، عدد ١١٦، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٥هـ / ٢ مارس ١٨٣٠م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٦٦، م ٢٧٤، ص ١١٧، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٤٥هـ / ٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٦) المصدر السابق، دفتر ٧٩٧، م ١٠٩، ص ٧٩، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٤٩هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م.

وكان محمد على يأمر المحتسب بالإشراف على الخبز الخاص وهو الرغيف الرومى أو الإفرنجى الذى يخبز فى أفران الأجانب، ويخصن لهم حصة ٤٢٥ إردب قمح يوميًا ويراقب ميزان الخبز، فإن وجد به نقص ضرب صاحب المخبز مائتي سوط ويغلق مخبزه، وإن تكرر ذلك يرسله إلى السجن ليحاكم حسب القوانين^(١).

- لائحة الاحتساب ١٨٣٠م:

أصدر محمد على لائحة الاحتساب عام ١٨٣٠م وقد تضمنت الشروط الواجب توافرها فى المحتسب، من حسن الأخلاق، والصدق، والإخلاص، والشدة، ورجاحة العقل، والإلمام بالقوانين؛ لأن القاهرة مدينة كبيرة، ومهما تم إعلان الأسعار فلا يتبعها التجار حيث يلجأون إلى زيادة الأسعار تارة وإلى نقص الميزان تارة أخرى؛ فقرر محمد على تعيين طائفة من ذوى الفطنة يطوفون على الحوانيت متكررين للوقوف على أسعار السلع ووزنها، وإذا وجد أحد مخالفة اشترى هذه السلعة وسلمها إلى الدرك - الخفير - المتربص على ناحية الطريق^(٢)، وولى ستة رجال ممن يجيدون القراءة والكتابة تم اختيارهم من أغوات الحرس الخديوى، وكل منهم يحمل بياناً بالأسعار المتفق عليها حتى يراقبوا الأسعار، وتولى ملازم المحروسة رمزي أفندى تطبيق العقوبة على المطففين والغشاشين، وقام الديوان الخديوى بجمع مشايخ تجار المواد الغذائية باعتبارهم خبراء بأسعار السلع وتغييرها حسب مواسمها وانفقوا على تجديد أسعار السلع التى يتاجرون فيها، وقرر الديوان العقوبات، فقرر أن تكون عقوبة نقص الموازين الحديدية الموسوقة بختم الحكومة طبقاً لحالة البائع ومقدار النقص، أما عقوبة زيادة ثمن البيع فكانت الضرب بالسوط، وإغلاق الحانوت لمن لم يردعه الضرب^(٣)، أو النفى إذا كان من الأجانب، وقد أقر محمد على هذه القرارات وأضاف إليها بعض النقاط لمراعاتها، وهى:

١- صنع الموازين المعدنية فى مسبك الحكومة وتوزيعها بعد ختمها بخاتم الحكومة على التجار بسعر التكلفة.

٢- المراقبون المتكرون المتجولون فى أرجاء القاهرة لا ينبغى أن يكون زيهم على شكل واحد، وإنما ينتبهون إلى وجوب تبديل هياتهم

(١) الوقائع المصرية، عدد ١٦٤، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٤٦هـ / ١٢ يوليو ١٨٣٠م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م ٤٨، ص ٥٣، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٤٥هـ / ١٢ يناير ١٨٣٠م.

(٣) المصدر السابق، دفتر ٧٧٧، م ٤٩، ص ٥٣ - ٤٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ / ٢٠ يناير ١٨٣٠م ، انظر: ملحق رقم (١٦).

٣- العقوبات المفروضة على المطففين يجب طبع لائحتها وتزويد الموظفين المختصين بنسخ منها، مع الالتزام بتنفيذها حتى يطمأن الناس*.

٤- يتولى المير لواء محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية الإشراف على صناعة الموازين، ويتولى ناظر الضربخانة ختمها بالخاتم الحكومى، ويقوم المحتسب بجمع الموازين من الأسواق ومقابلتها ومعاينتها فى دار السك كل ثلاثة أشهر، وتم تنفيذ هذه اللائحة^(١).

وظل العمل بهذه اللائحة المنظمة لاحتساب القاهرة حتى صدر قانون سياستنامه عام ١٨٣٧م، الذى ألغى نظام الاحتساب فى البند الأول من الفصل الأول منه^(٢)، والذى قام بتقسيم دواوين الحكومة إلى سبعة دواوين؛ فتولى الديوان الخديوى كما جاء فى قانون سياستنامه عام ١٨٣٧م "مصلحة الأبنية وفروعها، والمخبز الملكى مع الكيلار العامر وتوابعه، والسلكانة، والقواقل، وديوان المواشى ... ومادة الاحتساب بعد رفع المحتسب، ومجلس التجار، ومجلس تجار أوروبا تصير إحالتهم بعهدة مدير الديوان"^(٣) وتولى ديوان الخديوى مادة الاحتساب عن طريق مجموعة من الموظفين^(٤)، وتحولت وظيفة المحتسب بعد ذلك إلى حاكم دار الشرطة^(٥)، وعندما ابتدع التجار الوزن بالحجارة والسنج القديمة غير المختومة عام ١٨٤٢م، قام محمد على بالتنبيه على أحد الضباط بالبحث والتحرى عن هذه القضية وإبطال هذه الموازين، وتوزيع الموازين الجديدة والسنج الجديدة حتى تستقر الأوزان^(٦).

على هذا عرفت مصر نظام الاحتساب منذ العصور الإسلامية الأولى، وهو نظام إسلامى أصيل ليس له مثيل فى النظم الأوروبية، فرغم الدور الذى لعبه المحتسب فى ضبط المكاييل والموازين بالأسواق ومنع الغش والسرقات، وتوفير السلع التموينية الرئيسة فى المناسبات العامة كحلول شهر رمضان والأعياد والمواسم .. وغيرها، ومباشرة توزيع السلع

* من الأمثلة على هذه العقوبات: من يتجرأ على بيع سلع بنقص ميزانها، يضرب عشرة كراييج فى المرة الأولى، وخمسة وعشرين فى الثانية وخمسين فى الثالثة، وفى الرابعة يرسل إلى ديوان الخديوى، أما إذا كان البائع من الأوربيين أو من أتباعهم يرسل للديوان دون المساس به للبت فى أمره. (الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٢ - ٢٣، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥١هـ / ٩ أكتوبر ١٨٣٥م).

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م ٥٠، ص ٥٥، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٥هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٠م؛ انظر ملحق رقم (١٧).

(٢) عبد السميع الهرأوى، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٣) أحمد فتحي زغلول، المحاماة، القاهرة، د.ن، ١٩٠٠، ملحق ٢، ص ٤ - ٥.

(٤) عبد السميع الهرأوى، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٥) صلاح هريدى، الحرف والصناعات، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٦) المجلس الخصوصى، محفظة ١، وثائق، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ٣ فبراير ١٨٤٢م.

على التجار وبيعها للمستهلكين، فإن المحتسب قد تحول إلى أداة بطش في يد الباشا، وذلك من خلال إنزال عقوبات جسدية على المخالفين، بالإضافة إلى الغرامات المالية والتشهير بهؤلاء المخالفين، في مقابل تقاضيه الرشاوى من بعض التجار؛ كي يغض بصره عن مخالفاتهم

وقد شهدت وظيفة المحتسب كثيرًا من التطور خلال عهد محمد علي، فكثيرًا ما تدخل الباشا لتحديد مهام المحتسب وتطوير سلطاته والحد منها، فجاءت لائحة الاحتساب عام ١٨٣٠ م كخطوة أولى للحد من سلطة المحتسب، ووضع يده على المبالغ التي يتقاضاها المحتسب من التجار، وتجويل هذه الأموال لخزانة الحكومة، ثم جاءت الخطوة الأخيرة للقضاء على نظام الحسبة في مصر نهائيًا ضمن الإصلاح الإداري الذي شهدته مصر عام ١٨٣٧م بدافع إعادة تنظيم الإدارة الحكومية، وبهذا تحولت مهمة الإشراف على الأسواق ومتابعة الالتزام بالتسعيرة إلى الشرطة.

ثالثًا: أسعار بعض السلع المتداولة داخل الأسواق المصرية:

كانت الحكومة تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات، وتضبط بها حركة الأسواق التجارية، وكان مجلس المشورة يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستعانة بأراء ذوي الخبرة، ثم يقوم الديوان الخديوى بإذاعتها ونشرها في الجهات المختلفة للعمل بها^(١)، ويقوم المحتسب بمراقبة تطبيقها في الأسواق، ولكن بمرور الوقت كثرت التنظيمات التجارية في عهد محمد علي من ديوان التجارة، ومجلس التجار... وتضاءل دور المحتسب حتى انتهى عام ١٨٣٧م، وتولت الشرطة مهام المحتسب من ضبط الأسواق وغيرها^(٢)، وقد وضعت الحكومة ثلاث تسعيرات: تسعيرة تشتري بها من الفلاحين، وتسعيرة تبيع بها للأهالي بالوكائل والأسواق، وكانت أعلى من تسعيرة الشراء، وتسعيرة تبيع بها للمصدرين، وكانت بلا ريب أعلى من التسعيرتين السابقتين^(٣).

أصدر محمد علي فرمانات لضبط الأسعار من حين لآخر، وكانت هذه الأسعار لا يتم اتباعها في بعض الأحيان حيث أنها لا تتناسب مع الأسعار المتداولة بالأسواق^(٤)، فقد كانت هذه الأسعار قليلة الإطراد، وبخاصة خارج الأسواق الكبرى، ولما كان بوغوص بك على

(١) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٢) رسمية محمد حجازي، تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩، ص ٢٣.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٤) Crouchley, op.cit., p.86.

رأس الإدارة التجارية، فكان يتولى بنفسه متابعة أسعار المنتجات المصرية بالخارج وتحديد أسعار بيع الحاصلات بالداخل، وإبلاغ التجار بتلك الأسعار، وعند انخفاض أسعار بعض الحاصلات كان يتولى تحديد الوسائل اللازم إتباعها لتلافي الأضرار، فحين انخفضت أسعار البن المستورد. في السوق الداخلي عام ١٨٣٧م، تولى بوغوص تخفيض أسعار بن الحكومة لترويج المخزون منه، كما كان يقوم بإخطار التجار بمقادير المحاصيل المتوقع جمعها قبل وصولها للشون حتى يستطيعوا التقدم بعروضهم للشراء، هذا فضلاً عن متابعة الأسعار بعد إعلانها، فإن كانت هناك فرصة لزيادة الأسعار حتى بعد الاتفاق، فإنه يقوم بإبلاغ التجار بتلك الزيادة^(١).

وكانت فرمانات أسعار السلع تحمل في طياتها عقوبات الخارجين على هذه فرمانات، فقد وصلت العقوبة إلى حد الإعدام^(٢)، ووفقاً لسياسة الاحتكار والتحكم في الأسعار وعدم السماح بالخروج عليها، كان محمد على يطلب من حكام الأقاليم إرسال تقارير دورية تتضمن أسعار الحاصلات والسلع الجارية بيعها بالأقاليم^(٣)، وكان رئيس كل حرفة يتفق مع أرباب الخبرة بالمشورة بينهم، حيث كان سعر المنتج يختلف باختلاف الفصول، وقد كان كبار رجال الدولة حتى المحافظ والمحتسب والنظار يجتمعون مع المنتجين لتحديد أسعار السلع المختلفة^(٤)، وكان على كل طائفة اتخاذ اللازم؛ لحماية مصالح أعضائها، ومنها محافظتها على مستويات أسعار السلع بتحديد سعر لا يبيع البعض بأقل منه، وحتى لا يدخل المنتجون في منافسة ضارة لكل من المنتج والمستهلك، وذلك عن طريق فرض سعر عادل لا مغالاة فيه مع ضمان الربح المعقول، ورغم ذلك تدخل محمد على في أسعار المنتجات بشتى الطرق، إذ كان لا يوافق على رفع ثمن المنتج حتى لا يرتفع السعر على الأهالي^(٥)، أما بالنسبة لبعض أصناف الفواكه، فكان المحتسب يتولى وضع تسعيرتها بالاستعانة بكبار الفكهانية، وذلك لصعوبة وضع تسعيرة لكل صنف فاكهة، ولتغير أسعارها بتغير مواسمها^(٦).

(١) يحيى محمد محمود، بوغوص بك يوسف محمد على ومستشاره ١٧٦٨ - ١٨٤٤، ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

(٢) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٩٩٩، ص ٤٦٢، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٢هـ / ١٣ فبراير ١٨٢٧م.

(٣) حلمى شلبى، المجتمع الريفي في عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٨٧.

(٤) عبدالسلام عبدالحليم عامر، مرجع سابق، ص ٤٥ - ٤٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٥ - ٢٦.

(٦) أمين سامى، تقويم النيل، ج ٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ص ٢٨١.

وقد عمل محمد على على الحيلولة دون بيع التجار للسلع بأسعار أعلى من الأسعار المقررة، ومن يتلاعب بهذه الأسعار كان يمنع التعامل معه ويقيد اسمه في دفتر الأشخاص الممنوع التعامل معهم، وكان يصادر كل سلعة لم تنتج في مصانعه أو حتى لم تختتم بختم الحكومة، فهو يهتم بضبط ما هو غير حكومي ويطالب نظاره وموظفيه بضرورة منعه بنتاً^(١)، وكان ذلك في ظل سياسة الاحتكار، التي كانت تعتمد بصفة أساسية على رغبة الحكومة في تحقيق أرباح ضخمة، إذ كان لا يجوز للتاجر تجديد أى سعر، بل عليه الالتزام بالأسعار المقررة، ويعاقب كل من يتجرأ على مخالفتها^(٢).

وقد صدر في عهد محمد على عدة تسعيرات، نذكر منها على سبيل المثال: التسعيرة التي أعلنت عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م، وكانت تخص السلع الغذائية من لحم وجبن وعسل وزيت ومسلى .. وغيرها، فقد قام محمد على بتخفيض أسعار هذه المنتجات وإنذار من يخالفها بخرم الأناف أو الشنق^(٣)، وعندما قام محمد على بتخصيص راتب للمحتسب عام ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م، قام بوضع تسعيرة - سبق توضيحها - بتخفيض الأسعار بدلاً مما كان يقدم للمحتسب كإتاوات، ولم تتناسب هذه التسعيرة مع أغلب الأصناف، فلم تراع مثلاً: وجود صنف بشائر من الفاكهة أو الخضار في أول موسمه إذ يباع بأعلى الأسعار، كما لم تراع زيادة الضرائب والجمارك ولا طمع الباعة وغشهم^(٤)، لذا قام محمد على بإعلان تسعيرة أخرى لتوحيد الأسعار في كل الأقاليم، وقد أمر حكام الأقاليم بضبط الأسعار والمساواة بين الناس^(٥)، وتوالى إصدار التسعيرات بعد ذلك، فنجد أن الباشا أصدر تسعيرة عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م، استمرت سارية حتى عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م^(٦)، وأصدر تسعيرة أخرى عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م، ظلت سارية حتى عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م^(٧).

كان محمد على يأمر موظفيه بضبط تسعيرة الغلال - التي تباع للشون أو للخبازين أو للمتسبين - وذلك دفعاً لمضايقة للأهالي^(٨)، وكان يطالب حكام الأقاليم من حين لآخر بتقديم

(١) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢) حلمى شلبى، المجتمع الريفي، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١١.

(٣) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٤٤.

(٤) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤١٨ - ٤١٩.

(٥) محكمة البحيرة، س ١٦، م ٤٢٠، ص ٢٠١، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٣٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨١٧م.

(٦) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٢١.

(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٧، م ١٥٨، ص ٥٦، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٤٤هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٢٨م.

قائمة بكافة الأصناف المشتراة من الأقاليم والدواوين والتجار وأسعار هذه السلع^(١)، فيقدم حكام الأقاليم طلبات كل عام لديوان الخديوى يطالبون ببيان أسعار الغلال فى هذا العام قرب موسم الحصاد، فيقوم الديوان بإحالة هذا الطلب على المجلس العالى لتحديد الأسعار التى يجب الشراء بها، ويقوم الديوان الخديوى بإعلان هذه الأسعار^(٢)، ومع ازدياد ورود الغلال للشون الحكومية كان مجلس المشورة يقرر أسعار بيع الغلال للأهالى والعاملين بالمصالح الحكومية^(٣).

وفى بعض الأوقات كان محمد على يأمر مديريه بعدم التدخل فى تحديد أسعار بعض السلع، وترك الأهالى أحراراً فى تحديد أسعارها، مثلما حدث مع صنف الحناء، فقد قرر محمد على عدم التدخل فى تحديد أسعارها، وترك الأهالى أحراراً فى بيعها مقابل تعهدهم بتحقيق أضعاف أرباح السنوات السابقة إذا تركت لهم حرية بيعها^(٤)، وكذلك ترك لهم حرية بيع الحمص شرط تحصيل مبلغ ٦ ريالاً (١٣,٥ قرشاً) كعوائد على كل إردب من المشتري^(٥).

وكان محمد على يرسل إلى بوغوص بك لتخفيض أسعار بعض السلع أو رفعها تبعاً لرواجها أو كسادها، فعلى سبيل المثال: أمره بتخفيض سعر صنفى الأرز والنيله عام ١٨٣٥م لكسادهما^(٦)، وكان دائم الاستعلام عن أسباب هبوط أسعار الغلال فى حين احتياج الأهالى إليها، وعن مقدار المتوفر منها بالأسواق وسعر بيعها^(٧)، ويبلغ المديريين بأنه لا يوافق على بيع الغلال للأهالى بسعر أقل من أسعارها الرائجة بين التجار، ويأمرهم بإيجاد وسائل لرفع الضغط عن الأهالى^(٨). كما كان يأمر بزيادة ثمن قربة الماء منعاً لشكوى السقائين من انخفاض أسعارها^(٩)، ويأمر بوضع تسعيرة للحم تكون فى مصلحة الأهالى^(١٠).

ولكى نعطي صورة حقيقية عن أسعار السلع وما حدث لها من انخفاض أو ارتفاع، سأعرض أسعار بعض السلع، مثل: القمح، والفل، والذرة، واللحم، والمسلّى .. إلخ؛ لما تمثله

(١) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م ٣٢، بدون ص، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٢٨م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٢٣، بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ / ١٣ إبريل ١٨٢٩م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ١٢٧، ص ٢٥٤، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٤هـ / ٢١ مارس ١٨٢٩م.

(٤) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٣١٤، ص ٨٧، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٣٤م.

(٥) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٢٤، ص ٢٤٩، بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٢هـ / ٢١ مايو ١٨٣٦م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م ٢٢، بدون ص، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

(٧) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م ١١٨، ص ٣٤، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢٦ فبراير ١٨٣٦م.

(٨) المصدر السابق، محفظة ٩١، دفتر ٨١، م ٣٤، بدون ص، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٢هـ / ٥ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٩) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٧، ص ١٣، بدون ص، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢١ إبريل ١٨٣٦م.

(١٠) المصدر السابق، محفظة ٤، م ٢٢، ص ٤٥، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢٦ إبريل ١٨٣٦م.

هذه السلع من أهمية بالنسبة للمستهلكين والتجار، وذلك من خلال عرض هذه الأسعار في ظل سياسة الاحتكار وعصر الحرية الاقتصادية، وقيل التحدث عن هذه الأسعار، خاصة الغلال، لابد من توضيح كمية الغلال المستهلكة سنويًا بمدينة القاهرة وحدها على سبيل المثال، فإنها تحتاج شهريًا ١٤٣٨٩٦ إردب قمح، و ٤٠٧٠ إردب شعير، و ٤٣٢٣٢ إردب فول، ١٧٠ إردب عدس، و ٥١٨ إردب برسيم (نقاوى) ، و ١٧٦٢ إردب نرة، وتبلغ جميعها ١٩٣٦٤٨ إردب سنويًا^(١).

١ - الغلال*

المحصول السنة	القمح	الفول	الأرز	الذرة
١٨١٢ ^(٢)	٣٢ - ٢٨	-	١٠٠	-
١٨٢١ ^(٣)	٦٠ - ٥٠	٣٢ - ٣٠	١٢٤	٣٢
١٨٢٥	٩٦ - ٧٢ ^(٥)	٢٠,٢٥ ^(٤)	١٣٥	٢٢,٥
١٨٢٧ ^(٦)	٧٦	-	٢٤٧,٥	١٨
١٨٣٣ ^(٧)	٥٥ - ٤٥	٢٤,٥	٣٦٠	-
١٨٣٦ ^(٨)	٦٠	٣٦	١٥٨ - ١٢٥	-
١٨٣٨ ^(٩)	١٠٠ - ٨٥	٨٤ - ٨٠	-	٢٥
١٨٤٠ ^(١٠)	٦٠ - ٨٠	٦٠	-	٢٠
١٨٤٢ ^(١١)	٦٥	٣٦	-	-
١٨٤٥ ^(١٢)	٧٢ - ٦٦	٤٥ - ٣٩	١٣٥	-
١٨٤٧ ^(١٣)	٨٠ - ٧٠	٥٥ - ٤٥	٢٢٥ - ١٥٠	٤٣ - ٤٠

(١) الوقائع المصرية، عدد ٦٨، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٢٩م.

* الأسعار الواردة بهذا الجدول مقدرة بالقرش.

(٢) محافظ الذوات، محفظة ٢، م ١٦، بدون ص، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٢٧هـ / ١٩ يناير ١٨١٢م.

(٣) عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، ١٩٣١، ص ٣٠١.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٥) معية سننية، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م ٢٦٦، ص ٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ / ٦ نوفمبر ١٨٢٥م.

(٦) الوقائع المصرية، عدد ٣، بتاريخ ٣ صفر ١٢٤٣هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٢٧م.

(٧) معية سننية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ١٧٨، ص ٥٠، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٣٣م.

(٨) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٥٤، ص ١١٠، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥٢هـ / ٣ مايو ١٨٣٦م؛ محافظ رشيد، محفظة

١، م ٤٩، بدون ص، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٩) شورى المعاونة محفظة ٨، دفتر ١٦، م ٧٦، بدون ص، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٧ مارس ١٨٣٨م.

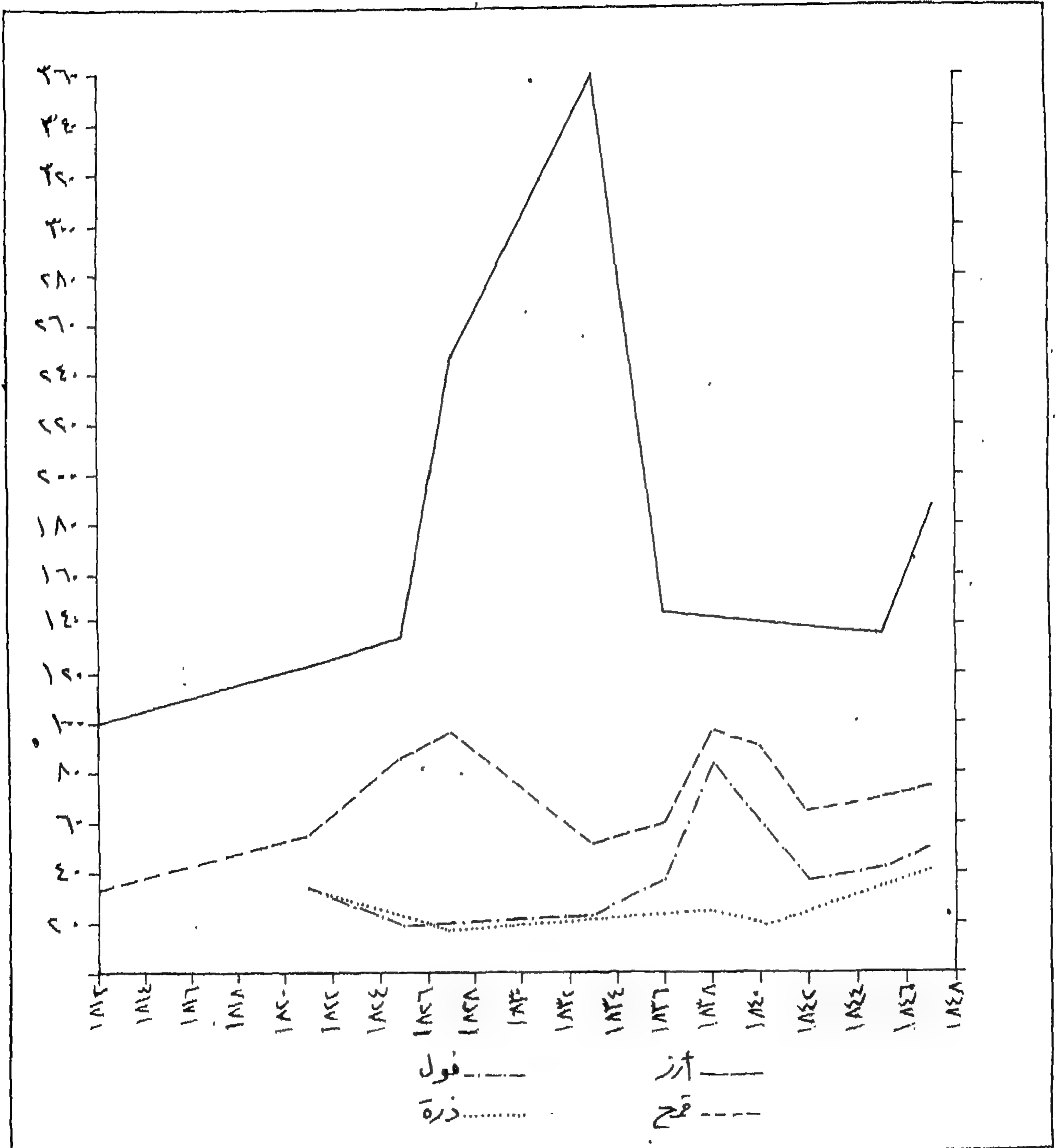
(١٠) ديوان كتخدا، محفظة ٢، م ١٩٠، بدون ص، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٦هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٤٠م.

(١١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٥٣، بدون ص، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٥ مايو ١٨٤٢م.

(١٢) المصدر السابق، م ٥٢٩٠ ج ١، وارد، م ١٩٦، ص ١٨٢ - ١٩٣، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٦١هـ / ١٦ يناير ١٨٤٥م.

(١٣) الوقائع المصرية، عدد ٨٢، بتاريخ ٣ شوال ١٢٦٣هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٤٧م؛ ديوان التجارة والمبيعات، م

٥٢٩٣ ج ١، وارد، م ٥٥، ص ٩٣، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٦٣هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٤٧م.



رسم بياني يوضح ارتفاع و انخفاض أسعار الغلال

من الملاحظ على هذه الأسعار أنها تميل إلى التذبذب إلا الزيادة أو النقصان بانتظام، وذلك إما لعوامل طبيعية، مثل: زيادة أو نقص منسوب فيضان النيل، أو عدم نمو الغلال، أو قلة المحصول .. وغيرها، إما لعوامل بشرية، مثل: سياسة الاحتكار، أو الحرية الاقتصادية، أو رواج السلعة أو كسادها.

لقد ارتفع سعر القمح والأرز تدريجياً في الفترة الممتدة من عام ١٨١٢م إلى عام ١٨٢٥م، نتيجة لقلة المحصول عام ١٨١٢م بسبب انخفاض منسوب النيل، وارتفاع درجة الحرارة، وانتشار الدودة بين المحصول في أواخر عام ١٨١١م^(١)؛ مما ترتب عليه ارتفاع سعر الغلال^(٢)، فقد بلغ سعر إردب القمح ٩٦ قرشاً، والأرز ١٣٥ قرشاً عام ١٨٢٥م؛ لرواج سوق الغلال^(٣)، وقد كانت السمة المميزة لهذه الفترة هي غلو الأسعار سواء بالنسبة للمأكولات أو الغلال أو الملابس^(٤)، فعلى سبيل المثال: أمر محمد علي بسرعة جلب القمح من الأقاليم لتجنب نفاد كمية القمح، وطلب من المجلس العالي بحث مسألة قلة القمح بالأسواق والعمل على توفيره للأهالي^(٥)، بينما انخفض سعر كل من الفول والذرة في تلك الفترة؛ لتردد التجار في شراء هذين المحصولين لأنهما من مخزون الأعوام السابقة، لذا طلب الباشا تخفيض أسعارهما حتى يروجاً بين التجار، ويتخلص من الموجود منهما بالشون^(٦).

وانخفض سعر القمح والذرة في الفترة الممتدة من ١٨٢٥م حتى ١٨٣٣م نتيجة لكساد سوق الغلال وخاصة القمح والذرة، فطلب محمد علي من بوعوض بك تخفيض أسعارهما وبيعهما للتجار حتى يتخلص من المخزون منهما^(٧)، وطلب من ديوان الخديوى اتخاذ إجراءات للحيلولة دون بيع التجار لهاتين السلعتين بأعلى من الأسعار المقررة لهما؛ لتروجا بين التجار^(٨)، بينما ارتفع سعر كل من الفول والأرز لرواج تجارتها.

وارتفع سعر القمح والفول والذرة مرة أخرى بعد عام ١٨٣٣م، حتى بلغوا أعلى الأسعار عام ١٨٣٨م، وهو ١٠٠ قرش للقمح، و ٨٤ قرشاً للفول، و ٢٥ قرشاً للذرة؛ لرواج

(١) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٧، ص ٢٤٧.

(٣) ديوان كتخدا، محفظة ١، م ١٤، بدون ص، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٠هـ / ٢٨ يونية ١٨٢٥م.

(٤) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٥) معية سنية، محفظة ٢٢، دفتر ١٩، م ٢٦٦، ص ٣٧، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤١هـ / ٦ نوفمبر ١٨٢٥م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ / ٢٦ يناير ١٨٢٥م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥، م ١٢٧، بدون ص، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٤هـ / ٢١ مارس ١٨٢٩م.

(٨) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٧، م ٨٢، بدون ص، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣٣م.

سوق الغلال واحتياج الأهالي لها^(١)، نتيجة لتطبيق سياسة الاحتكار وما نتج عنها من ارتفاع أسعار السلع لا سيما المواد الغذائية، مما كان سبباً في معاناة الفقراء وازدياد بؤسهم تحت ظل الاحتكار^(٢)؛ لذا طلب محمد علي من الموظفين تخفيض سعر القمح إلى ٨٥ قرشاً للإردب رحمة بالأهالي والأرامل والفقراء^(٣)، وأخذ سعر الأرز في الانخفاض فبعد وصول سعره إلى أعلى سعر عام ١٨٣٣م وهو ٣٦٠ قرشاً انخفض إلى ١٥٨ قرشاً، بناءً على طلب محمد علي من بوغوص بك تخفيض سعر كل من الأرز - والنيلة - لكساد تجارتها^(٤)، واستمر هبوط سعره حتى عام ١٨٤٥م.

انخفضت أسعار الغلال مرة أخرى بعد عام ١٨٣٨م، واستمر هذا الانخفاض حتى عام ١٨٤٥م؛ لقلّة وجود الغلال بالأسواق وضيق الأهالي، فطلب محمد علي من عموم المديرين توفير هذه الغلال للأهالي بإخراج المخزون منها بالشون وبيعها للأهالي بتخفيض أسعارها، وأنذر كل من يتباطأ في تنفيذ هذا الأمر منهم^(٥)، وقد جاء هذا الأمر ليتوافق مع بدء تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية وسقوط الاحتكار عقب معاهدة لندن ١٨٤٠م.

وارتفعت أسعار الغلال مرة أخرى في الفترة من عام ١٨٤٥م إلى عام ١٨٤٧م؛ نتيجة لشراء التجار الغلال من الفلاحين مباشرة قبل توريدها إلى أسواق الغلال^(٦)، لا سيما بعد صدور لائحة ترتيب زراعة الأراضي عام ١٨٤٥م بالاشتراك مع الحكومة التي خصصت للفلاح جزء من محصوله يتمتع به ويتاجر به مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الغلال^(٧).

وكان الباشا يراقب توريد القمح للشون بصفة خاصة، ففي عام ١٨٤٣م أرسل لمديرى الأقاليم الوسطى لقلّة القمح الوارد منها، حيث بلغ مقداره ٣٧٥٦٢٩ إردبا في هذا العام، أي أنه نقص حوالى ٧٣٩٤٢ إردبا^(٨)، وقد كان يمنع التجار الأوروبيين من شرائه عندما يقل المحصول، مثلما حدث عام ١٨٤٥م^(٩)، وكان ذلك في عهد حرية التجارة.

(١) معية سنية، محفظة ٨٣، دفتر ٧٤، م ١١٨، ص ٣٤، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢٦ فبراير ١٨٣٦م.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م ٢٤٤، بدون ص، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٥٤هـ / ٢٣ إبريل ١٨٣٨م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٨، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

(٥) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٤٢، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٦هـ / ٢٤ أكتوبر ١٨٤٠م.

(٦) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ٣٢٨٣، بدون ص، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٦٣هـ / ١١ يونيه ١٨٤٧م.

(٧) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(٨) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

(٩) المرجع السابق، ص ٥٣٥.

٢ - اللحم والمسلَى

السنة	أقـبـة		قنطار المسلَى
	لحم الضأن	لحم البقر	
(١) ١٨٠٥	قرش و ٢٨ بارة	٣٣ بارة	—
(٢) ١٨١٥	٢٥ بارة	١٩ بارة	—
(٣) ١٨١٧	٢٢ بارة	١٩ بارة	٥٠ قرشاً
(٤) ١٨٢٠	قرش و ١٩ بارة	٣٥ بارة	١١٢,٥ قرشاً
(٥) ١٨٣٦ - ١٨٢٥	قرش و ٢٨ بارة	قرش و ٣ بارات	١٤٠ قرشاً
(٦) ١٨٣٨	من ٥ قروش إلى ٥ قروش و ٢٠ بارة	من ٥ قروش إلى ٥ قروش و ٢٠ بارة	—
(٧) ١٨٤٧	—	—	٢٢٥' قرشاً

و فيما يلى رسم بيانى يوضح ارتفاع و انخفاض أسعار اللحم و المسلَى

(١) المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٢) محكمة البحيرة، س ١٤، م ٧٢٥، ص ٣٦٦، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣١هـ / ٢٧ إبريل ١٨١٥م.

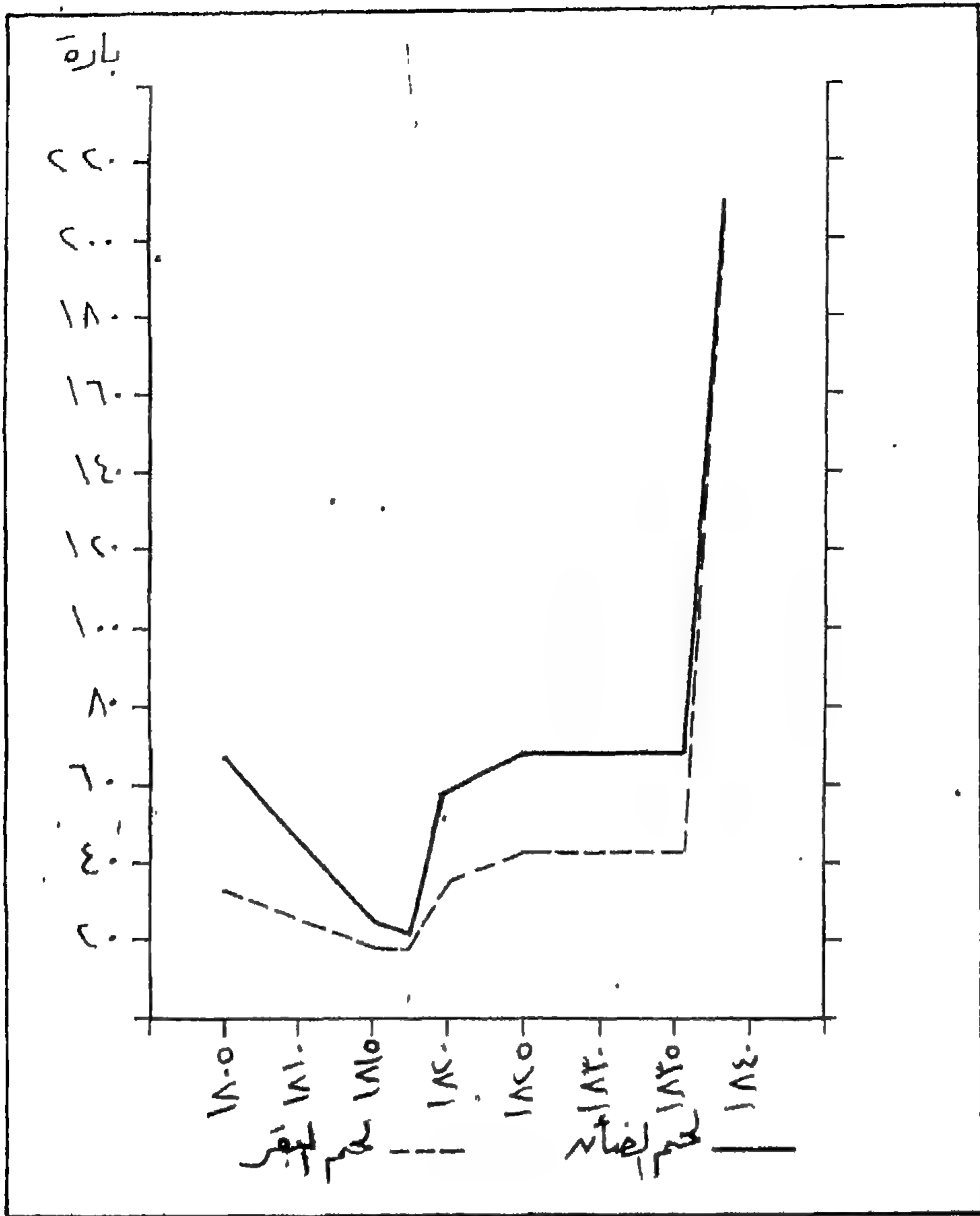
(٣) المصدر السابق، س ١٦، م ٤٣٥، ص ٢٠٧، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٣٢هـ / ٨ فبراير ١٨١٧م.

(٤) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٩٦ - ٤٩٧؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٨١.

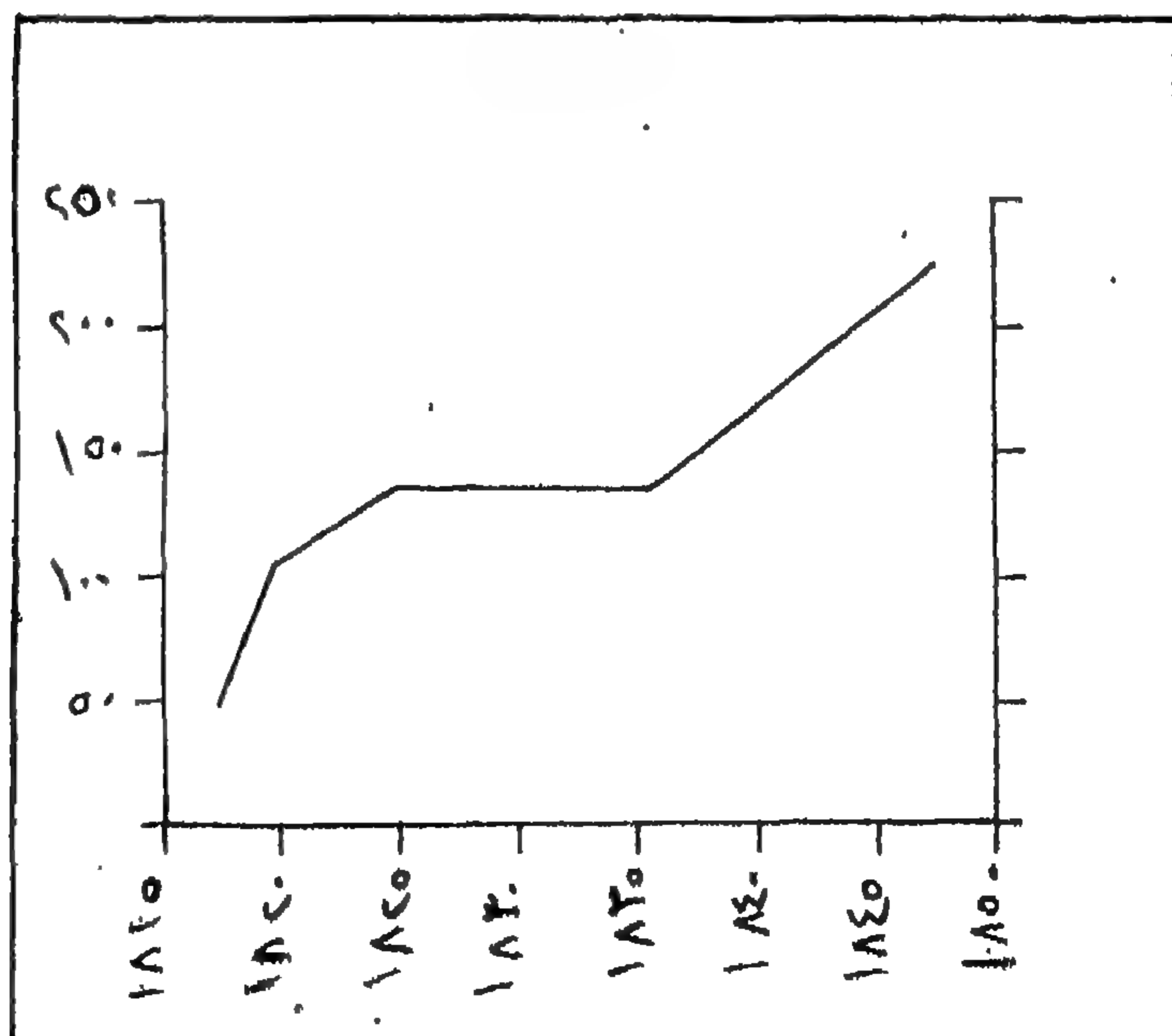
(٥) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٦) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٦٩، بتاريخ غرة رجب ١٢٦٣هـ / ١٥ يوليه ١٨٤٧م.



أسعار اللحم



أسعار المسلى

كان سعر اللحم مرتفعاً منذ بداية عهد محمد علي نتيجة لشح وجوده بالأسواق^(١)، ثم أخذت هذه الأسعار في الانخفاض تدريجياً حتى عام ١٨٢٠م؛ لإعلان الحكومة تسعيرة عام ١٨١٥م للمأكولات، مثل؛ اللحم والمسلَى، وخفضت أسعارها بشدة وأذرت من يخالف ذلك بالتكيل وخرم الآناف؛ فأخفى التجار المسلَى والزيت من الحوانيت وأخذوا يبيعونه ليلاً بالسعر الذى يحدونه، ولكنثرة الطلب على المسلَى كان يباع بأعلى الأسعار^(٢)؛ فاتخذ محمد علي عدة وسائل للحيلولة دون مخالفة التسعيرة التى وضعها، منها: جعل الذبح قاصراً على مذابح الحكومة ومعاقبة كل من يخالف ذلك، ونشر العساكر بالطرق لرصد من يدخل المدينة بأية مواشى فتؤخذ منه ويدفع له ثمنها ويتم توزيع اللحم على الجزارين بسعر محدد^(٣)، وقد حرص محمد علي على حماية الثروة الحيوانية، فقد أصدر أوامره لديوان الإيرادات فى عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩م بعدم ذبح الأبقار للأهالى ولا للميرى للإكثار من البقر، وتأديب من يخالف ذلك^(٤).

أما بالنسبة للمسلَى فقد فرض على كل فدان رطلاً من المسلَى، ويقوم مشايخ البلاد بجمع هذه الأرتال من الأقاليم وإرسالها إلى القاهرة، ثم حدد تسعيرة لها، وعين طائفة من العسكر فى الطرقات لضبط الفلاحين الذين كانوا يأتون ليلاً لبيع المسلَى سرّاً بأضعاف ثمنه وأخذة منهم وإعطائهم ثمنه حسب التسعيرة^(٥).

ثم أخذت أسعار اللحم والمسلَى ترتفع منذ عام ١٨٢٠م وحتى ١٨٣٨م وظلت فى الارتفاع حتى عام ١٨٤٧م وقد كان غلاء الأسعار هو السمة المميزة لعشرينيات القرن التاسع عشر الميلادى؛ نتيجة لشح وجود السلع بسبب التشديد فى تطبيق سياسة الاحتكار؛ فبالنسبة للحوم منع الباشا الذبح خارج السلخانة والقبض على من يخالف ذلك^(٦)، ووضع تسعيرة للمواد الغذائية حدد بها أسعار معظم هذه المواد عام ١٨٢٧م، ومن الملاحظ على هذه التسعيرة

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٢١ - ٤٢٢.

(٤) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٤٢١ - ٤٢٢.

(٦) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

ارتفاع الأسعار بها عن الأعوام التي سبقتها؛ مما ترتب عليها ارتفاع الأسعار في السنوات التي تلتها^(١).

واستمر ارتفاع الأسعار خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادي بسبب زيادة عدد السائحين العابرين لمصر في طريقهم للهند بعد تحسين الطريق البري، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالقاهرة - والإسكندرية - رغم أن الأسعار كانت بالأقاليم نصف أو ثلث الأسعار بالمدن^(٢)، فضلاً عن شدة الحاجة للأموال لتمويل الجيوش المحاربة ببلاد الشام والأناضول، واستمر غلاء الأسعار حتى الأربعينيات من ذلك القرن^(٣).

٣- الصابون:

قل وجود الصابون بالأسواق عام ١٨١٥م؛ لفرض الضرائب عليه، وقلة الموجود منه، وبيع الرطل بقرش ونصف أو أكثر^(٤)، وقد نتج عن ذلك قلة الصابون، وقد حدد محمد علي سعره في تسعيرة عام ١٨١٦م بـ ٣٦ بارة للرطل، ولكن التجار بوكالة الصابون اشتكوا من هذا السعر، وادعوا قلة ربحهم وبالغوا في هذا التشكي، فرفع الباشا سعر الصابون إلى ٤١ بارة أي قرش وبارة، وأرسل مندوباً منه لمباشرة البيع، ولكن العساكر كانوا يشترونه ولا يسمحون لأحد غيرهم بشرائه، ثم يبيعونه للأهالي بعد ذلك بزيادة سعره فوصل إلى قرشين^(٥)، وقام محمد علي بتحديد سعره بعد ذلك في تسعيرة عام ١٨٢٠ - ١٨٢٥م بقرش للرطل^(٦).

قدم المحتسب عام ١٨٣٠م تقريراً للديوان الخديوي مضمونه أن الصابون كان رائجاً في عامي ١٨٢٧م - ١٨٢٨م، وكان التجار يبيعونه بقرش ونصف للرطل، ولكن هذا الصابون كسدت تجارته عام ١٨٣٠م، ورفض التجار تخفيض سعره، وكانوا يضيفون على كل قنطار من ٢٠ إلى ٢٥ رطلاً بلا مقابل عند بيعهم للمتسببين؛ فكان يصل سعر شراء المتسبب له (٤١ بارة) قرش وبارة ثم يتولى بيع الرطل من ٤٥ إلى ٤٨ بارة، وأوضح المحتسب للديوان أن الصابون يقل وزنه بمرور الوقت لجفافه، فيجب حماية المتسببين من

(١) محكمة البحيرة، س ١٨، م ٩٩٩، ص ٤٦٢، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٤٣ هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٢٧م؛ انظر الملحق رقم (١٣)

(٢) إدوارد ولیم لین، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٦٩، بتاريخ غرة رجب ١٢٦٣ هـ / ١٥ يونيو ١٨٤٧م.

(٤) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٥) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٦) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٨١.

الخسارة والسماح لهم بإضافة ٤ بارات على سعر كل رطل حتى يتمكنوا من تحقيق أرباح^(١)، وفى عام ١٨٣٢م قرر مجلس المشورة بأن يباع رطل الصابون بقرش ونصف وذلك لقلّة الزيت ببلاد الشام بناءً على طلب المحتسب ومجلس التجار، وطالب المجلس من المحتسب إبلاغ المجلس عند زيادة كمية الصابون الموجودة بالأسواق و السعر المناسب لبيعه^(٢)، وعندما علم الباشا أن الصابون يباع بالقاهرة والإسكندرية وللمصالح الحكومية بقرشين ونصف للرطل، فى حين أن الصابون أرخص سعراً بسوريا - لتوافر الزيوت - فأمر باستمرار إرسال ما تحتاجه مصر من الصابون من الشام بصفة دائمة^(٣).

٤ - الدخان والبن:

منذ ورود صنفى البن والدخان إلى مصر فى القرن السادس عشر الميلادى، زادت شعبيتها لدى الأهالى، وكانت بعض أنواع الدخان تزرع فى الصعيد، ولكنها كانت أقل جودة من تلك التى يتم استيرادها، وكانت زيادة استهلاك الدخان بالريف المصرى، دافعاً لاحتكار محمد على له عام ١٨١٠^(٤)، وقد بلغ سعر قنطار الدخان عام ١٨٢٧م ما بين ٩٠ قرشاً و ١١٥ قرشاً حسب نوع صنف الدخان^(٥)، وفى عام ١٨٤١م تراوح سعره ما بين ١٨٠ قرشاً و ٢٧٧ قرشاً للقنطار^(٦)، وانخفض سعره عام ١٨٤٧ إلى ١٠٠ قرش للقنطار^(٧).

وعندما بدأت الحرب الوهابية انقطع ورود البن اليمنى لمصر عام ١٨١١م، مما أدى إلى ارتفاع سعر البن اليمنى فى مصر، حيث وصل سعره إلى ٦٧٥ قرشاً للقنطار، وقل وجوده بالأسواق والدكاكين حتى أن الناس صنعوا القهوة من أنواع الحبوب المحمصة، كالشعير والقمح والفل^(٨)، وقد ورد إلى مصر عام ١٨١٢م كثيراً من البن الأفرنجى الأخضر، فقام الباشا بتوزيعه على التجار بسعر ٢٣ ريال فرانسه (١٦٢ قرشاً) للقنطار، وكان التجار يخلطون البن الأفرنجى باليمنى لرخص سعر الأخير^(٩).

(١) الوقائع المصرية، عدد ١٩٢، بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٣٠م.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م ٢١، ص ٦٢، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م.

(٣) عابدين، محفظة ٣٧، دفتر ١٢، م ٣٩٧، ص ٨٣، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ / ٢ سبتمبر ١٨٣٦م.

Cuno, op.cit., p.54.

(٤)

(٥) ديوان خديوى، محفظة ١٩، دفتر ٧٣٥، م ١٠٦، ص ٢٤، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٢هـ / ١٨ يوليو ١٨٢٧م.

(٦) مصر الشرعية، تركات، س ٤، ص ٥٩، م ٨٤، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧هـ / ٢٥ مايو ١٨٤١م.

(٧) الوقائع المصرية، عدد ٦٩، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٦٣هـ / ١٥ يوليه ١٨٤٧م.

(٨) الجبرائى، مرجع سابق، ج ٧، ص ٢١٧.

(٩) المرجع السابق، ج ٧، ص ٢٣٤.

وقد طاف المحتسب على الأسواق عام ١٨١٤م ليعلن على التجار والأهالي ألا يتعاملوا في بيع البن - والبهار - إلا بالريال المصرى الذى يساوى ٩٠ بارة (قرشين وربع) حيث كان التجار يشترطون بيع هاتين السلعتين بالريال الفرنسى^(١)، مما يؤدى إلى تضرر المتسببين والأهالي، وبهذا الإعلان كان من حق الأهالي شراء البن - والبهار - بما يشاءون من النقود، وكان السيد محمد المحروقى شاهيندر التجار وراء هذا الإعلان بسبب تعطيل تجارة البن - والبهار - لعدم توافر الريالات الفرنسية بأيدي الأهالي^(٢).

وبعد نجاح محمد على عام ١٨٢٠م فى الاستيلاء على بعض المراكز اليمنية وإرغام صنعاء على تقديم ٣٠٠٠ قنطار بن يمنى سنوياً كجزية لمصر، وكان البن الأفرنجى رائجاً بالأقاليم؛ واقتصر استخدام البن اليمنى على القاهرة والإسكندرية فقط، وظل الريال الفرنسى هو المتعارف عليه لدى تجار الجملة والمتسببين^(٣)، وكان يتم إعطاء مهلة شهر لتجار البن فإذا لم يتمكنوا من بيع البن كانت تشتريه الحكومة منهم بسعر ٥٤٠ قرشاً للقنطار^(٤)، وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تتنازل عن أرباحها من بيع البن اليمنى أو الأفرنجى حتى تتخلص مما هو مخزون لديها بالشون خوفاً من فسادهما أو نفاذ رائجتهما^(٥)، وقد طلب بعض التجار اليونانيين شراء البن المخزون بسعر ١٢ ريال فرنسى (٢٤٠ قرشاً) للقنطار مع أن سعره المتداول ١٧ ريال فرنسى (٣٤٠ قرشاً) وإذا تم بيعه بهذا السعر سيسبب خسارة كبيرة للحكومة؛ فطلب الباشا من بوغوص بك التحقق من سعر البن وهل سيرتفع سعره أم يبيعه لهم بهذا السعر؟^(٦) بيد أن بوغوص بك أشار عليه بالبيع بهذا السعر لعدم وجود فرص لارتفاع سعر البن، فأمر الباشا مدير الخزانة بتخفيض سعر البن الذى يباع لكافة التجار^(٧).

٥- الأقمشة:

بلغ ثمن ثوب القطن عام ١٨١٧م ٧ قروش ونصف بعد أن كان سعره قرشين ونصف أو أقل أو أكثر حسب جودته أو ردايته، وبلغ سعر ثمن مقطع القماش السميك ١٥ قرشاً،

(١) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٢) الجبرتي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٣) معية سنوية، محفظة ٥٣، دفتر ٤٩، م ١٥٢، ص ٥٠، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٤٨هـ / ١٣ فبراير ١٨٣٣م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ١٣١، ص ٣٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٤٩هـ / ٧ يوليو ١٨٣٣م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٦٩، دفتر ٦٢، م ٣٣٤، ص ١٢٣، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٥٠هـ / ٩ يناير ١٨٣٥م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م ١٣٢، ص ٦٢، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٥٠هـ / ١٢ مارس ١٨٣٥م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٨، م ١٠٩، بدون ص، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٥١هـ / ٢٣ مايو ١٨٣٥م.

وكان سعره أقل من ثلث هذا السعر، وقد أضرت هذه الأسعار الباهظة الغنى قبل الفقير^(١)، وقد بلغ سعر مقطع البفنة المصرية عام ١٨٣٨م ٥٠ قرشاً، ولكن منافسة البفنة المستوردة لها أدى إلى عدم رواج البفنة المصرية مما دفع محمد على إلى تخفيض سعر البفنة المصرية إلى ٤٥ قرشاً^(٢)، وقام عام ١٨٤٢م بتخفيض سعرها إلى ٤٣ قرشاً للثوب إذا كان البيع بحوالة وتحديد أربعة أشهر فقط لتسديد ثمنها، وتباع بـ ٣٤ قرشاً و ١٦ بارة إذا كان البيع نقداً، ويتم اختبار هذه الأسعار لمدة شهر أو شهرين، فإن راجت البفنة أبقي على هذا السعر، وإلا فيتم تخفيض سعرها قرشين أو ثلاثة، كما يأمر موظفيه بضرورة التنبيه عند البيع والتحقيق من مركز المشتري، وهل يستحق الاعتماد والبيع له أم لا^(٣).

٦- الرقيق:

كثرت تقلبات أسعار الرقيق في القرن التاسع عشر الميلادي، إذ كانت هذه الأسعار مرتبطة بعدد القوافل والعبيد المستوردين، وعلى طلب العبيد الذي كان يتغير طبقاً للظروف الاقتصادية للدولة؛ فكان ثمن الفتيات السود أعلى قليلاً من ثمن الأولاد السود، وكان ثمن اليافعين السود أعلى من ثمن الأولاد السود كذلك، أما الطواشين فقد وصل سعرهم إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف ثمن اليافعين السود، كما كان هناك فرق شاسع بين سعر الحبشيات والزنجيات يتراوح ما بين ٢٥٪ و ٦٠٪، وكان سعر الشركسيات أعلى أسعار العبيد^(٤)، وقد تراوح سعر المملوك الشركسي بين ٤٠٠٠ قرش و ٩٠٠٠ قرش، فقد قامت الحكومة بشراء تسعة ممالك شراكسة من كذا تاجر بلغ مجموع سعرهم ٥٩٢٥٠ قرشاً^(٥)، كما بلغ سعر الغلام (الإيالة) ٧٥٠٠ قرش^(٦)، وقد اشترى محمد على جارية شركسية مع ولد لها عمره ٥ سنوات بـ ٧٠٠٠ قرش^(٧)، وبلغ سعر العبد الأسود من ٣٧٦ قرشاً إلى ٧٥٣ قرشاً، وقد تراوح سعر الجارية السوداء ما بين ٥٠٠ قرش^(٨) و ١٥٠٠ قرش^(٩).

(١) أمين سامي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٢) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م ٤٠، بدون ص، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٣٨م.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٧٨، بدون ص، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٥٨هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٤٢م.

(٤) ج. بير، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٥) معية سنية، محفظة ٥، دفتر ٦، م ٤٣٧، ص ١٦٩، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٣٦هـ / ٢٣ مايو ١٨٢١م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤٠هـ / ٣٠ إبريل ١٨٢٥م.

(٧) معية سنية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م ١٨٨، بدون ص، بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٢٤٨هـ / ٤ مايو ١٨٣٣م.

(٨) محكمة مصر الشرعية، لوائح، م ١٣٨، ص ١٠٨ - ١٠٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٥٤هـ / ٧ سبتمبر

١٨٣٨م.

ورغم كل المحاولات التي بذلت للقضاء على تجارة الرقيق، فإن محمد على لم يستطع القضاء عليها، فقد أثار دوها ميل قنصل روسيا هذا الموضوع مع الباشا عام ١٨٣٠م، ووعد محمد على باتخاذ إجراء بشأن العبيد الذكور، لكنه لم يعده بإلغاء الجوارى حيث أوضح له "أن للحريم مكاناً لا يجوز للغرباء أن ينفذوا إليه"، وأدى ذلك إلى إثارة المشاكل بينه وبين الأوروبيين، لأنه لم يكن لديه النية فى إلغاء تجارة الرقيق، ويذكر بعض المعاصرين لمحمد على أن عددهم لم يكن يتجاوز ٤٠٠٠ سنوياً فى بداية عهده، ولكن عندما استقر الأمر له فى السودان زاد عددهم، والسبب فى ذلك رغبة محمد على فى إنشاء جيش منهم، والدليل على ذلك أن الحكومة قد احتكرت هذه التجارة فترة طويلة^(٢).

٧- ورق التمغة:

أصدر محمد على عام ١٨٤٥م قراراً بأن السندات المتداولة بأيدى الناس أو إيصالات التجار عند تحريرها لابد من اشتغالها على ورق تمغة لصيانة التجار وحقوقهم؛ لهذا أصدر محمد على لائحة تداول الأوراق المدفوعة بين الأهالى والمصالح الحكومية المختلفة ونوعها وقدر فئتها والأماكن التى تباع فيها كالاتى:

- ١- عن السند المتضمن من ١٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ورق تمغة بسعر ٢٠ بارة.
- ٢- عن السند المتضمن من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش ورق تمغة بسعر قرش.
- ٣- عن السند المتضمن من ٩٥ ألف قرش إلى ١٠٠ ألف قرش ورق تمغة بسعر ١٠٠ قرش.
- ٤- عن السند المتضمن زيادة عن ١٠٠ ألف قرش إلى مالا نهاية ورق تمغة بسعر ١٥٠ قرشاً.
- ٥- الورق المقتضى تحريره عن قضية مقاوله وكفالة وغيره ورق تمغة بسعر الواحدة ٣ قروش.

(١) المصدر السابق، س٣، م١٧٠، ص١٢٤ - ١٢٥، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ / ٩ مارس ١٨٤٠م؛ المصدر السابق، س٩، م٢٢٧، ص١٧٧ - ١٧٨، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٦٥هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٤٨م.

(٢) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ج٢، ص٤٩ - ٥٠.

٦- أوراق التمسكات المقتضى تحريرها عن كافة الأوقاف والبيوت والدكاكين والجنائن وخلافه ورق تمغة بسعر ٣ قروش.

٧- عن الأوراق المقتضى تحريرها عرضحالات إلى المصالح بمصر ورشيد والإسكندرية ودمياط ورق تمغة بسعر ٣٠ بارة.

٨- الأوراق المقتضى تحريرها عرضحالات بالقرى ورق تمغة بسعر ١٥ بارة^(١).

وبلا شك أن ذلك أدخل دخلاً لخزانة محمد على في عهد حرية التجارة بعد عام

١٨٤٠م

رابعاً: الشئون:

كان احتكار محمد على للتجارة نتيجة طبيعية لاحتكاره للزراعة والصناعة، فقد بدأ الاحتكار الحكومي للمحاصيل في الصعيد عام ١٨١٢م، حينما استولى كشافو الأقاليم - بناءً على أوامر الباشا - على محصول الحبوب لحساب الحكومة والحيلولة دون بيع المزارعين لحبوبهم مباشرة للتجار، واستولوا أيضاً على الحبوب المخصصة لاستهلاك الفلاحين، ثم تجميع هذه الحبوب وشحنها في قوارب خاصة بمحمد على^(٢)، ولم يقتصر الاحتكار على السلع المخصصة للتصدير، بل امتد إلى المحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلي؛ فقد وصل الأمر بمحمد على إلى إصدار تعليماته عام ١٨١٦م بمنع الأهالي من أكل الفول والحمص والحلبة والخضر، وكان يشتري كل هذه المحاصيل ثم يعيد بيعها إلى الأهالي بسعر أعلى من سعر الشراء^(٣)، فعلى سبيل المثال: كانت الحكومة تشتري إردب القمح من الفلاح بـ ٢٧ قرشاً وتبيعه للأهالي بـ ٥٦ قرشاً وتصدره بـ ٩٠ قرشاً، وإردب الذرة تشتريه من الفلاح بـ ١٦ قرشاً وتبيعه للأهالي بـ ٢٧ قرشاً وتصدره بـ ٦١ قرشاً، وإردب الفول كانت تشتريه بـ ١٨ قرشاً وتبيعه للأهالي بـ ٣٢ قرشاً وتصدره بـ ٤٦ قرشاً .. وهكذا^(٤)، وقد طبق محمد على احتكاره للصناعات الحرفية الصغيرة أولاً ثم احتكر الصناعات الكبيرة بعد ذلك، وعلى

(١) ترتيبات الوظائف من عهد محمد على، ص ١٨٧، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٦١هـ / ٥ نوفمبر ١٨٤٥م.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح في عصر محمد على، ضمن كتاب الأرض والفلاح في مصر عبر العصور (الموسم الثقافي للجمعية التاريخية)، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤، ص ٢٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٤) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

الأرجح أن يكون أول ابتكار صناعي طبقه محمد على هو ابتكار صناعة النشوق عام ١٨٠٩م^(١).

وبعد ابتكار الزراعة والصناعة أعدت الحكومة شونا (مخازن) لتخزين الحاصلات التي ابتكرتها الحكومة، واختارت لهذه الشون أماكن مناسبة بحيث تكون قريبة من مجرى النيل؛ ليسهل جمع المحاصيل من الفلاحين في هذه الشون^(٢)، ومنها تحمل إلى مورديات النيل التي تستخدم في نقل تلك الغلال^(٣)، أما موظفو الشون فكانوا كالاتي:

١- ناظر الشونة:

يرأس جميع الموظفين بالشونة وهو الذي يتصل بالفلاحين عند توريد السلع الزراعية، ويتصل برؤساء المراكب النيلية عند تسليم تلك السلع لشحنها ونقلها إلى الجهات التي تأمر الحكومة بنقلها إليها^(٤)، ويعد مسئولاً عن الإشراف على إصدار الإيصالات أو الإشعارات التي تعطى للأشخاص الذين يحضرون محاصيلهم للشون^(٥)، وهو الذي ينفذ أوامر الحكومة في تصريف المحاصيل إلى الجهات التي تأمره بها^(٦)، وبشكل عام كان ناظر الشونة هو المسئول عن كل ما يدور بين جنابات الشونة، من مراقبة المخازن والإشراف على باقي الموظفين داخل الشونة، وفي شونة الإسكندرية - على سبيل المثال - يعتبر مسئولاً عن تدبير المكان اللازم لاستقبال الحاصلات الجديدة^(٧)، كما كان مسئولاً عن دفع أجور المراكب التي تنقل المحاصيل إلى هذه الشون، كما كان يتولى دفع أجور الشياطين والكيالين المستخدمين بالشونة^(٨)، كما كان يتولى إرسال كشوف بمحتويات الشونة إلى الحكومة، وكشوف ما تحتاجه من محاصيل إلى الأقاليم المختلفة، وكان يتم معاينة ناظر الشونة عند تقاعسه عن أداء واجبه وعدم إرسال هذه الكشوف، وهو ما حدث مع ناظر شونه بولاق، فقد أمر محمد على بحبسه لمدة شهر، وحبس

(١) أحمد الدماصي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٤) رسمية حجازي، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٥) أحد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٦) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٧) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٨) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ٢٢، ص ٤٣، بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٢٤٤هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٢٨م.

باشكاتب الشونة لمدة ثلاثة أشهر؛ لتأخرهما في إرسال هذه الكشف^(١)، ونظرًا لمسئوليات الناظر المالية، كان لابد من موافقة محمد على عليه قبل تعيينه^(٢).

وقد كان بعض ناظرى الشون أميين؛ مما كان يترتب عليه عدم ضبط المكاييل والموازين و حدوث اختلاسات دون علمهم، لذا كلف محمد على ناظر الدرسخانة (المدرسة الملكية) بحصر عدد النظار الأميين وإحلال نظار متعلمين بدلاً منهم حتى يتم القضاء على هذه الاختلاسات والسرقات بالشون^(٣)، وقد بلغ راتب ناظر الشونة عام ١٨٣٠م ١٥٠ قرشاً شهرياً^(٤)، وكان يتم إيقاف هذا الراتب فى حالة عقاب ناظر الشونة أو حبسه لإهماله فى مهام وظيفته^(٥).

٢ - كاتب الشونة:

يقوم بتقييد الوارد والصادر إلى الشونة فى دفاتر خاصة به، ويقوم باستلام المحاصيل المرسلة إليه وفحصها ورفضها إن وجد بها تلف^(٦)، وكان يتولى مسئولية خدمات الغلال، فقد كان كاتب شونة الإسكندرية مثلاً يتولى الخدمات المتعلقة بالغلال التى ترد بطريق المحمودية، وكاتب شونة رشيد يتولى خدمات الغلال التى تصل من بولاق إلى العطف، وتوفير الشياطين والكيالين اللازمين لهذه الغلال^(٧)، وقد بلغ راتب الكاتب ٧٥ قرشاً شهرياً^(٨)، ويعاقب بالفصل والسجن إذا أهمل فى وظيفته أو اختلس من الشونة^(٩).

٣ - القبانى:

كان بكل شونة قبانى (وزان)، ولا يتم قبول أى محصول قابل للوزن إلا بوجوده، ويجب أن تتوفر فيه الاستقامة والضمانة التى تجدد سنوياً، ويعتبر القبانى مسئولاً عما يقبده

(١) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٧، م ٣٧٦، بدون ص، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ / ٣١ يوليو ١٨٤٧م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٢، م ٢٧٧، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٧ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٣) ديوان خديوى، محفظة ٤٣، دفتر ٧٦٣، م ٣٣٠، ص ١٦٣، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٢ يونيو ١٨٣٠م.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ٤٨، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٢٩ مايو ١٨٣٠م.

(٥) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٧، م ٧٣٦، بدون ص، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ / ٣١ يوليو ١٨٤٧م.

(٦) سقاو دردير عبدالجواد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٧) معية سنبة، محفظة ٤، دفتر ٥، م ٣٢٨، ص ٩٢، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٣٥هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٢٠م.

(٨) الوقائع المصرية، عدد ١٤٨، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٢٩ مايو ١٨٣٠م.

(٩) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٧، م ٣٧٦، بدون ص، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٣هـ / ٣١ يوليو ١٨٤٧م.

بدفاتره التي كان يرسلها أولاً بأول مع المحاصيل المرسلة للإسكندرية، ثم تراجع ثانية على يد قباني آخر معين من قبل شيخ القبانية^(١)، وقد بلغ راتب القباني ١٥٠ قرشاً شهرياً^(٢)، وعند حدوث أى عجز فى مسئوليات أحد القبانية كان يعاقب بالسجن^(٣)، وكان يتم إرسال قباني آخر لمساعدة قباني الشونة فى مواسم توريد المحاصيل ليعينه على أداء عمله^(٤).

٤- الكيالون:

كان بكل شونة مجموعة من الكيالين يقومون بكيل الغلال، فكانوا يحررون بياناً بمقدار الغلال التى يتم كيلها، ويستلمه صاحب الغلال الذى يقوم بإعطائه لكاتب الشونة، فيقوم الكاتب بتحرير إيصال مدون به مقدار ما ورد من الغلال واسم صاحبه واسم بلده، ثم يختمه ناظر الشونة، وبهذا الإيصال يستطيع المورد أن يقبض ثمن ما ورده^(٥)، وكان الكيال يتقاضى أجراً عن كل إردب بارة ونصف^(٦)، ثم رفع هذا الأجر عام ١٨٣٨م إلى بارتين^(٧)، ومع بداية موسم الغلال إذا عجز كيالو الشون عن أداء مهامهم يتم استدعاء كيالى الأسواق بنفس مرتبات كيالى الشون^(٨)، وكان على الكيال الذهاب كل ليلة إلى الشونة للاطلاع على الدفاتر المثبت بها مقدار الغلال الموردة طوال اليوم من الأصناف المختلفة، ويحرر فى هذه الدفاتر مقدار تلك الأصناف، وتختتم الدفاتر بختم الناظر^(٩)، وكان محمد على يرسل مفتشين سرّاً وعلانية للتفتيش على وزن وكيل الأصناف بالشون، ويتم إنذار الذين يغشون فى الكيل أو الميزان بالشنق على أبواب الشون ليكونوا عبرة لغيرهم^(١٠).

٥- السمسار:

تركزت وظيفة سمسار الشون فى فرز ما يورد للشون، وبعد فرزه يضع عليه خاتمه، وبعد مسئولاً أمام شيخ السماسرة وأهل الخبرة بالشون، وإذا ما قام بمخالفة مهامه يتم استدعاؤه

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) معية سنوية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٤٢٤، بدون ص، بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٥٠هـ / ٩ مارس ١٨٣٥م.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٩٧، ص ٣٩٨، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٥٢هـ / ١٥ يونيه ١٨٣٦م.

(٤) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ٣٢٢١، بدون ص، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخر ١٢٦٣هـ / ٩ يونيه ١٨٤٧م.

(٥) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٩، م ١١٤، ص ٥٩، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٤٤هـ / ٢١ يناير ١٨٢٩م.

(٧) معية سنوية، محفظة ٩٧، دفتر ٨٧، م ٢، بدون ص، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ٦ يوليو ١٨٣٦م.

(٨) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٩) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(١٠) شورى المعاونة، محفظة ٢١، دفتر ٢٨٦، م ٧٣٤، بدون ص، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٨هـ / ٣ ديسمبر ١٨٤٢م.

ومساءلته عن ذلك، وكانت هناك شروط لابد من توافرها فيمن يعمل بمهنة السمسرة، منها: أن يكون مستقيماً، وأن يكون صاحب خبرة، هذا إلى جانب الضمانة القوية له، وأن يكون صاحب أملك، وألا يكون قد ثبتت ضده جرائم، ويعد الضامن مسئولاً عن كل ما يخرج من السمسار من أعمال في حالة هروبه أو مرضه أو وفاته^(١)، كذلك كان شيخ السماسرة يتدخل عند حدوث أى مشاكل من قبل سماسرة الشون^(٢).

٦- نشانجى * الشونة:

كان يقوم بترميم البالات، وإثبات الوزن عليها، والجهة الآتية منها^(٣).

٧- الشيالون:

كانت الشونة تضم الكثير من الشيالين الذين يقومون بإنزال وتحميل الغلال، وغالباً ما كان هؤلاء الشيالون يأتون مع الغلال القادمة من أقاليم الصعيد^(٤)، ويتولون إفراغ الغلال ببوراق ثم ينقلون مع الغلال إلى الإسكندرية لتفريغها هناك أيضاً^(٥)، وعند ما يكون عدد الشيالين غير كافٍ بإحدى الشون، كان شيخ الشيالين يجلب شيالين من الأقاليم، لكنه كان يفشل فى بعض الأحيان؛ لانتشار شائعة بين الشيالين "أن الحكومة تجمعهم ليتم تجنيدهم"؛ مما كان يدفعهم للهرب والتكر من هذه الحرفة، فكان شيخ الشيالين يطلب من الحكومة أن تتولى هى مهمة جلبهم، فيكتب محمد على إلى المديرين لإرسال ما عندهم من شيالين لشون الغلال^(٦)؛ لذا كان يتم جلبهم عنوة من الأقاليم عند الحاجة إليهم، وإعادتهم إلى بلادهم عند انتهاء عملهم^(٧)، حتى أن الحكومة كانت تلجأ فى بعض الأحيان للاستعانة بالفلاحين للعمل كشيالين بأجر محدد، مما كان يعطل أعمال الزراعة والحصاد - هذا إلى جانب استخدامهم فى حفر الترعى وإنشاء

(١) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٦.

* نشانجى: من الفارسية (نشان) بكسر النون، دخلت إلى التركية بلفظها ومعناها وتطلق على العلامة التى تنصب للسدرب على الرماية وعلى الشارة والشعار، (جى) أداة النسب إلى الصيغة فى التركية، وكلمة نشانجى ترجمة للكلمة العربية (الموقع)، وقد عرف الترك بعض المرادفات غير التركية لكلمة نشانجى كالطغرائى والتوقيعى. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٩٠).

(٣) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٤) سقاو دردير عبد الجواد، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٥) ديوان هديوى، محفظة ٢، ص ٢٢ بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٤٤هـ / ٤ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٣٩هـ / ١٨ أغسطس ١٨٢٤م.

(٧) معية سنية، محفظة ٥٨، دفتر ٥٣، م ٤١١، بدون ص، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ / ٢٣ سبتمبر ١٨٣٣م.

الـجـسـور - فقرر محمد على إرسال المجندين بالجهادية إلى الشون بدلاً من الفلاحين وبنفس الأجور^(١)، وقد كان التجار كثيرون شكوى من تعطيل نقل بضائعهم نتيجة لقلة عدد الشياطين بالشون، خاصة في مواسم الغلال، الأمر الذي جعل محمد على يسلك كل السبل لتسهيل عملية نقل البضائع^(٢)، حتى أنه كان يرسل الشياطين الموجودين بالمصالح الحكومية؛ مما كان يترتب عليه تعطيل أشغال هذه المصالح، فقد كان اهتمام محمد على منصباً على تسهيل الأمور التجارية لمنع شكوى التجار^(٣).

٨- أهل الخبرة:

أهل الخبرة هم هيئة غير دائمة تتكون من أفراد متخصصين يتم تشكيلها عند اللزوم، وتقوم بالفصل في العينات المختلفة بين شون الإسكندرية وشون الأقاليم، وكان لكل صنف أهل خبرة؛ فأهل خبرة الأقطان يختلفون عن أهل خبرة الكتان والغلال.. وهكذا، فأهل خبرة الأقطان إما أن يكونوا من مهندسى المصانع - موظفون بهذه المصانع - الذين يعرفون بحكم عملهم نسب الشوائب ومدى تأثيرها على قيمة القطن؛ وإما أن يكونوا من التجار ذوي الخبرة فى تمييز القطن الجيد من الرديء، أما أهل خبرة الغلال، فكان يتم تعيين أحدهم من طرف ديوان التجارة والآخر من طرف المشترين لكى يعاينوا الغلال التى ستباع وكذلك الحال للكتان^(٤).

٩- صراف الشونة:

كان يقوم بصرف الإيصالات مقابل ما يورده الفلاح للشونة، وكان يتم تدوين كيل وميزان ما تم توريده فى هذا الإيصال، وكان يكتفى بتعيين صراف واحد لكل شونة^(٥).

- اهتمام محمد على بالشون:

(١) شورى المعاونة، محفظة ١٩، دفتر ٢٨٤، م ٢٠٦، ص ١١٩، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥٧هـ / ١٦ إبريل ١٨٤١م.
* وترى الباحثة: أن محمد على لجأ إلى استخدام المجندين فى أعمال مدنية بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وتخفيض عدد الجيش المصرى إلى ١٨ ألف جندي بعد أن وصل إلى أكثر من ٢٣٠ ألف جندي؛ فقام محمد على باستثمار هذه الطاقة البشرية العاملة فى تلك الأعمال المدنية بدلاً من تسريحهم وفقاً للمعاهدة.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣٠٢، م جـ ٢، م ٢٠٤، ص ٤٣٥، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٦٢هـ / ٩ أغسطس ١٨٤٦م.

(٣) المصدر السابق، س ٥٣٠٢، م جـ ٢، م ٢٠٦، ص ٤٣٥، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٢هـ / ١١ أغسطس ١٨٤٦م.

(٤) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ / ١٩ فبراير ١٨٢٤م.

لما بدأ محمد على فى احتكار الحاصلات الزراعية، ثم امتد هذا الاحتكار إلى كل السلع المربحة وذات القيمة للاقتصاد المصرى، ومن ثم أخذ يجمع هذه السلع فى الشون، وقد اهتم محمد على بالشون وإدارتها، ولم يتهاون فى استخدام الشدة فى إدارة هذه الشون، وعمل على صيانة مبانيها وترميمها، وزيادة أعدادها بما يتناسب مع حجم هذه السلع.

ومن مظاهر اهتمام محمد على بصيانة الشون وترميمها، أنه كان يأمر بوضع مقاييس لهذه الشون، فنجده يأمر ناظر الأقاليم البحرية بعدم إرسال الغلال إلى الشون ذات الأرض المنخفضة لارتفاع نسبة الرطوبة بها والرشح، مما يؤدي إلى إتلاف الغلال، والعمل على إيجاد شون فى أماكن مرتفعة بعيداً عن الأراضي الرطبة^(١)، كما كان محمد على يأمر بضرورة ترميم الشون وجعلها صالحة لتخزين الحبوب، فعلى سبيل المثال: أمر محمد على بترميم شونة السويس لتكون صالحة لتخزين الغلال التى سترسل إليها من القاهرة فى طريقها للحجاز^(٢)، كما منح محمد على مأمورى الأقاليم صلاحية إنشاء شون بأقاليمهم لتوريد الغلال إليها عند الحاجة إلى شون جديدة لزيادة المحاصيل أو لبعد الشون الموجودة عن بعضها البعض بعد عرض هذا الأمر على محمد على وموافقته، ثم يتم تعيين موظفين بهذه الشون الجديدة وتخصيص رواتب لهم شهرياً^(٣)، و أحياناً كان الباشا يرفض إنشاء شون جديدة ويكتفى بالشون الموجودة^(٤).

ورغم ذلك، فقد كانت الشون فى معظمها رديئة التهوية فى عهد محمد على، مما كان يؤدي إلى تلف بعض الحبوب عند تراكمها فى هذه الشون، هذا بالإضافة إلى الفئران التى كانت تجد فى هذه الشون مرتعاً خصباً، حتى أن الباشا كان يضطر إلى بيع الغلال التالفة بأسعار زهيدة، ومن الأمثلة على ذلك: عندما انتاب السوس ٩ آلاف إردب قمح، أمر الباشا ببيعها فى المزاد للأهالى بثمان منخفض (٣٠ قرشاً للإردب)* عام ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م، وعندما أكلت الفئران أغلب بذور الكتان فى أقاليم الصعيد عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٨م طلب من مأمورى

(١) معية سنية، محفظة ٢٠، دفتر ١٧، م ٤٢، ص ٩، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٣٩هـ / ٢٣ سبتمبر ١٨٢٣م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ٦٢، ص ٣٢٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥٢هـ / ٥ يونيه ١٨٣٦م.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٤٨، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٢٩ مايو ١٨٣٠م.

(٤) أوامر، دفتر ٢، م ٢٠٥، ص ٤١، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٤٧هـ / ١ مايو ١٨٣٢م.

* وتري الباحثة أن القمح الذى ينتابه السوس عند طحنه ينتج كمية قليلة من الدقيق و معظمه يكون سن (ردة) ، و بالتالى فإن بيع محمد على لهذه الكمية القليلة ، لاستخدامها فى أغراض غير الخبز كإطعامها للطيور و الحيوانات، فضلاً عن انتفاعه كتاجر بثمان هذا القمح.

أقاليم الوجه البحرى صرف بعض التقاوى إلى أقاليم الصعيد^(١)، كذلك تسلطت الفئران مرة أخرى على الغلال عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣١م، مما دفع مجمد على إلى تكليف الأهالى بقتل الفئران وصرف مكافأة قدرها (بارتين) لكل من يقتل فأراً^(٢).

وقد حرص الباشا على الإلمام بكل ما يدور داخل الشون، فقد أمر كل مأمورى الأقاليم بضرورة إرسال كشوف عن الوارد شهرياً للشون إليه للاطلاع عليها^(٣)، إلى جانب أنه كان يأمرهم بضرورة التفتيش عن الغلال والقطن عند الأهالى حيث قد ينجح بعضهم فى إخفاء هذه الحاصلات^(٤)، ونقلها إلى الشون وخصم ثمنها مما عليهم من دين للحكومة ودفع ثمنها نقداً لمن لا يكون مديناً للحكومة^(٥)، كما كان يستعلم عن الغلال التى تباع من الشون داخل البلاد أين تذهب، وهل تبقى لدى المتسببين والتجار أم تذهب إلى المخازن ... وهكذا^(٦).

كانت الحكومة تلجأ إلى بيع كميات من محاصيل الأقاليم بالشون للتجار المقيمين فى المدن المصرية، مثل: القاهرة والإسكندرية، وقد كان هؤلاء التجار وكلاء لمصدرين أجانب، وكانوا يتولون تسديد قيمة هذه المحاصيل للخزانة بالقاهرة والإسكندرية، والحكومة تبلغ حكام الأقاليم بالكمية التى يتم تسليمها للتاجر^(٧)، وكان الباشا يبيع لبعض التجار الأجانب أصنافاً بأكملها ليتولوا بيعها لحسابهم فى الخارج على أن يسددوا ثمنها نقداً أو بحوالات لمدة محددة^(٨).

وكان التجار يلجأون إلى مجلس المشورة لتنظيم معاملاتهم بالشون الحكومية، فقرر المجلس عام ١٨٢٧م بيع الأرز للتجار المعتمدين لدى الحكومة، على أن تؤخذ حوالات بثلاثي الشمن ومنحهم مهلة ثلاثين يوماً لتسديدها، والثالث الآخر يسدد بعد ٩١ يوماً وذلك بناءً على رغبة التجار وتسهلاً لبيع الأرز^(٩)، ثم أعلن المجلس قراره الخاص ببيع الباقي من مقدار

(١) عبد المنعم الجمعى، عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٢٥٣.

(٢) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(٣) معية سنوية، محافظة ٣٣، دفتر ٣٠، م ١، بدون ص، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٤٣هـ / ١٩ مارس ١٨٢٨م.

(٤) أوامر، دفتر ١، م ٢٠٥، ص ٤٩، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ٢٧ إبريل ١٨٣٠م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٧١، م ٩٦، ص ٣٤، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ / ٧ أكتوبر ١٨٣٠م.

(٦) معية سنوية، محافظة ٦٣، دفتر ٥٧، م ١١١، ص ٢٨، بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٢٤٩هـ / ١٩ إبريل ١٨٣٤م.

(٧) حلمى شلبى، المجتمع الرفي، مرجع سابق، ص ٨٨؛ انظر ملحق رقم (١٨).

* ومن الأمثلة على ذلك انظر: ملحق رقم (١٩).

(٨) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٩) محافظ النوات، محافظة ٤، م ٧٨، بدون ص، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٤٢هـ / ٢٣ يوليو ١٨٢٧م.

الأرز، نصفه بالنقد والنصف الآخر بحوالاات مقبولة الدفع^(١)، كذلك قرر المجلس عدم بيع شئ للتجار إلا بعد التحرى عن كفاءتهم المالية، وعدم تسليم البضائع لهم ما لم يتم التأكد من حالتهم المالية ومعرفة مقدار ديونهم حتى لا يحدث خسارة للخزانة^(٢).

وكان محمد على يرسل من حين لآخر لجنة لجرد هذه الشئون والتفتيش عليها وأخذ عينات من محتوياتها للفحص، فقد أمر محمد على بتشكيل لجنة تتكون من القائم مقام مصطفى أفندى من مجلس الجهادية، وأحمد أغا شكرى المحتسب، وموظفاً - لم يذكر اسمه - من مجلس الملكية لجرد شئون الغلال بالقاهرة^(٣)، أما باقى الأقاليم فقد كان يكلف الكتخدا باشا بتشكيل لجان التفتيش، ويتولى الإشراف عليها بنفسه، ثم يرسل ببيان هذا الجرد للباشا^(٤).

ولم يتردد الباشا فى إنزال أقصى العقوبات على المختلسين والسارقين من موظفى الشئون^(٥)، فقد أمر بعقاب سمسار شونة دمنهور؛ لارتكابه (خيانة) خلط القطن الرديء بالجيد بالإعدام إذا سبق له فعل ذلك وعوقب على ذلك أم لا، ويتم تأديبه التأديب اللازم إذا لم تكن له سابقة فى ذلك مع إبقائه فى عمله^(٦)، كما أمر بسجن ناظر إحدى الشئون لمدة خمس سنوات لاختلاسه من الشونة^(٧)، كذلك أمر بعقاب مسئولى (موظفى) شونة الغلال ببولاق لتأخرهم وإهمالهم فى إرسال الكشوف الخاصة بالشئون^(٨).

خامساً: أساليب البيع والشراء:

سلك محمد على عدة طرق لترويج منتجاته فى الداخل والخارج وتنظيم علاقته بالتجار، فبعد تحديد أسعار السلع، قام بإلغاء البيع بالأجل، وحدد علاقته بالتجار الأجانب، واهتم بالمحافظة على الأخلاق العامة بالأسواق؛ فقد منع بيع البقالين للخمر والمسكرات فى الأحياء الإسلامية أو بجوار المساجد، وأباح بيعها فى الأحياء التى يسكنها اليهود والمسيحيين والأجانب^(٩)، كذلك قام بتنظيم التوريد للمصالح الحكومية.

(١) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٢، م ٧٤، ص ٢١، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٤٣هـ / ١١ سبتمبر ١٨٢٧م.

(٢) محافظ الذوات، محفظة ٥، م ٢٤٤، بدون ص، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٤٣هـ / ٣ أكتوبر ١٨٢٧م.

(٣) معية سنية، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، م ١٣٥، ص ٣٥، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٢هـ / ٦ مارس ١٨٣٧م.

(٤) ديوان كتخدا، محفظة ٣، م ٣٤٨، بدون ص، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٩هـ / ٧ يناير ١٨٤٤م.

(٥) ديوان خديوى، صادر، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٥٣هـ / ٤ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٦) شورى المعاونة، محفظة ١، دفتر ١٥٨، م ٧٩٩، ص ١٧٣، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ / ٢٤ فبراير ١٨٣٨م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م ٢٧٤، بدون ص، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٤هـ / ٢٦ إبريل ١٨٣٨م.

(٨) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، م ١٩٩، بدون ص، بتاريخ غرة شعبان ١٢٦٣هـ / ١٥ يوليو ١٨٤٧م.

(٩) أوامر، دفتر ٧٨، م ٥٥٣، بدون ص، بتاريخ ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م.

١ - البيع بالنسيئة أو الآجل:

لم يكن البيع بالنسيئة وليد عهد محمد على، وإنما تواجد قبل ذلك، ففي القرن الثامن عشر الميلادي كان تجار الأرز والقمح والسمسم يقدمون قروضًا مالية للفلاحين في مقابل المحصول، حيث كانت هذه الأموال تدفع كل عام في مواسم الزراعة، وكان الفلاحون يتفقون مع التجار على تسليمهم المحصول عند موسم الحصاد^(١)، وكانت هذه الأموال أقل من السعر الحقيقي للمحصول كانت زهيدة جدًا^(٢)، بالإضافة إلى حصول التجار على إيصالات من الفلاحين بأضعاف المبلغ المدفوع، ثم يبخسون في الميزان عند جني المحصول^(٣)، و عندما يعجز الفلاح عن سداد كل المبالغ التي اقترضها على المحصول الأول كان الدين المتبقى يضاف إلى المبلغ التالي سيقترضه بفائدة ٢٥%، و عام ١٨٣٠م وضعت الحكومة حدا لمثل هذا الاستغلال الذي أدى إلى تدفق الأموال إلى التجار و أعانت للزراع المبالغ التي دفعوها للتجار كفوائد، و عام ١٨٣٨م أوقفت الحكومة مثل هذه المعاملات و هذا لم يمنع التجار الفلاحين إلى هذا الأسلوب خفية، عندما كانت تعوزهم الأموال^(٤) وكان محمد على على علم بذلك^(٥) وقامت الحكومة بإقراض المال للفلاحين عند الضرورة حتى لا يقوم أحد غير الحكومة باستغلال الفلاحين، و كانت الأموال المقترضة تخصم في النهاية من ثمن المحاصيل التي تباع للحكومة في نهاية الموسم^(٦).

وقد دفعت حاجة محمد على الملحة للأموال إلى البيع بالنسيئة، فقد درج على بيع محاصيله سلفاً، فكان بإمكانه أن يحصل في أي وقت من السنة على قروض من التجار المتهلفين على شراء المنتجات المصرية في مقابل وعده بالدفع عيناً وقت الحصاد^(٧)، ومن ناحية أخرى سمح محمد على للتجار الأجانب ذوى السمعة الطيبة بأن يبيع لهم لأجل لا تقل عن ثمانية أشهر بأسعار تزيد عن أسعار البيع الفوري مع استلام جزء من الثمن مقدماً، على أن محمد على قد تعرض لخسائر فادحة نتيجة لعجزه عن توريد الكميات التي كان يتعاقد

(١) Cuno, op.cit., p.55.

(٢) أحمد الشربيلي، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٣) معية سنية، محفظة ٥٦، دفتر ٥١، م ٢٣٦، بدون ص، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٨هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٣٢م.

(٤) عفاف لطفي السيد مارسو، مصر في عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤، ص ١٧١.

(٥) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م ٢١٠، بدون ص، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٤٠هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٢٤م.

(٦) عفاف لطفي السيد، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٧) هيلين أن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٢٦٥.

عليها مقدماً^(١)، وكان هؤلاء التجار يشترون البضائع إما بالتسعيعة التي تحددها الحكومة وإما بالمزاد^(٢).

وكان تدخل الحكومة في أمر تنظيم البيع والشراء، بمنع البيع بالنسيئة من حين لآخر؛ لحماية الفلاح تارة^(٣)؛ ولتزاييد شكوى التجار الأجانب لقنأصلهم من محمد علي تارة أخرى، فضلاً عن أن أسلوب البيع بالوعد (الأجل) حال دون تمتع محمد علي بكامل ربحه من بيع المحصول^(٤)، فنجد محمد علي يأمر عام ١٨٢٦م بعدم السماح للتجار بشراء شيء من الفلاح وتحصيل فرق الثمن الذي اشترى به التجار منهم؛ لأن التجار كانوا يشترون بسعر أرخص من سعر التوريد للشون^(٥)، ورغم ذلك، فقد استمر بعض التجار في شراء الحاصلات قبل حصادها، فعلى سبيل المثال: اشترى بعض المتسببين الغلال عام ١٨٢٨م بأسعار زهيدة مما سبب ضرراً للفلاحين؛ فحكم محمد علي عليهم بتوريد هذه الغلال للشون كي تباع للمحتاجين وعدم الإضرار بالأهالي، وحرم هؤلاء المتسببين من هذه الغلال، وتم دفع فرق شراء هؤلاء المتسببين وشراء الحكومة لهذه الغلال للفلاحين^(٦).

وفي عام ١٨٣٣م تخلى محمد علي عن أسلوب البيع سلفاً إلا باعتباره إجراءً استثنائياً، وذلك لأنه لم يكن يستطيع مسايرة التزاماته أو التمتع بكامل أرباحه، وقام ببيع منتجاته إما بأسعار محددة (التسعيعة) أو بالمزايدة^(٧)، وفي عام ١٨٣٨م تم منع البيع بالنسيئة رسمياً^(٨)، فقد أصدر محمد علي أمراً وأرسله إلى مديري الأقاليم بمنع التجار من شراء المحاصيل بثمن بخس قبل حصادها، ومن يفعل ذلك يتم مصادرة المحصول ومعاقبة التاجر وأخذ ثمن هذه البضائع من الفلاحين وخصمها من ديون الفلاحين للحكومة، وعلى كل مدير إقليم يمنع هذه المعاملة داخل إقليمه^(٩)، ورغم ذلك فشلت كل المحاولات لمنع هذا الأسلوب؛ فأعلن محمد علي

(١) حلمى محروس، مرجع سابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٢) أمين مصطفى عفيفي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٣) جلال يحيى، مرجع سابق، ص ٣٤٥؛ صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٤) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٩، م ٢٢٦، بدون ص، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤١هـ / ٥ يوليه ١٨٢٦م.

(٦) الوفائع المصرية، عدد ٩٦، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٤٥هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٢٩م.

(٧) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

Cuno, op.cit., p.150.

(٨) عفاف لطفى السيد، مرجع سابق، ص ١٧١؛

(٩) شورى المعاونة، محفظة ٥، دفتر ١٦٢، م ٢١، ص ١، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٥٤هـ / ٣٠ مارس ١٨٣٨م؛ المصبر،

السابق، محفظة ٥، دفتر ١٦٢، م ٧٢٨، ص ٥٠، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥٤هـ / ٤ يوليه ١٨٣٨م.

عامى ١٨٤٤م - ١٨٤٦م بعدم تدخل المحاكم فى أية قضايا تنشأ بين مشتري وبائع، وعدم السماع فى دعاوى النزاع فى مثل هذا النوع من القضايا^(١).

٢- المساومة والمقايضة:

إن طرق المساومة تصور الخلق الشرقى تصويراً رائعاً - على حد تعبير بورنج - إذ يطلب التاجر دائماً لقاء السلعة التى يبيعها ثمناً يجاوز قيمتها كثيراً، فيقدم الشارى ثمناً يقل عن قيمة السلعة بكثير، وتستمر المساومة بين التاجر والمشتري، حتى يتم التوصل لسعر وسط فتنم المبايعة بعد طول الأخذ والعطاء^(٢)، ولم يكن هذا أسلوب كل التجار، فكان منهم من يحدد سعر للبيع ويتمسك به مثل التجار العثمانيين، فقد كانوا يحددون سعراً لسلعهم ولا يتنازلون عنه، بينما كان التجار المسيحيون يطالبون دائماً بالأسعار الباهظة أثماناً لبضائعهم، ولكنهم يضطرون بعد المساومة إلى الرضا بالثمن المعتدل^(٣).

وقد اتبع محمد على أسلوب المقايضة عند التعامل مع بعض التجار، فنجد أنه يأمر بتسليم ٣٠٠ إردب أرز رشيدى لمحمد المغربى مقابل العبيد الذين اشتراهم للبasha من طرابلس^(٤)، كما طلب محمد على من بوغوص بك إعطاء كركور كورجيان قطناً مقابل ماس أخذه البasha منه بمبلغ ٦٨٨٠٦ قروش (١٣٧ كيساً و ٣٠٦ قروش)^(٥)، كما أمر بإعطاء قطن لماركو بيوزن مقابل ماس أخذه منه أيضاً بمبلغ ١٥٩٦ قرشاً (٣ أكياس و ٩٦ قرشاً)^(٦).

كذلك اتبع الأفراد طرق المقايضة عند البيع والشراء فيما بينهم أو بينهم وبين الحكومة؛ فنجد الأهالى يستبدلون الغلال بالملح من شون الملح^(٧)، كما قام محمد أغا علانية لى شاهبندر التجار بشراء حمام - معروف باسم حمام الكلاب - بثمن قدره ٧٠ كيساً - ثم أوقفه لصالح مسجد - وتم مقايضة ثمنه بموافقة البائعة بخاتم ماس وقرص ماس وحلى ذهب^(٨).

Cuno, loc.cit.

(١)

(٢) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٥١٣؛ إدوارد وليم لين، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٣) صلاح هريدى، دراسات، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) محافظ أبحاث، محفظة ٤٩، م ١، بدون نص، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ / ٨ يونيه ١٨٢٤م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ١٥٦، بدون نص، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٤٤هـ / ١٩ إبريل ١٨٢٩م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٥، م ١٦٨، بدون نص، بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٤٤هـ / ٧ مايو ١٨٢٩م.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٩٢، م ٣٣٦، ص ٢١١، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٤٩هـ / ١٣ يونيه ١٨٣٣م.

(٨) الباب العالى، س ٤٠٢، م ٤٠٩، ص ١٠٧ - ١٠٨، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٦م؛ انظر

ملحق رقم (٨).

٣- الالتزامات التجارية:

اتبع محمد على فى سبيل تنظيم البيع والشراء نظام الالتزام؛ فعرض التزام بعض السلع عن طريق المزاد، وكان محمد على يتدخل من حين لآخر فى كيفية إدارة هذا الالتزام وطرق معاملة الملتزمين للأهالى، وكان الملتزم يتولى شراء السلعة الملتزم بها ويبيعها بالثمن المحدد^(١)، فعلى سبيل المثال: تولى بيع دخان النشوق أحد الملتزمين وأذن محمد على من يشتري دخان النشوق من غير هذا الملتزم^(٢)، وتولى جرابيد كالوسديان الالتزام بالأبزار التى تأتى من بلاد الصعيد، مثل: الحبة السوداء، والشمر، والينسون، والكمون، والبلح الأبريمى، والخص، والمقاطف والليف عام ١٨١٥م مقابل بدل التزام قدره ٥٠٠ كيس - وهو مبلغ كبير على حد تعبير الجبرتى - مما أدى إلى ارتفاع سعر هذه البضائع إلى أضعاف سعرها^(٣).

وقد يتولى الملتزم أحياناً صنع السلعة الملتزم بها، مثل: التزام جرابيد كالوسديان للبوطة والملح والخمر والزبيب، فقد تولى صنعها وبيعها لمدة ثلاث سنوات بالصعيد، وقد منع محمد على أى أحد آخر من صناعة هذه المواد أو بيعها عدا الخواجة جرابيد^(٤)، وعندما لم تتمكن الحكومة من إدارة الخمارات فى الوجه البحرى، عرضتها بالمزاد ليتولاها أحد الملتزمين^(٥).

وقد عهد محمد على بالمذابح للملتزمين حيث التزم بها الخواجة الكسان مقابل بدل التزام قدره ٣٦٢٥ كيساً، وقامت الحكومة بمساعدة الملتزم فى مهام التزامه^(٦)، وتم التنبيه على الملتزم بعدم بيع لحوم الحيوانات المريضة حتى ولو برضى الأهالى^(٧)، كما التزم حنا الجيزاوى بحلقة السمك ثم تولى من بعده الخواجة يعقوب يغازار^(٨)، وقد أذن الباشا يعقوب بعدم أخذ الأسماك من الصيادين بثمن أغلى مما هو مقرر فى عقد الالتزام^(٩).

(١) الجبرتى، مرجع سابق، ج-٨، ص ٣٩٣.

(٢) محكمة البحيرة، س ٤٦، م ٧٤، ص ٤٣، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٢٤هـ / ٢٨ يناير ١٨١٠م.

(٣) الجبرتى، مرجع سابق، ج-٨، ص ٣٩٣.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٣٣، م ٩٩، ص ٢، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٤٢هـ / ١١ مايو ١٨٢٧م.

(٥) شورى المعاونة، محفظة ٢٧، دفتر ٨٩، م ٢٩٥٠، ص ١٢٦، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٩هـ / ١٦ يناير ١٨٤٤م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٨، م ١٦٤، ص ١٠٦، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / ٦ سبتمبر ١٨٣٢م.

(٧) المصدر السابق، صادر، محفظة ٥، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٣هـ / ٧ ديسمبر ١٨٣٧م.

(٨) المصدر السابق، دفتر ٨٠٦، م ١٥٤، ص ٥٧، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٠هـ / ١١ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٩) المصدر السابق، دفتر ٨٠٦، م ١٠٥، ص ١١٤، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٥٠هـ / ٥ ديسمبر ١٨٣٤م.

والتزم الخواجه الكسان بالملاحات مقابل ٣٠٠٠ كيس سنوياً^(١)، ورغم تنبيه الباشا عليه ببيع الملح للتجار بسعر الجملة لا بالسعر الذى يبيعون به للأهالى؛ حتى لا يتضرر بائعو الملح ولا يغالون فى سعره^(٢)، فإنه لم يلتزم بذلك، لذا أمر محمد على بجرد عهده ومراجعة حساباته، فثبت إخلاله بشروط الالتزام وبيعه للملح بأسعار مرتفعة، فتمت مصادرة مبلغ ٧٠٠ كيس لديه وهى فرق سعر بيع الملح^(٣)، وتولى جرابيد كالوسديان الالتزام بالملاحات بعد وفاة الكسان^(٤)، وقد التزم بتجارة السنامكى الخواجه روشتى (روزتى) لمدة سنتين، واشترط عليه عدم التدخل أو التعرض للسنامكى الموجود بأيدى التجار الذين اشتروه قبل بدء مدة التزامه^(٥).

٤ - المزادات:

كانت أفضل الطرق جميعاً، فقد مكنت الباشا من الحصول على أحسن الأسعار نتيجة للمنافسة بين التجار الأجانب، الذين ازداد عددهم عما كان عليه من قبل، هذا فضلاً عن أن المزاد كان علاجاً سريعاً لنوبات الضيق المالى الشديد التى كانت تؤرق نظام الباشا، فعلى سبيل المثال: طلب محمد على من بوغوص بك أن يعرض صنفى الحمص والنيلة فى المزاد لبيعها لأنه فى ضيق مالى شديد^(٦)، وعلى من يرسى عليه المزاد دفع الثمن فوراً؛ لاحتياج الباشا للأموال^(٧)، وكانت المزادات وسيلة لتصرف الحاصلات التى تكسبت بها الشون حتى كسب بعضها أو فسدها^(٨)، وكان المضاربون يشهدون المزادات العلنية ويزايدون ضد أحسن المؤسسات سمعة إلى أن ترتفع أسعار المنتجات المصرية لاسيما القطن إلى أرقام مرتفعة أكثر من الأسعار التى يمكن الحصول عليها من أوروبا^(٩).

كان بعض التجار يتلاعبون بالمزادات فيتفقون على إرساء المزاد على أحد منهم بسعر معين، فأمر محمد على معاونيه بتوخى الحذر والحيلة والتأنى خلال عملية المزاد حتى

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٨٥، م ٢، ص ١٣، بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٤٨هـ / ١٢ يونية ١٨٣٢م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٨٠٦، م ٣١، ص ٤، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٣) محافظ النوات، محفظة ٧، م ٥٦، ص ٧٤، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٣هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٥، م ٧٥، بدون ص، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ / ٢٥ مارس ١٨٣٨م.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٢٠، م ٩١، بدون ص، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٥٩هـ / ١٥ يوليو ١٨٤٣م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ١٠، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٥٢هـ / ٢٤ إبريل ١٨٣٦م.

(٧) شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، م ٨٠، بدون ص، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٦هـ / ٢٢ مارس ١٨٤٠م.

(٨) أحمد الدماصى، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٩) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

ترتفع الأسعار، ولما تكررت حالات التلاعب من بعض التجار أمثال الخواجة جبارة، ومحاولتهم لشراء القطن دائماً بأبخص الأسعار، أمر محمد على ناظر تجارته بألا يبيع القطن إلى أمثال هؤلاء التجار، وحرمانهم من دخول المزادات^(١)، ففي إحدى رسائله لبوغوص بك نجده يُظهر أسفه الشديد من الغش الذي ارتكبه الخواجة جبارة، ويأمره بعدم بيع القطن للخواجات بريجز وسيشا وباستره، وأن يبيع القطن لمن يرسي عليه المزاد، ويتم تسديد المبالغ التي تدين الحكومة بها للخواجات نقداً بالتقسيط، وعدم إعطائهم قطناً مقابل هذه المبالغ^(٢).

وكان يقام في أغلب الأسواق مزادات في أيام محددة، مرة أو مرتين من كل أسبوع ويتولى هذه المزادات دلالون يستأجرهم أصحاب الشأن من الأفراد أو التجار، ويرفع الدلال البضاعة في يده معلناً السعر الذي ستتم المزايده عليه^(٣).

كان محمد على يأمر موظفيه بعرض كشوفات كل مزاد عليه، ومن رسي عليه المزاد والسعر الذي اشترى به^(٤)، حتى يتأكد من أن الذي رسي عليه المزاد له استحقاقات على الحكومة، فقد أمر الموظفين بذلك حتى يتم خصم الثمن من استحقاقاته^(٥)، ولذلك نجد الكثير من المراسلات الموجهة لمحمد على لإطلاعه على المزادات وأسعارها ومن رسي عليه المزاد، فعلى سبيل المثال: رسالة مضمونها أن صنف الفول قد رسي مزاده على السيد البلتاجي بسعر الإردب ٣٦ قرشاً خلاف سعر الجمرك^(٦)، كذلك كان يتم إخباره بمدى رواج أو كساد البضائع المعروضة بالمزاد، فقد تم إعلامه بخصوص ١١٩٨ إردب أرز شعير على سبيل المثال - بدمياط وإرساء مزادها على تجار دمياط بسعر ٢٤٠ قرشاً للإردب بورق حوالات لمدة ٨ أشهر، وبسعر ٢١٨ قرشاً نقداً ولمدة ٨ أشهر أيضاً، ولكن التجار قد طلبوا تعبئة الأرز وتخليص جمركه^(٧).

وفي بعض الأحيان كان محمد على يأمر بالتراجع عن بعض المزادات، مثلما حدث عندما رسي مزاد ٣٠ إردب أرز على محمد الدرسي بسعر ١٢٠ قرشاً للإردب، إذ اشترط التاجر استلام الأرز بالكيل، بينما كانت الحكومة تسلمه بالميزان، وذلك أربح للحكومة، فتم

(١) عبد المنعم الجمبجي، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٠.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، م ١٢٨، ص ٧٤، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٢٥٠هـ / ٢٤ مارس ١٨٣٥م.

(٣) إدوارد ولیم لین، مرجع سابق، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٨، م ٩٦، بدون ص، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٨هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٤٢م.

(٥) شوري المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، م ٨، بدون ص، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٥٩هـ / ١٧ فبراير ١٨٤٣م.

(٦) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣٠٢، ج ١، صادر، م ٤٢، ص ٥٨، بتاريخ ٥ شوال ١٢٦٢هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٧) المصدر السابق، س ٥٣٠٣، ج ٢، صادر، م ٤١٩، ص ٥٢٥، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ / ١٥ إبريل ١٨٤٨م.

إعادة المزاد فرسى على الحسنيين خطاب بمبلغ ١١٩ قرشاً وتسلمه بالوزن^(١)، وكذلك عند المزادة على الصمغ الحجازى، لم يجد له مشترٍ بالإسكندرية، فتم عرضه على تجار القاهرة فرسى المزاد على أحد تجار القاهرة بسعر ٨٧ قرشاً للقنطار بورق حوالات، ولكن الحكومة قد اشترطت فيمن يرسى عليه المزاد أن يكون له وكيل بالإسكندرية؛ فاعتذر تاجر القاهرة عن ذلك، فتم إلغاء المزاد وإعادته وتقدم له مشترى بسعر ٨٨ قرشاً فقط، فرفض الباشا وأعاد المزاد للمرة الثالثة فرسى على أنطون بارنت بسعر ١٠٠ قرش للقنطار بورق حوالات^(٢) فقد كان لابد أن يكون لمن يرسى عليه المزاد ضامن، وقبل دخوله المزاد عليه إرسال ورق الضمانة إلى ديوان التجارة والمبيعات لتحفظ هناك قبل بدء المزاد، وبموجب هذه الضمانة يتم صرف البضائع له واستلام السندات اللازمة للبضاعة وتحصيل ثمنها منه، فعلى سبيل المثال: عندما تقدم السيد محمد البطران لشراء الأرض قدم ضمانة السيد محمود زيد له فى هذا المزاد^(٣)، كذلك اشترط فيمن يدخل المزاد أن يكون له وكيل، بمعنى أنه إذا كانت البضاعة موجودة بالإسكندرية ورسى المزاد على أحد التجار من خارج مدينة الإسكندرية، اشترط أن يكون لهذا التاجر وكيل بالإسكندرية وإلا تم التراجع عن البيع له، وكذلك الحال بالنسبة للمدن الأخرى، والدليل على ذلك ما حدث مع الجلد الموجود بشون الجلد ببولاق، فكان لابد من وجود وكيل إذا رسى المزاد على تاجر خارج القاهرة^(٤).

٥- المناقصات الحكومية (التوريد للمصالح الحكومية):

كان يتم التوريد للمصالح الحكومية بمناقصات تعلن عنها المصالح المختلفة عن الأصناف التى تحتاجها، وبالتالي يتقدم التجار بالعطاءات المختلفة لتوريد هذه الأصناف وفقاً للأصول واللوائح التى تحكم هذه المناقصات، فكانت المصالح الحكومية تملى على التاجر المواصفات اللازمة لها، وبعد إحضار التاجر لهذه الأصناف، يتم فحصها بمعرفة أفراد متخصصين، وإذا وجدته مطابقاً للمواصفات، يتم قبولها ويتم دفع الثمن بعد مدة تتحدد فى العقد منذ البداية، وإذا وجدت المواصفات غير مطابقة للمطلوب تبقى على ذمة التاجر ولا تسلمها المصلحة^(٥).

(١) المصدر السابق، س ٥٢٩٢ ج ٢، وارد، م ٢٣، ص ٣٣٠، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٦٤هـ / ٢١ يونيو ١٨٤٨م.

(٢) المصدر السابق، س ٥٣٠٤ ج ١، صادر، م ٢٤، ص ٢٨٠، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ٨ فبراير ١٨٤٩م.

(٣) المصدر السابق، س ٥٣٠٤ ج ١، صادر، م ٢٤، ص ٢٨٠، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ١٨ فبراير ١٨٤٩م.

(٤) المصدر السابق، س ٥٣٠٤ ج ١، صادر، م ٤، ص ٥٢، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٦٥هـ / ٢٦ يوليو ١٨٤٩م.

(٥) أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٠١.

كان نصيب التجار الأجانب كبيراً في عمليات التوريد للمصالح الحكومية خاصة في ما يتم استيراده من الخارج، أما التجار المصريون الذين عملوا في تجارة التوريد للمصالح فنشاطهم يكاد يكون محدوداً ولا يقاس بنشاط الأجانب، واقتصر نشاطهم المحدود في توريد السلع الداخلية، مثل: توريد السيرج والزيت الحار للجيش^(١)، وكان يتم التفرقة بين المصريين والأجانب عند تحديد سعر البضاعة التي تم توريدها للحكومة، فقد طلب محمد علي من أحد موظفيه بأن يبين له سبب ارتفاع سعر الأشياء التي تم توريدها من قبل التاجر سليمان علاف للحكومة مع العلم بأن هذا التاجر مصرياً وليس له أى شركاء بأوروبا^(٢).

وقد كان محمد علي لا يلجأ إلى الاعتماد على التجار عند التوريد للمصالح الحكومية إلا إذا لم يتوفر هذا الصنف في المصالح والإدارات الحكومية الأخرى، أى أنه كان يتم الاكتفاء الذاتى بين المصالح المختلفة أولاً ثم يتم اللجوء للتجار عند الحاجة لهذه الأصناف، وعلى هذا قمت بتقسيم التوريد للمصالح الحكومية إلى قسمين: القسم الأول: التوريد الداخلى، وهو الاكتفاء الذاتى، والقسم الثانى: التوريد الخارجى، وهو توريد التجار سواء الأجانب أم المصريين.

أ- التوريد الداخلى للمصالح:

كان محمد علي يصدر أوامره من حين لآخر لموظفيه بضرورة الاكتفاء بين المصالح المختلفة، وكان الأسطول والجيش المصري يسد احتياجاتهم من مصانع وحاصلات الباشا أولاً، ثم يتم اللجوء للتجار عند الحاجة لذلك الصنف، فعلى سبيل المثال: أمر محمد علي محافظ دمياط بإرسال ٤٠٠٠ إردب أرز دمياطى للأسطول المصري، فأمره بإرسال ٢٠٠٠ إردب عند ورود الأمر له و ٢٠٠٠ إردب أخرى في مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ إرسال الألفين الأولى، ويتم التدقيق في الميزان إذ سيتم إعادة وزنها عند وصولها للأسطول^(٣)، وبالفعل تم إرسال الألفين إردب الثانية^(٤).

وكان يتم التدقيق في فحص وتأمين هذه السلع التي يتم توريدها، فعلى سبيل المثال: عندما وردت ترسانة الإسكندرية أخشاباً لمصلحة الأبنية بالقاهرة، ثم تشكيل لجنة مكونة من:

(١) المرجع السابق، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢) معية سنية، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ٣٩٢، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٣) معية سنية، محفظة ٩، دفتر ١٦، م ٣٩٤، ص ٨٧، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٤٠هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٢٤م.

(٤) المصدر السابق، محفظة ٩، دفتر ١٦، م ٤٤٢، ص ٩٨، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٤٠هـ / ٣ يناير ١٨٢٥م.

ناظر الترسانات وأهل الخبرة بالأخشاب لفحص وتحديد أنواع هذه الأخشاب وتقدير ثمنها^(١)، كما كانت هذه اللجان تعقد عند نقص ميزان بعض السلع الموردة، للتحقيق في سبب النقص والمسئول عنه^(٢).

وكانت اللوائح والقوانين تضم موادًا لمعاقبة المسئول عن شراء أشياء لازمة للحكومة من التجار وهي متوفرة بمخازن الحكومة، سواء إن كان متعمدًا ويقصد من ذلك منفعة له، أو دون قصد منه نتيجة لعدم بحثه أولاً داخل المخازن مما يترتب عليه فساد وتلف المخزون لعدم استخدامه، وبناءً على ذلك يتم تحصيل ثمن هذه الأشياء منه، فإن لم يستطع فيتم سجنه من ستة أشهر إلى سنتين^(٣)، كما كان يأمر الباشا موظفيه بعدم التأخر في التوريد حتى لا تتعطل المصالح مما يؤدي إلى خسائر للحكومة^(٤).

ب- التوريد الخارجي للمصالح:

لم تكن المصالح الحكومية تلجأ إلى شراء مستلزماتها من التجار إلا بعد التأكد من عدم تواجد هذه السلع بالمخازن الحكومية^(٥)، أو لقلة وجودها بالمخازن، أضف إلى ذلك أنه كان لابد من التأكد من عدم توافر هذه السلعة بالمخازن الحكومية بالأقاليم الأخرى، فقد أمر محمد علي بعدم شراء الشحم اللازم للمصالح بالإسكندرية من التجار قبل التأكد من عدم تواجده بالمخازن الحكومية بالقاهرة^(٦)، وعندما تتمكن الحكومة من صناعة هذه السلعة بالمصانع الحكومية، لا تلجأ إلى شرائها من التجار، فعلى سبيل المثال: عندما احتاج ديوان الجهادية إلى بعض أنواع من المسامير، وتم التأكد من عدم تواجدها بالمخازن، وأمرهم الباشا بالتأكد من عدم إمكانية تصنيعها بالورش، فإن لم تتمكن الورش من صنعها يتم اللجوء إلى التجار لشرائها^(٧).

قام محمد علي بتنظيم تجارة التوريد، فقد أمر بعدم تدخل سماسرة مصلحة المشتريات في أي شئ يلزم المصالح، ومنح كل مأمور مصلحة حكومية صلاحية شراء الأشياء اللازمة

(١) ديوان خديوي، دفتر ٧٥٢، م ٨٩، ص ٦٤، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٤٤هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٢٨م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٧٥٠، م ٥٠، ص ٣، بتاريخ غرة رمضان ١٢٤٤هـ / ٧ مارس ١٨٢٩م.

(٣) دفتر مجموع أمور جنائية، س ٨ / ٦١ / ١، قانون ٢، بند ١، لسنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م؛ قانون ٣، بند ٣٤، لسنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م؛ قانون ٤، بند ٢٨، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م؛ قانون ٥، بند ٣١، لسنة ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، س ٥٣، ج ١، صادر، م ٧، ص ٤٧، بتاريخ ٢ ذي القعدة ١٢٦٤هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٥) أوامر، دفتر ٢، م ٤٣، ص ١١، بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ١٢٤٧هـ / ٢٢ إبريل ١٨٣٢م.

(٦) معية سننية، محفظة ٥٠، دفتر ٤٧، م ١٣٢، بدون ص، بتاريخ ٦ شوال ١٢٤٨هـ / ٢٦ فبراير ١٨٣٣م.

(٧) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٦، م ٢٩٨٠، بدون ص، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٦٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٤٧م.

لمصلحته من التجار مباشرة دون اللجوء إلى السماسرة؛ لأن ذلك أرباح للحكومة من استخدام السماسرة، فيقوم كل مأمور بإعداد قائمة باللغة العربية تتضمن نوع الأشياء المشتراه وثمانها واسم التاجر، ثم تختتم هذه القائمة بختم المصلحة وترسل إلى مصلحة المشتريات واستلام إيصال بتقديم هذه القائمة^(١).

وفى عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م صدرت لائحة المشتريات لتنظيم عملية التوريد للمصالح الحكومية، تتكون من مقدمة وخمسة أبواب*، وقد ورد بالبواب الثالث من اللائحة "إذا تبين عدم تواجد الأشياء المطلوبة بالمصالح الحكومية يحرر علم إلى مجلس التجار فيه بيان بمقدار الأشياء المطلوبة، ويرسل كشفًا ببيان مقدارها ومجموعها فى كل أسبوع إلى مجلس التجار"، وجاء بالبند الرابع "أنه عند وصول هذا الإعلام للمجلس يتم إحضار تجار تلك الأشياء المطلوبة وكل من تكون عنده هذه الأصناف يكتب بيانًا بمقدارها عنده ويوضح اسمه وختمه عليها، وفى أثناء انتظار ورود الإعلانات من مجلس التجار، يتم اختيار مجموعة من السماسرة يترددون على الأسواق ومحلات البيع لمعرفة الأثمان الحقيقية لهذه الأصناف ويعلموا المجلس بها، وحين ورود الإعلانات من المجلس يحضر التجار الموجود عندهم هذا الصنف، ويتم مقارنة العينات المقدمة بالمطلوب"، وفى البند الخامس "أن يحضر ناظر المصلحة التى طلبت تلك الأشياء ويفحص العينات فى المجلس، ويكتب سندًا بتلك الأشياء ويبسین بهذا السند إن كان للتاجر دين للحكومة فيخصم من السعر، وإذا لم يكن عليه شئ يبين ذلك أيضًا لينصرف له أجره نقدًا^(٢)"، وكان يتم خصم ثمن هذه البضائع من التجار الذين عليهم ذممًا للحكومة من أساس المطلوب منهم طبقًا (للرجع) التى بأيديهم حتى لا تتضرر الحكومة^(٣).

كان يتم صرف أثمان هذه البضائع إما نقدًا أو عينًا، وفى بعض الحالات كان يتم دفع ثمن هذه البضائع أو إعطاء التاجر بضائع أخرى فى مقابلها - مقايضة - فعندما ورد أحد التجار بضائع لديوان الجهادية، أمر محمد على ناظر الجهادية بإعطاء ٥ آلاف كيس نقدًا أو إعطائه صمغًا بقيمة هذا المبلغ، حيث أن هذا التاجر من تجار الصمغ فسيكون ذلك أنفع له وأوفر للحكومة^(٤)، أو يتم صرف جزء من ثمن البضائع التى يتم توريدها وتقييد باقى المبلغ

(١) معية سنية، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م. ٣٩٠، بدون ص، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٠هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٥م.

* انظر: ملحق رقم (٢٠).

(٢) نرثيات الوظائف من عهد محمد على، تربيئات ديوان المشتريات، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، بتاريخ ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م.

(٣) شورى المعاونة، محفظة ١٤، دفتر ٢٨٠، م. ٣٥٠، ص ٥٣، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ / ٣١ بوليه ١٨٣٩م.

(٤) معية سنية، محفظة ٧٤، دفتر ٦٧، م. ٣٢، بدون ص، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

تحت حساب التاجر للحكومة، فعند توريد التاجر زانانيرى أخشاب إلى الحكومة تم صرف جزء من المبلغ له، وتم خصم الباقي من ديونه للحكومة^(١)، كما كان يأمر الباشا موظفيه بضرورة صرف ثمن المشتريات للتجار بمجرد الشراء منهم منعاً للتلاعب بالأسعار^(٢).

لم يكن الباشا يتهاون مع التجار الذين يتحايلون في توريد السلع، فقد طلب جلد المعلم غبريال ٢٠٠ جلدة، وجلد شركائه التجار الثلاثة كل واحد منهم ١٠٠ جلدة، فقد تعهدوا بتوريد الحطب للجهادية بسعر ٤ قروش للحمل، وقد استخدموا نفوذهم بالمجلس العالى لدفع محمد على للموافقة على الإكثار من زراعة الأشجار، ثم قاموا بعد ذلك بقطع هذه الأشجار وشرائها بأسعار زهيدة ثم توريدها للحكومة^(٣)، كما كان الباشا يأمر موظفيه بضرورة التحرى والبحث عن التجار قبل الشراء منهم، وأتذر الموظف الذى لم يتحر عن التجار واشترى للحكومة أشياء من تجار مفلسين، مما يترتب عليه تبديد أموال الحكومة، ويتم تغريم ناظر المصلحة الحكومية ثمن السلعة إذا لم يتمكن التاجر من سدادها، وإن عجز الناظر عن دفع الثمن يتم حبسه من سنة إلى ثلاث سنوات حسب المبلغ المفترض سداذه^(٤).

تعددت الوثائق التى تتضمن تجارة التوريد للمصالح الحكومية، وإن دل ذلك فإنما يدل على انتشار هذه التجارة وحاجة الحكومة الشديدة لهذه البضائع التى يتم توريدها لها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، موافقة الباشا على شراء الحديد الموجود لدى التاجر نيقولا زخارى بدمياط بسعر ٦٠ قرشاً للقنطار^(٥)، وشراء بذر النيلة من تجار وكالة الصابون بسعر ٥٠ قرشاً للويبة وإرساله إلى مأموريات منفلوط وإسنا والفيوم وجرجا لزراعتها للإكثار من زراعة النيلة فى الأقاليم القبلية كالأقاليم البحرية^(٦)، كما وافق محمد على على شراء ألواح خشب البندق اللازمة لمعمل إسنا من تجار الإسكندرية وإرسالها إلى ترسانة بولاق ومنها إلى معمل إسنا^(٧).

(١) المصدر السابق، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م ٣٨، ص ٣٤، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٥ أغسطس ١٨٣٦م.

(٢) مجلس ملكية، محفظة ٥، م ٢٠٩، بدون ص، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٢هـ / ١ فبراير ١٨٣٧م.

(٣) معية سنية، محفظة ٦٧، دفتر ٦١، م ٣٣٠، بدون ص، بتاريخ غاية ذى الحجة ١٢٥١هـ / ١٧ إبريل ١٨٣٦م.

(٤) دفتر مجموع أمور جنائية، س / ٨ / ٦١ / ١، قانون، بند ١١، ص ٦٩، لسنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م؛ قانون ٤، بند ٢٩، لسنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م؛ وقانون ٥، بند ٨، لسنة ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٣، م ٣١، بدون ص، بتاريخ ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٢٣م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٤، م ٢٢٤، بدون ص، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٣هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٢٧م.

(٧) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٣، م ١٧٥، ص ٨١، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٤٣هـ / ٢٧ فبراير ١٨٢٨م.

وقام التاجر جرجس الطويل الشامى بتوريد القار والخشب لمصلحة السفن بـ ٣٤ كيساً و ١٩٣ قرشاً^(١)، وقد اشترى ناظر الجهادية ٤ قناطير من سلك النحاس الأصفر اللازم لأشغال مهمات حربية من التاجر محمد حرزة بسعر ٦٧٠ قرشاً للقنطار^(٢)، وورد التاجر بتراكى ٤٥٠ قنطار حديد إلى بولاق، وقد كان السعر المتفق عليه مع التاجر قبل التوريد ٦٠ قرشاً للقنطار، لكن عند التوريد طالب التاجر برفع السعر حيث أنه اشترى القنطار بـ ٦٥ قرشاً، لذا قرر مجلس المشورة تثمين الحديد، وقد تم التوريد بسعر ٦٣ قرشاً وإعطائه بدلاً من النقود قطناً، وقد وافق التاجر على ذلك^(٣).

لقد استلم بوغوص بك المدافع والفحم والآلات التى وردها الخواجة جيجينى من بلجيكيا لديوان التجارة بعد أن استعلم عن ثمنها من محلات التجارة المختلفة، وأضاف ثمنها إلى حساب التاجر الجارى مع ديوان التجارة^(٤)، كما طلب محمد على من محل تجارة طوربون بالإسكندرية بتوريد مقدار من ألواح الحديد تكفى لعمل ٥٠٠٠ فأس لزراعة القطن^(٥)، وقد أرسل الباشا مندوب ديوان المشتريات إلى تجار الخشب ببولاق ليشتري منهم ٥٠٠ عود خشب لازمة لجسور مديرية الجيزة، ويتم توريدها بأقصى سرعة لشدة الحاجة إليها^(٦).

ولم يكن شراء محمد على للسلع قاصراً على احتياج المصالح الحكومية فقط، بل كانت هناك أسباب أخرى دفعت الباشا لشرائها، منها: حرص محمد على على عدم تسرب الإنتاج المحلى خارج البلاد، فعلى سبيل المثال: طلب الباشا من مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية شراء جميع النحاس الخردة الذى يباع فى البنادر والأسواق بأسعار مناسبة، لأنه وصل إلى علمه أن بعض التجار اليمنيين يشترونه لإرساله للحجاز؛ فخشى محمد على من تسرب النحاس الخردة خارج البلاد^(٧)، أضف إلى ذلك، مجئ أحد التجار الأجانب لمصر ببضاعة ولم يستطع بيعها، فتقوم الحكومة بشرائها؛ فتذكر إحدى الوثائق "جاء رستم البوسنوى بكمية كبيرة من نعال الخيل والمسامير لمصر، فأعياه بيعها فضلاً عما هو مطلوب عليها من رسوم جمركية باهظة؛ فرفع رجاءه لديوان الخديوى لينقذه وبضاعته بشرائها لأهل الحكومة؛ فقام

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٥٤، م ١٦٧، ص ٢٦، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٥هـ / ١٨ مارس ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، دفتر ٨٧، م ١٩٣، ص ١٢٨، بتاريخ ١٨ المحرم ١٢٤٨هـ / ١٧ يونيو ١٨٣٢م.

(٣) الوقائع المصرية، عدد ٣٩٧، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٨هـ / ٢٦ يونيو ١٨٣٢م.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١٤، م ٤٥، ص ٤٨، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥٦هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٢٥، م ٥٧، بدون ص، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٦٢هـ / ١١ إبريل ١٨٤٦م.

(٦) ديوان كتخدا، دفتر ٥٨٧، ج ٢، م ٤٦٣، بدون ص، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٦٣هـ / ٢٧ يوليو ١٨٤٧م.

(٧) معية سنبة، محفظة ٤١، دفتر ٣٨، م ٧٧٠، بدون ص، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ١٠ مايو ١٨٣٠م.

أطباء الجهادية البيطريون بمعابنتها وقرروا إمكانية الاستفادة منها، وقدروا ثمنها، وقرر المجلس أخذ البضاعة بالثمن المقرر لها^(١).

وعندما كان محمد على يمنح أحد التجار الأجانب حق إنشاء مصنع أو ورشة بمصر كان من أهم شروط هذه الامتياز أن يتعهد التاجر بتوريد احتياجات الحكومة من إنتاج المصنع بسعر يقل عن سعر السوق؛ فمثلاً عندما منح الباشا دوسيتفوييه التاجر التوسكاني امتياز إنشاء مصنع للورق، شرط أن يورد ما تحتاجه الحكومة من الورق بسعر يقل ١٠٪ عن سعر السوق^(٢).

كما كان الباشا يلجأ أحياناً إلى شراء احتياجات الحكومة بأزيد من سعرها قليلاً حتى يحول دون تسرب هذه البضائع خارج البلاد، مثلما حدث عند شراء النحاس اللازم للمصالح بأسعار تزيد عن أسعار التجار حتى لا يتسرب النحاس خارج مصر^(٣)، كذلك عند زيادة دين أحد التجار للحكومة وعجزه عن تسديد هذا الدين كانت الحكومة تقبل منه بضائع مقابل هذا الدين، مثلما قبلت من الخواجه فرنسيس بنى أحد تجار القاهرة المدين للحكومة بـ ٤٩ كيساً و ٤٢١ قرشاً توريد خشب لجمرك بولاق مقابل دينه، ويقوم مجلس التجار بتثمين هذا الخشب ثم يخصم ثمنه من دين التاجر^(٤).

واجهت الحكومة عدة مشاكل مع تجارة التوريد للمصالح الحكومية، منها: اكتشاف أن البضائع الموردة غير صالحة أو غير مطابقة للمواصفات بعد توريدها؛ فكان على الحكومة مواجهة هذه المشاكل، مثل: إنقاص وزن الخبز - المورد للمصانع كغذاء للعمال - من ٣٠ إلى ٤٠ درهماً، وتكرر هذا عدة مرات لكن الحكومة كانت تعاقب المسئول من حين لآخر، غير أن هذا النقص استمر؛ فكون ديوان الخديوى لجنة مكونة من المحتسب ونظار المعامل ووكلائهم للنظر في هذه المسألة، فقررت اللجنة منع إعطاء خبز للعمال والمهتغلين بالحكومة، ولكن الباشا فضل ضرورة التدقيق والتفتيش على هذه المخازن التي تورد هذا الصنف حتى يكون مطابقاً للمواصفات^(٥)، ومن الأمثلة على تلف السلع الموردة: ما حدث عندما ورد دمتري كحيل التاجر الشامي ١٠٠ قطعة جلد ونيف، وقد اكتشف ناظر الجلد تلف هذا الجلد؛ فقامت

(١) ديوان خديوى، محفظة ٥٠، دفتر ٧٦٣، م ٢٦٢، ص ١٢٦، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ١٩ مايو ١٨٣٠م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٥٩، دفتر ٧٧٧، م ٧٠، ص ٧٣، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ / ٢ فبراير ١٨٣٢م.

(٣) مجلس ملكية، محفظة ٤، م ١٦٠، ص ٣٣٠، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٢هـ / ٢ يونيو ١٨٣٦م.

(٤) ديوان كتحدا، دفتر ٥٨٦، م ٣٢٨، بدون ص، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٦٣هـ / ٩ يناير ١٨٤٧م.

(٥) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٠، م ٥، ص ٣، بتاريخ غرة رمضان ١٢٤٤هـ / ٧ مارس ١٨٢٩م.

الحكومة بتوزيع هذا الجلد على خرامين الجلد وتحصيل ثمنه منهم، حتى تتمكن من تعويض خسارتها بعض الشيء^(١).

وكان التوريد للمصالح يتم عن طريق مناقصات تعلنها الحكومة ويتنافس التجار عليها، ويتبارى كل منهم لتقديم أفضل سلعة وأرخص سعر لها، وإذا قام أحد التجار بتوريد سلعة ما للحكومة، وقام تاجر آخر بتوريد نفس السلعة ولكن بسعر أغلى، يقدم التاجر الأول تظلمًا إلى محمد علي، فعلى سبيل المثال: قدم يوسف شرف تاجر الأخشاب تظلمًا إلى محمد علي يذكر فيه أن الخشب الذى ورده للحكومة لا يقل جودة عن الخشب الذى ورده زكار الفرنساوى، ولكن خشب زكار تم شراؤه بسعر أعلى من خشب يوسف شرف؛ فأمر محمد علي انتداب ناظر الأبنية وناظر المشتريات وعضو من المجلس العالى، واثنين من الخبراء بتجارة الخشب واثنين من التجار المؤتمنين، وإرسالهم لمعاينة الخشب موضوع التظلم حتى يتمكن الباشا من تقرير العقوبة اللازمة للمذنب^(٢)، وقد قرر محمد علي عدم إعادة شراء الخشب من زكار بثمان باهظ والاكتفاء بأمر الموظفين بأن لا يشتروا شئ للحكومة قبل الاطلاع على ثمنه الرائج فى كل من الإسكندرية ودمياط^(٣).

تقدم تاجر ويدعى (طومة) لمجلس الإسكندرية بعينة من المداد وتعهده بتوريده للمصالح بسعر قرش و ٣٠ بارة للأقة بدلاً مما كانت ترسله شون الحكومة بسعر قرشين للأقة، وقام مجلس الإسكندرية بفحصه ومعاينته فوجدوه أجود من المداد الذى يرد من القاهرة، وفى نفس الوقت قدم الحاج سليمان الذى يبيع المداد لمجلس مصر، قدم هو الآخر عينة، وتم فحصها فوجدوها صالحة للكتابة، وقد تعهد بتوريده بسعر قرش و ١٠ بارات للأقة، فقام الديوان الخديوى بإعلام ناظر مجلس الإسكندرية بالأمر حتى يقارن بين مداد الحاج سليمان ومداد طومه، فإن رضى طومة بتوريده بسعر قرش و ١٠ بارات يتم الاتفاق معه، وإلا يتم إرسال المداد من القاهرة للإسكندرية كما تعهد الحاج سليمان^(٤)، وعند عجز التجار عن توريد البضائع للمصالح الموجودة بمدينتهم يتم الاستعانة بموردين آخرين فى المدن الأخرى، فعندما عجز تجار القاهرة عن توريد التبن تم توريده من الأقاليم البحرية كالجربية والبحيرة والمنوفية^(٥).

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٦١، م ١١٤، ص ٤٣، بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٥هـ / ٨ أغسطس ١٨٢٩م.

(٢) معية سنبة، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، م ٣١٣، ص ٨٦ - ٨٧، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٤م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، م ١٠٩، ص ٥٨، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٨١٣، م ٥٧، ص ٣٢، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٢٥١هـ / ١٨ فبراير ١٨٣٦م.

(٥) معية سنبة، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، م ٤، ص ١، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ٢٠ يونيو ١٨٣٦م.

وعندما كان يتم تشكيل لجان لفحص البضائع الموردة للحكومة، كان محمد علي يمنح هذه اللجنة سلطة نفاذ قراراتها فهي بمثابة أوامر صادرة من الباشا شخصيًا، لكنه احتفظ بمفرده بحق تكوين هذه اللجان للتحري والفحص، ولا يتم تكوين هذه اللجان من ذات نفسها^(١).

سادسًا: أثر الأحداث السياسية والأزمات الاقتصادية على الأسواق:

أثرت الأحداث السياسية والأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها مصر في عهد محمد علي على الأسواق، مما سبب إضعاف الأسواق الداخلية، وانخفاض معدل الشراء والادخار؛ فآدى ذلك إلى كساد الكثير من السلع وتدهور القيمة الشرائية بالأسواق، وسوف نعرض أهم هذه الأحداث السياسية والاقتصادية، منها: حروب محمد علي، ونهب العساكر للأسواق، وارتفاع أو انخفاض منسوب الفيضان، وانتشار الأوبئة والأمراض، وأزمات الغلال.

١- حروب محمد علي:

كانت حروب الباشا تؤثر على الاقتصاد المصرى بشكل عام، وإمتد هذا الأثر إلى التجارة الداخلية والسلم المختلفة؛ فتكاليف نقل القوات وتجهيزها كان يربك الاقتصاد المصرى ويرهقه، مما يعرض خزانة البلاد لبعض الهزات، فعلى سبيل المثال: فإن محمد علي خلال حروبه في الجزيرة العربية طالب ناظر تجارته بالإسراع فى تحصيل الديون المتأخرة على التجار حيث ستتوجه القوات (فرسان ومشاه) لإخماد الحركة الوهابية بعد خمسة عشر يومًا^(٢).

وكان تأثير نفقات محمد على العسكرية قد أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩م فقد صدر أمر من محمد علي إلى كتحدا باشا فى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٥ هـ / ١ سبتمبر ١٨٣٩م بأنه نظرا للحالة الحاضرة دعت الضرورة إلى توقيف العمل فى سائر المباني والجسور والقناطر لحين توفير الأموال اللازمة ولذلك يلزم إعطاء التتبيهاات اللازمة للمصالح عموما بتوقيف ذلك إلا للأشياء الضرورية جدا^(٣).

وزيادة نفقات محمد على العسكرية وحاجته الملحة إلى النقود أدت به إلى بيع محاصيله سلفا، فقد كان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عينا وقت

(١) المصدر السابق، محفظة ٩٣، دفتر ٨٣، ص ٣، ١، بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ / ١٨ يونيو ١٨٣٦م.

(٢) عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٥٠٠.

الحصاد، مما أدى به في بعض الأحيان إلى التورط في اتفاقيات مع التجار لم يستطع الوفاء بها^(١).

وكما أثرت هذه الحروب على الاقتصاد المصري، فقد كان لها أثرها المباشر على الأسواق المصرية، إذ شاركت الأسواق في الاحتفال بانتصارات الجيش المصري؛ فمن مظاهر هذه المشاركة: إنارة الشوارع، وتعليق الزينات، وفتح الدكاكين ليلاً ونهاراً، وكنس الشوارع ورشها بالماء.

فعلى سبيل المثال: نودى في الأسواق بزيينة الشوارع والحوانيت عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م لقدم طوسون باشا بعد حملته على الوهابيين^(٢)، كذلك عندما وردت أخبار من السويس وينبع باستيلاء إبراهيم باشا على الدرعية والوهابية عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م، مما أفرح محمد على فأمر بزيينة الشوارع والحوانيت والخانات وأبواب الدور وإشعال القناديل، بالرغم من قلة الزيت والمسلى واللحم والقمح في ذلك الوقت، حتى أن الخبز قد امتنع وجوده بالأسواق، ولما علم الباشا بذلك أمر بإخراج الغلال من الشئون الحكومية لتباع في الأسواق، ولكن هذه الغلال كان قد أكلها السوس، كذلك صرف مقدار من السيرج لتباع للناس للوقود، وكان المنادى يطوف بالشوارع يأمر الناس بالسهر وإنارة القناديل والزيينة وعدم غلق الحوانيت ليلاً ونهاراً^(٣).

وكذلك بعد انتصارات إبراهيم باشا ببلاد الشام، وعقد صلح كوتاهية صدر مرسوم من محمد على بالابتهاج والاحتفال لحقن الدماء وإغماد السلاح، ومن مظاهر هذا الاحتفال إنارة الشوارع والأسواق بالقناديل ثلاثة أيام بلياليها، ثم تواصل الدكاكين والمحلات هذه المراسم السارة بتعليق الزينة، وترفع عند الانتهاء من إطلاق المدافع، ويتم تنظيف أسواق القاهرة وكنسها ورشها بالماء ثلاثة أيام، وإقامة حفلات اللعب والسحر كما جرت العادة بإقامتها في الموالد والأعياد^(٤).

٢- نهب العساكر للأسواق:

(١) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٥؛ عبد المنعم الجميلى، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٨، ص ٣٦٣.

(٣) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٧٧، م ١٠٢، ص ١١٣ - ١١٤، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ ١٩ إبريل ١٨٣٣م.

لعبت الاضطرابات السياسية والمنازعات العسكرية التي كانت تمر بها مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي دورًا بارزًا في إضعاف السوق المحلية، وشل حركة التبادل التجاري بين الريف والمدينة، فقد اعتمدت بعض المدن على سد حاجاتها الغذائية من الريف، لذا فإن المدينة كانت تصاب بشلل وتهدد بالمجاعة إذا انقطعت طرق التبادل التجاري بينها وبين الريف، كذلك أدى إنعدام الأمن وانتشار الفوضى واللصوص وقطاع الطرق إلى خوف الفلاح على سلعه وخوفه من الذهاب إلى أسواق المدن أو حتى أسواق القرى المجاورة له^(١).

بذل محمد علي جهودًا كثيرة للحفاظ على هدوء واستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، إذ رأى بنفسه إلى أي مدى بلغ تدهور الأمن بالبلاد من فوضى وعدم استقرار وشغب الجنود خاصة بعد خروج الحملة الفرنسية، فقد أدرك أنه لا سبيل له لتحقيق طموحاته الداخلية والخارجية إلا باستقرار الجبهة الداخلية والحالة الأمنية، فسعى لذلك سعيًا حثيثًا وضرب بيد من حديد على كل خارج أو منشق^(٢)، ورغم هذه الجهود فإن هذا لم يمنع من وقوع بعض الاضطرابات الأمنية من حين لآخر داخل الأسواق والوكائل والخانات، فعلى سبيل المثال: قام جماعة من العساكر المقيمين بالإسكندرية عام ١٨٠٨م بنهب ثلاث وكائل بحارة المغاربة بالإسكندرية وسرقوا ما بها من غلال وغير ذلك، ظننا منهم أن هذه الأشياء تخص عربان أولاد علي، وظهر أنها لغيرهم من أهالي الإسكندرية؛ فقام رئيس طائفة هؤلاء العسكر بإعادة ما تم سلبه ونهبه من هذه الوكائل لأصحابه^(٣).

يذكر الجبرتي في حوادث عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م وقوع حادثة بإحدى أسواق القاهرة بين شخصين من الدلاتية* وبين غلام من البدو ادعى أنه من عساكر طائفة المغاربة، حيث أن أحدهما له عند هذا الغلام نقودًا، ففر الغلام ناحية معسكر طائفة المغاربة، فتم تبادل إطلاق النار وأصيب أحد الدلاتية وهرب الآخر إلى الكتخدا؛ فأمر بإحضار كبراء المغاربة وطالبهم بالقبض على الجاني، المهم في هذه الحادثة أن الناس فزعت في ذلك الوقت وأغلق أهل سوق

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) محكمة الإسكندرية، س ١١٣، م ٥٤٦ - ٥٤٧، ص ٥٦، بتاريخ ١٥ - ١٧ صفر ١٢٢٣هـ / ١٣ - ١٥ إبريل ١٨٠٨م. * الدلاتية: طائفة من الفرق العثمانية الأسبوعية، واشتهروا بالعنف والشراسة، واعتادوا الظلم والاعتداء على الناس بالسلب والنهب واستمر شغبهم بعد تولية محمد علي، وازداد ضجر الأهالي منهم، مما دفع محمد علي إلى قطع رواتبهم وإصدار أمر بسفرهم إلى بلادهم عام ١٨٠٦م (انظر: سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٤٤).

الغورية والشوانين والفحامين حوانيتهم^(١)، وقد عانى أهالى القاهرة أيضًا من فوضى وشغب الجنود الألبان، فقد كانوا ينهبون البيوت والأسواق ويكسرون أبواب الدكاكين وينهبون منها التحف الثمينة والبضائع والنقود ويفسدون باقى المحتويات، وكان الرجال يتصدون لهم ويغلقون الحوانيت والأبواب والدروب، وقام محمد على بزيادة دوريات العسكر بالقاهرة لتوطيد الأمن، وعندما اشترك محمد على فى الحرب الوهابية أدى ذلك إلى القضاء على عدد كبير من الجنود الألبان لاشتراكهم فى الحرب؛ لذا كانت هذه الحرب من أسباب تضائل عددهم بمصر؛ مما أدى إلى كسر شوكتهم وقلة شغبهم بالأسواق^(٢).

كما يذكر الجبرتى فى حوادث عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م عندما أراد محمد على إحصاء العساكر وترتيبهم على النظم الأوروبية الجديدة، رفض بعض الجنود هذا التجديد فعاقبهم الباشا بالضرب والطرده والنفى مما أدى إلى اضطراب داخل صفوف الجنود وتفرق الكثير منهم واتفاقهم على الغدر بالباشا والهجوم عليه فى داره بالأزبكية، ولكن هذا الخبر قد تسرب إلى محمد على فتحصن الباشا داخل القلعة، وعندما فشل هؤلاء الجنود المتمردون فى اغتيال محمد على، تفرقوا داخل شوارع المدينة، ونهبوا متاع الأهالى وأموالهم حيث اعتقدوا أن هذا سيقوى شوكتهم بعد جمع الغنائم، فقد وصف الجبرتى فعلهم هذا بمثل شعبى "ما قدر على ضرب الحمار فضرب البردعة"، ثم نزلوا لوسط المدينة وهم يكسرون أبواب الحوانيت المغلقة وينهبون ما فيها، حيث أن التجار لما تسامعوا بهذه الاضطرابات أغلقوا حوانيتهم وأبوابهم وتركوها طلبًا للسلامة، وقد قام الجنود بالنهب والخطف وشاركهم فى أفعالهم تلك الجياح والقليل من العامة؛ فكسروا حوانيت السكرية وأخذوا ما بها من دراهم وما أحبوه من أصناف السكر والمربى وأبادوا ما لم يأخذوه وألقوه تحت الأقدام، وكذلك فعلوا بسوق العقادين والغورية والأشرفية والصاغة وسوق مرجوش فكسروا أبواب الوكائل والخانات، ونهبوا ما فى حواصل التجار من الأقمشة المحلوى والحريز، لكنهم عندما وصلوا إلى سوق خان الخليلى، تصدى لهم التجار الأتراك والأرناؤد الساكنون بخان اللبن والنحاس وغيرهم، وضربوا عليهم الرصاص حتى ردهم؛ كذلك فعلت طائفة التجار المغاربة الكائنة بالفحامين والكعكيين وأطلقوا عليهم الرصاص وطردهم، ولم يستطع التجار الشوام أو غيرهم التصدي لهم عندما هاجموا خان الحمزاوى فتمكن العسكر من كسر الحواصل ونهب ما وجدوا بها من نقود وأقمشة، فأخذوا ما أعجبهم من الأقمشة وتركوا ما لم يقدروا على حمله وألقوه على الأرض خارج السوق، كذلك فعلوا بسوق البندقدارين وما به من حوانيت العطارة، ولولا الذين

(١) الجبرتى، مرجع سابق، ج٨، ص ٣٣٩.

(٢) سمير عمر إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٦.

تصدوا لهم لكان الأمر أفظع من ذلك ولنهبوا أيضاً البيوت، وكل هذا من قبيل صلاة الجمعة إلى قبيل صلاة العصر، وقد أخذ الناس خذرم وتسلاحوا وأغلقوا أبوابهم وسهروا الليالى من الخوف^(١)، ولا شك أن مهاجمة الأسواق قد أثر على حركة البيع والشراء.

وفى صباح اليوم التالى لهذه الحادثة، أرسل محمد على للمحروقي شاهبندر التجار ليقوم بحصر ما تم نهبه وسلبه ويدون ذلك فى دفاتر كل طائفة بعد الأخرى، ثم يقوم محمد على بعد ذلك بدفع هذه التعويضات للتجار، فتولى المحروقي - وبصحبه بعض كبار العسكر الموثوق بهم، يعاونهم فى ذلك عساكرهم الموالين لمحمد على - حصر ما تم نهبه وسلبه فطافوا بالمدينة ونادوا على الناس وطمأنوهم، وأحضر محمد على النجارين والمعماريين وطالبهم بتعمير الدكاكين والأسواق، وأخبرهم أن الحكومة هى التى تتكفل بهذه النفقات، وتوفير الأخشاب اللازمة لهم، وقام المحروقي بتدوين ما تم نهبه بشهادة مشايخ الطوائف، فكان لأهل الغورية ١٨٠ كيساً فدفع لهم ثلثيهما والثلث الباقي بعد مدة محددة، وكان لأهل خان الحمزاوى ٣٠٠٠ كيس، والسكرية ٧٠ كيساً وخصم لهم من ثمن السكر الذى يشترونه من الباشا، وقام الكتخدا بالمرور بوسط المدينة، وأمر أهل السوق بفتح حوانيتهم، ولكن أغلب التجار قد جلسوا خائفين متوقعين السوء من العسكر، أما التجار النصارى فتحصنوا بالأسلحة وأمدهم الباشا بالبارود وآلات الحرب التى لم يمنحها للتجار المسلمين^(٢)، واستمر خوف التجار حتى أنهم قاموا بنقل أموالهم من الحوانيت والحواصل والوكائل إلى منازلهم، وكانت أغلب هذه الأموال أموال شركاء للتجار أو ودائع أو رهونات، وطالب أصحاب هذه الودائع والتجار بها، فمن ضاع من حانوته جزء منها ادعى ضياع كل ما بالحانوت^(٣).

هذا بالنسبة لتأثير هجمات العساكر المباشر على الأسواق ونهب ما بها، أما عن تأثيرهم غير المباشر فقد تمثل فى الإنفاق على الجيش والأسطول، فقد كانت التجارة تسد ركناً مهماً من أعباء محمد على المالية، فنجدته على سبيل المثال: يصدر أوامره لوكيل ناظر الأرز والغلال بأن يبيع الأرز نقدًا وبحوالا؛ ليصرف ثمنه كرواتب للعساكر والخبراء^(٤)، كذلك أمره لبوغوص بك كى يرسل من خزانة الإسكندرية ١٠٠٠٠٠ ريال فرانسه إلى خزانة ديوان

(١) الجبرتى، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٣٥٠ - ٣٥٣؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٢) الجبرتى، مرجع سابق، جـ ٨، ص ٣٥٤، ٣٦٥.

(٣) المرجع السابق، جـ ٨، ص ٣٥٩.

(٤) ديوان خديوى، دفتر ٧٤٢، م ٧٤، ص ٢٨، بتاريخ ١٩ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٤٣هـ / ١١ سبتمبر ١٨٢٧م.

الجهادية لأنها فى شدة الحاجة إلى نقود^(١)، كذلك طلب مدير حسابات بر الشام من محمد على إرسال النقود اللازمة لشراء الحرير، وقد كان محمد على أرسل له ٢٠٠٠ كيس لشراء ذلك الحرير، وحاول محمد على أن يعرف إن كان هذا المبلغ الذى أرسله يكفى أم يرسل له المزيد من النقود^(٢)، وأمر محمد على بوغوص بك بأن يستبقى من ثمن الشعير الذى يباع بالإسكندرية ثمن الأخشاب التى تم شراؤها من التجار، وما يتبقى من هذا المبلغ يرسل لخزانة البحرية لصرفها لتلاميذ مدرسة البحرية المستحقين رواتب أربعة أشهر^(٣)، ولم يكتف محمد على بإرسال ما تجنيه الحكومة من بيع السلع والبضائع للتجار لتغطية مصاريف الجنود فقط، بل طالب بفرض عوائد غلال بالأقاليم لتغطية مصاريف بلاد الشام الزائدة عن الإيرادات هناك، لكن عندما عرف بوغوص بك بذلك، طلب من محمد على صرف النظر عن هذه العوائد لما كان يدور فى أوربا من أقاويل عن بلاد الشام ووضع الجيش المصرى بها، رغم شدة الحاجة لهذه الضرائب^(٤).

٣- الأزمات الاقتصادية:

مرت مصر بعدة أزمات اقتصادية فى بداية القرن التاسع عشر الميلادى، من أهمها: ما ترتب على زيادة أو نقص فيضان النيل، من ندرة المحاصيل، انتشار الأوبئة والأمراض، وما ترتب عليهم من غلاء الأسعار، كذلك تأثر مصر بالأزمة الاقتصادية عام ١٨٣٦م.

٠ (أ) فيضان النيل:

أسهم انخفاض منسوب النيل أو ارتفاعه فى ارتفاع أسعار بعض السلع الاستهلاكية بسبب عدم تمكن الفلاحين من القيام بأعمال الزراعة بسبب الفيضان، وقد رصد الجبرتى و أمين سامى حوادث انخفاض أو ارتفاع منسوب النيل، نذكر منها من كان ذا تأثير على الأسعار؛ فعلى سبيل المثال: فى عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م تأخر الفيضان حتى قلق الناس فقاموا بإخفاء الغلال من مخازنها فارتفع سعرها، ولكن عندما اطمئن الناس بمجئ الفيضان أظهروا ما أخفوه من غلال، فتراجعت الأسعار إلى أصلها^(٥). لكن منسوب الفيضان كان منخفضاً مما ترتب عليه إفساد الكثير من المزروعات، وغادر الكثير من الفلاحين أراضيهم،

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ١٦٩، ص ٣٣١، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٤هـ / ٨ مايو ١٨٢٩م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٧، م ٣٠٥، ص ٣٩، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٠هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٣) المصدر السابق، محفظة ٧، م ٣١٠، ص ١٠٤، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٠هـ / ٢١ إبريل ١٨٣٥م.

(٤) عابدين، محفظة ٣٩، دفتر ٢١٣، م ٤١، بدون ص، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥١هـ / ١٧ أغسطس ١٨٣٥م.

(٥) الجبرتى، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٠٥؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢١٣.

وعندما تأخر الفيضان فى العام التالى - ١٨٠٨م + صلى الأهل إلى صلاة الاستسقاء، ورفع محمد على الضرائب عن الفلاحين رافة بهم^(١).

وفى عام ١٢٢٦هـ / ١٨١٢م غرق الزرع الصيفى نتيجة لارتفاع منسوب الفيضان بالإضافة إلى زيادة درجات الحرارة، مما أدى إلى انتشار الدودة فى المزروعات الجديدة فأبادت المحصول كله^(٢)؛ ونتيجة لذلك شجعت الغلال فى ذلك العام حتى أن الناس لم تجد غلالاً (القمح) غير المخزون لدى الفلاحين بالأقاليم البحرية، فكانت الحكومة تشتري منهم هذه الغلال وتحملها إلى المخازن، وتقوم ببيعها للأهل بسعر ٢٤ قرشاً للإردب، بالإضافة إلى ٣٤ بارة رسم جمركى، و ٢,٥ قرش كأجرة نقل حتى بولاق، و ٢٥ بارة أجرة نقل من بولاق للأسواق^(٣)، أى أن سعر بيع إردب القمح قد بلغ ٢٨ قرشاً تقريباً.

زاد منسوب الفيضان ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م وخاف الناس من تلك الزيادة فارتفع سعر القمح واختفى من الأسواق^(٤)، وزاد منسوبه أيضاً عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م حتى غرقت المحاصيل كالذرة والنيلة والسمسم والقصب والأرز والحدائق وانهدمت الكثير من القرى، وقد زاد من فداحة الكارثة زيادة الباشا لأموال الخراج كمساعدة لحرب الحجاز (الحرب الوهابية) مما كان سبباً فى هجر الكثير من الفلاحين لأراضيهم^(٥)، وتكررت هذه الزيادة أيضاً عام ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م وغرقت الأراضي حتى انقضى موسم الزراعة فأدى ذلك إلى قلة المحاصيل المزروعة فى هذا العام^(٦)، وانحصر الفيضان وقل منسوبه عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢١م حتى ضاق الناس وضج الفلاحون^(٧).

كان محمد على يرسل إلى نظار الأقاليم لمعرفة الأراضي الشراعى التى تتخلف عن انخفاض منسوب النيل، وكان يأمر بعدم بيع القمح أو شرائه حتى يتم تحديد سعره، وبعد ذلك يسمح للتجار بتقديم الطلبات لشراء القمح وفقاً للأسعار التى يحددها طبقاً لعدد الأفدنة المزروعة^(٨)، ولهذا شهدت مصر إبان حكم محمد على فيضانات، وترتب على انخفاض أو

(١) الجبرتي، مرجع سابق، ج-٧، ص ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ج-٧، ص ٢٢٣؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٣) الجبرتي، مرجع سابق، ج-٧، ص ٢٤٧.

(٤) الجبرتي، مرجع سابق، ج-٨، ص ٣٥٣؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٥) الجبرتي، مرجع سابق، ج-٨، ص ٤٥٤.

(٦) المرجع السابق، ج-٨، ص ٤٧٢.

(٧) أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٨) معية سنوية، محطة ٢١، دفتر ١٨، م ٥٤٠، بدون ص، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٤٠هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٢٤م.

ارتفاع منسوب هذه الفيضانات ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة لعدم تمكن الفلاحين من الزراعة أثناء فترة الفيضان.

(ب) شح الغلال:

كان شح الغلال خلال فترة الدراسة من أبرز عوامل الأزمة الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال: شحت الغلال وغلا سعرها عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م حتى بلغ سعر إردب القمح ٤٠ قرشاً، وقل وجوده حتى أن الناس كانت تأكل الذرة بدلاً منه، وفي نفس الوقت كانت الحكومة تفرض الضرائب عيناً^(١).

كذلك شح القمح بمحافظة العريش ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م؛ فأرسل محافظ العريش إلى محمد علي يلتبس منه إرسال قمح لأهالي العريش، وقد أمر الباشا بإرسال ٣٠٠ إردب قمح من شونة إقليم الشرقية المجاورة للعريش، ويتم إضافة أجرة النقل والشحن على ثمن القمح الأصلي وبيعه لأهالي العريش بسعر ١٦ ريال (٣٦ قرشاً) للإردب دون نقص أو زيادة، ويتم نقل القمح بواسطة جمال عرب العريش، ويرسل محافظ العريش ثمن القمح مع أحد المؤتمنين إلى مأمور الشرقية^(٢)، وقد حدث نفس الشئ مع أهالي الإسكندرية فقد أرسل محمد علي ٤٠٠ إردب قمح من شون الغلال ببولاق لإزالة الضنك عن أهالي الإسكندرية^(٣).

أصدر محمد علي أوامره بضبط كمية القمح المستهلكة بالقاهرة يومياً والتي يتم صرفها من شون بولاق حتى يتم توفيرها للأهالي بحلول شهر رمضان ١٢٤٤هـ / مارس ١٨٢٩م، فبعد التحري وجد أنه يلزمهم ٤٠٠٠٠ إردب قمح شهرياً (١٣٣٣ إردب يومياً)، فطلب محمد علي ضرورة توفير كمية من القمح تكفى حتى موعد حصاد القمح الجديد (أى لمدة ثلاثة أشهر) وهى كمية ١٢٠٠٠٠ إردب، وقد اقترح أعضاء مجلس المشورة، بجلب هذه الكمية من شونة الإسكندرية، واقترحوا أيضاً أن المراكب التى تشحن الأحجار إلى رشيد وإلى بعض الأقاليم تعود إلى القاهرة محملة بالغلال، وأصدر محمد علي أوامره بذلك إلى مأمورى الأقاليم ونظائر الشون فى نهاية شعبان ١٢٤٤هـ / ٦ مارس ١٨٢٩م^(٤)، وبالفعل أرسل

(١) الجبرتي، مرجع سابق، جـ ٧، ص ١٥١؛ أمين سامى، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٢) ديوان خديوى، دفتر ٧٢٩، م ٨٠٠، ص ٢٣، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٤٢هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٢٦م.

(٣) معية سنينة، محفظة ٣٢، دفتر ٢٩، م ١٥٢، بدون ص، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٢هـ / ١٨ فبراير ١٨٢٧م.

(٤) الوقائع المصرية، عدد ١٥، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٤هـ / ٢٤ مارس ١٨٢٩م.

بوغوص بك ١٢٠٠٠٠ إردب قمح، وأرسل له محمد على بأن يكتفى بذلك لتوافر القمح برشيد^(١).

وقد ظن بوغوص بك أن الباشا يقصد أن يقوم بإرسال القمح من الإسكندرية إلى رشيد، ومن رشيد إلى القاهرة، ولكن محمد على أرسل له خطابًا يخبره بتوافر القمح اللازم للقاهرة^(٢)، بيد أن محمد على قصد بتوافر القمح بالقاهرة، توافر الوارد من الأقاليم بناءً على أوامره، واستمرت هذه الأزمة حتى نهاية عام ١٨٢٩م، حيث تذكر إحدى الوثائق أمر محمد على لجميع مأموري الأقاليم بضرورة الإسراع في توفير وإرسال القمح المطلوب منهم للقاهرة خلال ٦ أيام، إذ أن القاهرة في حاجة إلى ٧٠٠٠٠ إردب قمح لا بد من توافرها بشون بولاق^(٣)، وقد أمر الباشا مأموري الأقاليم بتخزين جزء احتياطي من الغلال بشونهم حتى إذا وقعت مدينة القاهرة مرة أخرى في أزمة، يتم إرسال هذه الجزء المخزون بالمراكب كمحاولة في سبيل فك الأزمة على وجه السرعة^(٤).

لم تقف هذه الأزمة عند هذا الحد، بل نجدها تشتد في عام ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م، حتى أن محمد على طلب من بوغوص بك إرسال ٢٠٠٠٠ إردب من الفول القديم الموجود بشون الإسكندرية، و ٤٠٠٠ إردب من القمح إلى القاهرة لشدة الحاجة إليهما، وطلب منه شحن هذه الغلال عن طريق المحمودية، وإرسال مقدار آخر مثله عن طريق رشيد؛ وذلك للإسراع في وصوله للقاهرة من الطريقين لشدة الحاجة إليه^(٥)، وبحلول موسم حصاد القمح عام ١٨٣٠م انتهت أزمة الغلال بالقاهرة، ولكن حدث ما أقلق محمد على، وهو عدم رواج سوق القمح، فأرسل إلى الديوان الخديوى يسأل عن سبب ذلك، وهل السبب هو استغناء الأهالي عن القمح؟ أم لقلّة الغلال الموجودة بالشون؟ معللاً ذلك بأنه كان يتم بيع من ١٥٠٠ إردب إلى ٢٠٠٠ إردب قمح يومياً في الأعوام السابقة من شون بولاق للأهالي، أما في ذلك الوقت فقد تراوحت كمية الغلال المباعة يومياً من ٥٠٠ إردب إلى ٧٠٠ إردب فقط^(٦).

تولى الديوان الخديوى التحرى والبحث عن أسباب انخفاض مبيعات الغلال، فوجد أن السبب في ذلك قلة القمح الموجود بشون القاهرة؛ فتم زيادة كمية القمح بأن أرسل إلى الأقاليم

(١) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، م ١٢٣، ص ٢٤٦، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٤هـ / ١٤ مارس ١٨٢٩م.

(٢) المصدر السابق، محفظة ٥، م ١٢٥، ص ٢٥٠، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٤٤هـ / ١٧ مارس ١٨٢٩م.

(٣) أوامر، دفتر ١، م ٩٦، ص ٢١، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٤٥هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٢٩م.

(٤) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٤٤، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٤٥هـ / ٦ فبراير ١٨٣٠م.

(٥) محافظ الذوات، محفظة ٥، م ١٠١، ص ٢٧٨، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٤٥هـ / ١٦ فبراير ١٨٣٠م.

(٦) ديوان خديوى، دفتر ٧٥٦، م ١٢٨، بدون ص، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٤ إبريل ١٨٣٠م.

لنقل القمح منها إلى القاهرة^(١)، وبعد ذلك أمر الباشا بفتح الحوانيت لبيع الغلال منعاً للغلاء والقحط المستوليين على الأهالي بالقاهرة، وطلب من مأموري الأقاليم إرسال ١٠٠٠٠٠ إردب ذرة للقاهرة لإعانة الفقراء^(٢).

لم تكن الأزمات قاصرة على القاهرة فقط، بل كانت هناك بعض الأقاليم التي عانت من أزمة الغلال، منها: قنا عام ١٨٣٠م، التي قلت بها الغلال عن الأعوام السابقة؛ فأمر محمد علي بالتحري عن أسباب ذلك، وأشار على الكتخدا ببيع الحيوانات والأمتعة الزائدة بقنا، وشراء بثمانها ما ينقص من الغلال عن الأعوام السابقة، وأن يتدبر الأمر رحمة بالأهالي وإلا سيعاقب بقسوة^(٣)، كذلك حدثت أزمة بقسم شربين؛ فقد أرسل محمد علي لمأموري بلبس وهيا بالشرقية بإرسال ١٠٠٠ إردب فول لازمة لقسم شربين كمؤنة للأهالي نتيجة لعدم وجود الذرة^(٤).

وقد حدثت أزمة برشيد لعدم توافر القمح اللازم لقوت الأهالي عام ١٨٣٦م، وأمر الباشا بصرف ٢٥ إردب قمح من شون الغلال برشيد الفائضة من قمح العام السابق وبيعها للأهالي، وتم التنبيه على التجار والمتسببين بجلب الغلال من الأقاليم المجاورة لهم لبيعها، حيث أن الحكومة ستقوم بتوفير القمح الخاص بجنود البحرية وخفر السواحل وغيرهم من رجال الدولة برشيد، وقد وردت مركب محملة ١٠٠٠ إردب قمح مما أدى إلى شغب الأهالي لحاجتهم الشديدة للقمح؛ فطلب محافظ رشيد من محمد علي أن يصدر أوامره بإرسال ١٠٠٠ إردب أخرى إلى الأهالي، كما استعلم عن سعر بيع القمح الجديد^(٥). وبالفعل وافق محمد علي على طلبه وأمر بالإسراع في نقل هذه الغلال لدفع غائلة الجوع عن الأهالي^(٦).

عانت السويس أيضاً من أزمة الغلال عام ١٨٣٧م، فأمر الباشا بإرسال ٥٠٠ إردب قمح إلى السويس للتخفيف عن الأهالي^(٧)، ورغم أزمات شح الغلال ببعض الأقاليم، نجد توافر

(١) المصدر السابق، دفتر ٧٥٦، م ١٢٩، بدون ص، بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ٦ إبريل ١٨٣٠م.

(٢) معية سنوية، محفظة، ٤٤، دفتر ٤١، م ١١٣، بدون ص، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٣١م.

(٣) الأوامر والمكاتبات، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٤٣ - ٣٤٤، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٤٥هـ / ٥ فبراير ١٨٣٠م.

(٤) أوامر، دفتر ١، م ١٥٢، ص ٣٥، بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٤٥هـ / ١١ مارس ١٨٣٠م.

(٥) ديوان خديوى، محفظة ٣، صادر، م ١٥٩ (مرفق)، بدون ص، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٢هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٦) المصدر السابق، محفظة ٣، م ١٥٩، بدون ص، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٥٢هـ / ٢٧ أكتوبر ١٨٣٦م.

(٧) المصدر السابق، محفظة ٥، صادر، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٣هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٣٧م.

الغلال ببعض الأقاليم، مثل: أسيوط، فقد أرسل محمد علي إلى مدير أسيوط لإرسال الغلال اللازمة للأقاليم التي تعاني من نقص الغلال، وذلك لرفع الضيق عن الأهالي^(١).

ولم تقتصر الأزمات الاقتصادية على شح الغلال فقط، بل كانت هناك أزمات توفير المسلى للأهالي وخاصة قرب حلول شهر رمضان، فعلى سبيل المثال: عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م كان المسلى الوارد من الأقاليم غير كاف لسكان القاهرة، وقدم المحتسب إبراهيم أغا تقريراً بذلك للديوان الخديوي؛ فقام مجلس المشورة باستدعاء شيخ الزياتين ليسأله عن ذلك، فاقترح تخصيص ١٠٠٠ قنطار من المسلى المخصص للحكومة وعساكر الجهادية والبحرية وكيلار القلعة، وأن هذه الكمية وما سيتم وروده من الأقاليم ستكفي الأهالي طوال شهر رمضان، وقد حضر الفلاحون المسلى، وأبلغ المحتسب الديوان بذلك، فقام بتخصيص مكان لهذا المسلى ببولاق، وتم الاستعانة بأهل الخبرة لتحديد سعر المسلى، وتم توزيعه على التجار كي يباع للناس وفق التسعيرة^(٢)، ولكن هذا المسلى لم يكف الأهالي لعدم إضافة المسلى المخصص للعساكر والكيلار - الذي سبق ذكره - وحل شهر رمضان؛ فأخذ المحتسب ١٢٠ قنطار مسلى من كيلار القلعة و ٣٠٠ قنطار من شئون الجهادية وتم توزيعها على الزياتين وذلك رحمة بالفقراء^(٣)، وقد تكررت هذه الأزمة مرة أخرى في أواخر عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م نتيجة لتخزين تجار الوجه القبلي المسلى لديهم، وامتناعهم عن المجئ به إلى القاهرة؛ لرواجه بالصعيد حيث تراوح سعره من ١,٢٥ إلى ١,٥٠ قرش للرطل (من ١٢٥ إلى ١٥٠ قرشاً للقنطار) لذا أمر محمد علي الكتخدا بالتنبيه على التجار بضرورة إرسال ما لديهم من مسلى للقاهرة لبيعه بها على وجه السرعة لشدة الحاجة إليه^(٤).

(ج) الأزمة المالية عام ١٨٣٦م:

عندما حلت الأزمة المالية عام ١٨٣٦م، لم تستطع البيوت التجارية الصغيرة في مصر أن تصمد للصدمة بسبب القلق على وضعها المالي، فقد أعلنت ست حالات إفلاس بمصر في إبريل عام ١٨٣٧م، وترتب على تلك الأزمة توقف المزادات، ولم يبع غير الأرز، واكتظت الأسواق بالقطن دون وجود مشتري له، وركدت تجارة مصر الخارجية لعدة أشهر؛ مما كان له تأثير كبير على الباشا الذي لم يتمكن من دفع رواتب الموظفين ولا الجنود؛ فهبط

(١) ديوان كتخدا، دفتر ١٨٦، مادة بدون م أو ص، بتاريخ ٨ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٣٩م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ١١٠، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٥هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٠م.

(٣) المصدر السابق، عدد ١١٦، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١ مارس ١٨٣٠م.

(٤) المصدر السابق، عدد ٢٠٥، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/ ١ ديسمبر ١٨٣٠م.

سعر القطن جدًّا، وقد حاول التجار أن يخفضوا أسعار السلع بقدر المستطاع، معتمدين في ذلك على عدم تأثر الباشا بالأزمة، ولكن محمد على تدبر ذلك الموقف باعتماده على مخزون المال الاحتياطي المتراكم من بيع القطن في السنوات السابقة بأعلى الأسعار، وأعلن للتجار أنه ليس في حاجة ملحة تدفعه إلى بخس سعر القطن، حتى أنه رفض عرض القطن الجديد بسعر (٨ دولارات) للقنطار، وأصدر تعليماته لبوغوص بك بالأ يقبل أقل من ١٠ دولارات، و ٧٥ سنتًا للقنطار، ثم أمر بالإسراع بتصفية كل ديونهم وبذلك أوهم التجار أنه لم يتأثر بالأزمة المالية، وبالفعل خضع التجار لأسعار محمد على حتى أن سعر القطن تراوح بين ١١ و ١٤ دولارًا، وهو سعر ما كان يمكن الحصول عليه قبل ذلك^(١).

هذا بالنسبة للتجارة الخارجية (القطن)، أما عن تأثير هذه الأزمة على الأسواق الداخلية؛ ففي ذلك الوقت رفض محمد على بيع الغلال للأهالي بأسعار تقل عن أسعارها الرائجة بين التجار، في حين أن الأهالي كانوا متضررين من عدم وجود القمح بالأسواق؛ لذا طالب محمد على موظفيه بتدبير وسائل أخرى لرفع هذا الضيق دون تخفيض أسعار القمح^(٢)، كذلك رفض سحب أموال من المخزون الاحتياطي لشراء الغلال، بل تم إرسال المراكب للصعيد لنقل الغلال الموجودة هناك حتى تنتهي أزمة الغلال بشون بولاق^(٣)، وطلب من الكتخدا عدم ممانعة الأهالي أو التجار من شراء أو بيع القمح من المديریات والأقاليم المختلفة لفك أزمة الغلال^(٤)، وأرسل الباشا لمديرى الغربية والمنوفية لإرسال كميات مناسبة وكافية من الشعير والقمح لكل من القاهرة والإسكندرية؛ لأنهما في حاجة إلى هذين الصنفين^(٥).

(د) الأوبئة والأمراض:

كان لانتشار الأوبئة والأمراض وفي مقدمتها وباء الطاعون تأثير على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: عندما وردت أنباء من الأستانة عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٣م

(١) هيلين ريفلين، مرجع سابق، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) معية سنبة، محفظة ٩١، دفتر ٨١، م ٣٤، ص ١٠، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٢هـ / ٥ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٣) ديوان خديوى، محفظة ٤، صادر، م ٧١، ص ٣٤٢، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٢٥٣هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٧م.

(٤) شورى المعاونة، محفظة ١٣، دفتر ٢٧٨، م ١٠١٩، بدون ص، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ / ١٩

أغسطس ١٨٣٨م.

(٥) المصدر السابق، محفظة ٧، دفتر ١٦٥، م ٤٨٤، بدون ص، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٥٥هـ / ٧ مايو ١٨٣٩م.

بانتشار وباء الطاعون، أشار الأطباء على محمد على بعمل كورنتيلة* بالإسكندرية كما يفعل الأجانب ببلادهم، فلا يسمح لأحد من المسافرين الواردين في المراكب أن ينزل إلا بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ وروده، وإذا مات بالمركب أحد أثناء الأربعين يوماً، زادوا أربعين يوماً أخرى حتى يمر ثمانون يوماً^(١). وقد أمر الباشا بعمل كورنتيلة في كل من رشيد ودمياط والبرلس وشبرا، وأرسل إلى كاشف البحيرة بمنع السفر براً^(٢).

عندما انتشر الطاعون على نطاق ضيق بمدينة القاهرة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م أمر محمد على بعمل كورنتيلة بالجيزة، وأمر رجال الشرطة بالمرور على الناس والأسواق ليقوموا بكس ورش وتنظيف الشوارع، والمنادة على السكان بأن من كان يملك قوته وقوت أبنائه ستين يوماً وأحب الإقامة ببلدة فليمكث بها، وإلا فليخرج منها، ويذهب ويسكن حيث أراد وأمامهم مهلة أربع ساعات حتى يتدبروا أمرهم^(٣)، وتكرر الوباء في العام التالي ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م^(٤)، وانتشر الوباء أيضاً عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م، وعملت الكورنتيلة تطهيراً وخوفاً من انتشار الطاعون^(٥)، وتوفي بعض الناس من الطاعون عام ١٢٣٤هـ / ١٨١٩م، فأقاموا الكورنتيلة^(٦)، كما كان الأجانب المقيمون بمصر يرسلون تجار بلادهم ليطلعوهم على الحالة الصحية في مصر، وهل هي تسمح بالتجارة أم لا، فقد ورد في تقرير رينيه قطاوى بك عام ١٨٣٧م بأن الحالة الصحية بالإسكندرية جيدة مع توافر القطن^(٧)، كذلك انتشر الطاعون عام ١٨٣٨م وترتب على انتشاره عمل حجر صحي، وزيادة أجور النقل، ووقوع خسائر في الأرباح مع احتمال ضياع الأسواق بمصر، فضلاً عما يتعرض له المسافرون أنفسهم عبر مصر من مضايقات ونفقات باهظة^(٨).

* كورنتيلة: في التركية قرنتيلة بمعنى أربعين، وكان الواردون من الخارج الذين يشتبه في مرضهم يحجزون في الحجر الصحي أربعين يوماً حتى تثبت سلامتهم من الأمراض الوبائية. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٨١).

(١) الجبرتي، مرجع سابق، جـ٧، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، جـ٧، ص ٢٧٢.

(٣) المرجع السابق، جـ٧، ص ٢٧٩.

(٤) المرجع السابق، جـ٧، ص ٣٢٣.

(٥) المرجع السابق، جـ٨، ص ٣٤٥.

(٦) المرجع السابق، جـ٨، ص ٤٦٩.

Réné Cattuai, op.cit., p.264.

(٧)

(٨) جون بورنج، مرجع سابق، ص ٦١٠.

ومن العرض السابق يتضح أن إدارة محمد علي للأزمات الاقتصادية قد ارتكزت على عدة محاور أساسية، منها:

- ١- إقرار الأمن بالأسواق.
- ٢- صرف تعويض للمتضررين من اضطرابات الجند.
- ٣- دراسة أسباب الأزمات الاقتصادية ومحاولة إيجاد حلول لها.
- ٤- الاستعداد لمواجهة أية زيادة في استهلاك السلع الغذائية.
- ٥- توفير مخزون مالي احتياطي لمواجهة أية أزمة.
- ٦- الإسراع في نقل السلع الغذائية للأماكن التي تعاني من الأزمة.

الخاتمة

إن هذه الدراسة التى تتناول مجالا من المجالات الاقتصادية و أعنى بذلك التجارة الداخلية فى عهد محمد على و هى حقبة مهمة فى تاريخ مصر؛ حيث تعتبر نقطة فارقة واضحة المعالم بين مصر فى أواخر العصر العثمانى، و بين بداية جديدة لمصر فى كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، إذ يعتبر عهد محمد على بداية لتجديد مصر، وكانت التجارة الداخلية فى هذه الفترة تسير وفق الإطار الاقتصادى العام فى مصر الذى وضعه محمد على، ونعنى به تطبيق سياسة الاحتكار فى المجالات الاقتصادية، والذى انتهى بعد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م، وأصبح هناك إطار جديد لاقتصاد مصر لا سيما التجارة؛ فرضته عليها الدول الأوربية طبقاً لاتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠م، وهو الإطار الذى أنهى سياسة الاحتكار وأوجد إطاراً اقتصادياً جديداً قائماً على حرية التجارة واقتصاد السوق وحرية رؤوس الأموال، وإنهاء سيطرة الدولة على المجالات الاقتصادية ... إلخ.

كان محمد على فى كلتا المرحلتين تاجراً ماهراً وحاكماً حازقاً رغم ضعف سلطانه وهزيمته السياسية بعد عام ١٨٤٠م، وكان لمحمد على فى مرحلة الاحتكار الكلمة الأولى فى التجارة فهو المسيطر الوحيد عليها، وهذا بالطبع لم يرض الأجانب والدول الرأسمالية، والدليل على ذلك تعليق القنصل الفرنسى كوشيليه Cochelet عام ١٨٣٨م بأنه يكره الاحتكارات؛ لأنها تدمر كل حرية ومنافسة تجارية وعندما فرضت على مصر تسوية لندن عام ١٨٤٠م كان محمد على كارها لمرحلة حرية التجارة التى فرضت عليه؛ لذا لم يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه للأجانب ورؤس أموالهم ليسيطروا على التجارة والحياة الاقتصادية فى مصر.

فقد بذل محمد على كافة جهوده للحيلولة دون هذه السيطرة الأجنبية، وهو أمر لم يكن يتوقعه التجار الأجانب بعد عام ١٨٤١م، فقد اشترط محمد على لتنفيذ اتفاقية بلطة ليمان أن يمتنع التجار الإنجليز عن مطالبة المزارعين بشراء المحصول قبل حصاده، وأن يشتروه بمجرد نقله من الأرض، كما سمح للمزارعين بأن يتمتعوا بالحرية الكاملة فى نقل محاصيلهم إلى السوق، وأن يتصرفوا فيها كما يشاءون، وأن يبيعونها لمن يقبل شراءها منهم، وقد أوضح محمد على أن هذه الشروط لا تملئها رغبته فى إنقاذ الفلاحين من الفوائد الباهظة التى سيطر عليها التجار الأوروبيون عندما يقدمون للفلاحين دفعات مالية مقدماً، وإنما تملئها أيضاً رغبته فى منع المنازعات بين الأجانب والمزارعين حين يهمل الفلاح زراعة محصول ما بعد أن يكون قد استحوذ على النقود.

وقد فوجئ الأجانب عندما وجدوا محمد علي قد أحكم قبضته على السوق بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وهو ما أكدته القنصل الفرنسي فاييتى دي بورفيل Vattier de Bourville فى تقريره لحكومته عام ١٨٤٢م، إذا ذكر أن حرية التجارة فى السلع التى رُفع عنها الاحتكار وهم، وإذا أخذ المرء فى الاعتبار العقبات التى تقيّمها السلطات المحلية بصفة مستمرة أمام الملاححة الحرة وتداول السلع، فبإمكان المرء أن يدرك أن التجارة والمنتجين لن يجنوا الكثير من هذا النظام الجديد.

وقد تضمنت سياسة محمد علي أربعة محاور رئيسة، هى: حرص محمد علي على مصرية التجارة بمعنى البعد عن السيطرة الأجنبية، والاستعانة بالصفوة التجارية فى المجالس الاستشارية واشتراكهم فى اتخاذ القرار، واستجاب محمد علي للتغيرات التى حدثت بعد عام ١٨٤٠م، لا سيما فى مجال التجارة والمعاملات المالية التى اقتضتها هذه المرحلة، أضف إلى ذلك عدم إغفال شئون الفقراء والأهالى وصغار المستهلكين، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية سواء قبل عام ١٨٤٠م أم بعده، وقد حاولت الباحثة إبراز هذه المحاور فى فصول الدراسة.

فبالنسبة للمحور الأول الذى كان فيه محمد علي حريصاً على مصرية التجارة، وعلى درجة كبيرة من الوعى لخطورة الاعتماد على رؤوس الأموال والسيطرة الأجنبية على الحكم، إذ يتيح ذلك للأجانب فرصة التدخل فى شئون البلاد الداخلية؛ فظل معتمداً على الموارد المحلية فقط ورفض أية مساعدة أجنبية، وهو ما حدث عندما رفض القروض المالية التى اقترحها عليه روتشيلد Rothschild وغيره من الصيارفة الأوروبيين عام ١٨٣٢م، كما حرص محمد علي على عدم وجود محتكر غيره، فنجده يأمر مدير الديوان الخديوى عام ١٨٣٧م بالتوجه إلى مصر القديمة وبولاق لفتح مخازن محتكرى الغلال، وبيع القمح الموجود بها للأهالى.

وكان محمد علي معنياً بفتح مصانع حديثة على النظم الأوربية؛ لذا منح بعض التجار الأجانب رخصاً لفتح هذه المصانع، ولكنه أملى عليهم شروطاً، منها: عدم فتح الحكومة مصنعاً مماثلاً لهذا المصنع خلال فترة محددة، وتوريد إنتاج المصنع للحكومة بسعر أقل من سعر السوق، وتعليم هذه الصنعة للأهالى، وتوضيح هذه الشروط مدى رفض محمد علي لإستثمار رؤوس الأموال الأجنبية والحد منها، وإن اقتضت الظروف واحتاجت الحكومة لها فهو أمر مؤقت و لفترة محدودة، أضف إلى ذلك رفض محمد علي لوجود قضاء أجنبى داخل البلاد، فقد كان القناصل يعرضون على مجلس التجار الأوروبى القضايا الخاصة بالأجانب

والرعايا، فمنع محمد علي ذلك عام ١٨٣٧م، ثم ألغى هذا المجلس نهائياً عام ١٨٤٢م في عهد حرية التجارة و تقلص نفوذه السياسى، و اشترط علي الأجانب الحصول أولاً على إذن و موافقة منه قبل امتلاكهم للعقارات و الأراضي عام ١٨٤٧م.

أم بالنسبة للمحور الثانى وهو الاستعانة بالصفوة التجارية فى المجالس الاستشارية واشتراكهم فى اتخاذ القرار، فقد مثل التجار فى المجالس الحكومية كالمجلس العالى ومجلس المشتريات ومجلس الملكية .. وغيرها. وقد كانت علاقة محمد علي طيبة بالتجار ورؤساء التنظيمات التجارية كالمحروقى و بوغوص بك اللذين حظيا بمكانة كبيرة لدى محمد علي، فقد كان المحروقى من أهل الثقة عنده، والدليل على ذلك أنه جعله مستشاراً لابنه طوسون باشا أثناء حملته على الحجاز، و لاه الصفقات التجارية الخاصة به. وكان بوغوص بك بمثابة الذراع الأيمن لمحمد علي فى جميع علاقاته التجارية والخارجية،

وعلى الرغم من ذلك فقد استجاب محمد علي للتغيرات التى اقتضتها الظروف بعد معاهدة لندن عام ١٨٤٠م - المحور الثالث - لا سيما فى مجال التجارة وأعمال المال، فنجد أن محمد علي سمح لبعض التجار الأجانب ببناء السفن والمراكب، وترك لهم حرية الملاحة فى النيل، و رغم أنه منح بعض الشركات الإنجليزية تسهيلات لاستغلال الطريق البرى عبر مصر عام ١٨٣٧م، فإنه ارتاب من ازدياد النفوذ الأجنبى بعد عام ١٨٤٠م، فقام بفرض سيطرته على الطريق البرى عام ١٨٤٢م، و أسس شركة للنقل، و مصلحة المرور عام ١٨٤٥م، وأنشأ شركة وابور الطومبار عام ١٨٤٧م؛ لتتولى جر مراكب البضائع بالنيل و المحمودية؛ و أحال قضايا الأوربيين بالشركة إلى الدواوين الحكومية للفصل فيها عام ١٨٤٣م، وشارك محمد علي كل من الخواجه توسيجه وباستريه فى إنشاء بنك الإسكندرية عام ١٨٤٣م، وإن لم يقدر لهذا البنك الاستمرار؛ لحذر محمد علي الدائم من استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر، و وقوفه له بالمرصاد، وخوفه على حصته فى رأس المال من الخسارة؛ فأنهى المشروع.

ويعد المحور الرابع والأخير أهم المحاور جميعها إذ يتضمن عدم إغفال محمد علي شئون الأهالى والفقراء وصغار المستهلكين، و حرصه على توفير السلع الغذائية الرئيسة لهم، وتخفيض أسعارها، فعندما شح القمح و ارتفع سعره، تجده يأمر إما بتوفير الذرة للأهالى عوضاً عن القمح، وإما بإخراج القمح المخزون بالشون وتوزيعه على الأهالى، وإما يمنع التجار الأوربيون من شراء القمح كى يكفى الأهالى، وقد تخطى الباشا عن احتكاره لبعض المحاصيل الرئيسة كالقمح والذرة والبول والشعير ؛ لاستياء الأهالى، حيث كانت تمثل الغذاء

الرئيسى لهم ، كما نجده يعفى البسطاء الذين يأتون من القرى لبيع كميات قليلة من الغلال أو الدقيق فى المدن من عوائد الدخولية، كما أعفى السلع والمنتجات التى تصرف كأجور لعمال المصانع من الرسوم الجمركية، كذلك نجده حريصا على توفير السلع التموينية للأهالى قبل حلول شهر رمضان، حتى ولو اضطر لاقتطاع المقدار المخصص للعساكر والكيلار وتوزيعه عليهم رحمة بالفقراء، كذلك حرصت الحكومة على توفير اللحوم للأهالى فى الأعياد والمناسبات.

و تدخلت الحكومة لحماية البائع من ظلم المشتري، فعلى سبيل المثال: ألغى البيع بالنسيئة لحماية الفلاح من التجار الأوربيين، وعندما باعت كل المحاولات من أجل هذا المنع بالفشل، أعلن محمد على عدم تدخل المحاكم فى أية قضايا تنشأ بين بائع ومشتري فى مثل هذا النوع من القضايا، كما تدخل محمد على عندما قام بعض المتسببين فى الغلال بشراء الغلال بأسعار زهيدة من الفلاحين، وحكم عليهم بتوريد هذه الغلال للشون كى تباع للمحتاجين، وحرّمهم من هذه الغلال عقاباً لإضرارهم بالفلاحين، كما كان يحذر الملتزمين من تحصيل أثمان السلع بأكثر مما هو مقرر لها فى عقد الالتزام؛ وذلك لحماية المستهلك من ظلم الملتزمين.

و ترى الباحثة أن هذه المحاور السابقة - التى حاولت إبرازها فى فصول الرسالة - قد حرص محمد على عليها طوال فترة حكمه سواء أكان قبل عام ١٨٤٠م أم بعدها، و هو أمر له دلالة على قدرة هذا الباشا فى تسير أمور التجارة، فقبل مجيئه لمصر كان يعمل بالتجارة و برع فيها و ربح الكثير منها.

وبالتالى فمن واقع متن الدراسة، يتضح أن محمد على قد أرسى دعائم البنية الاقتصادية للبلاد، وكان حريصاً على مقاومة الاستغلال الأجنبى، فقد كان على درجة كبيرة من الوعى وبعد النظر، جعلته لا يسمح للأجانب فى عهده - حتى بعد خضوعه للاتفاقيات والمعاهدات التجارية - بأن يكون لهم موطئ قدم فى السلطة الحاكمة، وهو أمر لم يستمر فى عهد خلفائه لاسيما عهد إسماعيل باشا، حيث انتهى الأمر بالسيطرة الأجنبية على اقتصاديات البلاد وسياساتها مما جعل البلاد تقع فى براثن الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م.

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

الملاحق

المصدر: محكمة مصر الشرعية

رقم الصفحة: ٢٠٠

رقم المادة وتاريخها: تركة رقم (٢٨٣) بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٦هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٤٠م.

[illegible]

١٢٦٨
 ١٢٦٧
 ١٢٦٦
 ١٢٦٥
 ١٢٦٤
 ١٢٦٣
 ١٢٦٢
 ١٢٦١
 ١٢٦٠
 ١٢٥٩
 ١٢٥٨
 ١٢٥٧
 ١٢٥٦
 ١٢٥٥
 ١٢٥٤
 ١٢٥٣
 ١٢٥٢
 ١٢٥١
 ١٢٥٠
 ١٢٤٩
 ١٢٤٨
 ١٢٤٧
 ١٢٤٦
 ١٢٤٥
 ١٢٤٤
 ١٢٤٣
 ١٢٤٢
 ١٢٤١
 ١٢٤٠
 ١٢٣٩
 ١٢٣٨
 ١٢٣٧
 ١٢٣٦
 ١٢٣٥
 ١٢٣٤
 ١٢٣٣
 ١٢٣٢
 ١٢٣١
 ١٢٣٠
 ١٢٢٩
 ١٢٢٨
 ١٢٢٧
 ١٢٢٦
 ١٢٢٥
 ١٢٢٤
 ١٢٢٣
 ١٢٢٢
 ١٢٢١
 ١٢٢٠
 ١٢١٩
 ١٢١٨
 ١٢١٧
 ١٢١٦
 ١٢١٥
 ١٢١٤
 ١٢١٣
 ١٢١٢
 ١٢١١
 ١٢١٠
 ١٢٠٩
 ١٢٠٨
 ١٢٠٧
 ١٢٠٦
 ١٢٠٥
 ١٢٠٤
 ١٢٠٣
 ١٢٠٢
 ١٢٠١
 ١٢٠٠
 ١١٩٩
 ١١٩٨
 ١١٩٧
 ١١٩٦
 ١١٩٥
 ١١٩٤
 ١١٩٣
 ١١٩٢
 ١١٩١
 ١١٩٠
 ١١٨٩
 ١١٨٨
 ١١٨٧
 ١١٨٦
 ١١٨٥
 ١١٨٤
 ١١٨٣
 ١١٨٢
 ١١٨١
 ١١٨٠
 ١١٧٩
 ١١٧٨
 ١١٧٧
 ١١٧٦
 ١١٧٥
 ١١٧٤
 ١١٧٣
 ١١٧٢
 ١١٧١
 ١١٧٠
 ١١٦٩
 ١١٦٨
 ١١٦٧
 ١١٦٦
 ١١٦٥
 ١١٦٤
 ١١٦٣
 ١١٦٢
 ١١٦١
 ١١٦٠
 ١١٥٩
 ١١٥٨
 ١١٥٧
 ١١٥٦
 ١١٥٥
 ١١٥٤
 ١١٥٣
 ١١٥٢
 ١١٥١
 ١١٥٠
 ١١٤٩
 ١١٤٨
 ١١٤٧
 ١١٤٦
 ١١٤٥
 ١١٤٤
 ١١٤٣
 ١١٤٢
 ١١٤١
 ١١٤٠
 ١١٣٩
 ١١٣٨
 ١١٣٧
 ١١٣٦
 ١١٣٥
 ١١٣٤
 ١١٣٣
 ١١٣٢
 ١١٣١
 ١١٣٠
 ١١٢٩
 ١١٢٨
 ١١٢٧
 ١١٢٦
 ١١٢٥
 ١١٢٤
 ١١٢٣
 ١١٢٢
 ١١٢١
 ١١٢٠
 ١١١٩
 ١١١٨
 ١١١٧
 ١١١٦
 ١١١٥
 ١١١٤
 ١١١٣
 ١١١٢
 ١١١١
 ١١١٠
 ١١٠٩
 ١١٠٨
 ١١٠٧
 ١١٠٦
 ١١٠٥
 ١١٠٤
 ١١٠٣
 ١١٠٢
 ١١٠١
 ١١٠٠
 ١٠٩٩
 ١٠٩٨
 ١٠٩٧
 ١٠٩٦
 ١٠٩٥
 ١٠٩٤
 ١٠٩٣
 ١٠٩٢
 ١٠٩١
 ١٠٩٠
 ١٠٨٩
 ١٠٨٨
 ١٠٨٧
 ١٠٨٦
 ١٠٨٥
 ١٠٨٤
 ١٠٨٣
 ١٠٨٢
 ١٠٨١
 ١٠٨٠
 ١٠٧٩
 ١٠٧٨
 ١٠٧٧
 ١٠٧٦
 ١٠٧٥
 ١٠٧٤
 ١٠٧٣
 ١٠٧٢
 ١٠٧١
 ١٠٧٠
 ١٠٦٩
 ١٠٦٨
 ١٠٦٧
 ١٠٦٦
 ١٠٦٥
 ١٠٦٤
 ١٠٦٣
 ١٠٦٢
 ١٠٦١
 ١٠٦٠
 ١٠٥٩
 ١٠٥٨
 ١٠٥٧
 ١٠٥٦
 ١٠٥٥
 ١٠٥٤
 ١٠٥٣
 ١٠٥٢
 ١٠٥١
 ١٠٥٠
 ١٠٤٩
 ١٠٤٨
 ١٠٤٧
 ١٠٤٦
 ١٠٤٥
 ١٠٤٤
 ١٠٤٣
 ١٠٤٢
 ١٠٤١
 ١٠٤٠
 ١٠٣٩
 ١٠٣٨
 ١٠٣٧
 ١٠٣٦
 ١٠٣٥
 ١٠٣٤
 ١٠٣٣
 ١٠٣٢
 ١٠٣١
 ١٠٣٠
 ١٠٢٩
 ١٠٢٨
 ١٠٢٧
 ١٠٢٦
 ١٠٢٥
 ١٠٢٤
 ١٠٢٣
 ١٠٢٢
 ١٠٢١
 ١٠٢٠
 ١٠١٩
 ١٠١٨
 ١٠١٧
 ١٠١٦
 ١٠١٥
 ١٠١٤
 ١٠١٣
 ١٠١٢
 ١٠١١
 ١٠١٠
 ١٠٠٩
 ١٠٠٨
 ١٠٠٧
 ١٠٠٦
 ١٠٠٥
 ١٠٠٤
 ١٠٠٣
 ١٠٠٢
 ١٠٠١
 ١٠٠٠
 ٩٩٩
 ٩٩٨
 ٩٩٧
 ٩٩٦
 ٩٩٥
 ٩٩٤
 ٩٩٣
 ٩٩٢
 ٩٩١
 ٩٩٠
 ٩٨٩
 ٩٨٨
 ٩٨٧
 ٩٨٦
 ٩٨٥
 ٩٨٤
 ٩٨٣
 ٩٨٢
 ٩٨١
 ٩٨٠
 ٩٧٩
 ٩٧٨
 ٩٧٧
 ٩٧٦
 ٩٧٥
 ٩٧٤
 ٩٧٣
 ٩٧٢
 ٩٧١
 ٩٧٠
 ٩٦٩
 ٩٦٨
 ٩٦٧
 ٩٦٦
 ٩٦٥
 ٩٦٤
 ٩٦٣
 ٩٦٢
 ٩٦١
 ٩٦٠
 ٩٥٩
 ٩٥٨
 ٩٥٧
 ٩٥٦
 ٩٥٥
 ٩٥٤
 ٩٥٣
 ٩٥٢
 ٩٥١
 ٩٥٠
 ٩٤٩
 ٩٤٨
 ٩٤٧
 ٩٤٦

المصدر: محكمة مصر الشرعية

رقم السجل : ٣

رقم الصفحة: ٣١٢ - ٣١٥

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٤٣٩، ٤٤٠) بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ٢٤ يناير

۱۸۴۰م، و ۲۸ رمضان ۱۲۵۶هـ / ۲۴ نو فمبر ۱۸۴۰م.

[illegible]

المصدر : إسقاطات القرى

رقم السجل: ٣٣

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم ، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٢٠هـ / ٢ نوفمبر ٢٠٠٥م.

[illegible]

المصدر: محكمة أسبوط

رقم الصفحة: ١٢١

رقم السجل: ١٤

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٢٥٣) بتاريخ ٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ / ٢٠ يناير ١٨٣٩م.

[illegible]

الباع الذي قد ارضى من حيث فاشا اننا لم نعلمه فاشا

۱۲۴۰۰ بکشی خردی
 ۱۸۵۴ بکشی خردی
 ۱۳۸۰۰ بکشی خردی
 ۵۷۶۰ بکشی خردی
 ۱۵۱۱۲ بکشی خردی
 ۵۵۱۲۸

[illegible]

انسانا قاتل الله اربع طلحة ماويلق الدين اسعد
بركان فقير نياح شمش رزوق كثر
باسم ماويلق يقمان جمل تالفا را
كس سركه صهر اخوند

طريق عالي بهي ونام بر
چند

روح و عبق

المصدر: محكمة أسويط

رقم الصفحة: ٣١٧

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٥٩٠) بتاريخ ٢ ذى القعدة ١٢٣٨هـ / ١٢ يوليو ١٨٢٣م.

ولقد استعمله اهل المذاهب في تصحيح ما رواه في اوله في العلم ٥

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المصدر: محكمة الباب العالي

رقم السجل: ٤١٨ رقم الصفحة: ٢٦٠

رقم المادة وتاريخها مادة برقم (٤٧٨) بتاريخ ٦ ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٢٠ مايو ١٩٤٢م.

[illegible]

المصدر: محكمة الباب العالي

رقم السجل: ٤٣٤

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١١٧) بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٦٤هـ / ١١ أكتوبر ١٨٤٨م

[illegible]

المصدر: محكمة الباب العالي

رقم السجل : ٤٠٢

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٤١٠) بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ / ٣ مارس ١٨٣٦م.

[illegible]

ملحق رقم (٩)

المحتوى: تركة شاهبندر التجار "محمد أغا علانية لى".

المصدر : محكمة مصر الشرعية

رقم السجل : ٩

رقم لصفحة: ٩٢ - ٩٩

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١٢٥) بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٦٤هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٤٨م.

١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤	٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤	٤٧٥	٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠	٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٠	٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤	٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠	٥٠١	٥٠٢	٥٠٣	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠	٥١١	٥١٢	٥١٣	٥١٤	٥١٥	٥١٦	٥١٧	٥١٨	٥١٩	٥٢٠	٥٢١	٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤	٥٢٥	٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠	٥٣١	٥٣٢	٥٣٣	٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠	٥٤١	٥٤٢	٥٤٣	٥٤٤	٥٤٥	٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠	٥٥١	٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤	٥٥٥	٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠	٥٦١	٥٦٢	٥٦٣	٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠	٥٧١	٥٧٢	٥٧٣	٥٧٤	٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١	٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤	٥٨٥	٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠	٥٩١	٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠	٦٠١	٦٠٢	٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠	٦١١	٦١٢	٦١٣	٦١٤	٦١٥	٦١٦	٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠	٦٢١	٦٢٢	٦٢٣	٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩	٦٣٠	٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥	٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠	٦٤١	٦٤٢	٦٤٣	٦٤٤	٦٤٥	٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠	٦٥١	٦٥٢	٦٥٣	٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦	٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٠	٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠	٦٧١	٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤	٦٧٥	٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٣	٦٨٤	٦٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠	٦٩١	٦٩٢	٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥	٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨	٦٩٩	٧٠٠	٧٠١	٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤	٧٠٥	٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠	٧١١	٧١٢	٧١٣	٧١٤	٧١٥	٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠	٧٢١	٧٢٢	٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥	٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨	٧٢٩	٧٣٠	٧٣١	٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤	٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠	٧٤١	٧٤٢	٧٤٣	٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠	٧٥١	٧٥٢	٧٥٣	٧٥٤	٧٥٥	٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠	٧٦١	٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤	٧٦٥	٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠	٧٧١	٧٧٢	٧٧٣	٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠	٧٨١	٧٨٢	٧٨٣	٧٨٤	٧٨٥	٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠	٧٩١	٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤	٧٩٥	٧٩٦	٧٩٧	٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠	٨٠١	٨٠٢	٨٠٣	٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠	٨١١	٨١٢	٨١٣	٨١٤	٨١٥	٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠	٨٢١	٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤	٨٢٥	٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠	٨٤١	٨٤٢	٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥	٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠	٨٧١	٨٧٢	٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥	٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠	٩٠١	٩٠٢	٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥	٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠	٩٣١	٩٣٢	٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠	٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠	٩٧١	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤	٩٧٥	٩٧٦	٩٧٧	٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠	٩٨١	٩٨٢	٩٨٣	٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١	٩٩٢	٩٩٣	٩٩٤	٩٩٥	٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------

[illegible]

Handwritten manuscript page, likely a ledger or account book, featuring multiple columns of text in Arabic script. The text is densely packed and includes numerical entries, possibly representing currency or quantities. The page is numbered '١٠١' (101) in the top right corner. The handwriting is in a cursive style, and the ink is dark on a light background.

[illegible]

Handwritten manuscript page with multiple columns of text in Arabic script. The text is dense and appears to be a historical or administrative document. The script is in a cursive style typical of Ottoman-era manuscripts. There are several lines of text at the top, followed by a large section of text in the middle, and a smaller section at the bottom. The page is numbered '١٠١٥' in the center.

[illegible]

١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠

[illegible]

ملحق رقم (١٠)

المحتوى: لائحة ترتيب مجلس التجار

المصدر: دفتر ترتيبات الوظائف من عهد محمد علي

رقم الدفتر: بدون رقم رقم الصفحة: ٤٥ - ٥١

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٦١هـ / ٢٩ يونية ١٨٤٥م.

إنه بناء على ما لاحظته الإدارة الاحقية التي من مقتضاها دوام الشمول الراحة لكافة الرعية بترتيب مجالس الأقاليم المانوفة بفصل الحكومات على مقتضى الأصول المحكمة والروابط المندرجة في القوانين قد انعقدت الجمعية بديوان داوري الاسكندرية في ٢٢ جمادى الثاني ١٢٦١ بحضور كل من ارتين بك وساليوس والخواجة توسيجه والخواجة جبارة والحاج إبراهيم اغا باكير والسيد محمد بدر الدين. وذلك لأجل تنظيم المجلس التجارى بالاسكندرية على توال الاستقامة والالتفات بطريقة تكون مناسبة بموافقة الأصول على اثبت الأركان ولدى المذاكرة استقر الحال أن يكون ذلك المجلس مشتملا برياسة حضرة على بك وان يكون الخواجة غفانسي معاون له في ذلك وأن باجتماعهما مع حضرات الأتى ذكرهم وهم جناب الخواجة جبارة والخواجة أفرمك والخواجة فرتادوس والحاج إبراهيم اغا باكير يجرى ترتيب لائحة محتوية على ما يقتضيه الحال بنوع الاختصار والإجمال فيما يستلزم حصوله واجراه بالمجلس المذكور وعلى مقتضا ما ذكر صار اجتماع المومى اليهم وجرى ترتيب هذه اللائحة المشتملة على البنود الآتى ذكرهما بعد المحو والإثبات الذى جرى باللائحة المذكورة بجلسته الثانية فى الجمعية الذى صار انعقادها بديوان داوري بحضور من سبق ذكرهم اعلام.

بند أول

أن الجمعية أرباب المجلس المذكور مقتضى أن يكون تكوينها منتظمة من اثنتى عشر نفس وبهم رئيس المجلس المذكور الثانى بحضرة الرئيس المومى إليه أن يكون بادارته ما تقتضى بطريق النيابة والوكيل عند غياب الرئيس بعدد من الأعزاز وكتاب أحدهم باشكابت المجلس المذكور يكون به لباقة واستعداد ويجب أن يكون عارفا باللغة العبرية والإيطالية كاتباً بهما لكى اذا ورد تقرير من أرباب الدعاوى بهذه اللغة الثانية لا يحتاج لمن يترجم له معناه ويفهمه مضمونه بل يكون فاهما بقوة معرفته وبذلك يمكنه التعبير والتبديل فى التقارير الذى تتقدم للمجلس باللغة المذكورة وتثمر نتيجة ثابتة وهو ان بواسطة الكاتب المرقوم يحصل التفاهم ما بين أرباب الدعاوى وأرباب المجلس الأوروبوى على وجه التحقيق بدون خلل واحتياج إلى المترجمين والكاتب الثانى يكتفى بمعرفة اللغة العربية وكاتبها انما يشترط أن

يكون له مهارة فى الحسابات والتحريرات وما يستلزم له من ذلك وبقية ارباب المجلس ثمانية اشخاص من عمد التجار ارباب الخبرة والدارية بمعرفة الطريق المتجربة والأحوال القانونية فى البيع والشراء والأخذ والعطاء وما ينشئ عن ذلك ويتفرع عليه منهم خمسة من الأهالى وثلاثة من الأروباوين وبذلك تنتظم دايرة المجلس المذكور على نيف الاستكمال ويستفى الحال بوجودهم عن غيرهم واما خدمة المجلس من القواصة الترك وبلطة جيه وفراش فهو لاء لا يقتضى حصرهم فى عدد معين بل يلزم حضور من يقتضى حسب اللزوم على تعاقب الأوقات والثمانية تجار المنتجين من أرباب المجلس يجرى عليهم أبوه فى ستة شهور ويصير تبديلهم فى نهايتها لكن على هذه الكيفية وهو انه فى أول نوبة من بعد مضى ثلاثة شهور يصير غيار اربعة منهم بطريق القرعة التى يصير أجراها فيما بينهم والأربعة التى تطلع القرعة باسمهم يصير انتخاب أربعة تجار بدلهم لتكميل الثمانية الذين هم دايرة أرباب المجلس وبنهاية ثلاثة شهور أخرى تمت الستة شهور من ابتداء تاريخ ترتيب المجلس يتوجهوا بقية التجار الأربعة المنتخبين فى افتتاح الترتيب وينتخب عوضهم أربعة تكميما العدد الثمانية وهكذا يكون دوران المناوبة انما يجب ان كل تاجر انتهت نوبته من وظائفه كانت يكون الذى انتخب بدله من غير طائفته وبهذه الوسيلة وتداوم المناوبة بين التجار يستنح اكتساب المعرفة والمهارة لهم بجميع ولائهم يفهم الأصول من السابق خلف عن سلف.

بند ثانى

إن وظيفة رئيس المجلس المذكور يتسلم الأوامر الصادرة من سعادة مدير الديوان برواية الدعاوى فصلها وتسليمها من قبله إلى باشكاتب المجلس يوضع تاريخ ورودها واثبات غزتها وقيد مضمونها ثم بوقت انعقاد الجمعية يصير تلاوة (الأوامر) المشار إليها مع العروضات والتقارير المقدمة من ارباب الدعاوى بسماع الرئيس المومى اليه وبسماع ارباب المجلس الحاضرين لاجل مداولة والمذاكرة ومن بعد التفاهم والإحاطة بكل اطراف ما يصير تلاوته من ذلك ويكون لجراء ذلك على نسق الترتيب بالنمرة فى ملاحظة تقديم الأولى على الثانية بحيث لا يتقدم دعوى لاحقة على دعوة سابقة الا عندما تدعو الضرورة إلى تقديم سماع الدعاوى الأخيرة على سبيل التعجل لعذر من الأعذار التى تستوجب تقديم ذلك وبعد استكمال الأسئلة والأجوبة واعطى القرارات الناتجة من المذاكرة فى تلك الخصوص وتطبيقها على الأصول المربوطة والقوانين منظرًا فى مال ما استقر عليه الحال فإن حصل التوافق بين كامل الجمعية فى الحكم الذين استقر عليه رأيهم منها وان حصل خلاف فى ذلك انقسمه أرباب المجلس فرقتين فرقة منهم تبلغ الثلثين وفرقة تبلغ الثلث فاذا وافقت رأى رئيس المجلس الفرقة الأكثر فى العدد فهى التى يصير اعتمادها والحكم بمقتضاها من دون كلام ولا توفيق فى ذلك

وان انضم رأى رئيس المجلس للفرقة الأقل عدداً فمن بعد تكرار المداولة والتفحص وزيادة الدقة والمباحثة فى ذلك اذ لم يزل مصصما على رايه المطابق للفرقة الثلث يكون الحكم عليه بمقتضى ما حكمت به فرقة الثلثين التى هى ضعف الأولى.

بند ثالث

ان وظيفة معاون رئيس المجلس هى القيام بطريق النيابة والتوكيل عن الرئيس المومى اليه فيما هو وظيفة اذا حصل لذلك الرئيس عذر أو مانع استوجب لتخلفه عن حضوره وقت الجمعية ويكون المعاون المذكور مسؤولاً فى اجراء كافة ما يجربه الرئيس لو كان حاضراً واما بالسوقت الذى يكون به الرئيس حاضراً فلا يكون إلى المعاون المذكور كلام بحضوره وانما يجرى المداولة مع أرباب المجلس بوقت المذاكرة فى القضايا والخصومات لكن لا يجب فى عذر الفرقتين اذا حصل بينهما اختلاف فى الأحكام لا فى جهة القلة ولا فى جهة الكثرة بداعى أن فرع رئيس المجلس الحاضر ومع وجود الأصل لا كلام للفرع كما انه اذا غاب الرئيس وأقام عنه المعاون المذكور فى وظيفته بطريق النيابة فيكون هو صاحب رأى الراجح بمنزله ما شرح فى حق الرئيس المومى اليه.

بند رابع

إن وظيفة ارباب المجلس المذكور ان يتخصص لهم كل جمعة يومين مخصوصين وهما يوم الاثنين ويوم الأربعاء ويلزم حضورهم قبل الذوال بثلاثة ساعات على حسب اختلاف الفصول ومقر النهار وطوله ولا لهم ميعاد لنهايته بل بحسب رؤية وتامم القضايا الذين يلزم رؤيتها ولا يرخص لهم فى الغياب عن الجمعية واذا حصل عذر بعض ارباب المجلس وحضروا الباقي فينظروا فى عدد الموجودين من الثمانية أشخاص فإن كان أقل من خمسة اشخاص فلا يلزم رؤية دعاوى فى هذا اليوم وإن بلغ مقدارهم خمسة من حيث ان المقصود الأصلى فى ترتيب المجلس هو فراغ القضايا ونهى الدعاوى وعدم تعطيل الاحكام فبناء على هذا المنوال يرخص لهم فى رؤية القضايا المقتضى الحال لرؤيتها بالمجلس ويسوغ لهم بالحكم فيها بالتطبيق على القواعد والقوانين كما لو كان المجلس مستكمل فإن طابق رأى هو المقصود وان حصل اختلاف فى رأى الثلاثة اذا انضم لهم رأى الرئيس هو الذى يصير اعتمادا بحكم به ويترك رأى الاثنين الآخرين وانقسم رأى المجلس فرقتين متساويتين فرقة منهم ثلاثة يغير الرئيس والفرقة الثانية بانضمام الرئيس اليها فتلك القضية يلزم ابقاها وعدم الحكم فيها إلى حين استكمال ارباب المجلس بحضور الذين كانوا غائبين وتعاد رؤيه القضية من ابتدائها وتتلى الأسئلة والأجوبة والقرارات وما يستقر عليه الحال فى ذلك فيكون اجراه

على نهج ما ذكر وتوضح بالبند الثانى فى هذا ما يقتضى له الحال فى حق ارباب المجلس الثمانية واما رئيس المجلس والمعاون والكتاب والخدم ونجد هو لا يلزم حضورهم إلى الديوان يوماً اسوة كافة الدواوين الميرية ولا يرخص لهم بالتخلف إلا الأيام المسموح فيها لارباب الدواوين كالجمعة والأعياد والمواسم وان يحصل لاحدهم عذر ضرورى يوجب التخلف بقدر قضاة والرجوع لمحل الشغل بدون تأخير كما فى بقية أيام الجمعة الذى ليس صاير بها انعقاد مجلس منهم الهمة فى تمثيم ما انحط عليه القرار بفصل القضايا وتحرير مضابطها وخلصاتها واستكمال قيوداتها وقبول العرضحالات الوارة لاجل تنجيز كل شئ بوقته وملاحظته ما يستوجب له الحال من دون تعطيل ولا تأخير ولا اهمال حتى لا يطرى خلل ولا تشكى فى هذا الخصوص من أحد.

بند خامس

إن وظيفة الكاتبين المذكورين انهم يبشوا دفاتر إلى المجلس المثلى عنه احدهم لقيد الصادر والوارد والثانى لقيد المضابط والخلصات والثالث لحفظ الودائع والأمانات وتكون كافة الأوامر والعروضات والتقارير والقرارات مستكملة من القيد واضحا البيان خالية من سقوط ما يلزم اثباته وقيده كما انه يلزم دفتر رابع لتحقيق المواعيد التى تعطى من طرف المجلس لارباب الدعاوى فى الكمبيالات والسنوات التى يصير الشرح عليها من طرف المجلس وما يلتحق بذلك وكذلك اذا استوجب الحال الى ختم دكان احد أو حاصله وضبط ما يختم عليه بحسب الاقتضى أو حصر متروكات متوفى أو غائب أو مفلس أو ما يماثل ذلك يلزم أن يتوجه الكاتب الذى بمعية الباشكاتب برفقة من يلزم الحال لتوجهه من قبل المجلس والديانة ونحوهما ويجرى حصر ذلك وضبطه بواقع الصحة بالمجلس على وجه الضبط من دون ادنى مغايره والحاصل ان كافة عملية الكتابة عربى وطلينانى فيما يخص الدعاوى والتحريرات والودائع والمتروكات والمختومات والضبط والمواعيد وحفظ ما يلزم حفظه من اوامر وسندات وما يضاهى ذلك مسئولية عائدة على الباشكاتب المذكور والكاتب الذى بمعية حيث يلزم تتميم ذلك لموافقة الأصول من دون تعطيل ولا اهمال ولا سقامة ولا خلل كليا.

بند سادس

إن كل من كان له دعوه على شخص ويريد اقامه دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكور يلزم ان يعرض او لا لسعادة مدير (الديوان) الداورى فإذا صدر امر سعادته بقبول سماع الدعوه المذكوره بالمجلس وفصلها بمقتضى الأصول المعروفة فيحضر بالأمر المشار اليه للمجلس وسلمه الى حضرة الرئيس لاجل ان يجرى فيه الحال على مقتضى ما ذكر فى

البند الثانى وحينئذ يحضر كل من المدعى والمدعى عليه فى الوقت الذى يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوى على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون الداعى بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكن احدهما غايب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الأعذار التى تقبل بمقتضى الأصول وبواسطتها يصوغ التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما ان يقيم وكيلاً عنه على حسب ما يوافق الأصول.

بند سابع

ان المدعى اذا اراد اقامة دعوته على المدعى عليه يقتضى ان يعطى تقرير بالكتابة مشمولا بختمه يحصر فيه كامل دعاوية ومن بعد أخذه منه بالمجلس يتقيد بجرنال الدعوى ويعطى الى المدعى عليه يفهم منه حقيقة ما دعا به المدعى ومن بعد اطلاعه على التقرير المذكور يكون مجبوراً بالمبادرة فى اعطاء الجواب اللازم فى تقرير آخر مشمول بختمه مستوفى الشروط بالإيجاب عن كل جزويه تدرج فى تقرير المدعى ومن بعد تلاوة الجميع بالمجلس وقيدتها بجرنال فإذا وجد بجواب المدعى عليه معارضة للدعوة حينئذ يتوجه السؤال من طرف ارباب المجلس عن تلك المعارضة الى المدعى ليعطى الجواب اللازم عنها اما بخطه او بقلم كاتب المجلس على حسب ما يستوصب برأى الجمعية (بائى) النظر فى الدعوى واذا احتاج الحال لاقامه الادله والبراهين من الطرفين بحسب البواعث ومقتضيات الأصول واستوفت الأسئلة والأجوبة اللازمة من المجلس وصار مستوفى الحال عن وجود كل عن المدعى والمدعى عليه عن هنا يصرفها رئيس المجلس عن الديوان وعن ذلك يجرى المداولة بالجمعية وتصير المذاكره فى كامل اطراف الدعوى سؤلاً وجواباً وكامل ما ينحط عليه القرار يصير الحكم بموجبه طبقاً للأصول.

بند ثامن

ان التجار الذين يأخذون البضائع بالكمبيالات بمواعيد معلومة وبمقتضى الميعاد على الكمبيالات والمشتري لم يدفع مبلغه مال فيه صاحبه فإذا حضر صاحب الكمبيالات المذكور إلى المجلس وانها بالتشكى من المشتري الذى مضى ميعاد الكمبيال عليه ولم دفع فبوقته يصير جلسب المديون بالمجلس ويامر بدفع الكمبيالات فاذا ابداء اعداء مقبولة موجبه لتوقفه عن الدفع فى الميعاد فبوقتها يعطى له ميعاد من طرف المجلس مسافة واحد وثلاثين يوم من يوم حضور صاحب الدين بالكمبيال ويشرح على الكمبيال بتلك الميعاد والتاريخ ويشتمل بختم المجلس من بعد قيده بالدقه وبنهاية الميعاد المذكور ان دفع المديون مبلغ الكمبيال فهذا هو المرغوب واذا

لم يذلل متوقف بالدفع وتعلل بعلل وابدأ اعذار اخرى فلا يسمع منه ذلك ولا يقبل قوله بعد ميعاد المجلس بل فى الحال يجرى عليه أصول الكمبيالات بان تختتم على كافة موجوداته بمعرفة المجلس انما اجراء ذلك يشترط فيه ان يكون تاريخ الكمبيال من بعد تاريخ هذه اللائحة الصادرة بشأن ترتيب المجلس المذكور.

بند تاسع

اذا ترتب مبلغ كمبيالات حواله لشخص آخر والشخص المحول عليه احواله لشخص خلافه بحيث ان من الأشخاص الذى لهم اسم فى ذلك الكمبيال من المحيل والمحال عليه ملزوم بدفع مبلغه فى احواله هذه اذا مضى الميعاد وتأخر دفع مبالغ الكمبيال من طرف المديون الأصلي فالتاجر الذى وصل اليه الكمبيال آخر مرة يكون له حق الرجوع على كل من يريد من الأشخاص الذين تداولت عليهم حواله الكمبيال المذكور وصارت اسماءهم موضوع فيه الآن ينتهى الحال لصاحب الدين الاول فيرجع به على المديون الأصلي اذا كان الأمر على هذه الكيفية واما اذا تحول شخص بمبلغ كمبياله على مديون وبعد مضى ميعاده الأصلي المأخوذ فى كمبيال اعطى لشخص محول له المبلغ ميعاد آخر من طرفه كذلك المديون فيسوغ له ذلك بمسافة وقدرها من يوم لحد ثلاثين يوم فقط فاذا توقف المديون عند نهاية الميعاد الثانى فى دفع مبالغ الكمبيال فيترخص للمحول الرجوع على صاحب الكمبيال الأصلي وفسح الحواله بشرط ان لا يزيد الميعاد المعطى من قبله عن الثلاثين يوم فاذا زاد عليها ولو بيوم واحد فيتعين عليه قبول حواله الكمبيال المذكور ويكون الاول ملزوم به ولا يسوغ له الرجوع على محوله وكذلك لو مضى ميعاد كمبيال الأصلي وعند حلول الميعاد وتوقف المديون عن الدفع وأخذ ميعاد ثانى من صاحب الحق كالعشرة أيام أو اكثر أو أقل ومضى الميعاد الثانى ولم يزل المديون متوقف عن الدفع فاذا حضر صاحب الدين الى المجلس واعرض بكل ذلك فبوقتها يجلب المديون الى المجلس ويؤمر بدفع ما عليه فإن استمر متوقفا يعطى له من طرف المجلس ميعاد الثلاثين يوم حسبما توضح بالبند الثامن انما يحسب من ضمنها تلك الأيام التى أخذها المديون فسحه من صاحب الدين بعد الميعاد الأصلي المقرر بوقت تحرير الكمبيال بحيث بانضمام تلك الأيام على وعدة الديوان تكون مسافة الجميع هى مدة الثلاثين يوم اعنى تلك الفسحة تعد فى وعدة الديوان.

بند عاشر

تمسكات الديون اذا عرضت ضمن الدعاوى المرفوع إلى المجلس فيجرى الحال فيها على نسق ما صار ايضا فى حق الكمبيال غير ان اذا تعلل المديون عن الدفع بعد الميعاد

المربوط بأصل التمسك يعطى له فى المجلس ميعاد واحد وثلاثين يوم ويعتمد ذلك فى تاريخ تقديم الشكوى فاذا مضت وعدة الديوان وقدم اذارا مقبولة فى توقفه عن الدفع يعطى له ميعاد آخر نظير الميعاد السالف فسحة ثانية يدارك بها السداد واذا انتهت المواعيد المذكورة ولم يزل مصمم على التوقيف فيحكم عليه بالحكم الجارى بالكمبيال كما سبق بالبند الثامن.

بند حادى عشر

اذا ترتب لشخص دين بذمة اخر والمديون حول صاحب الدين على شخص ثانى بمبلغ مرقوم فى نظير ما هو مطلوب منه سواء كان بكل الدين أو بعضه وكان كلا منهم بالبندر فاذا اخذ الحوالة صاحب الدين وتوجه بها الى المحول عليه وبوقتها قبض منه مبلغ الحوالة فالأمر واضح اما اذا كان كتب عليها علامة القبول ومضت ثلاثة أيام ولا يدفع له فى ظرفها مبلغ الحوالة فيسوع للذى فى يده الحوالة ان يرجع على من حوله بداعى ان الذى حول صاحب الدين فى ذلك المبلغ نعلم ان الدراهم المستحقة حاضرة وعند الشخص المحول عليه وبهذا السبب احال صاحب الدين بذلك المبلغ اما اذا زاد الحال عن ثلاثة ايام بعد وضعه علامة القبول من طرف المحال عليه وبقيت الحوالة بيد المحول فليس له الرجوع على من حوله اذا ربما يطرا على المحول عليه فلس أو توقف حال وهذا يكون اجراه بين التجار وبعضهم بالبندر فإن كانت الحوالة المذكورة مذكور بها ميعاد ضمن بعد مضى الثلاثين يوما يحكم فيها بحكم الحوالة التى ليس مربوط فيها ميعاد.

بند ثانى عشر

البيع والشراء الجارى بين التجار وبعضهما يلزم ان يكون بموجب كثراتات تكتب فى شأن ذلك بمعرفة البائع والمشتري لاجل دفع المشاكل وحسم مادة النزاع بالاعتماد على الشروط المأخوذة بها والعمل بمقتضاها وقت التداعى واما اذا كان الاخذ والعطا بدون كثراتاتوا فلا تقبل الدعوى فى ذلك ولا يصير سماعها بالمجلس.

بند ثالث عشر

اذا عاين المشتري البضاعة ونظرها وكتب بالكثراتاتوا انه اشترى بعد النظر والمعاينة فالمشتري ملزم بقبول تلك البضاعة غير ان ينبغى للبائع ان يعطى رخصه زائدة للمشتري فى فتح البضاعة وتقليبها سواء كانت اصناف او حبوب حيث ان المشتري متى استشهد على نفسه بالكثراتاتوا انه قلب وعاين يكون مجبورا على القبول انما الحبوب التى توضع فى المخازن

ونحوها أو تكون مشونة وبواسطة كثرتها لا يمكن المشتري في امكان النظر في جميعها فالعمدة في البازار المنعقد بها على العينة بحيث وقت الاستلام ومضاهيه الصنف على العينة اذا ظهر به اختلاف عنها أو وجد به فرق بالاختلاف أو غش أو نحو ذلك من الفروقات التي تظهر بوقت الاستلام والتسليم ولم ينتهي الحال على التوافق في ذلك بين البائع والمشتري فيصير البازار فاسد.

بند رابع عشر

إذا اشترى احد التجار صنف من الحبوب أو غيرها ولم يكن الصنف حاضر بالبندر وتحرر بذلك ككتراتو بين البائع والشارى بميعاد واستلم البائع من المشتري جانب دراهم فإذا قضى الميعاد قبل توريد البائع الصنف الذى باعه واعرض المشتري عن ذلك إلى المجلس وعند جلب البائع يركن على اعدار مقبولة فحينئذ يعطى ميعاد ثلاثين يوم بشرط يحضر الضامن القادم المقبول الضمانه برضا المشتري وراى ارباب المجلس وعند حضور الميعاد اذ حضر جميع الصنف إلى المشتري فقد انتهى النزاع وإذا كان الذى ورده فقط البعض بقدر ما استلم من الدراهم أو بازدياد أو بالنقص وبوقتها تزايد سعر لك الصنف وعجز البائع عن توريد باقيه من الميعاد الذى تحدد عليه فيكون البائع ملزوم بدفع الزيادة الناتجة من فرق الاثمان إلى المشتري اذا رضى المشتري بقبول ذلك إما اذا أبى البائع عن تكميل الصنف فإنه يعطى للمشتري رخصه بان يشتري باقى ما وقع عليه البازار من أى تاجر بالبندر يكون ذلك الصنف موجود عنده بالسعر الحاضر ويجبر البائع بوجه اللزوم على دفع فرق الاثمان حيث ان العطل والتأخير ناشئ من قبله هذا اذا كان الكنتراتو خاليا من الشروط المحررة به واما اذا كان متضمن بعض شروط بين البائع والشارى فيصير ملاحظتها والنظر منها واجراء العمل بمقتضاها.

بند خامس عشر

انه في كل معلوم ان من تلبس بامر البيع والشراء وعانى مادة الأخذ والعطاء سواء كان من التجار والمتسببين المقيمين في دكاكينهم أو غيرهم متعين عليه بالطريقة بوجه اللزوم ان يكون عنده دفاتر تفيد أخذه وعطاءه ويحفظ بها حركات بيعه وشراؤه على ما يستوجب الحال من الضبط والربط في كليات وجزئيات معاملية هذه حسبما الأصول والطريق المستقيم غير ان جارى الآن بطرف المذكورين هو ان كل شخص منهم يتجارى على كيفية يجرى بها عملية طبق ما وصلت اليه مفهوميته حتى ان بعضاً من تجار الاسلام وغيرهم ليست جارية قيوداتها بموافقة الأصول الكاملة ولا يوجد لكتابتهم تميم عملية فاستحسن بان يصير في هذا

الخصوص تدوين رابطة مستقيم بها قيوداتهم وتستكمل بها عملياتهم وذلك بأن يكون لكل تحضر مما ذكر على وجه التحثيم دفتر اشبه بجرناى يحفظ به على وجه اللزوم قيد كافة اشغاله الوقتية بكل يوم من قبض وصرف وبيع وشرا وتحويلاتها ونحو ذلك مما يتعلق بكافة اشغاله والدفتر المذكور الذى يجعل اساسا لعماليتيه يتكون عنه انشاء كامل الدفاتر المقتضية لادارة اشغاله على منوال الأصول المستقيمة وانحط القرار على أن يكون فى ابتداء تاريخ هذا الترتيب الجارى بهذه اللائحه عند كل مما ذكر اعلاه دفتر مجموع اوراقه معلومه الفترة ونمرته محفوظة من غرة أول صفحة الى آخر عدد الأوراق ويشمل بختم الحكومة بكل ورقة ويظهر أوله ببيان عدد الأوراق والنمر ويكون هذا الدفتر هو الأساس لعملية صاحبه ومنه يتفرغ جميع دفاتره وكذلك كافة الأوراق التى يلزم التعامل بها بين التجار وبعضها نظير كترانات وسندات وكمبيالات وخلافه سيعمل بها فيما بعد بختمها من الحكومة وتخصيص عوايد عليها بموجب التعريفة التى تعمل بوقتها.

بند سادس عشر

إذا توقف حال احد مما ذكر عنهم فى البند الخامس عشر عن اداء الحقوق او تظاهر بضعف حاله واعرض هو وارباب الديون المطلوبه منه الى المجلس عن حقيقة الكيفية الحاصلة له ومن الزم بالسداد فى المجلس يتبين تأخيرهم وعدم اقتداره على ايفاء المطلوب منه مما لا يستوجب الحال بأن يصير شهادة تأخيرهم من طرف ناظر المجلس باعلان عمومى وبوقتها يصير حجزه اذا حضر من يضمه حضور من يرتقيه المجلس وحينئذ ينتحب احد من التجار المقيمين بالمجلس ويستوجه بمعيته احد الكتاب لاجل وضع الختم على موجودات الشخص المتأخر ودفاتره وأوراقه وفى بحر ثمانية ايام من بعد وضع الختم على الوجه المشروح بتعين يوم مخصوص يحضر به كافة الديانة الى المجلس وبرضاهم ينتحنوا شخصين منهم لكى يخبروا من يتعين من أرباب المجلس الى الختم ويتوجهوا جميعا الى المحل المختوم ويصير اذا ذاك دفع الختم بمعرفة الجميع وجرد كافة الموجودات والدفاتر والأوراق ويجرى تحرير حساب الشخص المتأخر فى بحر خمسة عشر يوما من تاريخ الجرد ينظر ماله وفاعليه ويعرض ذلك الى المجلس بحضور جميع الديانة فإذا تبين من افادة من تعين للضبط باطلاعهم على دفاتره وحسابته عدم خيانة ونفى اختلاسه وبينوا الوجه الذى اقتضى تأخيرهم والأسباب المستوجبة لذلك فبوقتها يطلق الشخص المذكور حيث ثبت براته من الشبهة وامتنعت عنه مظنة الخيانة واذا ظهر بخلاف ذلك مما لا يرسل من المجلس لطرف الحكومة بالإفادة ليجرى عليه اللازم بموافقة الأصول وبعد ارساله لجهة الحكومة يصير بيع موجوداته بمعرفة من تعين لضبطها من أرباب المجلس والديانة وبانتهى حصرها يقدموا لحساب المشمل على ذلك

إلى المجلس لاجل توزيع المتحصل من ذلك أرباب الديون وأما الشخص الذى من بعد تأخيره ومطالبة حسابه لم يظهر عليه اختلاس وثبت برأئته فهذا اذا حضرة الديانة إلى المجلس وصار عمل رابطة بينهم وبينه يدفع خمسين بالمايه أو أقل أو أكثر فينظر فى عدد أرباب الحقوق وفى مقدار المبالغ المطلوبة لهم فإن ارتضوا الجميع بذلك وقبلوا القسمة فقد انفصل النزاع وان لم حصل توافق فيما بينهم فالقول لمن يبلغ عددهم النصف ويكون لهم مبلغ نحو الثلثين جميع ما يرتضوا به يجرى العمل بمقتضاه عمل الرابطة اللازمة نحو ذلك بمعرفة المجلس ومعرفتهم وبوقتها يطرح قول الباقي من الديانة اعنى الذى يكون عددهم أقل من النصف ولا يكون لهم المبلغ الأكثر أو يكون عددهم بلغ النصف ولكن المطلوب لهم أقل من الثلثين ويجبروا هؤلاء على قبول ما يرتضى به الفريق الثانى من اجرا قسمة الغرما على دابر القرش أو اى رابطة يستقر رأيهم عليها ويصير هو الحال على ذلك وان توقفه كافة الديانة وما صار اتفاق ولا قبول عمل رابطة فيما سبق شرحه عندها يجرى تصنعه حساب المذكور بمعرفة من ذكر على الوجه المشروح اعلاه وتتوزع القسمة على أرباب الديون.

بند سابع عشر

من حيث ان الجارى بمحل فصل القضايا والمنازعات فى اغلب الممالك وترتيب غرش معين على وجه الرسم بحسب اللايق ومربوط ذلك بكافة الطريق على كامل القضايا الصاير نجارها وحل مشكلاتها بالمحل الذى دفعه اليه فى نظير الراحة الابدية لأرباب الحقوق بحفظ اموالهم وتخليص حقوقهم والانتقام من يترك سلوك الاستقامة ليتأدب عن العود لما يماثل لذلك نظير ارتكابه ويعتبر عبره بما جوزى به ذلك من الثمرات العايدة والفوائد المتزايدة الناتجة من اعمال الضبط والربط فى كافة امور المعاملات المستوجبة للرفاهية بقلة الخصومة والمرافعات بمنصب غير ان العدالة فى الاحكام والاهتمام الخاص والعام فقد روى بان يجعل على كافة دعاوى الغاييين والمفلسين ونحوهم كما حسابات الشركة. المتنازعين وما بضاهى ذلك فيما يرفع إلى المجلس ويصير نهوه به بموافقة الأصول رسما فى المائة قرشين تؤخذ من عين المال وأما الكمبيالات والبواص والتمسكات والسندات وما يتشابه ذلك فيما يقتضى الحال الى النظر فيه بالمجلس. ويجرى الحكم عنه باعطاء وعده أو بابطال أو مضى فيجعل على كل واحد من ذلك رسما عشرين قرش سوا أن قل مبلغه أو كثر ويؤخذ ذلك من الذى بيده السند ونحوه وأما الدعاوى المترافع فيها الى المجلس من غير ما تقدم شرحه فهذا من بعد اعطا القرار عنها واتصاح الحق والمحقوق ويؤخذ فيها رسما فى المايه قرشين من الشخص المحقوق بداعى انه لو استقام الى الحق لم يحوج غريمة الى المرافقة فإن كان المحقوق غير مقتدر اذا ذاك عن الدفع فيجرى تحصيل الرسم من المحق حيث صار بيده سند قوى من

طرف المجلس يصادم به المحقوق فى اى وقت أو اى محل يريد ومن حيث ليس مقتضى الحال بالمجلس لاجراء قبض وصرف ما يتحصل من الرسم ولا احضار طرف لهذا الخصوص فقد ستنسب ان ما ينتج من الرسومات يتحرر به كشوفات بختم المجلس وترسل من طرفه لخزينته التجارة والمبيعات.

بند ثمانية عشر

من حيث ان السماسرة هم عهدة البيع والشراء والأخذ والعطاء بين التجار والمسبيين بالبلدة فيلزم فحصهم بمعرفة المجلس الذى يظهر حسن سلوكه منهم يعطا له ورقه بيده بختم المجلس لاجل يعتمد بموجبها فى الأشغال الذى يغاينها بين المذكورين.

بند تاسع عشر

اذا كان احدا من ارباب الدعاوى تظلم من الحكم الذى صدر عليه من المجلس الى الديوان لا يقبل اعراضه بل يكون من طرفه التأكيد باجراء وتنفيذ الحكم الصادر من المجلس المذكور انما اذا كانت دعوى جسيمة وقدم عرضحال للمعية السنية فيصور عليه اولا الاستعلام من الديوان ومن بعد ايضاح الافادة عن الكيفية وبيان ما يرى من الملحوظات اذا وجد ان الحكم الذى جرى عليه هو بمحله والدعوى غير قابلة لاعادة فيشق عرضحاله ويصرف النظر عن دعواه واما اذا وجد وجه موجب لاعادة الدعوى فيكون له المساعدة فى نظر دعوته بجمعية تجار خلاف الأشخاص ارباب المجلس ويعرض خلاصته ما ينظره للاعتاب السنية وحينئذ يبقا الأمر منوط لادارته العلية.

المصدر : محكمة البحيرة

رقم الصفحة ٣٧

رقم السجل : ١٤

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٧٣٤) بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٢٩هـ / ٦ ديسمبر ١٩١٤م

صورتی فرمائے شریفی مع مولانا محمد اوی بیگم لایم مقام نور علی

[illegible]

ملحق رقم (١٤)

المحتوى: لائحة تأسيس بنك الإسكندرية

المصدر: ديوان التجارة والمبيعات

رقم المحفظة: ٣ رقم الصفحة: بدون

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٢٨١) بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ هـ - / ٢٧ يناير ١٨٤٣ م.

من الجنب العالى إلى بوغوص بك

حضرة صاحب الرتبة والمنزلة والمودة بوغوص بك مدير الأمور الإفرنجية والتجارة والمبيعات. لقد ارتضيت هذه الشروط التى دوت فى البنك الذى سيؤسس ليكون أساسا فى تداول أجناس المسكوكات بقيمتها الحقيقة. ولما كانت البنود الرابع والخامس والسادس والثامن من كتاب الشرط هذه مختصة بالديوان الذى تديره أنت فأطلق إليك أن تنفذ مقتضاها.

من المعلوم ان الحكومة المصرية قد صرفت مساعيها منذ سنين فى تقرير أثمان المسكوكات المتداولة فى حد لا نتجاوزه وأن إخراج هذه النية الخيرية من القوة إلى حيز الفعل أمر سهل بفضل الهمة السامية الخديوية نظرا لمعاملات التجارة الجارية بالقطر المصرى وأن مقدار الامتعة التى تصدر من البلاد المصرية أكثر مما تورد عليها فينبغى أن تردها نقود من الخارج ومع كل ذلك مازالت النقود المصرية تصدر إلى الديار الأخرى. وفى حين ان الأوامر العلية قد صدرت بوقف أسعار العملة فى قرار واحد قد أخذت اثمان المسكوكات تزداد اثنين فى المائة وفى بعض الأحيان خمسة فى المائة نظرا لقلّة النقود أو كثرتها، وذلك بخداع صيارفة المحروسة والاسكندرية. وإنما يمكن منع المحذورات التى تحدث من مخالفة التعرفة الموضوعة فى تحديد أسعار المسكوكات بإنشاء بنك وقد عهد إلينا بتدوين نظام فى منع المحذورات المذكورة وتقديمه إلى الأعتاب السامية الخديوية فرأينا إنشاء بنك بالإسكندرية لهذا الغرض وقد كتبنا المنافع المنشودة من هذا البنك فيما يلى فنرفعها إلى أعتاب جناب ولى النعم، كما اتينا بطريقة تأسيسه.

لا ريب أن البنك الذى سينشأ سيؤدى إلى توسع التجارة التى هى بمنزلة الروح بالنسبة لمصر ويكون عاملا فى ازديادها كما يكون باعنا على تغير تنفيذ أحكام تعرفة المسكوكات صرفيها وهى من جملة الآثار الجليلة الخديوية والحق ان إنشاء البنك المذكور أمر عسير ولكننا سنبذل كل ما فى مقدورنا لتحقيق هذا الأمر الجليل المذكور شكرا لما شملنا به من

العطف السامى حتى الآن انما يمكن منع إصدار مسكوكات الذهب والفضة من الديار المصرية تنقضى شئ من كل سكة من قيمة التحويلات المرسلية إلى أوروبا فاذا فوض الينا تأسيس بنك الإسكندرية فإننا نتعهد منع إصدار المسكوكات إلى الديار الأجنبية والمغالطات التى تستعمل فى إبطال احكام التعرفة الموضوعية. ولما كان كبار أهل البلد وصغارهم يميلون إلى المغالطات المذكورة فقد دأب كل مشتر على تأدية اثمان ما يشتريه من الأمتعة على السعر الجارى دون أن يراعى التعرفة الموضوعية أما المدينون فيماطلون دائنيهم بالتسويق فى تأدية ديونهم لهم ويعرضون عليهم أخذ حقوقهم بمقتضى السعر الجارى. وأولئك يضطرون إلى قبض حقوقهم بمقتضى السعر المذكور اذا يفقدون مقدرتهم على الصبر. وأما الصيارفة فهم عالمون بما بالتجار من ضنك وضائقه فيزيدون أسعار النقود أو ينقصونها عن معاملتهم كما يحلو ويطيب لهم. فمن أجل التمكن من دفع هذا المحذور ينبغي أن يفوض إلى البنك قبض المبالغ التى تورد على ديوان مبيعات الأسكندرية وعلى الجمرك وكذلك تأدية المبالغ التى تؤيتها الحكومة دواوين الصرف فاذا قبض كل مبلغ وصرف بمباشرة البنك طبق التعريفة الموضوعية أمكن أخذ النقود وصيرفها بقيمتها الأصلية لا محالة. وقد علمنا بالتجربة أن الزيادة التى تظهر فى السكة المصرية انما تنشأ عن عدم رغبة المدين فى تأدية دينه الا نقودا مصرية وذلك أنه إذا تضايق أحد الدائنين ورضى ان يخسر أربعة أو خمسة فى المائة اشترى المدين النقود اللازمة من أحد الصيارفة فيقضى دينه من ناحية ويربح اثنين أو اثنين ونصف فى المائة من ناحية أخرى. فهذا هو منشأ المغالطات والمخادعات الواقعة فى أسعار المسكوكات. فإذا علم الموظفون القائمون بالأشغال الميرية والتجار من الوطنيين والأوروبيين أن المبالغ التى تقبض وتصرف بمباشرة البنك ستقبض وتصرف عملاً بالتعرفة الموضوعية فلا ينبغي إذا محيد للجميع من اتباع التعرفة المذكورة، إلا أن النقطة المهمة هى ان لا يكتب فى سندات الدين التى تحرر فى البيع والشراء الجارين بين التجار من الافرنج أو الرعايا لفظ "على السعر الجارى" كما هو معتاد منذ القدم بل أن يكتب أن المبالغ المحررة فيها ستدفع بموجب التعرفة الأميرية الموضوعية. ويجب ان تكون السندات التى لم تكتب على هذا الوجه ساقطة الاعتبار لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار وأن لا يكون الذى يأخذ قبل هذا السند اعتبارا لدى التجار وأن يعلن هذا النظام للأهلين فى الشوارع وللافرنج بوساطة القناصل وأن يكون للبنك وكيل بمصر يشرف على تداول المسكوكات بأسعار التعرفة الموضوعية الأميرية واذا رأى نوعا منها يروج بأكثر من سعر التعرفة لقلته خفض سعره بأن يصرف مقدارا كثيرا من هذا النوع. ولما كان دمياط مركز تجاريا له أهمية فإن اتبعت فيه هذه الأصول وتداولت فيه النقود بأسعارها الحقيقية كان بها المراد والا ينبغي للبنك ان يجعل له وكيلاً فيه. كما يحب جمع الخيرات والسعديات من مسكوكات ذهب مصر وسك مسكوكات من فيات خمسين قرشاً ومائة

قرش لتسهيل تداول النقود على أيدى الناس. فإذا صدرت الإدارة العليا بتفويض هذا الأمر إلى البنك تعين صرف نقود من فيات الخمسين قرشا ومائة قرش بدلا من هذين النوعين كلما جمعهما البنك وأرسلهما إلى دار السك. إلا أن على البنك أن يأخذ الخيرية والسعدية من الأهالي بالوزن وبقيمة السكة كما أن على دار السك أن يأخذهما كذلك. وعلى الخزينة أن تقبل الخيرية والسعدية وتصرف بدلهما كلما ورداها من الدواوين الأميرية أو من التجار أو من الأهلية. في كل بلد صيارفة قائمون بآبدال النقود فلا خرج أن يكون في هذا البلد صرافون من هذا القبيل. فإذا أراد أحد السياح أو التجار إبدال نوع من النقود بنوع آخر عند سفره إلى بلده أخرى أو عند عزمه إرسال شيء من النقود احتيج إلى وجود صيرفي يقوم بتحقيق رغبته. على أن هذا التقدير ينبغي تخصيص شيء من الربح لذلك الصراف كأجر الصرف فللصيارفة أن يأخذوا أجر صرف من ١٪ إلى ١٪ نظرا لقلّة النقود وكثرتها ولا ينبغي أن يجاوز حقهم هذا الواحد في المائة في زمن من الأزمان وأن أكبر الأسباب التي تمنع التجارة من التوسع لهو عدم استقرار أسعار النقود في قرار واحد. إذ أن التجار أرادوا أن يشتروا بضاعة على حسابهم أو بالكومسيون أي بحق السعر على حساب غيرهم ورأوا أن سعر الفرنسه عشرون قرشا ظنوا أنهم قادرون على ابتياعها (أي الفرنسة) بذلك السعر لدفع أثمان الأمتعة التي يشترونها. ثم بهم بتقدير الفرنسات فيجدها قد ارتفع ثمنها ويخسر لخطئه في ظنه. فبهذا المحذور مانع قوى لاتساع التجارة. ولكن إذا وجد البنك في هذه الديار دخل التاجر في البيع والشراء وأمن خوف اختلاف أسعار النقود وينتقل المتاع بهذه الوسيلة من يد إلى يد أخرى بيعا وشراء وتتسع الشؤون التجارية ولا يبعد عن الاحتمال أن يضطر البنك إلى استجلاب مبالغ جسيمة من الخارج على نفقته ببيان ذلك مثلاً أن يرى في البلاد المصرية قلة بعض المسكوكات كالريال الفرنسية أو الجنيه فتجلب من البلاد الأخرى. بقطع النظر عن هذا قد يعتمد إلى تنزيل فرصة التحويلات وقبول الخسائر لئلا تصدر النقود إلى الخارج إلا أنه يحتمل أن يظهر عكس ذلك فالربح الحاصل من هذا يحبرا انحسار الحاصل من ذاك ولا يطرأ خلل على ميزانية البنك. قد كان للبيوع التي تجريها الحكومة في المزاد وفي الخارج المزاد حتى الآن موعد ثمانية أيام ولقد رأينا أن تمتد إلى عشرين يوما بعد ذلك تسهila للتجار. أن التبدلات في الأسعار التي حدثت من قبل من مسكوكات الآستانة والتي يحتمل ظهور بعد ذلك قد أخلت وستخل بتعرفة المسكوكات المصرية ولن يندفع المحذور المذكور ما لم يمه عن تداول المسكوكات المذكورة بأكثر من أسعار التعرفة الموضوعة

فى بيان شروط البنك

البند الأول: يحتاج البنك لادارته الادارة اللائقة الى رأسمال قدره سبعمائة ألف فرنسه فينبغى أن تضع الحكومة فى خزينتها أربعماية ألف فرنسة وعلى مأمورى البنك الموسيو (ميخالى طوسيجه) والمسيو (جوليو باستري) أن يضعوا ثلثمائة ألف فرنسة. وليس للحكومة. ولا لأحد عن أصحاب البنك أن يسحبوا شيئا من رأس المال هذا إذ أن الخزينة المذكورة لن تستغنى عن وجود ذلك المقدار من النقود.

البند الثانى : يشرع البنك فى أعماله ابتداء من يوم توريد الرأسمال المذكور إلى خزينة البنك.

البند الثالث : ينحصر أعمال البنك فى أخذ أوراق التحويل وإعطائها وتنزيل (إسقونطو) مثل هذه الأوراق وسائر الأعمال الخاصة بالبنوك.

البند الرابع : تستطيع الحكومة من يوم تسلمه تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات والجمرك أن تستمر تلك المبالغ على شرط أن يدفع البنك فائضا فى الشهر قدره % لغاية انتهاء مواعيد التحويلات الأميرية غير منظورة حلول مواعيدها فإذا لم يمكن تحصيل مبالغ تلك الحوالات من أصحاب البنك فترد إلى الحكومة.

البند الخامس : تصدر أوامر سامية إلى ديوانى المبيعات والجمرك بتوريد تحويلات المبالغ الحاصلة من المبيعات العمومية والجمرك على خزينة البنك.

البند السادس: تقبض وتصرف أنواع نقود المبالغ التى تورد على خزينة البنك والمبالغ التى تصرف منها للحكومة وغيرها بموجب التعرفة الأميرية الموضوعة.

البند السابع : على الحكومة أن تدفع للبنك ٦% سنويا أى % شهريا على النقود التى تسحبها من خزينة البنك مقابل المبالغ التى احيلت إليها مع المبيعات والجمرك وذلك إلى حلول مواعيد تلك الحوالات وليس على البنك من دفع فائض للحكومة إذا كانت لها نقود مرصودة بخزينة البنك.

البند الثامن : يجب أن تكون السندات التي تؤخذ من المشتري في البيوع الواقعة داخل المزاد وخارجه شامله مواعيد دفع المبالغ المكتوبة بها وأن تسلم تلك السندات إلى خزينة البنك.

البند التاسع : يعمل هذا البنك لمدة سنتين ولا يعود على الحكومة شيء من ربحه وخساره بل يرجعان إلى مأموري البنك المشار إليهما المسيو ميخالي توسيجيه، والمسيو باستري ولا يحسب فائض على مبلغ أربعمئة ألف فرنسة الذي تعطيه الحكومة.

ملحق رقم (١٥)

المحتوى: إيرادات جمركي بولاق ومصر القديمة

المصدر: دفتر أصول مال أسكلها ومقاطعات

رقم السجل: ٥٨ رقم الصفحة: بدون رقم

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م.

[The page contains several tables of handwritten numbers in Arabic script, organized by date. The dates are written at the top of each section.]

[Top Section - Date: ١٢٨٤]

١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

[Middle Section - Date: ١٢٨٥]

١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

[Bottom Section - Date: ١٢٨٦]

١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

ملحق رقم (١٦١)

المحتوى: مراقبة أغوات الحرس الخديوى للأسواق.

المصدر: ديوان خديوى تركى.

رقم الدفتر: ٧٧٧ رقم الصفحة: ٥٣ - ٥٥

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٤٩) بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ. / ٢٠ يناير ١٨٣٠م.

من الديوان الخديوى إلى المجلس العالى

ان المجلس العالى قد أصدر فى ١١ رجب ١٢٤٥هـ. قراراً قاضياً بأن يستبدل بمحتسب القاهرة محتسب جديد هو إبراهيم. أغا الفريحي، وبأن يندب مراقبون يجسون متكرين خلال الأسواق ليتحرروا وفاء الميزان وموافقة الأثمان، وبأن يسن نظام لمعاينة المطففين من الباعة كل على قدر جريمة .. ولذلك استدعى الجنب العالى مأمور الديوان الخديوى نفرًا من الموظفين المذكورة اسماؤهم حتى استقر قرارهم فى ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ. على أن يتولى مراقبة الباعة ستة رجال مختارون من بين أغوات الحرس الخديوى ويؤتى كل منهم بياناً بالأسعار المتفق عليها وعلى ان يوكل إلى ملازم المحروسة رمزى أفندى بتطبيق العقوبة فى كل من يسارع إلى الديوان من المطففين والمخالفين. وقامت هذه اللجنة بتحديد الأسعار ثم انتقلت إلى وضع العقوبات فرأت أن تجعل عقوبة نقص الموازين الحديدية الموسومة بخاتم الحكومة متناسبة وحالة البائع الذى يرتكب النقص. أما عن ثمن البيع فجعلت اللجنة عقوبتها الضرب بالسوط ثم النفى وإغلاق الدكان. ووضعت اللجنة قواعد يجرى عليها لمعايرة الموازين وضبط درهما وتميزها بختم الضربخانة وأذاعة هذه اللائحة بعد استيفاء الأشكال التشريعية وإقرارها.

ملحق رقم (١٧١)

المحتوى: ضبط الموازين والمكاييل بالأسواق

المصدر: ديوان خديوى تركى

رقم الدفتر: ٧٧٧

رقم الصفحة: ٥٥

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (٥٠) بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٥هـ. / ٢٤ يناير ١٨٣٠م.

من الديوان الخديوى إلى ...

"تعقيب المجلس العالى على التقرير المتعلق بخدمة احتساب القاهرة"

كان الديوان الخديوى قد بعث إلى ناظر المجلس العالى بتقرير موضوع عن الحسبة على بيع المواد الغذائية والمعيشة رجاء أن يقره المجلس بعدما يتناوله بالتمحيص والتعديل. وها قد تداول المجلس رأى فى هذا التقرير فلئن وجد ما تضمنه من الأحكام موافقاً لقواعد المصلحة العامة ووجد إجراء هذه الأحكام مطابقاً لقانون الحكومة الملكية فإنه قد رأى أن يوجه نظراً مأمورى الديوان الخديوى إلى النقاط التالية:-

(١) - صنع الموازين المعدنية فى مسبك الحكومة وتوزيعها بعد وسمها بالخاتم الأميرى على الباعة المحتاجين إليها بثمن مساو لقيمة ما أنفق عليها.

(٢) - المراقبون المتنكرون الذين عليهم التجول فى أرجاء القاهرة وبولاق ومصر القديمة لا ينبغى أن يكون لباسهم على شكل واحد وانما ينتبهون إلى وجوب تبديل هيائتهم حيناً بعد حين.

(٣) - ان العقوبات المفروضة على المطففين يجب طبع لائحتها وتزويد الموظفين المختصين بنسخ منها والتزام العناية بتنفيذها وإجراء احكامها للاطمئنان والراحة.

(٤) - يقوم على حسب الموازين وصوغها الميرلواء ومحمد بك ناظر عموم المهمات الحربية ويتولى وسمها بالطابع الأميرى ناظر دار الصك وعلى الأغا المحتسب أن يأخذ موازين الباعة إلى حيث يقابلها ويعاين صحتها فى دار الصك مدة كل ثلاثة شهور.

وهكذا رد القرار المذكور معدلاً إلى الديوان الخديوى ليوضع موضع الإجراء والتنفيذ.

ملحق رقم (۱۸)

المحتوى: كمية القمح والبقول المباعة للتجار بالإسكندرية وأسعارها

المصدر: ذوات ترکی

رقم الصفحة: بدون رقم

رقم المحفظة : ٣

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١١٠) بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ١٩ أغسطس

۱۸۲۳ م.

تاريخ	الوصف	المبلغ	المجموع
١٢٨٥	الحدود	١٠٠	١٠٠
١٢٨٦	الحدود	١٠٠	٢٠٠
١٢٨٧	الحدود	١٠٠	٣٠٠
١٢٨٨	الحدود	١٠٠	٤٠٠
١٢٨٩	الحدود	١٠٠	٥٠٠
١٢٩٠	الحدود	١٠٠	٦٠٠
١٢٩١	الحدود	١٠٠	٧٠٠
١٢٩٢	الحدود	١٠٠	٨٠٠
١٢٩٣	الحدود	١٠٠	٩٠٠
١٢٩٤	الحدود	١٠٠	١٠٠٠
١٢٩٥	الحدود	١٠٠	١١٠٠
١٢٩٦	الحدود	١٠٠	١٢٠٠
١٢٩٧	الحدود	١٠٠	١٣٠٠
١٢٩٨	الحدود	١٠٠	١٤٠٠
١٢٩٩	الحدود	١٠٠	١٥٠٠
١٣٠٠	الحدود	١٠٠	١٦٠٠
١٣٠١	الحدود	١٠٠	١٧٠٠
١٣٠٢	الحدود	١٠٠	١٨٠٠
١٣٠٣	الحدود	١٠٠	١٩٠٠
١٣٠٤	الحدود	١٠٠	٢٠٠٠
١٣٠٥	الحدود	١٠٠	٢١٠٠
١٣٠٦	الحدود	١٠٠	٢٢٠٠
١٣٠٧	الحدود	١٠٠	٢٣٠٠
١٣٠٨	الحدود	١٠٠	٢٤٠٠
١٣٠٩	الحدود	١٠٠	٢٥٠٠
١٣١٠	الحدود	١٠٠	٢٦٠٠
١٣١١	الحدود	١٠٠	٢٧٠٠
١٣١٢	الحدود	١٠٠	٢٨٠٠
١٣١٣	الحدود	١٠٠	٢٩٠٠
١٣١٤	الحدود	١٠٠	٣٠٠٠
١٣١٥	الحدود	١٠٠	٣١٠٠
١٣١٦	الحدود	١٠٠	٣٢٠٠
١٣١٧	الحدود	١٠٠	٣٣٠٠
١٣١٨	الحدود	١٠٠	٣٤٠٠
١٣١٩	الحدود	١٠٠	٣٥٠٠
١٣٢٠	الحدود	١٠٠	٣٦٠٠
١٣٢١	الحدود	١٠٠	٣٧٠٠
١٣٢٢	الحدود	١٠٠	٣٨٠٠
١٣٢٣	الحدود	١٠٠	٣٩٠٠
١٣٢٤	الحدود	١٠٠	٤٠٠٠
١٣٢٥	الحدود	١٠٠	٤١٠٠
١٣٢٦	الحدود	١٠٠	٤٢٠٠
١٣٢٧	الحدود	١٠٠	٤٣٠٠
١٣٢٨	الحدود	١٠٠	٤٤٠٠
١٣٢٩	الحدود	١٠٠	٤٥٠٠
١٣٣٠	الحدود	١٠٠	٤٦٠٠
١٣٣١	الحدود	١٠٠	٤٧٠٠
١٣٣٢	الحدود	١٠٠	٤٨٠٠
١٣٣٣	الحدود	١٠٠	٤٩٠٠
١٣٣٤	الحدود	١٠٠	٥٠٠٠
١٣٣٥	الحدود	١٠٠	٥١٠٠
١٣٣٦	الحدود	١٠٠	٥٢٠٠
١٣٣٧	الحدود	١٠٠	٥٣٠٠
١٣٣٨	الحدود	١٠٠	٥٤٠٠
١٣٣٩	الحدود	١٠٠	٥٥٠٠
١٣٤٠	الحدود	١٠٠	٥٦٠٠
١٣٤١	الحدود	١٠٠	٥٧٠٠
١٣٤٢	الحدود	١٠٠	٥٨٠٠
١٣٤٣	الحدود	١٠٠	٥٩٠٠
١٣٤٤	الحدود	١٠٠	٦٠٠٠
١٣٤٥	الحدود	١٠٠	٦١٠٠
١٣٤٦	الحدود	١٠٠	٦٢٠٠
١٣٤٧	الحدود	١٠٠	٦٣٠٠
١٣٤٨	الحدود	١٠٠	٦٤٠٠
١٣٤٩	الحدود	١٠٠	٦٥٠٠
١٣٥٠	الحدود	١٠٠	٦٦٠٠
١٣٥١	الحدود	١٠٠	٦٧٠٠
١٣٥٢	الحدود	١٠٠	٦٨٠٠
١٣٥٣	الحدود	١٠٠	٦٩٠٠
١٣٥٤	الحدود	١٠٠	٧٠٠٠
١٣٥٥	الحدود	١٠٠	٧١٠٠
١٣٥٦	الحدود	١٠٠	٧٢٠٠
١٣٥٧	الحدود	١٠٠	٧٣٠٠
١٣٥٨	الحدود	١٠٠	٧٤٠٠
١٣٥٩	الحدود	١٠٠	٧٥٠٠
١٣٦٠	الحدود	١٠٠	٧٦٠٠
١٣٦١	الحدود	١٠٠	٧٧٠٠
١٣٦٢	الحدود	١٠٠	٧٨٠٠
١٣٦٣	الحدود	١٠٠	٧٩٠٠
١٣٦٤	الحدود	١٠٠	٨٠٠٠
١٣٦٥	الحدود	١٠٠	٨١٠٠
١٣٦٦	الحدود	١٠٠	٨٢٠٠
١٣٦٧	الحدود	١٠٠	٨٣٠٠
١٣٦٨	الحدود	١٠٠	٨٤٠٠
١٣٦٩	الحدود	١٠٠	٨٥٠٠
١٣٧٠	الحدود	١٠٠	٨٦٠٠
١٣٧١	الحدود	١٠٠	٨٧٠٠
١٣٧٢	الحدود	١٠٠	٨٨٠٠
١٣٧٣	الحدود	١٠٠	٨٩٠٠
١٣٧٤	الحدود	١٠٠	٩٠٠٠
١٣٧٥	الحدود	١٠٠	٩١٠٠
١٣٧٦	الحدود	١٠٠	٩٢٠٠
١٣٧٧	الحدود	١٠٠	٩٣٠٠
١٣٧٨	الحدود	١٠٠	٩٤٠٠
١٣٧٩	الحدود	١٠٠	٩٥٠٠
١٣٨٠	الحدود	١٠٠	٩٦٠٠
١٣٨١	الحدود	١٠٠	٩٧٠٠
١٣٨٢	الحدود	١٠٠	٩٨٠٠
١٣٨٣	الحدود	١٠٠	٩٩٠٠
١٣٨٤	الحدود	١٠٠	١٠٠٠٠

[illegible]

ملحق رقم (١٩)

المحتوى: كمية القمح والفول والشعير المباعة للتجار نقدًا وبحوالات

المصدر: ذوات تركي

رقم المحفظة : ٣ رقم الصفحة: بدون رقم

رقم المادة وتاريخها: مادة رقم (١٢١) بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٢٣

٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم المادة	الكمية	القيمة	ملاحظات
١	١٠٠	١٠٠	...
٢	١٠٠	١٠٠	...
٣	١٠٠	١٠٠	...
٤	١٠٠	١٠٠	...
٥	١٠٠	١٠٠	...
٦	١٠٠	١٠٠	...
٧	١٠٠	١٠٠	...
٨	١٠٠	١٠٠	...
٩	١٠٠	١٠٠	...
١٠	١٠٠	١٠٠	...
١١	١٠٠	١٠٠	...
١٢	١٠٠	١٠٠	...
١٣	١٠٠	١٠٠	...
١٤	١٠٠	١٠٠	...
١٥	١٠٠	١٠٠	...
١٦	١٠٠	١٠٠	...
١٧	١٠٠	١٠٠	...
١٨	١٠٠	١٠٠	...
١٩	١٠٠	١٠٠	...
٢٠	١٠٠	١٠٠	...
٢١	١٠٠	١٠٠	...
٢٢	١٠٠	١٠٠	...
٢٣	١٠٠	١٠٠	...
٢٤	١٠٠	١٠٠	...
٢٥	١٠٠	١٠٠	...
٢٦	١٠٠	١٠٠	...
٢٧	١٠٠	١٠٠	...
٢٨	١٠٠	١٠٠	...
٢٩	١٠٠	١٠٠	...
٣٠	١٠٠	١٠٠	...
٣١	١٠٠	١٠٠	...
٣٢	١٠٠	١٠٠	...
٣٣	١٠٠	١٠٠	...
٣٤	١٠٠	١٠٠	...
٣٥	١٠٠	١٠٠	...
٣٦	١٠٠	١٠٠	...
٣٧	١٠٠	١٠٠	...
٣٨	١٠٠	١٠٠	...
٣٩	١٠٠	١٠٠	...
٤٠	١٠٠	١٠٠	...
٤١	١٠٠	١٠٠	...
٤٢	١٠٠	١٠٠	...
٤٣	١٠٠	١٠٠	...
٤٤	١٠٠	١٠٠	...
٤٥	١٠٠	١٠٠	...
٤٦	١٠٠	١٠٠	...
٤٧	١٠٠	١٠٠	...
٤٨	١٠٠	١٠٠	...
٤٩	١٠٠	١٠٠	...
٥٠	١٠٠	١٠٠	...
٥١	١٠٠	١٠٠	...
٥٢	١٠٠	١٠٠	...
٥٣	١٠٠	١٠٠	...
٥٤	١٠٠	١٠٠	...
٥٥	١٠٠	١٠٠	...
٥٦	١٠٠	١٠٠	...
٥٧	١٠٠	١٠٠	...
٥٨	١٠٠	١٠٠	...
٥٩	١٠٠	١٠٠	...
٦٠	١٠٠	١٠٠	...
٦١	١٠٠	١٠٠	...
٦٢	١٠٠	١٠٠	...
٦٣	١٠٠	١٠٠	...
٦٤	١٠٠	١٠٠	...
٦٥	١٠٠	١٠٠	...
٦٦	١٠٠	١٠٠	...
٦٧	١٠٠	١٠٠	...
٦٨	١٠٠	١٠٠	...
٦٩	١٠٠	١٠٠	...
٧٠	١٠٠	١٠٠	...
٧١	١٠٠	١٠٠	...
٧٢	١٠٠	١٠٠	...
٧٣	١٠٠	١٠٠	...
٧٤	١٠٠	١٠٠	...
٧٥	١٠٠	١٠٠	...
٧٦	١٠٠	١٠٠	...
٧٧	١٠٠	١٠٠	...
٧٨	١٠٠	١٠٠	...
٧٩	١٠٠	١٠٠	...
٨٠	١٠٠	١٠٠	...
٨١	١٠٠	١٠٠	...
٨٢	١٠٠	١٠٠	...
٨٣	١٠٠	١٠٠	...
٨٤	١٠٠	١٠٠	...
٨٥	١٠٠	١٠٠	...
٨٦	١٠٠	١٠٠	...
٨٧	١٠٠	١٠٠	...
٨٨	١٠٠	١٠٠	...
٨٩	١٠٠	١٠٠	...
٩٠	١٠٠	١٠٠	...
٩١	١٠٠	١٠٠	...
٩٢	١٠٠	١٠٠	...
٩٣	١٠٠	١٠٠	...
٩٤	١٠٠	١٠٠	...
٩٥	١٠٠	١٠٠	...
٩٦	١٠٠	١٠٠	...
٩٧	١٠٠	١٠٠	...
٩٨	١٠٠	١٠٠	...
٩٩	١٠٠	١٠٠	...
١٠٠	١٠٠	١٠٠	...

رقم المادة	الكمية	القيمة	ملاحظات
١	١٠٠	١٠٠	...
٢	١٠٠	١٠٠	...
٣	١٠٠	١٠٠	...
٤	١٠٠	١٠٠	...
٥	١٠٠	١٠٠	...
٦	١٠٠	١٠٠	...
٧	١٠٠	١٠٠	...
٨	١٠٠	١٠٠	...
٩	١٠٠	١٠٠	...
١٠	١٠٠	١٠٠	...
١١	١٠٠	١٠٠	...
١٢	١٠٠	١٠٠	...
١٣	١٠٠	١٠٠	...
١٤	١٠٠	١٠٠	...
١٥	١٠٠	١٠٠	...
١٦	١٠٠	١٠٠	...
١٧	١٠٠	١٠٠	...
١٨	١٠٠	١٠٠	...
١٩	١٠٠	١٠٠	...
٢٠	١٠٠	١٠٠	...
٢١	١٠٠	١٠٠	...
٢٢	١٠٠	١٠٠	...
٢٣	١٠٠	١٠٠	...
٢٤	١٠٠	١٠٠	...
٢٥	١٠٠	١٠٠	...
٢٦	١٠٠	١٠٠	...
٢٧	١٠٠	١٠٠	...
٢٨	١٠٠	١٠٠	...
٢٩	١٠٠	١٠٠	...
٣٠	١٠٠	١٠٠	...
٣١	١٠٠	١٠٠	...
٣٢	١٠٠	١٠٠	...
٣٣	١٠٠	١٠٠	...
٣٤	١٠٠	١٠٠	...
٣٥	١٠٠	١٠٠	...
٣٦	١٠٠	١٠٠	...
٣٧	١٠٠	١٠٠	...
٣٨	١٠٠	١٠٠	...
٣٩	١٠٠	١٠٠	...
٤٠	١٠٠	١٠٠	...
٤١	١٠٠	١٠٠	...
٤٢	١٠٠	١٠٠	...
٤٣	١٠٠	١٠٠	...
٤٤	١٠٠	١٠٠	...
٤٥	١٠٠	١٠٠	...
٤٦	١٠٠	١٠٠	...
٤٧	١٠٠	١٠٠	...
٤٨	١٠٠	١٠٠	...
٤٩	١٠٠	١٠٠	...
٥٠	١٠٠	١٠٠	...
٥١	١٠٠	١٠٠	...
٥٢	١٠٠	١٠٠	...
٥٣	١٠٠	١٠٠	...
٥٤	١٠٠	١٠٠	...
٥٥	١٠٠	١٠٠	...
٥٦	١٠٠	١٠٠	...
٥٧	١٠٠	١٠٠	...
٥٨	١٠٠	١٠٠	...
٥٩	١٠٠	١٠٠	...
٦٠	١٠٠	١٠٠	...
٦١	١٠٠	١٠٠	...
٦٢	١٠٠	١٠٠	...
٦٣	١٠٠	١٠٠	...
٦٤	١٠٠	١٠٠	...
٦٥	١٠٠	١٠٠	...
٦٦	١٠٠	١٠٠	...
٦٧	١٠٠	١٠٠	...
٦٨	١٠٠	١٠٠	...
٦٩	١٠٠	١٠٠	...
٧٠	١٠٠	١٠٠	...
٧١	١٠٠	١٠٠	...
٧٢	١٠٠	١٠٠	...
٧٣	١٠٠	١٠٠	...
٧٤	١٠٠	١٠٠	...
٧٥	١٠٠	١٠٠	...
٧٦	١٠٠	١٠٠	...
٧٧	١٠٠	١٠٠	...
٧٨	١٠٠	١٠٠	...
٧٩	١٠٠	١٠٠	...
٨٠	١٠٠	١٠٠	...
٨١	١٠٠	١٠٠	...
٨٢	١٠٠	١٠٠	...
٨٣	١٠٠	١٠٠	...
٨٤	١٠٠	١٠٠	...
٨٥	١٠٠	١٠٠	...
٨٦	١٠٠	١٠٠	...
٨٧	١٠٠	١٠٠	...
٨٨	١٠٠	١٠٠	...
٨٩	١٠٠	١٠٠	...
٩٠	١٠٠	١٠٠	...
٩١	١٠٠	١٠٠	...
٩٢	١٠٠	١٠٠	...
٩٣	١٠٠	١٠٠	...
٩٤	١٠٠	١٠٠	...
٩٥	١٠٠	١٠٠	...
٩٦	١٠٠	١٠٠	...
٩٧	١٠٠	١٠٠	...
٩٨	١٠٠	١٠٠	...
٩٩	١٠٠	١٠٠	...
١٠٠	١٠٠	١٠٠	...

ملحق رقم (٢٠)

المحتوى: بعض مقتطفات من لائحة مجلس المشتريات.

المصدر: ترتيبات الوظائف من عهد محمد على.

رقم الدفتر: بدون رقم رقم الصفحة: ٤٣٩ - ٤٤٠

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م.

مقدمة

قد تأتى تذاكر إلى ناظر المجلس من نظار المصالح والدواوين فيها بيان الأصناف والأخشاب اللازمة لهم وبعد ان يطالعها الناظر المومى اليه يسلم الى الكاتب المشتريات فيعتدوها حالا فى الدفتر المعد لقيد مثل هذه التذاكر ويفتشوا عن مطلوبها من الكشوفات الواردة لمجلس الشورى الملكية المتضمنة الأصناف والأخشاب الموجودة فى الدواوين والمصالح بلا لزوم فالذى بحدوها فى الكشوفات المذكورة يحولوها بخلاصات عربية العبارة والتى لم يحدوها ينبهوا على السماسرة بجلب عيناتها من التجار وان تحضر العينة من كل تاجر يكون ذلك الصنف موجودا عنده وتفصل اثمانها بمعرفة التجار المنتخبين الموجودين فى المجلس وتعرض على البنك الناظر وارباب المجلس فإن تبين انها موافقة تكتب تعريفات الاثمان بختم حضرة ناظر بك كان الصنف المذكور من جنس الأخشاب يعاينوها وان كانت موافقة للأشغال يقاس طولها وعرض سمكها وبين قياسها ويعين معاون عن المجلس لاستلامها واما صنف الحديد ترسل عنية الى محل لزومه وبعد امتحانه يخبرو المجلس بحقيقة كفيته فإذا كان موافقا مع تلك العنية وترسل إلى محلها لأجل ان يكون الاستلام بموجبها وان صنف العطريات يوضع عيناتها فى ظرف بعد تحقيق موافقتها بمعرفة أهل الخبرة ويختم ذلك الظرف بختم المجلس بالجمع الأحمر وهكذا باقى الأصناف وبعد الاستلام بموجب العينات يذكر فى التعريف ارسال رجعة الإيصال فيها بيان المقدار والأثمان اسعار للمجلس بذلك واذا وردت الرجعة على ذلك الوجه تصدر خلاصة بالعبارة العربية يصرف الثمن لنفس التاجر وسيعلم من الدواوين فان كان على التاجر ذمة الخصم من ذمته وان لم تكن عليه ذمة تؤدى الدراهم اليه نقدا.

مقدمة بيان دفاتر عملية المشتريات

ان بعد قطع ثمن صنف من الأصناف اذا تبين ان جميع مقدار المطلوب الموجود عند التاجر فى وقت الاستلام منه غير مطابق للينة المدموغة التى قطع ثمنها فى المجلس يؤخذ المقدار الذى وافق الينة فقط ويعطى رجعة اىصال المستلم ويلزم قيد تسوية بالضرورة فى وقت قطع ثمن المشتروات.

الباب الثالث

اذا تبين ان بعض الأشياء المطلوبة غير موجودة فى المصالح الميرية يحزر علم إلى مجلس التجار فيه بيان مقدار الأشياء المطلوبة سوا كانت جزئية أو ضرورية، وأما الأشياء المطلوبة الجسيمة التى غير مستعجلة يرسل كشف ببيان مقدارها ومجموعها بختم المشورة الملكية إلى المجلس المذكور فى كل اسبوع ويلزم ان كانت المشتروات ويكتب عليها تاريخ ارسالها إلى مجلس التجار.

الباب الرابع

عند وصول الاعلام المذكور إلى المجلس المرموق نحضر تجار تلك الأشياء وكل من كانت عنده الأصناف المطلوبة يكتب مقدار الصنف الموجود عنده ويوضح اسمه وختم تاريخه فى العلم المذكور. وفى اثناء انتظار ورود الاعلامات من مجلس تجار، فالسماسرة المنتخبين الموجودين فى مجلس المشورة الملكية يترددوا فى السواق ومحلات البيع لا يعلموا حقيقة اثمان الأصناف التى تباع بين التجار ويأتوا إلى المجلس ويخبروا بها، وحين ورود الاعلامات من مجلس التجار يحضر التجار الموجود عندهم ذلك الصنف نطبق العينات التى ياتوا بها على المطلوب.

الباب الخامس

اذا انفصلت اثمان الأشياء الجسيمة اللازم مشتراها بحضر كل من ناظر المحل الذى طلبت له تلك الأشياء وعهدة ويشاهدوا العينات فى المجلس ويكتبوا سنداً بذلك ويقدموه إلى مجلس المشورة الملكية لحفظه عند كتاب المشتروات. فاذا تم استلام كل شئ من محله يلزم الاستعلام فى المجلس وفى ديوان الإيرادات. فان كان شئ مطلوب من صاحب ذلك الشئ يوضح الكيفية لاجل محرر رجعة الخصم وأذ لم يكن عليه شئ يبين أيضاً لاجل صرف الثمن نقداً لأن اصل ربط المشتروات والفصال بالنقدية ولا يكون تداخل بين التجار فى بعضهم.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

أ- وثائق غير منشورة بدار الوثائق القومية:-

- ١- سجلات محكمة مصر الشرعية (تركات ، إعلانات).
- ٢- سجلات محكمة مصر القديمة.
- ٣- سجلات محكمة بولاق.
- ٤- سجلات محكمة الباب العالي
- ٥- سجلات محكمة الأسكندرية الشرعية (بيوع)
- ٦- سجلات محكمة البحيرة الشرعية
- ٧- سجلات محكمة رشيد
- ٨- سجلات محكمة أسيوط
- ٩- سجلات تقاسط الرزق
- ١٠- سجلات إسقاطات القرى
- ١١- دفاتر أصول مال اسكلها "إيرادات مال الكمارك"
- ١٢- دفاتر الروزنامة
- ١٣- مجلس أحكام مصر
- دفتر أمور إدارة وإجراءات.
- ١٤- دفتر ترتيب وظائف من عهد محمد على
- ١٥- دفتر مجموع أمور جنائية.
- ١٦- ديوان التجارة والمبيعات.
- صادر - وارد - محافظ
- ١٧- ديوان كتخدا.
- وثائق - ملخصات دفاتر
- ١٨- ديوان خديوى.
- مكاتبات (صادر) - محافظ - ملخصات دفاتر
- ١٩- ديوان شورى المعاونة.
- محافظ - ملخصات دفاتر
- ٢٠- ديوان المالية.
- إيرادات ومصروفات - الخزينة الخديوية - الروزنامة
- صادر ووارد - أوامر المالية

- ٢١- ديوان الحقانية (محافظ).
- ٢٢- ديوان المدارس.
- أوامر ديوان المدارس.
- ٢٣- ديوان المرور والسكة.
- صادر الدواوين - صابر مكتب السويس
- صادر مرور الإسكندرية
- ٢٤- معية سننية عربى (سجلات).
- ٢٥- معية سننية تركى.
- محافظ - ملخصات دفاتر.
- ٢٦- أوامر (دفاتر).
- ٢٧- المجلس الخصوصى (محافظ).
- ٢٨- مجلس ملكية تركى (محافظ).
- ٢٩- عابدين (محافظ).
- ٣٠- الذوات (محافظ).
- ٣١- رشيد (محافظ).
- ٣٢- الميهى (محفظه).
- ٣٣- أبحاث (محافظ).
- ٣٤- الأرشيف الفرنسى (محافظ).
- ٣٥- بحر برا (محافظ).

ب- وثائق منشورة.

- ١- أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد على، ج٢، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨.
- ٢- تقرير دى بوالكميت، عن مصر فى يوليو ١٨٣٣، نشر: محمد فؤاد شكرى، وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.
- ٣- تقرير الكونت دو هاميل، عن مصر فى ٦ يوليو ١٨٣٨م، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.
- ٤- تقرير جون بورنج، عن مصر وكريت فى مارس ١٨٣٩م، نشر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.

ثانياً: مصادر منشورة:-

١- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

ثالثاً: المخطوطات:-

الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، جزءان، مصورة عن النسخة المخطوطة بدار الكتب القومية تحت رقم ٢٤٨٤ تاريخ تيمور.

رابعاً: القواميس:-

- ١- درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤.
- ٢- فيليب بن يوسف جلا، قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، القاهرة، د.ن، ١٩٢١.
- ٣- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الأول: البلاد المدرسة، القسم الثاني: البلاد الحالية، ج١، ٢، ٣، ٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة والكتاب، ١٩٩٤.

خامساً: المراجع:

أ- المراجع العربية:

- ١- إبراهيم زكي بك، الحالة المالية والتطور الحكومي والاجتماعي في عهد الحملة الفرنسية ومحمد علي، القاهرة، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٨.
- ٢- أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، مطبعة المصري، ١٩٦٧.
- ٣- أحمد عبدالرحيم مصطفى، عصر حكيان، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- ٤- أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨ - ١٨٧٩)، ضمن كتاب: المجمل في التاريخ المصري، نشر: حسن إبراهيم حسن، ط١، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٩٤٢.

- ٥- أحمد فتحي زغلول، المحاماه، القاهرة، دن، ١٩٠٠.
- ٦- أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨.
- ٧- أحمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١.
- ٨- أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، تاريخ المصريين رقم ٨٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- ٩- أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر "دراسة وثائقية لنظام الاحتكار وأثره في التطور الاقتصادي لمصر"، ج١، (١٨٠٠ - ١٨٤٠)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- ١٠- أحمد نظمي عبد الحميد وآخرون، مبادئ في الاقتصاد والتجارة، ج٢، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣.
- ١١- الأب انستاس الكرملى البغدادي، النفوذ العربية وعلم النميات، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٩.
- ١٢- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، القاهرة، دار الكاتب العربي، د.ت.
- ١٣- أمين مصطفى عفيفي عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط ٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤.
- ١٤- إيمان محمد عبد المنعم عامر، العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ٩٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- ١٥- جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديثة، ج٢، ط٣، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩٢٥.
- ١٦- جلال يحيى، مصر الحديثة ١٨٠٥ - ١٨٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٣.
- ١٧- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، ج٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٤.

- ١٨- جمال الدين الشيال، مجمل تاريخ دمياط سياسيًا واقتصاديًا، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٤٩.
- ١٩- جينادى جارياتشكين وفكتور دياتلوف، الأقليات الأجنبية فى مصر، دراسة دور الشعوب التجارية فى تكوين البنية الاجتماعية المعاصرة فى مصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٧.
- ٢٠- حسن محمود الشافعى، العملة وتاريخها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- ٢١- حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٢.
- ٢٢- حلمى أحمد شلبى، فصول فى تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- ٢٣- -----، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، تاريخ المصريين رقم ٥٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- ٢٤- -----، الأقليات العرقية فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣.
- ٢٥- حليم عبدالمك، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، القاهرة، الأنجلو المصرية، د.ت.
- ٢٦- خالد عيد الناغية، مجلس تجار مصر ١٨٤٦ - ١٨٧٦، د.م، د.ن، د.ت.
- ٢٧- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٤، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩.
- ٢٨- رؤوف عباس حامد، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤، القاهرة، دار الفكر الحديث، ١٩٧٣.
- ٢٩- سلوى العطار، التغيرات الاجتماعية فى عهد محمد على، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.
- ٣٠- سليمان محمد حسنين، تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، تاريخ المصريين رقم ٢٤١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.

- ٣١- سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- ٣٢- سيد عشاوى، اليونانيون في مصر ١٨٠٥ - ١٩٥٦، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٧.
- ٣٣- شفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد علي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١.
- ٣٤- شوقي الجمل وعبدالله عبدالرازق إبراهيم، معالم تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
- ٣٥- صلاح أحمد هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
- ٣٦- -----، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٨٠٥ - ١٨٨٢)، ج ٢، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠.
- ٣٧- -----، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣.
- ٣٨- -----، الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني دراسات وثائقية في سجلات المحكمة الشرعية، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٤.
- ٣٩- طارق عبدالعاطى غنيم بيومى، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م، تاريخ المصريين رقم ١٤٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- ٤٠- عبدالحميد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)، تاريخ المصريين رقم ١٧٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- ٤١- عبدالرحمن الرافعى، عصر محمد علي، ج ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- ٤٢- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط ٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.

- ٤٣- عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- ٤٤- عبد السميع سالم الهرأوى، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٩٦٢.
- ٤٥- عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي، ط٤، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.
- ٤٦- عبد العظيم رمضان، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، تاريخ المصريين رقم ٦١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- ٤٧- عبد المنعم الجميعة، عصر محمد علي، تاريخ المصريين رقم ٢٤٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
- ٤٨- عبد المنعم فوزي، مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٦.
- ٤٩- علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة، دار المعلم للطباعة، ١٩٧٧.
- ٥٠- علي شافعي بك، أعمال المنافع العامة الكبرى في عهد محمد علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٠.
- ٥١- علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج٨، ٣، ٢، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- ٥٢- عماد أحمد هلال، الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- ٥٣- عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، مطبعة صلاح الدين الكبرى، ١٩٣١.
- ٥٤- -----، تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، الإسكندرية، مطبعة العدل، ١٩٤٢.
- ٥٥- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩١٩، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

- ٥٦- عمر عبدالعزيز وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.
- ٥٧- ليلى عبد اللطيف أحمد، سياسة محمد على إزاء العربان في مصر، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦.
- ٥٨- محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان العالي محمد على باشا، ج٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩.
- ٥٩- محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمينية في مصر في القرن التاسع عشر، تاريخ المصريين رقم ١٧١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- ٦٠- محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٨.
- ٦١- محمد فؤاد شكرى وعبدالمقصود العناني وسيد محمد خليل، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٨.
- ٦٢- محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل ١٨٢٠ - ١٨٩٩، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٧.
- ٦٣- محمد عبدالستار البدرى، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد على، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١.
- ٦٤- محمد عبدالعزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي، الإسكندرية، دار الكاتب العربي، د.ت.
- ٦٥- محمد محمود الصياد، النقل في البلاد العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦.
- ٦٦- محمود صالح منسى، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفردنانان دى ليسبس، القاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٧١.
- ٦٧- محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- ٦٨- مصطفى القونى، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث، القاهرة، المطابع الأميرية ببولاق، ١٩٤٤.

٦٩- يحيى محمد محمود أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى، القاهرة، د.ن، ١٩٩٩.

٧٠- يسونان لبيب رزق ومحمد المزين، تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، تاريخ المصريين رقم ٣٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٧١- يسونان لبيب رزق، الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٣٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

٧٢- -----، محمد على الكبير، القاهرة، مركز تاريخ الأهرام، ٢٠٠٥.

ب- المراجع المترجمة:-

١- أ. ب. كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، ط٣، القاهرة، دار الموقف العربى، ٢٠٠١.

٢- إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) ترجمة: عدلى طاهر نور، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية (مطبعة الرسالة)، ١٩٥٠.

٣- أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩١.

٤- -----، القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٤.

٥- ب. س. جيرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة، ج٤، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

٦- جابريل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠، ترجمة: عطيات محمود جاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٧- ج. بير، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم: عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، ١٩٧٦.

- ٨- جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢، ترجمة: عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- ٩- ج. و. مكفرسون، الموالد فى مصر، ترجمة: عبد الوهاب بكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- ١٠- رينيه قطاوى وجورج قطاوى، محمد على وأوروبا، ترجمة: ألفريد يلوز، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- ١١- صامويل برنار، النقود العربية "موسوعة وصف مصر"، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- ١٢- عفاف لطفى السيد مارسو، مصر فى عهد محمد على، ترجمة: عبد السميع زين الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.
- ١٣- فالتر هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظم المتري، ترجمة: كامل العسلى، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.
- ١٤- ف. ويستفالد، جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة: عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.
- ١٥- نللى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى، ترجمة: رؤوف عباس، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.
- ١٦- هنري دوديل، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد محمد عبد الخالق بك وعلى أحمد شكرى، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ت.
- ١٧- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرجيم مصطفى و مصطفى الحسينى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨.

خامسًا: المراجع الأجنبية:-

- 1- A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, Longmans, 1938.

- 2- Afaf Lutfi AL Sayed Marsot, The Role of The "Ulama" in Egypt During The Early Nineteenth Century, in: P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968.
- 3- Ahmed Abdel – Rehim Mustafa, The Breakdown of the Monopoly System in Egypt after 1840, in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968.
- 4- Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis, London, Oxford University Press, 1947.
- 5- -----, The Economic History of Middle East 1800 – 1914, London, The University of Chicago Press, 1960.
- 6- D. A. Cameron, Egypt in the Nineteenth Century, London, Smith, Elder & Co., 1898.
- 7- Edwin de Leon, The Khedives Egypt, London, Sampson Low, 1877.
- 8- Félix Mengin, Histoire de L'Égypte Sous le Gouvernement de Mohamed – Ali, Tome II, Pairs, n.p., 1823.
- 9- Jacob M. Landau, The Jews in Nineteenth – Century Egypt Some Socjo – Economic Aspects, in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, London, Oxford University Press, 1968.
- 10-James Augustus St. John, Egypt and Mohamed Ali, Vol. II, London, Longman, 1834.
- 11-Kenneth M.Cuno, The Pasha's Peasants, Cairo,The American University, 1992.
- 12-P. H. Hammont, L'Égypte Sous Méhémet – Ali, Paris, n.p., 1845.
- 13-Poul Mauriez, Histoire de Méhémet – Ali Vice Roi D'Egypte, Tome III, Paris, n.p., 1857.
- 14-René Cattaui Bey, Le Règne de Mohamed Ali D'Après le Archives Russes in Égypte, Tome II, Roma, n.p., 1933.
- 15-R. R. Madden, Egypt and Mohammed Ali, London, Hamilton Adams, 1841.

سادساً: رسائل جامعية غير منشورة:-

- ١- جمال كمال محمود محمد، نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢- جميل عرفة منتصر، التجارة فى مصر العثمانية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٦.
- ٣- حسام عبدالمعطى، البيوت التجارية المغربية فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢.
- ٤- حلمى مخروس إسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
- ٥- رسمية محمد حجازى، تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٩.
- ٦- سقاو دردير عبدالجواد، منطقة بولاق فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٨.
- ٧- صالح رمضان محمود، الجاليات الأجنبية فى القرن التاسع عشر (١٨٠١ - ١٨٨٢)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.
- ٨- ضياء محمد جاد الكريم زهران، الآثار الإسلامية بمدينة أسيوط منذ الفتح العثمانى حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى (١٥١٧ - ١٩٠٠)، رسالة ماجستير، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
- ٩- عبدالفاضل الصافى، العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية على عهد محمد على حتى عام ١٨٤٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.
- ١٠- عبده إبراهيم محمد أباطه، النقود المتداولة فى مصر فى عصر محمد على باشا، رسالة ماجستير، كلية الآثار بقنا، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٩.
- ١١- محمد صلاح الدين حلمى، حياة الأتراك الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٠.

سابعاً: بحوث ومقالات:-

- ١- إبراهيم أبو القاسم، مراكز طرق القوافل بين شمال أفريقيا ووسطها، ضمن أبحاث ندوة طرق التجارة العالمية عبر العالم العربى على مر عصور التاريخ، القاهرة، اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠٠.
- ٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح فى عصر محمد على، ضمن: كتاب الأرض و الفلاح فى مصر عبر العصور (الموسم الثقافى للجمعية التاريخية)، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤.
- ٣- أحمد عزت عبد الكريم، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠.
- ٤- أنس مصطفى كامل، تاريخ الرأسمالية اليهودية فى مصر، القاهرة، الأهرام الاقتصادية، عدد ٦٣٦، مارس ١٩٨١.
- ٥- تمام همام تمام، الرقيق والجنودية فى نظر محمد على، القاهرة، المجلة التاريخية، المجلد ٢٧، ١٩٨١.
- ٦- خالد عزب، آثار مدينتى فوه ورشيد فى عصر محمد على، ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- ٧- رؤوف عباس حامد، استقرار الملكية الفردية للأراضى الزراعية، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٧٤.
- ٨- زين العابدين شمس الدين نجم، الضرائب وطرق جبايتها فى مصر فى عصر محمد على، القاهرة، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، عدد ٨، ١٩٨٩.
- ٩- -----، تسحب الفلاحين فى عصر محمد على أسبابه ونتائجه، القاهرة، المجلة التاريخية، مجلد ٣٦، ١٩٨٩.
- ١٠- صلاح أحمد هريدى، طرق التجارة البرية بين مصر والسودان فى العصر العثمانى، ضمن أبحاث ندوة طرق التجارة العالمية عبر العالم العربى على مر عصور التاريخ، القاهرة، اتحاد المؤرخين العرب، ٢٠٠٠.

- ١١- طلعت إسماعيل رمضان، بناء الدولة الحديثة، جامعة المنصورة، مجلة كلية الآداب، عدد ٣، ٤، مايو ١٩٨٢.
- ١٢- عبدالله محمد عزباوى، الشوام فى مصر فى القرن الثامن عشر، القاهرة، المجلة التاريخية، مجلدان ٢٨، ٢٩، ١٩٨١ - ١٩٨٢.
- ١٣- عبدالرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ضمن كتاب عبدالرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، بحوث أقيمت فى ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- ١٤- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، نشوء الرأسمالية المصرية المحلية خلال العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) وأثرها على الحياة الاقتصادية، القاهرة، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، عدد ٣، ١٩٨٥.
- ١٥- عبدالفتاح حسن، ترتيب الإدارة العامة والرقابة على أعمالها فى مصر، خلال الفترة ما بين ١٧٩٨ - ١٨٧٥، القاهرة، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، ١٩٧٢.
- ١٦- عمر عبدالعزيز عمر، الطريق البرى ومشروع الخط الحديدى فى عهد محمد على، العدد ٣، القاهرة، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب، والوثائق القومية، ٢٠٠٤.
- ١٧- لطيفة محمد سالم، بريطانيا ومصر بين التسوية وتولية عباس الأول ١٨٤١ - ١٨٤٨، فى ضوء الوثائق البريطانية، المجلد ٣٣، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٨٦.
- ١٨- محمد إبراهيم منصور، دور الدولة المصرية فى عملية النمو الرأسمالى فى عهد محمد على ١٨٠٥ - ١٨٤٨، المجلد ٣٣، القاهرة، المجلة التاريخية، ١٩٨٦.
- ١٩- يحيى محمد محمود، بوغوص بك يوسفىان فيلسوف محمد على ومستشاره ١٧٦٨ - ١٨٤٤، ندوة محمد على بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- ٢٠- الوقائع المصرية

الفهرس

المحتوي	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول :-	
الإطار السياسي و الاقتصادي للتجارة في عهد محمد علي ١٨٠٥م-١٨٤٨م	٤٨-٥٠
١- الإطار السياسي	١١
٢- سياسة محمد علي الاقتصادية	١٦
٣- اتفاقية بلطة ليمان ١٨٣٨م	٣٥
٤- معاهدة لندن ١٨٤٠م و فرمانات ١٨٤١م	٣٩
٥- سقوط نظام الاحتكار	٤٠
الفصل الثاني :-	
التجار في عهد محمد علي أولا : التقسيم العرقي للتجار و أنشطتهم التجارية	١٠٥-٤٩
أ- رعايا الدولة العثمانية	٥١
ب - المغاربة	٧٢
ج - الأجانب	٧٦
ثانيا : التجار و الأنشطة الاقتصادية الأخرى	
١- الاستثمار الزراعي	٨٢
٢- الالتزام	٨٦
٣- النشاط الحرفي و الصناعي	٩١
٤- الاستثمارات العقارية	٩٣
٥- النقل النهري	٩٧
٦- الأوقاف	٩٨

ثالثا : الحياة الاجتماعية للتجار :

- ١٠١ ١- علاقة التجار ببعض فئات المجتمع المصري
١٠٢ ٢- الزواج
١٠٣ ٣- الوصايا

الفصل الثالث :-

- ١٥١-١٠٦ منظومة العمل التجاري
١٠٧ أولا : التنظيم الطائفي للتجار
١١٢ ثانيا : التنظيم الإداري
١٣٠ ثالثا : التنظيم القضائي
١٤٥ رابعا : علاقة التجار بالسلطة

الفصل الرابع :-

- ١٨٧-١٥٢ النقود المتداولة و الضرائب
١٥٣ أولا : النقود المتداولة
١٥٤ - أهم النقود المتداولة
١٥٧ - القيم الشرائية للنقود
١٥٩ - جهود محمد علي لإصلاح النقد
١٧٣ ثانيا : الضرائب
١٧٧ - ضرائب خاصة بالتجار
١٧٩ - ضرائب على السلع التجارية

الفصل الخامس :-

- ٢٣٧-١٨٨ الطرق و المواصلات التجارية
١٩٠ أولا : النقل النهري
٢٠٠ ثانيا : ترعة المحمودية
٢٠٣ ثالثا : الطرق البرية
٢١٥ رابعا : محمد علي و طرق التجارة الدولية
٢٢٤ خامسا : دراسة عن بعض الجمارك الداخلية

الفصل السادس :-

٣٢٦-٢٣٨	الأسواق
٢٣٩	أولا :المراكز التجارية
٢٥٨	ثانيا : المحتسب
٢٦٨	ثالثا : أسعار بعض السلع المتداولة بالأسواق المصرية
٢٨٤	رابعا : الشئون
٢٩٢	خامسا : أساليب البيع و الشراء
٣٠٧	سادسا : أثر الأحداث السياسية و الأزمات الاقتصادية علي الأسواق
٣٢٢	الخاتمة
٣٢٧	الملاحق
٣٧٤	ثبت المصادر و المراجع
٣٨٩	الفهرس

